



جامعة أفريقيا
للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Africa University of Humanities & Applied Sciences

مجلة البحوث العلمية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن
جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية
طرابلس – ليبيا

العدد 20 من النصف الثاني من السنة
العاشرة 2025م

2016 / 201 Legal deposit Number

National Books House- Benghazi - Libya

ISSN: 2707- 9546 - The Paper Version

ISSN: 2707- 9554 -The Electronic Version

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya



جامعة أفريقيا
للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Africa University of Humanities & Applied Sciences

Journal of Scientific Research

Refereed Scientific Journal

Issued Twice Annually By:

**Africa University for Humanities and
Applied Sciences - Tripoli – Libya**

**Issue Twenty, The Second Half of The
Tenth Year 2025**

2016 / 201 Legal deposit Number

National Books House- Benghazi - Libya

ISSN: 2707- 9546 - The Paper Version

ISSN: 2707- 9554 - The Electronic Version

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya



جامعة أفريقيا
للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Africa University of Humanities & Applied Sciences

مجلة البحوث العلمية جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية طرابلس – ليبيا



مجلة (البحوث العلمية)

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر مرتين سنوياً عن جامعة
أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية - طرابلس - ليبيا
منشورات جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية 2023م

رقم الإيداع القانوني: 2016/201- دار الكتب الوطنية - بنغازي

النسخة الورقية ISSN: 2707- 9546 -

النسخة الإلكترونية ISSN: 2707- 9554 -

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق
استعادة المعلومات أو نقلها أو إستنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن
خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this Journal maybe
reproduced or transmitted in any form or any means,
electronic or mechanical, including photocopying recording
or by any stored retrieved system, without the permission
from the publisher.

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية:

تسعى مجلة البحوث العلمية لأن تكون الخيار الأول للباحثين الراغبين بنشر مقالاتهم البحثية على كافة المستويات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

الرسالة:

نشر الأبحاث والدراسات العلمية المتميزة والأصيلة وتمكين الباحثين من الوصول إليها والرقى بمستوى البحث العلمي على كافة الأصعدة المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

الأهداف:

- نشر الأبحاث والدراسات العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والتطبيقية للاستفادة منها محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً.
- إستهداف المختصين من الباحثين في المجالات ذات العلاقة بتخصص الجامعة الأكاديمي.
- تقديم المجلة كنموذج رائد محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً في مجالات تخصص العلوم الإنسانية والتطبيقية.



جامعة أفريقيا
للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Africa University of Humanities & Applied Sciences

مجلة (البحوث العلمية)
مجلة (البحوث العلمية) العدد 20 من النصف الثاني من
السنة العاشرة 2025 م)

منشورات مجلة (البحوث العلمية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية
والتطبيقية
أسعار المجلة

الجهات	سعر النسخة داخل ليبيا	سعر النسخة خارج ليبيا
الطلبة	3 د.ل	4 دولارات أمريكية
المشتركون	5 د.ل	6 دولارات أمريكية
الأفراد	7 دولارات أمريكية	6 دولارات أمريكية
الوزارات والهيئات والمؤسسات وما في حكمها	10 دولارات أمريكية	12 دولاراً أمريكياً

تنويه :

إن تقديم البحوث المنشورة أو تأخيرها في ترتيب الصفحات لا يعني المفاضلة لكن متطلبات التنسيق الفني هي التي تتحكم في هذا الترتيب ، وإن البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.



هيئة تحرير مجلة (البحوث العلمية)
بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية
المشرف العام: د. المبروك مفتاح أبو شينة

رئيس التحرير: أ.د. عابدين الدردير الشريف

مدير التحرير: أ.د. فتحي خليفة اليعقوبي

أعضاء هيئة التحرير

د. عبد الفتاح انبيه جمعة.. عضوا

د. جمال منصور الشريف. عضوا

د. سالم أشتيوي الغويل .. عضوا

د.اسماعيل كودان على نائل عضوا

مدير التحرير التنفيذي

د.حرم محمد بدوي

التصحيح والمراجعة اللغوية:

د. محمود عمار المعلول - اللغة العربية

أ. إبراهيم مصطفى الفقهي - اللغة الإنجليزية



الهيئة الاستشارية للمجلة

ر . م	الاسم	القسم	الكلية	الجامعة	الدولة
2	أ.د. تيسير أحمد محمد أبو عرجة	قسم الصحافة	كلية الإعلام	جامعة البتراء	الأردن
3	أ.د. جمال محمد جابر عبد الله	قسم الترجمة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات
4	أ.د. علياء عبد الفتاح رمضان	قسم الإعلام التربوي	كلية التربية النوعية	جامعة طنطا	مصر
5	أ.د. عمر إبراهيم حسين		كلية القانون	جامعة طرابلس	ليبيا
6	أ.د. عياد أبوبكر هاشم	قسم الفنون التشكيلية	كلية الفنون والإعلام	جامعة طرابلس	ليبيا
7	أ.د. محمد عبد الله لامة	قسم الجغرافيا	كلية الآداب	جامعة طرابلس	ليبيا

- الأسماء تم ترتيبها أبجدياً



**جامعة أفريقيا
للعلوم الإنسانية والتطبيقية**
Africa University of Humanities & Applied Sciences

**قواعد النشر وشروطه بمجلة (البحوث العلمية)
بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**

نبذة عن المجلة:

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية - طرابلس - ليبيا باللغتين العربية والإنجليزية ، وتهتم المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية ، إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

أهداف المجلة:

- تفعيل البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في الجامعة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، ونقل أفكارهم العلمية من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرارات والممارسين في داخل ليبيا وخارجها.
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالموضوعات المستجدة في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية

قواعد النشر: يشترط في الموضوعات المقبولة للنشر بالمجلة إتباع القواعد والشروط الآتية:

1- **البحوث والدراسات:** يشترط في البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة أن تتصف بالآتي:

- أ. أصالة أفكار البحث وموضوعه، وكونه لم يسبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى ولم يكن جزءاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- ب. سلامة المنهج العلمي المتبع في البحث.
- ج. سلامة لغة البحث ووضوح أفكاره وترابطها.

2- **الإشارة إلى المرجع:** عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث ومراجعته بأرقام متسلسلة وفقاً لترتيب ورودها فيه، وكذلك الأمر في ثبت المصادر والمراجع، وعلى الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي: -

(أ) في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، مكان النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

(ب) في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، واسم الدورية، ورقم العدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها المقال أو البحث.

(ت) إذا كان النقل غير مباشر، يذكر صاحب المصدر الأصلي.

3- **الهوامش:** يقتصر استخدام الهوامش على شرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن، أو بهدف تسليط الضوء عليها، وترقم كل صفحة بشكل مستقل، ويظهر الهامش في أسفل الصفحة.

4- **قائمة المراجع والمصادر:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:

5- **المراجع:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:

أولاً: المراجع العربية:

- المهدي غنية "مبادئ التسويق"، (طرابلس: الجامعة المفتوحة (2002)).
- عبد السلام أبو قحف "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية"، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية (1998)).

- محمد المكي "أهمية المراقبة الداخلية للمراجع الخارجي"، (طرابلس: مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية)، العدد 6 (1984)، ص ص: 5 – 18.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Drury، Colin (2000) ، Management and Cost Accounting، 5th edition، (London: Thomson Learning).
- Kaplan، Robert (2000) ، "Balance without profit" ، Financial Management، (January) ، 23 26.

ثالثاً: مصادر ومراجع الإنترنت: -

- Learning about professional ، (1997) ، Arthur Andersen - development: Our commitment to training
: <http://WWW.Arthurandersen.com/careers/training.asp>.

6- الشروط العامة والفنية:

- أن يكتب الباحث اسمه ودرجته العلمية ووظيفته وجهة عمله في الصفحة الأولى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه، ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مكتوبة باللغة العربية، كما تقبل باللغة الإنجليزية بشرط إرفاقها بملخص باللغة العربية لا يتجاوز 150 كلمة.
- ألا يزيد عدد الصفحات عن (25) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، مع إرفاقها بنسخة من السيرة الذاتية للباحث.

أن تكون كتابة البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط: (Times New Roman). أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط المعروف باسم (Times New Roman).

أن يكون حجم الخط على النحو التالي:

بنط 18 داكن للعناوين الرئيسية.

بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.

بنط 14 للمتن.

بنط 12 للمستخلص بخط مائل.

بنط 10 للهوامش والحواشي

تكون الهوامش على النحو التالي:

أعلى وأسفل 2.5 سم.

أيمن 3 سم.

أيسر 2.5 سم.

تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة للتقويم العلمي واللغوي من قبل أساتذة متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، يحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقومين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك دون أخذ الإذن المسبق من الباحث، كما يجوز لهيئة التحرير الاستعانة بأكثر من محكم عند الضرورة، ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.

لا يحق للباحث الذي لم يقبل عمله العلمي للنشر أن يطالب باسترجاعه.

على الباحث أن يتعهد كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأيّة وسيلة أخرى إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.

تلتزم المجلة بإشعار الكاتب بوصول عمله وإحالاته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ استلامه.

تُشعر المجلة الكاتب بصلاحيّة عمله للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.

تعلم المجلة الكاتب في أيّ عدد سيتمّ نشر بحثه.

تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.

يتم ترتيب نشر البحوث في أعداد المجلة وفقاً لاعتبارات فنية بحثية وألوية تسليمها للمجلة، ولا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث.

يحصل الباحث على ثلاث نسخ من عدد المجلة عند نشر بحثه أو دراسته.

شروط وتعليمات أخرى:

عنوان الورقة بحجم 18 غامق واسم المؤلف - القسم - الجامعة

الملخص: (لا يزيد عدد الكلمات عن 150 كلمة وبحجم 14- نوع خط Times New Roman).

الكلمات المفتاحية: (لا يزيد عن 5 كلمات)

المقدمة:

لا يزيد عدد الصفحات عن 30 صفحة بما فيها الجداول والأشكال وصور.

حجم الخط 14- نوعه Times New Roman وترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)

يجب استخدام ورق حجم A4 وتكون الهوامش من أعلى وأسفل 2.5سم أيمن 3سم وأيسر 2.5سم.

الأشكال والجدول: يجب ان تكون في منتصف العمود (ويجب تحاشي وضع الجداول والأشكال في أماكن تسبق التطرق لها في النص نفسه) ويجب استخدام شكل رقم (1) او الجدول رقم (1) عند ذكر الجداول والأشكال في النص عنوان الجدول يوضع أعلى الجدول وفي المنتصف ويكون ملاصق للجدول بينما في الشكل يوضع أسفل الجدول وفي المنتصف ويكون ملاصق للشكل.

7 – عناوين المراسلة: كافة البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة ترسل باسم رئيس تحرير مجلة (البحوث العلمية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية - طرابلس - ليبيا، وذلك على العنوان التالي:

العنوان: (البحوث العلمية) مجلة جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية -، طرابلس-ليبيا.

أو ترسل إلى العنوان البريدي التالي: صندوق بريد: 83060 بريد شارع الزاوية- طرابلس ليبيا.

أو ترسل على التالي: البريد الإلكتروني: info@africaun.edu.ly

الهاتف: +218217291428

بريد مصور: +218217291428

موقع الجامعة على الإنترنت: <https://jsr.africaun.edu.ly/index.php/jsr>

قائمة المحتويات

ر.م	عنوان البحث	اسم الكاتب	الصفحة
1.	اختيار المادة الرابطة الاسفنتية المناسبة بالاعتماد على الظروف المحلية الليبي	عادل نوري الحمادي بشير العربي تنتوش أحمد خيرى عابدين	13
2.	دراسة نوعية المياه الجوفية حول مكب صلاح الدين (طرابلس- ليبيا)	حنان صالح فرج ونيس, فتحي خليفة اليعقوبي	29
3.	استطلاع رأي حول دور الاعلام في المصالحة الوطنية	أ.فاطمة المسلاتي	47
4.	منظومة العدالة والذكاء الاصطناعي	د.جابر غنيمي	73
5.	مطبوعات العلاقات العامة وانعكاساتها في التعريف بهوية المؤسسة وخدماتها- دراسة ميدانية على عينة من المتخصصين في جامعتي بنغازي وإجدابيا	د. سالم محمد سالم بوسن	99
6.	الحدود البحرية الليبية وأثرها على الأمن القومي الليبي مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على زمالة كلية الدفاع الوطني	أحمد مفتاح عمر الشريف	129
7.	النخب السياسية (الصفوة) ودورها في العمل السياسي	د ابراهيم ابوصلاح ابراهيم	158
8.	الجانب الحرفي للفيلم السينمائي الروائي وآليات الإنتاج	ايمان احمد الحميدي	170
9.	خُطورة الإرهاب الدولي على الأمن القومي للدول: دراسة حالة تعامل الإدارة الأمريكية مع الإرهاب (2001-2014)	نوال بالعيد سالم الفيتوري	185
10.	شعر هدبة بن الخشرم العذري في ميزان النقد القديم	د.امينة الشريف سالم	220
11.	الدور الوسيط للبيئة الداخلية في العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي(دراسة حالة بنك النيل خلال العام 2022م بولاية الخرطوم)	د. عمر آدم علي أبوروف	256
12.	معوقات تطبيق السياسات الليبية في إدارة الهجرة غير النظامية وآليات تجاوزها (2003 - 2024 م)	د.توفيق صالح علي الحفار	296
13.	تأثير نسبة الماء للإسمنت على سلوك الاضافات الكيميائية	م. ليلي مسعود المزوغي م. محمد خالد التركي	327
14.	الجودة في مؤسسات التعليم العالي بين تحديات وتهديدات الواقع والتطلعات المستقبلية للتغلب عليها " جامعة غريان أنموذجا "	د: فتحي رمضان السني	339
15.	الدعم الأكاديمي ودوره في استقطاب ذوي الإعاقة للتعليم العالي	محمود ابراهيم خليفة هميلة	374
16.	مبدأ سمو المعاهدات الدولية على القانون الوطني بين النظرية والمواهمة: دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي والقانون الداخلي	أ.هاجر خليفة القراضي	390
17.	دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل منصات التواصل الاجتماعي	د. عادل المشري هواد	415
18.	دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير التعليم في ليبيا دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير التعليم في ليبيا	د.صفية خليفة بن مسعود	463
19.	سقوط الأندلس: تحليل شامل وعميق للأسباب والعوامل	د. محمود إدريس علي بك	483
20.	تكنولوجيا البيانات الضخمة وأثرها على أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة (دراسة ميدانية على عينة من الشركات السودانية)	د.نسرین عمر رزق الله د.مريم ادم عمر	497
21.	تأثير التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا (2011-2020)	د. خالد خميس عبدالسلام	526
22.	توني للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان	د. صلاح محمد المغربي	579
23.	الابتكار التسويقي وأثره على تحقيق التميز المؤسسي(دراسة تدراسة تطبيقية على شركة جيجا) في طرابلس	د. نور فهد	610

643	MA. Rima Saleh M. Omar	Challenges in Translating Medical Terminology from English into Arabic: A Case Study of Ajdabiya University Students	.24
670	Bashir Arabi Tantos, Ahmed Alhady Gam	Multidisciplinary Approaches To Road Safety and Accidents	.25
671	Nabila A. Altuwibi Salem M. Rashrash Naseem M. Selame	Evaluation of groundwater Basin in the Kufra region, southeastern Libya	.26

اختيار المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة بالاعتماد على الظروف المحلية الليبية

عادل نوري الحمادي⁽¹⁾، بشير العربي تنتوش⁽¹⁾، أحمد خيرى عابدين⁽²⁾

(1) قسم الهندسة المدنية/كلية الهندسة/جامعة طرابلس، (2) جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات

bashir.tantosh@yahoo.com

المستخلص

مواصفات المادة الرابطة الاسفلتية في ليبيا تستند على نظام الغرز، والذي يعتمد على اختبارات تجريبية. الإسفلت الإسمنتي بدرجة غرز (70/60) هو المادة الرابطة الاسفلتية المستخدمة في تنفيذ الرصف الاسفلتي في ليبيا.

أداء الرصف الاسفلتي في المناطق الشمالية الساحلية يختلف عن أدائه في مناطق وسط وجنوب ليبيا، فكان أداء الرصف في المناطق الساحلية جيد بشكل عام، وغير مقبول في المناطق الصحراوية، حيث ظهرت الاضرار المبكرة بمعظم الطرق الصحراوية بسبب التقادم السريع للمادة الرابطة الاسفلتية وبسبب التغير الكبير في درجات حرارة الرصف خلال اليوم، وخلال دورة السنة.

يهدف البحث إلى اختيار المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة لدولة ليبيا بالاعتماد على الظروف المحلية ووفق لنظام الاداء. ولتحقيق اهداف البحث فقد تم اعتماد منهجية علمية تتمثل في تجميع بيانات درجات حرارة الهواء، وتم استخدام نماذج برنامج البحث الاستراتيجي للطرق (SHRP - Strategic Highway Research Program) لحساب درجة حرارة الرصف.

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة للطرق الصحراوية هي صنف الأداء (PG76-10)، بينما المناطق الساحلية يناسبها صنف الأداء (PG70-10).

الكلمات المفتاحية: ليبيا، المادة الرابطة الاسفلتية، نظام الغرز، صنف الأداء، نموذج التنبؤ، درجة حرارة الرصف.

ABSTRACT

The specifications of the asphalt binder in Libya are based on the penetration grading system, which relies on Imperial tests. The asphalt cement with a grade of (60/70) is the asphalt binder used in the implementation of asphalt paving in Libya.

The performance of asphalt paving in the coastal northern regions from its performance in the central and southern regions of differs Libya; the paving performance in the coastal areas was generally good, while it was not acceptable in the desert areas, where early damages appeared on most desert roads due to the rapid aging of the asphalt binder and the significant temperature variations of the pavement throughout the day and across the seasons.

This research aims to select the appropriate asphalt binder for the State of Libya based on local conditions and according to performance grade. To achieve the research objectives, a scientific methodology was adopted, which involves collecting air temperature data from meteorological stations and determining their locations, and using models from the Strategic Highway Research Program (SHRP) to calculate pavement temperature.

This study shows that the suitable asphalt binder for desert roads is Performance Grade (PG76-10), while the grade (PG70-10) is suitable for coastal areas.

Keywords: Libya, asphalt binding material, stitch system, performance grade, prediction model, paving temperature.

1-1 تمهيد

قبل عام 1993م، مواصفات المادة الرابطة الاسفلتية كانت تعتمد على أنظمة تجريبية (نظام الغرز ونظام اللزوجة)، وهذه المواصفات مبنية على الخبرة، وليس لها علاقة مباشرة بأداء الرصف في موقع المشروع. بعد عام 1993م أصدر برنامج البحث الاستراتيجي للطرق (SHRP - Strategic Highway Research Program) في الولايات المتحدة الأمريكية نظام الاداء (Performance System) للمادة الرابطة الاسفلتية، وتبعاً لذلك تغيرت المواصفات العالمية تغيراً جذرياً بسبب التطور الذي حدث في مفهوم تصنيف المادة الرابطة الإسفلتية، حيث تم ربط الظروف البيئية والمرور بخواص المادة الرابطة الاسفلتية.

الاسفلت الاسمنتي العادي بدرجة غرز (70/60) هو المادة الرابطة الاسفلتية الوحيدة المستخدمة في تصنيع الخلطات الاسفلتية الساخنة بليبيا، وحيث أن أداء الرصف الاسفلتي بالشريط الساحلي شمال ليبيا جيد بشكل عام خصوصاً في الطرق التي لم تتعرض إلى حركة نقل ثقيل كثيفة، إلا إن الطريق الساحلي بقطاع (مصراتة - طرابلس) يتميز بوجود حركة نقل ثقيل كثيفة نظراً لتركز الكثافة السكانية لليبيا بشمال- غرب البلاد، ولوجود مصنع الحديد والصلب في مصراتة، ومصانع الاسمنت في زليتن، وميناء مصراتة، وميناء الخمس، ولذلك لوحظ عليه ظهور أضرار التآكل والتشققات التماسية المبكرة بعد مدة وجيزة من إعادة تأهيله طبقات الرصف.

2-1 هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى اختيار المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة لدولة ليبيا وفق لنظام الأداء وبالاعتماد على الظروف المحلية.

3-1 منهجية البحث

ل للوصول لهدف البحث، فقد تم اتباع الخطوات التالية: -

1 - مراجعة أنظمة تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية.

1 - مراجع الدراسات السابقة ذات العلاقة باختيار المادة الرابطة الاسفلتية وفق الاداء.

3- تجميع درجات حرارة الهواء القصوى والدنيا من دراسات سابقة لمختلف المدن الليبية.

4- تحديد خطوط العرض لمختلف المدن الليبية من الخرائط الجغرافية.

5- حساب درجات حرارة الرصف التصميمية القصوى والدنيا باستخدام نماذج برنامج البحث

الاستراتيجي للطرق.

6- تحديد صنف المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة وفق الموقع الجغرافي وحركة المرور.

3-1 مراجعة الدراسات السابقة

أوضحت عدة دراسات محلية للبيانات المجمعة من محطات الوزن على الطريق الساحلي قطاع (مصراته-طرابلس) بأن الزيادة الكبيرة في أعداد وحمولات مركبات النقل هو السبب الرئيسي في حدوث الاضرار المبكرة بالطريق الساحلي، حيث وصلت الزيادة في حمولات مركبات النقل الثقيل 150 % مقارنة بالحمولات القانونية[1].

كما لوحظ ظهور التشققات الحرارية (العرضية والطولية والكتلية) على جميع الطرق الصحراوية بالرغم من الحركة الخفيفة للمرور على هذه الطرق ، واثبتت دراسة تفصيلية شاملة لأضرار الرصف بالمناطق الجنوبية من ليبيا أن أسباب الاضرار المبكرة الشائعة في المناطق الصحراوية هو التقادم السريع للمادة الرابطة الاسفلتية بسبب الحرارة العالية ومجال تغيرها الواسع خلال دورة اليوم الواحد وخلال الدورة السنوية، وأن الاسفلت الاسمنتي (70/60) ليس هو المادة الاسفلتية الرابطة المناسبة للاستخدام في الخلطات الاسفلتية الساخنة لتنفيذ الرصف في المناطق الصحراوية الليبية[2].

2- الأنظمة التجريبية لتصنيف المادة الرابطة الاسفلتية

1-2 تمهيد

يوجد نظامان تجريبيان لتصنيف المادة الرابطة الاسفلتية وهما، نظام الغرز، ونظام اللزوجة. في نظام الغرز يتم تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية بناءً على قيمة الغرز عند 25 م⁰، وتزداد ليونة المادة الرابطة الاسفلتية كلما زادت قيمة الغرز. أما في حالة نظام اللزوجة، يتم تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية بناءً على اللزوجة عند 60 م⁰. كما أن المواصفات لنظام اللزوجة تتطلب أيضاً أدنى لزوجة عند 135 م⁰. جدول رقم (1) يعرض التصنيفات القياسية لنظامي الغرز واللزوجة. الصف العلوي يمثل المواد الاسفلتية الجاسئة، بينما الصفوف السفلي تمثل المواد الاسفلتية اللينة (الناعمة)، في

العادة تستخدم التصنيفات اللينة في المناخ البارد لمقاومة التشققات الحرارية، وتستخدم التصنيفات الجاسئة في المناخ الدافئ والحر لمقاومة التشوه الدائم (التخدد).

جدول رقم (1): تصنيفات المادة الرابطة وفق نظامي الغرز والزوجة

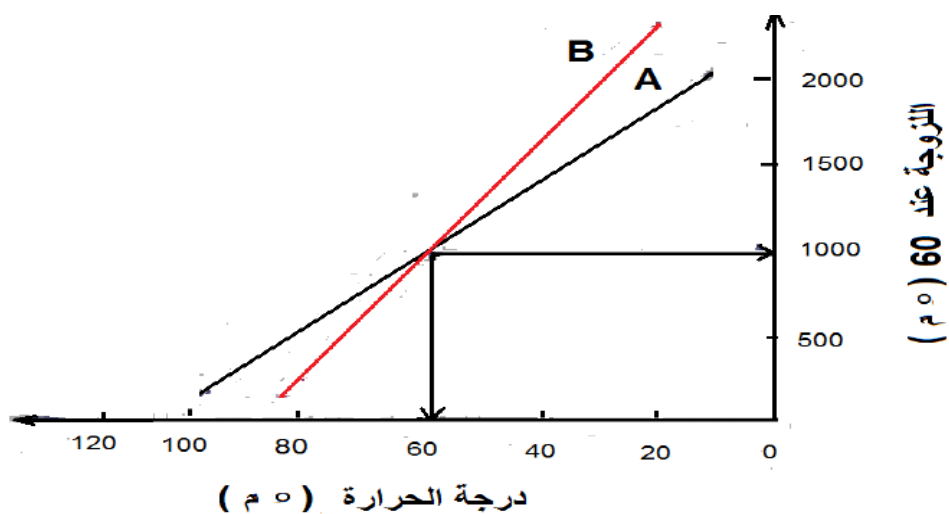
نظام الزوجة		نظام الغرز	
الزوجة (عند 60°م بوز)	التصنيف	الغرز (0.1 ملم)	التصنيف
4000±800	AC-40	40/50	Pen.40/50
3000±600	AC-30	60/70	Pen.60/70
2000±400	AC-20	85/100	Pen.85/100
1000±200	AC-10	120/150	Pen.120/150
500±100	AC-5	200/300	Pen.200/300
250±50	AC-2.5		

2-2 عيوب الأنظمة التجريبية

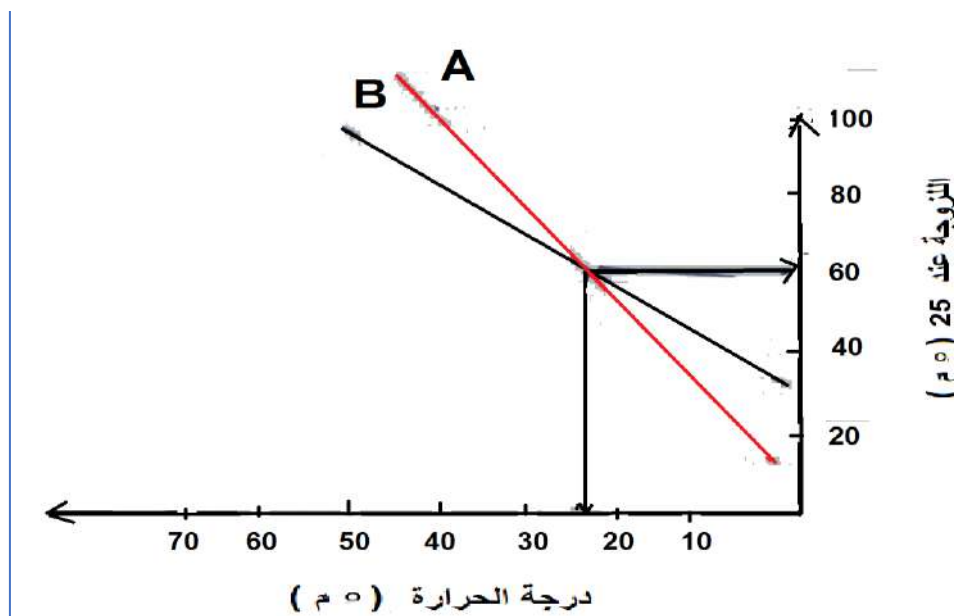
تعتمد أنظمة الغرز والزوجة على اختبارات تجريبية، ومواصفاتها تعتمد على الخبرة دون الأخذ في الاعتبار نظريات أداء الرصف، وعليه فإن هذه المواصفات اعتمدت على نتائج لظروف معينة إذا ما تغيرت هذه الظروف يمكن ان تتغير النتائج. تجربة الغرز هي مقياس لقوام المادة الرابطة الاسفلتية، ولكن متطلبات القوام يتم الحصول عليها من خلال الخبرة، فإذا ما تغيرت الظروف لم تعد متطلبات القوام دقيقة، ولا يمكن معرفة درجة دقتها الا بعد الحصول على النتائج تحت الظروف الجديدة.

قصور آخر في الانظمة التجريبية، أنها لم تأخذ في الاعتبار تقادم المادة الرابطة الاسفلتية أثناء الخدمة (تقادم على المدى البعيد). كما ان الاختبارات تجري فقط على المادة الرابطة الاسفلتية الجديدة والمادة الرابطة الاسفلتية المتقادمة على المدى القصير (الذي يحدث اثناء تصنيع الخلطة الاسفلتية)، أي انه لا توجد اختبارات في النظامين لمحاكاة التقادم للمادة الرابطة الاسفلتية اثناء الخدمة، والذي يحدث عندما يتفاعل الاسفلت والاكسجين من الهواء الجوي وهو ما يعرف بعملية الاكسدة. ينتج عن عملية الاكسدة زيادة في جساءة المادة الرابطة الاسفلتية، ويصبح الاسفلت جاسئ وقابل للتقصف مسببا اضرار التشققات المبكرة. وحيث ان عملية الاكسدة تحدث اسرع عند درجات الحرارة العالية فان المادة الرابطة الاسفلتية معرضة الي تقادم اكبر اثناء الخدمة في المناطق الحارة، عيب اخر في الانظمة التقليدية هو ان الاختبارات لا تغطي كامل درجات الحرارة المتطرفة التي يتعرض لها الرصف، كما ان المواد الرابطة الاسفلتية التي تعطي نفس النتائج عند درجات الحرارة المستخدمة في اختبارات الغرز والزوجة تعطي نتائج مختلفة عند درجات الحرارة الأخرى التي يتعرض لها الرصف، فمثلا المواد الرابطة الاسفلتية (A, B) الموضحة في الشكلين (1)، (2) استوفت نفس

المواصفات ويتوقع ان يكون لها نفس الاداء عند التنفيذ والخدمة تحت الظروف الجوية الحارة والباردة ولكن الواقع غير ذلك، كما يمكن الإشارة بانه تم استحداث اختبارات الغرز واللزوجة في عهود الاحمال المرورية المنخفضة. حيث كان وزن مركبة النقل في حدود في حدود 32 طن وبضغط عجلات 516 كيلو بسكال، اما اليوم فوزن مركبة النقل تزيد عن 40 طن وضغط العجلات يفوق 860 كيلو بسكال؛ فمثلا 10% زيادة في وزن مركبة النقل ينتج عنه 40% زيادة في الاجهادات. وبسبب هذه التغيرات في ظروف الطريق، فالخبرة السابقة لم تعد كافية لوضع تصنيف للمادة الرابطة الاسفلتية.



شكل رقم (1): مقارنة بيانية لمادتين اسفلتيتين رابطتين تستوفيان مواصفات تصنيف اللزوجة



شكل رقم (2) مقارنة بيانية لمادتين رابطتين تستوفيان مواصفات تصنيف الغرز
تحتاج الى تغيير الكتابة على المحور الصادي من لزوجة الى (الغرز عند 25)
3 - نظام الاداء لتصنيف المادة الرابطة الاسفلتية

استبدلت في الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة التصنيف التجريبية للمادة الرابطة الاسفلتية بنظام تصنيف الاداء (Performance Grading System)، واصبحت الاختبارات تقيس خواص المادة الرابطة الاسفلتية ذات العلاقة المباشرة بالأداء الحقلي للرصف.

3 - 1 الظروف الحرجة للمادة الرابطة الاسفلتية

تختبر المواد الرابطة الاسفلتية وفق الاداء تحت ثلاثة ظروف حرجة للمادة الرابطة الاسفلتية وهي:-

- مرحلة النقل والتخزين والمناولة.
 - مرحلة انتاج الخلطات الاسفلتية الساخنة وتنفيذها في الموقع: وتستخدم تجربة فرن الغشاء الرقيق الدوار (Rotating Thin Film Oven Test) لمحاكاة التقادم على المدى القصير وتأهيل العينات للاختبار في هذه المرحلة.
 - مرحلة العمر الخدمي: وهي مرحلة التقادم على المدى البعيد ويتم محاكاة ذلك عن طريق تأهيل العينات للاختبار بتعريضها للحرارة والضغط في تجربة وعاء التقادم بالضغط (Pressure Aging Vessel Test).
- الجدول رقم (2) يعرض نقاط القصور في أنظمة التصنيف التجريبية، والاختبارات والمواصفات بنظام الأداء لمعالجة هذا القصور.

جدول رقم (2): القصور في أنظمة التصنيف للمادة الرابطة الاسفلتية ومعالجات نظام الأداء للقصور.

اختبارات ومواصفات نظام الأداء لمعالجة القصور	قصور أنظمة التصنيف التجريبية
الخواص الفيزيائية المقاسة لها علاقة مباشرة بالأداء الحقلي عن طريق الأسس الهندسية.	الاختبارات تجريبية وليس لها علاقة مباشرة بأداء الرصف الاسفلتي.
معياري الاختبار يبقى ثابت، بينما درجة الحرارة والتي يتحقق عندها هذا المعيار تتغير بالنسبة للتصنيف المختار للظروف المناخية السائدة.	تجري الاختبارات عند درجة حرارة قياسية دون الأخذ في الاعتبار المناخ الذي استخدم به المادة الرابطة الاسفلتية.
يتم تغطية كامل مجال درجة حرارة الرصف في أي موقع.	لا يتم تغطية مجال درجة حرارة الرصف في أي موقع بشكل كاف.
يتم محاكاة التقادم في ثلاثة مراحل: 1- أثناء التخزين (أسفلت الخزان). 2- التقادم على المدى القصير. 3- التقادم على المدى البعيد.	يتم محاكاة التقادم في مرحلتين فقط: 1- أثناء التخزين (أسفلت الخزان). 2- التقادم على المدى القصير.
التصنيف أكثر دقة، ولا يوجد تداخل بين التصنيفات.	في نفس التصنيف يمكن أن يوجد مواد رابطة عندها خواص مختلفة.

المواد الإسفلتية المعالجة غير مشمولة في هذه التصنيفات	يشتمل على المواد الإسفلتية المعالجة وغير المعالجة.

3-2 تصنيفات نظام الاداء للمادة الرابطة الاسفلتية

يحدد تصنيف المادة الرابطة الإسفلتية طبقاً لنظام الأداء بناءً على المجال الحراري المتوقع أن يتعرض له الرصف. متطلبات الخواص الفيزيائية مثل الجساءة (Stiffness) ومعايير القص الحركي (Dynamic Shear Modulus) ثابتة لكل الأصناف، والذي يميز مختلف الأصناف هو أن درجة الحرارة التي عندها تتحقق المتطلبات. فمثلاً تصنيف (PG64-22) يعني أن المادة الرابطة الاسفلتية يجب أن تحقق متطلبات الخواص على الأقل حتى أقصى درجة حرارة 64 °م وحتى أقل درجة حرارة -22 °م، جدول (3) يعرض التصنيفات النموذجية لنظام الاداء [4]

- درجة الحرارة القصوى +46 °م تقابلها درجات حرارة دنيا -34، -40، -46 ينتج عنها:

(PG 46-40)، (PG 46-40)، (PG 46-40)

- درجات الحرارة في الجدول رقم (3) هي درجات حرارة الرصف، ويمكن التنبؤ بها من درجات حرارة الهواء المتوفرة بمحطات الرصد الجوي، ولمدة سنوات طويلة. ويعرف نظام الاداء درجة الحرارة القصوى ودرجة الحرارة الدنيا بمتوسط اعلي درجة حرارة للهواء لمدة 7 ايام متتالية وأقل درجة حرارة مسجلة في السنة.

- تجمع البيانات الحرارية على مدى سنوات، وتحسب قيم متوسط أقصى وأدنى درجة حرارة تصميمية للرصف عن طريق التعويض بالمتوسط والانحراف المعياري وخط العرض في نماذج التنبؤ بدرجات حرارة الرصف لنظام الاداء.

جدول رقم (3) تصنيفات المادة الرابطة الاسفلتية كما هي محددة في نظام الاداء (4)

تصنيف درجة الحرارة الدنيا (°م)	تصنيف درجة الحرارة القصوى (°م)
-34, -40, -46	PG 46
-10, -16, -22, -28, -34, -40, -46	PG 52
-16, -22, -28, -34, -40	PG 58
-10, -16, -22, -28, -34, -40	PG 64
-10, -16, -22, -28, -34, -40	PG 70
-10, -16, -22, -28, -34	PG 76
-10, -16, -22, -28, -34, -40	PG 82

4-تحديد المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة لكل منطقة جغرافية

لتحديد المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة لكل منطقة جغرافية بليبيا، فقد تم استخدام نماذج التنبؤ بدرجات حرارة الرصف العليا والدنيا المستحدثة ببرنامج البحث الاستراتيجي للطرق [3-5]، وكذلك استخدام درجات حرارة الهواء التصميمية لمختلف مدن ليبيا، والتي قام الباحث احمد عابدين بحسابها بدراسة سابقة [6].

4-1 نماذج التنبؤ بدرجات حرارة الرصف

من خلال برنامج البحث الاستراتيجي للطرق ، فقد تم استحداث نماذج التنبؤ بدرجات حرارة الرصف العليا والدنيا بمعلومية بيانات درجة حرارة الهواء وهي: -
أ- نموذج درجة حرارة الرصف القصوى: طور برنامج بحوث الطرق الاستراتيجي نموذج انحداري لدرجة الحرارة القصوى بالاعتماد على البيانات المجمعة من جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. ويعرف نظام الاداء درجة حرارة الرصف القصوى التصميمية على عمق 20 ملم من سطح الرصف-5 [3].

$$T(20mm) = (T_{air} - 0.00618Lat^2 + 0.2289Lat + 42.2)(0.9545) - 17.78 \dots \dots (4 - 1)$$

حيث:

$$T(20mm) = \text{درجة حرارة الرصف علي عمق 20 ملم (م}^\circ\text{)}$$

$$T(air) = \text{متوسط اعلي درجات حرارة قصوى خلال فترة 7- ايام متتالية (م}^\circ\text{)}$$

$$Lat = \text{خط عرض الموقع (درجة).}$$

ب - نموذج درجة حرارة الرصف الدنيا: اعتبر برنامج بحوث الطرق الاستراتيجي درجة حرارة الهواء الدنيا هي حرارة الرصف الدنيا التصميمية [3-5]. وتؤخذ درجة الرصف الدنيا التصميمية عند سطح الرصف ولحساب أدني درجات حرارة للرصف على اعماق مختلفة يمكن استخدام النموذج التالي:

$$Td = T_{air} - 0.051d - 0.000063d^2 \dots \dots (4 - 2)$$

حيث:-

$$Td = \text{ادني درجة للرصف عند عمق } d \text{ (م}^\circ\text{)}$$

$$D = \text{العمق المراد تقدير درجة الحرارة عنده (ملم)}$$

$$T_{air} = \text{ادني درجة حرارة هواء يومية في السنة (م}^\circ\text{)}$$

المعادلتان (1-4) و (2-4) تنتبأ بدرجة حرارة الرصف عند مستوي موثوقية (50%)، ونظام الاداء يسمح باستخدام عدة مستويات موثوقية عند اختيار تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية.

ويمكن التنبأ بدرجة حرارة رصف قصوى عند مستوي موثوقية (98%)، باستخدام المعادلة:

$$T_{(98\%)} = T_{(50\%)} + 2 \bar{\sigma} \dots \dots \dots (3-4)$$

فمثلا تصنيف درجة الحرارة القصوى 64 °م عند مستوى موثوقية 98 % يعني ان 98 % من الوقت درجة حرارة الرصف لا تزيد عن 64 °م.

وكذلك يمكن التنبأ بدرجة حرارة رصف قصوى عند مستوي موثوقية (98%)، باستخدام المعادلة:

$$T_{(98\%)} = T_{(50\%)} - 2 \bar{\sigma} \dots \dots \dots (4-4)$$

$\bar{\sigma}$ = انحراف معياري (Standard Deviation)

2-4 تحديد درجات حرارة الهواء التصميمية

.... بهذه الدراسة، تم استخدام درجات الهواء التصميمية القصوى والدنيا التي قام الباحث احمد عابدين بحسابها لعدة مدن في ليبيا بدراسة موسوعة [6].

الجدول رقم (4) يعرض ملخص لمتوسط أعلى درجات الحرارة للهواء، و لمتوسط أدنى درجات حرارة للهواء، والانحرافات المعيارية لها (Standard Deviation (σ، وخطوط العرض لعدد من المدن الليبية [6].

3-4 اختيار صنف المادة الرابطة الاسفلتية على أساس المناخ

تم اختيار صنف المادة الرابطة على أساس المناخ من خلال الخطوات التالية:

- تحديد متوسط أقصى درجة حرارة هواء تصميمية لكل مدينة (من الجدول 4).
- حساب درجات حرارة الرصف القصوى عند مستوي موثوقية 50% (استخدام المعادلة (1-4).
- حساب درجات حرارة الرصف الدنيا عند مستوي موثوقية 98% (استخدام المعادلة (2-4).
- حساب درجات حرارة الرصف القصوى عند مستوي موثوقية 98% (استخدام المعادلة (3-4).

- حساب درجات حرارة الرصف الدنيا عند مستوي موثوقية 50% (استخدام المعادلة (4-4)).

فمثلا عند التطبيق على منطقة طرابلس، فسنحصل على النتائج التالية:

- متوسط اقصى درجة حرارة للهواء = 45.43 °م (الجدول 4)
- الانحراف المعياري = 0.553 (الجدول 4)
- خط العرض لمنطقة طرابلس = 32.9 درجة

وبالتعويض في المعادلة (4-1) نحصل على اقصى درجة حرارة للرصف بموثوقية (50 %) وهي: (66.85 °م) وبالتعويض في المعادلة (4-3) نحصل على اقصى درجة حرارة للرصف بموثوقية (98 %) هي (67.96 °م).

الجدول رقم (4): درجات حرارة الهواء العليا والدنيا والانحراف المعياري وخطوط العرض لمدن ليبية [6]

المنطقة	خط العرض Lat	أدنى درجة حرارة °م		أقصى درجة حرارة °م	
		الانحراف المعياري Standard Deviation (B)	المتوسط	الانحراف المعياري Standard Deviation (B)	المتوسط
طرابلس	32.9	-1.58	0.326	45.43	0.553
سرت	31.2	-0.669	0.878	49.89	1.6547
الخمس	32.63	-3.09	1.1616	46.96	1.4316
زوارة	32.93	-2.408	0.93	47.06	0.645
مصراته	32.367	-1.763	1.106	47.51	1.069
درنة	32.75	0.728	0.881	42.83	0.923
بنغازي	32.112	-0.229	0.543	44.32	0.6517
طبرق	32.067	1.213	0.287	42.84	1.134
الزاوية	30.75	-2.619	0.539	47.07	0.45
غريان	32.172	-2.89	0.576	43.28	0.624
سبها	27.033	-2.69	1.21	47.336	0.718
اوباري	26.583	-4.44	0.791	47.748	0.517
غدامس	30.08	-3.01	0.245	48.053	0.334
غات	24.95	0.101	0.95	48.00	0.346
هون	29.117	-2.89	0.66	46.64	0.42

وبالتعويض في المعادلة (4-2) يكون متوسط ادنى درجة حرارة للرصف هي

(- 1.58) وبانحراف معياري (0.326 °م) وبموثوقية (50 %)، وبالتعويض في المعادلة (4-4) نحصل على أدنى درجة حرارة للرصف بموثوقية (98%) هي (- 2.23 °م).

الجدول (5) يعرض درجات حرارة الرصف التصميمية العليا والدنيا لعدد من المدن الليبية.

الجدول رقم (5): درجات حرارة الرصف التصميمية العليا والدنيا لمدن ليبية

المنطقة	درجة حرارة الرصف التصميمية العليا °م	درجة حرارة الرصف التصميمية الدنيا °م
طرابلس	66.85	-1.52
سرت	71.385	0.744
الخمس	68.36	-1.923
زوارة	68.407	-0.86
مصراته	68.930	-0.212
درنة	64.401	3.238
بنغازي	65.923	1.514
طبرق	64.52	3.426
الزاوية	68.76	-1.587
غريان	64.93	-2.152
سبها	69.468	-3.42
اوباري	69.905	-5.082
غدامس	69.762	-2.69
غات	70.285	-6.40
هون	68.56	-3.32

4-4 اختيار صنف المادة الرابطة الاسفلتية على أساس المناخ وحركة المرور
يتم اختبار تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية على أساس المناخ وحركة المرور (سرعة وحجم المرور) باستخدام الجدول رقم (6)، ويتتبع الخطوات التالية:

- تحديد نوع الحمل المروري.
 - التحرك افقيا الي درجة حرارة الرصف التصميمية العليا.
 - التحرك الي أسفل الي درجة حرارة الرصف التصميمية الدنيا.
 - تحديد التصنيف المناسب للمادة الرابطة الاسفلتية.
- فمثلا في حالة مدينة طرابلس وبحمل مرور بطيء يكون الصنف المناسب هو (PG70-10).
- والجدول رقم (7) والشكل (3) يوضحان تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية لمختلف المدن الليبية.

الجدول (6): اختبار تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية على أساس المناخ وسرعة وحجم المرور

الأحمال		درجة الحرارة العليا التصميمية				
درجة الحرارة التصميمية	متوقف	40 to 46	46 to 52	52 to 58	58 to 64	64 to 70
	بطيء 50 كم/ساعة	64 to 52	52 to 58	58 to 64	64 to 70	70 to 76
	سريع < 100 كم/ساعة	52 to 50 ⁰	58 to 64	64 to 70	70 to 76	76 to 82
	>-10	PG58-10	PG64-10	PG70-10	PG76-10	PG82-10
	-10 to -16	PG58-16	PG64-16	PG70-16	PG76-16	PG82-16
	-16 to -22	PG58-22	PG64-22	PG70-22	PG76-22	PG82-22

جدول (7) تصنيف الاداء لمختلف المدن الليبية

المدينة	التصنيف	المنطقة	التصنيف
طرابلس	PG70-10	الزاوية	PG70-10
سرت	PG76-10	غريان	PG70-10
الخمس	PG76-10	غدامس	PG76-10
زوارة	PG70-10	غات	PG76-10
مصراتة	PG76-10	هون	PG76-10
درنة	PG70-10	سبها	PG76-10
بنغازي	PG70-10	اوباري	PG76-10
طبرق	PG70-10		

الشكل رقم (3): تصنيفات الأداء المناسبة لمختلف المدن الليبية

5 - الخلاصة

من خلال ما تم استعراضه في هذه الورقة يمكن استخلاص النتائج التالية:-

- 1 - التصنيفات التجريبية للمادة الرابطة الاسفلتية (تصنيف الغرز وتصنيف للزوجة) لم تعد صالحة لاختيار المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة للظروف الليبية، بسبب درجات الحرارة العالية والمدى الواسع في اختلافها، والنمو المتسارع في عدد وحمولات مركبات النقل الثقيل.
- 2- ضرورة تبني نظام تصنيف الاداء عند اختيار تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية لأنه يعالج القصور الموجود في الانظمة التجريبية.
- 3- تصنيف المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة لمختلف المناطق الجغرافية بليبيا هي (PG76-10) باستثناء مناطق شمال غرب، شمال شرق ليبيا كما هو موضح بالشكل (3) فإن المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة هي (PG70-10).

6-المراجع: (Reference)

- 1- رائد بن حمودة وعدنان عريبي، تأثير زيادة الاحمال المحورية على العمر التصميمي للطرق، مشروع تخرج، قسم الهندسة المدنية-جامعة طرابلس، خريف، 2013
- 2- محمد بن عمر، احمد الرابطي، الهاشمي الهادي، الظروف البيئية بجنوب ليبيا وتأثيرها على اختيار المادة الرابطة الاسفلتية المناسبة للطرق، كلية الهندسة، مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة طرابلس، 2007.
- 3- Superpave™ Asphalt Mixture Design &Analysis ,National Asphalt Training Center ،Demonstration Project 101. FHWA Office Of Technology Application, WA .D.C and Asphalt Institute ,Lexington, KY. Sept , 1994.
- 4- Performance Graded Binder Materials For Hot Mix Asphalt, Pavement Technology Advisory, Illinois Department of Transportation Bureau of Materials and Physical Research PTA- D4 (E.02/2005).
- 5- Hamed M. A., Amjad H. A., Alaa S. A., The Transition to A PG Grading
- 6- أحمد عابدين، تأثير نموذج التنبؤ بدرجات الحرارة والموقع الجغرافي على اختيار المادة الرابطة الاسفلتية، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المدنية، كلية الهندسة، جامعة طرابلس، 2015.

دراسة نوعية المياه الجوفية حول مكب صلاح الدين(طرابلس- ليبيا)

حنان صالح فرج ونيس, فتحي خليفة اليعقوبي , محمود كريد, محمد فتحي المزوغي ,

انس عمر عامر

قسم الهندسة الجيولوجية- كلية الهندسة- جامعة طرابلس

المستخلص:

يتضمن هذا البحث دراسة نوعية المياه الجوفية لبعض أبار المياه الجوفية المحصورة حول مكب صلاح الدين لمنطقة صلاح الدين وهي أحد المناطق في العاصمة الليبية طرابلس وأكثرها من حيث كثافة السكان وتعتبر المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي للمياه في هذه المنطقة والتي يعتمد عليها في تلبية جميع احتياجات السكان من شرب، زراعة، صناعة بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى. حيث يوجد بها العديد من الآبار الضحلة والتي يتراوح عمقها من (30 إلى 50م) ، في هذه الدراسة تم اختيار عدد 6 أبار ضحلة ، منتشرة حول المكب لغرض تصنيف نوعية المياه وتقييم استخدامها للأغراض المختلفة.

تم تحليل العناصر الرئيسية وبعض العناصر الثقيلة (Ni,Cu, Mn) ، وأيضاً التحليل الجرثومي، وتم مقارنة نتائج التحاليل الكيميائية للآبار الموجودة في منطقة الدراسة مع التصنيف المعتمد لمنظمة الصحة العالمية (WHO2018) ، وأيضاً معايير الاتحاد الأوروبي (EU2019) ، ومعايير المركز الوطني الليبي لمياه الشرب (ليبيا 2008)، وبين إن المياه الموجودة في منطقة الدراسة غير صالحة لشرب حيث أنها لا تتوافق مع المواصفات والمعايير القياسية العالمية والمحلية لمياه الشرب، وبالنسبة إلى العناصر الثقيلة تبين لنا زيادة في نسبة عنصر النيكل (Ni) وأيضاً وضحت نتائج التحليل الجرثومي احتواء العينات المدروسة على أعداد مختلفة من البكتيريا وتجاوزت الحدود المسموح بها من 50-100 مستعمرة/مليتر من قبل المواصفات القياسية الليبية لمياه الشرب ومنظمة الصحة العالمية (WHO2007) وأيضاً تم تقييم مدي صلاحية المياه الجوفية لأغراض الري والزراعة باستخدام كل من تصنيف ويلكس (Wilcox) وتصنيف ريتشارد (Richard)، وقد تبين أن معظم مياه الآبار تكون غير مناسبة للاستخدام الزراعي عدا الآبار (4-5) وقعت في صف المشكوك فيها إلى غير مناسبة للاستخدام الزراعي حسب تصنيف ويلكس، إما تصنيف ريتشارد قد بين أن معظم الآبار من النوع الضعيفة والضعيفة جداً للاستخدام الزراعي عدا البئر (5) وقع في الصف المشكوك فيه للاستخدام الزراعي.

الكلمات المفتاحية: العناصر الثقيلة ، تصنيف ويلكس ، ريتشارد، المياه الجوفية

المقدمة:

المياه الجوفية كانت ومازالت تعتبر مصدراً هاماً للمياه خلال العصور المختلفة ومنذ القدم ، وتعتبر المياه الجوفية مصدراً أساسياً ورئيسياً للإمداد بالمياه في الكثير من الدول العربية ودول الشرق الأوسط بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة ، المياه التي تحتوي علي تركيزات عالية من العناصر الكيميائية والعناصر الفيزيائية قد تكون ضارة وتسبب تلوث في مياه الخزان الجوفي ، يحدث تلوث المياه الجوفية عندما تتسرب الملوثات إلى طبقات الأرض التي تحتوي على المياه الجوفية من أبرز أسباب هذا التلوث النشاطات البشرية، مثل التصريف غير السليم للمخلفات الصناعية والزراعية، وتسرب المواد الكيميائية الضارة من مكبات القمامة، وبالتالي فمن الضروري تقييم المياه وجودتها للاستخدام الحضاري والبشري ومدى تأثيرها علي الإنسان والزراعة من حيث الاستخدام لحماية المياه الجوفية، يجب اتخاذ إجراءات لمنع التلوث من البداية، مثل التحكم في مصادر التلوث وتحسين إدارة المخلفات الصناعية والزراعية، تم إعداد هذه الدراسة التي تهدف إلي تقييم نوعية المياه الجوفية للخزان العلوي في منطقة صلاح الدين (مكب صلاح الدين)، نظرا لان أبار المياه الجوفية هي المصدر الوحيد للمياه بالمنطقة ولعدم ثقة سكان المنطقة التامة بهذه المصادر لمياه الشرب بسبب تغير في الخصائص الفيزيائية للمياه (اللون ، الطعم والرائحة) في بعض الآبار وتسببها ببعض المشاكل الصحية للسكان لدي قمنا بأجراء هذه الدراسة لتقييم نوعية وجودة المياه بالمنطقة كيميائيا وبيولوجيا وذلك عن طريق دراسة بعض الخصائص الكيميائية لعينات المياه المدروسة.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة الي تجميع عينات المياه من الآبار المحيطة بالمكب وتحليل العينات تحليلًا كيميائيا وتحليل بعض العناصر الثقيلة (Ni-Cu-Mn) لتقييم نوعية وجودة المياه الجوفية للخزان العلوي من الناحية الكيميائية والجرثومية ومعرفة مدى ملائمتها لأغراض مختلفة من الشرب والري، ومقارنة نتائج التحاليل وجودة المياه بالمنطقة حسب معايير المركز الوطني الليبي لمياه الشرب سنة (2008) والتصنيف المعتمد لمنظمة الصحة العالمية (WHO2018)، وأيضا الاتحاد الأوروبي (EU2019).

المواد وطرق البحث

أ- موقع منطقة الدراسة:

ب- تقع منطقة الدراسة في صلاح الدين في العاصمة الليبية طرابلس، وتعتبر من أهم المناطق السكنية والتجارية في المدينة، تقع صلاح الدين جنوب طرابلس وتبعد عن

مركز المدينة حوالي 12 كم تحدها من الشرق منطقة عين زاره, ومن الشمال الهضبة الشرقية, ومن الغرب مشروع الهضبة الخضراء, ومن الجنوب خلة الفرجان ويمتد علي مساحة 10 هكتار يرتفع علي مستوي سطح البحر 72م تقع منطقة الدراسة بين خطي طول (12.8 و 13.6) درجة شرقا ودائرتي عرض (31.8 و 33.6) درجة شمالا كما هو موضح في الشكل (1).



شكل (1) خريطة توضح موقع منطقة الدراسة مبيناً عليها مواقع

آبار منطقة الدراسة

ب - جيولوجية منطقة الدراسة :

1 - تكوين رأس حامية (كرش)(العصر الترياسي) يقع تحت سهل الحفارة بأكمله. يتراوح سمكها من (450 إلى 600 متر) وتتكون بشكل أساسي من طين رملي أخضر وأحمر وأسود وصخري مع تداخلات من الأحمر والأخضر، قد توجد أيضاً طبقات من الحجر الجيري الدولوميتي الرمادي . (4)

2- تكوين العريزة (العصر الترياسي الأوسط) يقع تكوين العريزة أسفل تكوين أبو شيبية في التتابع الطبقي في هذه المنطقة، وتتكون من طبقات ضخمة من الدولومايت والحجر الجيري الدولوميتي ذات اللون الرمادي الفاتح أو البني، يزيد السمك من 390 م جنوب غرب سوق الخميس إلى 500 م جنوب شرق (أبيار السبيل) يبرز تكوين العريزة بشكل منتظم جنوب الصدع وينحدر إلى عمق كبير (حوالي 900 متر في المنطقة الساحلية)، ويتراوح عمق الآبار التي تخترق هذا التكوين من 600 متر إلى 700 متر، وقد تم استغلال هذا التكوين في الجزء الجنوبي من منطقة الدراسة. (4)

3- تكوين أبو شيبية (العصر الترياسي الأعلى)

يعلو تكوين أبو شيبية تكوين العريزية، ويتكون من طبقات سمكية من الحجر الرملي (مع نسبة عالية من الكوارتز) ذات لون أحمر إلى بني. حبيبات ناعمة إلى خشنة وتدخلات من الطين الأحمر والأخضر. تكوين أبو شيبية يقع تحت تكوين الميوسين في مناطق وسط وشرق سهل الجفارة. وعلى عمق يتراوح بين 400 إلى 600 متر تحت سطح الأرض. في شرق وسط الجفارة، تعلو السلسلة الطينية طبقة سمكية من الحجر الرملي يصل ارتفاعها إلى 370 مترًا، والجزء السفلي يتكون في الغالب من الطين. (14)

4- تكوين الميوسين

يتكون من الحجر الجيري والحجر الجيري الدولوميتي والحجر الجيري الرملي لتشكل ما يسمى الميوسين السفلي. تعلو الميوسين السفلي طبقات من الطين تفصله عن الميوسين الأوسط الذي يتكون من طبقات من الحجر الجيري الرملي. يتميز تكوين الميوسين بتغير في السحنة الجيولوجية. فمثلا في منطقة العريزية يتكون التكوين من الحجر الطيني الرملي مع عدسات من الأنهدريت على أعماق مختلفة. لكن في منطقة طرابلس يتكون الميوسين الأوسط من تسلسلات سمكية من الطين الأخضر أو الأزرق مع عدسات من الحجر الجيري، ويبلغ الحد الأقصى للسماك حوالي 400 متر. (4)

5- ترسيبات العصر الرباعي

تتكون من رواسب سطحية تشمل الكثبان الرملية ورواسب الوادي والرمال الساحلية والظمي و الكونجلومير مع القشور الجبسية وتنقسم إلى التكوينات التالية . (4)

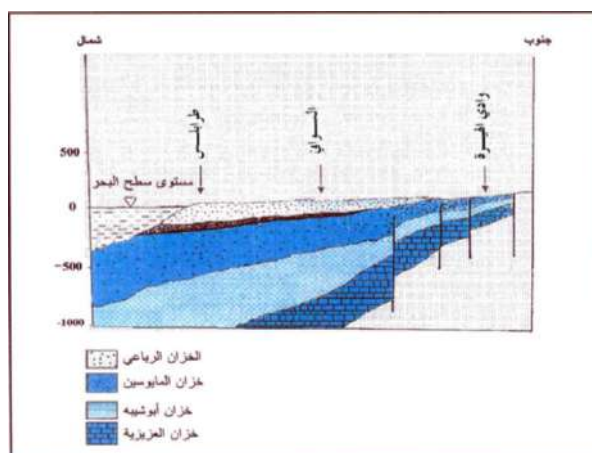
أ- **تكوين قرقارش:** يشكل السطح الساحلي، وهو عبارة عن حجر جيري رملي (كالكارينيت) مع عدسات من الظمي. يتميز هذا التشكيل بوجود طبقة متقاطعة، ويستخدم على نطاق واسع لاستخراج حجارة البناء.

ب- **تكوين الجفارة:** يغطي معظم مناطق الشريط الساحلي في الجزء الشمالي والأوسط من سهل الجفارة. وتتكون من رواسب رملية وظمي، كما تتشكل بعض رواسب الرياح من الرمل

ج - **هيدروجيولوجية منطقة الدراسة** ومن خلال الشكل (2) والبيانات الهيدروجيولوجية المتاحة يتضح وجود الخزانات الجوفية التالية :

1- **الخزان الجوفي الرباعي** يقع الخزان الجوفي الرباعي في وسط سهل الجفارة لها نفس امتداد التكوين الطيني للعصر الميوسيني الأوسط ويتراوح عمق الخزان الجوفي الرباعي عادة بين (30 و 150 متر) تحت سطح الأرض ومنسوب

المياه فيها بين (20 - 60 متر)، يتراوح سمك التكوينات المشبعة من (10 إلى 90 متر) شرق الزاوية، ربما يصل عمق الخزان الجوفي إلى 200 متر على طول الساحل، تتراوح قيمة الامرارية بين (6% و10%) من السمك المشبع والنفاذية ليست ثابتة ولكنها تختلف باختلاف مستوى منسوب المياه الجوفية في



شكل (2) قطاع هيدرولوجي للخزانات الجوفية بالمنطقة (4)

منطقة الجفارة الوسطى تتراوح نسبة الأملاح المذابة في الخزان عند الساحل أكثر من 3000ppm و المناطق الداخلية لا تتجاوز 1500 ppm تقوم العديد من المزارع بزراعة المحاصيل الحساسة للملح مثل الحمضيات والخضروات (4).

2-الخزان الجوفي الميوسيني

الخزان الجوفي الميوسيني هي طبقة مياه جوفية محصورة، وترتفع بشكل جيد في الجزء الغربي من الجفارة، ويتكون الجزء العلوي والسفلي من طبقة المياه الجوفية من الطين، مما يفصلها عن الخزان الجوفي الرباعي وعن الخزان الجوفي السفلي من الميوسين، العمق اعلى طبقة المياه الجوفية من (70 إلى 120 مترًا)، ويتراوح سمكها من (125 إلى 200 مترًا)، تتراوح نسبة المواد الصلبة الذائبة في الماء من (3000 إلى 4000 ملجم/لتر) نتيجة لخصائص طبقة المياه الجوفية السيئة (معامل التخزين m^2/sec 7×10^{-3} - 5×10^{-5}) وفي الجزء الشرقي من الجفارة الوسطى تتحول الشقوق إلى طين أزرق يحتوي على نسبة صغيرة فقط من عدسات الحجر الجيري الرقيقة إلى حد ما، المصدر الوحيد لإعادة تغذية طبقة المياه الجوفية هذه هو التدفق الأفقي تحت السطح، على الرغم من أن حجم التدفق من غير المرجح أن يكون مهمًا لأن طبقة المياه الجوفية تصبح أقل سمكًا في اتجاه المنبع. (9)

3- الخزان الجوفي ابوشيبية

في الجزء الشرقي من وسط جفارة هناك سلسلة سميكة من الرمال البيضاء والحجر الرملي المتداخلة مع الطين الأحمر والصخر الزيتي وراء الحجر الجيري الرملي الميوسيني السفلي والحجر الرملي الجيري، يتراوح عمقه ما بين (140 الي 800 متر) تحت سطح الأرض، وسمكه من (120 الي 140 متر)، وتتراوح إنتاجية اباره ما بين (40 الي 70 h/m)، ومياهه صالحة لمعظم الاستخدامات اذ يتراوح تركيز الاملاح به ما بين (1200 ppm الي 2000)، كما ترتفع فيه نسبة الكبريتات والحديد ودرجة حرارة مياهه متوسطة اذ تتراوح بين (35° الي 45° درجة مئوية) . (4)

4 - الخزان الجوفي العزيزية

ويعد من أعمق الخزانات الجوفية بمنطقة سهل الجفارة ، ومياهه صالحة للاستغلال ، وعمقه يزيد عن 1000م عن سطح الأرض خاصة في الأجزاء الشمالية ، وقامت شركة جيفلي بحفر آبار اختبارية اخترقت هذا الخزان ، فوجدت أن مياهه تتميز بإنتاجية جيدة ، وتتجاوز ملوحتها (3000 ملجم/لتر) قد تصل إلى أكثر من (7000 ملجم/لتر) ، ودرجة حرارة مياهه تتراوح ما بين (40° إلى 72° درجة مئوية) ، ومياه هذا الخزان ما زالت لم تستغل بعد في كامل المنطقة ، إلا أنها تسهم في تغذية الخزانات التي تعلوها بحكم انحدارها من الجنوب إلى الشمال. (9)

د- جمع العينات

يشكل جمع عينات المياه الخطوة الأولى في دراسة وتحديد نوعية أي مصدر مائي و ذلك بالاعتماد على نتائج تحليل هذه العينات و لهذا قمنا بتجميع عينات مياه من ستة آبار حول منطقة الدراسة (مكب صلاح الدين) ثم تجميع العينات في شهر يناير سنة 2024 والجدول (1) يبين مواقع هذه الآبار وعمقها , حيث تم تحديد إحداثيات تلك الآبار باستخدام جهاز GPS.

ثم أخذ العينات من منطقة الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

1. تم تنظيف القناني قبل استعمالها ووضع ملصق علي القناني دُون عليه اسم البئر، وموقعه، وعمقه و تاريخ أخذ العينة.
2. فتح مصدر الماء بالبئر لعدة دقائق لإزالة أي آثار للأتربة، والشوائب قبل أخذ العينة.

3. غسلت القنينة بالماء المراد فحصه ثم أخذت العينة، وأغلقت القنينة بإحكام.

4. تم أخذ العينات إلي معمل مركز بحوث النفط لإجراء التحاليل الكيميائية ونتائج هذه التحاليل كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (1) يوضح بيانات الآبار التي أخذت منها عينات المياه

التسلسل	رقم البئر	X	Y	الموقع	عمق البئر	بعد البئر عن المكب
1	N-1	13.2143	32.4138	مركز الخدمات العامة	(38-42) م	58م
2	N-2	13.1348	32.494	مدرسة الوفاق	(40-45) م	163م
3	E-1	13.1348	33.4943	ورشة	(40-45) م	64 م
4	W-1	13.1632	32.2728	مسجد	(40-42) م	350م
5	S-1	13.3932	32.2728	منزل	(40-45) م	410 م
6	S-2	13.4232	32.6528	منزل	(40-45) م	40 م

رقم البئر	TDS Ppm	TH ppm	EC $\mu\text{mhos/cm}$	PH	Anions(ppm)				Cations(ppm)				NO ₃ ppm	CU ppm	Mn ppm	Ni ppm
					Mg ⁺²	Ca ⁺²	K ⁺	Na ⁺	Cl ⁻	HCO ₃ ⁻²	SO ₄ ⁻²	CO ₃ ⁻				
N-1	2119	446.9	3260	7.72	60	80	8	390	485	259	479	0	11.44	0.02	0.005	1.75
N-2	2535	524.1	3900	7.51	63	106	9	460	727	195	898	0	11.22	0.06	0.001	1.9
E-1	2171	509.3	3340	7.68	60	105	9	595	781	244	397	0	13.77	0.08	0.008	1.6
W-1	1781	372.5	2740	7.89	48	70	7	360	366	183	574	0	14.4	0.4	0.0001	0.35
S-1	1450	298.1	2230	7.75	36	60	6	185	272	195	546	0	13.72	0.06	0.0002	0.15
S-2	2009	476.2	3090	7.77	55	100	8	530	727	195	730	0	17.9	0.1	0.0001	1.25

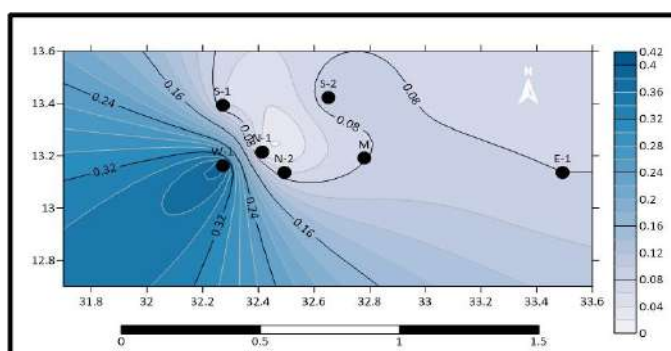
جدول (2) يوضح نتائج تحليل العناصر الأساسية و الثقيلة

النتائج والمناقشة

التحاليل الكيميائية : لقد تم إجراء بعض القياسات التي اشتملت على قياس تركيز أيون الهيدروجين، التوصيل الكهربائي، و إجراء بعض التحاليل الكيميائية التي تضمنت تقدير الأملاح الكلية الذائبة، الصوديوم والبوتاسيوم، الكالسيوم والماغنسيوم، الكلوريد و البيكربونات، الكبريتات، النترات، النحاس، النيكل و المنجنيز وأعطت النتائج الموضحة في الجدول (2) .

أ- تحليل العناصر الثقيلة:

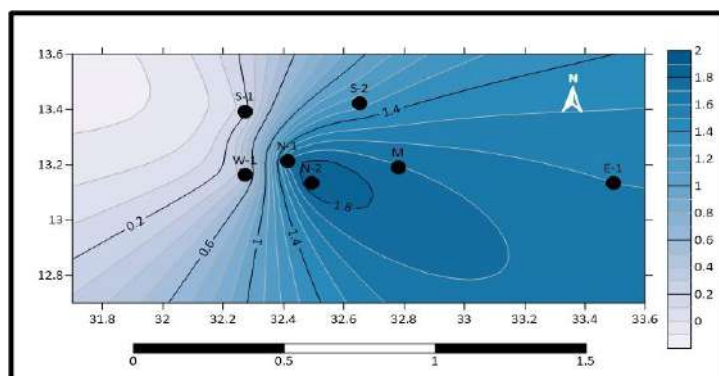
1- النحاس (Cu) نلاحظ من الشكل (3) ، تكون اعلي نسبة تركيز للنحاس شرق المكب وتصل قيمتها الي (0.4ppm) وبمقارنة النتائج مع المواصفات القياسية لمنظمة الصحة العالمية (WHO2018)، وأيضا الاتحاد الأوروبي (EU2019)، والتي أظهرت إن جميع القيم في الحد المسموح به لمياه الشرب ، يتواجد النحاس بشكل طبيعي في الصخور والرواسب والمياه الجوفية بنسب قليلة قد تكون خطيرة.



شكل (3) يوضح توزيع النحاس

2- النيكل (Ni)

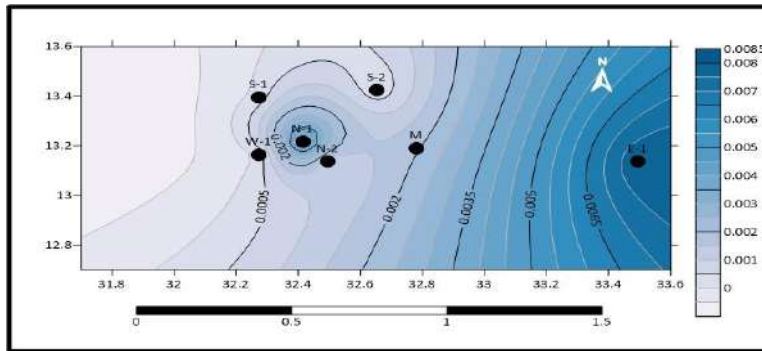
نلاحظ من الشكل (4) ان هناك زيادة في نسبة تركيز النيكل شمال شرق المكب وتصل قيمتها الي (1.9ppm) وأيضا في اتجاه شرق المكب وتكون قيمتها (1.75ppm) في اتجاه غرب منطقة الدراسة ، وبمقارنة النتائج مع المواصفات القياسية لمنظمة الصحة العالمية (WHO2018)، وأيضا الاتحاد الأوروبي (EU2019)، والتي أظهرت إن جميع القيم تقع فوق الحد المسموح به لمياه الشرب ، يرجع تواجد النيكل في المياه من تحطم الصخور وتفتت التربة والفضلات الصناعية التي تلقي في المياه ، وتفسر الزيادة علي تلوث المياه الجوفية بواسطة المعادن التي تلقي في المكب.



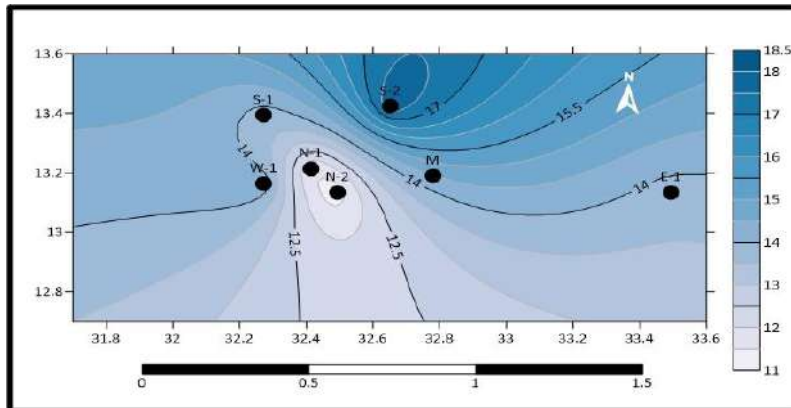
شكل (4) يوضح توزيع النيكل

3- المنجنيز (Mn) نلاحظ من الشكل (5) إن اعلي نسبة لتركيز المنجنيز كانت في اتجاه شرق المكب وكانت قيمتها (0.008ppm) ، وبمقارنة النتائج مع المواصفات القياسية لمنظمة الصحة العالمية (WHO2018)، وأيضا الاتحاد الأوروبي (EU2019)، والتي أظهرت أن جميع القيم في الحد المسموح به لمياه الشرب ، يتواجد المنجنيز بشكل طبيعي في المياه من المصادر الطبيعية أو كنتيجة لنشاط بشري مثل التعدين والتصرفات الصناعية.

4- النترات (NO₃) نلاحظ في الشكل (6) تكون اعلي قيمة لتركيز النترات في اتجاه جنوب المكب وكانت قيمتها (17.9 ppm) ، وبمقارنة النتائج مع المواصفات القياسية لمنظمة الصحة العالمية (WHO2018)، وأيضا الاتحاد الأوروبي (EU2019)، والتي أظهرت إن جميع القيم في الحد المسموح به لمياه الشرب ، وبالمقارنة مع القياسات الليبية (2008 ليبيا) جميعها فوق الحد المسموح به وهو (10ppm) ، إن مصدر النترات يعود إلي استخدام الأسمدة الكيميائية النيتروجينية في الزراعة ومن فعل التأكسد والاختزال للنيتروجين المتواجد في التربة وأيضا احد مصادر النترات يعود إلي تسرب مياه الآبار السوداء .



شكل (5) يوضح توزيع المنجنيز



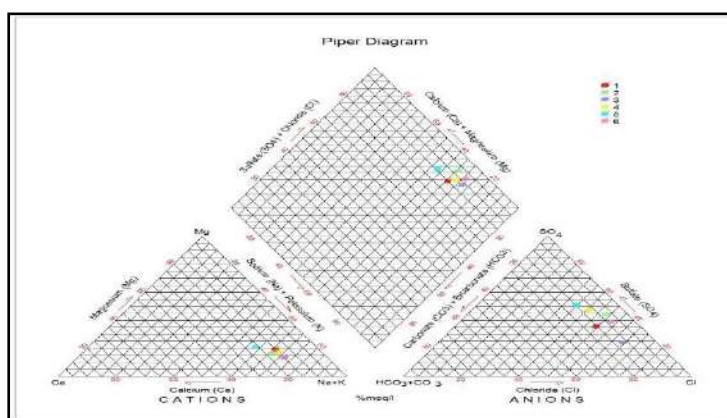
الشكل (6)

يوضح

توزيع النترات

ب- توزيع النسب المتكافئة للكاتيونات والأنيونات بمياه آبار منطقة الدراسة:

يتم استخدام محتوى المياه الجوفية من الأيونات الرئيسية في تصنيف المياه الجوفية على أساس مركبات العناصر الأساسية من الكاتيونات والأنيونات للأملاح الذائبة في المياه الجوفية، وقد تم تحديد النسب المتكافئة للكاتيونات والأنيونات بمياه آبار منطقة الدراسة باستخدام التمثيل البياني للتحليل الكيميائي للأيونات الرئيسية الذائبة في المياه الجوفية باستخدام مخطط بايبر (Piper Diagram) من خلال استخدام برنامج (Rock Works) وهو من أحد أهم طرق التمثيل البياني لتحديد نوعية المياه الجوفية عن طريق الأيونات الرئيسية وفي هذا المخطط يعبر عن تركيز كل كاتيون من (Na^+ , K^+ , Ca^{+2} , Mg^{+2}) في العينة بالملي مكافئ / لتر (meq/l) بنسب مئوية من مجموع الكاتيونات ويسقط موضعها كنقطة على المثلث الأيمن، وبالمثل يعبر عن تركيز كل أنيون من (Cl^- , CO_3^{2-} , HCO_3^- , SO_4^{2-}) في العينة بالملي مكافئ / لتر بنسب مئوية من مجموع الأنيونات ويسقط موضعها كنقطة على المثلث الأيسر، ثم يسقط امتداد هاتين النقطتين بموازاة الحواف العلوية للمعين المركزي كنقطة واحدة عن موضع تقاطعها في المعين، وبذلك تكون هذه النقطة تعبيراً عن التوزيع الأيوني الكلي للعينة. كما أنه يمكن تحديد نوعية المياه كيميائياً من موضع العينة من المعين العلوي. وتم تمثيل النتائج المتحصل عليها في الجدول (2) ومن خلال النتائج الممثلة على مثلث بايبر الشكل (7) تبين أن هناك زيادة في الصوديوم والبوتاسيوم في مثلث الكاتيونات أما في مثلث الأنيونات نلاحظ زيادة في تركيز عنصر الكبريت أن الزيادة في هذه العناصر يرجع إلى أن التكوينات الصخرية الحاملة للمياه هي المؤثرة على نوعيتها وتركيب التربة التي تغطي منطقة الدراسة بالإضافة إلى مسار التدفق المتحكم في النوع وتوزيعه.



المياه

باستخدام مثلثات بايبر

الشكل (7) يوضع نوعية

2- التحاليل الميكروبيولوجية لعينات المياه المدروسة من خلال هذه الدراسة أظهرت الفحوصات الميكروبية الخاصة بتقدير العدد الكلي للبكتيريا لمياه أبار المحصورة حول المكب والموضحة في الجدول (3) احتواء العينات المدروسة علي أعداد مختلفة من البكتيريا وتجاوزت الحدود المسموح بها من 50-100 مستعمرة/ مليلتر من قبل المواصفات القياسية الليبية لمياه الشرب ومنظمة الصحة العالمية (WHO2007) يرجح سبب الزيادة بعدم وجود نظام صرف صحي في المنطقة مما أدى بالسكان إلي حفر أبار سوداء.

جدول (3) يوضح العدد الكلي لكل بكتيريا لبعض عينات مياه الآبار المدروسة

التحليل	بئر (N-1)	بئر (N-2)	بئر (E-1)	الحد المسموح به (WHO)
العدد الكلي للبكتيريا (خلية/مل)	430 (خلية/ملي)	635 (خلية/ملي)	550 (خلية/ملي)	100-50 (خلية/مل)
البكتيريا المجموعة القولونية	3.6 (خلية/100ملي)	9.1 (خلية/100ملي)	19 (خلية/100ملي)	0
البكتيريا القولونية الغائبية (E.coli)	0	0	0	0

علاقة نوعية المياه بالاستخدام

لاستخدام المياه لإغراض عدة فلا بد من أن تكون نسبة الشوائب فيها قليلة جدا بحيث لا تسبب أي أضرار على الإنسان أو الحيوان أو النبات . وتحدد نسب الايونات الموجبة والسالبة والأملاح الكلية الذائبة صلاحية المياه من عدمها. ويتم تحديد التركيز المسموح بها في الماء بناءا على دراسات تشمل احتياج الإنسان والنبات من هذه العناصر بحيث يتم استهلاكها بدون أن تسبب الأذى نتيجة لاختلاف درجة تأثير هذه التركيز في الكائنات الحية المختلفة . وقد تم تقسيم استخدامات المياه إلى

أ- أغراض الشرب

تتوقف صلاحية المياه للشرب (Potable Water) على ما تحتويه من الأملاح الذائبة وكمياتها. وقد قورنت المواصفات الكيميائية لمياه الآبار المدروسة في منطقة الدراسة مع المواصفات العالمية الموضوعة من قبل المواصفات القياسية لمنظمة الصحة العالمية (WHO2018) و المواصفات التي تم تحديدها سنة 2019 من قبل الاتحاد الأوروبي (EU) و معايير المركز الوطني الليبي لمياه الشرب (ليبيا 2008) و التي تتضمن حدود الملوحة (TDS) وحدود تركيز الايونات الموجبة والسالبة الرئيسية ، الجدول (4) يوضح المواصفات

القياسية لمياه الشرب حسب المواصفات المختلفة، قد تم مقارنة نتائج التحاليل الكيميائية للآبار الموجودة في منطقة الدراسة (جدول 2) مع المواصفات القياسية لمياه الشرب الموضح في الجدول (4) وتوضح إن المياه الموجودة في منطقة الدراسة غير صالحة للشرب، حيث أنها لا تتوافق مع المواصفات والمعايير القياسية الدولية والمحلية لمياه الشرب.

ب- الأغراض الزراعية

إنَّ للمياه الجوفية أهمية كبيرة وضرورية لغرض الري . وتقييم مدى صلاحيتها للري على المتغيرات الهيدروكيميائية المتمثلة في الموصلية الهيدروليكية (EC) وعلى نسبة ادمصاص الصوديوم (SAR) و النسبة المئوية لصوديوم (%Na) الموجودة في جدول (5) هي من المعايير الأكثر أهمية في جودة المياه (Deshpund and Aher,2012) واستخدام أيضا مخطط ريتشارد (Richard,1954) و مخطط ويلكوس (WILCOX).

1- نسبة امتصاص الصوديوم

هذه النسبة تعتبر الأكثر استخداما لتقييم صلاحية المياه الجوفية للاستخدامات الزراعية ويتم حسابها من المعادلة التالية :

$$SAR = \frac{Na}{\sqrt{(Ca + Mg)/2}}$$

(epm). يعبر عن التراكيز الأيونية :

قيم (SAR) لها علاقة وثيقة مع مدي (Na) التي تمتصها التربة. اذا كانت المياه المستخدمة للري تحتوي علي نسبة عالية من (Na) ونسب منخفضة من (Ca) ، فان التبادل الايوني يكون مشبع بنسبة (Na) الذي يدمر بنية التربة بسبب تشتت جزيئات الطين ونتيجة لذلك تميل التربة الي ان تصبح غير مندمجة وغير منفذة نسبيا. هذه التربة تصبح صعبة للغاية للزراعة .

ومن خلال نتائج التحاليل الكيميائية المتحصل عليها من عينات مياه الابار. تم حساب نسبة امتصاص الصوديوم (SAR) وقد تم تبويبها في الجدول رقم (5) ومن ثم تم تمثيلها علي مخطط البياني المخصص لذلك والموضح في الشكل (8) والذي يبين العلاقة ما بين الموصلية الكهربائية (EC) ومعدل امتصاص الصوديوم (SAR) ويسمى بي (مخطط ريتشارد) .

بالاعتماد على جدول (6) ومن خلال الشكل (8) اتضح إن العينة (5) مشكوكه فيها للاستخدام الزراعي والعينات

(4,1) ضعيفة للاستخدام الزراعي والعينات (6,3,2) ضعيفة جدا للاستخدام الزراعي .

جدول (4) يوضح المواصفات القياسية لمياه الشرب

EU NORM (2019)	منظمة الصحة العالمية (2018)(WHO)		القياسات الليبية (2008)	الوحدة	العنصر
	المسموح الاقصى	المقبول الاقصى			
1000	1000	500	1000	PPM	TDS
-	2300	-	1400	PPM	EC
-	8.5	6.5	7.5	PPM	PH
-	500	-	200	PPM	TH
<200	400	200	250	PPM	Na ⁺
-	200	100	100	PPM	Ca ⁺²
-	150	50	50	PPM	Mg ⁺²
-	20	-	12	PPM	K ⁺
-	350	125	150	PPM	HCO ₃ ⁻
<250	300	200	250	PPM	Cl ⁻
<250	250	-	400	PPM	SO ₄ ⁻²
<50	50	-	10	PPM	NO ₃ ⁻
<0.05	0.4	0.1	-	PPM	Mn
<0.02	0.02	-	-	PPM	Ni
<2	1	-	-	PPM	Cu

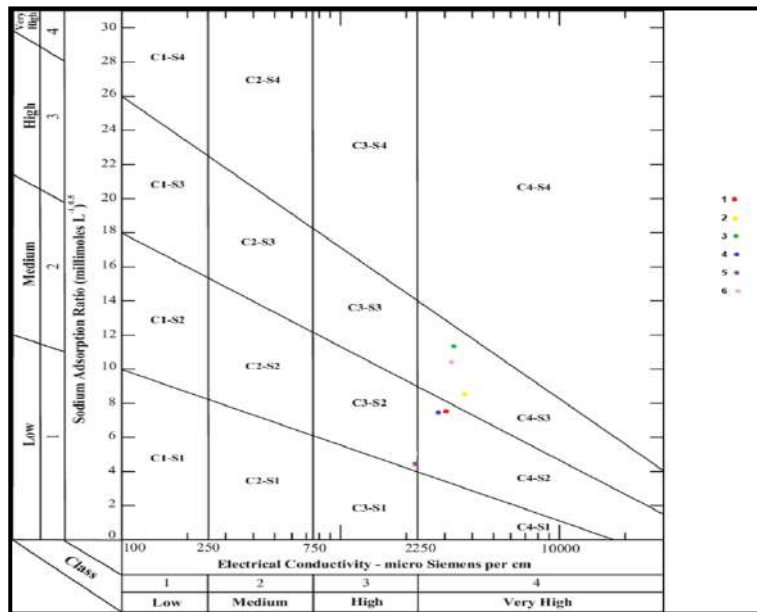
جدول (5) يوضح علاقة الموصلية الكهربائية بالنسبة الي امتصاص الصوديوم

رقم العينة	SAR	EC(mic/cm)	Na%
1	8.026	3260	65.78%

65.89%	3900	8.741	2
71.95%	3340	11.470	3
68.028%	2740	7.818	4
57.92%	2230	4.661	5
70.96%	3090	10.565	6

دول (6) يوضح أنواع المياه في الآبار حسب تصنيف ريتشارد

الدليل	تصنيف المياه	ارقام الابار
(Index)	(Water Class)	(No Of Well)
C1-S1	ممتازة (Excellent)	
C1-S2	جيد (Good)	
C1-S3	مقبولة (Admissible)	
C1-S4	ضعيفة (poor)	
C2-S1	جيد (Good)	
C2-S2	جيد (Good)	
C2-S3	مشكوك فيها (Marginal)	
C2-S4	ضعيفة (poor)	
C3-S1	مقبولة (Admissible)	
C3-S2	مشكوك فيها (Marginal)	5
C3-S3	مشكوك فيها (Marginal)	
C3-S4	ضعيفة (poor)	
C4-S1	ضعيفة (poor)	
C4-S2	ضعيفة (poor)	1-4
C4-S3	ضعيفة جدا (very poor)	2-3-6
C4-S4	ضعيفة جدا (very poor)	



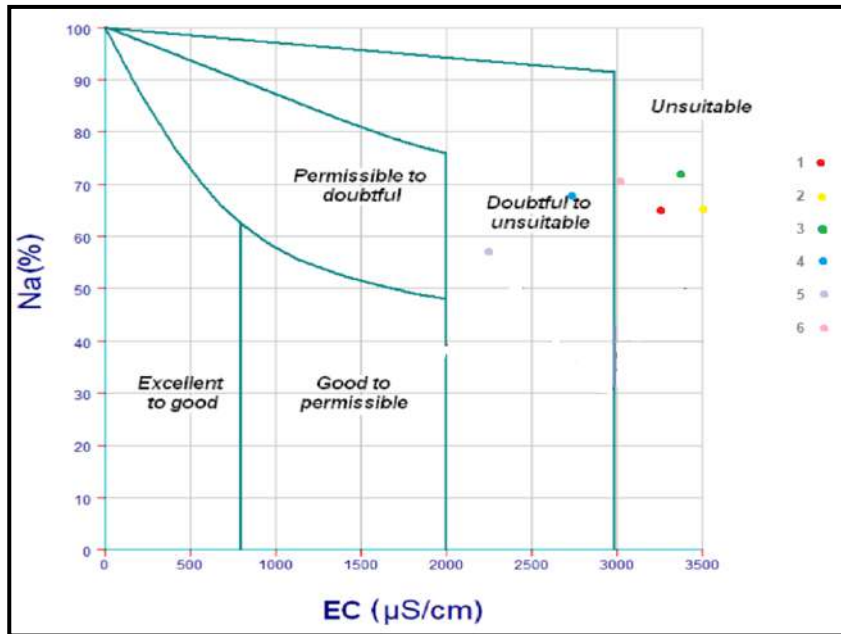
شكل (8) مخطط ريتشارد (Richard , 1954) لقياس صلاحية المياه لري

2 - نسبة ايون الصوديوم (Na%) يلعب الصوديوم دوراً رئيسياً في تحديد صلاحية مياه الري، وبالتالي فإن النسبة المئوية لأيون الصوديوم، تعد من أهم الخواص التي تلعب دوراً أساسياً في تقييم نوعية مياه الري، وقد أوجد "ويلكوس" نسبة الصوديوم بالشكل الملي المكافئ (epm) لمجموع الكاتيونات على النحو التالي (WILCOX, 1955):

$$Na\% = \frac{(Na + K)}{(Ca + Na + Mg + K)} * 100$$

تم تمثيل هذه النسبة للعينات المدروسة على مخطط ويلكوس الذي يقسم إلى مناطق وفق خواص المياه، كما هو موضح في الشكل (9).

نلاحظ من الشكل (9) إن عينات المياه المحللة في الآبار (1-2-3-6) وقعت في صف المياه الغير مناسبة للاستخدام الزراعي أما عينات مياه الآبار (4-5) وقعت في صف المشكوك فيها إلى غير المناسب للاستخدام الزراعي.



شكل(9) نتائج تحليل مياه منطقة الدراسة وفق تصنيف (WILCOX, 1955) لمياه الري

الخلاصة :

من خلال التحاليل الكيميائية والجرثومية يتضح أن هناك تلوث في الخزان الجوفي العلوي لمنطقة الدراسة (مكب صلاح الدين) نتيجة لنشاط البشري كالقمامة والآبار السواء بالمنطقة هو المؤثر الرئيسي لتلوث ومن خلال التحاليل الكيميائية نجد أن :
1- بينت نتائج التحاليل للمياه الجوفية لمنطقة الدراسة وبعد المقارنة بالموصفات القياسية

لمياه الشرب ان المياه المتواجدة في منطقة الدراسة غير صالحة للشرب بسبب التلوث الحاصل في الخزان الجوفي العلوي ويزيد التلوث في اتجاه الشمال الشرقي من المكب بالمنطقة، وبالنسبة إلى العناصر الثقيلة تبين لنا زيادة في نسبة عنصر النيكل (Ni) .

2- وضحت نتائج التحليل الجرثومي احتواء العينات المدروسة علي أعداد مختلفة من البكتيريا وتجاوزت الحدود المسموح به من 50-100 مستعمرة/مليلتر من قبل المواصفات القياسية الليبية لمياه الشرب ومنظمة الصحة العالمية (WHO 2007).

3- تم تقييم مدي صلاحية المياه الجوفية لأغراض الري والزراعة باستخدام كل من تصنيف ويلكوس وتصنيف ريتشارد، وقد تبين ان معظم الآبار غير مناسبة للاستخدام الزراعي عدا البئر (4-5) وقعت في صف المشكوك فيه الي غير مناسب للاستخدام الزراعي حسب تصنيف ويلكوس، إما تصنيف ريتشارد تبين ان معظم الآبار ضعيفة للاستخدام الزراعي عدا البئر (5) وقع في صف المشكوك فيها للاستخدام الزراعي .
التوصيات :

1- ضرورة الإسراع بتزويد منطقة الدراسة بمياه النهر الصناعي .
2- توفير شبكة لصرف الصحي وربطها بمحطة معالجة المياه للاستفادة منها بدلا من ان تكون مصدرا للتلوث .

3- التخلص من المكب او الاستفادة منه بي إعادة تدوير المخلفات البلاستيكية والمعدنية بدلا من أن تكون مصدرا للتلوث.

4- الاهتمام بالتحاليل الكيميائية والجرثومية لعينات المياه التي يجب ان تجمع من الابار المستغلة لأغراض الشرب والري دورياً، وملاحظة التغيرات التي تحدث لها .
5- ضرورة الزام المواطنين بالمنطقة اتباع المواصفات الفنية عند إقامة الخزانات الأرضية(الابار السوداء) لصرف المخلفات المنزلية خاصة بي العمارات السكنية حتي لا تكون مصدر تلوث خطير يهدد سلامة المياه الجوفية وصحة الانسان.

6- تحليل باقي العناصر الثقيلة بالمنطقة نظرا لخطورتها الكبيرة علي صحة الانسان .
7- اكمال تحليل عنصر النحاس والتركيز عليه في غرب منطقة الدراسة ومعرفة أسباب الزيادة في العنصر في هذه المنطقة تحديدا

7- الاستمرار في اجراء البحوث علي تلوث المياه الجوفية في هذه المنطقة ومراقبة التغيرات التي قد تحدث في المياه الجوفية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من اثار التلوث

المراجع:

- الحياني ، ع ، 2009 ، تقييم المياه الجوفية لبعض أبار قرية الخفاجية في محافظة الانبار ، مجلة جامعة الانبـار للعلوم والمعرفة .
- 2- إبراهيم الرتيمي ، 2018 ، الخصائص المكانية للطبقات المائية بمنطقة سهل الجفارة
- 3- سليمان الباروني ، 1996 ، تلوث المياه الجوفية بالجماهيرية العظمى .
- 4- صالح الصادق ، سالم رشراش ، الطاهر الشاوي ، 2002 ، دراسة تداخل مياه البحر بمنطقة شمال غرب ليبيا
- 5- عبدالرزاق عبدالعزيز، وآخرون ، 2009 ، رصد نوعية المياه الجوفية بتاجوراء ليبيا
- 6- عبدالكريم القبلاوي ، 2024 ، مدي جودة المياه الجوفية بمنطقة تليل للشرب .
- 7- علي الأزرق ، بشير الساعدي ، 1990 ، تلوث المياه الجوفية بالكروم في منطقة مدبغة تاجوراء ، المؤتمر الأول للعلوم البيئية ، مركز البحوث الصناعية ، طرابلس-ليبيا .
- 8- غازي ، 2010 ، البيئة الصناعية تحسينها وطرق حمايتها ، دار دجلة ، جمهورية العراق.
- 9- ليلي زايد ، 2018 ، تلوث المياه الجوفية واثارها في منطقة الزاوية .
- 10- معايير المركز الوطني الليبي لمياه الشرب (ليبيا 2008) .
- 11- مركز الأرض-اد الجويـة ، 2017 ، طرابلس .
- 12- يوسف الفقي ، فتحي صويد ، 2016 ، تقييم المياه الجوفية الضحلة لبعض ابار منطقة مصراته ومدى ملائمتها للشرب والري.

13-Deshpande,S.M and Aher,K.R., 2012, Evaluation of Ground water Quality and its Suitability for Drinking and Agriculture Use in Parts of Vaijapur ,District Aurangabad ,MS,India .Research Journal of Chemical Sciences .Vol.2.

14- European Union (2019) standard specifications for drinking water .

15- flogel, h. (1979). seawater intrusion study. sarald/fao

project. unpublished report. Tripoli, 56p.5 tables, 26 fig. and 3 maps.(aw-295).

.16- Google Earth For aerial maps 2024

7- Gefli (1973). Groupement D'Etude Francais En libye 1
Siege Social. Survey for the development of the central wadi zone
and Gulf of Sirt. 8 rue Jean Goujon 75008Paris.

- Richard, L. A. 1954. Diagnosis and Improvement of 18
Saline and Alkali Soils. Diols, Agri Handbook 60, U.S. dep.
Agric., Washington D.C .

Water Resources , 2016 , H ,Farag , -Rashrash, S19
Evaluation in Ghadamis Basin, Libya, Journal of Water
Resource and Protection,19P.

- Todd, D. K. and Mays, L. W. 2005. Ground water 02
Hydrology. 3rd .

- WHO (2018). *Guidelines for Drinking-water Quality*. 12
Incorporating First Addendum to Third Edition.
Recommendations, Geneva, Switzerland .

- Wilcox, L. V. , 1955: Classification and use of Irrigation 22
water, U.S. Dept. Agric. Circ. 969, Washington,D. C., 19P.

استطلاع رأي حول دور الاعلام في المصالحة الوطنية
أ . فاطمة محمد امحمد المسلاتي
باحثة وطالبة دراسات عليا – الدكتوراه
عضو هيئة تدريس متعاون بكلية الاعلام – جامعة بنغازي
email: : hananfozz@gmail.com

الملخص

هدف هذا الاستطلاع إلى الكشف عن دور وسائل الاعلام في قضية المصالحة الوطنية , بغرض رصد ما قدمته من معلومات وبرامج حولها, وانطباعات المواطنين ووعيهم حول المصالحة ومدى المشاركة فيها ومستويات الرضا عن دور الاعلام الليبي في دعم تحقيق المصالحة الوطنية , وتم تصميم الدراسة الحالية على شرائح متعددة من المجتمع الليبي من خلال استبيان إلكتروني ضم (18) سؤالاً مغلقاً شاملاً كافة أهداف الدراسة الرئيسية والفرعية والمتغيرات المرتبطة بها للحصول على إجابات أكثر دقة من وحدات العينة محل الدراسة , وتم اختيار العينة العشوائية على مساحات افتراضية من عينات مختلفة وتقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات مع حرية اختيار المفردات بشرط الالتزام بحدود العدد والتمثيل .

استمرت الدراسة على مدى (40) يوماً أجريت في الفترة من 12 أكتوبر لغاية 20 نوفمبر 2024م على عدد مفردات عينة بلغت (1200) مفردة وهي المفردات المتاحة التي تم الوصول اليها كممثلين لسكان ليبيا البالغ عددهم ما يقارب (7) مليون حسب إحصائية عام 2021 م على فئات عمرية تبدأ من سن (18) إلى سن (73) فما فوق لتحقيق أغراض الاستطلاع في الكشف عن آراء المواطنين الليبيين حول المصالحة الوطنية ودور وسائل الاعلام الليبية تجاهها, وتقديم المقترحات والحلول التي تسهم في تحسين أداء وسائل الاعلام في قضية المصالحة الوطنية .

الكلمات المفتاحية: العناصر الثقيلة، تصنيف ويلكس، ريتشارد، المياه الجوفية

Abstract

This survey aimed to explore the role of the media in the issue of national reconciliation, with the purpose of monitoring the information and programs it has provided on this issue, as well as citizens' impressions, awareness of reconciliation, the extent of their participation in it, and their levels of satisfaction with the role of the Libyan media in supporting the achievement of national reconciliation.

The current study was designed to cover multiple segments of Libyan society through an electronic questionnaire consisting of (18) closed-ended questions, encompassing all the main and sub-objectives of the study and the related variables, in order to obtain more accurate responses from the sample units under study. A random sample was selected across virtual spaces from different groups, and the study population was divided into categories, with freedom to choose respondents provided that the limits of number and representation were respected.

The study was conducted over a period of (40) days, from October 12 to November 20, 2024, on a sample of (1,200) respondents. These represented the accessible individuals who could be reached as representatives of the Libyan population, estimated at approximately (7) million according to the 2021 statistics. The sample covered age groups ranging from (18) to (73) years and above, in order to achieve the objectives of the survey in identifying Libyan citizens' opinions on national reconciliation and the role of Libyan media toward it, as well as presenting proposals and solutions that contribute to improving media performance in the issue of national reconciliation.

Keywords: Heavy elements, Wilks classification, Richards, groundwater.

مقدمة

تعد المصالحة الوطنية قضية مهمة من قضايا الوطن بل من أكثر القضايا إلحاحاً في هذه المرحلة من تاريخ ليبيا في ظل التحديات التي تواجه الدولة الليبية على كافة المستويات والأصعدة، ويأتي هذا الاستطلاع لغرض الكشف عن آراء الليبيين حول رغبتهم في المصالحة الوطنية والكشف عن متغيرات ومؤشرات أخرى لها علاقة بالهدف الرئيس كمؤشرات المعرفة والمشاركة ودور وسائل الإعلام فيها لغرض تقديم معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية أمام الجمهور وصناع القرار لمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية بالصورة المأمولة.

الإجراءات المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واختيار المسح بالعينة كأفضل طريقة للوصول لمفردات مجتمع الدراسة الممثلة لسكان ليبيا من عدة مناطق ومدن وبأعمار مختلفة بدأت من سن (18) عاماً إلى (73) عاماً فما فوق، من خلال تصميم استبيان ضم (18) سؤالاً شاملاً لكافة أهداف الدراسة الرئيسية والفرعية والمتغيرات المرتبطة بها " النوع، التوزيع العمري، المؤهل العلمي، المدن، المنطقة " تم توجيهها عبر المنصات الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي لغرض الوصول إلى أكبر عدد المبحوثين، ويؤمن هذا المسح بيانات عن آراء الليبيين إزاء المصالحة الوطنية بالإضافة لمحاور عدة مرتبطة بالهدف الرئيسي كالمعرفة والمشاركة ومدى الرضا ودور الاعلام في المصالحة الوطنية .

استمرت الدراسة على مدى (40) يوماً أجريت في الفترة من 12 أكتوبر لغاية 20 نوفمبر 2024م على عدد مفردات عينة بلغت (1200) مفردة وهي المفردات المتاحة التي تم الوصول اليها، وتم اختيارها من مجتمع الدراسة الأصلي كتمثليين لسكان ليبيا البالغ عددهم ما يقارب (7) مليون حسب إحصائية عام 2021 م الصادرة من مصلحة السكان وبحسب ما ظهر في موقع worldomete، وهي عينة تسمح بالتعميم على المجتمع الليبي بمستوى ثقة قدره (95%) وهامش خطأ قدره (5%)، تم اختيارها من عينات مختلفة بناءً على أداة جمع المعلومات (الاستبيان الالكتروني) وعلى متغيرات " المنطقة، المدن"، ونشر الاستبيان في الصفحات الأكثر متابعة في المدن الكبرى، وأخذ العينات العشوائية بطريقة تضمن التمثيل الأمثل لمجتمع الدراسة ديموغرافيا وجغرافيا للمواطنين الليبيين بحيث يكون لكل منهم فرصة متساوية في الظهور في العينة من مجتمع البحث الأصلي شاملة كافة السكان في ليبيا للوصول إلى

المبحوثين من خلال تقسيم مكاني افتراضي للمساحة الجغرافية ظهر في أربع مناطق رئيسية الغربية، الشرقية، الجنوبية، والمنطقة الوسطى مع حرية اختيار مفردات العينة والالتزام بالحدود العددية والتمثيل من عينة عشوائية تمثل بدقة مجتمع الدراسة للحصول إلى أجوبة حقيقية وواقعية تعكس توجهات وآراء المجتمع الليبي.

أهداف الاستطلاع

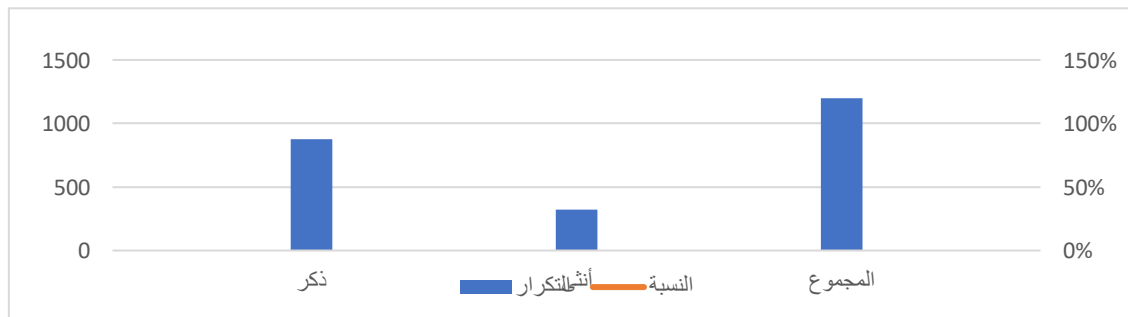
- سعى هذا الاستطلاع للكشف عن عدة أهداف رئيسية وفرعية:
- الكشف عن المعرفة التي يمتلكها المواطنون حول المصالحة الوطنية.
- الكشف عن مستوى الرضا لدى الليبيين في قبول المصالحة الوطنية.
- الكشف عن مشاركة المواطنين في برامج ومبادرات المصالحة الوطنية
- الكشف عن دور الاعلام في هذه المعرفة والمشاركة.
- الكشف عن دور الاعلام في تحقيق المصالحة الوطنية.

الأهمية

- لفت النظر حول قضايا العامة الوطن في ظل التحديات الراهنة.
- توفير معلومات قيمة لصناع القرار حول المصالحة ودور الاعلام فيها.
- إثراء المكتبة العلمية الليبية بدراسات استطلاع الرأي حول قضايا الوطن المهمة.
- تقييم أداء ودور وسائل الاعلام في المصالحة الوطنية من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

الجدول رقم (1) يوضح توزيع وحدات العينة حسب النوع

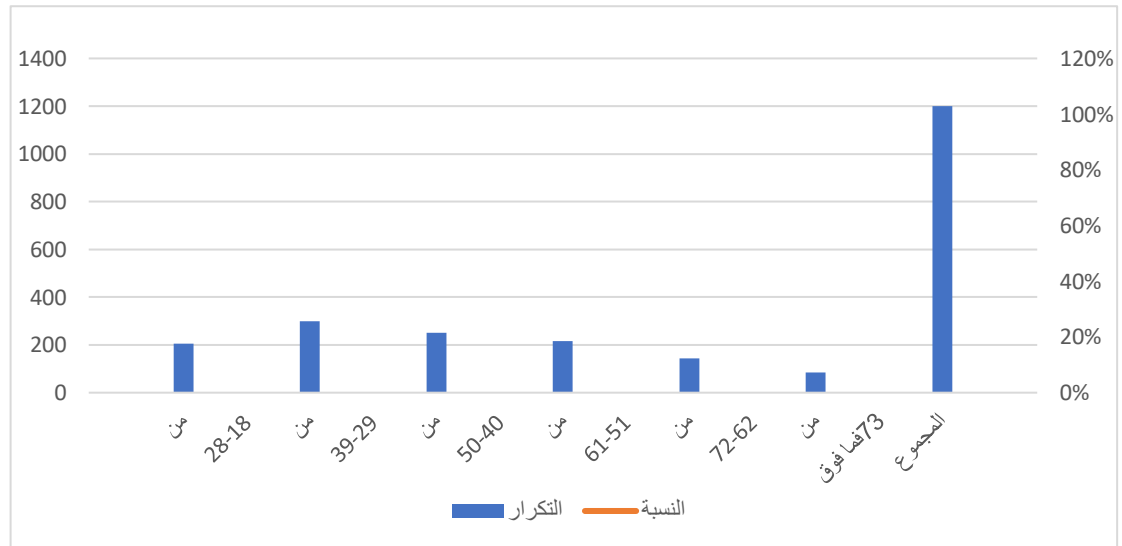
النوع	التكرار	النسبة
ذكر	876	73%
أنثى	324	27%
المجموع	1200	100%



يظهر جدول (1) التوزيع النوعي لمفردات العينة إذ بلغ عدد الذكور (876) مفردة بنسبة (73%) بينما بلغ عدد الإناث (324) مفردة بنسبة (27%) من مجموع وحدات العينة، وبمقارنة نسبة الذكور إلى نسبة الإناث يتضح ارتفاع عدد الذكور مقارنة بعدد عدد الاناث بفارق كبير، يلاحظ هنا غياب تمثيل وحضور النساء في التعبير عن الرأي حول قضية المصالحة الوطنية ضمن عينة الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح توزيع الفئات العمرية للمبحوثين

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
من 28-18	204	%17
من 39-29	300	%25
من 50-40	252	%21
من 61-51	216	%18
من 72-62	144	%12
من 73 فما فوق	84	%7
المجموع	1200	%100



يبين الجدول رقم (2) توزيع الفئات العمرية للمبحوثين على ست فئات عمرية بدءا بالفئة العمرية 28-18 وانتهاء بالفئة العمرية من 73 فما فوق، وجاء الفارق بين فئة

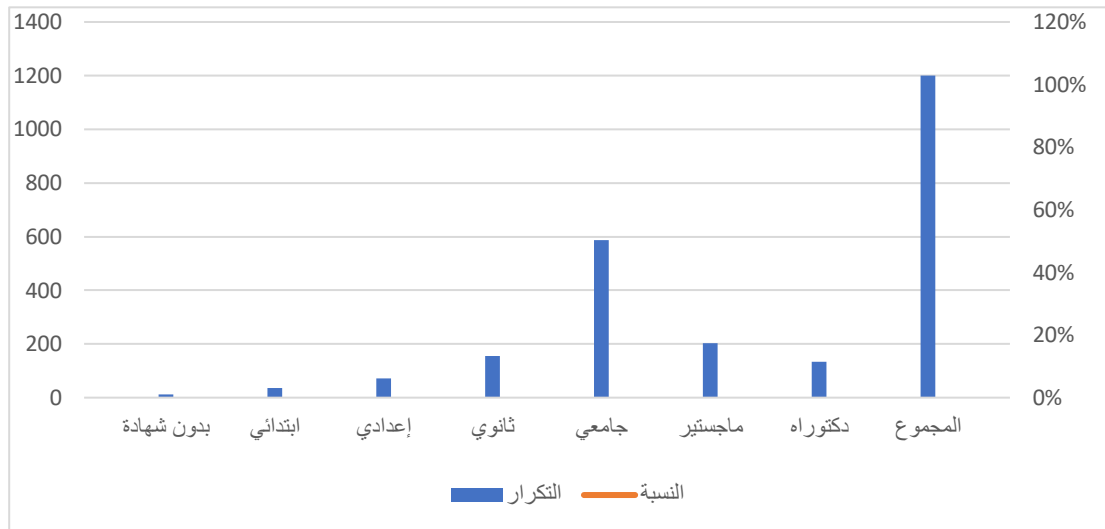
وأخرى (طول الفئة) بواقع عشر سنوات في حين مثل (عرض الفئة) إحدى عشر سنة كما موضح بالجدول أعلاه.

أظهرت نتائج الاستبيان المتعلقة بالفئات العمرية أن أعلى نسبة نسبة من المبحوثين تقع ضمن الفئة العمرية من 29-39 إذ بلغ عددهم (300) مبحوث، ونسبة (25%) من مجموع وحدات العينة تلتهما الفئة العمرية من 40-50 بالمرتبة الثانية بعدد بلغ (252) مبحوثا، ونسبة (21%)، وجاءت الفئة من 51-61 بالمرتبة الثالثة إذ بلغ عددهم (216) مبحوثا، ونسبة (18%) من مجموع وحدات العينة تلتهما الفئة العمرية من 18-28 بالمرتبة الرابعة بعدد بلغ (204) مبحوثا ونسبة (17%) من مجموع مفردات العينة، ومثلت الفئة العمرية من 62-72 المرتبة الخامسة بعدد بلغ (144) مبحوثا، ونسبة (12%)، وجاءت الفئة من 73 فما فوق بالمرتبة السادسة بواقع (84) مبحوثا، ونسبة (7%) من مجموع مفردات العينة.

نلاحظ من خلال اعداد الفئات العمرية السابقة ان أغلب المبحوثين الذين تقع أعمارهم بين (29-61) بلغ عددهم (768) مبحوثا بنسبة (64%) من مجموع وحدات العينة عاماً يحسبون على فئة الناضجين ومتوسطي العمر وحضر تمثيلهم بوضوح في مفردات العينة بينما جاءت مجموع الفئات العمرية للشباب بنسبة (17%)، وكبار السن بنسبة (12%)، والكهول بنسبة (7%) في المراتب الأخيرة بتمثيل ضعيف مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

جدول رقم (3) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

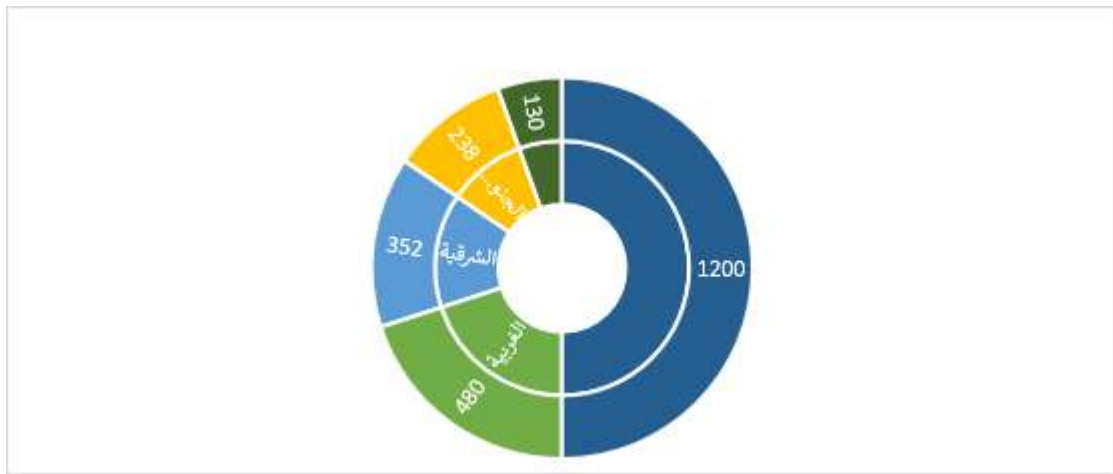
النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
1%	12	بدون شهادة
3%	36	ابتدائي
6%	72	إعدادي
13%	156	ثانوي
49%	587	جامعي
17%	203	ماجستير
11%	134	دكتوراه
100%	1200	المجموع



تشير نتائج جدول (3) إلى أن مجموع عدد الحاصلين على الشهادة الجامعية بعدد بلغ (587) مبحوثا، وبنسبة (49%) من مجموع وحدات العينة في حين بلغ عدد الذين حصلوا على الشهادة العليا ماجستير بنحو (203) مبحوثا، وبنسبة (17%)، أما عدد الحاصلين الشهادة الثانوية بلغ نحو (156) مبحوثا، وبنسبة (13%) في حين جاءت بالمرتبة التالية شهادة الدكتوراه بعدد بلغ نحو (134) مبحوثا وبنسبة (11%) من مجموع وحدات العينة، وبلغ عدد الحاصلين على الشهادة المتوسطة بنحو (72) مبحوثا، وبنسبة (6%)، تليها حملة الشهادة الإعدادية بعدد بلغ (36) مبحوثا، وبنسبة (3%) من مجموع وحدات العينة، وفي المرتبة الأخيرة مجموع عدد بدون شهادة بنحو (12) مبحوثا، وبنسبة (1%) من مجموع وحدات العينة، ونلاحظ من البيانات في الجدول أعلاه إن أغلب وحدات العينة ذوو مستوى تعليمي جيد إلى عالٍ حيث كانت أعلى نسبة من نصيب حملة الشهادة الجامعية تليها الماجستير والثانوية بينما الدكتوراه جاءت في مرتبة رابعة متأخرة بشكل غير متوقع، واحتلت بدون شهادة المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (4) يوضح توزيع وحدات العينة حسب المناطق

المنطقة	التكرار	النسبة
الغربية	480	%40
الشرقية	352	%29
الجنوبية	238	%20
الوسطى	130	%11
المجموع	1200	%100

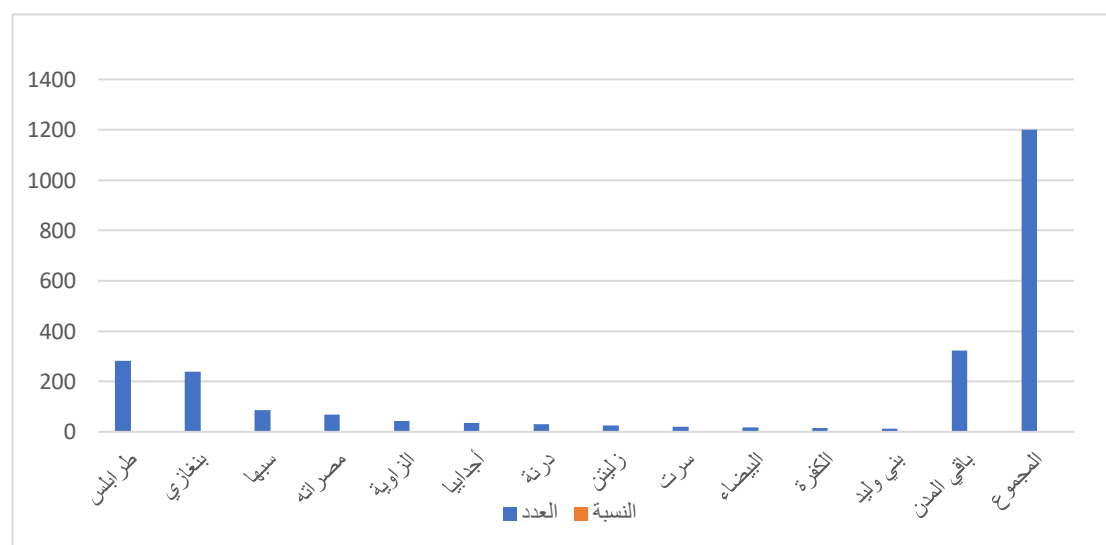


أظهرت نتائج جدول (4) عن سؤال من أي منطقة؟ تباينا واضحا في نتائج الاستبيان إذ تصدرت المنطقة الغربية اجابات المبحوثين بواقع (480) مبحوثا بنسبة (40%) من اجمالي العينة الكلية تلتها المنطقة الشرقية بواقع (352) مبحوثا بنسبة (29%) في المرتبة الثالثة جاءت المنطقة الجنوبية بواقع (238) مبحوثاً ،وبنسبة (20%) ، تليها في المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت المنطقة الوسطى بواقع (130) مبحوثاً بنسبة (11%) من مجموع وحدات العينة ،وحافظت المنطقة الغربية على التمثيل الأنسب للسكان ، فتصدرت منطقة الغرب بواقع 40% من اجمالي عدد المفردات ، تليها كل من المنطقة الشرقية والجنوبية بينما جاءت المنطقة الوسطى في أقل تمثيل مقارنة بعدد السكان وتوزيع وحدات العينة.

تبين النتائج حصص نسب مختلفة بين كل من منطقة الغرب ومنطقتي الشرق والجنوب والمنطقة الوسطى بناء على كثافة السكان في المدن الكبرى واختلاف التوجهات والثقافات السائدة فيها.

جدول رقم (5) يوضح توزيع وحدات العينة في عدد من المدن الكبرى

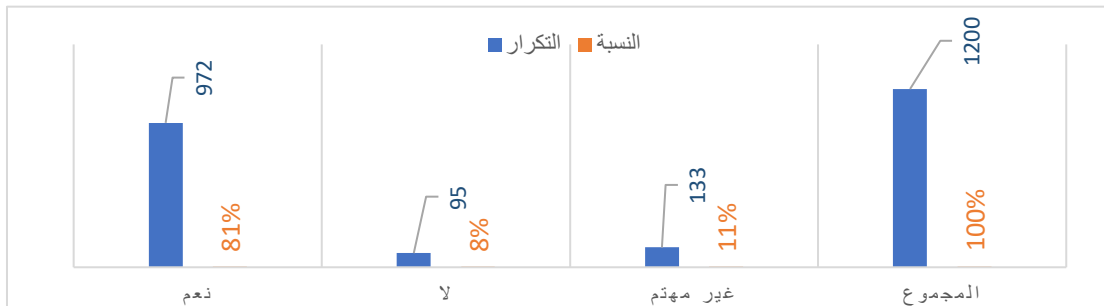
المدينة	العدد	النسبة
طرابلس	282	%23.5
بنغازي	240	%20
سبها	87	%7.25
مصراته	69	%5.75
الزاوية	42	%3.5
أجدابيا	36	%3
درنة	30	%2.5
زليتن	24	%2
سرت	21	%1.75
البيضاء	18	%1.5
الكفرة	15	%1.25
بني وليد	12	%1
باقي المدن	324	%27
المجموع	1200	%100



أظهرت نتائج الاستبيان تبايناً واضحاً في إجابات المبحوثين عن مدّهم فتشير بيانات الجدول التي تضمن اجابات وحدات العينة أن المدن الكبرى جاءت في المقدمة حيث تصدرت مدينة طرابلس بعدد (282) مبحوثاً، وبنسبة (23.5%) تليها مدينة بنغازي بعدد بلغ (240) مفردة وبنسبة (20%)، وجاءت مدينة سبها في المرتبة الثالثة بعدد بلغ (87) مبحوثاً، وبنسبة (7.25%) تلتها مدينة مصراته بعدد بلغ (69) مبحوثاً، وبنسبة (5.75%)، وجاءت مدينة الزاوية بالمرتبة الخامسة بعدد بلغ (42)، وبنسبة (3.5%)، وتلتها مدينة أجدابيا بعدد بلغ (36) مبحوثاً، وبنسبة (3%) بينما جاءت مدينة درنة بعدد بلغ (30) مبحوثاً، وبنسبة (2.5%) مدينة زلطين بعدد بلغ (24) مبحوثاً، وبنسبة (2%) وجاءت مدينة سرت بعدد بلغ نحو (21) مبحوثاً، وبنسبة (1.75%)، وحلت مدينة البيضاء بالمرتبة العاشرة بعدد بلغ (18) مبحوثاً، وبنسبة (1.5%)، ومن ثم مدينة بني وليد بعدد (12) مبحوثاً، وبنسبة (1%)، في حين بلغ عدد باقي مدن ليبيا بواقع إجابات بلغت نحو (324) مبحوثاً، وبنسبة (27%) من مجموع وحدات العينة متوزعة على مدن ومناطق مختلفة بأرقام متقاربة وقليلة، وربما يرجع هذا لتوزيع عدد السكان حسب الكثافة السكانية بين المدن، والهجرة والنزوح بين المدن المختلفة ومن الجنوب إلى الشمال مع اختلاف الثقافات والاهتمامات والتوجهات السياسية للأفراد.

جدول رقم (6) يوضح معرفة المبحوثين بمفهوم المصالحة الوطنية

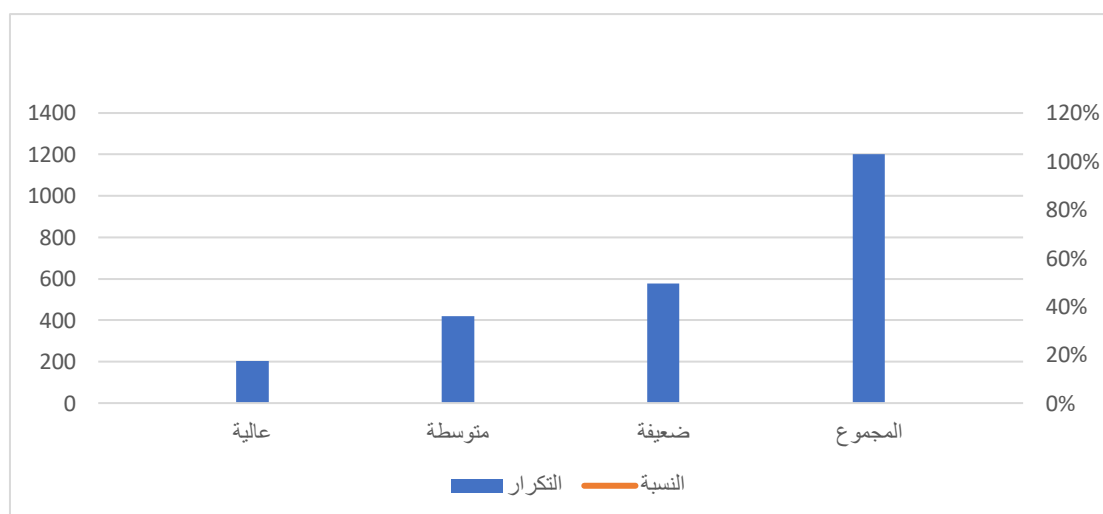
النسبة	التكرار	المعرفة بمفهوم المصالحة الوطنية في السياق الليبي
81%	972	نعم
8%	95	لا
11%	133	غير مهتم
100%	1200	المجموع



أكدت بيانات الجدول رقم (6) أن (972) مبحوثاً، وبأعلى بنسبة تقدر بـ (81%) من مجموع وحدات العينة أجابوا بنعم حول معرفتهم بمفهوم المصالحة الوطنية في ليبيا مما يبين أن أغلبية المبحوثين لديهم معرفة بهذا المفهوم، فيما أكد نحو (95) مبحوثاً، وبأقل بنسبة تقدر بـ (8%) بعدم معرفتهم لهذا المصطلح، فيما أكد نحو (133) مبحوثاً، وبنسبة (11%) بعدم اهتمامهم بمعرفة مفهوم المصالحة.

جدول رقم (7) يوضح المعلومات التي يمتلكها المبحوثين حول المصالحة الوطنية

كم المعلومات حول المصالحة الوطنية	التكرار	النسبة
عالية	204	17%
متوسطة	420	35%
ضعيفة	576	48%
المجموع	1200	100%

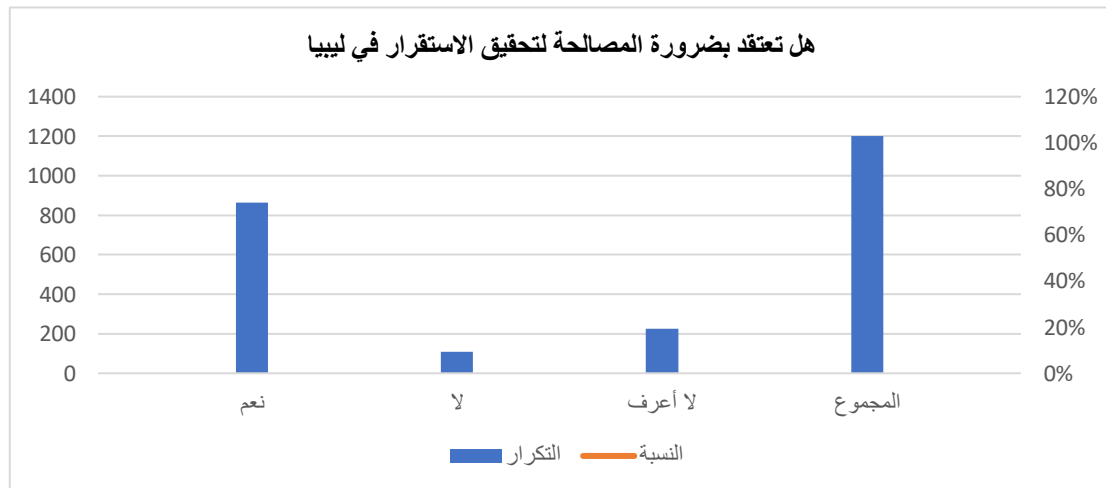


يبين الجدول رقم (7) حجم المعرفة التي يمتلكها المبحوثين حول المصالحة الوطنية فجاءت الإجابة بـ عالية بواقع (204) إجابة، وبنسبة (17%) من إجمالي وحدات العينة بينما جاءت الإجابة بـ متوسطة بواقع (421) إجابة، وبنسبة (35%)، وجاءت الإجابة بـ ضعيفة بأعلى نسبة بواقع (576) إجابة، وبنسبة (48%) من وحدات العينة مما يشير إلى أن ما يقارب من نصف عدد المبحوثين يملكون معلومات ضعيفة حولها تليها

المتوسطة بنسبة (35%) بالرغم أن الأغلبية لديها المعرفة بمصطلح المصالحة الوطنية كما وضح الجدول رقم (6).

جدول رقم (8) يوضح الاعتقاد بضرورة المصالحة لتحقيق الاستقرار في ليبيا

هل تعتقد بضرورة المصالحة لتحقيق الاستقرار في ليبيا؟	التكرار	النسبة
نعم	865	72%
لا	110	9%
لا أعرف	225	19%
المجموع	1200	100%

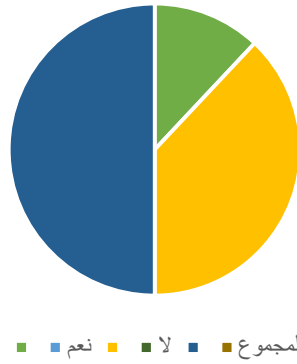


بيانات الجدول رقم (8) حول الاعتقاد بضرورة المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار في ليبيا حصدت مجمل إجابات وحدات العينة بنعم عدد (865) مبحوثاً، وبأعلى نسبة تقدر بـ (72%) من إجمالي العينة، بينما جاءت الإجابة بلا بعدد (110) وبأقل نسبة تقدر (9%)، وجاءت الإجابة لا أعرف بعدد (225) مبحوثاً، ونسبة (19%) من إجمالي وحدات العينة وهذا يفصح عن اعتقاد المبحوثين بضرورة المصالحة الوطنية في تحقيق استقرار ليبيا.

جدول رقم (9) يوضح المعلومات لدى المبحوثين حول قانون العدالة ودوره في المصالحة

هل لديك معلومات حول قانون العدالة الانتقالية ودوره في المصالحة؟	التكرار	النسبة
نعم	288	24%
لا	912	76%
المجموع	1200	100%

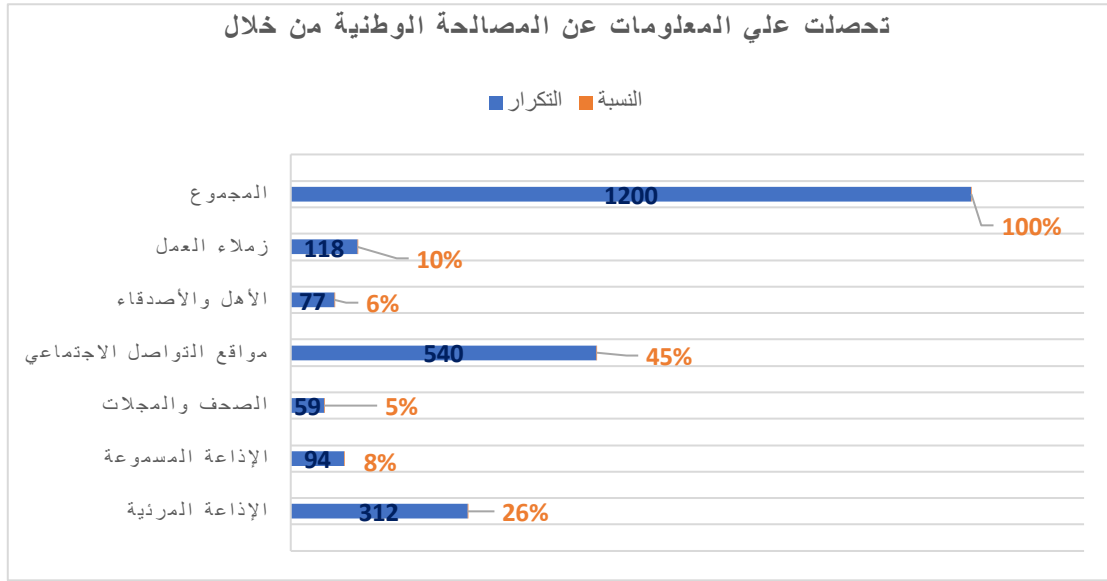
هل تعتقد بضرورة المصالحة لتحقيق الاستقرار في ليبيا



يظهر الجدول رقم (9) المعلومات التي يمتلكها المبحوثين عن قانون العدالة الانتقالية ودوره في المصالحة فكانت الإجابة متباينة بشكل كبير حيث جاءت الإجابة بلا بعدد (912) مبحوثاً، وبنسبة (76%) من وحدات العينة بينما جاءت الإجابة بنعم حول امتلاك المعلومات هذا القانون بعدد (288) مبحوثاً، وبنسبة (24%)، وهذه نتيجة متوافقة مع المعلومات الضعيفة والمتوسطة لدى وحدات العينة حول المصالحة الوطنية

جدول رقم (10) يوضح وسائل حصول المبحوث على المعلومات حول المصالحة الوطنية

النسبة	التكرار	تحصلت على المعلومات عن المصالحة الوطنية من خلال:
26%	312	الإذاعة المرئية
8%	94	الإذاعة المسموعة
5%	59	الصحف والمجلات
45%	540	مواقع التواصل الاجتماعي
6%	77	الأهل والأصدقاء
10%	118	زملاء العمل
100%	1200	المجموع

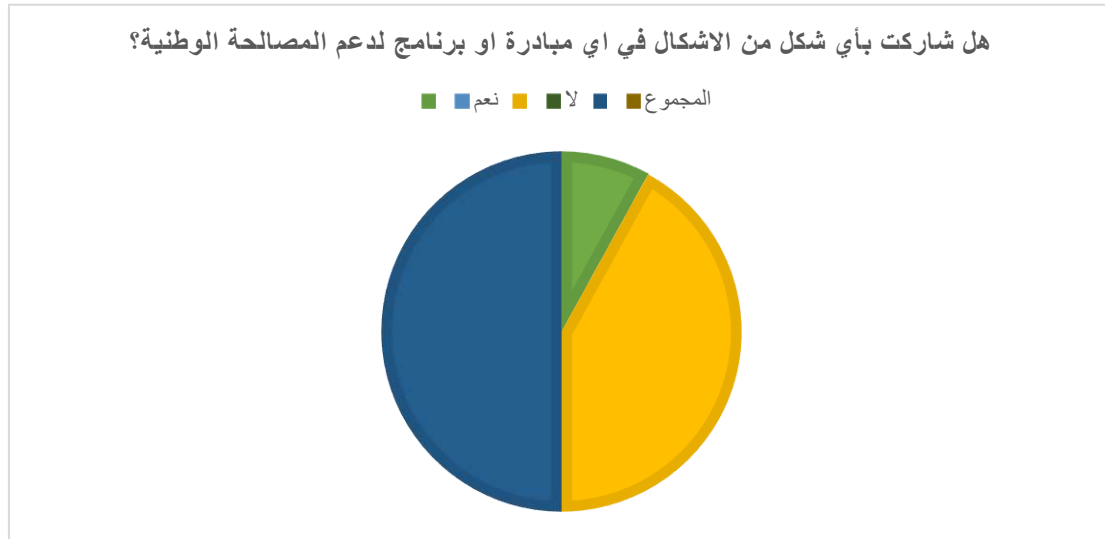


يشير جدول رقم (10) إلى وسائل حصول المبحوثين على المعلومات عن المصالحة فجاءت الإذاعة المرئية بعدد (312) مبحوثاً، وبنسبة (26%)، وجاءت الإذاعة المسموعة بعدد (94) مبحوثاً وبنسبة (8%)، وجاءت الصحف والمجلات بعدد (59) مبحوثاً، وبنسبة (5%) بينما جاءت مواقع التواصل الاجتماعي بعدد (540) مبحوثاً، وبنسبة (45%) وجاءت الإجابة الأهل والأصدقاء بعدد (77) مبحوثاً، وبنسبة (6%)، بينما جاءت زملاء العمل بعدد (118)، وبنسبة (10%) من مجموع وحدات العينة

وتصدرت مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة حصول على المعلومات عن المصالحة الوطنية بأعلى نسبة (45%) بينما جاءت الإذاعة المرئية بالمرتبة الثانية في الوسائل بنسبة (26%)، وجاءت بقية الوسائل بنسب أقل بكثير في ترتيب وسائل الحصول على المعلومات .

جدول رقم (11) يوضح مشاركة المبحوثين في إي مبادرة لدعم المصالحة الوطنية

هل شاركت بأي شكل من الأشكال في أي مبادرة أو برنامج لدعم المصالحة الوطنية؟	التكرار	النسبة
نعم	192	%16
لا	1008	%84
المجموع	1200	%100

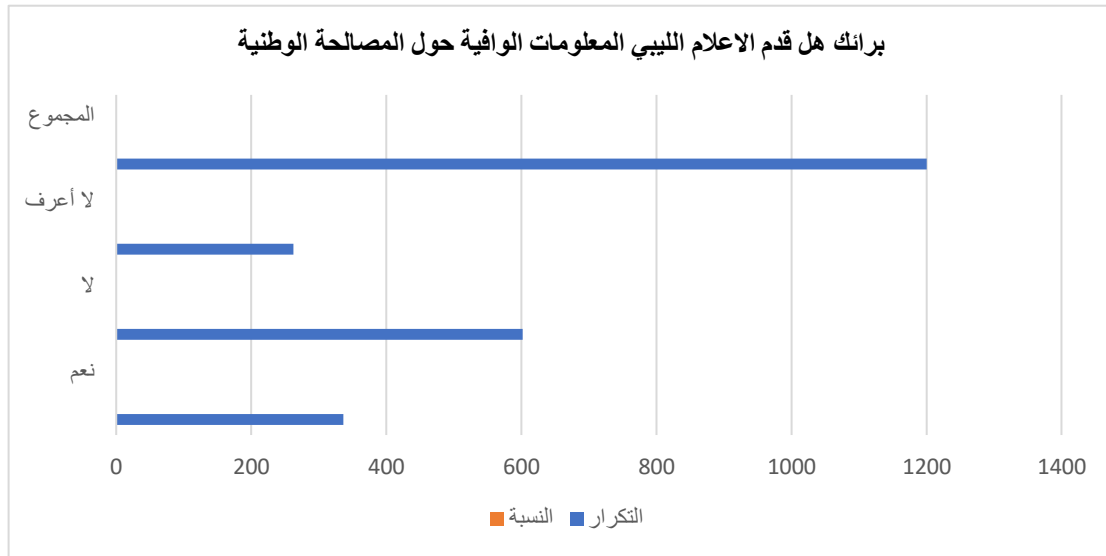


تفصح بيانات جدول رقم (11) عن مشاركة المبحوثين في برامج ومبادرات دعم المصالحة الوطنية في ليبيا فتصدرت الإجابة بلا بواقع عدد بلغ (1008) مبحوثاً، وبنسبة عالية تقدر (84%) من مجموع وحدات العينة الذين أكدوا عدم المشاركة بأي مبادرة لدعم المصالحة في ليبيا بينما جاءت الإجابة بنعم بعدد بلغ (192) مبحوثاً،

وبنسبة (16%) من مجموع إجابات المبحوثين الذين شاركوا ببرامج دعم المصالحة الوطنية.

جدول رقم (12) يوضح رأي المبحوثين حول تقديم الاعلام الليبي المعلومات الوافية حول المصالحة الوطنية

برأيك هل قدم الاعلام الليبي المعلومات الوافية والوافرة حول المصالحة الوطنية؟	التكرار	النسبة
نعم	336	%28
لا	602	%50
لا أعرف	262	%22
المجموع	1200	%100

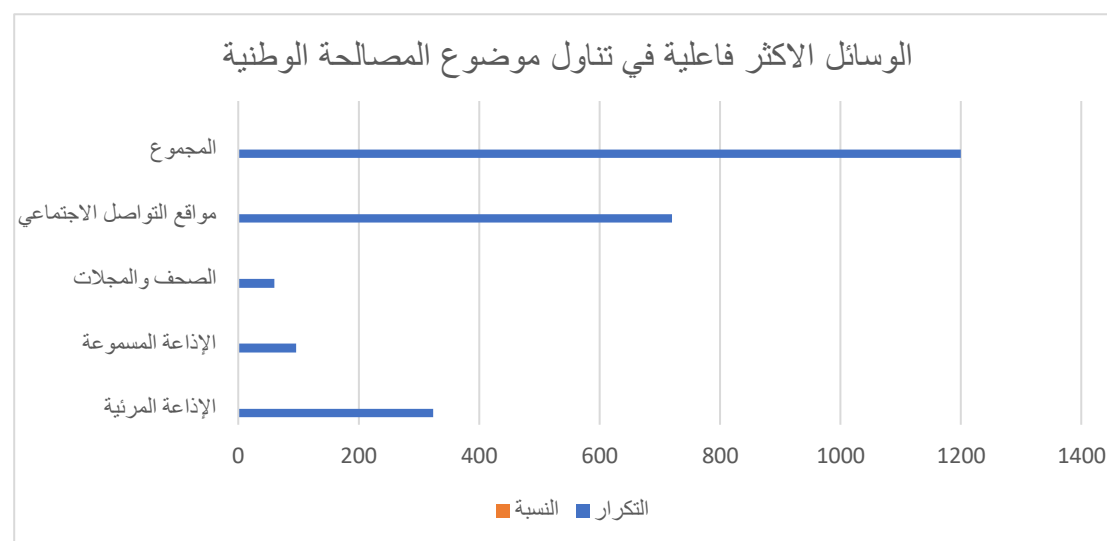


يبين الجدول رقم (12) آراء المبحوثين حول وفرة المعلومات التي قدمها الإعلام الليبي حول المصالحة الوطنية فجاءت الإجابات على النحو التالي نعم بعدد (336) مبحوثاً، وبنسبة (28%) وجاءت الإجابة لا بعدد (602) مبحوثاً، وبنسبة (50%) بينما جاءت الإجابة لا أعرف بعدد (262) مبحوثاً، وبنسبة (22%)، وقد جاءت آراء المبحوثين بعدم تقديم الاعلام الليبي في المعلومات الوافية عن المصالحة الوطنية بنسبة (50%) في تمثيلها لنصف عدد وحدات العينة بينما جاءت نعم ولا أعرف بنسب

مقاربة حول المعلومات التي قدمها الاعلام الليبي للمبحوثين وشكأت النصف الآخر من مجموع وحدات العينة .

جدول رقم (13) يوضح آراء المبحوثين حول الوسائل الأكثر فاعلية في تناول موضوع المصالحة الوطنية

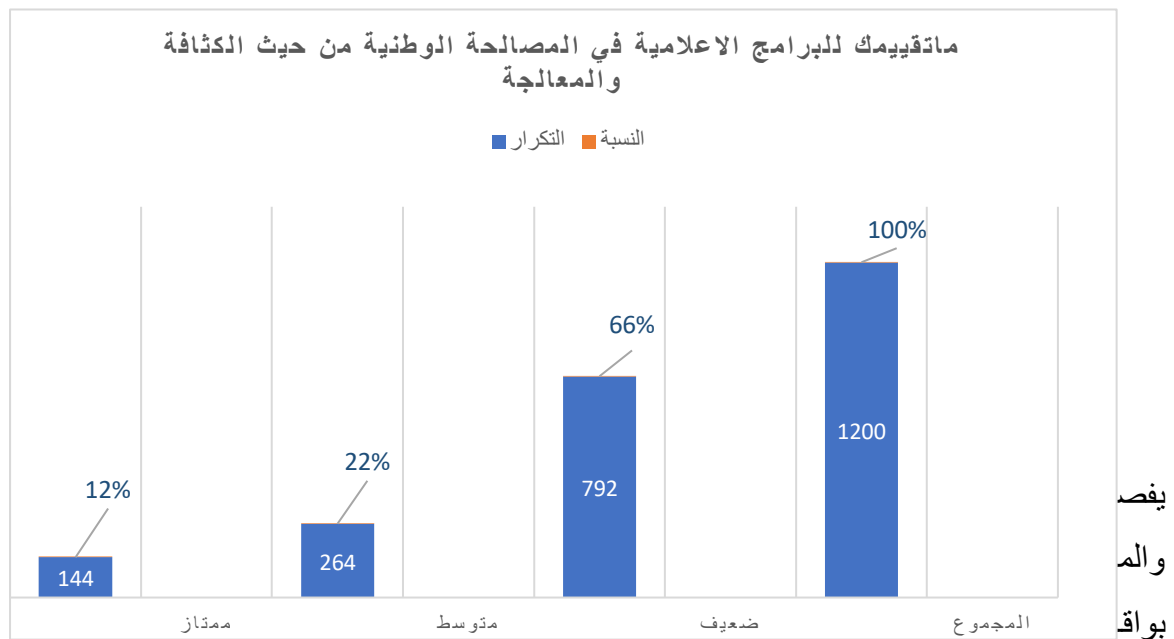
الوسائل الأكثر فاعلية في تناول موضوع المصالحة الوطنية	التكرار	النسبة
الإذاعة المرئية	324	27%
الإذاعة المسموعة	96	8%
الصحف والمجلات	60	5%
مواقع التواصل الاجتماعي	720	60%
المجموع	1200	100%



يظهر الجدول رقم (13) الوسائل الأكثر فاعلية في تناول موضوع المصالحة الوطنية حسب آراء المبحوثين حيث جاءت الإذاعة المرئية بعدد (324) مبحوثاً، وبنسبة (27%) بينما جاءت الإذاعة المسموعة بعدد (96) وبنسبة (8%) من مجموع وحدات العينة، وجاءت الصحف والمجلات بعدد (60) مبحوثاً، وبنسبة (5%)، وجاءت مواقع التواصل الاجتماعي بعدد بلغ (720) مبحوثاً، وبنسبة (60%)، وهي الأعلى في إجمالي الوسائل المذكورة سلفاً تليها بالمرتبة الثانية الإذاعة المرئية في ترتيب الوسائل وهي بيانات متوافقة مع نتائج جدول رقم (10) الذي يشير إلى وسائل حصول المبحوثين على المعلومات حول قضية المصالحة الوطنية.

جدول رقم (14) يوضح تقييم المبحوثين للبرامج الإعلامية في المصالحة الوطنية من حيث الكثافة والمعالجة

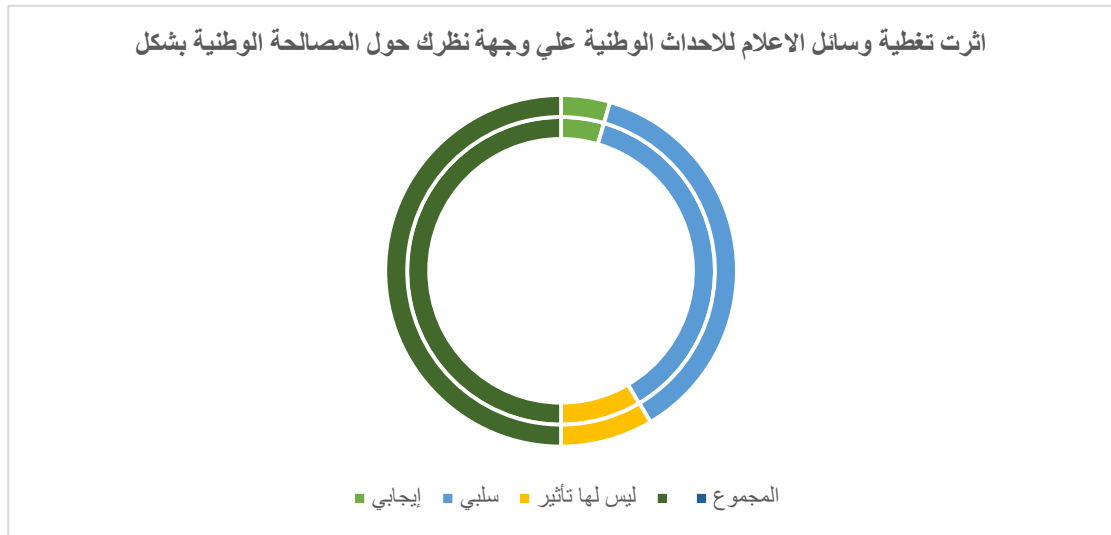
النسبة	التكرار	ما تقيمك للبرامج الإعلامية في المصالحة الوطنية من حيث الكثافة والمعالجة؟
12%	144	ممتاز
22%	264	متوسط
66%	792	ضعيف
100%	1200	المجموع



جاءت الإجابة بمتوسط بالمرتبة الثانية بواقع (264) مبحوثاً , وبنسبة (22%) من وحدات العينة, وجاء التقييم ممتاز للبرامج الاعلامية بالمرتبة الأخيرة بواقع (144) إجابة وبنسبة (12%) من مجموع وحدات العينة وهذه نتائج منطقية تتوافق مع نتائج حجم المعلومات التي يقدمها الإعلام الليبي حول المصالحة الوطنية من وجهة نظر المبحوثين .

جدول رقم (15) يوضح تأثير تغطية وسائل الإعلام للأحداث الوطنية على وجهات نظر المبحوثين حول المصالحة الوطنية

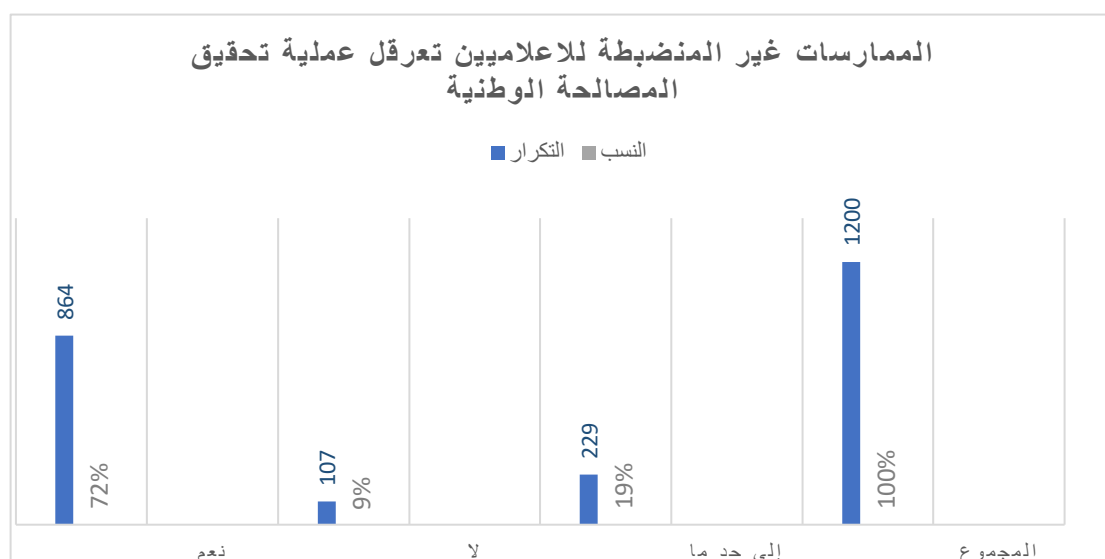
النسب	التكرار	أثرت تغطية وسائل الإعلام للأحداث الوطنية على وجهة نظرك حول المصالحة الوطنية بشكل:
9%	108	إيجابي
74%	889	سلبي
17%	203	ليس لها تأثير
100%	1200	المجموع



يشير الجدول رقم (15) إلى آراء المبحوثين حول أثر تغطية الوسائل الإعلامية للأحداث الوطنية على وجهة نظرهم حول المصالحة الوطنية فمثلت إجابة المبحوثين الذين تأثروا بشكل سلبي بالتغطية الإعلامية للأحداث بالمرتبة الأولى بعدد (889) مبحوثاً، وبأعلى نسبة (74%) من مجموع وحدات العينة بينما جاءت الإجابة بعدم التأثير بهذه التغطية بعدد (203) مبحوثاً، ونسبة (17%)، وجاءت الإجابة بتأثير التغطية بشكل إيجابي بعدد بلغ (108) مبحوثاً، وبأقل نسبة (9%) من مجموع وحدات العينة مما أفصح عن تأثير الإعلام السلبي على المبحوثين في تغطية الأحداث الوطنية.

جدول رقم (16) يوضح آراء المبحوثين حول ممارسات الإعلاميين غير المنضبطة في عرقلة تحقيق المصالحة الوطنية

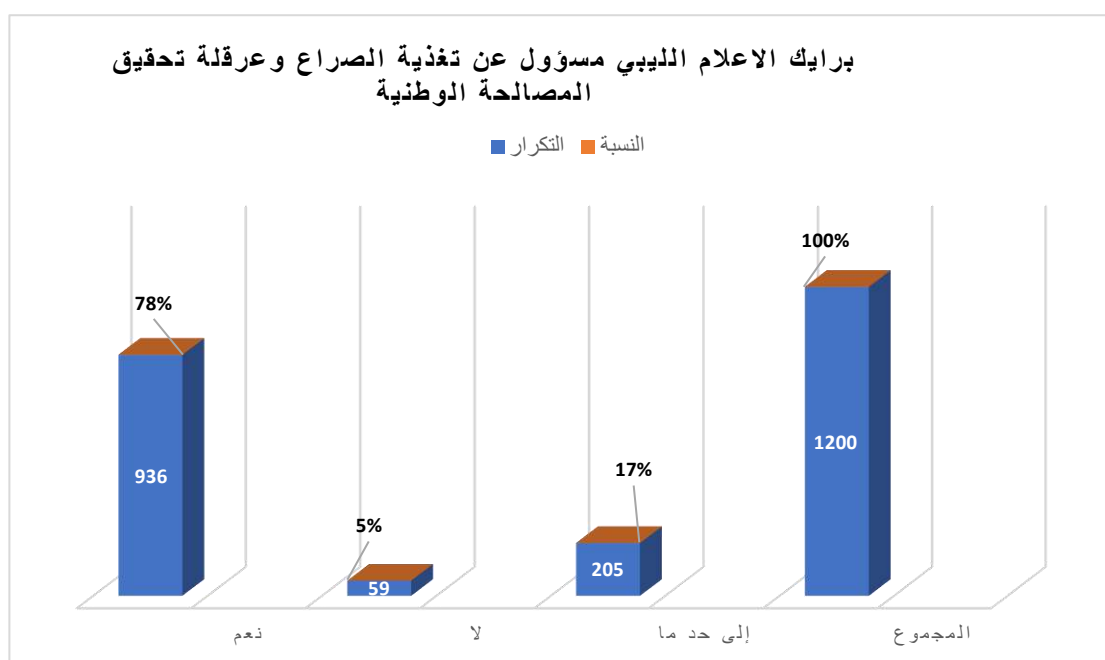
الممارسات غير المنضبطة للإعلاميين تعرقل عملية تحقيق المصالحة الوطنية	التكرار	النسب
نعم	864	72%
لا	107	9%
إلى حد ما	229	19%
المجموع	1200	100%



يبين الجدول رقم (16) آراء المبحوثين حول الممارسات غير المنضبطة للإعلاميين في عرقلة تحقيق المصالحة الوطنية فمثلت الإجابة نعم من وجهة نظر المبحوثين بواقع (864) إجابة، وبأعلى نسبة تقارب (72%) من مجموع وحدات العينة تلتها الإجابة إلى حد ما بواقع (229) إجابة، وبنسبة (19%) بينما جاءت الإجابة لا بالمرتبة الأخيرة بعدد (107) إجابة، وبنسبة (9%) من مجموع وحدات العينة، وهي النسبة الأضعف التي مثلت وجهة نظر المبحوثين الذين يرون أن ممارسات الإعلاميين غير المنضبطة ليست سبب من أسباب عرقلة تحقيق عملية المصالحة الوطنية.

جدول رقم (17) يوضح آراء المبحوثين حول مسؤولية الاعلام الليبي في تغذية الصراع وعرقلة المصالحة الوطنية

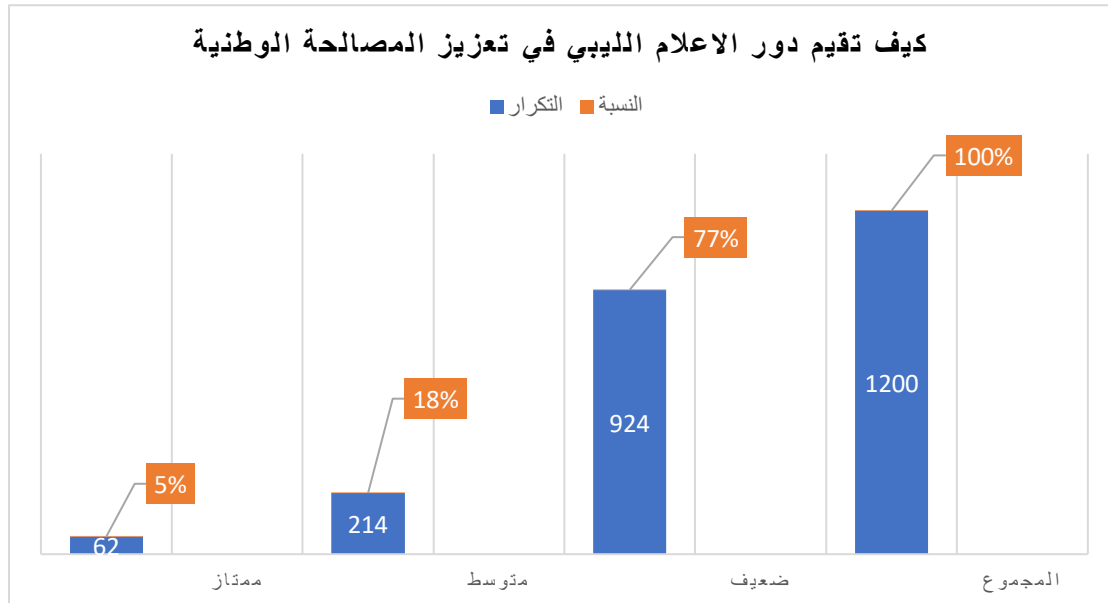
النسبة	التكرار	برأيك الإعلام الليبي مسؤول عن تغذية الصراع وعرقلة تحقيق المصالحة الوطنية:
78%	936	نعم
5%	59	لا
17%	205	إلى حد ما
100%	1200	المجموع



يُفصح الجدول رقم (17) عن آراء المبحوثين حول مسؤولية الاعلام الليبي في تغذية الصراع وعرقلة المصالحة الوطنية إذ تُظهر بيانات الجدول أن نحو (936) مبحوثاً، وبنسبة تقدر (78%) وهي الأعلى من مجموع وحدات العينة اختاروا الإجابة بنعم والموافقة على مسؤولية الاعلام في عرقلة المصالحة الوطنية، وحل ثانياً خيار إلى حد ما بعدد بلغ نحو (205) مبحوثاً، وبنسبة تقدر بـ (17%)، تليها بفارق أقل عن عدد المبحوثين في الخيار السابق الذين اختاروا الإجابة لا لصالح الاعلام الليبي وإخلاء مسؤوليته في تغذية الصراع وعرقلة المصالحة إذ بلغ عددهم (59) مبحوثاً، وبنسبة تقدر بـ (5%) من مجموع وحدات العينة.

جدول رقم (18) يوضح آراء المبحوثين في تقييم دور الاعلام الليبي في تعزيز المصالحة الوطنية

النسبة	التكرار	كيف تقيم دور الاعلام الليبي في تعزيز المصالحة الوطنية؟
5%	62	ممتاز
18%	214	متوسط
77%	924	ضعيف
100%	1200	المجموع



تُظهر بيانات الجدول رقم (18) آراء المبحوثين في تقييم دور الإعلام في تعزيز المصالحة الوطنية فتصدت الإجابة التي تشير إلى ضعف دور الإعلام في هذه القضية المرتبة الأولى بعدد بلغ (924) إجابة، وبنسبة (77%) ، وتلتها الإجابة بمتوسط بعدد بلغ نحو (214) إجابة، وبنسبة (18%) من مجموع وحدت العينة، وحلت أخيراً الإجابة بممتاز بعدد بلغ نحو (62) إجابة، وبأقل نسبة بواقع (5%) إلى ضعف دور الإعلام في تعزيز المصالحة الوطني، وأفصحت هذه النتائج عن توافق مع بيانات عدد من الجداول السابقة فيما يتعلق بتوفير المعلومات التغطية، الممارسات غير المنضبطة للإعلاميين، ومسؤولية الإعلام عن تغذية الصراع .

النتائج

أظهرت نتائج الاستبيان تقارباً واضحاً في إجابات المبحوثين مما جعلها ذات ترتيب متسلسل في العرض وتم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات جاءت على النحو التالي:

- أظهر الاستطلاع تبياناً واضحاً في مستوى التوزيع الجندري لوحدات العينة وارتفاعاً ملحوظاً في نسبة تمثيل الذكور بنسبة (73%) مقارنة بتمثيل الإناث بنسبة (27%) في إشارة واضحة لعزوف النساء في المشاركة وعدم الاهتمام بإبداء الرأي حول قضية المصالحة الوطنية في استطلاع الكتروني أُختيرت عينته بشكل عشوائي يضمن حرية الإجابة وسرية المعلومات.
- بينت النتائج المتعلقة بالفئات العمرية أن أعلى نسبة تمثيل لوحدات العينة تقع ضمن فئات الناضجين ومتوسطي العمر مقارنة بفئة كبار السن كفاءة محسوبة على العقلاء والمشايخ والأعيان الذين يشكلون ركيزة أساسية في دعم هذه القضية، وفئة الشباب الذي يعول عليهم كأداة لإحداث التغيير في المجتمع بالمرحلة القادمة بالمشاركة والتأثير في الرأي العام.
- أظهرت النتائج تقارباً واضحاً في المستوى التعليمي للمبحوثين حيث نجد أغلبية وحدات العينة ذو مستوى تعليمي من جيد إلى عالٍ في حين حلت مستويات التعليم المتدني المراتب الأخيرة في نسب النتائج، والجدير بالذكر هنا رغم المستوى التعليمي المناسب لوحدات العينة إلا أنهم لا يملكون المعلومات الكافية حول موضوع المصالحة الوطنية مما يدل على عدم اهتمام المواطنين بها وربما يرجع ذلك لاهتمامهم بالشأن الخاص والتركيز على أوضاعهم المعيشية بدل القضايا العامة.
- أظهرت نتائج الاستطلاع تمثيلاً مناسباً للتوزيع السكاني في المناطق والمدن الرئيسية بنسب ممثلة لمجتمع الدراسة بتصدر المنطقة الغربية ثلثها المنطقة الشرقية في عدد المفردات من مجموع عينة الدراسة بينما جاءت المنطقة الجنوبية في المرتبة الثالثة بتمثيل عددي مناسب، وقلت نسبة التمثيل في المنطقة الوسطى بشكل ملحوظ، وكشف الاستطلاع عن تمثيل مناسب للمدن الكبرى والساحلية عن باقي المدن الأخرى كما هو ظاهر في الجداول والأشكال البيانية، ويرجع ذلك للكثافة السكانية، الطبيعة الجغرافية، الديموغرافية والثقافية للمبحوثين.
- بينت نتائج الاستطلاع ارتفاع نسبة معرفة المبحوثين بمفهوم المصالحة الوطنية تقدر بـ (81%) مما يدل على أنه مصطلح متداول ومعروف لدى أغلبية المواطنين الذين يمثلون وحدات العينة في مجتمع الدراسة الحالية.
- أشارت نتائج الاستطلاع إلى ضعف حجم المعلومات التي يمتلكها المبحوثين فأغلب وحدات العينة بما يقارب نصف حجم العينة بنسبة (48%) لا يملكون المعلومات الكافية حول قضية المصالحة الوطنية بينما (35%) لديهم معلومات متوسطة عنها رغم مستواهم التعليمي الجيد كما بينت النتائج في الاستطلاع الحالي.

- أفصحت النتائج بصورة واضحة أن نسبة (72%) من وحدات العينة يعتقدون بضرورة المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار في ليبيا مما يدل على رغبة أغلبية وحدات مجتمع الدراسة في القبول والمصادقة على الحاجة إلى المصالحة الوطنية في ليبيا.
- كشفت نتائج الاستطلاع أن أغلبية المبحوثين لا يملكون المعلومات الكافية حول قانون العدالة الانتقالية بنسبة بلغت (76%) مما يكشف عن قصور الاعلام الليبي في تقديم المعلومات حول أهم مرتكزات المصالحة الذي من شأنه بث الثقة بين المواطنين ودعم الثقة في مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون.
- أوضحت النتائج أن مواقع التواصل الاجتماعي هي الوسيلة الأولى في حصول المبحوثين على المعلومات حول موضوع المصالحة بينما جاءت الإذاعة المرئية بالمرتبة التالية فيما يتعلق بحصول وحدات العينة على المعلومات، ويشير ذلك إلى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي واعتماد المواطنين عليها للحصول على معلوماتهم حول المصالحة الوطنية.
- أظهرت نتائج الاستطلاع أن أغلبية وحدات العينة بنسبة (84%) لم تشارك في أي برنامج أو مبادرة تدعم المصالحة الوطنية رغم رؤيتهم بضرورة وأهمية المصالحة لإعادة الاستقرار في البلد ربما يرجع ذلك إلى انشغال المواطنين بأوضاعهم المعيشية الصعبة والإحساس بعدم جدوى المصالحة في ظل الانقسام الحالي وتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى.
- كشفت النتائج عن آراء المبحوثين التي تتعلق بالمعلومات التي يوفرها الاعلام للمواطن بالمصادقة على عدم تقديم وسائل الاعلام الليبي المعلومات الوافية حول موضوع المصالحة الوطنية، والتأكيد على قصور وضعف البرامج الإعلامية من حيث المعالجة والكثافة في تناول القضية محل الدراسة في الإعلام الليبي حسب تقييم المبحوثين.
- أوضحت نتائج الاستطلاع نوايا المبحوثين تجاه تغطية وسائل الاعلام للأحداث الوطنية وتأثيرها على وجهة نظرهم حول موضوع المصالحة الوطنية حيث صادقت نحو (72%) من وحدات العينة على أن لوسائل الاعلام في تغطية الأحداث الوطنية التي قد تثير الفرقة والكراهية والفتن بين أفراد الشعب الواحد الأثر السلبي على آرائهم تجاه المصالحة الوطنية.
- بينت النتائج أن الممارسات غير المنضبطة للإعلاميين في تناول موضوع المصالحة من وجهة النظر التي يراها المبحوثين بنسبة (72%) من مجموع وحدات العينة هي أحد أسباب عرقلة تحقيق المصالحة الوطنية.
- كذلك بينت نتائج الاستطلاع أن أغلبية وحدات العينة محل الدراسة بنسبة بلغت نحو (78%) يحملون وسائل الاعلام الليبي مسؤولية تغذية الصراع وتأجيجه بين الأطراف المختلفة مما يسهم بعرقلة مسار تحقيق المصالحة الوطنية الليبية.
- وانتهى الاستطلاع بتقييم دور الاعلام الليبي في عملية المصالحة الوطنية حسب وجهة نظر المبحوثين حيث أكدوا بنسبة (77%) أن لوسائل الاعلام دور

ضعيف في المساهمة بالمصالحة الوطنية، وهذا يفصح عن عدم رضا وحدات العينة على دور الاعلام في دعم المصالحة.

التوصيات

- ضرورة أن تعمل وسائل الاعلام الليبي على زيادة مساحة تناول قضية المصالحة الوطنية وتقديم المعلومات الكافية حولها ونشرها وبثها في كافة الوسائل الإعلامية وبمختلف أشكال البرامج وبأساليب المعالجة المتنوعة التي تتناسب وأهمية القضية بما يتوافق ويعبر عن المرحلة الحالية.
- العمل على تعزيز قدرة وسائل الاعلام الليبية ودعمها لتقديم المساهمة الإيجابية في تحقيق المصالحة الوطنية عبر عدة إجراءات مناسبة:
 - توفير الإمكانيات البشرية والمادية للمؤسسات الإعلامية .
 - وضع السياسات التحريرية الملائمة التي تتبذ خطاب الكراهية والتحريض على العنف.
 - التنسيق والتعاون مع الجهات العليا الرسمية المختصة ,منظمات المجتمع المدني ,الخبراء ,الأكاديميين والمهتمين بهذا المجال في الطرح الإعلامي لموضوع المصالحة الوطنية.
 - تكثيف المحاضرات والندوات والورش والبرامج حول المصالحة واستضافة رجال الدين والاعيان والمشايخ والمختصين في مجال المصالحة الوطنية .
 - الاختيار الجيد للعناصر الإعلامية من ذوي المعرفة والمهنية في مجال الاعلام .
- على الاعلام الليبي تحمل مسؤولية الحفاظ على استقرار البلاد وعدم المساهمة في إثارة الفتنة في نقل الأحداث الوطنية أثناء معالجة أكثر القضايا إلحاحاً في الوقت الراهن.
- الرقابة على وسائل الاعلام في تغطية كافة الاحداث والحرص على عدم إثارة النعرات الجهوية والمناطقية التي تؤجج الرأي العام، والعمل على نشر قيم التسامح وحرية الاختلاف وقبول الآخر كركائز مهمة لتحقيق هدف المصالحة الوطنية من أجل دعم السلام في ليبيا.
- الحرص على توجيه وضبط سلوك ممارسي الاعلام وتدريبهم وترسيخ أخلاقيات المهنة الاعلامية والمصداقية والموضوعية لديهم، وتعزيز قيم الانتماء والوطنية في تناول قضية المصالحة الوطنية وكافة قضايا الأخرى التي تهم الوطن والمواطن.

الخلاصة

رغم الصعوبات والتحديات التي تواجه تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا لكن هناك الكثير من المعطيات الكافية والجيدة التي تسهم من فرص تنفيذها في الفترة الأخيرة وظهر جلياً أن المواطنين الليبيين لا يتخذون موقفاً سلبياً إزاء المصالحة ويعتقدون بضرورة تحقيقها ,وقيمتها في إحداث فرق كبير في الانتقال بالبلد من حالة

الفوضى إلى حالة الاستقرار, وما يبعث على الاطمئنان حقيقة أن هذا الشعب بأغلب مكوناته وتوجهاته يرغب بالمصالحة وستحظى بدعمه في سبيل تحقيقها لأنها إحدى الحلول الرامية لتحقيق الاستقرار والامن في ليبيا .

وعلى الجانب آخر وسائل الإعلام هي أداة فعالة في المجتمع تقع على عاتقها الكثير من الأدوار لترسيخ قيم وأهداف المصالحة الوطنية، السلام والاستقرار لا يمكن أن يتحقق دون الحضور الفاعل لوسائل الإعلام المختلفة التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على الراي العام وتشكيل توجهاته واتجاهاته تجاه اهداف او قضايا معينة، كأدوات مهمة في عمليات التغيير بالمجتمع على كافة الأصعدة.

منظومة العدالة والذكاء الاصطناعي

الدكتور جابر غنيمي

قاضي

مدرس جامعي

البريد الإلكتروني: janaghni4@gmail.com

ملخص:

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً مهماً في المجتمع، حيث تم استخدامه في مجالات مختلفة مثل المجالات الطبية والقانونية والعسكرية والتعليمية والعديد من المجالات الأخرى...

ومنظومة العدالة لم تبق بعيدة عن هذه التغيرات، فالذكاء الاصطناعي أصبح يؤثر على الممارسات والخدمات القانونية، فقد ساعد الذكاء الاصطناعي في تسهيل سير العدالة وتحقيق الشفافية واختصار الوقت في القضايا، والتنبيه ببعض الأحكام القضائية، وتحليل البيانات وإجراء البحث بسرعة قصوى، وهذا من شأنه إرشاد القانونيين وتمكينهم من وضع استراتيجيات تتسم بالدقة والشمولية.

ولكن في المقابل توجد مخاوف أخلاقية بشأن طبيعة استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الشخصية، مثل الحق في الخصوصية، وحماية البيانات والتحيّز... وكذلك مخاوف قانونية مثل المسؤولية والشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي...

وقد طرح الباحث إشكالية أثار استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة والتحديات التي يطرحها.

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحث المخطط التالي:

المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في دعم منظومة العدالة.

المبحث الثاني: التحديات التي يثيرها تطبيق الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العدالة، التنبيه، القاضي الذكي، التحديات الأخلاقية، التحديات القانونية.

Abstract:

Artificial intelligence has come to play an important role in society, as it has been used in various fields such as medical, legal, military, educational, and many other fields...

The justice system is not far from these changes, as artificial intelligence is affecting legal practices and services.

Artificial intelligence has played an important role in facilitating the course of justice, achieving transparency, and reducing time in cases, predicting some judicial rulings, analyzing data, and conducting research at maximum speed, and this will guide jurists and enable them to develop accurate and comprehensive strategies.

But on the other hand, there are concerns about the nature of the use of artificial intelligence in the justice system, including violations of human rights and personal freedoms, such as the right to privacy, data protection, and bias...

The researcher raised the problem of the effects of the use of artificial intelligence in the justice system and the challenges it poses.

The researcher raised the problem of the effects of the use of artificial intelligence in the justice system and the challenges it poses.

To answer this problem, the researcher adopted the following scheme:

The first section: The role of artificial intelligence in supporting the justice system.

The second section: The challenges raised by the application of artificial intelligence in the justice system.

Keywords: artificial intelligence, justice, prediction, smart judge, ethical challenges, legal challenges.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولا غير مسبوق في مجال الابتكارات التكنولوجية والثورة المعلوماتية، حيث حقق العقل البشري على مدى العصور إنجازات وإبداعات علمية رائدة التي تخدم البشرية وتحقق الكثير من أحلام الإنسان، عن طريق معالم الذكاء الاصطناعي واتجاهه بخياله إلى آلة تستطيع أن تحاكيه في التفكير.

ومنظومة العدالة لم تبق بعيدة عن هذه التغييرات، فالذكاء الاصطناعي أصبح يؤثر على الممارسات والخدمات القانونية. فقد ساعد الذكاء الاصطناعي في تسهيل سير العدالة وتحقيق الشفافية واختصار الوقت في القضايا، والتنبؤ ببعض الأحكام القضائية، وتحليل البيانات وإجراء البحث بسرعة قصوى، وهذا من شأنه إرشاد القانونيين وتمكينهم من وضع استراتيجيات تتسم بالدقة والشمولية.

ويمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة الآلة على إظهار قدرات تشبه قدرات الإنسان مثل التفكير والتعلم والتخطيط والابداع، حيث يمكن الذكاء الاصطناعي الأنظمة التقنية من إدراك بيئتها والتعامل مع ما تدرك، وحل المشكلات والعمل لتحقيق أهداف محددة .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الحاجة العملية إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة حيث إنه يساهم في حلّ القضايا والتصدي للجرائم والوصول إلى البيانات بسهولة، وتحسين نظام الإدارة في القضايا كما يحول دون تراكمها، فضلاً عن مزايا أخرى تشمل السرعة في إنجاز العمل وتوفير الوقت والجهد، وإنجاز العمل في أي وقت ومن أي مكان.

كما تظهر أهمية البحث في معرفة التحديات التي يخلقها الذكاء الاصطناعي على مستويات عدة والمخاوف المترتبة عن دمج الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي كخطورة التحيز عند استخدامه في النظام القضائي والاعتداء على خصوصية البيانات والمعلومات، في ظل الافتقار إلى القواعد التنظيمية والمعايير المهنية والأخلاقية التي ترعى استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، مع غياب القوانين والتشريعات الكافية لمعالجة المخاطر المرتبطة التي قد تنتج من استخدام العدالة الرقمية بشكل يضمن سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، و ذلك للسعي الى معالجتها و إيجاد اليات للتصدي لها.

إشكالية البحث:

يطرح موضوع الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة إشكالية دور الذكاء الاصطناعي في دعم منظومة العدالة و التحديات التي يطرحها.

تساؤلات البحث:

يتفرع من سؤال الدراسة الرئيس مجموعة من الاسئلة الفرعية:

ما هو مفهوم الذكاء الاصطناعي؟

ما هي اثار استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة ؟

ما هي مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة ؟

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان ما يلي:

- بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي.

- التعرف على دور الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة.

- التعرف على تحارب بعض الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة.

- بيان المخاطر المترتبة عن دمج الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي لدراسة مختلف اثار استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة و المخاطر الناتجة عن ذلك.

كما اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن في دراسة عدة تجارب دولية تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي.

خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تولى الباحث تقسيم البحث الى مبحثين:

المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في دعم منظومة العدالة.

المبحث الثاني: التحديات التي يثيرها تطبيق الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة.

المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في دعم منظومة العدالة

يترتب عن استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة عدة اثار ايجابية (المطلب الأول) و هو ما يظهر في تجارب عدة دول في العالم (المطلب الثاني)

المطلب: اثار استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة

بترتب عن استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة عدة فوائد تتمثل في:

1- العدالة التنبؤية:

يقصد بالعدالة التنبؤية تقنية الذكاء الاصطناعي القائمة على الخوارزميات، المرتبطة بالأدوات الرياضية؛ التي تقوم بتحليل مجموعات كبيرة من قرارات المحاكم، للوقوف على نتائج القرارات وأسبابها في المحكمة، وإمكانية التحقق من مقدار التعويض في بعض الدعاوي المتخصصة التي تحكم في قراراتها بتعويض للمدعي.

وبمعنى آخر بيان مقدار نسبة الأخطاء التي تحتويها القرارات القضائية الصادرة عن العدالة التقليدية (قضاة المحكمة)، في الدعاوي المنظورة من قبلهم مع اتخاذ العدالة التنبؤية وعن طريق – الذكاء الاصطناعي- للقرار في نفس القضية أو أخرى من حيث التعامل مع أساسيات معينة تمهيدا للوصول إلى القرار الصحيح¹.

ويرجع الفضل في هذه الفكرة إلى الفقهاء ليفينجر Loevinger و لوروكورت Kort و Lawlor الذين اقترحوا إنشاء علم “جوريمتر” يعرف بإسم “تطبيق المنهج العلمي لدراسة القانون”، وكان غرضه هو “حساب احتمالات القرارات القضائية”، وهذا في سنة 1709 إلا أنها أسست على فكرة الاحتمال دون تسخير الذكاء الاصطناعي واللوغاريتمات اللذان يعتبران أساس العدالة التنبؤية، ثم تطورت الفكرة عن طريق الحقوقي وعالم التكنولوجيا “جاك ألو” المتخصص بمادة تاريخ القانون في مؤلفه “التكنيك الفني”².

قامت مجموعة من الأكاديميين الأمريكيين بتطوير برنامج اليكتروني قادر علي التنبؤ بنتيجة القضية المعروضة علي المحكمة العليا بدقة وصلت الي 70.2% ، و هناك مجموعة ايضا اخري من الاكاديميين الأوروبيين قاموا بتطوير برنامج اليكتروني قادر علي التنبؤ بنتيجة القضية المعروضة علي المحكمة الأوروبية حقوق الانسان، حيث قام هذا البرنامج بمعالجة الوقائع المقدمة لهذه المحكمة وصولا الي القرار الفاصل فيها علاوة علي الاستعانة بكثير من المعلومات المشابهة و المستمدة من احكام سبق صدورها من هذه المحكمة³.

و اهتمت بريطانيا كذلك بمسألة العدالة التنبؤية، حيث قام احد المتخصصين في جامعة لندن بابتكار “القاضي الروبوت”، الذي يمارس وظيفة القاضي عن طريق ميزة الذكاء الاصطناعي، حيث تم تجربته واختباره على مجموعة من القضايا التي حقق نسبة نجاح 70%، إذ اصدر قرارات صحيحة على القسم الأكبر من الدعاوي حسب قانون الدولة النافذ فيها .

¹ إيد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص76.

² اروي بنت عبد الرحمن بن عثمان، احكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، الدراسات القضائية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، طبعة 1، 2020، ص 56.

³ C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, 1, 2018, p74.

2- دور الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي:

ان استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية يقتضى توفر مجموعة من التقنيات والتطبيقات الذكية لتحليل البيانات الضرورية المتعلقة بالجريمة، وبالتالي التحليل الدقيق للفيديوهات والصور وتعقب أصوات الرصاص وتطوير نظام التعقب بشكل دقيق وسريع وفي دقائق معدودة . مثال على هذا نجد دولة الصين التي تستخدم أنظمة كاميرا المراقبة وخاصة التعرف على الوجوه، بحيث تتعاون الشرطة مع شركات التكنولوجيا لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وسلوكيات الأفراد قبل ارتكاب الجرائم⁴.

وفي أمريكا بدأ مكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي في استخدام شكل جديد من أشكال المراقبة الإلكترونية في التحقيقات الجنائية، وذلك عن طريق تنشيط ميكروفون الهاتف المحمول عن بعد واستخدامه للتتبع على المحادثات القريبة، وقد أطلق على هذه التقنية اسم "الحشرة المتجولة"، وقد تمت الموافقة عليها من قبل وزارة العدل الأمريكية لاستخدامها ضد أفراد إحدى عائلات الجريمة المنظمة في نيويورك الذين كانوا حذرين من تقنيات المراقبة التقليدية مثل تتبع المشتبه به أو التتبع عليه⁵.

يلعب الذكاء الاصطناعي دورا حاسما في عدة أمور في مجال التحقيق وهي :

- **تصنيف المجرمين:** تستخدم برمجيات الذكاء الاصطناعي في تصنيف المجرمين وتسهيل القبض عليهم بسهولة وموضوعية وبعيدا عن الأهواء الشخصية كما البشر، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض نسبة الخطأ في عملية التصنيف، وذلك من خلال ما يسمى بالشرطة الرقمية.

- **التنبؤ بالجرائم:** تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في محاولة التنبؤ بوقوع الجرائم من قبل البشر ، وتوقع أكثر أنواعها حدوثا، وتوقع نسب الإجرام والأماكن التي يمكن أن تكون بؤرا إجرامية مستقبلا وذلك من خلال خوارزميات برمجية يتم تزويدها ببيانات وتعطي نتائج تساعد في الوقاية من حدوث جرائم متوقعة ، وساهم استخدام المجرمين وعصابات الجريمة المنظمة للتقنيات الحديثة في ارتكاب جرائمهم في تسريع جهود الاستعانة بهذه القدرات التنبؤية التي تعتمد الذكاء الاصطناعي ، من ذلك مثر تحديد العملاء الذين يقومون بشراء كميات كبيرة من المواد الكيميائية المستخدمة في نشاطات إرهابية كصنع المتفجرات والقنابل اليدوية ، وذلك من خلال ما يسمى بالشرطة الاستباقية⁶.

⁴ اروى بنت عبد الرحمن بن عثمان، احكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، الدراسات القضائية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، طبعة 1، 2020، ص 71.

⁵ إيداد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 55.

⁶ C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, 1, 2018,p36.

- **إجراءات التفتيش للحصول على الأدلة:** تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التفتيش في سبيل الحصول على الأدلة الجنائية، ومثال هذه التقنيات رادار قياس الأرض المستخدم للكشف عن الأشياء المدفونة تحت الأرض مثل الأسلحة والمخدرات وجثث القتلى بدون اللجوء إلى الحفر والتنقيب، وكالرادار المحمول لكشف ما وراء الجدران والذي يكشف عن الحركة والتنفس من مسافة تصل لأكثر من 50 قدم من خلال موجات الراديو، وكذلك جهاز نقيار الخشب الذي يستخدم عن بعد في حالات المراقبة السمعية و التنصت.

- **إعادة بناء مسرح الجريمة:** إن قدرة التنبؤ الكبيرة التي تقدمها أدوات الذكاء الاصطناعي تساعد في إعادة بناء مسرح الجريمة، وذلك من خلال نموذج شبكة القرار للتنبؤ، وهو نموذج يمثل مجموعة من المتغيرات عبر رسم بياني يتنبأ بالاحتمالات ويساعد في تحديد شخص الجاني من خلال استخدام خوارزميات معينة تكشف غموض أي واقعة و تدرس حالة المتهم الصحية و التي تبين مدى قدرته على ارتكاب الجريمة من عدمه.

وعلى الرغم من الدور المهم الذي تقدمه تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي إلا أن الاستعانة بتلك التقنيات ليست على مستوى واحد بين الدول وذلك بسبب التفاوت في التطور التقني والقدرات الاقتصادية للدول⁷.

-**الاستماع إلى ضحايا الجرائم وبعض الأشخاص المدانين:** يرى علماء النفس أن الإنسان قد يكون صادقاً وأكثر حرية عندما يتحدث إلى آلة، لأن الآلات لن تحكم عليه، لكن بالطبع لن يحل الذكاء الاصطناعي محل وسائل جمع المعلومات، فأحياناً تكون المناقشات أكثر فاعلية. ومع ذلك يساعد الذكاء الصناعي في ذلك خلال عمليات الاستجواب والمناقشات بتقصي ردود فعل الشهود والمجرمين في كل مرة يتحدثون فيها، ومقارنة ذلك دائماً للوصول إلى أفضل نتيجة. كما يمكن الاستماع عن طريق الذكاء الاصطناعي إلى الضحايا والنساء المُعنفات وإرشادهم وتوجيه النصح لهم، وما إن كان ذلك يستلزم توجيههم لأقرب مركز أمني، أو محكمة أو مستشفى⁸.

3-إعداد البحوث الاجتماعية:

يمكن للذكاء الاصطناعي إنجاز البحوث الاجتماعية وتوجيه أسئلة دقيقة للشخص المستهدف، وتكوين استنتاجات دقيقة حول وضعيته وقدراته الاجتماعية، وهذه البحوث مهمة جداً، خاصة في زواج القاصر وجنوح الأحداث، وتوفير للقاضي رؤية شمولية حول الشخص ووضعه الاجتماعي وتساعد على اتخاذ القرار الصحيح، وتوفير الوقت والجهد وتساهم في تكوين قاعدة بيانات مهمة للبحث القضائي والعلمي.

⁷ إبراهيم، محمد فتحي، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد، 81، سبتمبر 2023، ص 46.

⁸ فاطمة عبد العزيز حسن احمد بلال ، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة امام القضاء " دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر ،رسالة ماجستير القانون الخاص ،جانفي 2023، ص 69.

4- التحرير في المحاكم:

يعتبر دور الكتاب القضائيين في القاعات القضائية حاسماً. إذ يقومون بإنشاء سجل رسمي لجميع الكلمات المنطوقة خلال الجلسات والمحاكمات، مما يحافظ على السجلات القضائية الهامة للأجيال القادمة.

ومع ذلك، مع التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، نرى الإمكانيات لتقديم أدوات لتولي هذا الدور. فيمكن لخدمات التحرير بالذكاء الاصطناعي أن تستمع إلى الكلمات المنطوقة وتترجمها إلى نص في الوقت الحقيقي، مما يخلق سجلات قضائية قوية. كما يمكن تطبيق خدمات التحرير بالذكاء الاصطناعي على الشهادات المسجلة وأنواع أخرى من الأدلة الصوتية والمرئية، مما يجعل من السهل إنشاء مجموعة قوية من السجلات القابلة للبحث بغض النظر عن تنسيق المواد الأصلي⁹.

5- مساعد افتراضي للقضاة والمدعين والمحامين:

ففي أمريكا والدول المتقدمة أدت اتمتة القوانين والقضايا والقرارات الى جعلها كنزاً للمعلومات يلجأ اليه القضاة عند عرض واقعة معينة امامه بسبب الية البرامج المعتمدة في تغذية الذكاء الصناعي للربوتات التي امتلكت القدرة الهائلة على الجمع بين الظروف المتشابهة في القضايا المتماثلة والخروج بنتائج تعرض على القضاة الذين يعتمدون هذا النظام ففي احدى التجارب التي اجريه في الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت هذه الربوتات خلال فترة قصيرة من الخروج بنتائج معينة من خلال المطابقة بين 750000 الف قضية حسمها القضاة واصدر فيها قراراته وهذه النتائج استشارية وليست الزامية وهي تمكن القاضي من اجراء التحليل الدقيق لظروف الواقعة المعروضة امامه وادلتها وصولاً الى اصدار حكم عادل فيها¹⁰.

6- الترجمة في المحاكم:

يمكن أن تشكل حواجز اللغة عقبات كبيرة في إجراءات المحكمة، فالكثير من الأفراد يتعذر عليهم الوصول إلى خدمات المحكمة لأنهم لا يستطيعون فهم اللغة الافتراضية للمحكمة أو التواصل بفعالية بها.

و يسهل الذكاء الاصطناعي الترجمة. و يعد روبوت دردشة تشات جي بي تي من أشهر التقنيات الحديثة المستخدمة في عصرنا الحالي. كما أنه يعد واحداً من تقنيات الترجمة الحديثة بجانب برامج ترجمة جوجل وميمو كيو وغيرها من البرامج المستخدمة في مجال الترجمة.

7 - توجيه القضاة:

يجد الذكاء الاصطناعي أيضاً طريقه إلى مكاتب القضاة، حيث يستخدم القضاة في الهند وكولومبيا ChatGPT لمساعدتهم في تبرير استنتاجاتهم والرد على الأسئلة القانونية، على التوالي.

C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems,⁹ 1, 2018.,p54.

C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems,¹⁰ 1, 2018,p56.

وتساعد أدوات مثل CARA التابعة لـ Casetext القضاة في تقييم البراهين، وإجراء البحوث القانونية، والمساعدة في صياغة الأحكام. يمكنها مراجعة كميات كبيرة من البيانات القانونية وتحديد المعلومات ذات الصلة، مما يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر كفاءة.

ومع ذلك، يمتد الاستخدام الذكاء الاصطناعي إلى ما هو أبعد من المساعدة المجردة. فأدوات التعلم الآلي يتم استخدامها لتقديم توصيات لتحديدات الكفالة والسراح الشرطي¹¹.

8 - تقييم المساجين بالمؤسسة العقابية:

تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي القيام بمهام تقييم المساجين في المؤسسات العقابية ودراسة حالتهم من خلال التقارير التي يتم إدخالها إلى تلك الأنظمة وتقوم هذه الأنظمة بتحليلها والوصول إلى نتيجة تتمتع بالحيادية والشفافية بخصوص الإفراج الشرطي عن المتهم أو إكمال العقوبة¹².

9- الكفاءة وتوفير الوقت:

ان استخدام الذكاء الصناعي يسرع من اجراءات التقاضي ويختزل الجهد والوقت والنفقات المطلوبة لحسم الدعوى وهذا بدوره ينعكس ايجابا على عملية الترافع امام المحاكم ويسهم في ضمان استقرار القضاء،

من خلال أتمتة هذه العمليات، تستطيع أنظمة الذكاء الاصطناعي أداء المهام التي تستغرق عادة ساعات عمل بشرية أو حتى أياما لإكمالها في جزء صغير من الوقت . هذا لا يؤدي فقط إلى توفير الوقت ولكن أيضا يمكن أن يحسن دقة المخرجات .

يمكن للأنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة وتحديد المعلومات ذات الصلة وتقديم رؤى وتوصيات. يمكن أن يساعد ذلك المحامين على اتخاذ قرارات أكثر استنارة وتقديم مشورة أكثر دقة لعملائهم.

10-الدقة:

تم تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتقديم رؤى دون التحيزات والخطأ البشري الذي يمكن أن يحدث مع العمليات اليدوية. ويمكن أن يقلل ذلك من احتمالية حدوث أخطاء، ويحسن جودة البيانات، ويؤدي إلى مخرجات أكثر دقة.

من خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحديد الأنماط، يمكن للمحامين اتخاذ قرارات أكثر استنارة ودقة.

بالإضافة إلى ذلك، من خلال دمج الذكاء الاصطناعي للمساعدة في إعداد المستندات القانونية، يمكن تقليل فرصة حدوث أخطاء في لغة العقد .

¹¹ إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 85.

¹² إبراهيم، محمد فتحي، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد، 81، سبتمبر 2023، ص 75.

يمكن للأنظمة الذكاء الاصطناعي تحديد التناقضات داخل المستندات القانونية، مما يقلل من احتمالية حدوث أخطاء قد تؤدي إلى نزاعات قانونية¹³.

تحول أدوات الذكاء الاصطناعي الطريقة التي تدار بها مهام العمل القانوني وخاصةً تلك التي تستهلك الوقت مختصرةً إياه بنسبة تصل إلى **50%** مما يتيح لك تكريس وقتك للمهام الأكثر تعقيداً واستراتيجيةً.

11- تقليل التكاليف:

ما يقوم به الذكاء الاصطناعي في القانون من أتمتة للمهام المتكررة من بحثٍ ومراجعة مستندات وأعمالٍ إدارية يوفر تكاليف كبيرةً على شركات المحاماة، وهذا ينعكس أيضاً على تقليل التكلفة بالنسبة للعملاء.

12- زيادة الإنتاجية:

يعيد المتخصصون القانونيون تعريف الكفاءة عبر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لأتمتة المهام الروتينية مما يقلل الأخطاء البشرية ويسرّع العمليات. وهذا النهج يتيح التركيز أكثر على الأعمال الأساسية.

13- إدارة الوثائق والأتمتة:

يُحدث برنامج إدارة المستندات الذكي نقلةً نوعيةً في كيفية تخزين وتنظيم الوثائق القانونية مثل العقود وملفات القضايا، معززاً بذلك وظائف التصنيف الآلي والبحث الدقيق لتسهيل الوصول إلى المستندات. حيث يُدمج هذا النظام مع برامج مثل Microsoft Office مما يوفر طريقةً موحدةً لإدارة الوثائق القانونية.

14- استخدام الذكاء الاصطناعي للعناية الواجبة:

العناية الواجبة هي عملية قانونية مهمة حيث يقوم المحامون بفحص العقود والمستندات والمواد الأخرى بعناية للتحقق من صحتها والعثور على المخاطر المحتملة والتأكد من أن كل شيء يتبع القواعد. وهو أمر بالغ الأهمية للصفقات التجارية وعمليات الاندماج والمسائل القانونية لتجنب المشاكل واتخاذ قرارات ذكية.

لقد أعادت تقنية الذكاء الاصطناعي تعريف هذه العملية من خلال أتمتة عمليات فحص المستندات وتحليل كميات كبيرة من الأوراق بسرعة للعثور على التفاصيل المهمة والمشكلات المحتملة. وهي تساعد المحامين على مقارنة العقود بسهولة، والتنبؤ بالمخاطر من البيانات السابقة، والتحقق من الامتثال للقوانين الحالية، وإنشاء تقارير مفصلة تلخص النتائج. يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى جعل العناية الواجبة أسرع وأكثر دقة، مما يعود بالنفع على العملاء والشركات على حد سواء¹⁴.

15- مراقبة قاعات المحاكم بمساعدة الذكاء الاصطناعي:

¹³ إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 49.

¹⁴ إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 74.

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لأكثر من مجرد التحضير لجلسة استماع في المحكمة. ويمكن مراقبة قاعات المحاكم استخدام الرؤية الحاسوبية. وباستخدام الكاميرات وأجهزة الاستشعار التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، يمكن لأنظمة الرؤية الحاسوبية أن تلتقط وتحلل تلقائياً تفاعلات قاعة المحكمة مثل الشهادات المنطوقة وبيانات القاضي ومرافعات المحامين¹⁵.

16- تقنية المعلومات في الادعاءات المقدمة من الخصوم:

تساعد تقنية الذكاء الاصطناعي ت علي تنظيم جميع المعلومات التي يتم استخراجها من ملفات الدعاوي والمستندات المقدمة من اطراف الدعوي المؤيدة لدعواهم، مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية يقوم استخدام Discovery علي اجراء تحقيق آلي للمعلومات التي قد تم ويقوم علي تنظيمها واعادها قبل بدء اجراءات التحقيق بواسطة المحكمة ادخالها الكترونياً وتساعد هذه التقنية علي استخراج المسائل الاجرائية ذات الصلة بموضوع النزاع المعروض علي المحكمة من خلال اليه البحث والتشهير التي يستخدمها اطراف الدعوي. وهذه طريقة تعد اكثر دقة و سرعة من البحث اليدوي عن الملفات.

17- المساعدة علي تقديم المشورة القانونية لأفراد المجتمع:

يساعد الذكاء الاصطناعي علي تقديم المشورة القانونية في عرض التوقع لمصير الحكم في القضايا الخاصة الافراد المجتمع بصفة عامة وخصوم الدعاوي القضائية بصفة خاصة قبل صدور الحكم في دعواهم حتي يستطيعون الوصول الي حل سليم لنزاعهم، لانهم لا يعرفون ما قد تصدره المحكمة من قرارات اذا تم عرض النزاع عليها ، وبالتالي فهذه التقنية التي تسمى بالوظيفة الاستشارية لتقنية الذكاء الاصطناعي تساعد علي حل الكثير من مشاكل افراد المجتمع وبالتالي تجنبهم الوقوع في المنازعات المستقبلية كلما كان ذلك ممكناً حدوثه¹⁶.

تقدم روبوتات المحادثة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي مساعدة قانونية سهلة المنال للجمهور. فممنصات مثل DoNotPay تُسهم في تعميم وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية، حيث توجه المستخدمين خلال الإجراءات القانونية المعقدة، كما تقوم بصياغة بعض المستندات القانونية البسيطة. وعلى الرغم من أنها لا تُغني عن استشارة المحامي المختص، إلا أن روبوتات المحادثة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي تُعد مورداً قيماً للأفراد الذين يسعون للحصول على مساعدة قانونية أساسية¹⁷.

وكذلك منصة للذكاء الاصطناعي Juri Flow AI ، وهي مصممة لمساعدة المحامين وطلاب القانون والأفراد الذين يبحثون عن المساعدة القانونية. تقدم ميزات

C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, ¹⁵ 1, 2018,p45.

C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, ¹⁶ 1, 2018,p54.

¹⁷ إيد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 63.

مثل تحليل الوثائق، واجهة المحادثة والمشورة القانونية الشخصية. كما تتيح هذه الأداة للمستخدمين تنزيل مستنداتهم القانونية بسهولة والحصول على المشورة من المحامين الذين يعملون بالذكاء الاصطناعي.

18- مراجعة العقود وإدارتها وتحليلها:

يقود الذكاء الاصطناعي إلى إنشاء وإدارة العقود، إذ تتيح المنصات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي على إنشاء تلقائياً لمسودات عقود مصممة خصيصاً بناءً على قوالب محددة مسبقاً ومدخلات محددة من المستخدم. وهذا لا يسرع عملية صياغة العقود فحسب، بل يقلل أيضاً من الأخطاء والتناقضات.

علاوة على ذلك، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي مراقبة وإدارة العقود طوال دورة حياتها، وإرسال تنبيهات بشأن تواريخ التجديد، ومتطلبات الامتثال، والانتهاكات المحتملة.

وهذا النهج الاستباقي لإدارة العقود يساعد المؤسسات على تخفيف المخاطر والحفاظ على الالتزامات التعاقدية بكفاءة.

تجدر الإشارة إلى أنّ دور الإنسان في عمليات مراجعة العقود لا يمكن الاستغناء عنه بصورة نهائية، إذ يبقى مساهماً في ذلك من خلال الفحص الإشرافي على النواتج، وتقديم الأحكام النهائية، وقد يكون الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي ممكناً في المستقبل، إلا أنه حالياً لا يعدّ أمراً موثقاً.

و من أهم أدوات الذكاء الاصطناعي الأساسية للأطر القانونية:

• Motionize

Motionize هي أداة تساعد في كتابة العقود مدعومة بالذكاء الاصطناعي المدمجة مع Microsoft Word. توفر ميزات مثل الكتابة التلقائية واكتشاف الأخطاء وفرز البيانات الوصفية والتحميل المجمع والوصول إلى محتوى المؤسسة والدعم المخصص. تهدف Motionize إلى زيادة سرعة ودقة كتابة العقود، مع ضمان أمن البيانات المقدمة.

• LawGeex

LawGeex هي عبارة عن منصة لمراجعة العقود قائمة على الذكاء الاصطناعي مصممة لمساعدة المهنيين القانونيين والشركات على تبسيط عملية مراجعة العقود الخاصة بهم. تقوم المنصة بأتمتة استعراض أنواع مختلفة من العقود، وتحديد المشاكل المحتملة وضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والخارجية. من خلال الاستفادة من خوارزميات التعلم الآلي، يمكن لـ LawGeex تحليل العقود بسرعة، ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً، وتقديم رؤى وتوصيات قابلة للتنفيذ¹⁸.

19- تحليل التشريعات وتوصيات التعديلات:

تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحليل التشريعات وفهم محتواها ومدى تأثيرها على المجتمع وتقديم توصيات لتعديلها. كما يمكن استخدامها للبحث عن السياسات والأنظمة القانونية الجديدة التي يمكن تطبيقها.

¹⁸ C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, 1, 2018,p56.

20- تطوير قوانين أكثر فعالية وعدالة:

تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير قوانين أكثر فعالية وعدالة، بما في ذلك الأطر الزمنية وتحديد الجزاءات والمخالفات . يستند التقدم في هذا المجال على استخدام التنبؤات الذكية وإدخال بيانات معيارية سابقة من قصص وحالات تم تحليلها مسبقاً، وتدقيق دقيق بمساعدة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

21- توقع نتائج الحالات الوشيكة:

يمكن الذكاء الاصطناعي من توقع حالات التقاضي الوشيكة من خلال تطوير نماذج التعلم الآلي، والدمج بين التكنولوجيا والواقع الحقيقي، كما تنتهج العديد من الشركات والجهات القانونية هذا الأسلوب بهدف تسريع عمليات المفاوضة للتسوية، إضافة إلى التخفيف من أعداد القضايا المحولة إلى المحاكم.

تعد شركة (Blue J Legal) من الأمثلة البارزة على الشركات المتجهة نحو الاعتماد على الذكاء الاصطناعي من خلال إنشاء محرّكات متخصصة في التنبؤ بالحالات الوشيكة، كما تركّز هذه الشركة في عملها على تدعيم الذكاء الاصطناعي في مجال قانون الضرائب¹⁹.

22- البحث القانوني:

يُعرف البحث القانوني عمومًا بأنه العملية التي تهدف إلى تجميع القوانين والآراء المتنوعة ذات الصلة المباشرة بقضية ما، ولما كان هذا الأمر صعباً ومعقداً أحياناً، كان لا بد من الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في البحث عن القضايا المشابهة للقضية الحالية بسهولة بالغة.

إن البحث القانوني، الذي كان يستغرق وقتاً طويلاً، يشهد حالياً تحولاً جذرياً مع انتشار تقنية الذكاء الاصطناعي، حيث إن منصة مثل ROSS Intelligence التي تستخدم الذكاء الاصطناعي الخاص بشركة IBM أظهرت إمكانيات الذكاء الاصطناعي الملحوظة في البحث القانوني، إذ يمكن لـ ROSS قراءة ملايين الوثائق القانونية، والأحكام القضائية في ثوان معدودة مقارنة بالوقت الهائل الذي يستغرقه الإنسان، مما يوفر للمحامين سوابق وأحكام قضائية ذات صلة، وذلك لا يسرع البحث القانوني فحسب بل يزيد كذلك من عمقه واتساعه، مما قد يؤدي إلى تقديم حجج قانونية أكثر جودة واستنارة وشمولية. كما تساعد منصة Ordalie AI وهي متخصصة في البحث القانوني حيث تساعد مهنيي القانون من خلال تقديم إجابات دقيقة على الأسئلة القانونية، وتحليل الوثائق القانونية واقتراح حلول تحريرية، بهدف تحسين كفاءة عمل المحامين وموظفي القانون²⁰.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الكندية Legal J Blue أنشأت أدوات لمساعدة

¹⁹ - C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, 1, 2018,p65.

²⁰ إبراهيم، محمد فتحي، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد، 81، سبتمبر 2023، ص 58.

المحامين والقضاة لمعرفة كيف يمكن للمحاكم حل القضايا الصعبة وزيادة كفاءة البحث القانوني.

23- اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في المطالبات المالية صغيرة القيمة:

يقوم الذكاء الاصطناعي برفع مستوى الخدمات في العدالة القضائية فيقوم بتطبيق الاجراءات في المطالبات المالية صغيرة القيمة والتعاون بين الجهات القائمة علي اقامة العدل والمساواة بين افراد المجتمع لتحليل قرارات المحاكم بهدف معرفة السوابق القضائية لتطبيقها علي القضايا المستقبلية والتي تكون مشابهة في ذات المسائل القانونية.²¹

استخدمت الحكومة الإستونية قاضي الذكاء الاصطناعي للفصل في نزاعات المطالبات الصغيرة مثل مطالبات العقود التي تقل قيمتها عن 8000 يورو. وفي سنغافورة في بعض القضايا البسيطة مثل النزاعات المالية الصغيرة، يُستخدم “القاضي الرقمي”، وهو نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي لإصدار قرارات مبدئية بعد تحليل القضية بناءً على المعايير القانونية، وهذا النظام لا يستبدل القضاة في القضايا المعقدة، ولكنه يساهم في تخفيف العبء عن المحاكم .

المطلب الثاني: نماذج من تجارب الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة:

لقد سخرت بعض الدول التقنيات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي للأعمال القانونية. و في هذا الاطار سأعرض الى بعض النماذج:

1 - الولايات المتحدة الأمريكية: قامت الولايات المتحدة الامريكية بإطلاق المحامي الالي الذي يقوم بتوفير المعلومات القانونية المتنوعة و التحدث مع الناس بطريقة تحاكي البشر، و أيضا تم تقديم بعض الخدمات القانونية التي يتم من خلالها الوصول الى المعلومات القانونية و السوابق القضائية معينة و كذلك توفير بعض الخدمات المتعلقة بالتنبؤ بالأحكام التي سيصدرها القضاة و التي تعرف بالعدالة التنبؤية.²²

2- الصين: وفي ديسمبر 2019 أعلنت جمهورية الصين الشعبية أن ملايين القضايا القانونية يتم البت فيها الآن من قبل "محاكم الإنترنت" التي لا تتطلب من المواطنين المثول أمام المحكمة وتضم "المحكمة الذكية" قضاة غير بشريين، مدعومين بالذكاء الاصطناعي²³ . وتسمح للخصوم بتسجيل قضاياهم عبر الإنترنت وحل أمورهم من خلال جلسة استماع رقمية للمحكمة، وتتنظر هذه المحاكم في مجموعة متنوعة من النزاعات، والتي تشمل الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والنزاعات المالية وقضايا الملكية ومسؤولية المنتج الناشئة عن المشتريات عبر الإنترنت وبعض النزاعات الإدارية، ففي بكين، يبلغ متوسط مدة القضية 30 يوما.

C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, ²¹ 1, 2018,p36.

²² ايناس خلف الخالدي ، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، قراءة قانونية في الميثاق الاخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد 116، 2020، ص 26.

²³ إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 74.

يذكر أنه تم تشغيل أول روبوت ذكاء اصطناعي في العاصمة الصينية للخدمات القانونية في محكمة بكين، يسمى زايفو Xiaofa ، ويقدم المشورة والتوجيه القانوني بصوت طفل، فيقوم بشرح المصطلحات القانونية المعقدة لمساعدة الجمهور على فهم التعريفات القانونية بشكل أفضل، ويعود استخدام صوت الطفل لتخفيف المشاعر المتوترة للمتقاضين الذين يأتون إلى المحاكم للحصول على المساعدة. ويمكن للروبوت تحريك رأسه والتلويح بأيديه مع ظهور التعليمات على الشاشة، ويمكنه توجيه الناس إلى نافذة الخدمة الدقيقة لخدمات التقاضي، ويمكن للروبوت الإجابة عن أكثر من 40000 سؤال قانوني أو متعلق بالإجراءات القضائية بشكل عام، وقبل أن يتم إدخال هذا الروبوت في المحاكم الصينية تم اختباره من قبل عدد من المهنيين القانونيين.

وقامت مدينة بكين بتقديم مركز خدمة التقاضي عبر الإنترنت والذي يضم قاضياً بالذكاء الاصطناعي من أجل أنواع معينة من الدعاوى القضائية. القاضية، والتي تُدعى شينخوا "Xinhua" ، هي أنثى اصطناعية لها جسد، وتعبيرات وجه، وصوت، وأفعال تستند إلى قاضية بشرية تعيش في الدائرة.

3- الهند: استخدمت المحكمة العليا في الهند تقنيات الذكاء الاصطناعي لتدوين إجراءاتها في الوقت الفعلي من خلال تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (TERES) ، وتم ذلك من خلال ترجمة حجج ومرافعات المحكمة وتدوينها خلال انعقاد جلسة الاستماع الدستورية بشأن الجدل السياسي في ولاية ماهاراشترا. كما أطلقت الهند منصة عبر الإنترنت لتساهم في الأبحاث والتنقيب عن البيانات القانونية،

4- استونيا: في عام 2019، بدأت إستونيا باستخدام تطبيقات الروبوتات المعززة بالذكاء الاصطناعي في المحاكم، وخاصة في مجال فحص وتحليل الوثائق القانونية ومعالجة القضايا التي تقل قيمتها المادية عن 8 آلاف يورو. ويفصل القضاة الآليون في الدعاوى الصغيرة، حيث ساعد تطبيق DoNotPay ، الذي أنشأه رجل أعمال بريطاني أمريكي 160 ألف شخص على الطعن في غرامات وقوف السيارات بنجاح²⁴.

5- ماليزيا: بدأت ماليزيا عام 2022 استخدام التطبيقات التجريبية لنظام التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي في محاكم بعض الولايات. ففي مخطط تجريبي في ولايتي صباح وساراواك بجزيرة بورنيو، تُقدّم المشورة للقضاة من خلال برنامج مدعوم بالذكاء الاصطناعي أنشأته شركة Sarawak Information Systems .

6- بريطانيا: أعلنت المحكمة العليا البريطانية في يوليو 2023، عن السماح للقضاة باستخدام الذكاء الاصطناعي في كتابة الآراء لإصدار الأحكام، وذلك في إطار مبادرة أطلقتها الحكومة البريطانية لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، ولكن، أكدت المحكمة أن القضاة لن يتمكنوا من الاستعانة بخدمات البحث والتحليل القانوني التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، لأنها "موضع شك في دقتها وتحيزها"²⁵.

C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, ²⁴ 1, 2018,p52.

C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, ²⁵ 1, 2018,p63.

7- **فرنسا:** تم انشاء ما يسمى ب Datajust و هي خوارزمية لوضع أسس استرشادية للتعويض عن الإصابات الشخصية و أتاح هذا النظام للقضاة و المحامين وشركات التأمين و المتضررين حساب و تقديم مبلغ التعويض الذي يستحقه المتضرر.

8- **الإمارات العربية المتحدة:** أعلنت دولة الإمارات عن مشروع "المحامي الافتراضي" المدعم بالذكاء الاصطناعي، الذي يساعد المؤسسات القانونية في تطوير المرافعات القانونية في القضايا البسيطة، ويسهم في تعزيز جاهزية قطاع العدل لفرص ومتغيرات المستقبل، وأثرها على قطاع العدل والمهن القانونية وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي لإيجاد نماذج حكومية جديدة لتسريع الخدمات وتحسين تجربة التعامل في بيئة رقمية وتفاعلية للتقاضي.

ويعد المحامي الافتراضي، المشروع الأول من نوعه في دولة الإمارات والمنطقة، ويهدف الى تحقيق قيمة إضافية تتمثل في تسريع وقت التقاضي وتطوير خدماته وريادته عالمياً، وتسهيل رحلة المتقاضي²⁶.

ويعتبر المحامي الافتراضي "قاعدة بيانات النصوص التشريعية الوطنية الموحدة" التي انشأتها وزارة العدل²⁷.

واعلنت النيابة العامة الاتحادية في الامارات العربية المتحدة في عام 2024 عن تطوير منظومة عمل رقمية مبتكرة، قائمة على الذكاء الاصطناعي، لتعزيز كفاءة إجراءاتها وتسريعها.

وتعتمد المنظومة الرقمية الجديدة على الذكاء الاصطناعي، من حيث تصميمها وتطويرها، بشكل يدعم آليات العمل، ويسهم في رفع كفاءة إجراءات التحقيق، وتعزيز العدالة الجنائية، والدعم القانوني بما يضمن اتخاذ القرارات القضائية بدقة وفعالية، وصولاً إلى تحقيق العدالة الجنائية الناجزة.

وتم تطوير المنظومة العمل الرقمية الجديدة، خصيصاً لدعم النظام القانوني الجنائي الإماراتي، مع إمكانية تكيفه للعمل في أنظمة قانونية مختلفة حول العالم، وتتميز قدرتها على إجراء بحوث قانونية دقيقة، من ضمنها تحليل وإعادة ترتيب وقائع القضايا الجنائية، وإبداء الملاحظات على الصور والتسجيلات الصوتية ومقاطع التصوير المرئي وتفريغها، واسترجاع المعلومات والمبادئ القضائية، وربطها بوقائع القضايا والسوابق الجنائية بشكل فوري، وعرض الآراء القانونية والفقهية، مما يسهم في تبسيط العمليات القانونية بشكل شامل.

7- **سنغفورة:** تعد تجربة سنغافورة في إدخال الذكاء الاصطناعي (AI) في القضاء واحدة من أبرز [النماذج](#) عالمياً على كيفية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة والعدالة في النظام القضائي، حيث استخدمته في تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على تحليل القضايا السابقة وتقديم توصيات للقضاة بشأن الأحكام المناسبة، وتعتمد هذه الأنظمة على دراسة السوابق القضائية والقوانين المحلية لتحديد نماذج الحكم بما يضمن الاتساق في الأحكام وتقليل التباينات.

²⁶ ايناس خلف الخالدي ، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، قراءة قانونية في الميثاق الاخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد 116، 2020، ص 32..

²⁷ فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال ، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة امام القضاء " دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر ،رسالة ماجستير القانون الخاص، جانفي 2023، ص 65.

و أطلقت سنغافورة منصة إلكترونية **ELitigation** تُعزز من سهولة الوصول للعدالة، حيث يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الوثائق القانونية، جدولة الجلسات، وحتى تقديم استشارات قانونية مبسطة، وبالإضافة إلى أن المنصة تدعم المستخدمين في تقديم الدعاوى وإدارة الوثائق إلكترونياً، مما يقلل الوقت والجهد، توفر الأنظمة الذكية في سنغافورة خدمات استشارية للمواطنين من خلال تحليل مشكلاتهم القانونية وإرشادهم إلى الحلول المناسبة، وتستخدم هذه التقنية لتوسيع الوصول إلى العدالة، خاصة للأشخاص الذين قد لا يملكون الموارد للاستعانة بمحاميين.

وتستخدم أنظمة الترجمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتوفير ترجمات دقيقة للوثائق القانونية، وهذا يقلل من التحديات المرتبطة بالتواصل ويضمن مشاركة جميع الأطراف.

وفي بعض القضايا البسيطة مثل النزاعات المالية الصغيرة، يُستخدم “القاضي الرقمي”، وهو نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي لإصدار قرارات مبدئية بعد تحليل القضية بناءً على المعايير القانونية، وهذا النظام لا يستبدل القضاة في القضايا المعقدة، ولكنه يساهم في تخفيف العبء عن المحاكم²⁸.

المبحث الثاني: التحديات التي يطرحها تطبيق الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة:

تُطرح العديد من التساؤلات حول التحديات التي يخلقها تطبيق الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة على مستويات عدة. وتنقسم هذه التحديات إلى تحديات أخلاقية (المطلب الأول) و تحديات قانونية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: التحديات الأخلاقية:

يثير استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال القانون مجموعة من التحديات الأخلاقية التي تتبني عليها دولة الحق والقانون ومن بينها نجد :

1- البيانات الشخصية والخصوصية:

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة على جمع كميات هائلة من البيانات الشخصية وتحليلها، وهو ما يعني جمع بيانات قد تكون حساسة، مثل التاريخ القانوني للشخص، وسجلات السجناء وتفاصيل الحالات القضائية، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن خصوصية البيانات وأمنها، إذ إن هنالك خطر يتعلق بإمكانية الوصول إلى هذه البيانات أو إساءة استخدامها من قبل أطراف غير مصرح لها، أو أن الأفراد قد يتم استهدافهم أو وصمهم أو تصنيفهم بشكل غير عادل بناءً على بياناتهم. وعليه يجب ضمان حماية هذه البيانات بشكل صارم لمنع الوصول غير المصرح به إليها وحماية

²⁸ كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 54 ، أكتوبر 2022، ص 69.

خصوصية الأفراد²⁹. كما يجب وضع تعليمات وأطر واضحة تضمن آليات استخدام هذه البيانات وآليات وضوابط حماية الخصوصية ومصالح الأفراد والجماعات³⁰. ويجب تدريب الذكاء الاصطناعي على الامتثال للقوانين والتشريعات، نتيجة لذلك يجب على كل نظام سياسي أن يضع قوانين وتشريعات تراعي خصوصيته، فتعمل تلك التشريعات على حماية المعطيات الشخصية. ويجب وضع قوانين صارمة لضمان حماية البيانات الشخصية وتنظيم استخدامها ومشاركتها بطرق آمنة وملائمة.

2- التحيز والعدالة:

بشكل عام، التحيز هو سلوكٌ تمييزي أو تحاملٌ موجود في شخص ما، وبما أن الذكاء الاصطناعي من صنع البشر؛ فهو لا يخلو من التحيز. فأتناء البرمجة، قد ينشئ المبرمجون خوارزمية تحمل التحيزات الشخصية الخاصة بهم. قد يفعلون ذلك بوعي أو دون وعي، ولكن في كلتا الحالتين، يمكن ملاحظة مدى معين من هذا التحيز في الخوارزمية، مما يجعلها غير عادلة.

ويمكن للتحيز أن يجد طريقه إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي بعدة طرق من خلال خوارزمياتها. تتعلم أنظمة الذكاء الاصطناعي من بيانات التدريب، والتي تتعلم من خلالها اتخاذ القرارات. قد تحتوي هذه البيانات على قرارات بشرية متحيزة أو تمثل عدم مساواة تاريخية أو اجتماعية. وهكذا، يمكن أن يدخل التحيز مباشرة من برمجة الإنسان الذي يصمم النظام، بناءً على تحيزاته الخاصة.

و قد برزت العديد من الحالات حيث عومل الأشخاص معاملةً غير عادلة بسبب الذكاء الاصطناعي، مثل حرمانهم من تعويضات الضمان الاجتماعي بسبب أدوات الذكاء الاصطناعي المعيبة أو القبض عليهم بسبب خلل في أنظمة التعرف على الوجه.

3- الشفافية:

تشكل الغموض في العديد من خوارزميات الذكاء الاصطناعي تهديدًا للشفافية الأساسية في العمليات القضائية. يمكن للخوارزميات الملكية المستخدمة في إصدار الأحكام أن تخفي الأسباب وراء القرارات، مما يعقّد القدرة على تحدي النتائج غير العادلة والمحافظة على المساءلة³¹.

المطلب الثاني: التحديات القانونية في الذكاء الاصطناعي:

تتمثل التحديات القانونية التي يطرحها تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة في:

1- المسؤولية:

تنقسم المسؤولية إلى قسمين مسؤولية مدنية ومسؤولية جنائية، فمن سيتحمل المسؤولية القانونية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي؟

²⁹ إيد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 52.

³⁰ أحمد خالد حسن، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية -دراسة مقارنة- دار الكتب والدراسات العربية، طبعة، 2020، ص 54.

³¹ C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, 31, 2018,p63.

الاستخدام المكثف للذكاء الاصطناعي قد ينتج عنه مجموعة من الأخطاء نتيجة الاستخدام السلبي له، مما قد يجعل الفرد يطالب بتعويض عن الضرر الذي لحقه من الذكاء الاصطناعي، فهذا الأخير أصبح يتخذ قرارات بعيدة عن إرادة البشر؛ لكن عن أي إرادة يمكن أن يتمتع بها الذكاء الاصطناعي الذي هو مجرد آلة؟ من المهم تحديد من هو المسؤول، سواء المطور، أو المستخدم، أو النظام نفسه. يجب وضع إطار قانوني يوفر توزيعاً منصفاً للمسؤولية وتحديد التعويضات المناسبة في حالة وقوع أضرار³².

وفي حالة ارتكاب جريمة باستغلال الذكاء الاصطناعي فإنه يجب على القوانين أن تواجه هذا السلوك غير القانوني ذلك أننا أصبحنا أمام خطر يهدد البشرية³³.

2- غياب التشريعات:

القوانين المنظمة للذكاء الاصطناعي غير واضحة، فالذكاء الاصطناعي يعمل الآن تحت قوانين مراقبة المحتوى على الإنترنت دون وجود قوانين خاصة بها تراعي خصوصية تقنيات الذكاء الاصطناعي والقدرات الهائلة التي توفرها هذه التقنيات³⁴. وقد قامت دول مثل نيوزيلندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وكندا بمحاولات فردية لوضع معايير إرشادية تضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمتها القضائية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في وجود معايير دولية موحدة تكفل الاستخدام المسؤول لهذه التقنية، مما يعكس الحاجة إلى تعاون دولي لمعالجة هذه القضية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل غياب التشريعات الفيدرالية، تولت بعض الولايات الأميركية زمام الأمور بنفسها. ففي 2024، وافق المشرعون في ولاية كاليفورنيا على مشروع قانون يهدف إلى تعزيز سلامة الذكاء الاصطناعي، حيث يحمل الشركات المسؤولية إذا تم استخدام أدواتها لإحداث "أضرار جسيمة"، مثل إطلاق سلاح بيولوجي³⁵.

ولقد أدركت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أهمية وضع إرشادات دولية لضبط استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم والهيئات القضائية. ومن هذا المنطلق، دشنت مشروعاً لتطوير مبادئ توجيهية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وضمان العدالة الإجرائية. وفي إطار هذا المشروع، أجرت اليونسكو دراسة استقصائية في عام 2023 كشفت أن 93% من الكوادر القضائية التي شملتها الدراسة تستخدم الذكاء الاصطناعي في أنشطتها المهنية. كما أظهرت الدراسة أن 9% فقط من الجهات القضائية التي تعتمد على هذه الأدوات قد أصدرت مبادئ توجيهية لتنظيم استخدامها، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير إطار عالمي موحد يضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنية.

³² كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 54، أكتوبر 2022، ص 62.

³³ C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, 1, 2018, p63.

³⁴ كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 54، أكتوبر 2022، ص 63.

³⁵ أحمد خالد حسن، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية -دراسة مقارنة- دار الكتب والدراسات العربية، طبعة، 2020، ص 78.

وبناء على تلك المعطيات، دشنت اليونسكو مشروعاً لتطوير مبادئ توجيهية شاملة توازن بين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وضمان العدالة الإجرائية. وقد تضمنت مسودة المبادئ ثلاثة عشر مبدأً، ركزت على حماية حقوق الإنسان وضمان العدالة الإجرائية والمساواة من خلال توفير وصول متكافئ للتكنولوجيا لجميع الأطراف. كما أكدت على حماية البيانات الشخصية، وضمان الخصوصية، وتجنب التحيز، حيث يعتمد الذكاء الاصطناعي على البيانات المُدخلة، والتي إن كانت متحيزة ستؤدي إلى نتائج غير عادلة. كذلك، فقد شددت المسودة أيضاً على الالتزام بالقيم القضائية الأساسية كالحيداء والاستقلالية، مع توفير التدريب المستمر للكوادر القضائية لتطوير مهاراتهم الرقمية. كما أوصت المسودة بضرورة وجود إشراف بشري مستمر على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لضمان دقة المخرجات وتجنب الاعتماد المفرط عليها، حيث وردت تقارير في بعض الدول عن حالات اعتمد فيها قضاة ومحامون على معلومات غير دقيقة صادرة عن أدوات الذكاء الاصطناعي، مما أسفر عن إصدار قرارات قضائية أو إعداد مذكرات قانونية استندت إلى أحكام غير صحيحة أو غير موجودة.³⁶ ومن المتوقع أن تعتمد اليونسكو المسودة بعد مراجعة كافة الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار، تمهيداً لإصدار المبادئ بصيغتها النهائية.

وفي أوائل عام 2024، قام البرلمان الأوروبي بالموافقة بإجماع الأعضاء على قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي. وينصب التركيز الأساسي لقانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي على تعزيز الامتثال التنظيمي في مجالات إدارة المخاطر وحماية البيانات وأنظمة إدارة الجودة والشفافية والرقابة البشرية والدقة والمتانة والأمن الإلكتروني. ويهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في كيفية تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي ونشرها، مما يساعد على ضمان أن تكون منتجات الذكاء الاصطناعي المطروحة في السوق آمنة للاستخدام من قبل الأفراد. ويهدف قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي إلى مواجهة التحدي المتمثل في تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول عبر المجالات المختلفة.³⁷

الخاتمة:

يبدو مستقبل الذكاء الاصطناعي في صناعة القانون مشرقاً وحافلاً بالمفاجآت الواعدة. وعلى الرغم من أن ذلك ليس بديلاً عن العنصر البشري وخبراته، فإن الذكاء الاصطناعي يظل حليفاً قوياً، ويعزز من قدرات المهنة القانونية، ويوسع آفاق كل ما هو ممكن في الممارسة القانونية على مستوى العالم. ولكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المسائل الأخلاقية والخصوصية والأمن.

أولاً: النتائج

- الذكاء الاصطناعي تقنية تحاكي العقل البشري لأداء مهامه ويحسن من نفسه في نفس الوقت بناء على المعلومات التي يجمعها وهو ينصب على التفكير العالي المستوي

³⁶ كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة، العدد 54، أكتوبر 2022، ص 63.

³⁷ كريم علي سالم، المرجع السابق، ص 42.

وتحليل البيانات واداء المهام التي تتطلب منه بغض النظر عن الشكل او الوظيفة، وتعاطم دوره مع الايام في الحياة البشرية بكافة اوجه نشاطها وكذلك الحياة القانونية على وجه العموم والقضائية على وجه الخصوص.

- وجود مزايا من استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة سواء كجهاز معاون له او حتى في التصور المستقبلي بأن يكون بديلا عنه ويحقق ما يسمى ب " لوجيستيات التقاضي " من توفير الوقت والجهد والمال واختصار الإجراءات وذلك يحقق العدالة الناجزة.

- ينتج عن الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة مخاطر تتمثل في المساس بحق الانسان في محاكمة عادلة وحق الدفاع ومبدأ المواجهة وحق الخصوصية.

ثانيا - التوصيات:

- وجب تفعيل الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، لأسباب عدو منها انها تعمل على توفير الوقت والجهد ، وتسهم في إنجاز القضايا وعدم تراكمها.

- وجب إنشاء إطار قانوني وأخلاقي متكامل للذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة من خلال وضع سياسات وقوانين واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع القضائي، مع التركيز على احترام حقوق الإنسان والخصوصية. ويتضمن ذلك إنشاء لجنة متخصصة لمراقبة تطوير واستخدام هذه التقنيات وضمان أنها تتوافق مع المعايير الأخلاقية والقانونية.

- تركيز بنية تحتية تكنولوجية موثوقة لدعم تنفيذ وصيانة الأنظمة الذكية في مجال العدالة.

- عدم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء بشكل كامل، بحيث يبقى القرار النهائي بيد القاضي البشري خصوصا في القضايا الشائكة والمعقدة والتي بحاجة إلى موضوعية أكثر.

- تسخير الذكاء الاصطناعي في مسألة الأحكام الجنائية ينبغي ألا يشمل جميع الجرائم؛ بل البسيطة منها. ولكن القضايا التي تحتاج إلى جهد إنساني وتحليل كالقضايا الجنائية التي تتطلب عنصر الترافع والإقناع من أجل اطمئنان هيئة المحكمة مثل جريمة قتل مثلاً فلا بد من وجود التقييم الإنساني، ولن تتمكن الآلة من إصدار احكم بشكل دقيق.

- وضع خطة استراتيجية على مستوى الدولة لاستعمال انظمة الذكاء الاصطناعي في المجالات المتعددة والمختلفة عموما وامام القضاء والتحكيم والوسائل البديلة على وجه الخصوص وتبنى الكترونية الإجراءات والإجراءات الإلكترونية مع ضرورة احترام حقوق الانسان الأساسية واحترام مبادئ العدالة الناجزة.

- انشاء محاكم نيابة متخصصة في القضايا المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

- الاستثمار في تدريب وتأهيل القضاة والعاملين في القطاع القضائي من خلال توفير برامج تدريبية مكثفة للقضاة والمحامين والموظفين القضائيين، لتعزيز فهمهم واستخدامهم الفعّال لتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل كيفية استخدام الأدوات الذكية لتحليل الأدلة، وفهم البيانات الكبيرة، واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات القضائية.

- العمل على إشراك القطاع الخاص المتخصص في التقنيات في هذا التطوير والتحديث عن طريق عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص وإشراك الوزارات المعنية في هذا الصدد.

- الاستفادة من الدراسات والتجارب الأخرى لبعض الدول التي تبنت الكترونية الاجراءات والإجراءات الإلكترونية ومنها استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القضاء أو التحكيم بما لا يخل بالهوية الوطنية.

- يجب على المشرع تحديد ضوابط صارمة لاستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة القضائية حتى لا تكون هذه التقنية أداة للإخلال بحق من حقوق افراد المجتمع في الحفاظ على الخصوصية وعدم المساس بسرية البيانات والمعلومات التي يدلي بها، فضلا عن التأكيد على قاعدة العدالة والمساواة بين افراد المجتمع.

- تعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعرفة في استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة، من خلال شراكات دولية مع مؤسسات قضائية أخرى ومنظمات دولية ومراكز أبحاث لمشاركة المعرفة والخبرات.

المراجع:

1- بالعربية:

- اروي بنت عبد الرحمن بن عثمان، احكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، الدراسات القضائية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، طبعة 1، 2020.

- ايناس خلف الخالدي، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، قراءة قانونية في الميثاق الاخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد، 2019.

- إبراهيم، علي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية، المجلة القانونية، مجلد، 9 عدد، 2021.

- اسامة عبد الرحمن، الذكاء الاصطناعي ومخاطره، دار الكتب المصرية، 2019.

- إبراهيم، محمد فتحي، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد، 81، سبتمبر 2023.

- أبو منصور، حسين، الذكاء الاصطناعي وأبعاده الأمنية، ورقة تحليل سياسات أمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مجلد 1، عدد، 1، 2020.

- إياد مطشر صهيود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الروبوت الذكي) ما بعد الانسانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.

- خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2022.

- خالد حسن احمد، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021.

- فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة امام القضاء " دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير في القانون الخاص، 2023 .

- فريدة بن عثمان، الذكاء الاصطناعي – مقارنة قانونية، دفاتر السياسة والقانون، المجموعة 12، الجزء الثاني، 2020.
 - كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، العدد 54 ، اكتوبر 2022.
 - محمد القطب مسعد، دور الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 75، مارس 2021 .
 - محمد بومديان، الذكاء الاصطناعي – تحد جديد للقانون، مسارات في الابحاث والدراسات القانونية، 2019.
 - محمد سويف محمود، جرائم الذكاء الاصطناعي، المجرمون الجدد، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2022.
 - محمدي نسيم أحمد، ثورة الذكاء الجديدة كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم، الطبعة الأولى، أدليس، بلزمة للنشر والترجمة، باتنة، الجزائر، 2021.
 - أحمد خالد حسن، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية دراسة مقارنة- دار الكتب والدراسات العربية، طبعة، 2020.
- 2- باللغة الاجنبية:**

- A.D Reiling, technology for justice, how information technology can support judicial reform (diss. VU Amsterdam) Leiden university press 2009,
- Aletras N, Tsarapatsanis D, Preotiuc-Pietro D, Lampos V. 2016. “ predicting judicial decisions of the ECHR: A natural language processing perspective.
- Halder, D., & Jaishankar, K. 2011: Cybercrime and the Victimization of Women: Laws, Rights, and Regulations. Hershey, PA, USA: IGI Global. ISBN 978-1-60960-830-9.
- UNODC United Nations Office on Drugs and Crime 2013.Comprehensive Study on Cybercrime. United nations.
- Nasi, M. Oksanen, A. Keipi, T. Rasanen,P. 2015. “Cybercrime Victimization Among Young People: A Multi-Nation Study”. Journal of scandinavian studies in criminology and crime prevention.
- Akerkar R., Artificial Intelligence for Business. SpringerBriefs in Business. Springer, 5. Cham, 2019.
- Davenport, Thamas & Kalakota, Ravi ,The potential for artificial intelligence in healthcare, Futuer Journal, Vol 6, No 2,2019.
- Ryan, M,Integrating Humans and Machines. The Strategy Bridge Janu – ary,2018.

- Analytic-Steps, 6 Major Branches of Artificial Intelligence AI, Consulté le 10 11, sur <https://www.analyticssteps.com/blogs/6-major-branches-artificialintelligence-ai?>,2021
- C. BARBARO, Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in judicial systems, 1, 2018.
- C. BARBARO, Y. MENECEUR, issues in the use of artificial intelligence, 2018-2019
- J.N KOK, E.J.W. BOERS, W.A. KOSTERS , P. VAN DER PUTTEN, artificial intelligence,2021.
- KATZ, Daniel Martin et al. A, general approach for predicting the behaviour of the supreme court of the united states, D.L Dalke, Can computer replace lawyers, Mediators and judges?, 2017.

دراسة ميدانية على عينة من المتخصصين في جامعتي بنغازي وإجدابيا
د. سالم محمد سالم بوسن: أستاذ مشارك بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام - جامعة
بنغازي.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مطبوعات العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية وذلك بجامعة بنغازي وإجدابيا، حيث تعد هذه الدراسة من الدراسات الكمية وذلك بالاعتماد على الدراسات المسحية كأحد أهم فروع المنهج الوصفي. إذ استخدم الباحث (أسلوب الممارسة المسحية) حيث يتكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء هيئة التدريس القارين المتعاونين بقسم العلاقات العامة والإعلان - كلية الإعلام بجامعة بنغازي وإجدابيا والبالغ عددهم الإجمالي (63) عضو هيئة تدريس، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أثبتت النتائج أن مطبوعات العلاقات العامة تساهم في زيادة معرفة الجمهور بالمنظمة والخدمات التي تقدمها لجماهيرها بل وتساهم في إبراز دور المنظمة من حيث المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية وتحسين جودة الأداء المهني لممتهن وظيفة العلاقات العامة داخل هذه المؤسسات، واستخلص الباحث مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تعزيز الدراسات المستقبلية في هذا الحقل.

الكلمات المفتاحية: المطبوعات، العلاقات العامة، الهوية، المؤسسة.

Abstract

This study aimed to identify the role of public relations publications in government institutions at the Universities of Benghazi and Ajdabiya, as this study is a quantitative study based on survey studies as one of the most important branches of the descriptive approach. The researcher used (the survey practice method) where the study community consists of all permanent faculty members cooperating in the Department of Public Relations and Advertising - Faculty of Media at the Universities of Benghazi and Ajdabiya, with a total number of (63) faculty members. The study used the questionnaire form as a tool for collecting data. The

study reached a set of results, the most important of which are: The results proved that public relations publications contribute to increasing the public's knowledge of the organization and the services it provides to its audiences, and even contribute to highlighting the role of the organization in terms of social and community responsibility and improving the quality of professional performance of public relations professionals within these institutions.

The researcher concluded a set of recommendations that may contribute to enhancing future studies in this field.

Keywords: Publications, public relations, identity, institution

مقدمة

رغم أن إنسان اليوم يعيش في عالم رقمي سريع إلا أنه مازالت الوسائط المطبوعة جزءاً مهماً من مزيج التسويق أو الترويج لخدمة أو لسلعة خاصة لأي مؤسسة إنتاجية (استهلاكية) كانت أو خدمية في كل القطاعات العامة منها أو الخاصة وذلك للتعريف بهوية المؤسسة والخدمات التي تقدمها.

وتمثل مطبوعات العلاقات العامة مصدراً مهماً من مصادر المعلومات في كل القطاعات والمجالات، فهي المرآة التي تبين الأنشطة التي تقوم بها أي مؤسسة، والتعريف بخدماتها.

حيث يتم استخدام المطبوعات بشكل كبير لتواصل المؤسسة مع جمهورها الداخلي والخارجي فهي وسيلة فعالة لجذب انتباه الممارسين وبناء هوية جيدة خاصة لأي مؤسسة كانت لتعزيز التواصل مع العملاء والمستهلكين.

لذا تعتبر مطبوعات العلاقات العامة الوسيلة الأهم التي تستخدمها المؤسسة حيث تشتمل على أكبر مجموعة من المواد، والمصادر الأولية، والمرجعية التي تخص المؤسسة.

وبالنظر إلى أن مطبوعات العلاقات العامة تعد إحدى الوسائل والأنشطة الرئيسية للعلاقات العامة إلا أنها تتأثر بشكل كبير بالجمهور، ومن ثم اكتشف الباحث ضرورة

معرفة دور مطبوعات العلاقات العامة في التثقيف والتعريف للعاملين والمستهلكين بهوية المؤسسة⁽³⁸⁾

يمكن لمطبوعات العلاقات العامة أن تخلق تفاعلاً بين العمل والمؤسسة من خلال تقديم مقالات بحثية للقراءة أو العروض الخاصة عن طريق مطبوعات العلاقات العامة الخاصة بالمؤسسة.

وهناك فرص لتوفير اتصال بين القارئ والمنتج يمكن أن يؤدي ذلك إلى الوعي بالخدمة التي تقدمها المؤسسة تجارية كانت أو خدمية.

وتصدر مطبوعات العلاقات العامة أساساً لأغراض إدارية أو تنفيذية، بالإضافة إلى المفاهيم الخاصة بأنشطة المؤسسة التي تشتمل على معلومات ذات أهمية حيوية لغرض البحث والدراسة.

كما تتضمن مطبوعات العلاقات العامة فئات متنوعة من المطبوعات مثلاً (المطويات، الدعوات الخاصة، ملصقات الحائط، الإعلانات... إلخ).

ويكاد يتفق الجميع على أن مطبوعات العلاقات العامة أشبه ما تكون بمنجم للمصادر الأولية للمعلومات حول المؤسسة، ولكن بعض الملاحظات التي تحيط بإنتاجها واقتنائها وتنظيمها قد تحول دون الوصول إلى الاستخدام الأمثل لها.⁽³⁹⁾

مشكلة البحث

من المعلوم أن مطبوعات العلاقات العامة في أي مؤسسة تستهدف التعريف بهويتها، وأنشطتها وخدماتها لجمهورها الخارجي أو الداخلي لتكوين السمعة الطيبة، وصورة ذهنية جيدة لدى مختلف العاملين بها، وعلى هذا الأساس يمكن التركيز على مطبوعات العلاقات العامة على أنها صلة تواصل بين المؤسسة وجمهورها بهدف الوصول إلى أقصى درجة من الفهم المتبادل والمعرفة المتكاملة بين الطرفين عن طريق المطبوعات، والمطويات الخاصة بالعلاقات العامة.

تتعدد أشكال مطبوعات العلاقات العامة في المؤسسات لتتمكن من التواصل مع كافة فئات الجمهور الداخلي والخارجي للمؤسسة أيضاً تتضمن تلك المطبوعات أنشطة المؤسسات والعروض الجديدة الخاصة بالمؤسسة.

ويعتبر الحفاظ على المستهلك ومحاولة جذبته هو الهدف الأساسي لمطبوعات العلاقات العامة لأي مؤسسة خدمية كانت أم إنتاجية.

³⁸ إيمان فتحي حسين 2020-2024، دور مطبوعات العلاقات العامة في التثقيف الصحي، الكويت، ص 184-185.

³⁹ نبيلة خليفة جمعة، 1418 شوال فبراير 1998، المطبوعات الحكومية بالمكتبات، القاهرة، ص 7-8.

لذلك تقوم إدارات العلاقات العامة بالمؤسسات المختلفة بالحفاظ على هوية وسمعة المؤسسة من خلال تعزيز وتكثيف بناء المحتوى الخاص بمطبوعات العلاقات العامة الخاصة بالمؤسسة لتحسين الصورة الذهنية لدى جماهيرها.

قد أدى التطور التكنولوجي الهائل إلى ظهور شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي بدورها أدت إلى زيادة مستوى المنافسة بين المؤسسات مما وضعها إلى البحث المستمر لابتكار طرق جديدة لصياغة مطبوعات العلاقات العامة من حيث المحتوى الإعلامي وكيفية عرضها بأساليب تحريرية واضحة التأثير لكي تستطيع جذب الجمهور، وإثارة اهتماماته والحفاظ عليه للوصول إلى الهدف المراد به (40).

لذا تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس لهذه الدراسة ألا وهو التعريف بهوية المؤسسة والخدمات التي تقدمها لجمهورها الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال مطبوعات العلاقات العامة وانعكاساتها في تحسين صورة المؤسسة في أذهان جماهيرها.

أهمية البحث

تعد مطبوعات العلاقات العامة من أهم الطرق فعالية لتعزيز والتعريف بهوية المؤسسة لدى جمهورها فهي تساعد في تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في النقاط الآتية:—

1. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات النادرة في هذا الحقل مما يفتح آفاقاً جديدة للدراسات المستقبلية في هذا المجال.

2. التأكيد على الدور الفعلي لمطبوعات العلاقات العامة في تعريف وزيادة وعي الجمهور بالخدمات التي تقدمها المؤسسة.

3. تضيف هذا الدراسة قيمة علمية لتخصص العلاقات العامة ولاسيما في مجال المطبوعات الدورية وغير الدورية.

4. تتبع أهمية هذه الدراسة على التركيز على عوامل الاتصال والتواصل التي تربط المؤسسة بجماهيرها عن طريق الوسائط المتنوعة من مطبوعات العلاقات العامة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

1. الكشف عن الدور الفعلي لمطبوعات العلاقات العامة في التعريف بهوية المؤسسة، والخدمات التي تقدمها لعملائها.

⁴⁰ محمود خليل، 1960-1980، التطور الأسلوبى والدلالي، جامعة القاهرة، ص 38

2. التعرف على مدى إدراك واهتمام المؤسسات بمطبوعات العلاقات العامة كوسيلة اتصال رئيسة مع الجمهور.

3. الكشف عن الإمكانيات المتاحة لدى المؤسسات للاستفادة من خدمات مطبوعات العلاقات العامة في التعريف بالمؤسسة وخدماتها.

4. رصد الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات لبناء محتوى إعلامي مؤثر لمطبوعات العلاقات العامة على جماهيرها الداخلية والخارجية على حد سواء.

تساؤلات الدراسة

1. ما مدى المساهمات الفعلية لمطبوعات العلاقات العامة في التعريف بهوية المؤسسة والخدمات التي تقدمها لعملائها؟

2. ما مدى إدراك واهتمام المؤسسات بمطبوعات العلاقات العامة كوسيلة اتصال رئيسة مع الجمهور؟

3. ما هي الإمكانيات المتاحة لدى المؤسسات للاستفادة من خدمات مطبوعات العلاقات العامة في التعريف بالمؤسسة وخدماتها؟

4. ما الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات لبناء محتوى إعلامي مؤثر لمطبوعات العلاقات العامة على جماهيرها الداخلية والخارجية على حد سواء؟

التعريف الإجرائي للمفاهيم الواردة في عنوان الدراسة

مطبوعات العلاقات العامة

تشتمل على كل الوسائط المستخدمة في إعلانات العلاقات العامة منها على سبيل المثال المطويات، ملصقات الحائط، الدعوات، الدليل، الكتيب...إلخ، والتي تعمل على التعريف بهوية المؤسسة والخدمات التي تقدمها لجماهيرها الداخلية والخارجية على السواء داخل أسوار جامعتي بنغازي وإجدابيا.

هوية المؤسسة

هو شعار مؤسستي جامعة بنغازي وجامعة إجدابيا كذلك شعار كلية الإعلام بجامعة بنغازي وكلية الإعلام والاتصال بجامعة إجدابيا، وما تحتويه من رموز وشعارات وصور تبين الخدمات التي تقدمها المؤسسة لجماهيرها، والأهداف التي تسعى المؤسسة للوصول إليها.

المتخصصون في مجال العلاقات العامة والإعلان بجامعتي بنغازي وإجدابيا

هم نخبة من أعضاء هيئة التدريس بقسم العلاقات العامة والإعلان كلية الإعلام والاتصال بجامعة بنغازي وإجدابيا سواء أعضاء هيئة التدريس القارين أو المتعاونين مع القسم العلمي داخل هذه المؤسسات المذكورة أعلاه، والذين بدورهم يمثلون صفوة المجتمع من الخبراء في مجال تخصص العلاقات العامة والإعلان.

الدراسات السابقة

يمكن تتبع أدبيات الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات التي حاولت تقديم سبل قريبة من الدراسة الأنوية كمحاولة لمساعدة الباحث على الاعتماد على أصول متينة من حيث إجراءات المنهجية العلمية من جهة أو الإسناد على مراجع وكتب علمية ذات مصادر موثوقة من جهة أخرى، ومن هذه الدراسات السابقة ذات الحقل المشترك مع هذه الدراسة نذكر الدراسات الآتية:-

الدراسة الأولى:

دراسة نصر الدين عبد القادر عثمان/ محمد عبد القادر عثمان، (2020) بعنوان "توظيف مطبوعات العلاقات العامة في تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية"، هدفت الدراسة للتعرف على طرق توظيف العلاقات العامة في المؤسسات الرياضية، وإلى أي مدى نجحت مطبوعات العلاقات العامة في تحقيق الهدف الاتصالي المطلوب.

ويعد هذا البحث من البحوث الوصفية والتي استخدم فيها الباحثان منهج الدراسات المسحية وقد شمل مجتمع البحث العاملين في مجال الإعلام الرياضي بالعاصمة الخرطوم حيث تم اختيار عينة بطريقة عشوائية طبقية ذات التوزيع المناسب، وتم استخدام أدوات جمع المعلومات وهي الاستبانة والمقابلة العلمية، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: أن 55% من مجتمع البحث يرى أن مطبوعات العلاقات العامة تعالج الشائعات التي تضرب المؤسسات الرياضية، و45% من مجتمع البحث يرى أن مطبوعات العلاقات العامة لم تسهم في عكس وجهة نظر المؤسسات الرياضية، وإن كان نفس المجتمع البحثي وبنسبة 71% يهتمون بمطبوعات العلاقات العامة التي تصدرها المؤسسات والهيئات الرياضية، و50% يرون أن المؤسسات الرياضية لا تدرك أهمية مطبوعات العلاقات العامة، كما أن 43% يرون أن مطبوعات المؤسسات الرياضية لم تنجح في إشباع الإعلاميين بالمعلومات الكافية (41).

الدراسة الثانية

⁴¹ نصر الدين عبد القادر، محمد عبد القادر عثمان، 2020، توظيف مطبوعات العلاقات العامة في تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية، الخرطوم، ص. 58.

دراسة محمد عبد الحليم، (2014) بعنوان " مطبوعات العلاقات العامة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مصر " حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مطبوعات العلاقات العامة بالمنظمات الدولية الكيان الذي يمثل المجتمع الدولي، والذي يلعب دوراً مهماً وفعالاً في العلاقات الدولية بين الدول والشعوب والعمل دائماً على حفظ السلام والأمن الدوليين بالإضافة إلى جهود تلك المنظمات من أجل النهوض لتحسين حياة الشعوب في كافة المجالات الاقتصادية، والصحية، والرياضية....إلخ.

تعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي تقوم على جمع البيانات عن الظاهرة من أجل الوصول إلى النتائج وتفسيرها، وتقديم دلالات نظرية وتطبيقية، وقد أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أهمية جهود العلاقات العامة في المؤسسات للربط بين المؤسسة وجمهورها الداخلي والخارجي ومن ثم دورها في كسب ثقة وولاء العملاء وبذل أقصى الجهود من أجل تحسين وتشكيل سمعة جيدة لدى الجمهور، ولكنها لم تتطرق إلى الكشف عن طبيعة الأداء وأشكاله بل انحصرت على دوره فقط، أيضاً أشارت إلى جهود بعض المنظمات الدولية، والإقليمية نحو القضايا التي تخص مجال عملها لكن لم تتطرق إلى طبيعة النشاط الاتصالي داخلها، كما توصلت هذه الدراسة إلى أبرز النتائج الآتية منها لا الحصر ركزت هذه الدراسة في عرض نشاطها على الخبر الصحفي كقالب فني لعرض الأنشطة وتجاهلت فنون أخرى تساعد على عرض الأنشطة بشكل يعكس تفاعلية بين أطراف العملية الاتصالية كاللقاءات والأحاديث أيضاً فن التقارير والتحقيقات يعطي تفاصيل أكثر عن الأحداث والأنشطة، وبالتالي يستطيع المتلقي التعرف على المعلومات بشكل كافي تساعده على تكوين صورة وسمعة بطريقة صحيحة(42).

الدراسة الثالثة :

دراسة إيمان فتحي حسين، (2023) بعنوان " دور مطبوعات العلاقات العامة في التنقيف الصحي للحجاج والمعتمرين " هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى تعرض عينة الدراسة لمطبوعات العلاقات العامة الصحية، ودرجة اعتماد عينة الدراسة على مطبوعات العلاقات العامة الخاصة بالتوعية الصحية، كما بلغ عدد أفراد العينة البحثية مستجيب ومستجيبة من الحجاج والمعتمرين، وقد استخدمت الاستبانة أداة رئيسة للدراسة، أدخلت البيانات وحللت بواسطة spss. البرنامج الإحصائي

⁴² محمد عبد الحليم، (2014)، مطبوعات العلاقات العامة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مصر، مصر، ص 69.

حيث اعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي واختبار (كا)²، ومعامل الارتباط بيرسون ومعامل كراميرز في اختبار (ت)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة أبرزها توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تعرض الحجاج والمعتمرين (عينة الدراسة) لمطبوعات العلاقات العامة للتثقيف الصحي ودرجة معرفتهم بالموضوعات التي تناولها، وتوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تعرض الحجاج والمعتمرين (عينة الدراسة) لمطبوعات العلاقات العامة، ومساهمة الموضوعات التي يتم نشرها في زيادة معلوماتهم الصحية⁽⁴³⁾.

الدراسة الرابعة

دراسة عبد الرحمن صقر، (2018) بعنوان "فاعلية مطبوعات العلاقات العامة: دراسة تطبيقية على الجمهور"، هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية مطبوعات العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية والخاصة، تعد هذه الدراسة من نوعية الدراسات الوصفية، واستخدمت المنهج المسحي لعينة من العاملين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مصر وعددهم 230 مفردة (فئات العاملين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذه الدراسة إدارة عليا وإدارة وسطى، وإدارة دنيا) واختيرت عينة عمدية في الفترة الزمنية من 2007/1 إلى 2008/1م واستخدمت الدراسة صحيفة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أثبتت النتائج أن مطبوعات العلاقات العامة تساهم في زيادة معرفة الجمهور بالمنظمة، وساهم في إبراز دور المنظمة تتأثر بالمستوى التعليمي، وتتأثر أيضاً بمهنة الموظف، ولكن لا تتأثر بعمر الموظف سواء كان ذكراً أو أنثى، كما أن مطبوعات العلاقات العامة لا يمكن الاستغناء عنها، كما تساهم في حل الشائعات حول المنظمة⁽⁴⁴⁾.

التعقيب على الدراسات السابقة :

1. أكدت بعض الدراسات أن لمطبوعات العلاقات العامة دور في التعريف بهوية المؤسسة والخدمات التي تقدمها المؤسسة ب جماهيرها الداخلية – الخارجية.
2. أظهرت نتائج الدراسات السابقة مدى اعتماد جمهور المؤسسة على محتويات مطبوعات العلاقات العامة لمعرفة أهم الخدمات التي تهم الجمهور للاستفادة منها.

⁴³ إيمان فتحي حسين، 2023، دور مطبوعات العلاقات العامة في التثقيف الصحي، السعودية، ص 184.
⁴⁴ عبد الرحمن صقر، 2018، فاعلية مطبوعات العلاقات العامة، مصر، ص 79- 80.

3. بينت الدراسات السابقة أهمية مطبوعات العلاقات العامة في عكس صورة إيجابية للمؤسسة في أذهان جماهيرها الداخلية والخارجية على السواء.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية

1. تساعد الدراسات السابقة الباحثين على الكشف عن أهم طرق البحث العلمي المناسبة للدراسة القائمة من حيث منهجية البحث وخطة الدراسة.

2. ساهمت الدراسات السابقة في مد الباحث بعدد من الأفكار والمعلومات، والمراجع التي أسهمت في زيادة قيمة هذه الدراسة القائمة.

3. من خلال الدراسات السابقة تمكن الباحث من تجنب بعض الأخطاء أو التكرار للمعلومات المتداولة سلفاً حتى يتسنى للباحث تقديم وعرض أفكار ومعلومات جديدة تتناسب وعصر المعلومات ومواكبة آخر التطورات الحديثة في هذا المجال.

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة والمنهج المستخدم

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات المسحية التي تعتبر من المناهج الأساسية في هذه الدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في مجتمع معين بقصد تجميع الحقائق، واستخلاص النتائج اللازمة لحل المشكلات هذا ويعتمد المسح الاجتماعي على تجميع البيانات والحقائق الجارية عن موقف معين وذلك من عدد كبير نسبياً من الحالات في وقت معين أيضاً وهذه الطريقة لا تهتم بصفات الأفراد كأفراد، ولكنها تهتم بالإحصائيات العامة التي تنتج عندما تستخلص البيانات من عدد من الحالات الفردية، فهذه الطريقة بالضرورة هي دراسات مستعرضة وتختلف طرق المسح باختلاف الحالات التي يتبعها الباحث للقيام بهذا العمل⁽⁴⁵⁾.

وبالتالي اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والذي يعد الأكثر استخداماً في بحوث الاتصال والإعلام، والذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتحليلها وإيجاد حلول لهذه المشكلات، إذ تنتمي هذه الدراسة إلى فئة الدراسات المسحية حيث اعتمد الباحث على أسلوب المسح الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة وهم " أعضاء هيئة التدريس المتخصصون في مجال العلاقات العامة والإعلام بجامعة بنيغازي وإجدابيا" إذ أن هذا الأسلوب يناسب العرض من إجراء هذه الدراسة للحصول على نتائج دقيقة مع خلاصة إجراءات البحث العلمي لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة

⁴⁵ محمود أحمد درويش، 2018، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مصر، ص 71.

يقصد بمجتمع الدراسة جميع مفردات أو وحدات الظاهرة موضوع الدراسة، ويشتمل مجتمع الدراسة على كل (أعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام بجامعة بنيغازي وإجديبا والبالغ عددهم 63) مفردة كمجموع كلي لأفراد مجتمع الدراسة بالكامل، وتم توزيع 63 استمارة استبانة وتحصيل عدد 53 استمارة استبانة والفاقد 10 استمارات، أي أن عدد مجتمع الدراسة الكلي القابل للدراسة وتحليل البيانات 53 استمارة استبانة.

أدوات جمع البيانات

هناك العديد من الأساليب لجمع بيانات البحث العلمي، ويتم اختيار هذه الأدوات وبنائها على ضوء أسس علمية للوصول إلى البيانات والمعلومات المطلوبة، وبالتالي تحقق الدراسة أهدافها المرادة علمياً.

ومن خلال هذه الدراسة تم اختيار أحد أهم أدوات جمع البيانات المتمثلة في الآتي:

استمارة الاستبانة

تعرف الاستبانة على أنها مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة والمرتبطة بعضها البعض بشكل يحقق الأهداف التي يسعى إليها الباحث⁽⁴⁶⁾.

وتعرف أيضاً بأنها أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي، وهي مستعملة على نطاق واسع للحصول على أدق النتائج، والتوصل إلى الوقائع، والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة الموقف والاتجاهات والآراء، حيث نظم عدد من الأسئلة يطلب من المبحوث أن يجيب عنها بنفسه، وفي بعض الأحيان ترسل هذه القائمة من الأسئلة عن طريق البريد الإلكتروني، وتسمى في هذه الحالة الاستبانة الإلكترونية أو البريدية⁽⁴⁷⁾.

وبناء لما سبق ذكره فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات بهدف استقصاء أداء المبحوثين المتمثلين في (أعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين بجامعة بنيغازي وإجديبا) .

الإطار المعرفي للدراسة

مفهوم مطبوعات العلاقات العامة

مطبوعات العلاقات العامة هي وسائل إعلامية مطبوعة تستخدمها المنظمات أو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للتواصل مع الجمهور، ونشر رسائلها وإعلاناتها.

⁴⁶ محمد سرحان علي، 2019، مناهج البحث العلمي، اليمن، ص 126.

⁴⁷ عماد حسين، 2007، منهجية البحث العلمي، العراق، ص 71.

تشمل هذه المطبوعات المجلات، والنشرات الإخبارية، والكتيبات، والكتالوجات، والملصقات الخارجية والداخلية ومنها ما هو دوري وما هو غير دوري، ومنها أنواع حسب الشكل وأنواع حسب المضمون ومنها: النشرات، والتقارير السنوية، والمطويات، والملصقات، والكتب، والكتيبات⁽⁴⁸⁾، كذلك تعد مطبوعات العلاقات العامة واحدة من أهم المجالات في علم الاتصال والإعلام حيث تتجلى أهميتها من خلال دورها الفاعل في خلق علاقة اتصالية إيجابية بين المنظمات والجمهور، وقد أدى تطور المنظمات المعاصرة إلى احتلال العلاقات العامة ضرورة كبرى فرضتها المنافسة التي تسعى إليها المؤسسات لأجل البقاء، والمحافظة على جماهيرها⁽⁴⁹⁾.

العلاقة بين المطبوعات والعلاقات العامة

على الرغم من أن العلاقات العامة ذات صلة بالإعلان إلا أن هناك فروقاً جذرية تفصل بينهما فإذا اعتبرنا أن العلاقات العامة هي نشاطات اتصالية تقوم بها مؤسسة تجاه الجمهور فإن المطبوعات هي الأخرى نشاط اتصالي يهدف إلى الترويج لخدمة أو لسلعة ما خاصة بالمؤسسة أيضاً يعد الهدف الرئيس للعلاقات العامة هو الترويج للمؤسسة ومنتجاتها في الوقت ذاته وبالتالي تلتقي المطبوعات مع العلاقات العامة بأن هدفها النهائي هو التسويق والترويج للمؤسسة وخدماتها بالرغم من اختلاف الأسلوب بينهما في تحقيق الهدف⁽⁵⁰⁾.

ولهذا استخدمت العلاقات العامة المطبوعات كوسيلة اتصالية بحيث تحقق المؤسسة بعضاً من أهدافها، وسيتم استخدام المطبوعات في الحملات الخاصة بالعلاقات العامة للتسويق للمنظمة أو لتوضيح أوجه محددة من نشاطات المؤسسة أو لتواصل وسائل خاصة تهدف إلى فهم واضح من الجمهور⁽⁵¹⁾.

وظيفة مطبوعات العلاقات العامة

تؤدي مطبوعات العلاقات العامة وظائف عديدة وعلى مستويات عدة فهي تخدم المستهلك وتخدم المعلن وتخدم الوسيلة الإعلامية وتخدم المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... ويمكن إجمال وظائف مطبوعات العلاقات العامة في الآتي:

⁴⁸ عبد العزيز شرف، 2000، الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، القاهرة، ص 19.

⁴⁹ نصر الدين، 2011، المدخل إلى العلاقات العامة، الشارقة، ص 28.

⁵⁰ كريم مشط الموسوي، 2008، دراسات تحليلية لإعلانات العلاقات العامة، بغداد، ص 6-7.

⁵¹ صالح خليل، 1962، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، عمان، ص 185.

1. الوظيفة الاجتماعية: وفيها تهدف المطبوعات إلى حل المشكلات الاجتماعية، وتحسين واقع الجمهور.
2. الوظيفة الاقتصادية: وهي تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي داخل المجتمع وخارجه.
3. الوظيفة السياسية: وهي نشر الإعلانات السياسية التي تحسن صورة المؤسسات الحكومية لدى الجمهور.
4. الوظيفة التعليمية: وفيها يسعى الإعلام إلى تعليم الجمهور طرق استخدام السلعة من خلال المطبوعات الخاصة بتلك الخدمة أو السلعة.
5. الوظيفة الترفيهية: وذلك من خلال جذب انتباه واهتمام الجمهور بالمؤسسة من خلال استخدام المطويات والمطبوعات.
6. الوظيفة التسويقية: المطبوعات وسيلة لتسويق المؤسسة أو خدماتها إلى الجمهور.
7. الوظيفة الإخبارية: هي نقل المعلومات إلى الجمهور باستخدام مطبوعات العلاقات العامة للإعلان عن الخدمة الخاصة بالمؤسسة.
8. الوظيفة التنافسية: وفيها تكمن مهمة المطبوعات لإبراز مزايا ومواصفات المؤسسة ومنتجاتها.
9. الوظيفة الإقناعية: من خلال المطبوعات يمكن التأثير في رأي الجمهور في الخدمة أو السلعة الخاصة بالمؤسسة.
10. الوظيفة التذكيرية: وذلك من خلال إبقاء السلعة أو الخدمة في ذاكرة الجمهور عن طريق المطبوعات⁽⁵²⁾.

أهداف مطبوعات العلاقات العامة

- تسعى مطبوعات العلاقات العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:
1. سرعة تأثير المطبوعات في جمهور المؤسسة لذلك فإن نتائج استخدام المطبوعات في الصحف اليومية تكون نتائج سريعة الظهور، فقد تأتي المطبوعات بأثر ملحوظ في اليوم على الرسالة الاتصالية داخل المؤسسات وإثارة اهتمام الجمهور.
 2. الهدف الرئيس للمطبوعات هو تغيير ميول واتجاهات وسلوك الجمهور من خلال جعلهم أكثر إقبالاً على المؤسسة ومنتجاتها، ويكون ذلك من خلال الآتي:
أ. توفير المعلومات عن طريق نشر المطبوعات والمطويات...إلخ.

⁵² زكي محمود هاشم، 1990، العلاقات العامة والأسس العالمية، الكويت، ص 191.

ب. العمل على تغيير رغبات الجمهور.

ج. تغيير تفضيل الجمهور للخدمات التي تقدمها المؤسسة عن غيرها.

3.النشأة الاجتماعية والثقافية والسياسية: وذلك بما تقدمه العملية الاتصالية من مضامين مختلفة يجب أن يكون من ضمن أهدافها بل على رأس تلك الأهداف المساعدة في نشأة أفراد المجتمع في كافة النواحي.

4.السعي إلى زيادة شعبية اسم المؤسسة أو سلعتها أو تفضيلها على غيرها وذلك يساعد على بناء سمعة المؤسسة التي تقف وراء السلعة أو الخدمة وترويج بيع منتجاتها أو خدماتها.

5.تهدف إلى تحويل الجمهور إلى زبائن للخدمة أو السلعة التي تقدمها المؤسسة.

6.السعي إلى تأسيس هوية وصورة قيادية في المؤسسة في السوق.

7.السعي إلى تطوير أسواق المؤسسة وتوسيعها وذلك بنشر أفكار جديدة يتقبلها الجمهور.

8.تهدف إلى تحقيق قبول اجتماعي من الجمهور اتجاه المؤسسة.

9.تجاوز سوء فهم الجمهور للمؤسسة⁽⁵³⁾.

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

في إطار التحليل الكمي الإحصائي لبيانات هذه الدراسة، وذلك لوصف وتقييم إجابات المبحوثين من مجتمع الدراسة من خلال المتوسطات المرجحة ومستوى الموافقة والأهمية النسبية، والانحراف المعياري، وفيما يلي أهم التفاصيل:

اختبار ثبات ألفا كرونباخ

جدول رقم (1) يوضح اختبار ثبات ألفا كرونباخ

المحاور	عدد الفقرات	قيمة الثبات	الصدق الذاتي
الثبات الكلي لمحاور الدراسة	21	.824	.907
التعريف بالهوية	6	.767	.875
إدراك أهمية المطبوعات	5	.710	.842
الاستفادة من المطبوعات	4	.708	.841
التحديات	6	.783	.884

⁵³ محمود حسن إسماعيل، 2003، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، مصر، ص. 76.

من الجدول أعلاه يتضح أن الثبات الكلي لأداة الدراسة المتمثل في قيمة ألفا كرونباخ (0.824) حيث تشير هذه القيمة إلى أن محاور الدراسة تحتوي على ثبات داخلي مرتفع مما يعكس طبيعة تناسق محاور الدراسة بشكل جيد وبعضها البعض، وأن التعريف بهوية المؤسسة تحصل على قيمة ألفا كرونباخ (0.767)، في حين أن قيمة إدراك أهمية مطبوعات المؤسسة (0.710) وقيمة الاستفادة من المطبوعات (0.708) وأخيراً حلت أداة الدراسة المتعلقة بالتحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسة كأعلى قيمة ثبات ألفا كرونباخ بحاصل (0.783) إلا أن إجمالاً تعد تحصيلات نتائج اختبارات ألفا كرونباخ لمحاور هذه الدراسة مرتفعة ومقبولة إلى حد كبير.

المحور الأول: الخصائص الديموغرافية

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	37	69.8
إناث	16	30.2
المجموع	53	100

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة 69.8% من أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين بجامعة بنيغازي وإجديا هم من الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث حوالي 30.2% مما يعكس غلبة نسبة الذكور على حساب الإناث من حيث الخصائص الديموغرافية.

جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير السن

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
من 25 سنة إلى 35 سنة	7	13.2
من 36 سنة إلى 45 سنة	24	45.3
من 46 سنة إلى 55 سنة	20	37.7
من 56 سنة فما فوق	2	3.8
المجموع	53	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن 45.3% من أفراد مجتمع الدراسة تتراوح أعمارهم من 36 إلى 45 سنة، وبالتالي هي الفئة العمرية الأعلى من حيث النسبة المئوية لهذه الدراسة في حين كانت الفئة الأقل متمثلة في الفئة العمرية من 56 عاماً فما فوق وبلغت النسبة المئوية 3.8%، وحصلت الفئة العمرية من 46 إلى 55 عاماً على نسبة مئوية قدرها 37.7%، وحلت بالتالي في المرتبة الثانية، جاءت النسبة المئوية 13.2%

لصالح الفئة العمرية من 25 إلى 35 عاماً. نستخلص من البيانات أعلاه أن أغلب أفراد مجتمع البحث كانت أعمارهم تتراوح من 36 إلى 45 عاماً مما يعكس اعتماد هذه الأقسام العلمية على فئة الشباب. جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
محاضر مساعد	22	41.5
محاضر	14	26.4
أستاذ مساعد	8	15.1
أستاذ مشارك	6	11.3
أستاذ	3	5.7
المجموع	53	100

يبين الجدول أعلاه أن 41.5% تمثل أعلى نسبة مئوية من أفراد مجتمع الدراسة بدرجة محاضر مساعد، في حين احتلت فئة محاضر في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرها 26.4%، جاءت تحصيل نتيجة أستاذ مساعد بنسبة مئوية قيمتها 15.1%، وأستاذ مشارك بنسبة مئوية قيمتها 11.3% وأخيراً بلغت النسبة المئوية لدرجة أستاذ 8.3% كأقل نسبة مئوية من حيث الدرجة العلمية في هذه الدراسة، وبناءً على البيانات السابقة الذكر يتضح اعتماد الأقسام العلمية على فئة الشباب وذلك بدرجة محاضر مساعد كأعلى نسبة مئوية حسب متغير الدرجة العلمية.

جدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	2	3.8
1 - 3 سنوات	10	18.9
4 - 6 سنوات	10	18.9
7 - 10 سنوات	15	28.3
أكثر من 10 سنوات	16	30.2
المجموع	53	100

يُظهر الجدول أعلاه أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة هم مما لديهم خبرة تتراوح من 10 سنوات فما فوق وذلك بنسبة مئوية قوامها 30.2% في حين كانت نسبة 28.3% متمثلة

في الفئة التي تتراوح من 7 إلى 10 سنوات خبرة، يليها فئة من 1 إلى 3 سنوات، 4 إلى 6 سنوات بنسبة مئوية قوامها 18.9%، وجاءت فئة أقل من سنة من حيث متغير سنوات الخبرة في المرتبة الأخيرة بدرجة مئوية قيمتها 3.8% مما يعكس اعتماد هذه الأقسام العلمية داخل مؤسسات مجتمع الدراسة على الكوادر ذات الخبرة في مجال التخصص الدقيق .

جدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة من حيث متغير الشهادة العلمية

الشهادة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير في العلاقات العامة والإعلان	37	69.8
دكتوراه في العلاقات العامة والإعلان	16	30.2
المجموع	53	100

تشير البيانات أعلاه أن نسبة المتحصّلين على درجة الماجستير في العلاقات العامة والإعلان أعلى من حيث النسبة المئوية بدرجة 69.8%، في حين جاءت نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه في مجال العلاقات العامة والإعلان من أفراد مجتمع الدراسة 30.2%.

المحور الثاني: الجانب التساؤلي العام للبحث

جدول رقم (6) مستوى الدور الفعلي لمطبوعات العلاقات العامة في التعريف بهوية المؤسسة والخدمات التي تقدمها لعملائها.

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط المرجح	ضعيفة		متوسطة		عالية		الفقرات
			%	ك	%	ك	%	ك	
77	.547	2.32	3.8	2	60.4	32	35.8	19	وجود دراية كاملة على ما تقدمه مطبوعات العلاقات العامة للمؤسسة.
76	.632	2.28	9.4	5	52.8	28	37.7	20	تساهم النشرات اليومية الصحفية في تحسين عملية العمل داخل المؤسسة.
75	.705	2.25	15.1	8	45.3	24	39.6	21	المطبوعات الخاصة بالمؤسسة تساعد على فهم ماهية المؤسسة وأهدافها.
72	.690	2.15	17	9	50.9	27	32.1	17	تسعى الإدارة العامة بالمؤسسة إلى الرفع من جودة المطبوعات الخاصة بالمؤسسة.
73	.622	2.19	11.3	6	58.5	31	30.2	16	تساعد مطبوعات العلاقات العامة في تعزيز التكافل داخل المؤسسة

									بين أعضاء هيئة التدريس.
78	.649	2.34	9.4	5	47.2	25	43.4	23	تعريف الجمهور الخارجي والداخلي للمؤسسة بالخدمات التي تقدمها المؤسسة لجمهورها.
	.43863	2.24	المتوسط العام للمحور						

تبين النتائج أعلاه الممثلة للجدول رقم (7) حيث يوضح مستوى الدور الفعلي لمطبوعات العلاقات العامة في التعريف بهوية المؤسسة والخدمات التي تقدمها لعملائها، أن غالبية المبحوثين يؤكدون على تعريف الجمهور الخارجي والداخلي للمؤسسة بالخدمات التي تقدمها المؤسسة لجمهورها وذلك بنسبة مئوية تصل إلى 78% وبمتوسط مرجح 2.34، في حين أن عبارة وجود دراية كاملة على ما تقدمه مطبوعات العلاقات العامة للمؤسسة نالت المرتبة الثانية بأهمية نسبية وقدرها 77% ووسط مرجح بلغ قيمته 2.32، بينما حلت عبارات تساهم النشرات اليومية الصحفية في تحسين عملية العمل داخل المؤسسة، وعبارة تساعد المطبوعات الخاصة بالمؤسسة على فهم ماهية المؤسسة وأهدافها على نسبة مئوية متقاربة من حيث الأهمية وذلك توالياً، أما أقل وزن نسبي من حيث الأهمية فقد تحصّلت عليه عبارة تساعد المطبوعات في تعزيز التكافل وعبارة تسعى الإدارة العامة إلى رفع جودة المطبوعات وذلك بوزن نسبي قدره 73%، 72% على التوالي وبمتوسط مرجح بلغ 2.19، 2.15 على التوالي، وهذا يتفق مع دراسة عبد الرحمن صقر لسنة 2018 بعنوان "فاعلية مطبوعات العلاقات العامة. جدول رقم (8) يوضح مدى إدراك واهتمام المؤسسات بمطبوعات العلاقات العامة كوسيلة اتصال رئيسية على الجمهور

الفقرات	عالية		متوسطة		ضعيفة		الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%			
تسعى إدارة المؤسسة إلى التركيز على أهم المطبوعات والنشرات اليومية التي تؤثر على آراء الجمهور لدى المؤسسة.	10	18.9	35	66	8	15.1	2.04	.587	68
رغبة الإدارة في بذل المجهودات اللازمة للاعتماد على البرامج الحديثة لمطبوعات العلاقات العامة داخل المؤسسة.	14	26.4	27	50.9	12	22.6	2.04	.706	68

62	.735	1.87	34	1 8	45. 3	2 4	20. 8	1 1	تهتم المؤسسة بتأهيل الكادر الوظيفي المناسب لشغل وظائف المطبوعات، والإعلانات الخاصة بالمؤسسة.
67	.693	2.02	22. 6	1 2	52. 8	2 8	24. 5	1 3	تسعى المؤسسة إلى رفع مستوى الاستخدام الفعلي الإيجابي للمطبوعات الإلكترونية لمواكبة عصر المعلومات الحدي ث
69	.703	2.08	20. 8	1 1	50. 9	2 7	28. 3	1 5	تظهر المؤسسة مدى أهمية المطبوعات الإعلامية في تحقيق أهداف المؤسسة، والتعريف بهويتها، ورسالتها ورؤيتها المستقبلية.
المتوسط العام للمحور			2.01						
			.46734						

تشير النتائج للجدول أعلاه أن معظم المبحوثين يؤيدون أن المؤسسة تظهر في معاملاتها مدى أهمية المطبوعات الإعلامية في تحقيق أهدافها، وذلك بوزن نسبي بلغ 69% وبمتوسط مرجح يصل إلى 2.08، في حين جاءت عبارة تسعى إدارة المؤسسة إلى التركيز على أهم المطبوعات وعبارة رغبة الإدارة في بذل الجهود اللازمة للاعتماد على البرامج الحديثة لمطبوعات العلاقات العامة داخل المؤسسة في المرتبة الثانية بنفس الوزن النسبي، والذي بلغ 68% وبمتوسط مرجح ما قيمته 2.04، وحلت فقرة تسعى المؤسسة إلى رفع مستوى الاستخدام الفعلي للمطبوعات في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية وبمقدار 67% وبمتوسط مرجح بلغ 2.02، وجاءت حصيلة النتائج في فقرة تهتم المؤسسة بتأهيل الكادر الوظيفي المناسب في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي بلغ 62% وبمتوسط حسابي 1.87، وهي دلالة على عدم اهتمام المؤسسات المعنية بالدراسة بتأهيل وتدريب الكادر الوظيفي المناسب لشغل وظيفة المطبوعات والإعلانات الخاصة بالمؤسسة .

جدول رقم (9) يوضح مدى الإمكانات المتاحة لدى المؤسسات للاستفادة من منصات مطبوعات العلاقات العامة في التعريف بالمؤسسة وخدماتها

الفقرات	عالية	متوسطة	ضعيفة	الوسط	الانحرا	الوزن

النسبي	ف المعياري	المرجح	%	ك	%	ك	%	ك	
70	.670	2.11	17	9	54.7	29	28.3	15	استخدام برامج التصميم الحديثة، والمتطورة لإخراج مطبوعات إعلامية باحترافية.
64	.703	1.92	28.3	15	50.9	27	20.8	11	الحرص على تحديث برامج تصميم المطبوعات بما يتناسب مع عصر المعلومات الحديث لمواكبة تطورات تقنية الاتصال الحديث.
70	.698	2.11	18.9	10	50.9	27	30.2	16	تحرص المؤسسة على الانتباه لكافة التفاصيل الدقيقة في بناء محتوى المطبوعات الإعلامية.
74	.697	2.23	15.1	8	47.2	25	37.7	20	الالتزام بالحفاظ على هوية المؤسسة، وشعاراتها عند تصميم مطبوعات العلاقات العامة من مطويات، وملصقات ونشرات صحفية وإعلانات...إلخ
المتوسط العام للمحور									
	.50532	2.09							

تظهر النتائج للجدول أعلاه حجم الإمكانيات المتاحة لدى المؤسسات للاستفادة من منصات مطبوعات العلاقات العامة في التعريف بالمؤسسة وخدماتها، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن فقرة الالتزام بالحفاظ على هوية المؤسسة عند التصميم للمطبوع في المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبي وذلك بمقدار 74% وبمتوسط مرجح بلغ 2.23، في حين حلت الفقرات استخدام برامج التصميم الحديثة، والحرص على الانتباه لكافة التفاصيل في بناء محتوى المطبوعات في الترتيب الثاني بأهمية نسبية بلغت 70%، وبمتوسط مقداره 2.11، وجاءت فقرة الحرص على تحديث برامج تصميم المطبوعات في المركز الأخير بواقع درجة مئوية 64% من حيث الأهمية، وبمتوسط مرجح 1.92 مما يشير إلى عدم اهتمام المؤسسات المعنية بالدراسة بمواكبة كل ما هو حديث في عصر المعلومات الرقمي.

جدول رقم (10) يوضح حجم الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات لبناء محتوى إعلامي مؤثر لمطبوعات العلاقات العامة على جماهيرها الداخلية والخارجية على حد سواء

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط المرجح	ضعيفة		متوسطة		عالية		الفقرات
			%	ك	%	ك	%	ك	
76.7	.607	2.30	7.5	4	54.7	29	37.7	20	قلة الإمكانيات المالية أو المادية للإدارة العامة داخل جامعتي بنغازي، وإجدايا يحول دون جودة المحتوى الإعلامي

للمطبوعات.								
2	41.5	2	49.1	5	9.4	2.32	.644	77.3
2	5	6	1					
1	28.3	3	60.4	6	11.3	2.17	.612	72.3
5	3	2	4					
1	30.2	3	56.6	7	13.2	2.17	.643	72.3
6	2	0	6					
1	32.1	3	58.5	5	9.4	2.23	.609	74.3
7	1	1	5					
1	30.2	2	54.7	8	15.1	2.15	.662	71.7
6	2	9	7					
المتوسط العام للمحور								
						2.22	.43602	

يبين الجدول أعلاه أن غالبية المستجيبين في هذه الدراسة على يقين أن قلة الإمكانيات المالية تحول دون الوصول إلى جودة مقبولة للمحتوى الإعلامي الخاص بمطبوعات العلاقات العامة وذلك بوزن نسبي بلغ 76.7% وبمتوسط حسابي يصل إلى 2.30، كذلك قلة التوعية بأهمية المطبوعات تمثل عائقاً لممارس العلاقات العامة داخل هذه المؤسسات وذلك بواقع أهمية نسبية تصل إلى 77.3% وبمتوسط مرجح بلغ 2.32، في حين تفاوتت باقي النتائج لبقية الفقرات حيث جاءت فقرة حدوث مشكلات وصعوبة في فهم محتوى المطبوعات الإعلامية في المرتبة الثالثة بواقع أهمية نسبية بلغت 74.3% وبمتوسط مرجح 2.32، وحلت أخيراً فقرات عدم ملائمة المطبوعة لغرضها الخاص، وعبرة مواكبة التطورات العصرية وذلك بأهمية نسبية متشابهة بلغت 72.3%، وبمتوسط مرجح ما مقداره 2.17، في حين كانت عبارة تهتم المؤسسة بمطبوعات الهيكل التنظيمي الإداري. العلاقات العامة متدلية الترتيب بدرجة مئوية ما مقداره 71.7%، ووسط مرجح 15.2

وبناءً لما سلف تظهر النتائج إتيان ما توصلت إليه الدراسة من نتائج حول المتغير الخاص بالإمكانيات المتاحة لدى المؤسسات في الجدول رقم (9) مع نتائج المتغير الخاص بحجم الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات في الجدول رقم (10) حيث تلقت نتائج الدراسة مع هذين المحورين من الدراسة.

جدول رقم (11) يوضح التعرف على مدى انعكاس الاهتمام بمطبوعات العلاقات العامة توفر

امكانيات الاستفادة من منصات هذه المطبوعات على التعريف بهوية المؤسسة .

مستوى الاهتمام				المتغيرات
قيمة الارتباط	قوة الارتباط	اتجاه الارتباط	دلالة الارتباط	
.227	ضعيف	موجب	.101	التعريف بهوية المؤسسة
.600**	متوسط	موجب	.000	مستوى الاستفادة
**دال عند مستوى معنوية 0.01 =				

جدول رقم (12) يوضح حساب حجم تأثير الاهتمام بمطبوعات العلاقات العامة على التعريف بهويتها باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط

اختبار الانحدار بين المتغيرات	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الارتباط	المساهمة النسبية	دلالة ANOVA	معلمتي الانحدار B
	مستوى الاهتمام	2.01	.46734	.227	.052	.101	1.809
	التعريف بالهوية	2.24	.43863				.214

*. كلما زادت مستوى الاهتمام بمطبوعات العلاقات العامة بمقدار 1.809 كلما كان لذلك تأثير ايجابي في التعريف بهوية المؤسسة بنسبة 21% تقريباً.
المساهمة النسبية تعني أن الارتباط يفسر 5 % من الأثر بين المتغيرين.

جدول رقم(13) يوضح حساب حجم تأثير الامكانيات المتوفرة للمؤسسة على الاهتمام بمطبوعات العلاقات العامة باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط

اختبار الانحدار بين المتغيرات	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الارتباط	المساهمة النسبية	دلالة ANOVA	معلمتي الانحدار B
	توفر الامكانيات	2.09	.50532	.600	.359	.000	.793
	مستوى الاهتمام	2.01	.46734				.648

*. كلما زادت توفر الإمكانيات بمقدار 793. كان لذلك تأثير إيجابي في حجم الفعالة المعرفية لديهم بنسبة 65% تقريباً.
المساهمة النسبية تعني أن الارتباط يفسر 36 % من الأثر بين المتغيرين.

النتائج العامة للدراسة:

نستخلص من النتائج المفسرة سلفاً أن غالبية المبحوثين من مجتمع الدراسة يؤكدون على أهمية المطبوعات الإعلامية للعلاقات العامة داخل جامعتي بنغازي وإجدابيا، إلا أنهم من جهة أخرى يرون عدم اهتمام واضح للإدارات العامة بهذه المؤسسات بالجانب الإعلامي المتمثل في مطبوعات العلاقات العامة داخل تلك المؤسسات العريقة، وذلك بعدم الحرص على مواكبة كل ما هو جديد في عصر المعلومات الرقمي الذي نعيشه اليوم، وعدم تخصيص ميزانية كافية للمطبوعات الإعلامية لإنجاز مهامها على أكمل وجه ممكن لمواكبة باقي الأمم في مضمار الوصول إلى العالمية.

توصيات الدراسة

1. إطلاق حملات توعية شاملة حول أهمية الجانب الفعلي لمطبوعات العلاقات العامة للتعريف بهوية المؤسسة، والخدمات التي تقدمها لجمهورها.
2. تعزيز الميزانية الخاصة بالمطبوعات الإعلامية بما يتناسب وحجم المهام المناطة بها ومكانتها في الهيكل التنظيمي للمؤسسات.
3. الحرص على التدريب الدوري للكوادر العاملة داخل أروقة إدارات المطبوعات الإعلامية لما يتطلبه الأمر لمواكبة عصر المعلومات الحديثة.

قائمة المراجع

1. إيمان فتحي حسين 2020-2024، دور مطبوعات العلاقات العامة في التنقيف الصحي، الكويت .
2. إيمان فتحي حسين، 2023، دور مطبوعات العلاقات العامة في التنقيف الصحي، السعودية .
3. زكي محمود هاشم، 1990، العلاقات العامة والأسس العالمية، الكويت .
4. صالح خليل، 1962، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، عمان.
5. عبد الرحمن صقر، 2018، فاعلية مطبوعات العلاقات العامة، مصر.
6. عبد العزيز شرف، 2000، الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، القاهرة .
7. عماد حسين، 2007، منهجية البحث العلمي، العراق .
8. كريم مشط الموسوي، 2008، دراسات تحليلية لإعلانات العلاقات العامة، بغداد .
9. محمد سرحان علي، 2019، مناهج البحث العلمي، اليمن.
10. محمد عبد الحليم، (2014)، مطبوعات العلاقات العامة بالمنظمات الدولية والإقليمية العامة في مصر، مصر.

11. محمود أحمد درويش، 2018، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مصر .
12. محمود خليل، 1960-1980، التطور الأسلوبي والدلالي، جامعة القاهرة.
13. محمود حسن إسماعيل، 2003، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير .
14. نبيلة خليفة جمعة، 1418 شوال فبراير 1998، المطبوعات الحكومية بالمكتبات، القاهرة.
15. نصر الدين عبد القادر، محمد عبد القادر عثمان، 2020، توظيف مطبوعات العلاقات العامة في تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية، الخرطوم .
16. نصر الدين، 2011، المدخل إلى العلاقات العامة، الشارقة .

الحدود البحرية الليبية وأثرها على الأمن القومي الليبي

مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على زمالة كلية الدفاع الوطني

إعداد/ وكيل نيابة: أحمد مفتاح عمر الشريف

الملخص

تتناول هذه الدراسة الحدود البحرية الليبية وأثرها في تحقيق الأمن القومي الليبي في ظل الوضع الحالي والمستقبلي لليبيا، وما تؤديه الحدود من أثر في حماية الأمن القومي من خلال التعرف على مفهوم الحدود البحرية والأمن القومي والموقع الإستراتيجي لدولة الليبية في البحر الأبيض المتوسط والمكاسب التي يمكن أن تحققها من طول مساحة شاطئها المطل على شرفة أوروبية وعمق صحراوي إفريقي كبير.

ومن ثم تحديد المناطق البحرية وفق ما جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، ومذكرة التفاهم الليبية التركية والتحديات والتهديدات التي تواجه أمنها، والطرق والوسائل التي يمكن أن تحقق أمن تلك الحدود وانعكاساتها على استقرار الدولة الليبية وصولاً إلى نتائج وتوصيات محددة، وجاءت نتائج هذه الدراسة تبين أهمية تلك الحدود وتأثيرها في تحقيق الأمن القومي الليبي وتحديد أهمية موقعها الإستراتيجي كأطول حدود بحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

كلمات مفتاحية

الحدود البحرية، الأمن القومي الليبي، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م،
التحديات والتهديدات البحرية.

ABSTRACT

This study examines Libya's maritime borders and their impact on achieving Libyan national security in the current and future context. It explores the significance of maritime boundaries, the concept of national security, and Libya's strategic location along the Mediterranean Sea. The study considers gains from the extensive coastline that borders both Europe and the vast African desert.

Furthermore, it delves into defining maritime zones based on the United Nations Convention on the Law of the Sea (1982) and the Libyan-Turkish memorandum of understanding. The study addresses challenges and threats to security, explores methods to secure these borders, and analyzes their implications for Libya's stability. Notably, the research highlights the importance of these maritime boundaries and their role in achieving Libyan national security, emphasizing their status as the longest maritime borders in the Mediterranean basin.

Key terms: maritime boundaries, Libyan national security, UN Convention on the Law of the Sea (1982), maritime challenges and threats.

مقدمة:

أحمد الله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم، وأصلى وأسلم على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم ومن ولاه، أما بعد:

تعد الحدود أحد الظواهر الحديثة التي رسمها الإنسان تحت ضغط المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية وهي خطوط وهمية ترسم على الخرائط وبعضها يحدد على الأرض بالعلامات أو الأسلاك أو السواتر الترابية ومهمتها الأساسية الفصل بين الدول وتحدد الدولة سيادتها وقوانينها داخل حدودها سواء كانت برية، أو بحرية، أو مجالها الجوي، ولها عدة وظائف آخر من أهمها الدفاع وتحقيق الأمن القومي والحماية من الدول المعادية.

وتشكل الامتدادات البحرية (المجالات) البحرية للدولة الليبية أهمية قصوى لارتباطها بالمصالح الحيوية العليا للدولة، الأمر الذي يجعل المنازعات الناجمة عن تحديدها بين الدول المتقابلة أو المتجاورة مرتفعة وتعد منطقة حوض البحر المتوسط والتي تتوسطها الحدود البحرية الليبية أحد المجالات الجيو استراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية ليس فقط لتوسطها ثلاث قارت فحسب بل ولكونها معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي كما يشمل أيضاً خطاً بحرياً للنفط القادم من الخليج لأوروبا وأمريكا الشمالية فهو الشريان الحيوي للتجارة العالمية.

ويجمع خبراء الأمن والاستخبارات على وجود المعضلات أمنية وتنامى في التهديدات غير العسكرية أو الصلبة، من الجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية، وغسيل الأموال، وتهريب السلاح والبشر، والإرهاب البحري، ويعد الحوض المتوسط كمنطقة تماس بين شمال المتقدم والجنوب الذي أنهكه الفقر وغياب التنمية وحيث لم تعد المعضلة الأمنية في حوض المتوسط، التي تعد ليبيا جزءاً كبيراً منها، مرتبطة بتهديدات الدول بل هي تهديدات لجماعات الجريمة المنظمة أو الإرهابية المتطرفة والتي كثيراً ما تتقاطع مصالحها مع

الجماعات المنظمة للهجرة أو تجار المخدرات، ولكن الأمن يقتضي في الأساس وجود تقاطع نفعي – مصلحي بين الدول المتفاعلة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط.

والحدود البحرية الليبية لم تعد وسيلة اتصال فحسب، بل أصبحت تشكل خزاناً لما تحتويه من ثروات حية وغير حية تشكل مصدراً غذائياً واقتصادياً لدولة نتيجة ما تم اكتشافه من مصادر الطاقة وخاصة في المياه الاقتصادية الليبية من الجهة الحدود البحرية الشرقية مع الدولة التركية والتي توجت بذاكرة تفاهم لتقاسم الصلاحيات البحرية بين البلدين الجارين بحرياً والتي جاءت منسجمة مع متطلبات الأمن القومي الليبي وبناءً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على تلك الحدود والتحديات التي تواجهها لتعزيز الأمن القومي الليبي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تحديد دور هذه الحدود البحرية في حماية الأمن القومي للدولة والتحديات التي تواجهها في ظل موقعها الإستراتيجي، ومن ناحية أخرى تبرز هذه الدراسة بيان الطرق المتبعة في تحديد حدود المناطق البحرية حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م بين الدول المتجاورة والمتقابلة.

كذلك تسليط الضوء على أهميتها الاستراتيجية، كونها ترتبط بسيادة الدولة وأمنها القومي. وتقديم نتائج عملية؛ سواءً من الناحية السياسية أو الاقتصادية والقانونية في ظل ظروف غير المستقرة التي تمر بها الدولة الليبية

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

- 1- تسليط الضوء على الأهمية الجيو استراتيجية للحدود البحرية الليبية والمكاسب التي يمكن تحقيقها من الناحية الأمنية، والسياسية، والاقتصادية.
- 2- تسليط الضوء على المناطق البحرية وفق القانون الدولي.
- 3- تسليط الضوء على بعض الاتفاقيات الإقليمية البحرية.
- 4- تسليط الضوء على التحديات والتهديدات البحرية التي تواجه الأمن القومي

اللي بي.

إشكالية الدراسة

إن تشعب موضوعات الدراسة بين عدة مجالات في معالجة واحدة يبرز صعوبة التوفيق والاستنباط لا سيما وإن هذا البحث يبرز إشكالية في ظل تحديات عالية أبرز أسبابها ما يأتي:-

- ما التحديات والتهديدات الحدود البحرية التي تواجه الأمن القومي الليبي وفق الموقع الإستراتيجي؟

- ما الإشكاليات التي تواجه ترسيم الحدود البحرية الليبية؟

- تتمحور الإشكاليات أيضاً في السعي نحو إيجاد حل ملائم ومنصف يأخذ بعين الإنصاف حقوق الدول المتقابلة والمتلاصقة والتوازن بين المصالح القومية للدولة من جهة، ومصالح أشخاص الجماعة الدولية من جهة أخرى.

منهجية الدراسة:

تطلبت هذه الدراسة الاستعانة بعدة مناهج مكملة لبعضها بعضاً من أجل حل الإشكاليات المطروحة، لذلك تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج القانوني والاستقرائي والذي ساعدنا على وضع الدراسة في محيطها وظروفها الأساسية، كما تم الاستعانة كذلك بالمنهج الوصفي التحليلي من أجل تقديم وصف دقيق للظاهرة محل الدراسة وحيثياتها المختلفة والمتعددة حسب وجهة نظرنا.

فرضية الدراسة:

إن الحدود البحرية الليبية لها أهمية استراتيجية كبيرة في دعم الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية والمحافظة على الأمن القومي الليبي ولعلها تحتاج في ظل الظروف التي تعيشها ليبيا إلى بذل جهد مضاعف من خلالها للخروج من الأزمة الليبية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تبدأ من الفترة الممتدة من سنة 1951 إلى سنة 2024م.

الحدود المكانية: تتحدد منطقة الدراسة بالحدود البحرية الليبية التي تشمل الساحل البحري والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة ومنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري من أمساعد إلى أرس جدير.

مصطلحات الدراسة:

الحدود البحرية: هي الخطوط التي تعين الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط عليها سلطانها بصفة قانونية **الأمن القومي:** مصطلح يتألف من كلمتين، الأولى، تعنى الإحساس بالطمأنينة، وهي نقيض الخوف، والثانية القومي، إشارة إلى الدولة القومية والدولة التي تقوم على سيادة.

اتفاقية: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م.

سترويك: وهي تعنى إعادة الهيكلة، وهي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس الاتحاد السوفيتي سابقاً.

التحديات: هي تطورات، أو متغيرات، أو مشكلات، أو صعوبات، أو عوائق اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية.

التهديدات: هي تهديد الدولة من خلال استخدام دولة أخرى للصراع الأيديولوجي، أو استهدافها مادياً وقد يصل التهديد باستعمال القوة وإعلان الحرب.

الإطار المفاهيمي للحدود البحرية

المبحث الأول: مفهوم الحدود البحرية:

التعريف القانوني:

لقد عرف (برسكوت Prescott) الحدود البحرية على أنها الخطوط التي تعين الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط عليه سلطاتها بصفة قانونية⁽¹⁾. وفي نفس الاتجاه عرفها (Bouchez) بأنها "الحدود للإقليم الذي تمارس عليه الدولة سيادتها المانعة"⁽²⁾.

ومن الباحثين العرب، عرفها الدكتور عبد الرزاق عباس على أنها "عبارة عن خطوط تحدد مساحة الدولة ومجال سيادتها وسيطرتها"⁽³⁾. وعرفها الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب بأنها "تلك الخطوط الوهمية التي تفصل بين مناطق سيادة دولة عن دولة أو دول أخرى تجاورها، أو هي النقاط التي تنتهي عندها سيادة وسيطرة وقوانين وسلطة دولة وتبدأ كذلك عندها سيادة وقوانين وسلطة دولة أخرى"⁽⁴⁾.

وقال الدكتور على صادق أبو هيف "أنها خطوط ترسم على الخرائط لتبين الحدود البحرية التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطتها، والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها"⁽⁵⁾.

وعرف الدكتور جابر الراوي الحد البحري بأنه "الخط الذي يحدد فيه المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، ويفصل بين سيادة هذه الدولة والدولة أو الدول الأخرى"⁽⁶⁾.

ويلاحظ أن هناك تبايناً في التعاريف بين الاتجاهين، فتعريف (لايد Lyde) مثلاً عكس أفكار القرون القديمة والوسطى حيث لم تكن فكرة سيادة الدولة قد ظهرت بعد، وأن العلاقات بين الدول كانت ما تزال في بدايتها، والحدود البحرية كانت في تلك الفترة مناطق حدود (frontiers) وليست خطوط حدود (Boundaries) في حين أن تعاريف الاتجاه الثاني عبرت عن الحدود كخطوط وليس كمناطق حدودية (تخوم).

(1) لجين عبد الرحمن منصور، تسوية منازعات الحدود الدولية وتطبيقاتها على العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، 1997، ص11.

(2) Bouchez, L.J. P. 789.

(3) عبد الرزاق عباس، الجيوبولتكس، بغداد، 1972، ص156.

(4) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة، الكويت، 1977، ص53.

(5) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية، ط11، 1975، ص318.

(6) جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، بغداد، 1970، ص16.

ويمكن ملاحظة وجود خلط بين تعبيرَي الحدود والتخوم وذلك بسبب حداثة ظهور الحدود السياسية وقلة وجود الخرائط الدقيقة، وبساطة أدوات وطرق المسوحات، ولكن بعد التطورات الحديثة أصبحت التخوم لا تمثل مترادفاً للحدود البحرية حيث أن التخوم هي مناطق أو مساحات غير مأهولة بالسكان تفصل ما بين المناطق المأهولة بها، ويلاحظ أن التخوم تتمتع بثبات أكبر من الحدود لأن الأولى ظاهرة طبيعية، أما الثانية فهي اتفاقية كما أن التخوم تخضع لسلطان القانون الداخلي لأنها تقع ضمن إقليم الدولة، أما الحدود فهي تخضع للقانونين الداخلي والدولي.

وفي العصر الحديث فقدت التخوم وظيفتها العازلة، لأن يد الحضارة أطالتها سواء كانت متمثلة بسلاسل جبلية أو بصحاري أو غير ذلك، ولذلك ظهرت الحاجة الملحة لوجود الحدود البحرية. فما كان يفصل بين المجتمعات سابقاً وحتى نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث هي مجالات واسعة من الفواصل الطبيعية، والتي استفادت تلك المجتمعات من وعورتها وقسوة بيئتها في جعلها حدوداً تمنع أي اعتداء عليها. فكانت الحدود البحرية تمثل مناطق انفصال وليس مناطق اتصال. وكان لهذه المناطق وظيفتين:-

أ. تحديد المجال الذي تحصل منه الجماعة على احتياجاتها من مؤونة.

ب. تقي الجماعة من أي اقتحام أو عدوان خارجي على ممتلكاتها.

والحدود البحرية معنى في لغة الجغرافية فهي طرف الإقليم السياسي للدولة وتساهم الحدود البحرية في خلق شخصيات جغرافية مختلفة حضارياً على جانبي الحدود. أما **المفهوم العسكري للحدود البحرية** فهو (خط المواجهة التي ينبغي للدولة حمايتها أو هي النقطة التي تشكل بداية الانطلاق للهجوم).

والمفهوم التاريخي، يذهب إلى أنها انعكاس لتكامل الدولة وتوسعها أو تجزئتها، وهي تعبير عن فلسفتها ودرجة قوة أو ضعف الدولة خلال مراحل زمنية متتابعة. والحدود البحرية هي من الظواهر الطبيعية لسطح الأرض تلك الحدود الفاصلة بين الدول، ومما لا شك فيه أن الحد السياسي يكتسب من الظواهر الطبيعية التي يستند إليها منهج وقدرة على أداء وظيفته.

التعريف اللغوي: المعنى اللغوي لكلمة الحدود هو الحاجز بين شيئين، وحد الشيء عن الشيء ميزه، وحد الأرض أقام لها حدوداً، والمحدود هو المعين بحدوده⁽¹⁾، وحد

(1) المنجد، دار المشرق، ط22، ص120، بيروت.

الشيء منتهاه، وقد حدَّ (الدار من باب) ردَّ (وحدَّها) أيضاً تحديداً، وحد كل شيء نهايته⁽²⁾. وفي الأدب القانوني والجغرافي السياسي محاولات كثيرة لتحديد مفهوم الحدود ويمكن حصرها في اتجاهين بحسب المعيار الذي اعتمدته هما: - **الاتجاه الأول:** وهذا الاتجاه يركز على المعيار الديمغرافي، إذ يعتمد وجود السكان وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم أساساً في تحديده للحدود. وخير من مثل هذا الاتجاه هو لايد (Lyde) فقد عرف الحدود على أنها أبعد حد للمنطقة التي يعيش فيها الناس والتي يمكنهم أن يحصلوا منها على احتياجاتهم الضرورية من الطعام. **الاتجاه الثاني:** الذي يتخذ من السيادة معياراً لتحديد مفهوم الحدود البحرية، تعريف (بوجز Boggs) "الحدود البحرية هو الخط الذي يعين الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة وعرفها كذلك ادامي Adame (تعريفاً مقارباً فقال: "أن الحدود البحرية هي الخط الذي يعين حدود المنطقة التي تستطيع الدولة أن تمارس سيادتها عليها".

والحدود بمفهومها المعاصر: هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحديثة التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدول ما لها من اختصاصات وسلطات. وهذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على اليابس فقط، ففي الدول الساحلية، تمتد هذه الفاصل في خطوط مستقيمة نحو البحر، لتعين النطاق البحري الذي يخضع لسيادة هذه الدولة. وقد عرفت المنطقة العربية متغيرات سياسية وتاريخية عديدة، كان لها أثر بالغ في تعيين الحدود الفاصلة بين دولها في الوقت الحاضر. والمنطقة العربية كانت جزءاً من الدول العربية الإسلامية التي تمتد إليها ولاية المسلمين، دون حدود سياسية، فقط حدود إدارية تعين الإقليم والولايات، التي لم يكن لها شكل الدولة الحديثة، وتربط بين شعوبها الأخوة الإسلامية، وتحكمها القواعد والأحكام الشرعية الإسلامية. وتولى الأتراك حكم الدولة العربية الإسلامية باستثناء الأطراف البعيدة مراكش وموريتانيا وأريتريا والصومال، وذلك في القرن السادس عشر، ومنذ أوائل القرن الثامن عشر تقريباً بدأت تظهر ملامح الضعف على الدولة العثمانية، وأصبحت هدفاً للتوسع الاستعماري خاصة من جانب بريطانيا وفرنسا.

(2) محمد بن أبي بكر عبد القادر الازري، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، 1983، ص 125-126.

مفهوم الأمن القومي:

الأمن لغة نقيض الخوف، ويعني السلامة أيضاً، فيقال: أمن بمعنى سلم، وأمن البلد يعني أطمأن به أهله، يقول سبحانه وتعالى (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِّنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِئُونَ) سورة النمل الآية 89، وكذلك قوله تعالى: (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ) سورة الفتح الآية 27، أوضحت هذه الآيات، النقيضين الخوف والأمن، وهما حالتان، لا يجتمعان، تستقر أحدهما في نفس الإنسان أو الجماعة. ففي حالة الأمن، يمارس نشاطه العادي بلا توتر، وفي حالة الخوف من تهديد لأمنه، فإن عصبية تثار، ويظهر التوتر على أدائه. وظهر مصطلح "الأمن القومي مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا في العصر الحديث، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، اللذين يعدان بداية لعصري أعمال العقل، والنهضة الحضارية الحديثة في أوروبا. ويعد هذا المصطلح، من المصطلحات السياسية الحديثة نسبياً - استخدم مصطلح الأمن القومي بشكل رسمي، في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية، سميت مجلس الأمن الوطني الأمريكي" والذي أنيط به، بحث كل الأمور والأحداث، التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها. وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسائل الأمنية نجد أن مصطلح الأمن القومي معرب عن الدول الأوروبية التي استخدمت اصطلاح National Security والذي ظهر حديثاً نتيجة لوجود الدولة القومية في أوروبا National State فقد وجدت في أوروبا الدولة القومية في القرن السادس عشر وما تلاه وأخذت كلمة القومية Nationalism تأخذ مكانها وتبدلت الولاءات من ولاء للملك أو الأمير إلي ولاء للدولة⁽¹⁾. فظهرت مصطلحات كثيرة تترجم تلك المشاعر القومية فمثلاً مصطلح المصلحة القومية National Interest ومصطلح الشرف القومي National Honor ومصطلح الإدارة الوطنية National well أو الإدارة العامة General well وقد أخذت العربية هذه المصطلحات، وأخي ار ظهر مصطلح الأمن القومي، وأول من وضع تعريف محدد يتناول المصطلح هو الأمريكي والتر ليمان Watter Lippiman 1943. في أعقاب الحرب العالمية الثانية انشغل علماء الاجتماع بموضوع الأمن القومي وخلصوا إلى

(1) Lytle Schurz, William 1922 "The Spanish Lake", The Hispanic American Historical Review -94- 181Pag- 5 g.

أن الأمن القومي يتهدد بتهديد القيم الأساسية أو الجوهرية للدولة ولذلك يمكن القول بأن الخطر الذى يمكن أن يواجهه الدولة ويهدد أمنها القومي يأتي من مصادر خارجية، وكان التهديد الواضح في تلك الفترة الزمنية هو التهديد العسكري باستخدام الصاروخ المسلح" أن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب، وأنها قادرة في حالة التحدي على حماية تلك المصالح بشن الحرب" وقد ربط (لييمان) هذه المصالح المشروع بقيم للدولة. لذلك اتسع مفهوم الأمن القومي لدى العلماء وأصبحت القوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عاملاً فاعلاً في العلاقات الدولية، ووسائل لها أدواتها في إدارة الصراع أو في محيط العلاقات بين الدول.

ويقسم الأمن من وجهة نظر موضوعية إلى قسمين هما(2):

1- الأمن العام (الشامل) ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والإعلامي والعسكري.

2- الأمن الخاص: وهو المعنى بعلم الأمن، ويشمل أمن الأفراد، وأمن المعلومات وأمن المكان وأمن المؤتمرات...الخ.

أما من الناحية الجغرافية فإن الأمن يقسم إلى الأقسام الآتية:

1. الأمن القومي (الوطني): وهو المعنى بالدرجة الأولى بأمن الدولة.

2. الأمن الإقليمي: وهو الأمن المشترك لمجموعة من الدول.

3. الأمن الدولي: وهو أمن العالم كله، وأصبح اليوم يعرف بالأمن الإنساني المشترك الذي يتحدث باسم الإنسانية جمعاء.

أما فيما يتعلق بمصطلح "الأمن الوطني"، فكلمة "وطني" هي صفة للأمن، وذلك لكي يتحدد بالشكل المطلوب التطرق إليه، والوطن لغة هو "مكان الإنسان ومقره"، ويصبح البقاء في أي مكان هو استيطان له، واتخاذ موطناً، وبذلك، يكون مفهوم "الأمن الوطني" لغوياً: سلامة المكان، أي أنه المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس، في سلام من دون خوف، وبهذا يصبح مفهوم الأمن الوطني معناه هو "كل ما يباعد الأخطار عن مكان وسبل العيش.

التطور القانوني للحدود البحري:

(2) محمد غالب بكزاده ، الامن وإدارة المؤتمرات ، دار النشر الفجر ، القاهرة 1999 ، ص 33/31.

تبدو أهمية البحار من كونها وسيلة مواصلات واتصالات بين الدول والشعوب وكمورد للغذاء، كذلك ما تنسم به البحار كمصدر من مصادر الثروة، وازد من هذه الأهمية ما تحتويه البحار من موارد حية وغير حية كما أن التقدم التكنولوجي، الذي كشف عن أهم مصادر للطاقة، وما تحتويه قيعان البحار من نفط وغاز، وثروات معدنية، مما جعل الدول تفكر في مد سيادتها على أكبر مساحة ممكنة من البحار والمحيطات لاستغلال هذه الثروات لصالحها، فأصبحت البحار سبباً في النزاعات بين الدول، يدعي كل منها بسيادته على بحار ومحيطات تبعد عنه الاف الأميال، متسبباً في حرمان الشعوب الأخرى من الاستفادة من ثرواتها. ونظراً لأهمية البحر الأبيض المتوسط ادعت الإمبراطورية الرومانية سيادتها عليه بوصفه مجاًلاً حيوياً لها. وعند ظهور الدول القومية، استولت إمارة البندقية على البحر الادرياتيكي وأعلنت سيادتها عليه، كما استولت البرتغال على المحيط الهندي، كذلك أعلنت اسبانيا سيادتها على خليج المكسيك والمحيط الهادي. ففي القرن السابع عشر نادي الفقيه الهولندي جروسيوس في كتابة الشهير "البحر الحر" 1609م، بمبدأ البحر المفتوح واستند فيه إلى حجتين أساسيتين الأولى، تقول بأن البحر لا يمكن أن يكون محلاً للسيادة بناءً على عدم قابليته للحيازة الفعلية، والحجة الثانية تقول بأن الطبيعة لا تمنح حقاً لأحد بتملك الأشياء التي يستطيع الجميع استعمالها والاستفادة منها.⁽¹⁾

ثم ت م العمل بطريقة جديدة وهي "مد البصر" حيث تم تطبيق هذه الطريقة في معاهدة أبرمت بين المملكة المتحدة والجزائر عام 1683م، وبين بريطانيا وهولندا وقدرت هذه المسافة ما بين أربعة عشرة ميلاً بحرياً وواحد وعشرين ميلاً بحرياً، وفي القرن السابع عشر نادي الفقيه (بنكر شوك) بطريقة أخرى وهي "قذيفة المدفع" حيث ع قب قائلاً إن سلطة الدولة الساحلية تنتهي حيث تنتهي قوة أسلحتها. أما الفقيه الإيطالي (جالياني) فاقترح عام 1772م مسافة الثلاثة أميال بحرية، كامتداد للسيادة الساحلية.

وقد مرت مراحل تقنين قواعد القانون الدولي للبحار بمرحلتين مهمتين من أجل تدوين القواعد العرفية، وإرساء قانون موحد ينظم العلاقة بين الدول في مجال استخدام

(1) ديدوني بلقاسم، أجزاء أعالي البحار الخاضعة للولاية الوطنية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، 2003/ 2004، ص 3.

واستغلال البحار، وقد حظيت مسألة تنظيم البحار باهتمام المنظمات الدولية والإقليمية، فبدأت الجهود الفعلية والجادة وبمشاركة دولية واسعة، تحت مظلة عصبة الأمم، وبداية عهد منظمة الأمم المتحدة كمرحلة أولى، ثم بذلت الجهود في عهد الأمم المتحدة وبمشاركة واسعة من الدول والمنظمات الدولية والتي تم خض عنها إرساء القانون الدولي للبحار كما هو مستقر الآن كمرحلة ثانية. دعت عصبة الأمم الى عقد مؤتمر دولي عام 1930م في لاهاي من أجل تدوين القواعد العرفية في مجال البحار، الا ان هذه المحاولة لم تؤت ثمارها بسبب اختلاف وجهات النظر بين المؤتمرين⁽¹⁾. فتح مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار باب التوقيع على أربع اتفاقيات وبروتوكول اختياري واحد: اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة؛ واتفاقية أعالي البحار؛ واتفاقية صيد الأسماك وحفظ الموارد الحية لأعالي البحار؛ واتفاقية الجرف القاري؛ والبروتوكول الاختياري للتوقيع المتعلق بالتسوية اللازمة للمنازعات. وبدأ نفاذ اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة في 10 سبتمبر 1964، واتفاقية أعالي البحار في 30 سبتمبر 1962؛ واتفاقية صيد الأسماك وحفظ الموارد الحية لأعالي البحار في 20 مارس 1966؛ واتفاقية الجرف القاري في 10 يونيو 1964؛ والبروتوكول الاختياري للتوقيع المتعلق بالتسوية اللازمة للمنازعات في 30 سبتمبر 1962. ويصل عدد الدول التي صادقت على لاتفاقيات والبروتوكول حتى 23 يوليو 2008 إلى 52 دولة في اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة؛ و63 دولة في اتفاقية أعالي البحار⁽²⁾؛ و38 دولة في اتفاقية صيد الأسماك وحفظ الموارد الحية لأعالي البحار؛ و58 دولة في اتفاقية

(1) ديدوني بلقاسم، أجزاء أعالي البحار الخاضعة للولاية الوطنية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، مرجع سابق ص7.

(2) Mr. Tullio Yreves مقال: اتفاقيات عام 1958م لقانون البحار، المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، الأمم المتحدة 2010، تاريخ الاطلاع 12 / 12 / 2018م. <http://www.un.org/law/avl>

الجرف القاري؛ و38 دولة في البروتوكول الاختياري للتوقيع المتعلق بالتسوية اللازمة للمنازعات.

المبحث الثالث: أهمية البحر الأبيض المتوسط:

الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط:

ولما كان البحر الأبيض المتوسط واحداً من أكثر النقاط الجيوسياسية أهمية في التاريخ فإن السيطرة على طرق الملاحة البحرية والمهيمنة على الدول المطلة عليها كانت دائماً جزء من أهداف مختلف القوي لعدة قرون إلا إنه لم يختلف أبداً من خارطة المصالح الدولية وفي الاثناء يواجه هذا البحر تحديات مثل الهجرة والتغير المناخي والتوترات بين الدول المطلة عليه(1):

جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية علي ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، يشكل البحر المتوسط معط وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل منطقة المتوسط مكانا استراتيجياً رهانا بحكم مي ازتها البحرية المهمة للتأكيد علي أهميتها الجيوسياسية يؤكد "مورتن كابلن" إلى القول أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد علي الأقل في العقد القادم واحتمالاً للجيل القادم أيضا علي تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البوسفور وقناة السويس والدردنيل(2).

وفي هذا الصدد نجد كل من ماكين در/ والفريد هامان يقسمان العالم جيوبوليتيكيا إلى ثلاثة أقسام:-

. قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والآسيوية.

. الجزيرة العالمية: تشمل ثلاث قارات أوروبا، آسيا، وإفريقيا يجمعهم البحر الابيض المتوسط.

. الهلال الخارجي: يضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، وكندا، والهند والصين وتركيا وأستراليا، وأضاف الهلال الداخلي ويضم ألمانيا، والنمسا.

(1) كلارا فانزالا، مقال: الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط: بحر بين ثلاث قارات. تاريخ النشر 2020/5/19.

(2) د. صبرينة جعفر/ مقال، التهديدات الأمنية الجديدة بالموسط والبعد الاستراتيجي للجزائر.

وفقاً لهذا التقسيم وضع ماكنيدر معادلته الشهيرة من يحكم شرق أوروبا يسيطر علي قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وبناءً على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد مهم إذ يتوسط الجزيرة العالمية اما ألفريد ماهان صاحب نظرية القوي البحرية يؤكد على أهمية السيطرة علي البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية.

أما فيما يخص الأهمية الجيوسياسية لليبيا التي تعد جزء من المنطقة المتوسطية والبحر الأبيض المتوسط وشمال قارة إفريقيا يحدها شمالاً البحر الابي ض، وتعد الشراكة بين ليبيا ودول المتوسط في ظل التحول البطيء للديمقراطية الجديد في ليبيا يقوم على إستراتيجية الت اربط والتعاون والتكامل الذي قد يشكل قاعدة لمتخذي القرار السياسي، كما أنها تركز على المتغيرات السياسية كوسيلة لتحقيق التكامل على أسس وظيفية تركز اهتماماتها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولذلك يتحقق التكامل على أساس وظيفي.

في إطار التحدي الكبير الذي أصبح يواجهه العالم اليوم في ظل قطار العولمة الذي أدى إلى ازدياد المنافسة فلم تهتم الشركات بالمنافسة المحلية فحسب وإنما كان ل ازماء عليها أن تنتبه لخطر المنافسة العالمية في ظل الانتشار الواسع للأسواق وحرية التجارة، وظهور الشركات متعددة الجنسيات، ومن هنا يتم التركيز على البيئة الخارجية الإقليمية وكذلك الدولية، وكيف أثر ذلك على سياسة ليبيا المتوسطية.

الحدود البحرية الليبية:

تطل الأراضي الليبية من الناحية الشمالية على الحوض البحر الأبيض المتوسط بشرفة ساحلية طويلة، تصل لمسافة تقارب ألفي كيلو متر تمتد من أرس جدير غرباً عند نقطة 13 و 11 درجة شرقاً. وتعد أهمية جيو استراتيجية في منطقة البحر الابيض المتوسط ففي الشمال البحر المتوسط وفي الشرق مصر والجنوب الشرقي السودان وتشاد والنيجر من الجنوب والجزائر وتونس في الغرب وتشكل الصحراء عمقها الافريقي.

أما الأهمية الاقتصادية فتتجلى في الأول عربياً والخامس أفريقياً من حيث احتياطي النفط الصخري والثاني إفريقيا في الغاز ولديها احتياطي كبير من المعادن الثمينة.

وتعد ليبيا ذات أهمية استراتيجية في منطقة البحر المتوسط حيث تمثل حلقة وصل بين مشرق الوطن العربي ومغربيه وجس أر يربط بين أفريقيا وأوروبا وتتصل بالعالم الخارجي عبر البحر الأبيض المتوسط الذي يمثل شرياناً مهماً للمنارة العالمية ويطل على دول صناعيه مثل إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، وتركيا، وتعد موانئها صالحة لاستقبال السفن علي مدار السنة مثل ميناء بنغازي وطرابلس والخمس وغيرهم وتمثل الموانئ منافذ تجارية مع العالم الخارجي لأقطار إفريقية كالنيجر وتشاد ومالي وتتميز ليبيا بقربها من الأسواق السياحية الرئيس المتمثلة في دول أوروبا الغربية كما تتميز بارتباطها بدول الجوار من خلال شبكة من الطرق تسهل الوصول إليها.

كما تمتلك مخزوناً من الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والذهب واليورانيوم والجبس والماغنيسيوم والألمنيوم والجرانيت وتمتلك احتياطات ضخمة من خام الحديد تصل إلى 5.3 مليار طن بالإضافة إلى امتلاكها مواد طبيعية نادرة عادة ما تدخل في الصناعات الجوية والتكنولوجيات الدقيقة "نانو تكنولوجي التي تتهافت عليها مختلف مراكز البحث العالمية وشركات تصنيع الطائرات المدنية والحربية وحتى وكالات الفضاء الدولية. ليبيا دائماً تجمع ما بين نقاط القوة والضعف عبر وجودها الجيوسياسي وكيانها التاريخي عبر العصور فكانت إقليمياً سياسياً واضح الكيان حتى أصبحت دولة من الدول الضرورية⁽¹⁾ أي لا بد من قيامها ككيان منفرد قائم بذاته كمنطقة مفضلة منطقة تستمد انفرادها كوحدة سياسية ليس من قوة كيانها الذاتي فقط بقدر ما تستمد من أنها مساحة أكبر جداً من أن تلحق بغيرها.

وإن كانت أضعف محتوى من أن تقارن بصورة فعالية بغيرها وعلى الرغم من تغاير مجموع الخصائص التي أسهمت في تبلور هذا الكيان فإنها خلصت على أن الكيان الليبي طبيعي بامتياز أي دولة جغرافية وليست دولة سياسية أوجدتها المعطيات والمؤامرت السياسية الدولية، وهذا ما فرض ثقلها الجيوسياسي بشكل عام.

وبناءً على هذه المعطيات الجغرافية الطبيعية التي يجب الوقوف عندها وتوظيفها الأمثل حيث إنها تسهم في تشكيل الهوية وتحدد المجال الحيوي للدولة الليبية عن طريق رسم توجهاتها السياسية، وعلى الرغم من المتغيرات الدولية المتسارعة نحو التطور والتأربط المعلوماتي خاصة في مجال الاتصال الإلكتروني وكذلك المجال العسكري التسليحي.

(1) ياسين محمد بونه – الخصائص الجغرافية وانعكاساتها على خريطة ليبيا السياسية / أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، 2020.

فإن الخصائص الجغرافية لاتزال هي المحدد الرئيس في وزن وتوجهاتها الدول الجيوسياسية ولهذا نجد أن الدوافع الجغرافية هي التي كانت دائماً وراء حلقات الاستعمار المتتابعة تاريخياً نحو ليبيا كما أن المبرر الجغرافي كان وراء ادعاءات إيطاليا بأحققتها في غزو ليبيا واحتلالها، وذلك عندما عدت ليبيا شاطئاً اربعاً لروما، وإن قربها يعطيها الحق في أن تضمها إلى أراضيها.

كما أن للموقع أهمية أمنية كبيرة وظيفية ليبيا قيمة موقعها بهدف الحصول على مبالغ مالية تساعد الدولة الوليدة قبيل تدفق العائدات النفطية حيث كانت تحوي أكبر القواعد الجوية الأمريكية "قاعدة هويلس" وذلك عن طريق استثمار لموقعها الجغرافي المميز، كما أن محورية المكان هي التي جعلتها تنجو من أن تتعرض لهيمنة استعمارية جديدة.

عندما اختلفت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية حول تحديد مصيرها مما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصدر قرار استقلالها في نوفمبر 1949م، ولقد أسهم وبشكل كبير الحيز المكاني ال ذي عليه ليبيا في وسط العالم القديم من حيث أهمية الموقع الإستراتيجي وقيمتة لهذا كانت دائماً عرضة للغزوات والاحتلال نظراً لقيمة موقعها الجغرافي الكبير.

فقد استوطن الفينيقيون والاغريق وبنوا مدنهم على امتداد الساحل الليبي على البحر المتوسط وأخذت المجموعات الاستعمارية تتعاقب على أرضها حتى منتصف القرن العشرين عندما نالت استقلالها وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ضمن مساحة وحدود سياسية معترف بها.

ولقد كانت لضريبة المكان ثمن قاس على تاريخ ليبيا الجيو سياسي تدفع في تأثراته حتى اليوم، أن تكالب الأمم وتعاقب المستعمرين كان له الأثر في بناء القوة الذاتية التي يمكن أن يعول عليها للحافظ على كيان الدولة والارتقاء بها حتى تأخذ مكانتها الفاعلة إقليمياً ودولياً.

الإقليم البحري لدولة ليبيا

المبحث الأول: المياه الداخلية والبحر الإقليمي والضرورات الامنية والاستراتيجية
ميزت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م بين المناطق البحرية، فلم تجعل جميع تلك المناطق خاضعة لنظام قانوني واحد من حيث حقوق الدول الساحلية وغير الساحلية وواجباتها على هذه المناطق تقسمت لمناطق تخضع لسيادة الدولة الساحلية المطلقة وأخرى لسيادة الدولة الساحلية المقيدة -ومناطق جعلت للدولة الساحلية حقوق سيادية وولاية محددة

عليها-ومناطق لا تخضع لسيادة أية دولة ومن المناطق الخاضعة لسيادة الدولة المياه الداخلية والبحر الاقليمي.

ويقصد بالمياه الداخلية المياه المحصورة بين اليابسة وخطوط الأساس المستخدمة لقياس عرض البحر الاقليمي، وهي تشمل مصاب الانهار والموانئ والخلجان) بعد توفر شروط معينة (وتمتد سيادة الدولة إلى المياه الداخلية بوصفها جزء لا يتجزأ من إقليمها، وتخضع بالتالي المياه الداخلية إلى سلطة الدولة واختصاصها الداخلي، ورقابتها الإدارية والتشريعية والقضائية.

وبالرجوع إلى الفقرة الاولى نجد أنها قد خصصت لاستخدام طريقة الخطوط المستقيمة لقياس عرض البحر الاقليمي في حال وجود " انبعاج عميق وانقطاع، حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل وعلى مسافة قريبة منه مباشرة" كما أضافت الفقرة الثانية من المادة السابعة أن هذه الطريقة تستخدم أيضاً حيث يكون الساحل شديد التقلب بسبب وجود دلتا وظروف طبيعية أخرى⁽¹⁾.

وتوضح الفقرة الاربعة أنه يمكن استخدام طريقة الخطوط المستقيمة عند وجود مرتفعات تنحسر عنها المياه عند الجزر إذا بنيت على هذه المرتفعات "منائر أو منشآت مماثلة تعلو دائماً سطح البحر أو إلا في الحالات التي يكون فيها مد خطوط الأساس من هذه المرتفعات وإليها قد حظي باعتراف دولي عام" وبناء على ذلك نجد أن المياه الداخلية الساحلية تشمل أيضاً مصاب الانهار والخلجان والموانئ.

أما البحر الإقليمي فإن سلطة الدولة تمتد بكل ما يحتويه من مياه وقاع وما تحت القاع والحيز الجوي الذي يعلوه. وقد مر تحديد عرض البحر الإقليمي بمراحل متعددة إلى أن حددته اتفاقية قانون البحار بما لا تزيد عن 12 ميلاً بحرياً تبدأ من خطوط الأساس العادية أو خطوط الأساس المستقيمة بين نقاط مناسبة ومتقاربة، والتي تستخدم في الحالات التي لا يمكن فيها استخدام طريقة خطوط الأساس العادية بسبب طبيعة الشواطئ الجغرافية والجيولوجية.

البحر الإقليمي هو تلك المساحة المائية التي تلي إقليم الدولة البري ومياهه الداخلية فهو ينحصر بين المياه الداخلية والمنطقة المتاخمة وهو يخضع لسيادة الدولة المقيدة، إذ تنقيد هذه السيادة بحق المرور البري للسفن الأجنبية، ويعد البحر الإقليمي أكثر المناطق البحرية أهمية فطبيعة القانونية تختلف بشكل كبير عن الطبيعة القانونية للمناطق البحرية الأخرى حيث أن سيادة الدولة تمتد للبحر الإقليمي بكل ما يحتويه من مياه وقاع وباطن الأرض، تحت القاع والحيز الجوي الذي يعلو مياهه. كما أن أهميته تتبع أيضاً من كون خطوط الأساس المستخدمة لقياس عرضه تعد أساساً لقياس المناطق البحرية الأخرى كافة، فقد نصت المادة

(1) د. محمد هواش، ريم عبود، القانون الدولي للبحار، الجامعة الافتراضية السورية، 2018 ص2.

الثالثة من الاتفاقية على ما يلي: "لكل دولة الحق في أن تحدد عرض بحرها الاقليمي بمسافة لا تتجاوز (12) ميلاً بحرياً مقسمة من خطوط الاساس المقررة وفقاً لهذه الاتفاقية " تبين وفقاً لهذه المادة أن مسافة اثنا عشر ميلاً بحرياً هي حد أقصى لا يجوز للدول ولغيرها أن تمد عرض بحرها الإقليمي لأكثر من هذه المسافة فهي قاعدة أمرة، ولكن لا يوجد أحكام في الاتفاقية تمنع من أن يصل البحر الاقليمي إلى مسافة أقل من ذلك كقاعدة مكملة. وبالرجوع إلى الزمن الإيطالي لليبي نجد أن أول تحديد بشكل رسمي للمياه الاقليمية الليبية، جاء بإعلان الحاكم الإيطالي لسنة 1919م والذى نص على أن البحر الإقليمي للبلاد يمتد مسافة ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ، وعند كل المصائد المستديمة ضمن البحر الاقليمي مهما كان بعدها على الساحل وكذلك أصدرت إيطاليا قانوناً خاصاً بالملاحة سنة 1942م، وبموجب المادة (2) فيه زاد البحر الإقليمي للبلاد وبمسافة (6) أميال بحرية من الشاطئ وعندما استقلت الدولة الليبية أصبح لازماً العمل على تحديد المياه الاقليمية، وتمشياً مع مبدأ الاثني عشر ميلاً بحرياً كحد أقصى للبحر الإقليمي الذى أقرته المواثيق والاعراف والاتفاقيات الدولية فقد أصدرت ليبيا تشريعها البحري رقم (2) الصادر بتاريخ 18 فبراير سنة 1959م بشأن تحديد المياه الاقليمية والذى حدد اتساع المياه الاقليمية الليبية (12) ميلاً بحرياً⁽¹⁾، دون أن يحدد الاسس القياسية، نقاط الاساس التي يقاس منها البحر الإقليمي أو وضع خرائط تفصيلية لأغراض تثبيت وتعيين الحدود الخارجية للمياه الاقليمية الليبية، واستكمالاً لتحديد المياه الاقليمية الليبية فقد أصدر مجلس قيادة الثورة في (9) أكتوبر سنة 1973م قراراً واعلاناً أبلغ به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، يفيد بأن خليج سرت تاريخياً يخضع لسيادة الليبية وإن مياهه تعد مياه داخلية ليبية، كذلك القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً (مجلس الوزراء) رقم 37 (سنة 2005م)، بشأن إعلان منطقة حماية صيد ليبية بالبحر المتوسط وك ذلك القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً) مجلس الوازرة رقم (35) لسنة 2005م بشأن خطوط الاساس المستقيمة لقياس المياه الاقليمية والمناطق البحرية الليبية.

(1) ياسين بونة، الخصائص الجغرافية وانعكاساتها على خريطة ليبيا السياسية، القاهرة 2020.

المبحث الثاني

إشكاليات الحدود وأثرها على الأمن القومي

ترتبط عملية ترسيم الحدود البحرية بين الدول الساحلية وخصوصاً ذوات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة بموضوع الحدود الخارجية لمختلف المناطق البحرية، وقد تبين من إحدى الدراسات إنه ربما كان هناك أكثر من (300) قضية تتعلق بالمناطق البحرية منها (156) قضية بين الدول سواحلها متقابلة و(144) قضية بين سواحلها متلاصقة، لذلك تعد عملية ترسيم الحدود وما يترتب عليها من مشكلات من أهم موضوعات القانون الدولي والأمن الوطني والقومي لدولة⁽¹⁾.

مذكرة التفاهم الليبية التركية وتداعياتها:

طبيعة الاتفاق بين طرابلس وأنقرة:

وقعت الحكومة الليبية والحكومة التركية في 27/نوفمبر/2019م مذكرة تفاهم بشأن تحديد المجالات الصلاحيات المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وتنص المذكرة في ديباجتها على أن الطرفين قرار العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل، وفق الصلاحيات المنبثقة في القوانين الدولية⁽²⁾.

لا تمثل المذكرة التي وقعها الطرفان سابقة بشأن ترسيم الحدود البحرية بين دول شرق البحر المتوسط؛ إذ سبق أن وقعت مصر وقبرص اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بينهما في عام 2013م.

إن ممارسة الدولة لسيادتها الكاملة على إقليمها البحري وممارسة حقها السيادي في تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بها، وفقاً لأحكام القانون الدولي من المبادئ الأساسية المسلّم بها في قواعد القانون الدولي المكتوبة والعرفية، وهو حق تكفله كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بتنظيم الشؤون البحار والحدود البحرية، وآخرها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م.

كما بينت أحكام القانون الدولي للبحار العرفية والمكتوبة، وكذلك أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م أن يتم تعيين حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة والمتلاصقة، عن طريق الاتفاق

(1) محمود عبد الله نجم، خليج سرت والأطماع الخارجية نظرة جيوسياسية، أعمال الملتقى الجغرافي الرابع عشر، جامعة سرت

2013 ص22.

(2) مذكرة التفاهم الليبية التركية - اسطنبول - 27/11/2019.

على أساس القانون الدولي، كما أشير إليه في المادة 38 في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

كما أن التشريعات الوطنية النافذة في ليبيا تمنح للحكومة اختصاصاً وصلاحيات إبرام مذكارت تفاهم مع دول أخرى واعتمادها، كما أن لها إصدار اللوائح والقرارات التي تحدد الأقاليم البحري للدولة، وإعمالاً لذلك صدرت عن الحكومة الليبية فيما سبق عدة قرارات تناولت مسألة قياس البحر الإقليمي والمناطق البحرية الأخرى لليبيا ومناطق حماية الصيد، نذكر منها على سبيل المثال⁽¹⁾:

1. القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم (37) لسنة 2005م، بشأن إعلان منطقة حماية صيد ليبية بالبحر المتوسط.

2. القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم (37) لسنة 2005م، بشأن خطوط الأساس المتبقية لقياس المياه الإقليمية والمناطق البحرية لليبيا.

3. القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم (37) لسنة 2005م، بشأن تحديد منطقة حماية الصيد الليبية في البحر المتوسط.

وقد سبق أيضاً أن أعلنت الحكومة الليبية عن منطقة حماية صيد ليبية بالبحر الأبيض المتوسط، بموجب القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم (37) لسنة 2005م، بشأن إعلان منطقة حماية صيد ليبية بالبحر المتوسط، وينص الإعلان على أن المنطقة في البحر المتوسط الواقعة شمال حدود المياه الإقليمية التي تمتد باتجاه البحر مسافة 62 ميلاً بحرياً قياساً من خط البحر الإقليمي هي منطقة صيد خاضعة لسيادتها وولايتها، ووجه هذا الإعلان مشتملاً على كافة القرارات سالف الذكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 29/مارس/2005 م، وقد دعمت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 76 (ب) من القائمة الأولية، بتاريخ 1 أبريل 2005م (A/60/68)⁽²⁾.

كما أعلنت الحكومة الليبية أيضاً عن المنطقة الاقتصادية الخالصة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) لسنة 2009م، بشأن الإعلان عن المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا وراء بحرها الإقليمي، وملاصقة له، تمتد إلى المديال ذي

(1) ورقة توضيحية مقدمة من البعثة الدائمة لليبيا إلى الأمين العام حول مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا الموقعة بتاريخ 2019/11/27.
(2) مذكرات شفوية، أُرشِف لجنة الحدود البرية والبحرية، طرابلس، ليبيا.

يخوله القانون الدولي، ويتم عند الاقتضاء تعيين الحد الخارجي مع الدول المجاورة المعنية (المقابلة والملاصقة) بمقتضى اتفاقيات تبرم على أساس القانون الدولي، كما تكون لها الولاية التي يخولها القانون الدولي على هذه المنطقة.

المبحث الثاني

مذكرة التفاهم الليبية التركية وتداعياتها

المطلب الأول - طبيعة الاتفاق بين طرابلس وأنقرة

وقعت الحكومة الليبية والحكومة التركية في 27/نوفمبر/2019م مذكرة تفاهم بشأن تحديد المجالات الصلاحيات المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وتنص المذكرة في ديباجتها على أن الطرفين قرار العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل، وفق الصلاحيات المنبثقة في القوانين الدولية⁽¹⁾.

لا تمثل المذكرة التي وقعها الطرفان سابقة بشأن ترسيم الحدود البحرية بين دول شرق البحر المتوسط؛ إذ سبق أن وقعت مصر وقبرص اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بينهما في عام 2013م.

إن ممارسة الدولة لسيادتها الكاملة على إقليمها البحري وممارسة حقها السيادي في تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بها، وفقاً لأحكام القانون الدولي من المبادئ الأساسية المسلّم بها في قواعد القانون الدولي المكتوبة والعرفية، وهو حق تكفله كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بتنظيم الشؤون البحار والحدود البحرية، وآخرها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م.

كما بينت أحكام القانون الدولي للبحار العرفية والمكتوبة، وكذلك أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م أن يتم تعيين حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة والمتلاصقة، عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي، كما أشير إليه في المادة 38 في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

كما أن التشريعات الوطنية النافذة في ليبيا تمنح للحكومة اختصاصاً وصلاحيات ابرام مذك ارت تفاهم مع دول أخرى واعتمادها، كما أن لها إصدار اللوائح والقرارات التي تحدد الإقليم البحري للدولة، وإعمالاً لذلك صدرت عن الحكومة الليبية

(1) مذكرة التفاهم الليبية التركية - اسطنبول - 27/11/2019.

فيما سبق عدة قرارات تناولت مسألة قياس البحر الإقليمي والمناطق البحرية الأخرى لليبيا ومناطق حماية الصيد، نذكر منها على سبيل المثال⁽¹⁾.

1. القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) (رقم 37 لسنة 2005م)، بشأن إعلان منطقة حماية صيد ليبية بالبحر المتوسط.

القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة
مجلس الوزراء رقم (م) لسنة (2005) 37 بشأن خطوط الأساس المتبقية لقياس المياه الإقليمية والمناطق البحرية لليبيا.

2. القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) (رقم 105 لسنة 2005م)، بشأن تحديد منطقة حماية الصيد الليبية في البحر المتوسط.

وقد سبق أيضاً أن أعلنت الحكومة الليبية عن منطقة حماية صيد ليبية بالبحر الأبيض المتوسط، بموجب القرار الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم 37 لسنة 2005م، بشأن إعلان منطقة حماية صيد ليبية بالبحر المتوسط، وينص الإعلان على أن المنطقة في البحر المتوسط الواقعة شمال حدود المياه الإقليمية التي تمتد باتجاه البحر مسافة 62 ميلاً بحرياً قياساً من خط البحر الإقليمي هي منطقة صيد خاضعة لسيادتها وولايتها، ووجه هذا الإعلان مشتملاً على كافة القرارات سالفة الذكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 29/مارس/2005 م، وقد دعمت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 76 (ب) من القائمة الأولية، بتاريخ 1 أبريل 2005م (A60/68)⁽²⁾.⁽¹⁾

كما أعلنت الحكومة الليبية أيضاً عن المنطقة الاقتصادية الخالصة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) لسنة 2009م، بشأن الإعلان عن المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا وراء بحرها الإقليمي، وملاصقة له، تمتد إلى المديال ذي يخوله القانون الدولي، ويتم عند الاقتضاء تعيين الحد الخارجي مع الدول المجاورة المعنية (المقابلة والملاصقة) بمقتضى اتفاقيات تبرم على أساس القانون الدولي، كما تكون لها الولاية التي يخولها القانون الدولي على هذه المنطقة.

المطلب الثاني - الطبيعة القانونية واستناداً على الأعراف الدولية ومبادئ القانون الدولية العام، وأحكام القانون الدولي للبحار، واستناداً على الاتفاق السياسي الليبي

(1) ورقة توضيحية مقدمة من البعثة الدائمة لليبيا إلى الأمين العام حول مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا الموقعة بتاريخ 2019/11/27.

(2) مذكرات شفوية، أرشيف لجنة الحدود البرية والبحرية، طرابلس، ليبيا. اتفاق الصخيرات 17 ديسمبر 2015.

الموقع بتاريخ 17/ديسمبر/ 2015م الذي يخول للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بتوقيع مذكرة التفاهم، وفي هذا السياق تنص الفقرة (2 ج (من المادة) 8) في اتفاق الصخيرات على أن من مهمات المجلس الرئاسي عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، في حين تنص الفقرة (8) من المادة (9) على أن من مهمات مجلس الوزراء لحكومة الوفاق التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإعلان الدستوري الصادر سنة 2011م والتشريعات الوطنية المنظمة للعمل²، وممارسة الحق السيادي للدول في تحديد مجال إقليمها البحري، ومنطقتها الاقتصادية الخالصة ومنطقة الجرف القاري بما يوافق صحيح القانون الدولي للبحار والأعراف الدولية .

كما أقفل الباب على مدى قانونية هذه المذكرة حيث جاء حكم المحكمة العليا في الطعنين الإداريين رقمي 67-130 ق، 68-104 ق بتاريخ 15 / 11 / 2023 على القرار الصادر من حكومة الوفاق الوطني على أنه من أعمال السيادة.

وبناءً على مفاوضات كثيفة ومعقدة ومراسلات وتبادل زيارات بين ممثلين عن السلطات الليبية والسلطات التركية، ترجع بدايتها إلى العام 2007 توقفت في العام 2014 نتيجة الظروف الاستثنائية التي مرت بها ليبيا، تم استؤنفت المفاوضات في شهر يونيو 2018 إلى حين تم التوقيع النهائي في شهر نوفمبر سنة 2019 مذكرة تفاهم مع الحكومة التركية بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر المتوسط، وفقاً للتشريعات الوطنية النافذة التي تخول السلطات التنفيذية حق إبرام مذكرات تفاهم مع الآخر واعتمادها.

وتتكون المذكرة في ديباجة، يؤكد فيها الطرفان على التزمهما بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها، وست مواد تحدد المادة الأولى، منها الجرف القاري وحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين، وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعمول بها دولياً،



وملحق أول عن خريطة مرسومة وفقاً للمعايير المعمول بها دولياً توضح الحدود البحرية بين الدولتين، باعتبارهما دولتين متشاطنتين تفصل بينهما حدود بحرية

مشتركة، وملحق ثان يتضمن نقاط الإحداثيات، الأساسية لتحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين ليبيا وتركيا.

المصدر: د. جهاد ياجي، كتاب، ليبيا جارت تركيا من البحر.

المبحث الثالث: التحديات والتهديدات البحرية

التحديات الأمنية والبيئية:

يمثل الأمن أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار الأمم والشعوب ومن بين مقومات تطور المجتمعات ونموها وتمثل الجريمة بشتى صورها وتباين مواقع ارتكابها مصدر القلق ومكمن الخطر الذي يهدد أمن وهدوء المجتمعات، ويعد المجال البحري من المجالات الخصبة للأعمال غير المشروعة التي باتت تهدد أمن الدولة البحري والبيئة البحرية ومن هذا المنطلق وقع الاختيار على بعض الجوانب التي تهدد أمن الإقليم البحري الليبي⁽¹⁾.

1. الجرائم البحرية:

تتزايد مهددات الأمن البحري من قبل العناصر الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة التي تتسلل إلى حدود الدولة البحرية مستفيدة غالباً من تواضع قدرات الأجهزة الأمنية الوضع الهش الذي تمر به الدولة في الوقت ال راهن وما قد تتلقاه من دعم خارجي وتواطؤ داخلي للوصول إلى أهدافها وتهديد منشآت الدولة الاستراتيجية وزعزعة استقرارها وأمنها، وتتمثل أساساً في أعمال الإرهاب البحري والتفريب البحري والهجرة غير قانونية.

أ/ الإرهاب البحري:

الإرهاب البحري وإن لم يكن قديماً فإنه ليس بالظاهرة الجديدة وقد عرفته المنظمة البحرية الدولية بأنه السعي لأغراض سياسية بغية التأثير على ممارسة حقوق دولة أخرى أو كيان سياسي آخر، عن طريق القيام بفعل واحد أو مجموعة من الأفعال الآتية:

1- احتجاز أو ممارسة أو السيطرة غير المشروعة على سفينة أو هيكل سفينة أو

هيكل بحري آخر عن طريق التهديد بالقوة.

2- تدمير سفينة أو أي منشأة بحرية.

(1) بن عيسى حياة، التهديدات البحرية الراهنة وجهود مكافحتها، العدد الأول 2014، ص137

3- القيام عن علم بنقل معلومات زائفة يمكن أن تهدد الملاحة البحرية.

كما عرفته العديد من الاتفاقيات كاتفاقية الأعمال غير المشروعة ضد الملاحة البحرية في المادة 3 مكرر وكذا الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب البحري في المواد 1 و2 وحسب ما جاء في تقرير الاتحاد الدولي لمكافحة الإرهاب ومحترفي الأمن أن هناك مؤشرات خطيرة فيما يخص الإرهاب البحري في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، وهو ما يشكل تهديداً كبي أر للسفن والقوارب لنقل الأسلحة والموارد المنفجرة بغرض استخدامها في الأعمال إرهابية.

ب/التهريب البحري:

يتم التهريب عبر البحر باستخدام مختلف الطرق والحيل مما يشكل تحدياً حقيقياً للأجهزة الأمنية في المنافذ البحرية وفي عرض المياه الإقليمية، وينشط إلى الدول لأهداف مختلفة قد تكون اقتصادية وخاصة لأف ارد الذين يسعون للربح المادي بطريقة غير مشروعة، وكذلك المنظمات والجماعات المتخصصة في هذه العمليات وقد يكون التهريب مدعوماً من جماعات الجريمة المنظمة أو بعض الدول إذا كان ذلك يخدم أهدافاً سياسية أو اجتماعية، وتنشط عمليات تهريب النفط من خلا السواحل الليبية ثم إلى المياه الإقليمية وكذلك تهريب المخدرات والأسلحة والسلع.

1.تهريب المخدرات:

إن التهريب بطريق البحر هي أكثر طرق التهريب أمناً وتستخدم لنقل شحنات المخدرات الضخمة من الإقليم التي تربطها خطوط ملاحية، كما يمكن إخفاء المواد المخدرة في أماكن سرية داخل وسائل المواصلات المختلفة التي يتم شحنها من دولة الإنتاج إلى دولة المستهلك أو يتم التهريب بواسطة أفراد طاقم السفينة على أجسامهم أو ضمن آلات السفينة، وفي غالب عمليات النقل البحرية يتم النقل بسرية مطلقة عن طريق الموانئ.

2.تهريب الأسلحة:

تشكل تهديداً مباشراً لأمن الدولة سيما إذا كانت موجهة لتغذية الأعمال الإرهابية من جهات خارجية تدعم الإرهابيين أو جماعات مسلحة أو أفراد من دول بهدف تحقيق أهداف قد تكون ذات طابع أمني أو سياسي أو اقتصادي لتحقيق ربحاً مادياً بطريقة غير

مشروعة ويتم تهريبه عن طريق السفن مع البضائع دون أن تلاحظ مما يشكل تحدياً خطي أر لأمن القومي الليبي⁽¹⁾.

3. تهريب العملات

يتم التهريب عن طريق المسافرين والصيادين في حقائبهم أو ملابسهم وبدأت هذه الظاهرة من سنة 2015 بما يعرف بالاعتمادات الوهمية من التجار المضاربين وارتفاع سعر الدولار بالسوق السوداء، ويشكل ذلك تحدياً أمنياً كبي أر إذ تنعكس آثاره على رخاء المواطن وعلى الوضع الاقتصادي المحلي وناجمة أيضاً عن التهريب الجمركي وتعدد دوافعه منها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ويترتب عليها خسارة الدولة الليبية مورداً مهماً من الموارد المالية التي تستعين بها في مواجهة أعبائها وأهتزاز القدرات الاقتصادية للدولة ومن أهمها تهريب المعادن الثمينة والعملية وال ذي يترتب عليها زعزعة العملة المحلية من جراء تهريب العملة المزيفة مما يؤثر على خطط الدولة بالبناء والتعمير.

ج. الهجرة غير القانونية

تعد ليبيا ذات حدود بحرية كبيرة وعمق صحراوي مترامي الأطراف تطل على البحر الأبيض المتوسط، وجنوب القارة الأوربية ويقول المؤرخ الإيطالي "برونونتين" إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة، وسكان متحركين، وتعد الهجرة مفهوماً لصيقاً بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة، وتعرف الهجرة غير القانونية (غير الشرعية) أو السرية بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه⁽²⁾.

ولقد شهدت مناطق الصحراء الكبرى منذ العقد الأخيرين تزايد كبيرين في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي ويعود ذلك إلى عدة عوامل سياسية.

الخاتمة

(1) مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الامن والتعاون الاورو-جزائري، المركز العربي الديمقراطي، 2017/4/1

(2) حسين قاسم الباسري، أمن الحدود البحرية العراقية الراهنة وجهود مكافحتها.

بعد دراستنا لموضوع الحدود البحرية الليبية وأثرها على الأمن القومي الليبي مع التركيز على التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة وتحديد المثرات العالمية في ظل الموقع الإستراتيجي، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة وهي كالآتي:-

أولاً: النتائج

1. تحتل الحدود البحرية الليبية مكانة بارزة في معادلة الإقليمية والدولية في البحر الأبيض المتوسط نظراً لأهمية موقعها الجيوبولتيكي.
2. أن الأطماع التوسعية للعديد من الدول التي تسعى للحصول إليها عن طريق البحر من خلال رسم خطوط تسمح بتوسيع دائرة نفوذها وهيمنتها على حساب الآخرين.
3. أن تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتجاورة ضرورة لا يمكن تجاهلها، لارتباطها بمسائل متعددة لأمن المنطقة والعلاقات القائمة على التبادل الإيجابي وحفظ السلم والأمن الدوليين هي غاية التنظيم الدولي.
4. ينبغي أن يتم تحليل أي تهديد أمني وفق أجندة تحليلية تتمثل في تحديد العناصر الأتية: طبيعة التهديد، ومكان التهديد، وزمن التهديد، ومدى استمرار التهديد وتفاقمه، ودرجة التهديد حيث تتحدد مدى خطورته العملية أم أنه رهين توجهات ظرفية لصانعي القرار الدولي.
5. تتمثل المتغيرات الأمنية الجديدة التي أفرزتها التحولات العالمية على منطقة البحر المتوسط في تحول الفواعل الدولية ومصادر التهديد فلم تعد الدول محل الخطر، بل فواعل شبكية تؤثر في طبيعة العلاقات بين الأطراف الدولية.
6. يشكل تغير المناخ العالمي أخطر تهديد للتنمية المستدامة التي تواجه المناطق الساحلية في منطقة حوض المتوسط والحدود البحرية الليبية وفقاً للتقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتي تشير إلى إن الآثار المتوقعة لتغير المناخ العالمي ستكون مدمرة.

ثانياً: التوصيات

1. أن العدالة والإنصاف هي الغاية التي يجب الوصول إليها في تحديد الحدود البحرية وإن اختلفت الطرق والوسائل التبعية في تحديد العدالة والإنصاف والتي تأخذ

- بالظروف والعوامل المختلفة في مناطق التحديد إذا كان من شأنها تحقيق العدالة وإهمالها إن كانت تؤدي إلى نتائج غير عادلة.
- 2 . لأجل مواجهة تهديد الهجرة غير القانونية يجب على ضفتي المتوسط أن تكثف الجهود لتحمل مسؤولية اتخاذ قرارات مشتركة طويلة المدى وخطط إستراتيجية للتنمية الشاملة خاصة في مصادر الهجرة.
- 3 . على الدولة الليبية عدم الاستمرار في التفكير الضيق لأنها من مقاربة تأمين الحدود محاولة عزل نفسها، بل يجب أن تشارك في بناء نظام أمن إقليمي يحقق لها متطلباتها الأمنية في إطار ما يسمى في علم الجغرافية العسكرية بفكر الدفاع على الخطوط الخارجية.
- 4 . تزويد خفر السواحل بالأجهزة التي تمتاز بخفة الحركة وتجهيزها بالمعدات الحديثة، مثل وسائل الانتقال الأرضية والجوية ووسائل كشف الأخترق والتجسس ووسائل التصوير والرؤية الليلية.
- 5 . إنشاء مركز بحثي متخصص بالقضايا الأمنية البحرية.
- 6 . تحفيز التعاون الدولي والمؤسسي لمواجهة التغيرات المناخية وارتفاع منسوب البحر، والعمل على خفض الملوثات البحرية والغازات المنبعثة إلى الجو وال تي تسهم في تعميق ظاهرة الاحترار المناخي.
- 7 . إنشاء نيابة متخصصة بالجرائم البحرية.

أولاً - المواثيق والاتفاقيات الدولية

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م.
2. اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث 1976م.
- ثانياً: المراجع والمصادر:
1. بن عيسى حياة، التهديدات البحرية الراهنة وجهود مكافحتها، العدد الأول، 2014.
2. جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، بغداد، 1970.
3. حسين قاسم الياسري، أمن الحدود البحرية العراقية الراهنة وجهود مكافحتها.
4. ديدوني بلقاسم، أجزاء أعالي البحار الخاضعة للولاية الوطنية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجزائر، 2003/2004.
5. صبرينة جعفر/ مقال، التهديدات الأمنية الجديدة بالموسط والبعد الاستراتيجي للجزائر.
6. صلاح الدين أبوبكر الزيداني، الجغرافية الإستراتيجية -الجيوستراتيجية، مجلة مسلح/almusallh.ly.
7. عباس الحديد، النظريات الإستراتيجية، 2001م.
8. عبد الرازق عباس، الجيوبولتكس، بغداد، 1972.
9. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة، الكويت، 1977.
10. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية، ط11، 1975.
11. كلارا فانزالا، مقال الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط: بحر بين ثلاث قارات. تاريخ النشر 2020/5/19.
12. لجين عبد الرحمن منصور، تسوية منازعات الحدود الدولية وتطبيقاتها على العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، 1997.
13. محمد بن أبي بكر عبد القادر ال ارزي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، 1983.

14. محمد غالب بكزاده، الامن وإدارة المؤتمرات، دار النشر الفجر، القاهرة 1999.
15. محمد هوش، ريم عبود، القانون الدولي للبحار، الجامعة الافتراضية السورية، 2018.
16. محمود عبد الله نجم، خليج سرت والأطماع الخارجية نظرة جيو استراتيجية، أعمال الملتقى الجغرافي الرابع عشر، جامعة سرت 2013.
17. مراد مقعاش، التهديدات الامنية في المتوسط وأثرها في علاقات الامن والتعاون الاوروبي-جزائري، المركز العربي الديمقراطي، 1/ 4/ 2017.
18. المنجد، دار المشرق، ط22، ص120، بيروت.
19. ياسين بونة، الخصائص الجغرافية وانعكاساتها على خريطة ليبيا السياسية، القاهرة 2020.

20. Bouchez, L.J. P. 789.

21. Boggs, S.W: International Boundaries, New York, 1966.

22. Lytle Schurz, William 1922 "The Spanish Lake" 'The Hispanic American Historical Review -94- 181Pag- 5.

النخب السياسية ودورها في العمل السياسي

د. ابراهيم ابوصلاح ابراهيم

عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

الملخص

استخدم مصطلح الصفوة في الدراسات الاجتماعية والسياسية في ثلاثينات القرن العشرين ، وقد وصفها فلفيدو باريتو بأنها (مجموعة من الناس - طبقة - تمتلك قدرات معينة تميزها عن غيرها من الناس في مجال من مجالات النشاط الإنساني) وتعد ظاهرة النخبة من أهم الموضوعات التي يعنى بها دارسو العلوم السياسية ودراساتها نتعرف على دور النخب وصلتها بالظواهر السياسية والاجتماعية لأن النخب في المجتمع هي التي تتولى اتخاذ القرارات المؤثرة في سياسة ذلك المجتمع ولها من القوة والنفوذ ما يتعدى نطاق أية جماعة أخرى في المجتمع بأسره .

Abstract

The term elite was used in social and political studies in the 1930s, and Vilfredo Pareto described it as (a group of people - a class - that possesses certain abilities that distinguish it from other people in a field of human activity). The phenomenon of elite is one of the most important topics that political science students are interested in, and by studying it we learn about the role of elites and their connection to political and social phenomena because elites in society are the ones who take decisions that influence the policy of that society and have power and influence that exceeds the scope of any other group in society as a whole.

المقدمة

استخدمت كلمة " النخبة" في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة ، وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا من النبالة . بيد أن المصطلح لم يستخدم استخداما واسعا في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية إلا في أواخر القرن التاسع عشر وفي ثلاثينات القرن العشرين ، في النظريات السوسيولوجية للصفوة ، وعلى الأخص التي تضمنتها كتابات فلفيدو

باريتو¹. ويمكن أن القول بأن الصفوة عند باريتو هي (مجموعة من الناس - طبقة - تمتلك قدرات معينة تميزها عن غيرها من الناس في مجال من مجالات النشاط الإنساني). ويتناول هذا البحث مفهوم النخبة السياسية ومحاولات تأطير هذا المفهوم والمقاربات النظرية له ودور النخبة السياسية في العمل السياسي.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

تكمن المشكلة الرئيسية في الدور الذي تلعبه النخب السياسية في العمل السياسي وأهمية هذا الدور في الحياة السياسية وهو ما يطرح سؤال رئيسي مفاده: ما هو الدور الذي تلعبه النخبة السياسية في العمل السياسي وما هي أهميته؟. ونطرح هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم النخبة السياسية وتطورها في الحياة السياسية؟.
- ما هي أبرز المقاربات الفكرية والنظرية في تأصيل مفهوم النخبة؟.
- ما دور النخبة السياسية في العمل السياسي والحياة السياسية؟.

ثانياً: أهمية البحث

1. تعد ظاهرة النخبة من أهم الموضوعات التي يعنى بها دارسو العلوم السياسية، حيث تشكل هذه الظاهرة محور نشاطات الجماعة السياسية، وقد عنيت دراسة النخبة بشرح كثير من الظواهر والأفكار السائدة في المجتمعات.
2. يعتبر مفهوم النخبة أداة تحليلية واقترب مهم في تفسير الظواهر السياسية ومحاولة فهمها.

ثالثاً: أهداف البحث:

- 1- التعريف بمفهوم النخبة السياسية والمقاربات الفكرية والنظرية المتعلقة بها.
- 2- تحليل الدور المهم الذي تلعبه النخبة السياسية في العمل السياسي والحياة السياسية.

سادساً: منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج التحليلي في تحليل دور النخبة السياسية وأثره في العمل السياسي. وتركز التحليل على منهج البحث الكيفي والذي يعتبر أحد أنواع البحوث التي يتم اللجوء إليها في سبيل الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي للظاهرة. كما استعان الباحث بالمدخل التاريخي في تتبع تطور مفهوم النخبة وتحولاته الفكرية

¹. بوتومور ، الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1988 ، ص 25

والمفاهيمية.

واعتمد الباحث على الأسلوب المكتبي في جمع وتحليل البيانات واستخلاص المعلومات من مصادر ثانوية تتمثل في الكتب والدوريات والمجلات العلمية والأبحاث والدراسات.

سابعاً: تقسيم البحث:

سنقوم بتقسيم موضوع البحث تبعاً للخطة التالية:

- المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للنخبة وتطورها.
- المطلب الثاني: المقاربات النظرية والفكرية للنخبة.
- المطلب الثالث: أهمية النخبة في العمل السياسي.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للنخبة وتطورها:

بالرغم من حداثة هذا المصطلح إلا أن مضمونه وجد لدى العديد من المفكرين والفلاسفة خلال فترات سابقة على ظهوره كتعبير عن جماعة ذات خصائص معينة . فقد رأى السفسطائيون أن الطبيعة تريد أن يتغلب القوى على الضعيف ويسيطر عليه ، وان الأغلبية هم الضعفاء الذين وضعوا القوانين ووضعوا قواعد الأخلاق لكي يكبحون جماح الأقوياء وينتزعوا منهم الحق والمنفعة والسلطان.

يستند السفسطائيون في تبريرهم لحكم الصفوة بالاستناد إلى الطبيعة البشرية وسيادة القانون الطبيعي بين البشر ، والذي يؤكد سيادة القلة الصفوة القوية على الجميع ، ومن هنا فإن الحق للأقوى

أيضاً أيد المفكرين اليونانيين - سقراط ، وأفلاطون - حكومة المؤهلين وان لم يشيروا صراحة إلى أنهم يشكلون صفوة فهم ضمنياً ومن خلال تمييزهم لهم بالمكتسبين للمعرفة يشيرون إلى أنهم صفوة . وهم هنا يختلفون مع الأنصار الجدد لحكم الصفوة في كون أولئك أيدوا حكم المؤهلين في إطار وجود مؤسسات للمشاركة السياسية المباشرة أي في وجود دولة (المدينة) ، ولذلك فإن الصفوة أو حكومة المؤهلين كانت تعني المكتسب للمعرفة في إدارة شؤون الدولة (المدينة) والخاضعين للمؤسسة التشريعية ، أي مكتسب للسلطة الإدارية وليس للقوة السياسية ، أم الصفوة عند المنظرين الجدد فهي صفوة الطبقة بغض النظر عن سماتها ثروة أو غيرها ، أو صفوة خليط من صفوات لطبقات ذات سمات متباينة ، هذه السمات هي مصدر القوة السياسية ، وهم هنا ينطلقون من أيمانهم المسبق بوجود فوارق طبيعية بين البشر ، وأن جميع المجتمعات الإنسانية تحتوى على فئتين - طبقتين - أو أكثر.

من الناحية التاريخية والفكرية "برزت كلمة النخبة ابستمولوجيا ضمن مفاهيم الحقل الاقتصادي في أوروبا خلال القرن السابع عشر باعتبارها وصفا معياريا للسلع والمنتجات ذات الجودة والقيمة الممتازة، ثم انتقل المصطلح (élite) إلى قاموس علم الاجتماع للدلالة على الفئات الاجتماعية المتميزة كالنخبة العسكرية والنبلاء وغيرهم، ويعزو توماس بيرتون بوتومور أول استعمال معجمي لمصطلح النخبة باللغة الانجليزية (elite) إلى قاموس أكسفورد سنة 1823 ثم لتبرز فيما بعد كمصطلح فرنسي لأول مرة في قاموس اللغة الفرنسية سنة 1872] ليعرف في أواخر القرن التاسع عشر انتشارا واسعا في الدراسات السياسية والسوسيولوجية الأوروبية خاصة الإيطالية والانجلوساكسونية منها"².

ولذلك يمكن اعتبار أن تلك الأفكار هي الأصول الفكرية لأصحاب نظرية الصفوة - موسكا و ميشيلز و باريتو- وإن كانت أفكار مكيافيلي هي الأصل المباشر ، فقد رأى هذا الأخير إن المجتمع السياسي كقاعدة عامة ينقسم دائما إلي فئتين وهما القلة والتي تتبوأ مركز الصدارة في السلطة الأكثر ذكاء ، والكثرة أو العامة والتي تتميز بأنها تسد دائما نحو تحقيق أمنها وحماية أملاكها وتسعي دائما للحيلولة دون الوقوع تحت سيطرة القلة ، وهي دائما غير منظمة وتفتقر إلى القدرة على الحركة . وعلى ضوء هذه الأفكار بناء أصحاب نظرية الصفوة أفكارهم و انتهجوا نفس المنهج . ولم يختلف عنهم كثيرا من خلفهم وإن كانوا أكثر منهم اعتدالا في كونهم نادوا بالتعددية أو الصفوات

المطلب الثاني: المقاربات النظرية والفكرية للنخبة.

ثمة جهود فكرية عديدة لتأطير مفهوم النخبة ومقاربتها من الناحية الفكرية ولكن من أبرز وأهم هذه الجهود ما يلي:

- **مفهوم النخبة عند موسكا :** عرف موسكا النخبة بأنها " (الطبقة) السياسية أي هي الجماعات التي تمارس القوة أو التأثير السياسي ، والتي هي موجهة أساسا إلى الكفاح من أجل الحصول على القيادة السياسية "³. ويرى أنه من " بين الحقائق الثابتة التي يمكن أن نلاحظها في الكائنات العضوية السياسية ، هناك دائما حقيقة واضحة إلى أبعد حد حتى بالنسبة للعين العارضة . ففي كل المجتمعات - ابتداء من تلك التي حققت بالفعل شوطا كبيرا من التقدم ثم شهدت أفولا بعد ذلك حتى تلك التي لا تزال في قمة

² - نظرية النخبة في علم الاجتماع اسياسي ،موقع مركز أبو غازي للدراسات <https://www.ibnghazicenter.com>

³ . بوتومور ، الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق : ص 32

تقدمها وقوتها - طبقتين متميزتان من الناس : طبقة تحكم وأخرى تحكم . والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عددا وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية ، واشتد احتكارا للقوة ، فضلا عن تمتعهم بالمزايا المصاحبة للقوة . أمل الطبقة الثانية فهي الأكثر عددا والخاضعة لتوجيهه وتحكم الطبقة الأولى . ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعا قانونيا بشكل أو بآخر ، كما يتخذ طابعا تعسفيا أو عنيفا على نحو معين⁴.

ويعمل موسكا سيطرة الأقلية على الأكثرية في كونها "سيطرة أقلية منظمة تطيع دافعا واحدا ، على أكثرية غير منظمة ، أمر حتمي ؛ ففوة أية أقلية لا تقاوم في حال توجيهها إلى فرد واحد في الأكثرية ، يقف وحيدا أمام " كلية " الأقلية المنظمة . وفي الوقت نفسه نجد أن الأقلية منظمة لمجرد كونها أقلية - وكذلك لأن الأقلية عادة تتألف أفراد متفوقين - ويتميز أعضاء الأقلية الحاكمة بصفات ، حقيقية أو ظاهرة . هي مدار تقدير شديد وذات تأثير قوى في المجتمع الذي يعيشون فيه "5، وجاءت رؤية موسكا للمشاركة السياسية كانعكاس لتحليلاته وآرائه عن طبيعة المجتمع الإنساني وبنائه الاجتماعي والسياسي ، وبذلك فهو يرى بأن النظم الاجتماعية مهما تطورت سوف لن يوجد نظام خال من طبقة سياسية مهيمنة على القوة وأخرى فاقدة لها ، وإن كانت هذه الطبقة المسيطرة وحسب راية " لا تحكم بالقوة ولكنها (تعبر) بشكل ما عن مصالح وأهداف الجماعات الهامة ذات التأثير في المجتمع ، فهي الطبقة السياسية - تخضع لتأثير القوى الاجتماعية المختلفة (الممثلة لمصالح مختلفة عديدة في المجتمع) ، كما تخضع لتأثير الوحدة الأخلاقية للمجتمع ككل كما يعبر عنها حكم القانون⁶.

إضافة إلى ذلك فإن النخبة أصبحت غير مستقلة عن باقي قطاعات المجتمع ، فهي مرتبطة بصفوة فرعية " الطبقة الوسطى " والتي تشمل " الموظفين والمديرين وموظفي الياقة البيضاء والعلماء والمهندسين والمتقنين ومهمة هذه الجماعة ليست قاصرة على إمداد الصفوة (الطبقة الحاكمة بالمعنى الضيق) بالكفاءات والمهارات؛ إنها في حد ذاتها عنصر حيوي في حكومة أي مجتمع "7، وبالتالي فإن هناك " روابط وثيقة بين الصفوة وبقية قطاعات المجتمع ، أي وجود تفاعل بين القلة الحاكمة والأغلبية ، مما يؤكد عدم سيطرة القلة سيطرة مطلقة ، أيضا يؤكد موسكا إن هذه الصفوات متغيرة في شكلها العام وذلك حسب تغير القوى الاجتماعية ،

4. بوتومور ، النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1988 ص 8

5. المرجع السابق ، ص 8

6. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص 29.

7. المرجع السابق ، ص 29.

أيضا متغيرة من حيث ظهور عناصر جديدة من العناصر المكونة لها⁸. وبالتالي فإن تحقيق نظام ديمقراطي تشارك فيه الجماهير مباشرة هو أمر مستحيل

- مفهوم النخبة عند ميشلز:

يرى ميشلز أن محاولة التغيير من نظام الحكم إلى آخر مثلا ما هي في الحقيقة ألا نضال بين اقليتين أقلية قديمة تدافع عن مصالحها وسيطرتها الفعلية وأخرى جديدة تطمح لامتلاك القوة سواء بالاندماج مع القديمة أو بالإحلال محلها ، ولذلك فإن الجماهير ما هي ألا تابعة لأحد الأقليات في النهاية ، فهي معزولة عن تقلد مقاليد القوة ، فما ممارسة العمل السياسي التي تقوم بها الجماهير إلا تأييدا لصفوة لتسليم مقاليد الحكم بدل الطبقة السياسية القديمة ، ففي الأحزاب السياسية مثلا والتي تعتبر أوعية للمشاركة السياسية ، ليس للأفراد العاديين أي قدرة على اتخاذ قرارات سياسية ، ولذلك يتولى القادة اتخاذ القرارات وإعطاء الأوامر ، وتخضع الجماهير لهذه السيطرة ، ولذلك فإن "ميشلز" يرى إن ممارسة العمل السياسي للجماهير يحدث لأنها من طبيعة النظم السياسية والوعي المزيف للجماهير ، وأن ما يساعد الصفوة على الاحتفاظ بسيطرتها واستغلال الجماهير هو القوة والتنظيم والمهارات السياسية والصفات الشخصية ، وبالتالي فإن الديمقراطية يمكن أن تقلل من حدة الميول الأوليغارشية لكنها لا تستطيع أن تمنعها تماما⁹.

- مفهوم النخبة عند باريتو وكارل مانهايم: لا يختلف باريتو عن سابقه في أن السيطرة دائما في يد صفوة تتميز بقدرة سيكولوجية ، فهي قادرة على ممارسة السلطة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، في حين أن الجماهير لا تمتلك تلك القدرة السيكلوجية وبالتالي ليست قادرة على ممارسة السلطة السياسية ، غير أن هذه النخبة تنقسم إلى فئتين صفوة حاكمة " وهم الذين في مركز القوة و صفوة غير حاكمة لأنها ليست في مركز القوة ، أما الجماهير فهي منعزلة عن القوة وبعيدة عن المشاركة السياسية الحقيقية إلا في كونها مساندة لصفوة معينة بطريقة غوغائية¹⁰

أيضا يحصر كارل مانهايم مشاركة السياسية للمواطن العادي في اختياره للنخب الحاكمة خلال فترات زمنية معينة ويرى " أن التطوير الفعلي للسياسة هو في أيدي النخب ، ولكن هذا لا

⁸. المرجع السابق ، ص 30-31

⁹. محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسي : القوة والدولة ، لإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ب ت ، ص 76.75 .

¹⁰. شحاتة ، محي ، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1996 ، ص 43 .

يعنى أن المجتمع ليس ديمقراطياً أو أنه يكفي للديمقراطية أن يكون للأفراد المواطنين ، على الرغم من أنه قد حيل بينهم وبين لعب دور مباشر دائم في الحكومة ، حد أدنى ، هو إمكان جعل آمالهم محسوساً بها في فترات معينة " ¹¹، يمكن من خلالها أن تتعرف النخبة على مطالب أو رغبات الجماهير ، وبالتالي فإنه لا يرى أي أهمية لمشاركتهم المباشرة ، فمن خلال العملية " الديمقراطية يستطيع المحكومين دائماً أن يعملوا كي يزيحوا قادتهم أو كي يجبروهم على اتخاذ قرارات تكون في صالح الكثيرين " ¹².

ولكن الديمقراطية لا تعنى انعدام النخبة بل هي آلية لاختيار النخبة أو تجديدها كما يقول كارل مانهايم " إننا نفترض كأمر بديهي ، أن الديمقراطية تتميز لا بانعدام كل طبقات النخبة بل بنمط جديد في الاختيار النخبوي " ¹³، وبتغيير ذاتي جديد للنخبة والذي يتغير أكثر من أي أمر آخر أثناء السير إلى الديمقراطية هو المسافة بين النخبة وبين صفوف الأفراد " النخبة الديمقراطية ذات أساس جماهيري ولذلك فهي تعنى للجماهير ، شيئاً ما " ¹⁴، أي أن تلك النخب هي نتاج عملية ممارسة العمل السياسي

- **مفهوم النخبة عند شومبيتر:** يرى جوزيف شومبيتر أيضاً أن دور المواطنين الناخبين أو المصوتين هو اختيار الأشخاص الذين سيقروا . أي " أن دور الشعب هو أن يكون حكومة .. والطريقة الديمقراطية هي ترتيبات المؤسسات السياسية للوصول إلى قرارات سياسية والتي يتحصل فيها الأفراد على السلطة لأن يقرروا عن طريق الصراع التنافسي من أجل الحصول على أصوات الشعب " ¹⁵، وبالتالي فإن هناك مشاركة سياسية محددة في أوقات زمنية معلومة يقوم المواطنون فيها باختيار مجموعة من السياسيين دورياً وقت الانتخابات وتعتبر الانتخابات الدورية هي الضامن لعدم استبداد أي حكومة وذلك لخوفها من عدم اختيارها مجدداً

المشاركة هنا تتم من خلال الأحزاب والتي تتنافس فيما بينها للحصول على أصوات الناخبين لكي يتأهل للحكم ، فالمواطن أما منتهم ، أو مؤيد ، أو معارض ، أو لا مبال ، غير أنه إذا لم يكن

¹¹. بوتومور ، مرجع سابق ، ص 116

¹². المرجع السابق ، ص 116

¹³. المرجع السابق ، ص 116

¹⁴. المرجع السابق ، ص 116

¹⁵..ابوشهيوه مالك عبيد، وآخرون ، الايديولوجيا والسياسة، الجزء الأول والثاني : مصراته ، الدار الجماهيرية ، 1993 . ص 241

مؤيدا أو معارضا فإنه قد يكون مؤيدا عن طريق البرنامج المطروح فقط ، ولذلك فإن الأحزاب السياسية ونظرا لتباين المطالب تحاول طرح برنامج يرضى به أكبر عدد من المواطنين وذلك من خلال العديد من البرامج

لقد شبه شومبيتر في " نظريته عن المشروع الرأسمالي الأحزاب السياسية باهتمامات أصحاب الأعمال وبحثهم الدائم من أجل الصراع حول الربح للكسب . وجه التماثل بين الحزب والمشروع الاقتصادي هو زيادة نسبة مشاركته في السوق السوداء عن طريق أصحاب الأصوات في حالة الأحزاب أو المستهلكين في حالة المشروع الاقتصادي "16.

فمشاركة المواطن هنا ثانوية فهي مهمة في كونها تجعل الآلة الانتخابية تعمل بنجاح وهي تضيق أكثر في كون أن الدخول إلى النخبة الحاكمة وحسب ما يرى شومبيتر يجب أن يؤسس على معتقدات وقيم شبه أرسطراطية في شومبيتر لا يرى في تمايز أفراد الأمة بسبب " الملكية ، العرق ، الجنس ، الدين ، أية مجافاة للعقل أو مظاهر للرياء "17، ويمكن القول بأن ممارسة العمل السياسي عند شومبيتر هي لاختيار وتخويل الحكومة.

ومن منظور مختلف عن النخبة ومعتمد أكثر على تحليل الجماعات ، يرى روبرت دال أن المجتمع مكون من العديد من المجتمعات الصغيرة تختلف في مصالحها وتتشابك أحيانا وتتناقص أحيانا أخرى ، ومن خلال العملية الديمقراطية تتمكن هذه الجماعات من التعبير عن آرائها سواء من خلال التنظيمات والمؤسسات، اتحادات عمالية ، نقابات ، روابط مهنية ، تجمعات فلاحيه ، الأحزاب ، الجمعيات ، إلى غير ذلك. أو من خلال بعض الجماعات المتنافسة بدون تنظيم ، وبالتالي فإن الحياة السياسية ما هي إلا صراع بين هذه المجتمعات الصغيرة للسيطرة السياسية أو التحكم من ناحية والاستقلالية من ناحية أخرى . فبعضهم يكون في الحكم والبعض الآخر يشكل المعارضة، أي أنها قد تتحالف كليا أو جزئيا وقد تختلف ، والذي يحسم ذلك هو العملية الانتخابية ، والجمهور هنا منقسمة في انتمائها إلى هذه المنظمات سواء انضمام محلي أو تأييدها في الانتخابات لرؤيتها بأنها أيضا تحقق مطالبها . ولكن ما يعترف به دال هو إن هذه التنظيمات عندما تصل إلى السلطة فإنها تعبر عن الإرادة الخاصة للجماعات التي تدخل في هذه التنظيمات ، وبالتالي فإن الحكومة ستصبح معبرة عن عدم المساواة وهذا يعنى أن ممارسة العمل السياسي لذلك الدور ، وما الأنظمة الديمقراطية إلا "

16. محمد على محمد : مرجع سابق ، ص 45-246

17. بوتومور ، مرجع سابق ، ص 116

أنظمة تتيح فرصا أوسع للمشاركة والاختيار أو المنافسة بين مجموعات من القادة"¹⁸.

من الواضح أن أنصار حكم الصفوة السياسية هم منادون للديمقراطية التي تقوم على ممارسة العمل السياسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأيمانهم بها لا يتعدى كونها عملية يتم من خلالها اختيار صفوة حاكمة ، ويتناقضون معها - الديمقراطية - في كونها تؤكد المساواة بين البشر ، كما إنها تقوم على حكم الأغلبية أو الإجماع . ما يتفق عليه أنصار حكم الصفوة إن هناك فوارق طبيعية بين البشر ، واستناد عليها اكتسبت جماعات معينة ونتيجة لسمات خاصة القوة السياسية

وهم ينطلقون في تحليلاتهم وتفسيراتهم من حيث انتهى ماركس ، أي من أن المجتمعات واقعية مقسمة إلى طبقتين ، وأن كانوا معارضين لأفكاره سواء في تقسيمه المجتمعات إلى طبقتين ، حيث رأى أنصار حكم الصفوة إن المجتمعات تتكون من العديد من الطبقات ، أيضا معارضتهم أو اختلافهم معه في كون العامل الاقتصادي هو الأساسي في حدوث التغير الاجتماعي ، أما نقطة الانطلاق المشتركة لتحليلات ماركس ولأنصار حكم الصفوة فهو واقع المجتمعات الأوربية والتغير الذي حدث عليها

وبالتالي هناك إيمان مسبق بأن ممارسة العمل السياسي للجميع أو للعامة وبشكل مباشر أمر غير مباشر مقبول أو يمكن القول بأنه غير واقعي ، وبالتالي فإن ممارست الجميع عملية دورية وفي أزمنة تكاد تكون محددة ، وإن كان يقابلها مشاركة سياسية من شكل آخر ومسموح بها في جميع الأوقات والتي تتمثل في شكل من أشكال الرفض السياسي.

الخاتمة:

نخلص من خلال ما تناولناه في بعض أدبيات علم السياسة سواء الأفكار المجردة أو التجارب العملية . أن هناك تباينا واضحا وانتماء متباينا سواء في تحديد مفهوم الممارسة السياسية أو في الانتماء أو تأييد أحد أشكالها ، هذا فضلا عن التداخل مع مفهوم المشاركة السياسية فمن خلال ما يمكن اعتبارها من أقدم التجارب للمشاركة السياسية المباشرة ، ومن خلال الأفكار النظرية لأبرز مؤيدي المشاركة السياسية المباشرة - جان جاك روسو - ، أو مؤيدي المشاركة غير المباشرة - جون لوك - ، أو من خلال أحداث بعض التحسينات على الأنظمة النيابية وذلك بوجود التنظيمات الحزبية للتخلص من وجود حكومة الطبقة في الأنظمة النيابية ، أو من خلال ما أدخل من تعديلات دستورية على الأنظمة النيابية من تغيير لتصبح المشاركة شبه مباشرة ،

¹⁸. محمد علي محمد ، مرجع سابق ، ص 238

وذلك بوجود فكرة الاستفتاء الشعبي أو غير ذلك من الأشكال ، تلك الاختلافات في جوهرها هي اختلافات حول شكل المشاركة السياسية ، فأغلبها تجمع على أهمية مشاركة المواطن في الشؤون السياسية ، واختلافها في أنها مباشرة أو غير مباشرة أو شبه مباشرة ، هذا التطور في الحياة السياسية جاء نتيجة التجربة المدعمة بالفكر ، أي أنه وليد كليهما وهذا ما يبرر اختلاف المفكرين في تحديدهم لهذا المفهوم ، وبالتالي فإن أي رؤية لتطوير الحياة السياسية غالباً ما تستعين بالتجارب وذلك لفهم حركتها وتدعيمها بالأفكار في إيجاد رؤية مؤيدة أو مطورة أو مغايرة لها.

المطلب الثالث: أهمية النخبة في العمل السياسي

يمكن القول أن أهمية النخبة تتأتى من خلال التالي:

1. مفهوم النخبة يعد أداة تحليلية مهمة في الدراسات العملية وفي أكثر من حقل علمي كحقل علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي وحقول العلوم السياسية خاصة حقل السياسات المقارنة. فهي أحد أهم المفاهيم في تحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وتحديد القضايا التي تتصل بالسلطة.
2. ولا يمكن للحياة الاجتماعية أو السياسية أن تتم بدون وجود نخبة سياسية واجتماعية وثقافية قادرة على توجيه مسار المجتمع نحو أهدافه. وذلك "على الرغم من ظهور بعض النظريات والاتجاهات التي كانت تنادي إلى أهمية الجماهير في قيادة مجتمعاتها، لكنها لم تتمكن من انتزاع الدور الريادي التاريخي للنخبة"¹⁹.
3. تعد النخبة صانعة للقرار في المجتمعات والدول على اختلاف انظمتها السياسية وهي بالتالي من الأهمية بمكان في فهم طبيعة القرارات السياسية مما يستوجب فهمها وتحليل خصائصها الثقافية والاجتماعية ومركزاتها وقيمها الفكرية والإيديولوجية.
4. تمثل النخبة السياسية المتغير القيادي في عمليات التغيير والتطوير المجتمعي والسياسي وأن أهم ما يميز دورها في الحياة الاجتماعية والسياسية هو أنها من يقع عليها قيادة التغيير وصنع تاريخ مجتمعاتها وهي من يعول عليها في تحقيق نهضة المجتمعات وتأطير الحياة السياسية في أي مجتمع وبلد. حيث "تقوم النخبة السياسية، من أجل تحقيق أهدافها ومحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام لتحقيق مصالحها، بحيث إن التغيير قد يكون إيجاباً أو سلباً، محققاً لمصلحة

¹⁹ - أنمار نزار الدروبي، تحليل مفهوم النخبة السياسية بمنهج سوسيولوجي، موقع وكالة الحدث <https://www.alhadathcenter.net>

ال جماهير أو غير محقق لها عبر مجموعة من الوسائل المختلفة التي توفرها النخبة السياسية".²⁰

5. تشكل النخب السياسية رافعة للتنمية السياسية والوعي السياسي في المجتمعات، إذ "تقوم النخبة السياسية بأداء وظيفة تحقيق التكامل والاندماج بين الآراء السياسية والاتجاهات لمعظم القوى داخل المجتمع، بمختلف أنماطها وتأثيراتها، بهدف تحقيق استقرار المجتمع وثبات استمرارية أنماط العلاقات البينية بين مؤسساتها المختلفة، ويتوقف مستوى نجاح النخبة السياسية في أداء هذا الجزء من الدور على مستوى اندماجها بذاتها مع مؤسسات وبنى المجتمع الأخرى".²¹

المراجع:

الكتب:

1. ابوشهيوه مالك عبيد، وآخرون، الايديولوجيا والسياسة، الجزء الأول والثاني : مصراته ، الدار الجماهيرية، 1993.
2. بوتومور ، الصفوة والمجتمع: دراسة فى علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1988.
3. جون سكوت، علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
4. فاروق يوسف، علم الاجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1987.
5. محي شحاتة، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1996.
6. محمد على محمد، اصول الاجتماع السياسي : القوة والدولة ، لإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ب ت.

شبكة المعلومات الدولية:

1. أنمار نزار الدروبي، تحليل مفهوم النخبة السياسية بمنهج سوسيولوجي، موقع وكالة الحدث <https://www.alhadathcenter.net>

²⁰ - فاروق يوسف ، علم الاجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1987م ، ص21-22

²¹ - جون سكوت، علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ب، 2009 ، ص362

2. نظرية النخبة في علم الاجتماع اسياسي ،موقع مركز أبن غازي للدراسات

[/https://www.ibnghazicenter.com](https://www.ibnghazicenter.com)

الجانب الحرفي للفيلم السينمائي الروائي وآليات الإنتاج

ايمان احمد الحميدي

جامعة طرابلس -كلية الفنون والتصميم

قسم الفنون المرئية-شعبة السينما

مقدمة ..

يتساءل البعض لما لا توجد صناعة سينمائية درامية في ليبيا، والإنتاج السينمائي بها فقير، فما هي السينما، وماهي الآليات الإنتاج حتى تكون لدينا صناعة حقيقة، حيث تعد السينما صناعة وفن واختراع تقني له عناصر تتضافر لتصنع فيلما. فالسينما ((اختصار لكلمة Cinematographe (أي التسجيل الحركي) وهذه الكلمة المتعددة المعاني تدل في الوقت نفسه على الأسلوب التقني وإنتاج الأفلام (عمل في السينما) وعرضها (حفلات سينمائية) وقاعة عرض (ذهاب الى السينما) ومجموعة نشاطات هذا الميدان (تاريخ السينما) ومجموعة المؤلفات المفلمة مصنفة في قطاعات كالسينما الامريكية والسينما الصامتة والسينما التوهمية والسينما التجارية))²² زادت التقنية من جمالياتها وسهولة انتاجها، ((تدل كلمة سينما على مجموعة التقنيات والأساليب السينمائية))²³ وهي ((ليست عرضاً، بل عملاً مكتوباً يحاول المرء من خلاله ان يعبر عن نفسه في صعوبة رهيبية، .. يؤكد جين ميتري في إصرار ان السينما ليست ولا يمكن ان تكون عملاً مكتوباً .. اللهم الا عند الحد الذي تكون فيه عرضاً قبل كل شيء))²⁴. حيث يعد الإنتاج عمودها الفقري حتى نصل لبناء فيلم وايصاله الى جمهوره،

²² ماري- تيريز جورنو ،معجم المصطلحات السينمائية ، تحت إدارة ميشيل ماري ، ترجمة فائز بشور ، السوربون الجديدة ، ص16.

²³ المصدر السابق، نفسه ، ص18

²⁴ د.مذكور ثابت ،صناعة التشويق في حرفة الكتابة للفيلم ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2007، ص 89.

يحتاج الفيلم الى كادر كامل ليعطينا فيلماً. فهو نتاج نشاط منظم وإعداد محسوب. ((ان الأفلام عموماً، يتم انتاجها اعتماداً على الخبرة عشرات من الفنين، والذين هم بالنسبة لنا غير مرئيين)). ومن اهم الجوانب الرئيسية الجانب الحرفي، وفهم اليه الإنتاج، ويجب التنويه ان ليبيا انتجت العديد من الأفلام الوثائقية، حيث تم التركيز على الفيلم الوثائقي لفائدته ولطبيعة مجتمعنا، إضافة الى انتاج عدد من الأفلام الدرامية، وهو عدد قليل جداً، والورقة البحثية تجيب على التساؤلات التالية:

ماهي خطوات وآلية انتاج فيلم سينمائي درامي؟

هل من السهولة انتاج فيلم درامي بدون معرفة واعداد مسبق؟ للوصول لصناعة سينمائية حقيقة ومؤثرة؟

للإجابة على هذه التساؤلات يجب معرفة عناصرها:

فالفيلم السينمائي يعتبر ((قصة تحكى على الجمهور في سلسلة من الصور المتحركة، وتستطيع ان نميز في هذا التعريف ثلاث عناصر: القصة: وهو ما يحكى. الجمهور: وهو من تحكى له القصة. سلسلة من الصور المتحركة: وهي الوسيلة التي تنقل بها القصة الى الجمهور.))²⁵ فالفيلم ((استكشاف فلسفي معقد للمعضلات والمسؤوليات التي على الفنان تجاه محيطه الاجتماعي والسياسي))²⁶.

وهو عمل جماعي في جانبه التقني والفني الإبداعي ومنتج اقتصادي مكلف، على عكس بعض النشاطات الفنية والأدبية التي تتمحور حول الإنتاج الفردي مثل الأدب، والفن التشكيلي الذي يتمحور حول ابداع الفرد ولا يحتاج الى عدد كبير من العاملين، الا انهما يحتاجان الى جمهور يتعطى انتاجهما.

فما هو الجانب الحرفي للسينما؟ .

وللإجابة على هذا السؤال نبدأ بالتعرف على مراحل الإنتاج وما هو فريق العمل السينمائي؟

أولاً: فرق العمل السينمائي

الفريق الأساسي للفيلم السينمائي يتمثل في مكوناته، ولكن يختلف عدد العاملين فيه وفقاً لميزانية الفيلم ونوع الفيلم وحجم الإنتاج. ويضم ما يلي:

1. إدارة الإنتاج: من مهامها كتابة النص وتنظيم الميزانية وجدولة تنظيم التصوير وصياغة وتنظيم الفيلم ما قبل وبعد التصوير.

²⁵ فجالى، سلوى رواية عائد الى حيفال غسان كنفاني بين النظرة الروائية والطرح الفيلمي ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 52، ص 707.

²⁶ لوي دي جانييتي ، فهم السينما 8- السينما والادب ، ترجمة جعفر على ، المكتبة السينمائية 1993، منشورات عيون ، القاهرة ، ص 54.

2. فريق الإخراج: المخرج، المخرج المنفذ، مساعد المخرج، فتاة التتابع.
 3. فريق التصوير: مدير التصوير، المصور، المختص بالتركيز البؤري، مسؤول عن دفع العرب، مساعد تصوير.
 4. فريق الصوت: مهندس الصوت، المختص بمزج الأصوات، مختص بذارع الميكروفون، رجال الكابلات.
 5. فريق الإضاءة: كبير العمال، المساعدون، المسؤول عن المولد الكهربائي.
 6. قسم الديكور: ((نطلق اسم ديكور على هذا الإطار الذي يحدد مكان الحدث والوسط الذي يحيط به)).²⁷ يتعلق بتأثير فضاءات الفيلم ونميز فيه بين الديكور الخاص بالفيلم والديكور العادي.
 7. فريق اللباس والإكسسوار: نميز هنا بين الزي واللباس العادي، فالزي له دلالة متعلقة بطبيعة الحدث والزمن والفضاء والرؤية إلى العالم والأشياء، وقد يضاف إلى الزي لمسات وإكسسوارات توضح طبيعة الأحداث والأفضية والأزمنة التي يعبرها الفيلم ويلوح بالقيم الإيديولوجية التي يريد المخرج إيصالها إلى المتفرج المتلقي.
 8. قسم الخدع ومصمميها: فنيين وتقنيين وبدائل.
 9. قسم المكملات الإكسسوار: رئيس القسم، المساعدون.
 10. التقنيون: منهم المصورون ومهندسين الصورة ومهندسين الصوت والحركة والإضاءة والقائمون بأعمال الديكور والأزياء والمكياج والإكسسوار... إلخ.
- ثانياً: لفهم آلية عمل السينما يجب فهم مكوناتها كونها فن وصناعة.**
- ((يتشكل قطاع السينما من ثلاث فروع الاستثمار الإنتاج والتوزيع... وقد وجدت ولاتزال أشكال متعددة من الاستثمار السينمائي: صالة السينما (ذات النشاط الدائم أم الفصلي أم العرض) وسينما المعرض أو الأعياد الموسمية، والسينما الجائلة (الدائرة المتنقلة) والمجمع المتعدد الصالات أو المجمع والمستثمر هو الشخص الفعلي أو الاعتباري الذي يستثمر صالة عرض سينمائية)).²⁸
- الإنتاج :**

²⁷ تأليف مجموعة من الباحثين، مرجعيات وتقنيات السينما، ترجمة نبيل الدبس ، مراجعة د. جمال شحيد ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة – دمشق سوريا 2020م ص 614.

²⁸ تأليف مجموعة من الباحثين ، مرجعيات وتقنيات السينما ، ترجمة نبيل الدبس ، مراجعة د. جمال شحيد ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة – دمشق سوريا 2020م ص 435.

إنتاجها أي جهة صانعتها وتمويلها، حيث يعد المنتج المسؤول المالي والمراقب لكل عناصر الفيلم، أما المنتج المفوض فهو المسؤول على الجوانب القانونية والمالية، ومدير الإنتاج فهو الممثل للجهة المنتجة، ويكلف بإدارة أعمال الفيلم، منذ المرحلة التحضيرية حتى العرض، ويكون متواجد بصفه دائمة اثناء التصوير، ذراعه اليمنى الوكيل العام الريجيسير وهو من يقوم بكل الاعمال العملية المتعلقة بالتصوير مثل الموافقات والاذونات وتصريحات، استدعاء الممثلين والفنيين النقل والاعاشة ((المنتج هو مقاول يبادر الى انجاز فيلم معين ، ويتحمل مسؤولية وابعاء ذلك ، ضمن نطاق شركة ، باتت نشاطاتها ترتبط اكثر فاكثر بالصناعات السمعية البصرية وصناعة الاتصال او غيرهما من الصناعات الثقافية ، ولتحقيق ذلك يعتمد الى جمع الإمكانيات المالية والفنية والتقنية ، وهذه تشمل عادة رؤوس الأموال الذاتية او الخاصة القروض البنكية السلف التي يقدمها متعهدو التوزيع والاستثمار المستقبليين (الشراء المسبق من جانب الموزعين الاقنية التلفزيونية شركات الفيديو) الكتاب والمخرجون ، الفنيون الممثلون ، المعدات ... الخ))²⁹.

تمر عملية انتاج الفيلم بمراحل عديدة
مراحل:

1. المرحلة الاولى:

أ- ما قبل الانتاج: حيث يتم التخطيط واعداد الميزانية واختيار كادر العمل، حسب جهة الانتاج (التمويل) شركة كبرى تابعة لدولة شركة صغيرة ... ام مشروع تخرج... واختيار الكادر الفني، من مخرجين وممثلين وفنيين.

مرحلة التخطيط والاعداد تقوم عادة ما بين المخرج وكاتب السيناريو والمنتج يكون المخرج هو السيناريست، في بعض الاعمال، او ان النص السينمائي جاهز اي تم شرائه، وفي حالة اختيار موضوع الفيلم او اختيار رواية او مسرحية معينة للعمل عليها تكون هذه المرحلة واضحة لشركة الانتاج وللمخرج وهي مرحلة السيناريو بامتياز الذي هو في الأصل الكتابة البصرية للفيلم، أي أن السيناريست يبدأ في عملية المعالجة الى جانب المخرج.

يختلف السيناريست عن الروائي لأن الروائي يكتب لقارئ مفترض والسيناريست يكتب صورة وصوت للمخرج والممثلين والفنيين حتى نحصل على فيلم جاهز للعرض على للمشاهدين، ومنه ينبغي لكاتب السيناريو أن يكون ملما بطبيعة الكتابة البصرية وبطرق العمل

²⁹ المصدر السابق، نفسه، ص430.

السينمائي، وكامل تفاصيله ولغته حتى يتمكن من إنجاح الفيلم في مرحلته الأولى، فالكتابة السينمائية لا تتمتع بجمال اللغة وتأثيرها، فهي أقرب الى التعليمات منها الى بلاغة التعبير النثري المنمق والجميل الذي يميز الرواية والشعر اي الادب عموماً.

ب- فريق ما قبل الانتاج، يضم كلا من:

1. **المنتج:** ((الفرد الذي يخطط انتاج الفيلم وينسق العمل فيه ويشرف عليه))³⁰، هو القائم بتمويل العمل السينمائي، الشق الصناعة من السينما، الحريص كل الحرص على نجاح العمل جماهيرياً ومالياً، ((مهمة المنتج هي ان يفعل كل شيء ممكن لكي يساعد المخرج في تحقيق هدفه الفني، والمنتج هو الشخص الاهم في اعطاء المخرج الدعم والتشجيع اللذين يحتاجهما – كل مخرج- لكي يتحمل ضغوط صناعة الفيلم))³¹. يجب ان تتوفر فيه مميزات مثل الخبرة وفهم طبيعة العمل السينمائي .
2. **جهة الانتاج:** السينما صناعة وفن، قد تكون جهة الانتاج شركة خاصة أو مركزاً سينمائياً تابعاً للدولة، أو نادي للهواة، أو استثمار لجهة خاصة أو عامة، حسب قوانين الدولة الخاضعة لها. كما يلعب المخرج دور المنتج مما يعطيه مساحة أوسع للإبداع. ويمول بعض الممثلين اعمالهم، تلعب عملية الانتاج دوراً مهماً في صناعة السينما وهي الموجهة الحقيقي لها، والدارس لتاريخ السينما يفهم المراحل التي مرت بها السينما وظهور العديد من التيارات الداعية لسينما خارج سلطة الانتاج.
3. **المخرج:** دوره الأساس هو نقل السيناريو من الصيغة الادبية إلى مشاهد بصيغة تنفيذية، في حاله عدم كتابته له وقيادة فريق العمل، لكن هذه العملية تتطلب منه تدخل عناصر أخرى في النقل، وهو أساس نجاح الفيلم أو فشله. لان عمله تقني ابداعي.
4. **مساعد المخرج الاول:** او المخرج المساعد، مهمته تحضير كل مستلزمات التصوير، واعداد خطة التصوير اليومية بالتعاون مع الفنين، ((حيث يجهز جداول اللقطات لكل

³⁰ داويت سوين كتاب السيناريو للسينما ترجمة احمد الحضري، دار الطناني للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، القاهرة ،ص 345.

³¹ نيكولاس تي بروفيرس ، اساسيات الإخراج السينمائي شاهد فيلمك قبل تصويره ترجمة وتقديم احمد يوسف ، المركز القومي للترجمة الطبعة الأولى ، القاهرة ، 222ص .

مواقع التصوير ن وجدولة الترتيب لأكثر فعالية لتصوير هذه اللقطات))³² مساعدو المخرج الآخرون ماعونين للمخرج الأول ومساعد المخرج الأول.

5. **المستشار الفني:** يقدم الدعم والنصح للفريق خاصة المخرج في مجال معين يحتاجه المخرج: مستشار تاريخي، مستشار موسيقي، مستشار طبي.³³ ((شخص ذو خبرة تفصيلية بمادة موضوع الفيلم يكلف ليعاون كاتب السيناريو في تحضيره))³⁴. وهو عنصر مهم، خاصة في الأفلام التي تحتاج إليه.

6. **كاتب السيناريو السيناريست:** هو كاتب النص وأحياناً مؤلفه، أو من يقوم بتطوير فكرة معينه لجهة الإنتاج أو للمخرج، وهو من يحول الرواية أو المسرحية، الى نص مرئي سمعي (سيناريو أدبي)، يطور الشخصيات ويحدد البناء القصصي، يشاركه المخرج في رؤيته ويعطي تعليماته وأفكاره.

يسـتمـد السيناريست (أو جهة الإنتاج) أفكاره من عدة مصادر:

³² المصدر السابق، نفسه، ص 224.

³³ تأليف مجموعة من الباحثين، مرجعيات وتقنيات السينما، ترجمة نبيل الدبس ، مراجعة د.جمال شحيد ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة – دمشق سوريا 2020م ص293.

³⁴ داويت سوين كتابة السيناريو للسينما ترجمة احمد الحضري ، دار الطناني للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ص350.

الادب، شعر روايات قصص شذرات.التاريخ.المسرح.افلام.الأخبار.تجارب شخصية. تجارب الآخرين.الخيال.اساطير ميثولوجيا. سير ذاتية.

7. تقسيم السيناريو:—————و:

او عملية **تفريغ السيناريو**، تحسب ايام التصوير بناء على عدد الصفحات التي سيتم تصويرها، حيث يقوم مساعد المخرج الاول بعمل قوائم لكل مشهد من مشاهد السيناريو، تتضمن اسماء الممثلين والكومبارس والاكسسوارات والمواقع كما يحدد المشاهد الداخلية والخارجية، وهذه العملية تنظم العمل اضافة تحديد ميزانية العمل ومعرفة متطلبات المشاهد من ملابس والاكسسوارات والمكياج ويضمن تواجدها ثناء التصوير تفاديا لا اي تأخير.

8. تقديم الميزانية:—————ر:

يقوم مدير الانتاج بحساب كلا من التكاليف المرتفعة التي تتخطى الحدود والتكاليف العادية وفي الغلب تكون الاجور هي الاكثر كلفه، تحسب الميزانية بعد كتابة السيناريو التنفيذي، حيث تقسم الى مجموعات مثل تكاليف المعدات من كاميرات واجهزة اضاءة وحساب الساعات الاضافية المحتملة واي طارئ محتمل.

9. جدولة المواعيد:—————د:

خطوة يقوم بها المساعد الاول للمخرج، حيث يحول اوراق السيناريو المقسمة ويقوم بجدولتها، تحدد الجدولة على اساس الممثل البطل وان كان هناك ممثلين عالىين الاجور فان تصويرهم متقاربين أفضل لتجنب اي مصاريف اضافية ويضع المخرج المساعد خططا بديلة في حالة أي طارئ مثل تغييب أحد الممثلين او تغير الجو او اي صعوبة محتملة اي تأخير يعني تكلفه زيادة والعملية المنظمة توفر اي خسارة محتملة.

10. اختيار الممثلين: يقوم مدير الانتاج او المخرج باختيار الممثلين ثم يقرر

اوصاف الشخصيات التي يرغبها للأدوار وعادة يقوم المخرج باختبار تصوير حيث يتم تصوير الممثلين ويختار المخرج المناسب للدور. ((يعتقد العديد من المخرجين ان نصف عمل المخرج يتحقق عندما يختار أفضل الممثلين الملائمين لشخصيات الفيلم...اختيار فريق الممثلين هو التعبير الاول عن فكرة المخرج قبل ان يبدأ الانتاج

وهذا سبب أقوى لكي تكون لدى المخرج في مرحلة ما قبل الانتاج فكرة اخراجية واضحة والتي تعتمد في هذه المرحلة على تفسيره للنص¹ ((الممثل: ((كائن ملتزم بفعل))² هو الذي يجسد الأدوار المسندة له من قبل المخرج او جهة الانتاج، ((تستعمل هذه الكلمة عادة في السينما كمرادف لكلمة كوميدي اي الذي يمثل دورا ، او يؤدي دور شخصية ما ، من الدور الاول حتى الدور الصامت وهو ليس محترفا للتمثيل ، بخلاف الكوميدي الذي يكون التمثيل مهنة له))³ فاختيار الممثلين واسناد الادوار تكون من ضمن مهام المخرج، وفي بعض الحالات يتدخل المنتج وجهه الانتاج، باختيار الابطال وهو من اهم العناصر في الفيلم، ويتوزع هذا العنصر بين: الممثلون الأبطال الرئيسيين والممثلون ثانويين أما الممثلون الثانويين فهم الذين يؤثرون في الأبطال ويتأثرون ويتغيرون، بينما لا يقوم عليهم الفيلم. حيث نشاهد شخوص الرواية حيه تتحرك، لها افعال واحاسيس ولغة جسد، امامنا وليست متخيلة.

11. **مهندس الديكور:** هو المسؤول على ديكورات الفيلم، كما هو مبين في السيناريو اي هو المسؤول على تصميم المناظر وهو يعمل تحت اشراف المخرج وبالتعاون مع مدير التصوير وبناء على خطوط الحركة التي يضعها المخرج لكل ممثل وبناء على اجزاء المنظر التي ستكون مضاءه اثناء التصوير.

12. **النجارون:** المسؤولون على صناعة الديكورات الخشبية.

13. **منسق الاكسسوار:** المسؤول عن اي اكسسوارات يستخدمها الممثلين، يتعاون مع مهندس الديكور تحت اشراف المخرج، يفحص السيناريو ويختار الاكسسوارات لكل مشهد ويحافظ عليها طيلة ايام التصوير ويعمل ميزانية لشرائها وهو من يسلمها للممثلين وهو المسؤول عن المظهر البصري للفيلم من خلال استخدام الاثاث والسجاد والمفروشات ومختلف القطع الفنية ناقصة نكملها

14. **مصمم الملابس:** المسؤول عن تصميم ملابس الممثلين وعن اجراء بحث عن نوع الملابس وما يتصل بها من اكسسوارات وهو يعمل تحت اشراف المخرج وبالتعاون مع منسق الديكور ومنسق الاكسسوارات.

¹ كين دانسايجر ، ترجمة احمد يوسف ، **فكرة الاخراج السينمائي كيف تصبح مخرجا عظيما** ، المركز القومي للترجمة ، اشراف جابر العصفور ، الطبعة الاولى ، القاهرة، 2009 ص 148

² جيرالد برنس ، **المصطلح السردي** ، ترجمة عابد خزندار ، مراجعة محمد بربري ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003، ص 43.

³ ماري- تيريز جورنو ، **معجم المصطلحات السينمائية** ، تحت ادراه ميشيل ماري ، ترجمة فائز بشور ، السوربون الجديدة ، ص 3.

15. **الماكيبير:** المسؤول عن بحث وتصميم الماكياج للممثلين والكومبارس يعمل تحت إشراف المخرج وبالتعاون مع مصمم الملابس ليكون الماكياج المطلوب والمناسب للشخصيات. ويعد الماكيبير جدولاً بالماكياج، ويتعاون مع العاملين معه من المساعدين ومع الكوافير الذي يجب أن يبحث عن طراز التسريحات المناسبة للشخصية والفترة الزمنية. ((وقد يجري ضم اختصاصي الماكياج والملابس ومصوفي الشعر ضمن فريق الديكورات والملابس))¹

16. **رسام السيناريو، الألواح القصصية: Storyboard** يستعمل بعض المخرجين رسوماً للسيناريو لعمل خطة بصرية للمشاهد وهو ما يعرف بالتقطيع على اللوح أو الألواح القصصية، حيث يرسم تصور بصري تفصيلي للمشاهد كما خطط المخرج. ((لوحة اللقطات ملف ورقي أو حاسوبي، يستخدم في مرحلة ما قبل التصوير، بهدف تخطيط احتياجات مجمل اللقطات التي ستشكل الفيلم، سواء على المستوى التقني (الكادراج، حركات الكاميرا، المؤثرات الخاصة) أم على المستوى الفني (الديكورات المادية أو الديكورات الافتراضية)، وبعد تنفيذه يتخذ شكلاً أقرب إلى شكل إسكيزات القصص المصورة، كل مشهد فيه يمثل لقطة، قد تتكون من عدة رسومات، ويُعد ترتيبه بمنزله ترتيب المونتاج النهائي للفيلم وتشكل لوحة اللقطات أداة مرجعية للعمل إلى جانب سيناريو التصوير (أو الديكوباج التقني)).² وهي ((رسوم لكل لقطة على حدة، أنها توضيح بصري لرحلة بحث ودراسة طويلة، ويمكن أن تكون عظمة الفائدة في توصيل رؤيه المخرج إلى الآخرين))³.

تستخدم الألواح القصصية لغرضين:

¹ تأليف مجموعة من الباحثين، **مرجعيات وتقنيات السينما**، ترجمة نبيل الدبس، مراجعة د. جمال شحيد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة - دمشق سوريا 2020م ص 291

² تأليف مجموعة من الباحثين، **مرجعيات وتقنيات السينما**، ترجمة نبيل الدبس، مراجعة د. جمال شحيد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة - دمشق سوريا 2020م ص 613.

³ نيكولاس تي بروفيرس، **أساسيات الإخراج السينمائي شاهد فيلمك قبل تصويره** ترجمة وتقديم أحمد يوسف، المركز القومي للترجمة الطبعة الأولى، القاهرة، ص 105.

- تتيح للمخرج ان يدرك مسبقا تصورات أفكاره والعمل على تهذيبها بنفس الطريقة التي يعمل فيها الكاتب على تطوير أفكاره خلال كتابه مسوداته المتعاقبة.
- الثاني انها تؤدي الدور الاوضح في لغة الحوار بين الأفكار لكافة العاملين في فريق الإنتاج.

المرحلة الثانية

ب. مرحلة الإنتاج:

تعد مرحلة للتصوير الفيلمي أو الإنجاز، حيث تنتهي حالة التخطيط في المرحلة الأولى التي يحضر فيها عنصران فقط من طاقم العمل (السيناريست والمخرج)، إلى مرحلة الإنجاز والتنفيذ التي تحضر فيها عناصر مختلفة مساهمة في العمل بإجمال كآتي:

1. **مدير التصوير:** المسؤول عن الكاميرات والاضاءة اثناء التصوير كما له دور في تصميم الموقع، هو من يقوم بتفسير بصري للصورة ولرؤيه المخرج. اي انه المسؤول عن الصورة وعن الاضاءة. حيث ان الاضاءة من أكثر العناصر اهمية لآلة التصوير أيا كان نوعها، فهي تعتمد على الضوء كاعين الانسان في رؤية الاشياء وتحديد معالمها وآلة التصوير تحتاج الى كميات أكثر من الضوء حتى تستطيع ان تقوم بعملها، كذلك تحتاج ايضا الى تحديد ألوان الضوء والتباين بين حدود الالوان واتجاهات الاشعة الضوئية ودرجة حرارة اللون، وعليه وجب العناية بالاضاءة عناية خاصة حتى نستطيع ان نحصل على الصورة المطلوبة
2. **المصور:** المسؤول امام المخرج ومدير التصوير عن الكاميرا وحركتها وضبط بؤرة العدسة، له الحق بإيقاف التصوير إذا لاحظ ان اللقطة لا يتم تصويرها كما هو مطلوب. فهو ضابط الكادر لأنه المسؤول عن حركة آلة التصوير.
3. **مساعد المصور:** مسؤول عن تنفيذ حركات الكاميرا اثناء التصوير ومن مهامه الضرورية ان يقوم بتسهيل او تنفيذ حركات الكاميرا على حاملة الكاميرا او ذراع الكاميرا او الرافعة او الشاريو. ومكلف ايضا بصيانته آلة التصوير.
4. **مساعد المصور الثاني:** يحمل الشريط في آلة التصوير وينزعها منها.
5. **فني الاضاءة:** مسؤول امام مدير التصوير في كل ما يختص بالاضاءة فهو المسؤول عن عمل قائمة بكل معدات الاضاءة المطلوبة في تصوير الفيلم،

ومسؤول عن الصيانة واختيار المعدات الكهربائية وتركيب اجهزة الاضاءة في مكانها وكل ذلك تحت اشراف مدير التصوير .((الإضاءة تساعد على تجسيد الشخصية ، وتتنبأ بمقاصدها ، ويمكن استخدام الاضاءة .. لا ضفاء النعومة او الخشونة على رد فعل المتفرج اتجاه الشخصية او موقف ما ... كما يمكن استخدام الاضاءة للتركيز على الضحايا.))¹ . تختلف الإضاءة بحسب نوع الفيلم، فأفلام الخيال العلمي والرعب تكون فيها الإضاءة ضعيفة بينما الأفلام العاطفية والدرامية فتكون الإضاءة قوية

6. **مهندس الصوت:** يعمل تحت اشراف المخرج، مسؤول عن كل الاصوات التي يتم تسجيلها اثناء التصوير وهو المسؤول عن توجيه عامل الميكروفون والمساعد وعليه مسؤولية عدم ظهور الميكروفونات في كادر التصوير واخفائها، يقدم تقرير عمل يومي بكل الاصوات التي تم تسجيلها.

7. **مساعد الصوت:** يحمل العصا الطويلة التي يتدلى من نهايتها لاقط الصوت. ويسمى عادة حامل العصا.²

8. **فتاة التتابع: script-girl** الفتاة التي تساعد المخرج اثناء التصوير، تدون ملاحظات فيما يختص كل الحركة وتكتب ملاحظات مستمرة على السيناريو لتظهر للمونتير ويطلق عليها ايضا مراقب النص كونها تسجل ملاحظات ومعلومات تامة اثناء التصوير.

9. **التحميض والطبع:** ترسل كل المواد التي تم تصويرها الى المعمل للتحميز. اعتماد على التقرير اليومية التي تم كتابتها اثناء التصوير، ومن ثم يتم طباعة المرات التي اختارها المخرج فقط. وما ان يتم تحميز الفيلم وطباعته، فأن الاشرطة المطبوعة الناتجة تعتبر نسخة عمل.

10. **البدائل لتنفيذ الخدع الخطرة:** بديل للممثلين للقيام بالمهام الخطرة.

11. **السانقون:** سواء لتنقل العاملين او للقائمين بالقيادة اثناء عمل الفيلم.

¹ كين دانسايجر،، فكرة الاخراج السينمائي كيف تصبح مخرجا عظيما ، ترجمة احمد يوسف المركز القومي للترجمة ، اشراف جابر العصفور ، الطبعة الاولى ، القاهرة، 2009 ص 136.

² تأليف مجموعة من الباحثين، مرجعيات وتقنيات السينما، ترجمة نبيل الدبس ، مراجعة د.جمال شحيد ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة – دمشق سوريا 2020 م ص 291.

12. **المصورون الفوتوغرافيين:** تؤخذ الصور الفوتوغرافية الثابتة خلال تصوير الفيلم للدعاية ومن اجل تسجيل دقيق للديكور واشكال الثياب والوانها وشكل تسريحات الشعر.

13. **الترجمة:** ترجمة الحوار للغة أخرى.

14. **المؤثرات الخاصة:** يحدد مدير المؤثرات الخاصة الطريقة الواجب اتباعها للحصول على المؤثرات المطلوبة

المرحلة الثالثة:

ج. مرحلة ما بعد الانتاج

يتعلق بالمونتاج السينمائي بتنظيم مشاهد وترتيبها بحسب تسلسلها ونمو الحدث الرئيسي، وهو نتاج العمل والجهد وله انواع واساليب ومدارس، وهو لغة اصيلة للفيلم مثال المونتاج التعاقبي الذي يأخذ بعين الاعتبار التسلسل الزمني المنطقي للأحداث، والمونتاج الدائري الذي يربط البداية بالنهاية، والمونتاج الحزوني الذي يخلخل من تراتب الأحداث باعتماد أسلوب الاستباق والاسترجاع. ويتعلق الميكساج بتنظيم الصوت وتحديد طبيعة الموسيقى التصويرية وتوزيعها بحسب تسلسل الأحداث واختلافها، ويتدخل في هذه المرحلة عنصران مهمان هما **المخرج والمونتير**.

يتضمن فريق ما بعد الانتاج: ما بعد التصوير

1. **المونتير:** هو المسؤول عن البناء النهائي للفيلم. فهو المسؤول عن عملية المونتاج وظهور الفيلم بالشكل المطلوب والمعد له.

2. **مونتير النيجاتيف:** هو الذي يقوم بعمل المونتاج والاخير للفيلم، فبمجرد الانتهاء من مونتاج النسخة العمل، ترسل الى مونتير النيجاتيف ليقوم بتنفيذ نفس القطعات التي نفذها المونتير على نسخة العمل اعتمادا على ارقان الحافة المطبوعة عليها ولكن على النيجاتيف الاصلي للفيلم وترسل الى المعمل لطبع النسخة الاولى للفيلم.

3. **مسؤول المؤثرات البصرية:** بالتعاون مع المخرج ومدير التصوير على وضع خطة للمؤثرات البصرية للفيلم، فيتم كتابة ملاحظات لكل مشهد يحتاج الى مؤثر بصري.

4. **مازج الصوت:** يعمل مع مهندس الصوت والمخرج والمونتير

5. **مسؤول المؤثرات الصوتية:** يعمل مع المونتير الصوت، وهو يقوم بتوفير المؤثرات الصوتية التي يتطلبها الفيلم مثل صوت وقع الاقدام هزيم الرعد خريير الماء...

6. **الموسيقى التصويرية:** ترتبط بالجينيرك، وتتبع أحداث الفيلم، إذ يمكن من خلالها التوصل إلى طبيعة الوقائع من حيث سرعتها وقيمتها واختلافها سلبا وإيجابا، كما أنها تساهم في دفع الرتابة عن التصوير والسرد الفيلمي.

7. **مشرف العناوين (الجنيريك):** يتعلق بتحديد جميع المساهمين في العمل السينمائي في بداية الفيلم وفي نهايته وترفقه موسيقى تصويرية. أي أنه المسؤول عن انتاج العناوين الرئيسية في بداية الفيلم وقائمة العناوين الاخيرة، ويتضمن عمله الاشراف على تصميم العناوين والمؤثرات الخاصة به.

8. **التعاون في صناعة الفيلم:** طوال مرحلة انتاج الفيلم لابد ان يقوم المخرج بتوصيل فكرة ما الى مساعديه والعاملين معه، فالسينما عمل يعتمد على التعاون والتواصل بين العاملين فيه وأي خطأ يرفع ميزانية الفيلم. لذا تقسم الاعمال الى فرق الفيلم السينمائي.

4. المرحلة الرابعة والاخيرة: التوزيع والاعلان

مرحلة العرض بدور العرض، والتسويق للفيلم. وتتدرج احيانا ضمن المرحلة الثالثة. وهي مرحلة الحصاد، من الناحيتين الابداعية والمالية، فالسينما صناعة وفن.

الخاتمة: معرفة خطوات وآلية انتاج فيلم سينمائي درامي، تصنع قاعدة أساسية لنجاح عملية الإنتاج فليس من السهولة انتاج فيلم درامي بدون معرفة واعداد مسبق، للوصول لصناعة سينمائية حقيقية ومؤثرة، والقائم بالإنتاج يجب ان يتمكن من هذه المعرفة.

لا يمكننا انكار تأثير الدراما والسينما في حياتنا، وقيام صناعة سينمائية محلية، يعزز من هوية وقومية مجتمعا، فهنا للعمل السينمائي، يسهل انشاءه فالعمل السينمائي عمل تقني وفني، يحتاج للتنظيم والدقة في العمل ولأنه مكلف فكل ثانية لها أهميتها، والاعداد الجيد يعني كلفة اقل ومشاكل قليلة وعمل جيد وايرادات ممتازة.

العمل الجماعي حرفي وصناعي، وهذا مبدأ مهم جداً لنجاح وتأسيس صناعة سينمائية، ولدخول مجال صناعة السينما يجب معرفة خصائصها، لتجنب أي خسارة، ولضمان النجاح.

ختاماً، يمكن القول ان السينما تمثل أكثر من مجرد وسيلة ترفيهيه، فهي لغة فنية وابداعية تعكس ثقافة المجتمع وتصنعها وتعزز تميزه وهويته، ومن خلال فهمنا للآليات الإنتاجية، نكتشف مدى التعقيد والدقة المطلوبة لصناعة فيلم سينمائي ناجح، وأنها صناعة تتطلب التخطيط والتنسيق والعمل الجماعي المتكامل.

ان تطوير صناعة السينما في ليبيا يشكل خطوة أساسية نحو بناء صناعة ثقافية وطنية تعكس هوية مجتمعنا العربية والإسلامية، ولتحقيق ذلك يجب التأسيس لصناعة سينمائية بكوادر مدربة، وفتح الفرص امام القطاع المحلي لإنتاج صناعة سينمائية، تشكل رافدا للتنمية الثقافية والاقتصادية.

أتمنى ان تساعد هذه الورقة في فهم الآليات الإنتاج لدى أصحاب القرار، وان تأخذ ضرورات الإنتاج دورها في التخصصات الاكاديمية، وأيضا آليه الإنتاج في المؤسسات المهمة بالإنتاج.

المصادر والمراجع:

1. تأليف مجموعة من الباحثين، مرجعيات وتقنيات السينما، ترجمة نبيل الدبس ، مراجعة د. جمال شحيد ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة – دمشق سوريا 2020م ص 614.
2. داويت سوين كتابة السيناريو للسينما ترجمة احمد الحضري ، دار الطناني للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ص 345.
3. نيكولاس تي بروفيرس ، اساسيات الإخراج السينمائي شاهد فيلمك قبل تصويره ترجمة وتقديم احمد يوسف ، المركز القومي للترجمة الطبعة الأولى ، القاهرة ، 222ص .
4. جيرالد برنس ، المصطلح السردى ، ترجمة عابد خزندار ، مراجعة محمد بريري ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003.

5. د.مدكور ثابت ، صناعة التشويق في حرفة الكتابة للفيلم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2007.
6. قجالي ، سلوى رواية عائد الى حي فال غسان كنفاني بين النظرة الروائية والطرح الفيلمي ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 52.
7. كين دانسايجر ، ترجمة احمد يوسف ، فكرة الاخراج السينمائي كيف تصبح مخرجا عظيما ، المركز القومي للترجمة ، اشراف جابر العصفور ، الطبعة الاولى ، القاهرة، 2009 .
8. لوي دي جانيتي ، فهم السينما 8- السينما والادب ، ترجمة جعفر على ، المكتبة السينمائية 1993 ، منشورات عيون ، القاهرة .
9. ماري- تيريز جورنو ، معجم المصطلحات السينمائية ، تحت إدارة ميشيل ماري ، ترجمة فائز بشور ، السوربون الجديدة .

خُطُورَةُ الإرهابِ الدَّولِيِّ عَلَى الأمنِ القومِيِّ للدُّول:

دراسة حالة تعامل الإدارة الأمريكية مع الإرهاب (2001-2014)

أ/ نوال بالعيد سالم الفيتوري

عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

nawil.alfatouri@uob.edu.ly

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع "خُطُورة الإرهاب الدُولي على الأمن القومي للدُول"، وذلك من خلال التركيز على دراسة حالة تعامل الإدارة الأمريكية مع ظاهرة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وحتى عام 2014م، تتلخّص مُشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف يهتمُّ المُجتمَع الدُولي بظاهرة الإرهاب الدولي كونها تُشكّل خطراً على الأمن القومي للدُول؟، وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي سوف تُحاولُ الدِّراسةُ الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماذا يقصد بالإرهاب في المجتمع الدولي؟.
2. كيف يمكن للمجتمع الدولي التصدي لمخاطر الإرهاب الدولي؟ وحماية الأمن القومي للدول؟.
3. كيف تعاملت الإدارة الأمريكية مع ظاهرة الإرهاب الدولي بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).

* ومن خلال استخدام: المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة والمدخل التاريخي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: إن الأمن القومي "بأبعاده المُختلفة مُهمٌ في حماية الفرد والمُجتمع من الأفكار المُتطرّفة والمُنحرفة، وهو أحد الركائز المُهمّة في حماية الدّولة، إنّ أيّ استراتيجية ناجحة لمُكافحة الإرهاب الدولي ومُمارسة العُنف ينبغي أن تتبني على فهم دقيق للأسباب التي تدفعُ الأفراد والجماعات إلى انتهاج هذا الطريق، والعوامل المؤثرة عليه، وبناءً على ذلك، لا بُدَّ من اعتماد المُعالجات والحُلُول الأمنية و وضع استراتيجيات المُعالجة الفكرية والسياسية في إطلاق الحُرِّيَّات وإدماج جميع فئات المُجتمع في العملية السياسية، بالإضافة إلى مُعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تُمثّل الروافد المُغذية للإرهاب.

ومن خلال دراسة السلوك الأمريكي بعد أحداث 2001/9/11م نلاحظ أن الإدارة الأمريكية استحدثت وزارة للأمن الوطني، وتم تعديل قانون مكافحة الإرهاب ليتم بمقتضاه التعجيل بمعاقبة مرتكبي الجرائم الإرهابية، كما رفعت أمريكا شعار الحرب على الإرهاب لشن الحرب على أفغانستان 2001م، والعراق 2003م، وتبنت استراتيجية الحرب الاستباقية، ثم بعض ظهور تنظيم داعش بدأت في مواجهته في العراق وسوريا وليبيا، وشنّت عمليات عسكرية واسعة وضيقة في هذا الإطار.

كلمات مفتاحية: الإرهاب الدولي، الأمن القومي، الأمن الوطني، الإدارة الأمريكية، الحرب على الإرهاب.
المقدمة:

مع انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)، وما مثله من نهايةٍ لخصوصيات فترة "الحرب الباردة"، لم يعد شغل قادة العالم -بمختلف مستوياتهم الوظيفية- الشاغل التفكير في رسم السياسات الممكن تنفيذها في ظل الصراع القائم بين القطبين، إنما أصبح لديهم هموم جديدة، في ظل انفراد قطب دولي واحد (الولايات المتحدة الأمريكية)، يؤكد الكثيرون على قدرته منفرداً على تحديد معالم النظام العالمي الجديد.

وفي ظل هذه المتغيرات الهيكلية الدولية ظهرت مفاهيم اصطلاحية جديدة من حيث مضمونها ومحتواها، أدخلت لأدبيات العلاقات السياسية الدولية، بما تحملها من غموض ومغالطات؛ بغية استعمالها بما يتفق ومصالح بعض الدول الكبرى⁽¹⁾. ومن أهم هذه المفاهيم الاصطلاحية مفهوم "الإرهاب الدولي"، الذي يُنظر إليه من زوايا إيديولوجية مختلفة، وترغب كل جهة أن تُقدّم وجهة نظرها على بقية الجهات النظر، فأصبح موضوع التعريف عصياً لا بسبب غموض المفهوم بل بسبب استخدام أدوات تحليل متباينة عند توصيف ظاهرة استخدام العنف دولياً⁽²⁾.

ويُعدّ "الإرهاب الدولي" من أخطر التحديات التي تواجه الأمن القومي للدول، ومن ثمّ يتطلب وضع سياسات واستراتيجيات لمواجهةته أمنياً، والمواجهة الأمنية تكون لجميع جوانب الأمن القومي للدول⁽³⁾.

*** مبررات اختيار الدراسة:**

(1) عبدالرحمن المرغني، "قراءة لمفهوم الإرهاب في ظل المغالطات والتناقضات الدولية"، مجلة: دراسات، السنة الخامسة، العدد (18)، الخريف 2004م، ص 9.

(2) جعفر عبدالمهدي صاحب، "الإرهاب الدولي: إشكالية التعريف وتجليات الواقع"، مجلة: دراسات، العدد: (18)، السنة: الخامسة، الخريف 2004م، ص ص 23-24.

(3) امراجع عطية آدم، "التطرف الديني وتأثيره على الأمن الوطني الليبي"، في: مجموعة باحثين، أعمال المؤتمر العلمي الأول حول مكافحة التطرف، بنغازي 25-26 ديسمبر 2019، بنغازي: منشورات مجلة شئون الدبلوماسية العلمية، المعهد الدبلوماسي 2020م، ص 463.

تم اختيار هذه الدراسة لاهتمام الباحث بهذا الموضوع، "الإرهاب الدولي" وخطورته على الأمن القومي للدول، ومن ضمن المبررات الأخرى لاختيار الموضوع محل الدراسة ما يلي:

1. تهديد الأمن والاستقرار: حيث يشكل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار الدول، حيث يستهدف المدنيين والبنى التحتية مما يؤدي إلى خسائر مادية وبشرية كبيرة.
2. التأثير على الاقتصاد: الهجمات الإرهابية يمكن أن تؤدي إلى تراجع اقتصادي كبير والتقليل من الاستثمارات الأجنبية.
3. التأثير على العلاقات الدولية: الإرهاب يمكن أن يؤثر على العلاقات بين الدول، حيث تتهم دول معينة بالإرهاب وعدم اتخاذ الإجراءات الكافية لمكافحته مما يؤدي إلى توترات دبلوماسية بين هذه الدول.
4. التحديات القانونية والحقوقية: مكافحة الإرهاب تتطلب توازناً دقيقاً بين الحفاظ على الأمن واحترام حقوق الإنسان.

* الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الأدبيات السابقة مرحلة مهمة في عملية البحث العلمي، وتنعكس أهميتها على جميع المراحل الأخرى، وتهدف هذه الخطوة إلى التعرف على خلاصة الحالة التي عليها المعرفة في المجال قيد البحث، وتعني المراجعة لغّة: إعادة النظر في شيء سبق إنتاجه، قصد الاستئناس أو الاهتداء به عند محاولة إنتاج شبيه له⁽¹⁾.

وتشكل الدراسات السابقة منطلقاً رئيسياً للباحث تحتل أهمية قصوى، وتسهم في تقديم استبصارات تفيد في توجيه مجرى البحث العلمي، وتعطي فرصة للباحث لكي يتعرف على المنهجيات المختلفة لاختيار انسبها، وعقد مقارنة بين ما توصل إليه التراث العلمي وبين ما يتوصل إليه موضوع الدراسة⁽²⁾.

ويلاحظ أن هناك زخماً في الدراسات التي تناولت موضوع "الإرهاب" بشكل عام، والإرهاب الدولي بشكل خاص، وفي هذا الصدد سوف يتم عرض بعض من هذه الدراسات السابقة:

(1) نجيب الحصادي، خلف نصار، باسم عتيلى، مهارات البحث العلمي، الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005م، ص 190.

(2) غازي عناية، إعداد البحث العلمي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009م.

1. دراسة عبد الحسين شعبان (2017)، بعنوان: (التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة للعراق)، تناول فيها ظاهرة التطرف باعتبارها ظاهرة راهنة، وإن كانت تعود إلى الماضي، لكن خطورتها أصبحت شديدة في ظل العولمة؛ لأن التطرف أصبح كونياً، وهو موجود في مجتمعات متعددة، وتناول المؤلف: جدلية التطرف والإرهاب، وضبط المفاهيم، والتطرف والإرهاب: إشارة للحالة العراقية، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب باستخدام القوة المسلحة وحدها في مواجهة الإرهابيين، وهو ما أفرزته التجارب العالمية جميعها⁽¹⁾.

2. دراسة صالح السنوسي (2020)، بعنوان: (التطرف الديني: الأمومة الثقافية وتغذية الواقع)، تناول فيها التطرف الديني: الظاهرة والخطاب، وأسبابه وبذوره: الثقافة والهوية، وخطابات التنوير، وختمت الدراسة بالتأكيد على أنه يجب على حركة التنوير أن تكون على موعد مع التغيرات التي تطرأ على المجتمعات الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، وأن تساهم في تشكيل عقل ناقد متحرر من السياجات اللاهوتية، وهذا لا يكون إلا من خلال التعليم⁽²⁾.

3. محمد سعد مبارك سعد: (تأثير الإرهاب على الأمن القومي واستراتيجيات المواجهة الحالة المصرية (2001-2014)،

تناول فيها تحليل أسباب ظاهرة الإرهاب سواء كانت داخلية أو خارجية، وتوضيح الأبعاد الدينية لها وموقف الدين الإسلامي من الإرهاب والتطرف، وكذلك العوامل التي تساهم في تنامي ودعم وتطور هذه الظاهرة، وإظهار مدى التحديات والأخطار والتهديدات المرتبطة بها على أبعاد الأمن القومي للدولة، حيث أن العمليات الإرهابية تهدف إلى تهديد المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتنمية الشاملة والاستقرار المجتمعي، وتهديد الاستقرار السياسي والأمني لأي دولة

(1) عبد الحسين شعبان "التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة للعراق"، سلسلة: مرصد، كدراسات علمية، رقم: (42)، مكتبة الإسكندرية، 2017م.

(2) صالح السنوسي، التطرف الديني: الأمومة الثقافية وتغذية الواقع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2020م.

هو تهديد مباشر لأمنها القومي، مما يستوجب وضع الحلول الأمنية والمعالجات اللازمة⁽¹⁾.

4. ريموش، سفيان: "الإرهاب الدولي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، استعرضت الدراسة انعكاسات التوظيف السياسي للإرهاب بعد أحداث (11 سبتمبر 2001) على الأمن القومي الأمريكي في بعده الداخلي والخارجي، انطلاقاً من اعتبار الإرهاب الدولي محفزاً إستراتيجياً لخدمة المصالح الأمريكية، وهو ما برز داخلياً في تشريعات وإجراءات الطوارئ وقانون (باتريوت أكت) التي كان لها صدى على الدول الأخرى من جهة، والتجاوزات على حقوق الإنسان والحريات الفردية والخصوصيات من جهة أخرى، وترجم خارجياً في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي 2002، التي تمحورت حول الاستباق والحرب الوقائية في توظيف الحرب على الإرهاب كمدخل لإعادة الهندسة الجيوإستراتيجية والجيواقتصادية في العالم⁽²⁾.

5. امراجع عطية آدم، "التطرف الديني وتأثيره على الأمن الوطني الليبي"، (2020)، تتناول هذه الدراسة التطرف باعتباره ظاهرة خطيرة تهدد الأمن الوطني الليبي، وهي ظاهرة "التطرف الديني". وكان من أهداف الدراسة: توضيح مفهوم التطرف الديني، وأسبابه وتأثيره على الأمن الليبي، وكيفية معالجته.. وقد استخدم الباحث منهج "دراسة الحالة" مع "المدخل التاريخي"، وكان من أهم نتائج الدراسة: أن التطرف الديني يعد من أهم التحديات التي تواجه الأمن الوطني الليبي، وأسباب انتشاره هو وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية، بالإضافة إلى الفقر والبطالة، وكان من أهم التوصيات للدراسة: التعريف بالدين الإسلامي من خلال القرآن والسنة النبوية الشريفة، وضرورة متابعة مضمون البرامج الدينية التي تبث عبر القنوات الفضائية

(1) محمد سعد مبارك سعد، "تأثير الإرهاب على الأمن القومي وإستراتيجيات المواجهة" الحالة المصرية (2001 – 2014)، مجلة: البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، العدد: الثالث، الجزء الأول يوليو، 2017م.

(2) ريموش سفيان، الإرهاب الدولي وإستراتيجيه الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث (سبتمبر 2001م)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، 2020م.

ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى استنفار وسائل "التنشئة الاجتماعية" في علاج هذه الظاهرة الخطيرة⁽¹⁾.

6. سند وليد سعيد، "أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي": وقد قام الباحث في هذه الدراسة بتسليط الضوء على ظاهرة الإرهاب وآثاره على الأمن الوطني العراقي، وكيفيه توظيف الإمكانيات المتاحة للدولة مع الجهود الإقليمية والدولية بغية القضاء على الإرهاب وبناء دولة موحدة قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار في البلد. كما أنها قامت بدراسة الإرهاب، ليس فقط من حيث المعنى، بل آثاره على المنطقة العربية بصورة عامة، وعلى المجتمع العراقي بصورة خاصة، بوصفه أكثر بلدان العالم الذي نال نصيباً من أعمال العنف والإرهاب التي تسببت في زعزعة أمنه واستقراره، لاسيما في حقبة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (2003)، وصولاً إلى أحداث (2014)، وما جرى من معارك بين الجيش العراقي وتنظيمات داعش الإرهابي والقاعدة الإرهابي، وتحقيق انتصارات عدة، وتحرير الأراضي من قبضة داعش (2017)⁽²⁾.

7. يوسف عبد الحميد فرج، "الإرهاب كأحد تداعيات التطرف الفكري وتأثيره على الأمن الوطني الليبي" نموذجاً: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإرهاب كأحد تداعيات "التطرف الفكري" والوقوف على تأثيراته المختلفة، واتخذت ليبيا نموذجاً، ومن خلال استخدام المنهج التاريخي، والتحليلي ومنهج دراسة الحالة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها: أن الإرهاب يعد أحد تداعيات التطرف الفكري ونتيجة طبيعية ومباشرة له، وبموازاة الإجراءات الأمنية والعسكرية تتطلب محاربة الإرهاب والتطرف وجود استراتيجيات وطنية شاملة⁽³⁾.

* مشكلة الدراسة:

(1) امراجع عطية آدم، "التطرف الديني وتأثيره على الأمن الوطني الليبي"، مرجع سبق ذكره، ص 462.

(2) سند وليد سعيد، "أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي"، مجلة: العلوم القانونية والسياسية، العراق، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد: 7، ديسمبر 2018م، ص ص 372-399.

(3) يوسف عبدالمجيد فرج، "الإرهاب كأحد تداعيات التطرف الفكري وتأثيره على الأمن الوطني: (ليبيا) نموذجاً"، في مجموعة باحثين: أعمال المؤتمر العلمي الأول حول مكافحة التطرف، بنغازي 25-26 ديسمبر (2019) بنغازي: منشورات مجلة شئون دبلوماسية، المعهد الدبلوماسي، 2020م، ص 489.

لقد واجهت الشعوب العربية والإسلامية على المستوى المحلي والدولي معاً، ظاهرة جديدة عليهم وعلى مُعتقداتهم، وهي ظاهرة "الإرهاب الدولي"، حيث أصبحت هذه الشعوب ضحية لمشاريع دولية، يقصد من ورائها بت الفوضى ونشر الفتنة في العالم الإسلامي، بعد أن كانت تعيش في سلام، تحقيقاً لمآرب ومصالح خاصة للدول والمؤسسات التي تدعم الإرهاب بكل أشكاله، لذا رأت الباحثة القيام بهذه الدراسة من أجل التعرف على الحقيقة وتوضيحها لمجتمعنا المحلي؛ لأنه محتاج إلى مثل هذه الدراسات التي توضح أسباب هذه الظاهرة الخطيرة التي أضرت بالحرث والنسل، ومن هذه الإشكالية انطلقت الدراسة الحالية..

وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يهتم المجتمع الدولي بظاهرة الإرهاب الدولي كونها تشكل خطراً على الأمن القومي للدول؟، وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي سوف تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالإرهاب في المجتمع الدولي؟.
- كيف يمكن للمجتمع الدولي التصدي لمخاطر الإرهاب الدولي؟ وحماية الأمن القومي للدول؟.
- كيف تعاملت الإدارة الأمريكية مع ظاهرة الإرهاب الدولي بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م).

* أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم "الإرهاب الدولي" كظاهرة سياسية.
2. التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات لمعالجة ظاهرة الإرهاب الدولي.
3. توضيح كيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع الإرهاب بعد أحداث 2001/9/11م.

* أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة التوصل إلى فهم طبيعة ظاهرة "الإرهاب الدولي"، ومدى تأثيرها على الأمن القومي للدول، عن الطريق تحديد المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي للدول، وكيفية التصدي لها، وطريقة المعالجة وخلق مجتمع واعٍ بخطورته.

* تحديد المفاهيم المستخدمة:

- **مفهوم الإرهاب الدولي:** هو التهديد باستخدام العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد أو جماعات، سواء كانت تعمل لمصلحة سلطة حكومية قائمة أو ضدها، وعندما يكون القصد من تلك الأعمال إحداث صدمة، أو فزع أو ذهول أو رعب لدى المجموعة المستهدفة، والتي تكون عادة أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الإرهابي⁽¹⁾.

- **مفهوم الأمن القومي:** يعرف الأمن القومي على أنه: "قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواردها ومصالحها من التهديدات الخارجية العسكرية والتهديدات الداخلية"⁽²⁾.

* **المناهج المستخدمة في الدراسة:** سوف تستخدم الباحثة في هذه الدراسة المناهج والمداخل الآتية:

1- **المنهج الوصفي:** وهو منهج يقوم على تقسيم أو تجزئة الظواهر أو المشكلات البحثية إلى العناصر الأولية التي تكونها، وتتمثل في رصد الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم يشرع الباحث في توصيفها من خلال المعلومات أو البيانات.

2- **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج علمي قائم بذاته لا يقتصر على جمع المعلومات وتصنيفها فقط، بل يتابع الحالة في مختلف مراحلها، ويحلل المعلومات المجمعّة، وينتهي إلى نتيجة نهائية للبحث، وسوف يُستخدم هذا المنهج هنا في دراسة ظاهرة "الإرهاب الدولي"، كأحد المخاطر على الأمن القومي للدول⁽³⁾.

3- **المدخل التاريخي:** الذي يقوم على العودة إلى الماضي، من أجل فهم جوانب من الحاضر، وفي هذه الدراسة سوف يتم تتبع الظاهرة محل الدراسة وهي "الإرهاب الدولي" ومخاطره على الأمن القومي للدول.

* **حدود الدراسة: الإطار الزمني والموضوعي للدراسة (2001-2014):**

قامت الباحثة بتناول ظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي ومخاطره على الأمن القومي للدول، وذلك من خلال الفترة المحصورة بين الهجومات الإرهابية على برجى مركز التجارة العالمي في نيويورك في (11 سبتمبر 2001م)، وهي بداية الدراسة، ثم انتهاءً بعام (2014م)، وهي الفترة التي برز فيها تنظيم "داعش

(1) أحمد على، "الإرهاب في مفهومه وتداعياته: من تحديدات اللغة إلى تباين وجهات النظر"، مجلة: الجيش اللبناني، العدد (340) - (2013)، ص3.

(2) يون، الأمن القومي في زمن العولمة، التهديدات والمخاطر، وحدة الدراسات والتقارير، (المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا، (20 مارس 2023م).

(3) إبراهيم إبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م، ص162.

الإرهابي"، كما تشكّل التحالف الدولي ضدّ هذا التّنظيم في سبتمبر (2014م)، وهو يضمُّ: (79) دولة، بالإضافة إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) و الاتحاد الأوروبي.

* أدوات جمع البيانات والمعلومات:

وسائل جمع البيانات والمعلومات في هذه الدراسة غير ميدانية، وهي الكتب، الدوريات، والرسائل العلمية، والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) المتعلقة بموضوع الدراسة

* تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وذلك في ضوء الإطار الموضوعي والزمني، والإطار المنهجي للدراسة وذلك على النحو التالي:

الجانب المفاهيمي للإرهاب الدولي

مفهوم الإرهاب الدولي لغة واصطلاحاً:

التأصيل النظري لمفهوم الإرهاب

قبل الدُخول إلى مناقشة الخلفية التاريخية لتطوّر الإرهاب، ترى الباحثة أنّه من الضّروريّ التّوقّف عند تعريف مفهوم "الإرهاب"، هذا المصطلح الذي أثار الكثير من الجدل، وبالرغم من قدم ظاهرة "الإرهاب" إلّا أنّه لم يُوجد اتّفاق حول هذا المفهوم على جميع المستويات الأكاديمية والسياسيّة للعمل الدوليّ؛ ورُبّما يعود ذلك كما يرى البعض - إلى اختلاف البنى الثقافية والعوامل الأيديولوجية والنظريات التفسيرية المتصلة بالمصطلح - بمعنى أنّ ما يُعدّ عملاً إرهابيّاً من وجهة نظر معينة ليس بالضرورة أن يكون عملاً إرهابيّاً من وجهة نظر أخرى، وفي التأصيل النظري الآتي شرحٌ مُبسّطٌ لأهمّ الإشكاليات التي تُواجه تعريف مصطلح "الإرهاب"⁽¹⁾.

1. إشكالية على المستوى النظري: تأتي هذه الإشكالية من عدم وجود إجماع بين المفكرين والباحثين حول تحديد المفهوم، إضافة إلى تداخله مع مفاهيم أخرى مُشابهة له في المعنى، مثل: الجريمة السياسية، العنف السياسي.

(1) يوسف عبدالمجيد فرج، "الإرهاب كأحد تداعيات التطرف الفكري وتأثيره على الأمن الوطني: ليبيا نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص 494.

2. إشكالية الموضوعية والحياد القيمي: تعود هذه الإشكالية إلى غياب مفهوم علمي ونظري موضوعي وحيادي للإرهاب إلى حد ما يظهر تغيرات مختلفة للظاهرة، لذلك ينظر إلى مقاومة الاحتلال على أنها رد فعل إرهابي وإجرامي، وعلى ذلك فتحليل هذه الظاهرة بإبراز الجوانب الذاتية يؤدي إلى التحيز والبعد عن الحياد القيمي، فالذاتية وغياب الموضوعية ناتج أساساً عن اختلاف الاهتمامات والمصالح السياسية.

3. إشكالية لها علاقة بالمنهج: يلاحظ الباحث في موضوع الإرهاب أن: "هناك افتقاراً إلى منهج علمي قائم بذاته يعالج ظاهرة الإرهاب بموضوعية، ويأخذ في الاعتبار خصوصية الظاهرة وفهمها بناء على مجرياتها دون التأثير بالمعارف الخارجية والسياسة الموجهة.

4. إشكالية غياب التكوين المعرفي الذاتي حول الإرهاب: في ظل الوضع القائم للزاد المعرفي المتناثر بين المعارف العلمية المختلفة، سواء كانت سياسية، قانونية، اجتماعية، يرى البعض أنه "لا بد من تأصيل علم قائم بذاته ومستقل، ويمثل حقيقة معرفية على المستوى النظري والمنهجي⁽¹⁾.

إذا تعد مشكلة التعريفات وتصنيفها واحدة من أصعب وأعقد المشاكل التي تواجه العديد من الباحثين والمهتمين بمثل هذه القضايا، لما تتطوي عليه من الخلط والتداخل في المفاهيم المترتبة بها، وبالتالي يجري فهمها وتفسيرها من وجهات نظر عديدة ومختلفة، قد تقود إلى عدم تكوين صورة واضحة حول الظاهرة موضوع الدراسة⁽²⁾.

الإرهاب في اللغة: التأصيل اللغوي للإرهاب من (رهب بمعنى: الخوف) والاسم: الرهب، كقوله تعالى: "من الرهب" أي: بمعنى الرهبة، وكلمة الإرهاب: مشتقة من (رهب) بالكسر، يرهب، رهبة، ورهباً - بالضم ورهباً بالتحريك بمعنى أخاف⁽³⁾.

والإرهاب لغةً، يعني التخويف، ففي اللغة العربية لم تستخدم هذه المفردة بالدلالات المقصودة في عالم اليوم، ففي اللغة والقواميس العربية رهب - يرهب - رهبة - رهباناً - بمعنى: خاف⁽⁴⁾.

(1) أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث 2006م، ص17.

(2) ياسر خالد بركات، "الإرهاب في المنظور الاقتصادي: التداعيات والحلول" مجلة: النبأ، العدد: 78، أغسطس 2005م.

(3) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1975م.

(4) فؤاد إفرايم البستاني، منجد الطلاب، ط 46، بيروت: دار المشرق، 1986م، ص265.

والإرهاب في القرآن الكريم: لم يستعمل القرآن الكريم مصطلح الإرهاب بهذه الصيغة، وإنما اقتصر على استعمال صيغ مختلفة الاشتقاق في نفس المادة اللغوية بعضها يدل على: الإرهاب/ الخوف/ الفزع، والبعض الآخر يدل على الرهبة، والتعبد، حيث وردت مشتقات: (رهب) عدة مرات في مواضع مختلفة من القرآن الكريم لتدل على معنى الفزع والخوف كالاتي:

وردت كلمة (يرهبون) في قوله تعالى:

(وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاخَ وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ). (سورة الأعراف: 154)

وردت كلمة (فارهبون) في قوله تعالى: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ). (سورة البقرة: الآية 40).

وردت كلمة (ترهبون) في قوله تعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ". (سورة الأنفال: الآية 60).

وردت كلمة (رهباً) في قوله تعالى: (فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ). (سورة الأنبياء: الآية 90).

ونلاحظ من المعنى الدقيق للمفردة في هذه الآيات البيّنات لا يتعدى معنى الخوف⁽¹⁾، وبذلك الدلالة اللغوية لهذه المفردة تختلف عن الدلالة الاصطلاحية السياسية المستخدمة، وسوف نستعرض فيما يلي عدداً من تعريفات الإرهاب في الفكر الغربي.

* **تعريف الإرهاب في الفكر الغربي**⁽²⁾: توجد عدة تعريفات للإرهاب منها

مثلاً:

تعريف القانون الدولي: هو "جملة من الأفعال التي حرمتها القوانين الوطنية لمُعظم الدول".
تعريف الأمم المتحدة: هو "تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية، أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك كرامة الإنسان".

(1) فوين ديمتريفيتش، الإرهاب كوسيلة لنضال حركات التحرر المناهضة للاستعمار، مجلة الحركة العمالية، العدد: (4)، بلغراد، 1973، ص44.

(2) حمدي سلمان معمر، "محددات الإسلام التربوية للوقاية من الإرهاب"، مجلة: الجامعة الإسلامية، المجلد: 18، العدد الأول، يناير 2010م، ص316.

تعريفُ موسوعة (Encarta): الإلكترونية الأمريكية: هُو "استعمالُ العنف أو التهديد باستعماله من أجل إحداث جو من الذعر بين أناس معنيين؛ لاستهداف مجموعات أجنبية أو دينية أو سياسية ...

تعريفُ قاموس الأكاديمية الفرنسية: هو "نظام الرعب، والإرهابي هو الشخص الذي يحاول فرض وجهة نظر بطريقة قسرية تثير المخاوف" ... تعريفُ (CIA) وكالة الاستخبارات الأمريكية: هو "التهديد الناشئة عن عنف من قبل الأفراد أو الجماعات" ... تعريفُ (FBI) وكالة التحقيقات الفيدرالية الأمريكية: هو "عمل عنيف أو عمل يشكل خطراً على الحياة الإنسانية، وينتهك حرمة القوانين الجنائية في أية دولة" ...

تعريفُ الإرهاب في الفكر العربي: تعريف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف: الإرهاب هُو "ترويعُ الأمنيين وتهديدُ وتدميرُ مصالحهم ومَقَوِّمات حياتهم، والاعتداءُ على أموالهم وأعراضهم وكرامتهم الإنسانية بغيا وإفساداً في الأرض" ..

تعريف شريف بسيوني: "هو إستراتيجية عنف محرم دولياً، تحفزها بواعث عقائدية (أيديولوجية) وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول للسلطة، بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم أو نيابة عن دولة من الدول"⁽¹⁾.

تعريف محمد عزيز شكري: "عمل عنيف ورائه واقع سياسي، آيا كانت وسيلته، وهو مخطط ليحدث حالة من الرعب والهلع في قطاع معين من الناس، لتحقيق هدف بالقوة أو نشر دعاية لمطلب معين، سواء كان الفاعل يعمل لنفسه أو نيابة عن مجموعة تمثل شبه دولة أو دولة مُنغمسة بشكل مباشر في العمل المُرتكب، سواء ارتكب العمل في زمن الحرب أو السلم".

ويرى آخرون أنَّ الإرهاب: "ظاهرة دولية مُعقدة، وجريمة خطيرة ضدَّ الشُّعوب والحُكومات، يُقَوِّضُ دعائم الأمن والاستقرار، ويُعطِّلُ مشرُوعات التنمية، ويُسبِّبُ أضراراً فادحة على كُلِّ المُستويات"². وبالرغم من وُجُود تعريفاتٍ عديدةٍ ومُنتَوِّعةٍ

(1) محمد محي الدين عوض، "تعريف الارهاب"، في مجموعة باحثين، الندوة العلمية الخمسون حول: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، (الرياض) 8-7- ديسمبر (1998م)، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999م، ص54.
(2) للمزيد أنظر: أحمد كربوش وعلي عثمان، "الإرهاب الدولي: دراسة في الماهية"، مجلة: المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد: 7، العدد: 2، 2024م، صص 143-153. وخالد خميس السحاتي، "إرهاب بكل الألوان: حقائق وأرقام حول ظاهرة الإرهاب الدولي"، جريدة: العرب الأسبوعي، لندن، مؤسسة العرب، بتاريخ: 4/مايو/2008م.

للإرهاب كما رأينا سابقاً إلا أن ثمة توافقاً بين أغلب التعريفات القانونية والدولية والسياسية على أنه⁽¹⁾:

- استخدام العنف أو التهديد به.
- لتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة.
- الإرهاب عملية غير قانونية.
- هناك إرهاب داخلي.
- هناك إرهاب خارجي.
- لا يقتصر العمل الإرهابي على العمل المباشر مثل:
- الخطف والقتل والتفجير، بل يشمل التخطيط والتدبير والتحريض والإشادة والترويج.

تطور مفهوم الإرهاب الدولي

تعددت إلى حد كبير الدراسات التي عنت بتاريخ الظاهرة الإرهابية وتحليل وتصنيف الحقب التاريخية التي مثلت نقلات نوعية في طبيعة وحجم وآليات وأثار الإرهاب، ونجد أن كثيراً من الدراسات ترد جذور الظاهرة الإرهابية إلى الثورة الفرنسية الكبرى عام 1789 م، وما أعقبها من حملات قمع لأنصار الملكية ول بعض زعماء الثورة والتنكيل بهم باعتبارهم اعداء الثورة. ويقول ماتيوسيتز (Matusitz): أن كلمة الإرهاب ظهرت مواكبة للثورة الفرنسية، حيث ما عُرف بعهد الإرهاب (1793-1794)، وهي الفترة التي شهدت عمليات عنف واسعة النطاق من قبل حكومة الثورة الفرنسية، وقُتل خلالها ما بين ستة عشر وأربعين ألفاً من الفرنسيين في مُدَّةٍ لا تُجاوزُ العام الواحد، ممَّا دفع الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر سبتمبر سنة 1793م إلى القول بأن: "الإرهاب هو ما يسود اليوم"، وقد ارتبط هذا النظام القمعي باسم: ماكسيميليان روبسبير (Maximilien Robespierre) الزعيم البارز وقتذاك في الثورة الفرنسية، والذي كان يرى بأن الإرهاب ليس إلا العدالة الناجزة الصارمة العنيفة.

ويميز جانور (Ganor) بين ثلاث مراحل نوعية في تاريخ الظاهرة الإرهابية وهي مرحلة الإرهاب الكلاسيكي Terrorism classical ومرحلة الإرهاب الحديث Modern Terrorism ومرحلة الإرهاب ما بعد

(1) محمد سليمان أبورمان وآخرون، وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والغرب، عمان/الأردن: مؤسسة فريدريش، 2016م، ص11.

الحديث Postmodern Terrorism حيث يرى أن الإرهاب الكلاسيكي كان ذا تكتيكات مباشرة ومحدودة الأضرار ويستهدف أشخاصاً محددين أو مرافق قليلة الأهمية باستخدام وسائل بسيطة كعمليات الاغتيال من أجل تحقيق أهداف سياسية محدودة، أما الإرهاب الحديث فهو يستخدم تكتيكات غير مباشرة وهجمات أكثر عشوائية، ويُحدث دماراً واسع النطاق ويوقع أعداد كبيرة من الضحايا، ورغم استخدامه لأسلحة تقليدية، أما إرهاب ما بعد حادثة فهو قد يستخدم أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والإشعاعية والنووية في شن هجمات مُدمرة على أهداف شديدة الحيوية، وتحمل قيمة رمزية عالية بالنسبة للعدو المُستهدف. ويتفق كثير من المُحللين على أن الانتقال النوعي من الإرهاب القديم إلى الإرهاب الحديث قد حدث خلال تسعينيات القرن العشرين، تحديداً بالهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك عام 1993 ثم هُجوم جماعة أوم شينريكيو الدينية اليابانية على مترو الأنفاق في طوكيو باستخدام غاز السارين عام 1995م. ويرى أنصار مفهوم الإرهاب الجديد أن أبرز خصائصه هي التَّعَصُّبُ الدِّينِيُّ المُتَجَسِّدُ غالباً في الحركات الإسلامية الراديكالية في حين أن الإرهاب القديم اتَّسم بالعلمانية من حيث قاداته وأيديولوجياته¹.

وفي حديثنا عن مفهوم (الإرهاب) و(المقاومة) فإننا نجد أنه تمَّ تحميل الكثير من التحيزات تبعاً لقناعات وأيديولوجية من يستخدمها، فما يُطلق عليه البعض "إرهاباً" قد يُطلق عليه البعض الآخر "مقاومة" والعكس بالعكس. لكن ذلك لا يعني استحالة الحوار بين الفرقاء في هذا المجال. فلنحاول على أي حال، إلقاء مزيد من الضوء على التفرقة بين مفهوم "الإرهاب" و"المقاومة"⁽²⁾.

إن بلورة المفاهيم وصياغتها لاكتساب رؤية أعمق حول مجريات أمور الحياة التطبيقية هو مجال الفلسفة التطبيقية، فقد ظهر هذا المجال الفلسفي الجديد في الخمسينيات من القرن العشرين، وركز على التعامل مع القضايا الحياتية التي درجت المادة الأكاديمية على تجاهلها

¹ بدور جمال (إعداد)، "الإرهاب"، موقع: الموسوعة السياسية، بتاريخ: 2020/11/1م، على الرابط التالي: <https://2u.pw/hE4baG>

⁽²⁾ سليمان إبراهيم العسكري: "ذلك العنق الأعمى- محاولة لتحديد المفهوم"، مجلة العربي، العدد (557)، أبريل/ 2005، ص9، ص13.

بصفتها مجريات واقعية متعينة أكثر من اللازم، بما يند من التنظير، ويبعد عن التحرير اللائق بالأكاديميين.

إن المفاهيم تتضارب، والقوانين تتحاز والعنف الأعمى يواصل ضرباته، وثمة من يريد لمفهوم الإرهاب أن يكون وقفاً على العرب والمسلمين لأسباب ليست خافية على أحد، لكن الإرهاب ظاهرة عامة باتت تشكل وباء دولياً يتطلب التجريد في البحث والنزاهة في التفكير من الجميع، والعودة إلى الجذور التاريخية لفهم ما يجري في الحاضر.. وبالرغم من أن ذلك كله مُلتبسٌ ومزهُونٌ بزاوية النظر التي يُطلُّ منها الباحث، فإنَّ المُحاولة واجبة⁽¹⁾.

وعند الحديث عن الإرهاب في العقود الأخيرة، خاصة بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م)، نلاحظ أنه أصبح محور اهتمام عالمي. هذه الأحداث دفعت العديد من الدول إلى إعادة تعريف الإرهاب ووضع استراتيجيات جديدة لمكافحته⁽²⁾.

كما أن تسارع الأحداث الدولية وإنتاج تغيرات طالت البيئة الدولية شتت الجهود بين محاربة الإرهاب وتنظيمه إلى الحد الذي أصبح ظاهرة دولية، فعند البحث عن تحليل هذه الظاهرة من خلال هذه الأحداث الدولية وعلاقتها في تطور مفهوم الإرهاب، يتضح أن هذه الظاهرة أخذت أشكالاً وحدت بانتقالات انسجمت أو فاقت تلك التحولات، فكل ظاهرة هي نبتة للبيئة فأما أن تكون البيئة صالحة وتوفر الأرض الخصبة لتوليد أشكال جديدة، أو تتصف بعدم صلاحها، والملاحظ على ظاهرة الإرهاب بأنها مرت بأطوار عديدة من الإرهاب الفردي السياسي إلى الإرهاب المحلي وصولاً للإرهاب الدولي، فضلاً عن المسميات الجديدة كالإرهاب البيئي وغيرها⁽³⁾.

أنواع وأسباب الإرهاب الدولي

أنواع الإرهاب الدولي

(1) أنظر: خالد خميس السحاتي، آراء وتأملات في عالم السياسة، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2019م، ص ص 37-49. وكذلك: سليمان إبراهيم العسكري، "ذلك العنف الأعمى من محاولة لتحديد المفهوم"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) فارس محمد العمارات، "الآثار السياسية والأمنية للإرهاب"، المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ: 2021/6/5، على الرابط المختصر: (<http://www.acrseg.org/41858>).

(3) رائد صالح طلال حامد خليل، "المتغيرات الدولية وانعكاسها على تطور مفهوم الإرهاب"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، 2013، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية القانون، 2013.

إنَّ تنوُّع الإرهاب استتبعه تعدُّد صُوره وفقاً لعناصره وتصنيفه تبعاً لمُركبيه أو الهدف منه أو لنطاقه المكاني أو معياره الزمني، وفي هذا تتجلى صُورُ الإرهاب من خلال جوانبه الأهم، الفاعل، الهدف، النظام، الزمن، فالإرهاب قد يقومُ به فردٌ أو مجموعةٌ أو مجموعةٌ مُنظمةٌ من الأفراد، وقد تكونُ الحُكومة أو الدَّولة ضدَّ شعب، أو دول ضد دول أخرى، أو الدول ضد شعب آخر، فالإرهاب قد يكون فردياً وهو الذي يمارس من الأفراد لأسباب متعددة أو قد يكون إرهاباً جماعياً منظماً يشمل جماعات الإرهاب التي تديره وتشرف عليه منظمات أو مؤسسات وهيئات مُختلفة، أمَّا الإرهابُ غير المُنظم وهو الذي ترتكبه جماعات غير منظمة من الناس لمآربها الخاصة وفي هذا الإطار سنتناول أنواع الإرهاب كما يلي⁽¹⁾:

- **إرهاب الأفراد والجماعات:** وهو الإرهاب القائم من قبل الأفراد أو الإرهاب الفردي، ويسمى "الإرهاب السلطوي"، والمُوجه إلى فئة أو طائفة أخرى أو إلى دولة أو مؤسساتها العاملة وكيانها، وقد تأخذ جريمة الإرهاب الفردي هدفاً دينياً أو سياسياً أو شخصياً، ومن أولى العمليات الإرهابية في التاريخ تلك التي ينبئنا القرآن الكريم بحدوثها في قصة هابيل وقابيل، ومن أشهر العمليات الإرهابية التي اتخذت هدفاً سياسياً ومادياً ما قام به الإرهابي العالمي كارلوس في النمسا (1975م) حينما احتجز (11) من وزراء البترول العرب كرهائن، وقد تناولت عصبة الأمم (1937م) إرهاب الأفراد في المادة (1/32)⁽²⁾.

- **أما الإرهاب الجماعي:** وهو الإرهاب القائم من قبل جماعات بدوافع عقائدية وسياسية واجتماعية، وهذه الظاهرة انتشرت بصورة أوضح في سبعينيات القرن الماضي، وبعد نجاح هذه المجموعات في تحقيق أهدافها الإرهابية في معظم دول المعالم اكتسبت عندها صفاتها الدولية، ففي عام (1911م) وقعت أكثر من (800) حادثة إرهابية دولية من قبل الجماعات نتج عنها أكثر من (2000) إصابة، وأدى هذا التنوع الجماعات الإرهابية تلك في أشكالها وأهدافها شمل الجماعات السياسية وأشهرها الجماعات اليهودية والإسلامية واليسارية واليمينية وتأخذ أسلوب العنف السياسي للوصول لأهدافها، في حين تتبع الجماعات الاقتصادية والاجتماعية أسلوب الإرهاب لغرض تحقيق مصالحها الاقتصادية والمالية أو حمايتها، وتأخذ العصابات والمافيات شكل المتاجرة بالأعمال غير المشروعة كالإتجار بالأسلحة والسرقة والجريمة المنظمة، ومن أشهر هذه الجماعات المافيا الإيطالية والأمريكية والأوكرانية وغيرها، في حين تأخذ الجماعات الإرهابية الاستخبارية الشكل الثالث عن الإرهاب

(1) أنظر: خضير ياسين الغانمي، "ظاهرة الإرهاب الدولي - العوامل الدافعة وكيفية مُعالجتها"، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، كربلاء بالعراق، العدد 16، يونيو 2014م، ص 300-340. وكذلك: دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ترجمة: ياسمين خالد، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م.

(2) بيرانونر وكمال عثمان، الوجيز في علم الإجرام، القاهرة، (د.ن)، 1987.

الجماعي، وتأخذ أسلوب الخطف أو القتل والتخريب وتدمير المؤامرات، وتتبع هذه الأجهزة أحياناً دول أخرى منها الاستخبارات الأمريكية أو الإسرائيلية⁽¹⁾.

كما أن الإرهاب يمكن أن يظهر في العديد من الأشكال والأنماط المختلفة ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع حسب الطريقة التي يتم بها تنفيذ الأعمال الإرهابية إلى:

1- الإرهاب الديني: يستخدم الإرهابيون الدين كذريعة لتبرير أعمالهم العنيفة، ويقومون بتنفيذ هجمات إرهابية باسم الدين، وهذه الصورة من أخطر أنواع الإرهاب لتصعيدها للتطرف والصراعات الطائفية⁽²⁾.

2- الإرهاب السياسي: يسعى الإرهابيون في هذا النوع من الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية معينة مثل الإطاحة بالحكومة الحالية أو تحقيق استقلال لمنطقة معينة، ويستخدم الإرهاب السياسي العنف والتهديد لتحقيق أهدافه⁽³⁾. فعندما يكون القصد من تلك الأعمال إحداث صدمة، أو فزع أو ذهول أو رعب لدى المجموعة المستهدفة، والتي تكون عادةً أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الإرهابي.

3- الإرهاب الدولي: ويشير هذا النوع إلى الهجمات الإرهابية التي تستهدف أهداف دولية أو تنفذ عبر الحدود الوطنية، يعتبر الإرهاب الدولي تهديداً كبيراً للأمن القومي ويتطلب تعاوناً دولياً قوياً لمكافحته.

4- الإرهاب الداخلي: يشير هذا النوع من الإرهاب إلى الهجمات الإرهابية التي تستهدف داخل البلد نفسه وتنفذ من قبل جماعات متطرفة محلية، "كما يتطلب مكافحة الإرهاب الداخلي تعاوناً قوياً بين السلطات المحلية والمجتمع المدني". وهناك أيضاً أنواع الإرهاب الدولي كما حددتها بعض اللجان الأمريكية القانونية لعام (1975م) وهي⁽⁴⁾:

- الإرهاب الرسمي أو إرهاب الدولة.

- الإرهاب غير السياسي.

- الفوضى المدنية.

- الإرهاب السياسي.

(1) بليشيكوز ادانوف، الإرهاب والقانون الدولي، ترجمة المبروك محمد الصويغي، ط1، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994م.

(2) خالد الشقران، "دوافع الإرهاب على مستوى الفرد"، صحيفة أخبار الرأي الأردنية، الأردن، بتاريخ: (18 نوفمبر 2008م).

(3) أحمد علو، "الإرهاب في مفهومه وتداعياته من تحديدات اللغة إلى تباين وجهات النظر"، مرجع سبق ذكره، ص3.

(4) خالد الشقران، دوافع الإرهاب على مستوى الفرد، مرجع سبق ذكره.

- الإرهاب السياسي المحدود.

وتبدو أهمية تحديد أنواع الإرهاب لاتصالها بمحاربة الإرهاب، فهناك ضخامة في أعداد ضحايا هذه الظاهرة الخطيرة، والناجمة من ذلك التنوع ويشمل: الإرهاب النووي والإرهاب البيولوجي، والإرهاب المعلوماتي "الإلكتروني" والإرهاب الذهني..

أسباب الإرهاب الدولي

لمعرفة وجودية الدوافع والأسباب وتشخيصها وأنواعها ومديات تأثيرها في شخصيات الأفراد والتي قد تساهم فعلاً في دفع الأفراد (الإرهابيين) تجاه ممارسة الإرهاب والعنف دون الآخرين، ومعرفة حقيقة هذه الأسباب والوجود الفعلي لها من كونها أوهام يختلقها الإرهابي ذاته لتبرير أفعاله وجرائمه أو الباحثين في هذا المجال وبكل تبريراته، وللوصول إلى الإجابة وجدنا من الأفضل البحث عن أهم الأسباب والدوافع التي تثار حالياً، والتي قد تكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة وراء السلوك الإجرامي لفئة من الناس، وذلك فق الآتي⁽¹⁾:

أولاً: شخصية الفرد:

تلعب العوامل الشخصية النفسية دوراً في تقديم تفسير لبعض صور الإرهاب، ويتمثل في السلوك وبالتحديد في شخصية الفرد سواء في تكوينه العقلاني أو العضوي (الخارجي أو النفسي) كإصابته ببعض مظاهر الخلل والاضطراب النفسي، وهنا نعدّ السلالة أو انتقال الصفات الوراثية داخل مجموعة عرقية من الأفراد عاملاً إضافياً آخر يؤدي إلى اكتساب الأفراد صفات المجموعات العرقية التي ينتمي إليها، ومنها السلوك الشاذ المنحرف داخل تلك المجموعات العرقية التي شكّلت المجموعة إن وجد⁽²⁾.

ثانياً: العوامل الاجتماعية (العامل السوسيونفسي)⁽³⁾:

وهي العوامل المتعلقة بالبيئة الاجتماعية للأفراد/ قيادة الأفراد نحو السلمية والانحرافات تجاه السلبيات والعنف تظهر من خلال التأثير المباشر أحياناً وغير المباشر للبيئة عن شخصية الأفراد، فتعدّ البيئة التي يتعايش من خلالها الفرد، والتي تحيط به، ذات أثر بالغ في قيادة الفرد نحو الجنوح أو بقاؤه كعضو فاعل بصورة طبيعية، وتتجلى الحالة السلبية للبيئة المؤثرة في سلوكيات الأفراد من خلال العوامل المؤثرة في شخصية الأفراد بيئياً، فالأسرة والمدرسة والجامعة تترك بصمات بالتأكيد على تلك السلوكيات، فالأسرة هي المحطة الأولى

(1) محمد شفيق، الجريمة والمجتمع: محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م.

(2) محمد شفيق، الجريمة والمجتمع: محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، مرجع سبق ذكره.

(3) خضير ياسين الغانمي، ظاهرة الإرهاب الدولي: العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، مرجع سبق ذكره.

في حياة الإنسان فإذا أصلحت صلح الجميع، وبالعكس وجود أسرة تعاني من عوامل الجهل والأمية والتخلف الحضاري والعلمي والمجتمعي يقود حتما لصناعة أشخاص غير أسوياء من السهولة اصطيادهم والتغريب بهم، وتلعب التيارات الفكرية والسياسية أيضاً (التي تنمو في الوسط الشبابي الجامعي) الأثر في تبادل الآراء النافعة وتنمية المواهب، أو تكون ربما أرضاً خصبة لظهور مواطن العنف والجنوح والإرهاب والإحباط النفسي في الكبر، وبالتالي فهي تلعب دوراً أساسياً في ظهور السلوك الإجرامي إلى العلانية. فعندما تنعدم وتكاد الفرص السانحة تحتضر وتقتيد حريات الرأي والتفكير أو الشعور الإنساني وتطفوا عوامل الشعور بالقمع والخوف المصاحب، أو من غيبت عليه المصالح وأثرت فيه مُراهقته فإنه ينحو إلى هكذا مشارب⁽¹⁾.

وقد كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة بالبحث في الأسباب المؤدية للإرهاب، وتوصلت هذه اللجنة إلى اعتماد دورة عمل تناولت مجمل الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة وهي:

- أسباب سياسية (خارجية): وهي ذات علاقة بالاستعمار والتمييز العنصري وحروب الإبادة والعدوان واستخدام القوة بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك الاستقلال السياسي للدول، ولسيادتها الوطنية وشأنها الداخلي².

- أسباب سياسية (داخلية): إشكالية الشرعية لأنظمة الحكم: وهنا يمكن القول أن الفشل في بناء الدولة والمجتمع على أساس المواطنة والعدالة والديمقراطية وشرعية أنظمة الحكم، وتقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة قادرة على التفاعل مع متطلبات المواطن اليومية، بدءاً بتوفير الأمن ومختلف الخدمات التي يحتاجها في حياته اليومية، وكذلك صون الأمن القومي بالدفاع عنه في حالات خطر خارجي يهدد الدولة⁽³⁾. وكذلك في سن القوانين والتشريعات، وصياغة السياسات، وعدم القدرة على مُحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية. وعند حديثنا عن حركة المجتمع كانت تسير عكس قيم العدالة، التنمية، الديمقراطية، وكفي أن نعرف بأن في عالمنا العربي (60) مليون أمي، وأكثر من (100) مليون شاب عاطل عن العمل، وكفي أن تطالع تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً لتعرف عدد المهجرين العرب في العالم،

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) مصطفى مصباح ديار، الإرهاب: مفهومه وأهم جرائمه في القانون الجنائي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1995م، ص56.

(3) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007م، ص65.

وأَسباب تدني البحث العلمي، وضعف مخرجات التعليم في ظل مناخ القمع والاستبداد والفساد⁽¹⁾.

- **أسباب اقتصادية اجتماعية:** وتعني استغلال الموارد الطبيعية لدولة ما من خلال التدخل في شئونها من دولة أخرى، كما تشمل أوجه الظلم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والملاحظ في تفسير هذه الأسباب غلبة الطابع الدولي عليها، إلا أن ذلك لا يعني حصرها في الأسباب سالفة الذكر فقط، لذلك سوف نذكر أهم هذه الأسباب وهي:

- **استبداد السلطة الحاكمة:** بلاشك فإن طبيعة النظم السياسية على اختلاف أنواعها بما تمارسه من استبداد وكتب للحريات وحقوق الأفراد تجعل الكثير من شرائح المجتمع ينتهج طريق العنف والإرهاب⁽²⁾.

- **خلل النظام السياسي الدولي:** إن من بين أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب - بوجه عام- هي وجود خلل في التنظيم السياسي الدولي، والمتأمل لهذا الأخير من خلال موثيقه وإعلاناته ومؤسساته المختلفة (مجلس الأمن، الجمعية العامة، محكمة العدل الدولية...) يلاحظ وجود خلل وعيوب شكلية وموضوعية في هذا التنظيم، حتى أن البعض يتنبأ بحتمية فشل هذا النظام، كما حدث مع النظام الدولي إبان عصبة الأمم، إضافة إلى أن الأمم المتحدة لم تخلص من تسلط الدول الكبرى وميثاقها، الذي يعترف بالاستعمار من خلال إقراره نظام الوصاية وعدم المساواة بين الدول، ويعطي مزايا وحقوق لدول على حساب دول أخرى، كحق النقض (حق الفيتو)، وأما هذه العيوب التي تعترى النظام الدولي فإن الشعوب المقهورة والمعتدي على حقوقها في ظل هذه الوضعية سوف تجد نفسها مضطرة لاستخدام العنف والإرهاب للرد على هذه السياسات ولعل أحداث (11 سبتمبر 2001م) خير دليل على ذلك⁽³⁾. وهناك الأسباب الدينية... التطرف الديني تفسير النصوص الدينية بشكل متطرف، ويمكن أن يؤدي إلى تبرير العنف والإرهاب واستخدام العنف لتحقيق أهدافهم. أيضاً الجهل برسالة الدين الحقيقية⁽⁴⁾.

خطورة الإرهاب الدولي على الأمن القومي للدول

مفهوم الأمن الدولي

(1) أنظر: منذر ماخوس، إرهابات التنمية والثورات المُجهضة في العالم العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م، ص 103-104. و: صالح محمد الشادي، مشكلات عربية: رؤية عامة، عمان: دار مجدلوي، 2011م، ص 26-27.

(2) يوسف عبدالمجيد فرج، "الإرهاب كأحد تداعيات التطرف الفكري.."، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(3) مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب: مفهومه وأهم جرائمه في القانون الجنائي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(4) محمد موسى عثمان، (الإرهاب): أبعاده وعلاجه، بيروت، دار الطليعة للنشر، (1996)، ص 21.

إنَّ مُصطلح الأمن (Security) يعني: السلام والطمأنينة، وديمومة مظاهر الحياة، واستمرار مقوماتها وشُرُوطها، بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر⁽¹⁾، ويرى الأكاديمي الفرنسي رنولد ولفرز (1952م) أنَّ: "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي، فهو غيابُ الخوف من أن تكون تلك القيم محلَّ هُجُومٍ. وهذا يُعتبرُ أقدم تعريفٍ للأمن نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين⁽²⁾.

ومع التطوُّرات الرَّاهنة في المُجتمع الدولي ومُتغيِّرات عصر العولمة اتَّسع مفهومُ الأمن، ولم يَعدْ يتعلَّقُ بالجوانب العسكرية فقط، بل تضمَّن أيضاً الجوانب الثقافية والفكرية والاجتماعية وغيرها، ليُصبح شمولياً ومتعدد الأبعاد، وأكثر قرباً من الحياة الاجتماعية⁽³⁾. ولذلك، كان هناك تركيز على حماية الإنسان فكرياً وثقافياً ليتمكن من مواجهة تحديات العولمة وسلبياتها الكثيرة، فتكوينُ الإنسان هو أساسي في تحقيق الأمن الثقافي الفكري⁽⁴⁾.

تبدأ الكثير من الكتابات عند تحديد مفهوم الأمن بالبحث عن العلاقة بين "الإرهاب والأمن"، الذي اعتبر من أكثر القضايا إلحاحاً في الوقت الراهن، وعند تحديد مفهوم الأمن نلاحظ بأن الدراسات الجادة والسديدة تؤكد على سلامة التفكير والاستدلال، كما تؤكد على خلو عملية تغذية العقول وصياغتها من الأفكار الهدامة والباطلة التي تبرر الإرهاب وترويع الأمنين وسلب الأموال.

كما يشكل الأمن الوطني أو بالأحرى الأمن القومي أحد المستويات المهمة باعتبار أنه يقوم على أولويات الدولة بدليل أنه لا يمكن للاستقرار والازدهار والتنمية أن تتحقق بعيداً عن المنظومة الأمنية التي تحمي بدورها هذه المكتسبات والجهود المبذولة حتى لا تذهب جهود اليوم أدراج الرياح غداً تبعاً.

(1) عبدالله محمد مسعود وعلي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية، ط1، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والابحاث، 2006م، ص14.

(2) عبدالنور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد160، المجلد4، أبريل 2005م، ص56.

(3) إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، ط1، بيروت: (مجد) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008م، ص46.

(4) بركات محمد مراد، "الأمن الثقافي العربي والإسلامي وآفاق المستقبل"، مجلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 64، أبريل 2012م، ص34.

أما مقابل الدولة، فهناك فواعل جديدة تحاول أن تدخل في منافستها، خاصة تلك الجماعات المتطرفة التي تحاول أن تفرض منطق القوة في التعامل معها. ومن هنا تدخل الدولة في المقابل بالرد عليها من أجل فرض قوتها واحترام سيادتها. وعليه يمكن القول بأن "الأمن القومي هو ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي⁽¹⁾.

والحاجة إلى الأمن في هذه الحالة كالحاجة إلى الطعام والمسكن والتعليم والتنقل والصحة والحفاظ على البيئة وغيرها من الحاجيات الأساسية التي تعد لصيقة بالشأن العام. وما دام الأمر كذلك، فإن للهيئات العمومية دوراً بارزاً في هذا الخصوص يتوقف على إدارة هذه الملفات كونها مرتبطة رأساً بعقب موضوع الأمن ذاته. ذلك ما يخل في حال عدم الاهتمام به بميزات الأمن ويتحول الوسط إلى فوضى عارمة قد تؤثر في كل مناحي الحياة ويعم الخوف والاضطراب وتتقوض دعائم الدولة في نهاية المطاف - هذا ما ينعكس سلباً على الدولة وتصبح المعركة داخل مجتمعها لترتفع مظاهر أخرى أكثر سلبية تحت مظلة الانفلات الأمني كزيادة نسبة الجريمة المنظمة، غسيل الأموال والانحراف الاجتماعي والأخلاقي والفساد السياسي والإداري والمالي بشتى صوره وأشكاله... إلخ⁽²⁾.

وقد يرتبط ذلك بموضوع التنمية النشطة ذاتها من خلال الهجرات وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. بعدما تزداد الدولة النامية تخلفاً، لأنها ستفيد غيرها من الدول المتقدمة في ذلك وفي كثير من المناحي والأنشطة، ما يضعف حالة الدولة وقدرتها على ضبط الأمن بداخلها. وعلى هذا الأساس فإن الأمن الوطني في قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلال هويتها وتماسكها الوظيفي⁽³⁾.

لقد أصبح الأمن القومي يحتل مكانة مهمة، نظراً لتوسع دوائره وتعدد تياراته بحكم اكتساحه حقل السياسة ما زاد من الاعتناء به في الحقبة الأخيرة وذلك نظراً لتنوع مشكلاته التي تفاقمت بوجه أخصى والتي تعود إلى⁽⁴⁾ ما يلي:

- تراجع السادة الوطنية.

(1) ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016م، ص24.

(2) ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص25.

(3) بركات محمد مراد، الأمن الثقافي العربي والإسلامي وأفاق المستقبل، (مجلة العربي)، مرجع سبق ذكره، ص56.

(4) Thierry Balzacq (2003-2004) Qu'est-ce (2) quela sécurité nationale Revue Internationale et strategique, h 52).

- تأثير الأوضاع الخارجية على الواقع الوطني بحكم الترابط والتأثيرات المتبادلة.

- تزايد النزاعات ومواطن الاضطرابات في المشهد الدولي

وبالتالي يمكن القول بأن الأمن القومي يترتب على ذلك البعد الأيديولوجي الكامن وراء ما حصده الدولة الوطنية وتجاربها المتعددة والمتنوعة في كل الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة تلك المرتبطة بسياساتها الخارجية وما يقف في وجهها حجرة عثرة من التحديات أولها المعضلة الأمنية؛ لذلك فإن للأمن الوطني عنصرين أساسيين أحدهما مادي والآخر معنوي، فالأول يتمثل في سكان الدولة ومواردها الاقتصادية، وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد، فهو مكشوف سريع العطب؛ بعكس العنصر المعنوي المتمثل في كيان الدولة ومؤسستها التي لا بد من تقويتها لحفظ التماسك الداخلي⁽¹⁾.

خطورة الإرهاب على الأمن القومي

يقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في تصويره للخطر الداهم الذي يمثله الإرهاب الدولي على سلم العالم وأمنه: "في السنوات الأخيرة أخذ الإرهاب أبعاداً دولية وأصبحت يده تضرب في مختلف أنحاء العالم، ولم يعد يقتصر على منطقة بذاتها أو على شعوب بعينها. لقد اتسع نطاق الإرهاب في عصرنا وتحول من إرهاب محلي أو وطني إلى إرهاب دولي بل إلى إرهاب عالمي"⁽²⁾. وعندما يبحث عن للأسباب التي تكمن وراء تفاقم هذه الظاهرة المخيفة، فإنه يؤكد أن اتساع نطاق ثورة الاتصالات والتطور التكنولوجي المذهل وخصخصة الاقتصاد العالمي وزوال الحدود بين الدول للقيام بأعمال إرهابية، كل هذه التطورات ساهمت في توفير المناخ المواتي لانتشار الإرهاب ويمضي إلى القول: لقد أصبح الإرهاب خطراً عالمياً، فالإرهابيون يزدون نشاطهم في الظروف الدولية المفتوحة، وليس هناك أية منطقة أو دولة أو أي شعب أو أي شخص في مأمن من الإرهاب؛ لأنه قد انتشر دولياً، فالإرهابيون لهم شبكات تحالفاتهم واتصالاتهم وتمويلهم الدولية، وهم يتلقون التدريب والتعليمات والأسلحة من الخارج، كذلك فإنهم اكتسبوا مهارة في الهروب من خلال الثغرات الموجودة في النظام الدولي"⁽³⁾.

(1) ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص27.

(2) بطرس بطرس غالي، "الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب"، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، يناير، (1997)، ص8.

(3) بطرس بطرس غالي، "الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب"، مرجع سبق ذكره، ص9.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وقد امتدت لتشمل العديد من الدول برغم اختلاف البيئات السياسية فيها سواء التي يسودها مناخ من الديمقراطية والتسامح أو تلك التي تسيطر عليها حكومات تعتمد على ممارسة القمع والقهر والإخضاع ولا تبدي أي مظهر للتسامح في مواجهة الرأي المعارض، وما يعيننا هنا هو أن هذا الانتشار له انعكاساته الهامة من حيث تزايد حجم الظاهرة الإرهابية وتساعد تأثيرها الدولي على هذا النحو المخيف⁽¹⁾.

إن الجريمة الإرهابية ذات آثار وانعكاسات سلبية وتداعيات خطيرة على الأمن القومي، وتؤثر في أبعاده كما ذكرنا سابقاً مما يعوق عملية التنمية ويعرض المصلحة الوطنية للخطر فإذا ما تطرقنا بشيء من الإيجاز عن الفترة السابقة لأحداث (11 سبتمبر 2001م)، فقد تميزت بظهور أنماط تفاعلات جديدة بتعدد وتوزيع مصدر القوة والنفوذ والسلطة بصورة جديدة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها، وأصبحت الممارسات الأمريكية لا تتقبل إرادة الشعوب، بل تعتمد على مبدأ القوة فقط والتهديد المباشر، مما أدى إلى ظهور بيئة جديدة في العلاقات الدولية هذه البيئة الجديدة الخالية من التوازن أوجدت مستلزمات التوتر وعدم الاستقرار وسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية والتوسع العسكري والنفوذ و انتشار الحروب والفقر، مما خلق بيئة مواتية للقيام بأحداث (11 سبتمبر 2001م) وهي قيام مجموعة مسلحة باستخدام طائرات في تفجير برج مركز التجارة العالمية⁽²⁾.

فكل تلك الأحداث (9-11-2001م) كشفت عن ظهور نوعية جديدة من الاستقطاب وعلى ثنائية جديدة تتقبل في تحول الصراع في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة.

وأمام هذا التحدي اتخذت الحكومة الأمريكية العديد من الإجراءات الأمنية المشددة وصلت إلى حد استحداث وزارة للأمن الوطني على إثر هجمات (11 سبتمبر 2001م)، وفي هذا الصدد قائم الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) بتعديل قانون

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2011م، ص426.

(2) محمد سعد مبارك سعد، تأثير الإرهاب على الأمن القومي وإستراتيجيات المواجهة، مرجع سبق ذكره، ص449-450.

مكافحة الإرهاب تاريخ (2001/10/25م) تتم بمقتضاه التعجيل بمعاقبة مرتكبي هذا العمل الإرهابي ومراقبة الهاتف والبريد الالكتروني، كما يتم الإعلان عن إنشاء إدارة لمكافحة الإرهاب بتاريخ (2001/10/31م)، كما اتخذت الولايات المتحدة ذريعة الحرب على الإرهاب لتحقيق مصالحها ومصالح إسرائيل، وكانت الأحداث اكبر دافع للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة الإستراتيجية التي لو تم السيطرة عليها سوف يتحقق الآتي⁽¹⁾:

1. التصدي إلى أي قوة جديدة بالمنطقة خاصة من إيران والعراق.
 2. إقامة قواعد الضغط على كوريا الشمالية والصين.
 3. محاولة السيطرة على القواعد السوفيتية السابقة في منطقة القوقاز حتى لا يعود الاتحاد السوفيتي مجدداً.
 4. السيطرة على مقدرات الشرق الأوسط النفطية خاصة منطقة الخليج العربي والقوقاز.
 5. المحافظة على مصالحها وأمن إسرائيل.
 6. تغيير خارطة الشرق الأوسط من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير⁽²⁾.
- وهكذا فإننا لاحظنا تطور هذه الظاهرة من حيث الأهداف والآليات. وفي هذا الإطار فإن الإرهاب الجديد يمثل في واقع الأمر الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية في العصر الحديث، وهنا يمكن أن نميز صفات معينة لهذا الجيل الإرهابي من حدوثه وتعدد التنظيمات حيث نظم جنسيات مختلفة من الإرهابيين تربطهم الأسباب الدينية والإيديولوجية أو سياسة محددة وانتشارها، إضافة إلى استخدامها الأسلحة المتطورة بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل كما في التهم المتبادلة في الملف السوري (2013م) حيث يدعى كل طرف باستخدام عدوه تلك الأسلحة أو استخدام طائرات الركاب المدنية كقنابل الطائرات النفاثة في اعتداء (11) أيلول/سبتمبر/2001م بحث أصبح يطلق على هذه الأنواع من الإرهاب مسميات جديدة وأكثر استعمالاً للصراع المسلح على الساحة الدولية⁽³⁾.

(1) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط1، طرابلس، دار الرواد، 2002م، ص402.

(2) امراجع عطية آدم، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا - فرع بنغازي، 2007م، ص100.

(3) احمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد - الشكل الزمني للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (137)، سنة (38)، يناير، 2007، ص44.

أحداث (2001-9-11م) في الولايات المتحدة

ونمو ظاهرة الإرهاب الدولي

أثارت أحداث (2001م) رُذُودَ فِعْلٍ مُتَبَايِنَةٍ عبر مُختلف أنحاء العالم، على كافة الصُّعَدِ السِّياسِيَّةِ منها و الأكاديميَّةِ والإعلاميَّةِ العربيَّةِ والغربيَّةِ على حدِّ سواء، حتَّى أنَّ المؤرِّخين باتوا يتحدَّثون عما قبل وما بعد (9/11)، وكذلك أهل الجغرافيا والاجتماع والسياسة فالحدث في حد ذاته أفرز نتائج عميقة⁽¹⁾.

ومثل نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الدولية ولا شك أنه كان لتلك الهجمات تداعيات على قضايا متعددة دولية وإقليمية مازلنا نشهد تطورها حتى كتابة هذه السطور⁽²⁾.

إن أحداث هذا اليوم تمثل مُنعطفاً في تاريخ النظام العالمي الجديد، وتتمثل ابرز هذه الأحداث في: الهيمنة الأمريكية على السياسات والحوار السياسي (على الصعيد الدولي)، ومعادلة تحجيم دور الأمم المتحدة، وتكثيف الضغوط على المجتمع الدولي ليقبل باستخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالح ذاتية. كما أن إعلان أمريكا لمبدئها "من ليس معنا فهو ضدنا" يمثل انطلاقة جديدة نحو تطوير النظام العالمي⁽³⁾.

فالحدثُ خلق بالفعل أوضاعاً جيوسياسية جديدة، كما خلق أجندة جديدة للولايات المتحدة، ووفر لها فرصة ذهبية لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي. وتبرير إستراتيجيتها الإمبريالية العالمية باسم "الحرب ضد الإرهاب"⁽⁴⁾.

* الحربُ الأمريكية الغربية على العراق (2003م) ومُحاربة الإرهاب:

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق في مارس (2003م)، وقد أكدت الإدارة الأمريكية حينها أنها ماضية في هذه الحرب حتى خارج إطار الشرعية الدولية، وكان من الحجج التي قدمتها أمريكا لشنها لهذه الحرب تورط العراق في الإرهاب الدولي ومواصلته لتحديث أسلحة الدمار الشامل وأتباعه لسياسة القمع والاعتداء على حقوق الإنسان.

وقد أشار ريتشارد كلارك كبير المسؤولين عن مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى أن أحد المسؤولين في هذا المجلس أوصى بأن تعقد مسؤولية الأمن القومي في ذلك

(1) سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، ط2، القاهرة: نهضة مصر للنشر والتوزيع، 2004م، ص17.

(2) وليد محمود، حوار الحضارات وتحدي العولمة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005م، ص163.

(3) جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010م، ص394، 396.

(4) اوزماري رادفورد رويذر، "الإمبراطورية الأمريكية والحرب ضد التتر، في كيفين باريت وآخرين (تحرير)، الحادي عشر من سبتمبر والإمبراطورية الأمريكية: المسيحيون واليهود والمسلمون يتحدثون، الجزء الثاني، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص82-83.

الوقت -كونداليزا رايس- اجتماعاً بكبار مسؤولي ومستشاري الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لمناقشة تهديدات القاعدة، وقد تم الاجتماع، وكان الموضوع حول الكيفية التي يتم بها التخلص من صدام حسين، وقد أكد كلارك بأن حكومة بوش صارت وفي أجندها على العراق، ولم يركزوا على تنظيم القاعدة.

كما أكد كلارك بأن نائب وزير الدفاع بول وولفرينتز وفي اجتماع عُقد في البيت الأبيض في شهر إبريل عام (2001م) رفض التركيز على تنظيم القاعدة، بل ركّز على أنّ الخطر الحقيقي هو "إرهاب الدولة" الذي يمارسه صدام حسين مستشهداً بكتابات لوري ميلروي أحد الأكاديميات عن كتاب لها يدعم نظرية مؤامرة منظمة بدقة تقول أن صدام حسين هو من كان وراء تفجيرات مركز التجارة العالمي عام 1993م. من خلال ما تقدم يتضح بأن البيت الأبيض لم يكن مهتماً كثيراً بتنظيم القاعدة قبل (2001/9/11م) وكان هاجسه معاقبة العراق بصرف النظر إذ ما ظهرت أدلة على وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة أم لا⁽¹⁾.

* نهج إدارة أوباما في التعامل مع الإرهاب:

سوف نناقش هنا نهج إدارة أوباما في التعامل مع الإرهاب، في ظل تطور ممارسات وأساليب المنظمات الإرهابية، وردود أفعال السياسيين، والمحليين، والمؤسسات البحثية تجاه هذا المنهج...

أولاً: عدم نشر قوات أمريكية في مناطق الصراعات:

جاء تعامل الرئيس أوباما مع الإرهاب، حتى مع تصاعده ممثلاً في بروز "تنظيم الدولة الإسلامية"، في سياق الإستراتيجية التي تبناها منذ بداية عهده، وكامتداد لقراره سحب القوات الأمريكية من العراق، ثم أفغانستان، وهي ألا يرسل قوات محاربة إلى مناطق الصراع. في الشرق الأوسط، وهو الالتزام الذي أكدّه في خطاباته أمام أكاديميات ونخب عسكرية أمريكية، وكذلك استراتيجيات الأمن القومي التي صدرت عن إدارته، وخطاباته في الأمم المتحدة. وحتى بعد المكاسب الأرضية التي حققها تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، ظل أوباما يرى أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى أن تضع قوات على الأرض لهزيمة داعش، وأن الأساليب التي تستخدم ضد القاعدة والشبكات الإرهابية الأخرى سوف تظل كافية، مثل الضربات الجوية، والعقوبات المالية وتسليح الحلفاء في المنطقة، وحين اضطرت إدارة أوباما، تحت ضغط تقدم

(1) مايكل اسيكوف وإيفان، حرب على الإرهاب، مجلة نيوزويك باللغة العربية، العدد (198)، ص11-12.

"داعش" في العراق وسوريا، إلى إرسال مجموعات من العسكريين إلى كل من البلدين، ومهمة هذه القوات تدريب ومساعدة قوات المعارضة السورية التي تقاوم "داعش"، وهي التي لن تؤدي مهام قتالية⁽¹⁾.

ثانياً: الحاجة إلى استراتيجية جديدة:

في خطابه أمام الأكاديمية العسكرية في مايو (2014)، عبر أوباما عن الحاجة إلى إستراتيجية جديدة في محاربة الإرهاب، تعكس حقيقة أن التهديد الرئيسي اليوم لم يعد يأتي من قيادة مركزية، بل من منظمات لامركزية متطرفة كتب إلى "القاعدة"، والعديد منها لدية أجنداث متطورة تعمل بها، وهذا يقلل من احتمال شن هجمات واسعة مثل (11 سبتمبر)، ولكنها تعلي من الأخطار التي تهدد حياة الأفراد الأمريكيين في الخارج كما حدث في بنغازي، وتزيد من خطر وقوع هجمات على مواقع أقل دفاعاً، مثل المركز التجاري في نيروبي. وقد بلورت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام (2015م) تقدير الإدارة للخطر الذي يمثله الإرهاب للولايات المتحدة، حيث رأت أن التهديدات الكارثية من الإرهابيين قد انخفضت، ولكن تداعياتها لا تزال قائمة في مناطق عدم الاستقرار والحكومات المنكسرة، وهي لا تقتصر على بلد واحد، أو منطقة، بل يمتد نطاقها من جنوب آسيا إلى الشرق الأوسط، وإفريقيا. وهي تتضمن مجموعات ذات تواجه عالمي، مثل: القاعدة، وكذلك مجموعات نامية ذات تركيز إقليمي.

ثالثاً: الولايات المتحدة وتنظيم داعش الإرهابي:

اهتم الفكر السياسي الأمريكي بمناقشة سؤال مهم عن مكان أمريكا في قائمة تنظيم داعش بشأن الأهداف والتهديدات التي يستهدفها.

وفي محاولتها الإجابة على هذا السؤال، تعتمد دورية (The National interest) على ما يصدر عن قادة تنظيم داعش، اعتقاداً منهم، وعلى غير عادة الإرهابيين، أنهم هم الأكثر وضوحاً في التعبير عن طموحاتهم، وجدول أعمالهم وأولوياتهم، واستراتيجيتهم، فضلاً عن وجود مستوى عالٍ من التوافق بين ما يقولون وما يفعلون. وبناءً على هذا التحليل، تم استخلاص أولويات تنظيم "داعش" الإرهابي كالآتي:

(1) السيد أمين شلبي، "السياسة الأمريكية والإرهاب"، إدارة أوباما نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، أبريل، 2016م، ص120-121.

نظام الأسد، والحكومة العراقية. أكراد العراق.

إيران - الأوروبيون. فمن يقع على قمة هذه القائمة، بالنسبة لداعش، فإن أمريكا تقع في مرتبة منخفضة وبعيدة. غير أن أوباما ناقض هذا التصور حيث قال: "إنّ كلا من القاعدة وداعش يمثلان تهديداً مباشراً لشعبنا وخلفائنا، لأنّه في عالم اليوم يمكن لحفنة من الإرهابيين الذين لا يُقيّمون وزناً للحياة البشرية، بما فيها حياتهم، أن يُسبّبوا لنا كثيراً من الضّرر"(1).

الخاتمة والنتائج:

إن الأمن القومي "بأبعاده المختلفة مُهمٌ في حماية الفرد والمُجتمع من الأفكار المتطرّفة والمنحرفة، وهو أحد الركائز المهمّة في حماية الدولة، ويوصي البحث بضرورة إطلاق مشروع استراتيجي "وطني"، يقوم على تكامل جميع الجهات المعنية، من أجل مواجهة "الإرهاب الدولي" من خلال آليات عملية محدّدة هدفها الرئيسيّ تحصين النظام الدوليّ، ضدّ كافة المؤثرات السلبية والإرهابية التي يمكن أن تأتي من الخارج. إنّ أيّ إستراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب الدولي وممارسة العنف ينبغي أن تنبني على فهم دقيق للأسباب التي تدفع الأفراد والجماعات إلى انتهاج هذا الطريق، والعوامل المؤثرة عليه، مع ضرورة معرفة خريطة الجماعات الإرهابية المعاصرة إقليمياً ودولياً. وبناءً على ذلك، لا بدّ من اعتماد المعالجات والحلول الأمنية ووضع استراتيجيات المعالجة الفكرية والسياسية في إطلاق الحريّات وإدماج جميع فئات المجتمع في العملية السياسية ونشر الفكر الوسطي والإصلاحي، بالإضافة إلى معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تُمثل الروافد المغذية للإرهاب، ووضع خطط تنموية فعّالة وقابلة للتطبيق لمحاربة الفقر والفساد والأُميّة والبطالة والعشوائيات، وتحقيق التنمية الشاملة لإرساء الاستقرار المجتمعي... ويظلّ المواطن هو رأس المال البشريّ الثمين للدولة، والذي يجب توفير كافّة الإمكانيّات اللازمة لتحسينه ثقافياً وفكرياً من "الإرهاب الدولي" وتعزيز أمنه الوطنيّ أو القوميّ، وحمايته من كافّة أشكال "الإرهاب الدولي".

ومن خلال دراسة السلوك الأمريكي بعد أحداث 2001/9/11م نلاحظ أن الإدارة الأمريكية استحدثت وزارة للأمن الوطني، وتم تعديل قانون مكافحة الإرهاب ليتم بمقتضاه التعجيل بمعاقبة

(1) المرجع السابق نفسه، ص122.

مرتكبي الجرائم الإرهابية، كما رفعت أمريكا شعار الحرب على الإرهاب لشن الحرب على أفغانستان 2001م، والعراق 2003م، وتبنت استراتيجية الحرب الاستباقية، ثم بعض ظهور تنظيم داعش بدأت في مواجهته في العراق وسوريا وليبيا، وشنّت عمليات عسكرية واسعة وضيقة في هذا الإطار.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب

1. ابراش، إبراهيم، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان الأردن، دار الشروق: للنشر والتوزيع، 2009م.
2. أبو جودة، إلياس، الأمن البشري وسيادة الدول، ط1، بيروت: (مجد) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008م.
3. أبو رمان، محمد سليمان وآخرون، وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والغرب، عمان/ الأردن: مؤسسة فريدريش، 2016م.
4. البستاني، فؤاد افرم، منجد الطلاب، ط46، بيروت: دار المشرق 1986.
5. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1975م.
6. الحصادي، نجيب، وآخرون، مهارات البحث العلمي، الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005م.
7. السحاتي، خالد خميس، آراء وتأملات في عالم السياسة، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2019م.
8. السنوسي، صالح، التطرف الديني: الأمومة الثقافية وتغذية الواقع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2020م.
9. الشادي، صالح محمد، مشكلات عربية: رؤية عامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2011م.
10. العموش، أحمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، الرياض، جامعة نايف الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2006م.
11. اللاوندي، سعيد، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، ط2، القاهرة: نهضة مصر للنشر والتوزيع، 2004م.
12. بن جمعة، جمعة بن علي، الأمن العربي في عالم متغير القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010م.

13. بليشيكوز ادانوف: الإرهاب والقانون الدولي، ترجمة المبروك محمد الصويغي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط1، 1994م.
14. حاج، ميلود عامر، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016م.
15. دبارة، مصطفى مصباح، الإرهاب، مفهومه وأهم جرائمه في القانون الجنائي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس 1995م.
16. رادفورد ويزنر اوزماري، "الإمبراطورية الأمريكية والحرب ضد التتر، في كيفين باريت وآخرين (الحرير)، الحادي عشر من سبتمبر والإمبراطورية الأمريكية: المسيحيون واليهود والمسلمون يتحدثون، الجزء الثاني، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.
17. شفيق محمد: "الجريمة والمجتمع" محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.
18. عثمان، محمد موسى، الإرهاب: أبعاده وعلاجه، بيروت، دار الطليعة للنشر، 1996م.
19. عناية، غازي، إعداد البحث العلمي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009م.
20. فرانسيس، فوكا ياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007م.
21. فرج، يوسف عبدالمجيد، الإرهاب كأحد تداعيات التطرف الفكري وتأثيره على الأمن الوطني (ليبيا) نموذجاً، في مجموعة باحثين: أعمال المؤتمر العلمي الأول حول مكافحة التطرف، بنغازي 25- 26 ديسمبر (2019) بنغازي: منشورات مجلة شؤون دبلوماسيه معهد الدبلوماسية 2020م.
22. ماخوس، منذر، إرهابات التنمية والثورات المُجهضة في العالم العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.
23. محمود، وليد، حوار الحضارات وتحدي العولمة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005م.
24. مسعود، عبدالله محمد، مراد، علي عباس، الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية تطبيقية، ط1، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2006م.
25. مصباح، زايد عبيد الله، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط1، بيروت: لبنان، دار الرواد، 2002م.

26. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011م.
27. بير انور، وعثمان كمال، الوجيز في علم الإجرام، القاهرة، (د.ن)، 1987م.
- ثالثاً: الدوريات:**
 1. المرغني، عبدالرحمن، قراءة لمفهوم الإرهاب في ظل المغالطات والتناقضات الدولية، مجلة دراسات، السنة الخامسة، العدد (18)، الخريف 2004م.
 2. الشقران خالد، دوافع الإرهاب على مستوى الفرد، صحيفة الرأي (أخبار الرأي الأردنية، الأردن، (18 نوفمبر 2008م.
 3. العسكري، سليمان إبراهيم، "ذلك العنق الأعمى- محاولة لتحديد المفهوم"، مجلة العربي، العدد (557)، أبريل/ 2005م.
 4. الغانمي، ياسين خضير، ظاهرة الإرهاب الدولي - العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، مجلة أهل البيت، (جامعة أهل البيت، شارع الحر كربلاء بالعراق، العدد 16، د.ت.
 5. بركات، ياسر خالد، "الإرهاب في المنظور الاقتصادي: التداعيات والحلول" مجلة النبأ، العدد: 78، آب/ أغسطس/ 2005م.
 6. بن عنتر، عبدالنور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة: السياسية الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد160، المجلد4، أبريل 2005م.
 7. ديمتريفيتش فوين: الإرهاب كوسيلة لنضال حركات التحرر المناهضة للاستعمار، مجلة الحركة العمالية، العدد (4) بلغراد، 1973م.
 8. سعيد، سند وليد، "أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العراق، جامعة ديالى: كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 7، 2 ديسمبر 2018م.
 9. شعبان عبدالحسين، "التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة العراق"، سلسلة : مرصد، دراسات علمية، رقم: (42)، مكتبة الإسكندرية، 2017م.
 10. شلبي، السيد أمين، السياسة الأمريكية والإرهاب، "إدارة أوباما نموذجاً"، مجلة السياسية الدولية، العدد 204، أبريل، 2016م.
 11. صاحب، جعفر عبد المهدي، الإرهاب الدولي "إشكالية التعريف وتجليات الواقع"، مجلة دراسات العدد (18) السنة الخامسة، الخريف 2004م.

12. صالح رائد، طلال حامد خليل، المتغيرات الدولية وانعكاسها بل تطور مفهوم الإرهاب، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، 2013، جامعة ديالى، تصدر عن كلية القانون والعلوم السياسية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية القانون، 2013م.
13. علو أحمد، الإرهاب في مفهومه وتداعياته من تحديدات اللغة إلى تباين وجهات النظر، مجلة الجيش اللبناني، العدد (340) - (2013م).
14. غالي، بطرس بطرس، الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، مجلة السياسية الدولية، العدد (127)، يناير، (1997م).
15. كربوش، أحمد وعلي عثمان، "الإرهاب الدولي: دراسة في الماهية"، مجلة: المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد: 7، العدد: 2، 2024م
16. مبارك، محمد سعد، تأثير الإرهاب على الأمن القومي واستراتيجيات المواجهة" الحالة المصرية (2001 – 2014)، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، العدد الثالث، الجزء الأول يوليو، 2017م.
17. مراد، بركات محمد، الأمن الثقافي العربي والإسلامي وآفاق المستقبل، مجلة العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد 64، أبريل 2012م.
18. محمود، احمد إبراهيم، الإرهاب الجديد - الشكل الزمني للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (137)، سنة (38)، يناير، 2007م.
19. معمر، حمدي سلمان، "محددات الإسلام التربوية للوقاية من الإرهاب"، مجلة: "الجامعة الإسلامية، المجلد: 18، (العدد الأول، يناير 2010م).
20. مايكل اسيكوف وايفان، حرب على الإرهاب، مجلة نيوزويك باللغة العربية، العدد (198).

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. سفيان، ريموش، الإرهاب الدولي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث (سبتمبر 2001م)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، 2020م.
2. آدم، امراجع عطية، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا - فرع بنغازي، 2007م.

خامساً: الندوات والمؤتمرات العلمية:

1. عوض، محمد محي الدين، "تعريف الإرهاب"، في مجموعة باحثين، الندوة العلمية الخمسون حول: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، (الرياض) 7-8- ديسمبر - 1998م)، الرياض: منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999م.
 2. آدم، امراجع عطية، "التطرف الديني وتأثيره على الأمن الوطني الليبي"، في مجموعة باحثين، أعمال المؤتمر العلمي الأول: حول مكافحة التطرف، بنغازي، 25-26 ديسمبر 2019، بنغازي: منشورات مجلة شئون دبلوماسية، معهد الشؤون الدبلوماسية، 2020م.
- سادساً: المواقع الإلكترونية:

1. بدور جمال (إعداد)، "الإرهاب"، موقع: الموسوعة السياسية، بتاريخ: 2020/11/1م، على الرابط التالي: <https://2u.pw/hE4baG>
2. خالد خميس السحاتي، "إرهاب بكل الألوان: حقائق وأرقام حول ظاهرة الإرهاب الدولي"، جريدة: العرب الأسبوعي، لندن، مؤسسة العرب، بتاريخ: 4/مايو/2008م.
3. فارس محمد العمارات، "الأثار السياسية والأمنية للإرهاب"، المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ: 2021/6/5م، على الرابط المختصر: <http://www.acrseg.org/41858>

المراجع الأجنبية:

1. Thierry Balzacq (2003-2004) Qu'est-ce (2) quela sécurité nationale Revue Internationale et strategique, h 52).

شعر هُدبة بن الخشرم العذري في ميزان النقد القديم (ت نحو 57هـ).
د. أمينة الشريف سالم
أستاذ مشارك
قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة سرت – ليبيا
البريد الإلكتروني: aminaagila66@gmail.com

مستخلص

طمح هذا البحث الوقوف على الحركة النقدية حول شعر (هُدبة بن الخشرم العذري)، وأهم القضايا ذات الحضور الفاعل فيه كالاتباعية الشعرية، والطبع والتكلف، والإبداع الشعري على سبيل المثال لا الحصر، والتي شكلت ثيمة رئيسة في معمارية الخطاب الشعري عنده، من خلال محاولات استقراء تمثلاتها الحضورية في البنية التكوينية الشعرية.

الكلمات المفتاحية :

الحركة النقدية - هُدبة - الاتباعية الشعرية - الطبع والتكلف - الإبداع الشعري.

Summary

Theoretical Approaches in Literary Criticism and Their Issues in the Poetry of Hudbah ibn al-Khushram al-Udhri (d. circa 57 AH)

This study aims to examine the literary critical movement surrounding the poetry of Hudbah ibn al-Khushram al-Udhri and the key issues actively present within it, such as poetic traditionalism, natural talent versus affectation, and poetic creativity, among others. These themes have played a fundamental role in shaping the architectural structure of his poetic discourse. The research seeks to analyze their manifestations within the poetic compositional framework through an interpretative approach.

Keywords:

Literary Criticism – Hudbah – Poetic Traditionalism – Natural Talent and Affectation – Poetic Creativity.

مقدمة:

تؤطر إشارية عنوان البحث الحالي محددات لغوية، تجعل إحالة العنوان إلى موضوعه ومنهجه تمتلك درجة من الوضوح والمباشرة، وهي علامات تنطوي على قدر من التشابكات المفاهيمية الكامنة حول سؤال النقد في شعر (هذبة بن الخشرم)، مما يعد الوقوف أمام أطروحاته وقضاياها أمراً مهماً تواجه صورة الشعر في منجزه في العصر الأموي؛ بوصف العالم الشعري صاحب الزخم الأصيل، بوضع القصيدة في حالة من الاستنفار النابع من مكامن الذات والحياة المتحلقة حولها، وما يدور حولها من قضايا وهموم مستقرة في متون إبداعها، من خلال ما تعبر عنه من تجارب تتواجد في نصها بإلحاح شديد؛ لإثبات ذاتها لغة، وشكلاً، ومضموناً، بما تطرحه من رؤى تتضمن معطيات ومرتكزات تتماشى مع الواقع وسيرورته "استجابة لمظاهر الحياة، وتجاوباً مع أحوال المجتمع، وأشد تأثيراً بأحداث البيئة، وأعمق شعوراً بأسرار الطبيعة، وأقوى إحساساً بنوازع الآمال والآلام" (خفاجي، 1990: 81/2).

ولما كان (هذبة) شاعراً فريداً في عصره، وجاء شعره خارجاً عن السرب؛ بوصفه أول شاعر صوّر حياة السجن والسجناء بتفاصيلها الدقيقة برصد ذاتي بحرفية المبدع الذي يتسلل إلى ذاكرة الواقع، وكأن شعره لم يخلع عباءة الواقع الأنبي المعاش مهما اختلفت المسميات، بإحساس مرهف وعواطف جياشة القائم على البوح الذاتي،

وهو ما أجاد الشاعر وصفه، مرتكزا على رؤية يضع فيها خلاصة تجربته وواقعيتها، وتجسد ملامحها وظلالها داخل الخطاب، عن طريق مستويين من مستويات التعامل مع النص، مستوى تعامله وإبداعه، ومستوى تعامل الذائقة المتلقية لهذا الخطاب، فكانت رؤياه لذاته ولواقعه هي الفكرة الرئيسية والبعد الخاص في شعره ، بالغوص داخلها كاشفاً عن تأزماتها واختناقاتها الداخلية، من خلال تجسيد هذا العالم بعمق رؤية، بما يجعل من شعره تجسيدا حيا لواقعه، سرده (هُدبة) بروية، جعلت من أشعاره وأخباره موضوع اهتمام وإعجاب معاصريه، نلمح ذلك في قول مصعب الزبيري: " كنا بالمدينة أهل البيوتات، إذا لم يكن عند أحدنا خبر هُدبة وزيادة وأشعارهما ازدريناه، وكنا نرفع من قدر أخبارهما وأشعارهما ونعجب بها" (الاصفهاني، 1993: 254/21). هذا الإعجاب بتفرد (هُدبة) وخصوصية تجربته أسهما في تأسيس خطاب نقدي حوله، يستمد أبعاده من سماته التشكيلية والبنائية لشعره، لإيجاد رؤية نقدية تضعه في مكانه اللائق، عن طريق قراءة هذا الشعر؛ للكشف عن القضايا النقدية الكامنة في ثنايا مفصله، التي كانت مدار عناية النقاد، ولا سيما أن بعض النقاد يقرونه بالشعراء الفحول كطرفه بن العبد، وهو ما أكدته (ابن رشيق) بقوله : ((ومن الشعراء من شعره في رويته وبديته سواء عند الأمن والخوف ؛ لقدرته ، وسكون جأشه ، وقوة غريزته : كهُدبة بن الخشرم العذري، و طرفه بن العبد البكري" (ابن رشيق القيرواني، ١٩٨١: 193/1) مما حفز النقد القديم على درسه وتقييمه، لما يحمله من كثافة الرؤى المتواجدة داخل خطابه الشعري، وذلك عن طريق المحاور المثمرة لهذا الخطاب وتحليله، وهو ما يجعلنا نجد أنفسنا نطمح في الحصول على إجابات عن أسئلة النقد حول المنجز الشعري لـ (هُدبة)، بما تضمنه من ثراء إنساني يحمل تجارب فردية وجمعية في آن، حاول الشاعر، عن طريقها، أن يؤصل خطاباً شعرياً يطرح الرؤيا الكلية لواقعه المأزوم داخل الذات ، وأن يكون انعكاساً لقلقه وآماله وحزنه ، وصبره (الطائي ٢٠١٨ ، والوطيفي ٢٠١٤) .

الأسباب:

وقف وراء اختيار هذا الموضوع مادة للبحث سبب قوى، فقد استرعى اهتمامي، وأنا أرجع بعض الأدبيات القديمة حول شعر (هُدبة)، أن هذا المنتج كانت له خصوصيته الوجدانية والذاتية القادرة على تجسيد واقع الحبس وانعكاساته، من خلال

خطاب شعري ذي نتوءات واقعية، تنبش في حفريات المكان والزمان بصورة مباشرة، بعيداً عن النمطية، فكانت النتيجة أن صار "أشعر الناس منذ يوم دخل السحن إلى اليوم الذي أقيد منه" (الأصفهاني، ١٩٩٣: 245/21)، على نحو جعل الشعراء من بعده يعجبون بنبوغه وتفردده، وهو ما تجلّى في قول سراقه البارقي، (ت: ٧٩ هـ) (البارقي ١٩٤٧: ٧١) (من الكامل)

وهُدَيَّةُ العُدْرِيَّ رَيْنَ شِعْرُهُ ما قالَ في سِجْنٍ وَقَيْدٍ مُثْقَلٍ.

فرغبني ذلك في معاودة قراءة الموقف النقدي القديم حول هذا المنتج؛ لتجلية أطروحاته الكاشفة عن القضايا النقدية الثاوية بداخله، وفق قراءة تستضيء بمناهج النقد الحديثة، فتضحى الرؤية النقدية أكثر عمقاً، وأوسع خبرة. الأهداف:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- 1) وضع مقاربة نقدية أصيلة ومتجددة للخطاب الشعري القديم؛ تأصيلاً لتوجه نقدي يكمل الخطاب النقدي القديم ولا يلغيه.
- 2) وضع شعر (هُدبة) في الميزان النقدي بصورة موضوعية، تقوم على الكشف عن موقف التراث النقدي منه.
- 3) الكشف عن بعض القضايا النقدية وتمظهراتها في شعر (هُدبة)، تشكل في جملتها الموقف النقدي أو الجانب الأهم منه.

الأهمية:

تأتي أهمية البحث الحالي في أنه:

- 1) يتتبع مسارات الموقف النقدي القديم وقضاياها المثارة حول شعر (هُدبة)؛ للوقوف على أنماطها المهيمنة عليه
- 2) يؤدي البحث الحالي دوراً مهماً في تعميق أطر النظرة النقدية لشعر (هُدبة) بصورة شاملة ما أمكن
- 3) يسعى إلى إعطاء صورة واضحة المعالم عن بعض القضايا الكامنة في شعر (هُدبة)، والدور الذي تقوم به في تقويمه وتوجيهه.

* التساؤلات:

يسعى البحث الحالي إلى الإجابة عن تساؤل أساسي وهو: هل وجدت نظرية أو حركة نقدية قديمة عملت على تقييم شعر (هُدبة) أم لا؛ كما يسعى إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1) كيف كان يرى النقد القديم شعر (هُدبة)؟
 - 2) ما هو المدى أو التأثير الذي مارسه السجّن على (هُدبة)؟
 - 3) ما أهم القضايا النقدية التي أثارها الخطاب النقدي القديم حول شعر الشاعر؟
- المنهج:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من مناهج النقد الحديثية ما أمكن، وفق نظرة تكاملية؛ استناداً إلى أن " النص الأدبي لا يكفي لفهمه وتذوقه وسبر أغواره منهج نقدي واحد، بل لا بد من الاستعانة، عند مواجهته، بكل ما من شأنه أن يقرّبنا منه، ويكشف لنا أسرارهِ ... وهو ما يسمونه المنهج التكاملي، وهو المنهج الذي لا يحصر اهتمامه في جانب واحد من جوانب الإبداع الأدبي، ومن ثمّ فهو لا يتعبد لمنهج فرد من المناهج النقدية، بل يستصحبها جميعاً معه، ويفيد من كل منها حسبما يُملَى عليه العمل الذي يتناوله بالنقد" (عوض، 2004: 5-6)

خطة البحث: ينقسم البحث الحالي إلى الآتي:

*المقدمة:

تضمنت تعريفاً موجزاً بالموضوع، وأسباب اختياره، وأهميته، وأهدافه، وتساؤلاته، ومنهجيته، والخطة التي سار عليها.

التمهيد:

أولاً: التعريف بالشاعر:

هو: هُدبة بن خشرم بن كرز بن أبي حية، يرجع نسبه إلى قبيلة بني عذرة فقيّل: العذري نسبة إليها، شاعر إسلامي من شعراء الصدر الأول، نشأ في أسرة شاعرة، ومعنى (هُدبة) اسم طائر، وقيل: إنه من هُدبة الثوب: أي خمله وطرته، والخشرم جماعة النحل.

اشتهر (هُدبة) بالشجاعة، والصبر، والمروءة، وأكثر ما بقي من شعره ما قاله بعد سجنه؛ لقتله زيادة بن زيد العذري (ت: ٥٤هـ)؛ لأنه ارتجز بأخته فاطمة.

ويعد (هُدبة) من الشعراء الفحول الرواة في عصره، ولذا استشهد بشعره علماء الأدب واللغة: القدماء والمحدثين؛ لإجادته في فنون القريض كالغزل، والهجاء، والحكمة، كما يعد أول من سنّ ركعتين عند القصاص منه، وقد قتل وهو شاب سنة (٥٧هـ)، وقيل: سنة ٥٠هـ (الأصفهاني، 1993: 245/21 وما بعدها، المرزباني، ٢٠٠٥: ٥٣١-٥٣٢، ابن قتيبة، ١٩٨٢: ٦٩١-٦٩٥، الأمدى، ١٩٨٢: ٤٨٣، البغدادى، 2001: 262-267، البغدادى، ١٩٩٧: 334/9 - 340، ابن جنى، 1988: 130-131، الزركلي، ٢٠٠٢: 78/8، يعقوب، 1996: 323/1، 374، 384 وغيرها، 10/3، 104، 149 وغيرها، 199/4، 215، 236 وغيرها، 20/5، 24، 38 وغيرها، 23/10، 35/12، 37 وغيرها، والجبوري، 1986: ٧-٤٤، وسيبويه، ١٩٩١: 145/1، 159/3 /243/2).

ثانياً: الخطاب النقدي في العصر الأموي (٤٠ - ١٣٢هـ):

يمثل الإلمام بحركة الخطاب النقدي في العصر الأموي / عصر الشاعر أهمية بالغة، بوصفه خطاباً يتضمن ثيمات لديها القدرة على استكناه المنتج الشعري (الهُدبة)، وإنتاج حركية تستهدف قراءته، لاكتشاف القضايا النقدية فيه، وبيان وجهة النظر النقدية تجاهها.

ولكي نستطيع فهم هذا الخطاب، كان لابد من الوقوف، بشيء من الإيجاز غير المخل، أمام الخطاب النقدي القديم؛ إيماناً بأن هذا الخطاب قد مر بمراحل عدة من العمومية والجزئية إلى التأصيل ثم المنهجية في تطور وسيرورة نتج عنهما "القواعد والمبادئ التي استنتها النقاد له، واتخذوا منها مقاييس لتقدير الأعمال الأدبية، والتميز بين جيدها وريئها" (عتيق، ١٩٧٢: ١٠) في هيئة قضايا تستمد خصوصيتها من البيئة التي نشأ فيها النقد، والتي تختلف فيها عقول رجاله؛ تبعاً لمقتضيات الزمان والمكان، فتبلورت المقولات النقدية كاشفة لجوانب النصوص الشعرية وملامحها، وهيئة النقد الأدبي وطبيعته في آن، بما يدل دلالة قاطعة على أن العرب قد "عرفوا فنّ النقد الأدبي كنهها وحقيقتها، وإن لم يعرفوه عنواناً لطائفة من المسائل، وإن لم يعرفوه علماً أو فناً له المبادئ العشرة التي قرروها في كل علم وفن" (إبراهيم، ٢٠٠٤: ١٨).

أ- صورة النقد في العصر الجاهلي:

إذا كان النقد الجاهلي قد حُكم عليه بأنه يثير إشكالية لمن يتصدى لدراسته؛ لوجود مفارقة بين نضج الشعر الجاهلي، وبين سذاجة المقولات النقدية وبساطتها، وغلبة النزعة الانطباعية عليها (إبراهيم ، ٣٩:٢٠٠٤ ، ناصف، ١٣:١٩٨١ - ١٤ ، ومنصور، ١٩٩٦ : ١٧ - ١٨ ، وعباس ، ١٤:١٩٨٣) سواء أكانت عامة أم جزئية ضيقة، بحيث جاءت أحكامه - في جملتها - مبتسرة لا تقدم صورة صحيحة ومتكاملة لهذا الشعر ومستوى شعرائه (عثمان، ١٩٩١ : ١٤ - ١٥) ، فإنّ مرد ذلك ومرجعه إلى عوامل زمانية ومكانية وثقافية ، أضاعت الكثير من الشعر والنقد معاً، وهو ما كشفت عنه عبارة أبي عمرو بن العلاء (ت : ١٥٤هـ) : "ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير" (الجمحي، دت : 25/1).

وهي مقولة تدل على وجود قرائن على حركة نقدية سايرت الشعر الجاهلي، ولكنها ضاعت فيما ضاع من علم العرب وأشعارهم، بما يجعل منها مفتاحاً لرؤية جديدة لهذا النقد، أو قراءة مغايرة له تركز على أن في النقد القديم لمحات نقدية تكشف عن وعى أصحابها بال جيد والردئ من الشعر؛ على نحو ما كان من (النابعة الذبياني) عندما أنشده حسان بن ثابت قوله (ابن ثابت، ١٩٩٤: ٢١٩): (من الطويل):

لَنَا الْجَنْفَاتُ الْعُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
وُلِدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وَابْنِي مُحَرَّرٍ فَأَكْرَمُ بَنًا خَالًا وَأَكْرَمُ بَنًا ابْنَمَا

فقال له النابعة : "أنت شاعر، ولكنك أقللت جفانك وأسيافك ، وفخرت بمن ولدت، ولم تفخر بمن ولدك"(المرزباني، ١٩٩٥: ٧٦)، وهو حكم نقدي معلل، رغم كونه يتناول كلمات داخل بيت واحد، يستند على الفروق الدقيقة بين جمع القلة (أسيافنا - الجفان) وجمع الكثرة (سيوف - جفان)، وكيف أن مقام الفخر يستدعي جموع الكثرة لا القلة، وإن كان (النابعة) لم يسمي الأشياء بمسمياتها المتعارف عليها؛ اعتماداً على السليقة العربية للمتلقى / حسان وغيره الذين يعرفون هذه الفروق الدقيقة بين هذه المجموع بالتلميح دون التصريح، لأن العبرة بمعرفة مدلول العبارات لا بالعبارات ذاتها ومنطوقها اللفظي (الرجاني ، ١٩٩٢ : ٤١٨)، ولعلّ هذه المقولة النقدية، تكشف عن أن الناقد الجاهلي لم يكن بحاجة إلى اصطناع نظرية نقدية يحتكم إليها؛ لاعتماده على التذوق الفطري وعلى ذائقة الشاعر، والتفاعل الأنبي بينهما في الموقف الواحد تفاعلاً مع البيئة المكانية والزمانية والثقافية (طبانة، ١٩٥٤ : ٥٤-٥٥)،

وهو ما يدل على معرفة النقد الجاهلي بالمتخصصين المتمرسين فيه أو ما يطلق عليهم النقاد الشعراء، الذين يحتكم إليهم الشعراء (العاكوب، ٢٠٠٥ : ٤٣) ، غير أن مقولاتهم النقدية لم تحظ بقداسة النص الشعري ، الذي يعد علمهم الأول، وديوان حياتهم وسجلها (الجمحي ، د.ت : 24/1) ومع ذلك جاء ملائماً لروح الشعر الجاهلي والعصر الذي قيل فيه (إبراهيم، ٢٠٠٤ : ٣٢، ٣٩).

ب - صورة النقد في عصر صدر الإسلام:

أما النقد في صدر الإسلام، فقد كان نقداً أخلاقياً في المقام الأول؛ متأثراً بتعاليم الإسلام، بحيث تم إخضاع الموقف الجمالي من الشعر للموقف الأخلاقي الذي دعا إليه الإسلام (العاكوب، ٢٠٠٥ : ٤٤).

وبعيداً عن انقسام الباحثين حول موقف الإسلام من الشعر، بين مؤكّد على تشجيع الإسلام للشعر والشعراء (ضيف، د.ت : ٤٦ ، والهادي، ١٩٧٨ : ١٩٠)، وبين ناف لهذا القول، وأن الإسلام قد عادي الشعر وفوض أركانه (الكفراوي، ١٩٦٩ : ٣٩)، فإن عصر صدر الإسلام قد شهد أحكاماً نقدية تتجلى في أقول النبي (ص) عن قوة التأثير الذي يمارسه الشعر على المتلقي فقال (ص): "إن من الشعر لحكمة ، وإن من البيان لسحرا" (الرازي، ١٩٩٤ : ١١٠) ، وهي مقولة لها توجيه نقدي "فقرن البيان بالسحر فصاحة منه (ص)، وجعل من الشعر حكماً؛ لأن السحر يخيل للإنسان ما لم يكن للطافته وحيلة صاحبه، وكذلك البيان يتصور فيه الحق بصورة الباطل، والباطل بصورة الحق؛ لرقّة معناه، ولطف موقعه، وأبلغ البيانين عند العلماء الشعر بلا مدافعة" (ابن رشيق القيرواني، 1981 : 27/1).

وقد استمر لهذا التوجه الأخلاقي سيرورته في عهد الخلفاء الراشدين، وبخاصة في عهد عمر بن الخطاب (رض الله عنه) الذي كانت له آراء نقدية بعضها ذو طابع ذوقي عام دون تحليل أو تعليل؛ كتفضيله للناطقة الذبياني على شعراء غطفان (ابن قتيبة، 1982 : 159 / 1)، لكنه اشتهر بمقولة نقدية أخرى، يستند فيها إلى مقاييس نقدية ترتبط بالمعنى والصياغة الفنية، مما يعدّ تطوراً في النقد في عصر صدر الإسلام ، فقد أبدى رأياً متمحّصاً ومعلّلاً في شعر زهير بن أبي سلمى ، والذي عده أشعر الشعراء معلّلاً ذلك بأنه "كان لا يعاظم في القول، ولا يتبع حوشى الكلام ، ولا يمدح الرجل إلا بما هو فيه" (ابن قتيبة : 138/1 ، وابن رشيق القيرواني: 98/1 ، والجمحي، د.ت :

63/1) ، فهو حكم معلل لا يتوقف عند الجزئيات المحسوسة من الأبيات والكلمات، وإنما يتناول السمات الفنية التي اشتهر بها الشاعر وهو حكم يمثل تطوراً في مجال النقد القائم على أن الشعر وسيلة إلى تثبيت القيم الأخلاقية ، وهو ما جعل (عمر) يعلل حكمه ويربطه بطبيعة الصياغة الفنية للشاعر، والمعنى الذي يعبر عنه بصدق، بما يجعل من (عمر) أول ناقد أقام حكمه على مقاييس نقدية ، وجعل منه " أنقد أهل زمانه للشعر، وأنفذهم فيه معرفة" (ابن رشيق القيرواني ، ١٩٨١ : 33/1).

ت- صورة النقد في العصر الأموي:

نقرر بداية أن الشعر، في عصر بني أمية، قد شهد ازدهاراً وتطوراً نتيجة لعوامل عدة منها: تشجيع الخلفاء والأمراء والولاة للشعر والشعراء، ظهور الأحزاب وتعدد الفرق، إحياء العصبية التي كان الشعر وقودها ولسانها، انتشار مجالس الأدب والنقد في الشام والعراق والحجاز، كثر الأسواق الأدبية، ازدهار فن النقائض وبخاصة بين جرير (ت: ١١٠ هـ)، والفرزدق (ت: ١١٠ هـ)، ونشأة بعض العلوم العربية كعلمي النحو واللغة كضابطين لألسنة الشعراء (عبد ربه، ٢٠٠٥ : 71-85، ضيف، دت: ٣٣٦ وما بعدها، الهادي ، ١٩٨٦ : ١٣١، وما بعدها، طبانة، ١٩٥٤ : ٧٦ وما بعدها، عتيق، ١٩٧٢ : ١٠٤ وما بعدها).

وقد تبع هذه الحركة الشعرية حركة نقدية قوية تعددت بيئاتها بين: الحجاز، والعراق، والشام (سلوم، ١٩٦٩ : ٢٩ - ٨٠)، واصطبغت هذه الحركة بصبغة هذه البيئات الحاضرة، ففي الحجاز، حيث الترف والغناء، اتجه النقد إلى الرقة والعذوبة، والنقد الفقهي والأخلاقي. وفي بيئة العراق ، حيث المدارس العلمية في الكوفة والبصرة، ظهرت الاتجاهات العربية الأصلية فاتجه النقد وجهة علمية ولغوية ونحوية. أما في بيئة الشام مقر الحكم، فقد جمعت بين سمات البيئتين السابقتين ، سواء في النقد الرسمي الذي يقوم به الخلفاء والولاة ، أم في النقد الفني على ألسنة المتخصصين في الشعر (درويش، ١٩٨٨ : ٤٦ وما بعدها).

وتكمن أهم الظواهر النقدية، في ذلك العصر، في استمرارية النقد الأخلاقي والتعليمي للشعر، وهو ما تجلّى في قول معاوية (ت: ٦٠ هـ) لمربي ولده : "روه من فصيح الشعر، فإنه يفتح العقل ، ويفضّح المنطق ، ويطلق اللسان، ويدل على المروءة والشجاعة. ولقد رأيتني ليلة صقّين وما يحبسني إلا أبيات عمرو بن الإطنابة ، حيث

يقول (الأخفش الصغير، 1974: 159، وابن رشيق القيرواني، 1981/29: 1): (من الوافر)

أَبَتْ لِي عَفَّتِي وَأَبَى حَيَائِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالتَّمَنِّ الرِّبِيحِ
وَإِعْطَائِي عَلَى الْمَكْرُوهِ مَالِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ
وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشْتُ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
لِأَدْفَعِ عَنْ مَآثِرِ صَالِحَاتٍ وَأُحْمِي بَعْدُ عَنْ عَرَضِ

صَحِيح

بِذِي شَطَبٍ كُلُّونِ الْمِلْحِ صَافٍ وَنَفْسٍ مَا تَقَرُّ عَلَى الْفَيْحِ))
(العسكري، ١٩٨٤: ١٣٦ - ١٣٧).

1- النقد في بيئة الحجاز:

لقد شهدت البيئة الحجازية، في العصر الأموي، انقلاباً اجتماعياً، ودخلت عهداً جديداً يختلف كثيراً عن حجاز النبي (ص) والخلفاء الراشدين، فقد كثر فيه الترف والغناء، والنساء المتحضرات، وهي صورة مجملة لهذا المجتمع، بفعل البنية الانتقالية أو التحول من النموذج القديم إلى التجديد، انسجاماً مع مسابرة المكان للمعطيات الثقافية الجديدة، وما ترتب عليها من شيوع العلاقات الإنسانية الطبيعية التي بدت أكثر تشعباً مما كانت عليه، ساعد على ترسيخها وجود الغزل بنوعيه: العذري والصريح (عتيق، ١٩٧٢: ١٠٧ - ١١٢) متقاربين في بيئة واحدة لا متجاورين، فالعذريون في الحجاز و نجد، والإباحيون في مكة والمدينة (حسين، د.ت: 188/1).

وقد واكبت هذه النهضة الشعرية نهضة في النقد تجاريها في روحها، شارك فيها الرجال والنساء، كسكينة بنت الحسين، ت: ١٢٦ هـ) وعقيلة بنت عقيل بن أبي طالب (المرزبانى، ١٩٩٥: 188، 193، 194، 200-201). ويكفي للتدليل على ذلك جهود ابن أبي عتيق النقدية المعللة، التي تحاول تفسير شعر عمر بن أبي ربيعة، وتبين مذهبه في الشعر، وتحدث عن تأثيره في نفوس المتلقين له، ومدى خطره على الناحية الأخلاقية، بحيث تظهر في مقولاته النقدية حسنات الشاعر وهناته، وذلك في قوله: " لشعر عمرو بن أبي ربيعة نوبة في القلب، وعلوق بالنفس، ودرك للحاجة، ليست لشعر، وما عصى الله عز وجل بشعر أكثر مما عصى شعر عمر بن أبي ربيعة، فخذ عنى ما أصف لك: أشعر قریش من دق معناه، ولطف مدخله، وسهل مخرجه،

ومتن حشوه ، وتعطفت حواشيه، وأنارت معانيه ، وأعرب عن حاجته " (الأصفهاني، 1993: 109/1) ولهذا النص النقدي قيمة كبيرة، لأنه يقع على الصفات الشعرية المميزة لعمر، ويربط بينها وبين الناحية الأخلاقية، ويحاول أن يقدم خصائص شعره، من خلال ذكر الصفات المرتبطة بالمعنى، والصياغة الفنية، والصدق الشعوري، بحيث تعطى فكرة عن مذهب (عمر) الشعري، وكأن (ابن أبي عتيق) قد استقرأ شعر الشاعر ووازن بينه وبين غيره ، ووجد فيه مزايا جعلها معايير نقدية للشعر الذي يأسر النفوس ، ويسكن القلوب ، معللاً ذلك بمعطيات نقدية تستبعد العامل الأخلاقي بما يكشف عن " تطور الوعي النقدي وتقدمه ، وقد صار لها شأنها في مجال النقد ، وكانت درجة أرتقى عليها النقد الأدبي في طريق الموضوعية والأسس العلمية فالرؤية النقدية عند ابن أبي عتيق فن مبعثه ومنبته الذوق، غايته التكيف مع العمل الفني وإدراك معطياته الحضارية والجمالية، وهى فن المتعة والتذوق والتأثير، وهذا أسمى ما وصل إليه النقد الحديث" (إبراهيم ، ١٩٩٨: ١٠٩).

2- النقد في بيئة الشام:

كان الشعر وافداً إلى هذه البيئة من خارجها ، ممثلاً في الشعراء المادحين ، وهو ما ألقى بحمولاته على الحركة النقدية في الشام فقد "لَوْنُ الأدب الشامي بلون المديح، ولون النقد بلون الأدب" (أمين، ١٩٦٧: ٤٦٤) وقد دخل النقد ، في هذه البيئة، في طور جديد هو طور المجالس الأدبية في قصور بني أمية ، والتي كان لها أكبر الأثر في الحركة النقدية في تلك البيئة ، فقد كانت الأشعار تنتشر فيها ويحكم عليها بالجودة أو الرداءة، وكان (عبد الملك بن مروان) أكثر خلفاء بني أمية مشاركة في هذه المجالس، وأكثرهم معرفة بفن الشعر، بتقويمه، والتدقيق في معاينة (أمين : ٤٦٥) ، ومن ذلك استنكاره للمدح بالصفات الحسية حين مدحه عبيد الله بن قيس الرقيات (ت: نحو ٨٥هـ) بقوله (ابن قيس الرقيات، ١٩٩٥: ٧٣) (من المنسرح)

يَعْتَدِلُ النَّاجُ فَوْقَ مَفْرَقِهِ عَلَى جَبِينٍ كَأَنَّهُ الذَّهَبُ

فقال له عبد الملك " ألا قلت كما قلت في مصعب (ابن قيس الرقيات: ٤٤) : (من الخفيف)

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِّنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

وأما لى فتقول : على جبين كأنه الذهب " (المرزبانى، ١٩٩٥: ٢٢٢)

فقد عاب (عبد الملك) على الشاعر مقولته؛ استناداً على الموازنة بين مدحه (لمصعب) ومدحه له، فقد أدرك أن بين " البيتين بوناً شاسعاً في الجمال والقوة والروح ، لأن بيت ابن الرقيات في مصعب أروع وقعاً، وأعلى نفساً ، وأمس بالنور العلوي، الذي يحرص الخلفاء على أن يمثلوه في الأرض "(إبراهيم، ٢٠٠٤: ١٦٥) ، وإن كان الشاعر كان منطقياً في مدحه لكلتا الشخصيتين، فتجربته شخصية لم يتكلفها ، بحيث تتماشى مع نفسيته و مبادئه (فرهود، ١٩٨٠ : ١٦٢)

٣ - النقد في بيئة العراق :

كانت البيئة العراقية مركزاً للمعارضة السياسية للحكم الأموي ، ومثلها فصيلاً هما : الشيعة والخوارج، وكان لكل منهما شعراؤه المدافعين عنه ، المنددين بحكم الأمويين، وهو ما أدى إلى ازدهار لونين من الشعر: الشعر السياسي ويمثله شعراء الأحزاب، والشعر القبلي، ويمثله : جرير، والفرزدق، والأخطل (ت: ٩٢ هـ) وغيرهم من فحول العصر الأموي (عتيق، ١٩٧٢: ١٥٢) غير أن هؤلاء الثلاثة قد ملأوا هذا العصر نشاطاً بشعر النقائض و العصبيات حتى عدّ ثلاثتهم "طبقة لا يجاريهم ولا يقاربهم أحد من معاصريهم. وكان ذلك أول إشارة في تاريخ النقد إلى أن الشعراء طبقات ، وكانت تلك الإشارة نواة الفكرة في طبقات الشعراء عند اللغويين، ووحياً لهم أو حثاً على أن ينموها، فتموها وطبقوها على الإسلاميين والجاهليين" (إبراهيم، ٢٠٠٤: ٦١ - ٦٢).

وقد نجم عن ذلك وجود نهضة نقدية ذات اتجاه عقلي اعتماداً على الصنعة والبديع ، على نحو ما كان في مدرسة البصرة ، في مقابل الاتجاه النحوي في مدرسة الكوفة (سلام، د. ت: ٨٧)، وهو ما شكل اتجاهات نقدية جديدة ، لم تعرفها البيئتان: الحجازية والشامية (سلوم ، ١٩٦٩: ٦٦-٦٧)، وهو ما يعنى أن النقد في تلك البيئة كان ذا طبيعة خاصة يتصل بشعر الهجاء والفخر لملائمة هذين الغرضين للطبيعة السياسية والاجتماعية التي كان عليها العراق في ذلك الوقت، والمنتوج الشعري الناجم عنهما ، والمتمثل في نقائض جرير والفرزدق، وأراجيز روبة بن العجاج (ت: ١٤٥ هـ) وغيره، مما لم تعرفه البيئات الأخرى، وهو ما يعنى أن الشعر في تلك البيئة "تميز بأسلوبه الفخم الذي يشبه الأسلوب الجاهلي، ومعانيه البدوية التي لم تمسها الحضارة إلا

مساراً رقيقاً والتي يشيع فيها الفخر القبلي والهجاء ... فلا عجب أن نجد النقد يتبع الأدب ويكون من جنسه" (أمين، ١٩٦٧: ٤٥٩/2).

فضلاً عن وجود لون من الشعر الإسلامي مثله شعراء الشيعة، الذين برعوا في مدح آل البيت كالكميت بن زيد الأسدي (ت: ١٢٦هـ)، بالإضافة إلى شعراء الخوارج، الذين جاء شعرهم متأثراً بالإسلام وتعاليمه، ويغايير الحركة الشعرية المتأثرة بالعصبيات والنقائض، والروح الجاهلية، فجاء شعرهم إرضاء لعواطفهم ومعتقداتهم الإسلامية (أمين: 461/2) على نحو ما تبدي عند شعرائهم كعمران بن حطان (ت: ٨٤هـ) والطرماح بن حكيم الخارجي (ت: ١٢٥هـ).

هذا الشعر المتنوع كان له تأثيره على الحركة النقدية في البيئة العراقية، وبخاصة في مجال الموازنة بين الفرزدق، وجريير، والأخطل، فاختلفت المواقف حولهم، تبعاً للعصبية المذهبية أو القبلية (الجمحي، د.ت: 299/1)، حيث مارس الرواة دوراً نقدياً في المفاضلة بين الثلاثة، وكان لكل منهم مقاييسه النقدية. فعلى سبيل المثال، يحتج من قدم جريير على صاحبيه بأنه "كان أكثرهم فنون شعر، وأسهلهم ألفاظاً، وأقلهم تكلفاً"، وأرقهم نسيباً، وكان ديناً عفيفاً" (الأصفهاني، ١٩٩٣: 69/7) ففي هذا النص حجج نقدية، جمعت بين النقد الأخلاقي (كان ديناً عفيفاً) وبين النقد الفني (وأكثرهم فنون شعر، وأسهلهم ألفاظاً، وأقلهم تكلفاً)، وهذا يعنى أن المفاضلة بينهم كانت تقوم على المعاني والأغراض، دون أن تكشف عن خصائصهم الشعرية، جنباً إلى جنب مع التعصب القبلي، كتعصب ربيعة للأخطل بالرغم من أنه لم يكن في مكانة صاحبيه (الجمحي، د.ت: 456/2، والمرزباني، ١٩٩٥: ١٧١).

نخلص من ذلك إلى القول بأن البيئات الثلاثة كانت الأرض الخصبة التي أنتجت نقداً يساير الحركة الأدبية والشعرية فيها فكانت "العراق والشام موئل الشعر السياسي والقبلي لأن العراق كان موطن المعارضة، والشام كان موطن الحكومة، أما الحجاز، فقد عرف بلون آخر من الشعر هو الغزل. ولا شك أن هذه التيارات قد أثرت في أذواق الناس وفي نقدهم للشعر" (سلام، د.ت: ٨٢-٨٣).

نخلص من العرض السابق للحركة النقدية منذ العصر الجاهلي وحتى العصر الأموي، إلى أن مقاييس النقد قد تطورت وتغيرت من عصر إلى آخر، تبعاً لتفاوت الذوق والثقافة والتصور لمفهوم الشعر وغاياته، فكان مقياس النقد عند الجاهليين هو الصدق،

وفي صدر الإسلام : المقاس الأخلاقي، وفي العصر الأموي كان المقاس مزيجاً من النقد الجمالي والأخلاقي، بما يؤسس لوضع نظريات نقدية موضوعية وفنية أتت ثمارها في العصر العباسي ، فصار للنقد قواعد وأصول ، وتحول إلى نقد علمي ومنهجي قائم على أسس نظرية وتطبيقية ، تناولت المنتج الأدبي بالدرس والتقييم . (مندور، ١٩٩٦ : ٥٠).

المحور الأول: الاتباعية الشعرية:

إن المتأمل في تراثنا النقدي، الذي يتصل بموضوع البحث الحالي وغيره، يدرك حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وهي أن من أبرز القضايا التي حفلت بها الرواية الشفهية، هي قضية الاتباعية أو ما يطلق عليه المدرسة الشعرية، بوصفها مفتاحاً لفهم النصوص الشعرية، وتحديد خصائص المذاهب الشعرية للشعراء، التي ترتبط بطريقة تفكيرهم وأسلوبهم، بما يمكن من النقاد من معرفة هو يتهم الفنية والأسلوبية ؛ تبعاً لرؤية النقد لثلاثية اللفظ، والمعنى الجزئي، وتصوير المعاني الجزئية وصلاتها ببعضها (هلال، دت : ١٠).

ولعل أبرز خصائص الأمة العربية، في عصورها القديمة، أنها أمة شفوية بكل ما تحملها الكلمة من معان، لا سيما في العصر الجاهلي والقرنين الأول والثاني الهجريين، وبخاصة فيها يتعلق بالمأثورات الشفهية الشعرية وغير الشعرية كالأخبار والأمثال، بحيث يصبح الناقل لذلك عن مصدره، المؤديه إلى المتلقين يسمى راوية. ولا يسمى كذلك إلا إذا كان حافظاً لها عن ظهر قلب، وإلا يسمونه منشداً. (ابن منظور، ١٤١٤هـ : 348/14)

فلم يكن بمستغرب - إذن - أن تظهر الاتباعية الشعرية من قبل الشعراء فيما بينهم، من خلال سلسلة من الرواة الشعراء الناشئين الذين يتبعون شاعراً أكثر حذقاً وخبرة، فيتعلمون الشعر على يديه؛ لحفظ آثاره الشعرية من جهة، واكتساب الخبرة على قول الشعر من جهة أخرى، وهي المرحلة التي امتدت ما بين العصر الجاهلي وأواخر القرن الثاني الهجري (حسين، ١٩٧٨ : ٥-٦).

هذه الاتباعية كان لها أهمية في مجال النقد؛ حيث مكنت النقاد من تتبع التأثير والتأثر بين الشعراء وإدراكهما، وجمع الأشباه إلى النظائر، على نحو ما جاء في المقولات النقدية التي ردت كثير من أشعار الأمويين إلى مكوناتها الأصلية عند

الشعراء الجاهليين (الأصفهاني، ١٩٩٣: 5/8، ٢٨٦، وابن قتيبة، ١٩٨٢: 476/1، 483) .

ومن ثم ، فقد وجدت اتجاهات شعرية متجانسة أقرب ما تكون إلى المدارس الفنية ، مما يؤكد وجود وعي نقدي بإدراك الطريقة أو المدرسة الشعرية ، وتميز شعرائها بخصائصهم الفنية، وجدت في الجاهلية فيما يعرف بمدرسة (أوس بن حجر) أو مدرسة التنقيح والتنقيف ، وأصحابها هم عبيد الشعر كما يقول الأصمعي (ابن قتيبة : 144/1، والجاحظ، 1998: 10/2)، فهي مدرسة مغايرة ، ذات طريقة خاصة ، تعيد النظر في الشعر بين الفينة والأخرى بالتعديل والتنقيح، وقدح زناد العقل في الإبداع ، وجدت في الجاهلية واستمرت في صدر الإسلام وعصر بني أمية ، فالأصمعي يحدثنا عن الأخطل وكيف كان " يقول تسعين بيتاً ثم يختار منها ثلاثين فيطيرها "(الأصفهاني، 1993: 8/284).

ومن ثم فإن (هُدبة) قد لزم شاعراً مجيداً لمدة طويلة، وتعلم منه قوانين النظم ، واستفاد منه الدربة في أنحاء التصاريف الشعرية ، فقد أجمعت العديد المصادر على أنه "كان شاعراً راوية ، كان يروى للحطيئة ، والحطيئة يروى لكعب بن زهير ، وكعب بن زهير يروى لأبيه زهير ، وكان جميل راوية هُدبة وكثير راوية جميل "(الأصفهاني، ١٩٩٣: 254/21، والقرطاجني، ١٩٨٦: ٢٧، والبغدادى، ١٩٩٧: 334/9) وتمتد هذه السلسلة حتى أوس بن حجر (الجمحي، دت: 104/97/1، وابن رشيقي، ١٩٨١: 198/1) .

وقد شكل تلقى (هُدبة) للشعر عبر هذه السلسلة، وسيلة من وسائل الاتصال الأدبي تبعاً للتلمذة والأستاذية في آن، وهو ما يمثل محوراً أساسياً للنقد القائم حوله ؛ لبيان التأثير والتأثر بوصفه متلقياً من مرسل معين / الشاعر الأصلي ، إلى الراوى / الشاعر نفسه الذي يكون متلقياً ومرسلاً في الوقت نفسه، بما يكشف عن أن من أخص ما يميز شعر (هُدبة) هو حدوث تراكم لتجربته الشعرية ، توارثها من الشعراء قبله بضرب من الاتباعية الحتمية، وانتقلت إلى الشعراء من بعده (جميل - كثير) في تسلسل رسم إطاراً عاماً يحتذى به من قبل الشعراء بواسطة الرواية. إن هذا التسلسل في الحلقة الشعرية من (أوس بن حجر) في الجاهلية إلى (كثير عزة) في العصر الأموي ، وبهذا النسق المتوالي دون انقطاع ، هو من عوامل تثبيت صحة الشعر،

خاصة وأن هذه العملية تتم في حياة الشاعر، كما أن الامتداد الزمني لها قد ساهم في انتقال المعاني والألفاظ بين أفراد هذه المدرسة، وقد ساعد على ذلك "وحدة الظروف البيئية، وندرة الوقوع تحت تأثير تيارات فكرية متباينة، وهي عوامل أدت إلى استقرار النمط الشعري استقراراً لم يدع منفذاً لتسلسل محاولات تجديد وتحوير في النمط الشعري" (الجادر، ١٩٨٣: ٤٣).

وكان لهذا الاتصال الفني للمدرسة الأوسية أثره الواضح في شعر (هُدبة) وفي عملية إعادة إنتاج مادتها الأولية المستعملة، بطريقة ذهنية عميقة تتعلق بالإبداع، بحيث يتحول طابع تلك المدرسة من طابع عام إلى طابع خاص في شعره.

إن هذا الطابع الوراثي كان أحد مقومات الإبداع الشعري عند (هُدبة)، حيث جاء شعره سجلاً حاملاً بمختلف التأثيرات الاتباعية، والتي لولا روايته للشعر لما عرفنا طرائق صناعة الشعر قبله (خفاجي، ١٩٩٢: ٢٣٤)، وذلك من خلال ما يصطلح عليه الأستاذية والتلمذة في توصيف هذه المدرسة القائمة على الاحتذاء الواعي، والذي يصير طبيعة وفطرة، والذي يشترك فيه شعراء تلك المدرسة في خصائصها الفنية التي تجمع بينهم (حسين، ١٩٨٢: 285/1) والأسد، ١٩٩٦: 222-223).

ولعل أهم أثر لهذه المدرسة، في شعر هُدبة، يكمن في الملمح الشكلي لتلك المدرسة من حيث الافتتاحية أو المقدمة الطللية القديمة، مما يدل على سطوة هذه التقاليد من ناحية، وأنه لا يخرج من زمرة هذه المدرسة من ناحية ثانية، وأنه متأثر بثقافة العصر الأموي، الذي ظلت فيه المقدمة الطللية محتفظة بالتقاليد الفنية الموروثة

منذ العصر الجاهلي، كما في قوله (الجبوري، 1986: ١٢٤ - ١٢٥) : من الطويل

أَتُنَكِّرُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ أَنْتَ عَارِفٌ أَلَا لَا، بَلِ الْعُرْفَانُ، فَالذَّمْعُ دَارِفٌ

رَشَاشًا كَمَا انْهَلَتْ شَعِيبٌ أَسَافُهَا عَنِيفٌ بِخَرْزِ السَّيْرِ أَوْ مُتَعَارِفٌ

بِمُنْخَرَقِ النَّفْعَيْنِ غَيْرَ رَسْمِهَا مَرَابِغُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَصَائِفُ

كَفْتُ بِهَا، لَا حُبَّ مَنْ كَانَ قَبْلَهَا وَكُلُّ مُحِبٍّ لَا مَحَالَةَ أَلْفُ

من خلال هذه الافتتاحية الطللية، يجد القارئ نفسه أمام تجربة شعرية أموية خاصة عند شاعر عذري، تمتد جذورها إلى العصر الجاهلي؛ متأثراً بشعرائه وبتقاليده

، وهو من شأنه أن يكسر حاجز الغربة بين المتلقي والمبدع/ هُدبة ، ويحقق الألفة بين المتلقي والنص.

هذه المقدمة تشي باتباعية (هُدبة) للمدرسة الأوسية، أو إن شئت الدقة لأستاذه الحطيئة وذلك بحكم انتمائه لمدرسة عبيد الشعر، وملازمته الشديدة لشعر زهير وابنه كعب، بما يؤكد أن الطلل حاضر في النفس، حيث يقول الحطيئة (الحطيئة، ١٩٩٣: ١٩٧): من البسيط

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفْتُ إِلَّا أَتَافِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَتْ فُؤَادِيهَا
أَرَى عَلَيْهَا وَلِي مَا يُغَيِّرُهَا وَدِيمَةً حُلِيَتْ فِيهَا عَزَائِيهَا
قَدْ غَيَّرَ الدَّهْرُ مِنْ بَعْدِي مَعَارِفَهَا وَالرَّيْحُ فَأَذْفَنْتْ مِنْهَا مَعَانِيهَا
جَرَتْ عَلَيْهَا بِأَذْيَالٍ لَهَا عُصْفٌ فَأَصْبَحَتْ مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَافِيهَا
كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي يَوْمَ أَسَأَلُهَا عُودٌ مِنَ الرُّقُشِ مَا تُصْنَعِي لِرَاقِيهَا

هذا النموذج يؤكد أن طلل الأستاذ والتلميذ حاضر في النفس ومتجذر فيها بقوة ، وأنه ترسب في المخيال الشعري (لهُدبة) واستعادته ذاكرته ، التي تملك رصيذاً ثقافياً ضخماً فرض نفسه عليه ، فالطلل ماض لكنه استقبالي يملئ الحاضر ومتأصل فيه، فيعيد إنتاجه كنوع من اللقاء ثانية بين الماضي والحاضر، وهو ما يعد دليلاً على اتباعية (هُدبة) وتأثره بتلك المدرسة بالضرورة ، وذلك لأن " التأثر فيها يكاد يكون طبعياً و تلقائياً، مفروضاً ومختاراً في آن ... كجنوح الشاعر إلى التأثر الواعي بشيء من نتاج شاعر آخر - أورائية - كتقيد الشاعر غير الواعي - بالضرورة - بحدود ثقافة وشعر توافرت له في إعداداته وتعليمه)) (داغر، ١٩٩٧ : ١٣٣)، وهو ما تمثل في استلهاًم (هُدبة) للمقدمة الطلالية ، بوصفها سياقاً ثقافياً أحاط به الشاعر، وأثر في إبداعه، فيستلهمها ويعيد إنتاج صورتها، بتحويلها إلى دلالة تتناسب مع قصدية نصه، فضلاً عن اشتراك (هُدبة) مع هذه المدرسة في المعجم الشعري، الذي يعنى فيما يعنيه حضور اللغة ومفرداتها بأنساق معينة يعتمد عليها الشاعر في تكوين خطابيه الشعري؛ اعتماداً على مخزونه الثقافي (لاينز، ١٩٨٧: ٢٤٠ ، فشوان، ١٩٨٢: ١١١) بما يدل على انتماء الشاعر لتلك المدرسة .

وتتبع أهمية التعامل النقدي مع المعجم الشعري عند (هُدبة) من كونه تعامل فني يرصد أصداء مفردات المدرسة الأوسية وترددها في شعره .

ومن هذه المفردات الاتباعية ، لفظة (أم مالك) وهي مكون أنثوى كان له حضوره في المنتوج الشعري العربي كرمز أنثوى مثل ثيمة أو ركيزة أساسية في خطاطية هذا المنتوج؛ بوصف المرأة "خمرة الشعر ورحيقه ، يرتشفه الشاعر فتأخذه نشوة بل خطفة عقلية، وما ينتبه منها إلا وفي فمه لحن سماوى يتذوقه القارئ، وقل أن ترى أدباً رفيعاً مجرداً عن ذكرها "(سابا، ١٩٥٣: ٣) .

وقد وردت هذه الكنية في الشعر الجاهلي في مواضع عدة ذات مدلولات متغيرة ، فتأتى مساوية للطلل، كما في قول امرئ القيس (ابن حجر، ١٩٦٩: ٤٦٦) : من الطويل
قَفَا فَاسْأَلَا الْأَطْلَالَ عَنْ أُمِّ مَالِكٍ.....وَهَلْ تُخْبِرُ الْأَطْلَالَ غَيْرَ التَّهْلُكِ!

وقد توظف هذه المفردة المعجمية في مجال الافتخار بالكرم ، نحو قول عروة (ابن الورد، دت : ٩٠): من الطويل

سَلِي الطَّارِقِ الْمُعْتَرِّ يَا أُمِّ مَالِكٍ إِذَا مَا أَتَانِي بَيْنَ قَدْرِي وَمَجْزَرِي
أَيْسِفُ وَجْهِي، إِنَّهُ أَوَّلُ الْفَرَى وَأَبْدُلُ مَعْرُوفِي لَهُ دُونَ مُنْكَرِي

وفي العصر الإسلامي، ارتبط مدلول الكلمة بنزعة ذاتية تذكريه للأيام الخوالي ، نحو قول الحطيئة (الحطيئة، ١٩٩٣ : ١٨٠): من الطويل

عَفَا الرَّسُّ وَالْعُلْيَاءُ مِنْ أُمِّ مَالِكٍ..... فَبَرَكْتُ فُؤَادِي وَاسِطُ فَمْنِيمٍ

ترتبط دلالة (أم مالك) بنزعة ذاتية لدى الشاعرة؛ لكونها ترتبط بأمكان صباه وشبابه وبالزمن الجميل الذي عاشه فيها (الرس - العلياء - برك- وادى واسط - منيم).

وقد تسللت تلك المفردة الشعرية إلى المخزون الثقافي (لهذبة) بفعل التلمذة على (الحطيئة)، فاستدعاها في محنته بقوله (الجبوري، ١٩٨٦: ١٠٦) : من الطويل.

وَلَمَّا دَخَلْتُ السَّجْنَ يَا أُمِّ مَالِكٍ..... ذَكَرْتُكَ وَالْأَطْرَافُ فِي حَلْقٍ سُمْرٍ
وَعِنْدَ سَعِيدٍ غَيْرِ أَنِّي لَمْ أَبْخِ بِهِ.....ذَكَرْتُكَ إِنَّ الْأَمْرَ يُذَكَّرُ بِالْأَمْرِ

جاء الاستدعاء الخيالي لزوج (هذبة) / أم مالك بفعل الترسبات المخزونة في الخيال الشعري، كقوة دفع للصبر على محنة السجن ، فيتذكرها ويحن إليها، غير أنه لا سبيل للقياءها في ازدواجية قوامها الحقيقة والسراب "إذ توارقه هذه القيود ، وتمنعه من اكتمال ذكر محبوبته، فينتقل من عالم الواقع إلى عالم أرحب يساعده على تخيل محبوبته في وجود أولى الأمر، حتى إذا ما نظر في وجه سعيد بن العاص ذكره فمه

بشعر محبوبته ، وما اختياره لوالى المدينة إلا رفعة لشأن زوجته، وتجسيدا لمكانتها في قلبه" (عبد المعطى، ٢٠٢٠ : ٦٨٦).

وبما أن الخطاب الشعري هو خطاب إيحائي، فإنه يتطلب فهم هذه المفردة الأنثوية المتسربة من المدرسة الأوسية ، وبخاصة عند الحطيئة ، إلى شعر (هُدبة)، فالخطاب الشعري عنده يجسد مفهومه لمكانة المرأة / أم مالك ، والتي يستند عليها في محنته وفق ثنائية الحضور والغياب في نسقية كبرى " يستحضرها الشاعر في حال حلم، لكنها غائبة ، وهذا الغياب كفيل بتحريك نوازع الشوق يهرب الشاعر من حدود المكان المقيد بالذكرى... ويسعى الشاعر بعمله الذكورى ليسلب انتصار المكان على الأنثى، فتتوهج أحلامه ليستعيد الأنثى المسلوقة، ويتضاد شعوران في الآن نفسه، يولدان لديه توتراً ؛ فالحب يدفعه إلى الصراع مع المكان لإثبات ذاته، والكره يدفعه إلى الانفلات من قيود المكان بحال حلم" (الديوب، ٢٠٠٩: ٥٠).

بعد هذا العرض الموجز لاتباعية (هُدبة) الشعرية للمدرسة الأوسية، بوصفه أحد تلاميذها الذين تتلمذوا على أحد أساتذتها وهو الحطيئة، يأتي سؤال الما بعد: هل يعد (هُدبة) تابعاً لهذه المدرسة وتلميذاً لها؟ الحقيقة أن هذه التلمذة والأستاذية في الوقت نفسه قد تطلق على باقي السلسلة التي تسبق (هُدبة)، لاقتربا طريقتهم التحليلية التثقيفية والتجويدية للشعر. أما شعر (هُدبة) فقد جاء بديهة وارتجالاً ، وهو ما أكدته النقد القديم "ومن الشعراء من شعره في رويته وبديته ... كهُدبة بن الخشرم العذري" (ابن رشيق القيرواني، ١٩٨١: 193/1).

وهو حكم نقدي يخرج (هُدبة) من مضمار هذه المدرسة ، التي تعتمد على الرواية ومعاودة النظر في الشعر وتحليله زمنياً طويلاً (الجاحظ، ١٩٩٨: 13-9/2)، أو على الأقل يجب إعادة النظر في ذلك الحكم، فبمقارنة شعر هُدبة بشعراء هذه المدرسة نجد أن "بونا شاسعاً بين نمطى التأليف و الشاعرية ... و على مستوى النصية وعمق المضمون ، وكذلك عمق الصورة والبيان والحكمة فلا يخفي على جمهور النقاد ذلك التباين بين شعر هُدبة وشعرهم ، وذلك لاختلاف صورة شعرهم عن صورة شعر هُدبة عمقاً وبنية نصية، ففي الوقت الذي تأتي فيه النصوص الشعرية لهؤلاء الشعراء في بنية عميقة مركبة ، يأتي شعر هُدبة في صورة نصوص سطحية واضحة المعنى لا تعقيد فيها ولا تركيب" (حسن، ٢٠٢١: 454-455).

المحور الثاني: الطبع والتكلف:

تعد تلك القضية، ومصطلحاتها الأخرى: المطبوع والمصنوع، والتعمل والتصنع، أول ما يقابلنا في دراسة الشعر العربي القديم (ضيف، د.ت: ٢٢).

وقد غني النقاد القدماء بهذين المصطلحين، الأول يعنى الموهبة والسجية دون عناء، والثاني يعنى المهارة والحق (ابن فارس، ١٣٨٩ هـ : 3/438-313) عناية فائقة تدل على أن الذائقة العربية قد ميزت بينهما، فدارسها نقاد القرن الثالث، وتناولها الجاحظ (ت: ٢٥٠هـ)، و فصل هو القول فيها ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) وتحدث عنها المرزوقي (ت : ٤٢١ هـ) في الحماسة، واستمرت تتفاعل مع فكر النقاد والبلاغيين عند القاضي الجرجاني (ت: ٣٩٢ هـ) وأبي هلال العسكري (ت: ٣٩٥ هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧٤) وغيرهم ، حتى أن ابن رشيق (ت : ٤٦٣ هـ) أفرد باباً لدراستها وأسماء : باب في البديهة والارتجال (ابن رشيق القيرواني، 1981: 1/189-199)، تأكيداً على ضرورة أن يتوافر في الشعر طبع إلى جانب الصنعة، لكي يحسن القول ويستقيم، فيكون أكثر ظهوراً وأعظم بروزاً عما سواه؛ لجزالته وسهولته، وجودة صناعته (العسكري، د.ت : ٥٣)، وهذا يعني أن الشعر يقع بالطبع والتجويد الفني، والتقويم والتنقيح بالتعديل والتبديل، بسقط رديئه، وإثبات جيده (ابن رشيق القيرواني: 200/1، والقاضي الجرجاني، ١٩٦٦: ٢٥) .

وقد حرص النقد القديم على بيان موقفه من شعر (هُدبة) من حيث الطبع والتكلف، وكان لبعض نقاده إشارات إليها، عضدتها نماذج من شعره.

ومن هذه النصوص، ما جاء على لسان صاحب كتاب (العمدة) من قوله: "ومن الشعراء من شعره في رويته وبديهته سواء عند الأمن والخوف؛ لقدرته وسكون جأشه، وقوة غريزته: كهُدبة بن الخشرم العذري، وطرفة بن العبد البكري" (ابن رشيق القيرواني، 1981: 1/193).

وقد جاء نص (ابن رشيق) السابق مكتنزاً بتقرير حقيقة تعزز من مكانة (هُدبة) بين الشعراء المجيدين الفصحاء ، الذين تنثال الألفاظ والمعاني على لسانه دون تكلف أو عناء .

كما وصفه صاحب (الأغاني) بأنه: "شاعر فصيح متقدم" (الأصفهاني، 1993: 257/21).

وقال عنه (الجاحظ) : "وكان هُدبة هذا من شياطين عذرة ، وهذا شعره كما ترى ، وقد أمر بضرب عنقه وشد خناقه. وقليلاً ما ترى مثل هذا الشعر عند مثل هذا الحال وما قرأت في الشعر كشعر عبد يغوث بن صلاء الحارثي، وطرفة بن العبد، وهُدبة هذا ، فإن شعرهم في الخوف لا يقصر عن شعرهم في الأمن (الجاحظ، 2004: 93/4).

وفي العصر الحديث ، قال عنه (الجبوري) : " إن أكثر شعر هُدبة بديهة وارتجال ، ففيه قوة وجودة ومتانة، وقد لاحظ ذلك النقاد القدماء ... والارتجال في شعر هُدبة أمر مقرر " (الجبوري، ١٩٨٦: ٢٦-٢٧).

كما قال عنه صاحب (الأعلام) : " شاعر فصيح مرتجل، راوية " (الزركلي، 2002: 78/8). كما وصفه صاحب (تاريخ الأدب العربي) بقوله : "وهو شاعر مطيل له قصيد ورجز، وهو يرتجل ببسر، وأسلوبه بدوي" (فروخ، 1981 : 397/1).

هذه المقولات النقدية تتعاضد فيها بينها في تراتبية متجذرة في النقد القديم والحديث على سواء تجاه شعر (هُدبة) ، حتى إنه يوضع في طبقة ومكانة واحدة مع فحول الشعراء، كطرفة بن العبد وغيره، وكأنه إقرار بتفوقه الشعري ، بوصفه شاعراً مطبوعاً يملك طاقة شعرية تؤهله للقدرة على التعبير، وإجادة الصياغة ، وحسن التأليف بين أجزاء القصيدة ، بحيث تبدو كأنها عفوية تلقائية فاض بها الطبع. يعضد ذلك ما دار بينه وبين معاوية بن أبي سفيان (ت: ٦٠ هـ) حين أرسل إليه مع عبد الرحمن بن زيد شقيق زيادة بن زيد العذري (ت: ج ٥٤ هـ) القتيل، فلما صارا بين يدي الخليفة (معاوية) قال له: ((قل يا هُدبة، فقال : إن هذا رجل سَجّاعة، فإن شئت أن أقص عليك قصتنا كلاماً أو شعراً فعلت، قال: لا بل شعراً، فقال هُدبة مرتجلاً (الجبوري، ١٩٨٦ : ١٠١ - ١٠٤): من الطويل

أَلَا يَا لِقَوْمِي لِلنَّوَابِ وَالذَّهْرِ وَلِلْمَرْءِ يُرِيدِي نَفْسَهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي
وَلِلْأَرْضِ كَمْ مِنْ صَالِحٍ قَدْ تَأَكَّمَتْ عَلَيْهِ فَوَرَاثَتُهَا بِلَمَاعَةٍ قَفَرِ
تَبَارِيحُ يَلْقَاهَا الْفُؤَادُ صَبَابَةً إِلَيْهَا وَذِكْرَاهَا عَلَى حِينٍ لَا ذِكْرَ
فِيَا قَلْبُ لَمْ يَأْلَفْ كَالْفَكَ الْفُ وَيَا حُبَّهَا لَمْ يُغْرِ شَيْءٌ كَمَا يُغْرِ
فَلَا تَنْقِي ذَا هَيْبَةٍ لَجَلَالَهُ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ
حتى قال :

رُمَيْنَا فَرَامَيْنَا فَصَادِفَ رَمَيْنَا مَنَايَا رَجَالٍ فِي كِتَابٍ وَفِي قَدَرٍ
وَأَنْتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا لَنَا وَرَأَاكَ مِنْ مَعْدَى وَلَا عَنْكَ مِنْ قَصْرِ))
(البغدادى، ١٩٩٧: 337/9، والأصفهاني، 1993: 267/21، والتبريزي، ٢٠٠٠: 338/1).

يكشف الحوار السابق بين (معاوية) و (هُدبة) عن أن (معاوية) يدرك أن قدرة الشعر على تحقيق وظائفه ترجع إلى ما فيه من إمتاع ، وهو في مواطن المقارنة بينه وبين النثر، كما يكشف الحوار على قدرة (هُدبة) على الارتجال ، معضداً ذلك بأبيات شعرية تقود إلى إقناع المتلقي بما طرحه النقد من أطروحات حول شعره ، بما يؤسس لمقولات نقدية تتناسب مع حجم شاعريته حيث "بدأ قصيدته بمطلع حكيم، وكأنى به يقول : لا أمان للدهر وللمصائب .. ثم انتقل إلى التعبير الوجداني عما يكنه قلبه من حب لمحبوبة هي الأكثر إغراء، وعاد للحكمة والنصح، وبعدها أخذ يعرض قضيته" (رضائى، 1388هـ: 93).

وقد تجلّى في شعر (هُدبة) الصنعة الفنية التي تحسن توظيف الأساليب البديعية في شعره، حيث خلع عليها الشكل المنظم في لغة نقية ، تخفي عناءه في صنعته، وما عناه من تصيد الصيغ الصوتية التي تلاءم معانيه وأحاسيسه (ضيف، د.ت: ١٤٧)، نحو توظيفه لحسن التقسيم، الذي يؤدي إلى أصوات موسيقية تبرزها القافية؛ لأنها توضح الصلة بين الصوت والموسيقى ، مع اختيار الوزن المناسب، نحو قوله (الجبوري، ١٩٨٦: ١٣٣): من الطويل

سَرَاةٌ إِذَا أَبَوَا، لُيُوثٌ إِذَا دُعُوا هُدَاةٌ إِذَا أُعْيِيَ الظُّنُونُ الْمُصَادِفُ

يتضمن هذا البيت صنعة فنية تنبئ عن قصدية تتضمن رسائل ضمنية ذات وظائف دلالية تسهم في الكشف عن قدرة (هُدبة) في توظيف الصنعة البديعية ، ممثلة في حسن التقسيم، وتعزيد شعره به المنبثق عن مواقف وممارسات تجاه الفخر بقومه ، برؤية تقوم على القدرة الفنية على توظيف النسق الذي يعطى معنى واحداً ، فالشطر يطابق معنى الثاني، تماشياً مع كونه شاعر القبيلة المنبثق عن المجموع ، فهو لسان حالها ، ومصيره هو مصيرها ، وهو ما عبر عنه بقوله (الجبوري: ١٤٦): من الوافر

إِنِّي مِنْ قُضَاعَةٍ، مَنْ يَكْذِبُهَا أَكْذَهُ وَهِيَ مَنَى فِي أَمَانٍ

وَأَسْتُ بِشَاعِرِ السَّفْسَافِ فِيهِمْ وَلَكِنْ مِدْرَهُ الْحَرْبِ الْعَوَانِ

سَاهُجُو مَنْ هَجَاهُمْ مِنْ سِوَاهُمْ وَأَعْرَضُ مِنْهُمْ عَمَّنْ هَجَانِي
وقد أجاد (هُدبة) صياغة أشعاره، وحسن التأليف بين أجزائها ، نحو قوله
(الجبوري : ١١٣ - ١١٧) : من الطويل

أَقْلِي عَلَى اللُّومِ يَا أُمُّ بُورَعَا وَلَا تَجْزَعِي مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا
فَلَا تَعْدُلِينِي، لَا أَرَى الدَّهْرَ مُعْتَبَا إِذَا مَا مَضَى يَوْمٌ وَلَا اللُّومُ مُرْجَعَا
وَلَكِنْ أَرَى أَنَّ الْفَتَى عُرْضَةُ الرَّدَى وَلَا قَى الْمَنَايَا مُصْعِدًا وَمُفَرَّعَا
وَأَنَّ التَّقَى خَيْرُ الْمَتَاعِ، وَإِنَّمَا نَصِيبُ الْفَتَى مِنْ مَالِهِ مَا تَمَنَّعَا
وَلَا تَنَكِّحِي، إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَعَمَّ الْفَقَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا
ضُرُوبًا بِلَحْيِيهِ عَلَى عَظْمِ زُورِهِ إِذَا الْقَوْمُ هَشُّوا لِلْفَعَالِ تَقَنَّعَا
وَأُخْرَى إِذَا مَا زَارَ بَيْتَكَ زَائِرٌ زِيَالِكَ يَوْمًا كَانَ كَالدَّهْرِ أَجْمَعَا
سَادُّكَ مِنْ نَفْسِي خَلَائِقَ جَمَّةً وَمَجْدًا قَدِيمًا طَالَمَا قَدْ تَرَفَّعَا
فَلَمْ أَرِ مِثْلِي كَاوِيًا لِدَوَائِهِ وَلَا قَاطِعًا عُرْفًا سَنُونَا وَأَخْدَعَا
وَكُنْتُ أَرَى ذَا الضَّغْنِ مِمَّنْ يَكِيدُنِي إِذَا مَا رَانِي فَاتَرَ الطَّرْفِ أَخْشَعَا

يخاطب الشاعر زوجه موجهاً وصيته إليها، بأن تتزوج إذا أرادت ذلك بعد موته ، وحدد لها صفات الزوج ، غير أن هذه الوصية يتجاذبها نسق آخر مضمر، وهو حثها على الصبر والعزوف عن الزواج بعد رحيله ، وذلك عبر معطيات خاصة محملة بازدواجية تجاذبية بين المعلن والمضمر، في ترابط يكشف عن قدرة في الصياغة في أشد اللحظات قسوة عليه "وقليلاً ما ترى مثل هذا الشعر عند مثل هذا الحال، وإن أمراً مجتمع القلب ، صحيح الفكرة، كثير الرين، غضب اللسان في هذه الحال، لناهيك به مطلقاً غير موثق ، وادعاً غير خائف ، وما قرأت في الشعر كشعر عبد يغوث بن صلاء الحارثي، وطرفة بن العبد ، وهُدبة هذا، فإن شعرهم في الخوف لا يقصر عن شعرهم في الأمن .. وهذا قليل جداً"(الجاحظ، 2004: 4/ 93).

وتتأكد هيمنة الصنعة الجيدة، التي يهدف (هُدبة) من خلالها إلى التجويد الفني المنبعث عن الطبع ، والصادر عن موهبة ناضجة ، والتي تصاغ بشكل فنى يخفي عناء الشاعر واحتشاده، في قوله (الجبوري، ١٩٨٦ : ١١١): من الكامل
نَاطُوا إِلَى قَمَرِ السَّمَاءِ أُنُوفَهُمْ وَعَنِ التُّرَابِ خُدُودُهُمْ لَا تُرْفَعُ
وَلَدَتْ أُمِيمَةً أَعْبَدًا فَغَدَّتْ بِهِمْ ثَجَلًا إِذَا مَشَتْ الْقَوَائِمُ تَطْلَعُ

أَبْنِي أُمَيْمَةً، إِنَّ طَالِعَ لَوْمِكُمْ لَوْ أَنَّ إِذَا وُضِعَ الْمَرَّاسِيْنُ أَسْفَعُ

يعيب (هُدبة) على بني أميمة نزعة الاستعلاء والكبر، وكأنهم قد وصلوا إلى منزلة القمر في العلو مبدئياً سخريته واستنكاره لذلك، حيث ينطوي البيت الأول على ثنائية ضدية بين العلو/ القمر وبين الانحطاط/ التراب، يجعلهما يحملان من الدلالات ما يوحي بالمبالغة فيهما، فالغلو في التكبر/ صدر البيت، يقابله وضاعة في المنزلة / عجز البيت، وذلك من خلال ألفاظ سهلة تنبعث من طبع مهذب ، تزوج فيه الفكر و الشعور، صدر عن طبع وثقافة وخبرة.

نخلص من ذلك إلى أن الخطاب النقدي قد جاءت مقولاته مؤكدة على شاعرية (هُدبة)، وكونه شاعراً مطبوعاً، يجيد الصنعة الفنية، بما وطن نفسه عليه في التعبير عن خلجات النفس، وبخاصة في أثناء سجنه وإيمانه بحتمية الموت، وهذا ما أعطى شعره الطواعية والسهولة، التي هي من صلب خصائص الشعر المطبوع ، مع الحرص على التجويد الشعري، القائم على الوعي المستتير لماهية الشعر وأدواته، حشد فيه الشاعر طاقاته الشعرية والفكرية، وهذا يعني أن "الصنعة الشعرية لا تعنى تكلف الشاعر وتصنعه... فالصنعة يلهم بها الشاعر إلهاماً كما يلهم بمادة الشعر نفسها ... لهذا لا تظهر في الصنعة الموهوبة آثار التعمّل والتكلف" (هدارة ، ١٩٧٠: ٥٦٦).

المحور الثالث: الإبداع الشعري:

ويرجع غموض الإبداع الفني إلى ارتباطه بمشكلة السلوك الفردي عند الإنسان، وتوغله في أعماق الشعور واللاشعور، وانبثاقه عن قوى عديدة داخل المبدع وخارجه ، وكلها مسائل شائكة لم تحسم بعد فـ " المسألة لا تزال أعقد من أن يبت فيها بهذه البساطة؛ فهي تمس مشكلة من أعقد المشكلات السيكلوجية، ألا وهي مشكلة السلوك الفردي ذات الجذور الفلسفية المتشعبة، وتمس هذه المشكلة في أعقد جوانب السلوك بوجه عام، أعنى الإبداع" (سويف، ١٩٦٩: ١٨٧).

والمأمل في كتب تراثنا النقدي يدرك حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وهي أن أبرز القضايا النقدية، التي حفلت بها الرواية الشفهية، هي قضية الإبداع الشعري وما يتصل بها أو يتفرع عنها من قضايا ، مثل قضية الإلهام الشعري ، هل مصدرها الشاعر وحده؟ أم قوى خفية تقف من ورائه وتدفعه إلى قول الشعر؟ وهي تساؤلات أثارت في بداية حركة تأصيل الشعر وفي أثنائها ، وعرض لها نقاد كثيرون بالدرس

والمناقشة؛ بوصف الشعر أحد الثوابت ذات الديمومة والاستمرارية؛ لأنه نتاج العاطفة فد "لا شيء أسبق إلى الأسماع، وأوقع في القلوب ، وأبقى على الليالي والأيام من مثل سائر و شعر نادر" (العسكري ، د . ت : ١٤٣) .

وقد كانت هذه القضية محل اهتمام النقاد العرب القدماء ودارت في أذهانهم منذ صحيفة بشر بن المعتمر التي قال فيها : "خذ من نفسك ساعة نشاطك وفراغ بالك وإجابتها إياك ، فإن قليل تلك الساعة أكرم جوهرأ ، وأشرف حسبأ ، وأحسن في الأسماع ، وأحلى في الصدور ، وأسلم من فاحش الخطاء... واعلم أن ذلك أجدى عليك مما يعطيك يومك الأطول بالكد والمطاوله والمجاهدة ، وبالتكلف والمعاودة " (الجاحظ، 2004: 129/1).

وبناء على هذا الإدراك ، فإنّ نبع الشعر لا يفيض فجأة ، وإنّما لا بد من بواعث تثيره وتحركه وتجعله يتدفق بالعطاء. وقد حدّد (ابن قتيبة) هذه البواعث بقوله : "وللشعر دواع تحت البطئ، وتبعث المتكلف، منها الطمع ، ومنها الشوق ، ومنها الشراب، ومنها الطرب، و منها الغضب " (ابن قتيبة ، 1982 : 78/1).

وقد جاء حديث (ابن قتيبة) عن بواعث الشعر ودواعيه، بعد الحديث عن الطبع والتكلف والصناعة وامتزج به؛ فالحديث عن الموهبة يجر إلى الحديث عما يثيرها ويحفزها إلى الإبداع.

وقد وجدت هذه المقولات النقدية وغيرها صداها في شعر (هُدبة)، الذي توافرت فيه بواعث داخلية وخارجية دفعته دفعاً إلى الإبداع الشعري، وقادته إلى صدق التجربة، الذي يؤدي إلى صدق الشعر فنياً ، ومن أهم هذه البواعث محنة السجن ، وما يصاحبها من اغتراب زمني و مكاني و روحي ، وهذا أمر تنبه إليه النقاد القدماء ، فقد عدّ (ابن قتيبة) مدة السجن من الأوقات التي يكون فيها الشاعر أكثر استعداداً للإبداع ، و أقوى لحظات الميلاد الفني، وذلك حين قال : "وللشعر أوقات يسرع فيه أنيّه ، ويُسمح فيها أبيه ... ومنها الخلوة في الحبس" (ابن قتيبة، 1982: 81/1).

هذا الوقت يكون فيه الإنسان مستجمعاً لقواه الشعورية والإدراكية، بحيث يكون قادراً على حشدها وتوجيهها لصناعة الشعر، فمّا لا شك فيه أن الخلوة في الحبس من أكثر الأوقات التي يكون فيها المبدع أكثر تركيزاً وتأملاً ، وقدرة على شخذ القرائح ، وإيقاظ الملكات؛ لإبداع شعر له قيمته وتفرد (نعيسة، ١٩٨٦: ١٠). ولعل (هُدبة) من

أولئك الشعراء الذين حفزتهم محنة السجن على الإبداع ، وهو يعاني ألم الحبس وترقب الموت ، وما يصاحب ذلك من عواطف مشحونة ، عبّر عنها في خطاب شعري متميز ، حتى قال عنه مروان بن أبي حفصة (ت : ١٨١) : "كان هُدبة أشعر الناس منذ يوم دخل السجن إلى اليوم الذي أقيد منه " (الأصفهاني ، 1993 : 254/21).

كما أن (سراقفة البارقي) قد أشار إلى تأثير السجن على عملية الإبداع الفني عند (هُدبة) ، وهو ما عبر عنه بقوله (البارقي ١٩٤٧ : ٧١) : من الكامل وَهُدْبِيَّةُ الْغُدْرِيِّ زَيْنَ شِعْرُهُ..... مَا قَالَ فِي سَجْنٍ وَقَيْدٍ مُثْقَلٍ

والحقيقة أن السجن ، وما يصاحبه من لحظات الخوف والترقب ، ليس وحده الذي شكّل قيمة في إبداع (هُدبة) ، بل إن إحساسه بالأمن ، قبل هذه المحنة، له القيمة نفسها في تنشيط خياله ، واستنفار ملكاته المبدعة، وهو ما تنبّه إليه غير واحد من النقاد القدماء ، كالجاحظ في قوله : "... وما قرأت في الشعر كشعر عبد يغوث بن صلاء الحارثي، وطرفة بن العبد، وهُدبة هذا ، فإن شعرهم في الخوف لا يقصر عن شعرهم في الأمن، وهذا قليل جداً" (الجاحظ ، 2004 ، 93/4).

وقد أكد ذلك (ابن رشيق) بقوله : " ومن الشعراء من شعره في رويته وبديته سواء عند الأمن والخوف....كهُدبة بن الخشرم الغدري..." (ابن رشيق القيرواني، 1981 : 193/1).

ومن ثمّ، فإنّ المقولات النقدية قد ساوت بين مرحلتين من مراحل حياة (هُدبة) قبل السجن / وقت الأمن ، ومرحلة السجن وما بعده / الخوف والترقب ، فكلتا المرحلتين قد تركتا أثراً في الإبداع الفني عنده في ازدواجية تجاذب بين الأمن والخوف ، تستدعي تحولاً في عملية الإبداع ، تبعاً لانتقاله من حالة إلى أخرى (عبد المعطى، ٢٠٢٠ : ٦٨٨) .

وبما أن (هُدبة) قد أوتى طبعاً موروثاً، بفعل البيئة التي نشأ فيها ، وهي بيئة تكوينية تعكس الصورة الزمكانية ، التي بدت ثابتة - إلى حدّ ما - على الحالة الجاهلية، ومتطلبات ذلك، لتمثل بواعث إبداعية قبل مرحلة السجن. ففي المرحلة الأولى ، كان (هُدبة) شاعر الجمعية والفردية معاً، يفخر كثيراً بنفسه وبقبيلته، ويعتد بذاته وشجاعته، حيث قال (الجبوري ١٩٨٦ : ١٠٩) : من الرجز

إِنِّي إِذَا اسْتَخَفَى الْجَبَانُ بِالْخَدْرِ

وَكَانَ بِالْكَفِّ شِهَابٌ كَالشَّرَرِ

صَدَقُ الْقَنَاءُ، غَيْرُ شَاعِ الْعَذْرِ

حَمَلُ مَا حُمِلْتُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ

تكشف الأبيات عن سطوة الفخر بالذات على الشاعر، الذي جعل الثبات في القتال والكلام شيئاً واحداً متأسلاً في ذاته.

وربما تكون هذه الحالة تحمل داخلها مظهراً من مظاهر إحساس الشاعر بشجاعته في الحرب، حيث يستشعر هذا الأمر بروية ذاتية، نستشف ذلك من قوله (الجبوري، ١١٧ - ١١٨): من الطويل

وَلَيْسَ أَخُو الْحَرْبِ الشَّدِيدَةِ بِالَّذِي.....إِذَا رُبْنَتْهُ جَاءَ لِلْسَّلَمِ أَخْضَعَا

وَلَكِنَّ أَخُو الْحَرْبِ الْحَدِيدُ سِلَاحُهُ.....إِذَا حَمَلْتُهُ فَوْقَ حَالٍ تَشَجَّعَا

أَخُو الْحَرْبِ لَا يُنَادُ لِلْحَرْبِ مِثْنُهُ.....وَلَا يُظْهِرُ الشُّكُورَى إِذَا كَانَ مُوجِعَا

رُكُوبٌ عَلَى أَنْبَاجِهَا مَخَوَفٌ.....لِعَوْرَاتِهَا يُنْمِي إِذَا الثَّقُلُ أَضْلَعَا

ففي تكرارية لعبارة (أخو الحرب) ثلاث مرات، يرى (هُدبة) أن الحياة في ميادين الحرب هي الحياة الحقة، انعكاساً للحالة الشعورية الملحة عليه، بحيث كانت هذه العبارة مفتاحاً لحياة (هُدبة) قبل السجن، فصارت لازمة مفصلية ذات دلالة نفسية مسيطرة وملحة على فكره وشعوره أكثر من سواها.

هذه اللازمة كانت طبيعة متأصلة في شخصية (هُدبة) اتساقاً مع شخصيته، وتجانباً مع طبيعته التي لا تخشى الموت، حيث قال (الجبوري: 139-140): من الرجز

أَحْسُ فِي الْحَيِّ وَبِالرُّمَحِ خَطَلُ

مَا أَحْسَنَ الْمَوْتَ إِذَا الْمَوْتُ نَزَلَ

قَدْ عَلِمْتُ أَنِّي إِلَى الْهَيْجَا عَجَلُ

إِنِّي أَمْرُؤٌ لَا أَقْرَبُ الضَّيْمِ بَغْلُ

وما من شك في أن اعتدال مزاج الشاعر، وتوفير وسائل الإمتاع الذاتي والجمعي، قبل السجن، أمر مطلوب لعملية الإبداع في تلك المرحلة، وهو ما حدا به إلى الافتخار بذاته وبقيبلته وأهله، حيث قال (الجبوري: ٧٠): من الطويل.

أَنَا الْمَرْءَ لَا يَخْشَاكُمْ إِنْ غَضِبْتُمْ.....وَلَا يَتَّقِي سَخَطَكُمْ إِنْ
تَغَضَّبَا
أَنَا ابْنُ الَّذِي فَادَاكُمْ قَدْ عَلِمْتُمْ.....بِبَطْنِ مُعَانَ وَالْقِيَادِ الْمُجَنَّبَا
وَجَدِّي الَّذِي كُنْتُمْ تَظْلُونَ سُجْدًا.....لَهُ رَغْبَةٌ فِي مُلْكِهِ وَتُحُوبًا
وَنَحْنُ رَدَدْنَا قَيْسَ عَيْلَانَ عَنْكُمْ.....وَمَنْ سَارَ مِنْ أَقْطَارِهِ
وَنَالَبَا

يعطى الشاعر صورة وصفية لثنائية أنا (نحن) والآخر، كان لها انعكاسها القوى في تخصيب خياله الشعري، عبر إعطاء مساحة بصرية وحركية فاعلة توشر إلى الموقف الانفعالي التأثري الذي تعيشه الذات الشاعرة، وذلك من خلال أطروحة الفخر، فيعمل المتلقي على استكناه الماوراء من نبرات الذات الشاعرة المسكونة بالانتشاء الذاتي والجمعي، كمرتكز يمكنه من التعرف على سيرورة الطبقة التي ينتمي إليها الشاعر، في تركيبات يحاكي فيها الواقع بلغة تزخم بالفخر، في مقابل صورة مغايرة للآخر / عجز البيتين الثاني والثالث. أمّا المرحلة الثانية / مرحلة السجن ، فقد شكلت البنية الانتقالية في عملية الإبداع الفني ، وتحول (هُدبة) من الفخر والهجاء إلى التأمل في الذات والعالم من حوله فـ " لحظة تأمل في شعر (هُدبة) تدلنا على البون الشاسع في موقفه وحياته قبل مقتل زيادة بن زيد وبعده ، فهُدبة قبل الحادث شاعر يعتد بذاته وقبيلته ، لا يرى فضلاً لأحد عليه، ولا يرى قبيلة أفضل من قبيلته لتتحول كل ألوان الجراءة قبل سجنه إلى الحكمة والتعقل بعد سجنه ، ومن الفخر بالذات إلى مراجعة النفس ولومه ... لنلاحظ من ذلك كلّ هذا التحول ، ليس على مستوى الذات فحسب ، بل على المستوى الفني جراء الأحداث التي مرّ بها، وكيفية وقع ذلك على شعره وأسلوبه " (حسن، ٢٠٢١ : ٤٢٨ - ٤٣٠).

وليس أدل على ذلك من أن شعر (هُدبة) في حبسه كان بمثابة زفرات نفسية، جسّد فيها أحواله النفسية ، والعاطفية ، والعقلية، والجسدية أصدق تصوير (الجبوري، ١٩٨٦: ٥-٦)، حتى أنه أبدع فيه أطول قصيدة في شعر السجن في العصر الأموي ، وهي الفائية التي بلغت أبياتها (٧١) بيتاً، نفّض فيها الشاعر نفسه، وكشف عن مخبوءاتها (الجبوري: ١٢٤ - ١٣٥).

ومن أهم البواعث على الإبداع في مرحلة السجن ، تسرب الأمل إليه، وهو ما عبر عنه في بانيته بقوله (الجبوري : ٥٩-٦٢) : من الوافر

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ..... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَحٌ قَرِيبٌ
فَيَأْمُنُ خَائِفٌ وَيُفَكُّ عَانٍ..... وَيَأْتِي أَهْلُهُ النَّائِي الْغَرِيبُ
أَلَا لَيْتَ الرِّيَّاحَ مُسَخَّرَاتٍ..... بِحَاجَتِنَا تَبَاكُرُ أَوْ تَوُوبُ
فَتُخْبِرَنَا الشِّمَالُ إِذَا أَتَتْنَا..... وَتُخْبِرَ أَهْلُنَا عَنَّا الْجُنُوبُ
فَإِنَّا قَدْ حَلَلْنَا دَارَ بُلُوَى..... فَتُخْطِنُنَا الْمَنَايَا أَوْ تُصِيبُ
فَإِنْ يَكُ صَدْرُ هَذَا الْيَوْمِ وَلَى..... فَإِنَّ غَدًا لِنَظِرِهِ قَرِيبُ
وَكَمْ مِنْ صَاحِبٍ قَدْ بَانَ عَنِّي..... رُمِيتُ بِفَقْدِهِ وَهُوَ الْحَبِيبُ
فَلَمْ أَبْدِ الَّذِي تَحْنُو ضُلُوعِي..... عَلَيْهِ وَإِنِّي لَأَنَا الْكَئِيبُ
مَخَافَةَ أَنْ يَرَانِي مُسْتَكِينًا..... عَدُوٌّ أَوْ يُسَاءَ بِهِ قَرِيبُ
وَيَشْتَمَ كَاشِحٌ وَيَظُنُّ أَنِّي..... جَزُوعٌ عِنْدَ نَائِبَةٍ تَنُوبُ

ينبش الشاعر داخل الذات ، كاشفاً عما يعتريه من أحوال نفسية وعاطفية ، تتأرجح بين الأمل والرجاء وبين الشوق والخوف ، وما ترتب عنها من دواع أطلقته عقل لسانه في سهولة ويسر وصدق تؤثر في نفسه المرهفة فتثيره للإبداع ، بعد أن اختلى بنفسه ، وترسبت فيها ترقب الموت في أي لحظة ، مما منح الذات الشاعرة فرصة مراقبة نفسها وتأملها وهي تناوش قلقها النفسي ، معضداً ذلك بتكرار صوت (الباء) وما ينتجه من دوال تعكس حالة الكبت الداخلي التي أصابت (هُدبة) في محبسه، وهو ما عبر عنه تكرارية صوت الباء الانفجاري (أنيس، ٢٠١٠: ٤٧)، غير أنه لم تخبو في نفسه بوادر انفراج المحنة حتى ولو بالموت ، فجاء قوله : (فإن غداً لناظره قريب) استلهاماً من قوله تعالى : "أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ"(هود: ٨١) ، حيث خرج الاستلهام الديني هنا إلى معنى جديد، وهو أنّ الفرج بالنسبة للشاعر، هو القتل الذي يضع حداً لانتظاره الطويل .

وليس ثمة شك في أن تأرجح أحاسيس الشاعر النفسية والعاطفية ، كانت بمثابة ومضات مكنته من الإبداع الصادق ، الذي مارست فيه الذات الشاعرة حضورها الشهودي بعين التأمل لحياة السجن ، بحيث قدمت بائية (هُدبة) " معرضاً لهذه المشاعر المتنافرة ، فكان في قلبه الواجب شعاع من أمل على ما كان يغمره من البؤس النفسي ،

إذ كان يترقب أن يقتل ، فكان كمن يعاين الموت ، ثم يشيح عنه شاخصاً ببصره إلى مستقبل مستبهم لا يدري ما وراءه، ولكن استبهامه كان أملاً " (البرزة، ١٩٨٥: ٤٨٤) وإلى جانب الباعث السابق ، فثمة باعث آخر كان له دور فاعل في إثارة شاعرية (هُدبة) ، تمثل في استدعائه شبح الموت في قوله (الجبوري، ١٩٨٦: ٨٩): من الطويل

أَلَا عَلَّانِي قَبْلَ نَوْحِ النَّوَاحِ.....وَقَبْلَ اطِّلَاعِ النَّفْسِ بَيْنَ الْجَوَانِحِ
وَقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفِ نَفْسِي عَلَى غَدٍ.....إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ
إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي بِقَيْضِ دُمُوعِهِمْ.....وَعُودِرْتُ فِي لَحْدٍ عَلَى صَفَائِحِي
يَقُولُونَ: هَلْ أَصْلَحْتُمْ لِأَخِيكُمْ؛.....وَمَا الرَّمْسُ فِي الْأَرْضِ الْقَوَاءِ بِصَالِحِ
يَقُولُونَ: لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَذْفُونَنِي.....وَلَيْسَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا ضَرَائِحِي

في مشهد استباقي، ندب الشاعر نفسه، وأخذ يبكي على حاله ، بعد أن علم يقيناً أنه مقتول، بلغة تلقائية واقعية، تشف على أننا أمام تجربة استبطانية في المقام الأول ، تمثل الحركة الداخلية للشاعر التي يختلط فيها الواقع مع المتخيل المتوقع في الوقت نفسه في بكائية مكتومة على ليلته الأخيرة التي يخيم عليها "شبح الموت بكل تفاصيله على روح هُدبة المثقلة بالحسرة والندم، المؤرقة بالحزن على ما آلت إليه الظروف... وفيها تلك النزعة الإنسانية من الخوف من القبر وظلمته، والحد ووحشته، تلك التجربة الصادقة صاغها الشاعر أبياتاً، لو أنها عُقدت لصارت عقداً من الدمع لا من الكلمات" (حسن، ٢٠٢١ : ٤٤٢) .

الخاتمة:

لقد انتهى هذا البحث ، بمحاوره الثلاثة ، إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- (1) تضمن شعر (هُدبة) قضايا نقدية مهمة كانت شائعة في الأوساط النقدية كالطبع والتكلف، والاتباعية الشعرية ، وحوافز الإبداع الفني ، ممّا حقّز النقاد القدامى على دراسته ، وجعله نصّاً مفتوحاً على كافة التأويلات النقدية .
- (2) جاءت المقولات النقدية متخمة بالمؤكدات على أن (هُدبة) كان شاعراً مطبوعاً أجاد صياغة شعره ، وحسن التأليف بين أجزائه، فجاء شعره منبعثاً عن طبع ، صادراً عن موهبة ناضجة ، صاغها الشاعر بشكل فني ناضج .

(3) وجود بون شاسع بين شعر (هُدبة) قبل السجن وفي أثنائيه ، وهذا يعنى أن شاعريته قد تجاذبتها ازدواجية الأمن والخوف معاً ، اللتان جسدتا طرفي المعادلة في شعره .

(4) كانت لمحنة الشاعر بالسجن حمولتها التأثيرية على شعره ، الذي جاء أشبه بزفرات نفسية مكتومة بسيطة ، شتان بينها وبين العمق والقوة المصاحب لشعره قبلها .

(5) إن الأحكام النقدية التي نسبت (هُدبة) إلى المدرسة الأوسية تحتاج إلى إعادة الحكم فيها؛ لوجود فوارق بين شعر (هُدبة) وبين شعراء تلك المدرسة على مستوى النصية وعمق المضمون، وهو أمر يفتح الباب على مصراعيه لدراسة أشعار هذه المدرسة تبعاً للتأثير والتأثر، أو الأستاذية والتلمذة.

(6) اتسمت الحركة النقدية حول شعر (هُدبة) بالانطباعية المعتمدة على الذائقة العامة للنقاد، دون الغوص في الأحكام والمقاييس النقدية المعللة لتلك المقولات النقدية .

(7) مَرَّ شعر (هُدبة) بمرحلتين متغايرتين، صب النقد القدماء جلَّ اهتمامهم على المرحلة الثانية، دون دراسة مرحلة حياته الأولى قبل السجن دراسة نقدية تكشف عن خصائص شعره .

(8) تطور مقاييس النقد الشعري من عصر إلى آخر؛ تبعاً لتفاوت الذوق والثقافة، من المقياس الذوقي في العصر الجاهلي ، إلى المقياس الأخلاقي في عصر صدر الإسلام ، إلى تمازج المقياسين : الأخلاقي والجمالي في العصر الأموي.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم، ط. أ. (2004). تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.
- إبراهيم، م. ع. (1998). في النقد الأدبي القديم عند العرب. القاهرة: مكة للطباعة.
- ابن الوردة، ع. (د. ت). ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت: تحقيق: عبد المعين الملوحي، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- ابن ثابت، ح. (1994). ديوان: حسان بن ثابت. شرحه وكتبه هوامشه: عبداً على مهنا. بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن جني، ع. (1988). المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة. قرأه وعلق عليه: مروان العطية. دمشق: دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن حجر، أ. ال. (1969). ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.
- ابن رشيق القيرواني، أ. ال. (1981). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل.
- ابن فارس، أ. (١٣٨٩هـ). مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل.
- ابن قتيبة، ع. م. (1982). الشعر والشعراء. تحقيق: أحمد شاكر. القاهرة: دار المعارف.
- ابن قيس الرقيان، ع. (١٩٩٥). الديوان. تحقيق: عزيزة فوال. بيروت: دار الجيل.
- ابن منظور، م. م. (1414 هـ). لسان العرب. وضع حواشيه: اليازجي وجماعة من اللغويين. بيروت: دار صادر.
- أمين أ. (١٩٦٧). النقد الأدبي. بيروت: دار الكتاب العربي.
- أنيس، إ. (٢٠١٠). الأصوات اللغوية، القاهرة: الأنجلو المصرية.
- بلاشير، د. ر. (١٩٨٤). تاريخ الأدب العربي. ترجمة: إبراهيم الكيلاني. دمشق: دار الفكر.
- حسن، م. م. (2021). ارتشاف الظلماء ومعانقة الموت: قراءة في حبسيات هدية ابن الخشرم العذري. مجلة كلية الآداب، 2 (53) 417-460.
- حسن، ع. م. (1998). أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة وهبة.
- حسين، ط. (١٩٨٢). من تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي والعصر الإسلامي. بيروت: دار العلم للملايين.
- حسين، م. (١٩٧٨). رواية الشعر العربي من بداية القرن الرابع الهجري حتى نهاية السابع. القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسين، ط. (د. ت). حديث الأربعاء. القاهرة: دار المعارف.

- خفاجي، م. ع. (١٩٩٢). الحياة الأدبية في العصر الجاهلي ، بيروت: دار الجيل.
- (1990). الأدب العربي وتاريخه في العصرين الأموي والعباسي. بيروت: دار الجيل.
- داغر، ش. (١٩٩٧). التناسل سبيلاً إلى دراسة النص الشعري وغيره . القاهرة : مجلة فصول، ١٦ (١) ١٢٤ – ١٤٦.
- درويش، أ. ج. (1988). النقد الأدبي بين القدامى والمحدثين، مقابيسه واتجاهاته وقضاياها. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- رضائي، ر. (١٣٨٨هـ). هُدبة بن الخشرم ، وقفة في حياته وشعره ، مجلة التراث الأدبي، ١ (٤) ٨١-٩٧.
- سابا، ع. (١٩٥٣). المرأة في وحى الشعراء بيروت: دار الثقافة.
- سلام، م. ز. (د. ت). تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- سلوم ، د. (1996). تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى القرن الثالث الهجري. بغداد : مكتبة الأندلس.
- سويف، م. (١٩٦٩). الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة . القاهرة : دار المعارف
- سيبيويه، ع.ع. (١٩٩١) . الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون . بيروت: دار الجيل.
- ضيف ، أ.ش. (د. ت) . الفن ومذاهبه في الشعر العربي القاهرة : دار المعارف.
- -----، (د. ت). تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي. القاهرة: دار المعارف.
- طبانة، ب.أ. (١٩٥٤). دراسات في نقد العربي من الجاهلية حتى القرن الثالث الهجري. القاهرة: الأنجلو المصرية.
- عباس، إ. (1983). تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري. بيروت: دار الثقافة.

- عبد المعطى، م. ف. (٢٠٢٠) ، ازدواجية التجاذب في شعر هُدبة بن الخشرم العذري. مجلة بالمنصورة): كلية الآداب للغويات والثقافات المقارنة بالمنصورة، 12 (2) ٦٦٨-٧٢١.
- عبد ربه، ف. ال. (٢٠٠٥) . المقاييس البلاغية عند الجاحظ في البيان والتبيين . القاهرة : الأنجلو المصرية
- عتيق، ع. (1972). تاريخ النقد الأدبي عند العرب. بيروت: دار النهضة العربية.
- عثمان، ع. (1991). النقد العربي القديم، أصوله - مناهجه - قضايا. القاهرة: دار العدالة للطباعة والنشر.
- عصفور، ج. أ. (2005). مفهوم الشعر، دراسة في التراث النقدي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عوض، إ. (2004). مناهج النقد الأدبي الحديث. القاهرة: زهراء الشرق.
- فرهود، م. ال. (1980). اتجاهات النقد الأدبي العربي. القاهرة: دار الطباعة المحمدية.
- فروخ، ع. (١٩٨١). تاريخ الأدب العربي، الأدب القديم من مطلع الجاهلية إلى سقوط الدولة الأموية. بيروت: دار العلم للملايين.
- فشنوان، م. س. (١٩٨٢). مدرسة أبوللو الشعرية في ضوء النقد الحديث. القاهرة دار المعارف .
- لاينز، ج. (١٩٨٧). اللغة والمعنى والسياق. ترجمة : عباس صادق . بغداد: دار الشؤون الثقافية .
- مندور، م. (1996). النقد المنهجي عند العرب. القاهرة: نهضة مصر للطباعة.
- موافي، ع. (1984). منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- (1998). الخصومة بين القدماء والمحدثين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- ناصف، م. (1981). دراسة الأدب العربي. بيروت: دار الأندلس.
- نعيصة، ح. (1986). شعراء وراء القضبان. بيروت - دمشق: دار الحقائق.
- الأخصر، الأصغر، ع. س. (1974). الاختيارين. تحقيق: فخري الدين قناوة. دمشق: مطبعة هاشم الكتبي.

- الأسد، ن. ال. (1996). مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية. بيروت: دار الجيل.
- الأصفهاني، ع. أ. (1993). الأغاني. تحقيق: علي السباعي وآخرون. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الأمدي، آل. ب. (1982). المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم. تحقيق: ف. كرنكو. بيروت: مكتبة القدسي، ودار الكتب العلمية.
- البارقي، س. م. (1947). ديوان: سراققة البارقي. حققه وشرحه: حسين نصار. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- البرزة، أ. (1985). الأسر والسجن في شعر العرب. دمشق: مؤسسة القرآن.
- البغدادى، ع. ع. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- البغدادى، م. ح. (2001). أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام. تحقيق: سيد كسروى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- التبريزي، ي. ع. (2000). شرح ديوان الحماسة لأبي تمام. كتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجاحظ، ع. ب. (1998). البيان والتبيين. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (2004). الحيوان. وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجادر، م. ع. (١٩٨٣). ملامح في تراث العرب النقدي. بغداد: منشورات دار الحافظ للنشر.
- الجبوري، ي. (1986). شعر هُدبة بن الخشرم العذري. الكويت: دار القلم.
- الجرجاني، ع. ع. (1992). دلائل الإعجاز. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني.
- الجمحى، م. س. (د. ت). طبقات فحول الشعراء. تحقيق: محمود شاكر. جدة: دار المدني.

- الحطيئة، ج. أ. (1993). ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن الكلية السكيت. دراسة وتبويب: مفيد قميحة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الديوب، س. (٢٠٠٩). الثنائيات الضدية، دراسات في الشعر العربي القديم. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- الرازي، أ. ج. (1994). كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية. عارضه بأصوله وعلق عليه: حسين بن فيض الله الهمداني. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنية.
- الزيات، م. (1983). تاريخ النقد الأدبي عند العرب. بيروت: دار الثقافة.
- الطائي، م. ع. (2018). الألفاظ الدالة على الحزن في شعر هذبة بن الخشرم العذري. مجلة آداب الفراهيدي، العراق، 10 (32)، 43-61.
- العاكوب، ع. ع. (2005). التفكير النقدي عند العرب، مدخل إلى نظرية الأدب العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.
- (1984). المصون في الأدب. تحقيق: عبد السلام هارون. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.
- القاضي الجرجاني، ع. ع. (1966). الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى البجاوي. القاهرة: البابي الحلبي.
- القرطاجني، ح. (1986). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الكفراوي، م. ع. (1969). الشعر العربي بين الجمود والتطور. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- المرزباني، م. ع. (1995). الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء. تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ، (2005). معجم الشعراء. تحقيق: فاروق أسليم. بيروت: دار صادر.
- الهادي، ص. ال. (1978). الأدب في عصر النبوة والراشدين. القاهرة: مكتبة دار العلوم.
- (1986). اتجاهات الشعر في العصر الأموي. القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الوطيفي، ح. ع. (2014). الصبر في شعر هُدبة بن الخشرم العذري. مجلة آداب الكوفة، العراق، 7 (18)، 321-342.
- هدارة، م. م. (1970). اتجاهات الشعر في القرن الثاني الهجري. القاهرة: دار المعارف.
- هلال، م. غ. (د. ت). دراسات ونماذج في مذاهب الشعر. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر.
- وضاح، ح. (1982). ملامح النقد الأدبي عند العرب. القاهرة: دار النهضة العربية.
- يعقوب، إ. (١٩٩٦). المعجم المفصل في شواهد العربية. بيروت: دار الكتب العلمية.

الدور الوسيط للبيئة الداخلية في العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي (دراسة دراسة حالة بنك النيل خلال العام 2022م بولاية الخرطوم)

The Mediating Role of Internal Environment in Relationship Between
Knowledge Management and Institutional Performance

A case study of Nile Bank during the year 2022

د. عمر آدم علي أبوروف – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة أم درمان الأهلية

E-mail : omer. Aburouf @gmail.com – Mobile: 0123075664/09128

مستخلص الدراسة:

تناولت الدراسة الدور الوسيط للبيئة الداخلية في العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي بالتطبيق على بنك النيل بولاية الخرطوم، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: هل توجد علاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي بتوسط البيئة الداخلية للمؤسسة؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي، واختبار العلاقة بين إدارة المعرفة والبيئة الداخلية، وبيان العلاقة بين البيئة الداخلية والأداء المؤسسي ومعرفة مدى توسط البيئة الداخلية في العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي، افترضت الدراسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي، وأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المعرفة والبيئة الداخلية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الداخلية والأداء

المؤسسي، وأن البيئة الداخلية توسط العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إدارة البحث كما إعتمدت على البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن إدارة البنك للعاملين توفر مصادر معلومات تساعدهم على اكتساب المعرفة كما أنها تستخدم أساليب متنوعة لتحويل المعلومات إلى معرفة وتوزعها على العاملين، يتوفر لدى إدارة البنك معرفة بالمهارات والمعارف اللازمة لأداء مهامهم بأفضل وجه، يتوفر لدى البنك رؤية واضحة حول استراتيجيات إدارة المعرفة وتعتمد على منهج إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: على إدارة البنك توفير السبل والوسائل الورقية والإلكترونية التي تعمل على إكساب الموظفين المعرفة التي تعينهم على تحسين أداءهم، ضرورة صقل المهارات والمعارف التي يمتلكها الموظفين بتوفير الدورات التدريبية والتعليمية والتثقيفية التي تعمل على تحسين أداء مهامهم بأفضل وجه ضرورة تنزيل رؤية البنك ورسالته وأهدافه للموظفين عن طريق طرح استراتيجيات المعرفة التي تعتمد على إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الإستثمارية.

الكلمات المفتاحية : الوعي المعرفي، القيم التنظيمية ، الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، الأداء المنظمي

. Abstract :

The study dealt with the mediating role of the internal environment in the relationship between knowledge management and institutional performance by applying it to the Nile Bank in Khartoum State .The problem of the study was represented in the following main question: Is there a relationship between knowledge management and institutional performance by mediating the internal environment of the institution? The study aimed to identify the relationship between knowledge management and institutional performance, test the relationship between knowledge management and the internal environment, demonstrate the relationship between the internal environment and institutional

performance, and find out the extent to which the internal environment mediating the relationship between knowledge management and institutional performance.

The study hypothesized that there is a statistically significant relationship between knowledge management and institutional performance, and that there is a statistically significant relationship between knowledge management and the internal environment, and that there is a statistically significant relationship between the internal environment and institutional performance, and that the internal environment mediating the relationship between knowledge management and institutional performance. The study relied on the analytical descriptive approach in conducting the research, as well as on the SPSS statistical program in analyzing the study data and testing its hypotheses.

The study reached a number of results, the most important of which are: The bank management provides employees with sources of information that help them acquire knowledge, and it also uses various methods to convert information into knowledge and distribute it to employees. The bank management has knowledge of the skills and knowledge necessary to perform their tasks in the best way. It is clear about knowledge management strategies and relies on the knowledge management approach in making strategic decisions.

The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are: The management of the bank should provide paper and electronic means and means that work to provide employees with the knowledge that helps them improve their performance, the need to refine the skills and knowledge that employees possess by providing training, educational and educational courses that work to improve the performance of their

tasks in the best way, necessity Uploading the Bank's vision, mission and objectives to employees by introducing knowledge strategies that rely on knowledge management in making investment decisions.

Key words: Cognitive awareness, Organizational values, Organizational structure, Organizational culture, Organizational performance .

المقدمة :

أن بيئة الأعمال في المنظمات بشكل عام والمنظمات المعاصرة على وجه أخص اتصفت بمعالم أوجبت على الفرد العامل أن يعمل لأطول فترة زمنية ممكنة وأن ينتج أكثر ما يستطيع وأن ينافس بشدة للحفاظ على وظيفته خاصة في ظل الانفجار المعلوماتي والتراكم المعرفي وظروف عدم التأكد والاختلال البيئي بسبب التغيرات المتسارعة في ظروف الحياة ورشح عن ذلك نتائج سلبية أثرت على صحة الإنسان العامل النفسية والبدنية والذهنية مما يؤدي لخلق حالة من ضغوطات تتفاوت في مستوى تأثيرها وقوتها من عامل لآخر، بسبب ما يتعرضون لهم من مواقف متباينة وما يصاحبها من حالات من عدم التوازن والتوتر القلق والإحباط والغضب مما يؤثر على مستويات أداءهم في العمل واتجاهاتهم السلوكية نحو أنشطتهم ومؤسساتهم. (الملكوي، 2007، ص11)

وباعتبار أن المعرفة تعد مورداً كبقية الموارد الأخرى فهي تتطلب وجود إدارة للاستفادة منها بكفاءة وفعالية لتحديد كيفية استخدامها وتوجيهها بالطريقة السليمة تجنباً لسوء الاستغلال ومنعاً للهدر، والوصول لأفضل النتائج فالمعرفة تعتبر من الموارد الضرورية في الحياة الإدارية، والعملية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وعلى كافة المناحي، ولذلك فإن إدارتها مطلوبة ومهمة لاستغلالها بالطريقة الصحيحة، كما تعد المعرفة من الموارد المتجددة والمتغيرة من وقت لآخر ومن الصعوبة التحكم فيها والسيطرة عليها ما لم يتم استخدامها واستثمارها بالطريقة الصحيحة . (الفارسي، 2010، ص9)

مما سبق يتضح أن إدارة المعرفة تعد الطريقة المثلى لتحقيق فعالية وكفاءة الأداء المؤسسي من خلال التأثير على العاملين واستخراج أفضل ما لديهم، ولكن نتيجة

للقصور في تهيئة العوامل البيئية والتنظيمية أثر ذلك سلباً في أداءهم. لذا رأت الدراسة أهمية مناقشة الدور المعدل للعوامل البيئية والتنظيمية في علاقتها بإدارة المعرفة لتحقيق أهداف المؤسسة ككل، وكيفية الاستفادة من إدارة المعرفة في توليد الجوانب الإيجابية في أداء العاملين وتحسين أداءها المؤسسي .

مشكلة الدراسة:

إن غياب بيئة العمل التنظيمية والمهياة للعمل في كثير من المؤسسات الخدمية بالسودان أدت بصورة مباشرة إلى عدم إيجاد وتطوير إدارة المعرفة بها مما أثر بصورة كبيرة على الأداء المؤسسي بتلك المؤسسات، ولحل هذه المشكلة على إدارة تلك المؤسسات العمل على إدارة المعرفة بصورة جيدة، حيث يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل هنالك علاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي بتوسط البيئة الداخلية للمؤسسة ؟
وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي؟
2. ما هي العلاقة بين إدارة المعرفة والبيئة الداخلية؟
3. ما مدى العلاقة بين البيئة الداخلية والأداء المؤسسي؟
4. هل تتوسط البيئة الداخلية العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العملية: تتمثل أهمية الدراسة العملية في توجيه أنظار المسؤولين للاهتمام بالعوامل البيئية والتنظيمية لديهم ومحاولة التغلب عليها وتطويرها لزيادة فاعلية الأداء لموظفيهم وزيادة مستوى إنتاجيتهم بأقل ما يمكن من الجهد والخسائر، إضافة إلى معرفة الأثر الذي تحدثه إدارة المعرفة في تحسين الأداء المؤسسي.

الأهمية العلمية : وتتمثل في سرد الحقائق العلمية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في معرفة الدور المعدل لبيئة المنظمات الداخلية وعلاقتها بين إدارة المعرفة فيها والأداء المؤسسي لتلك المنظمات وطرح وجهة نظر الدراسة في تلك العلاقة ورफدها بدراسة ميدانية تعمل نتائجها على مساعدة المكتبة العلمية بآراء قد تبدو جديدة ومفيدة للطلاب والمهتمين بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المعرفة:

1/ دراسة رجب (2016):

تناولت الدراسة دور إدارة المعرفة في بقاء المنظمات ومستقبلها (دراسة حالة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) في السلطة الوطنية الفلسطينية. هدفت الدراسة إلى إبراز دور إدارة المعرفة في هذا القطاع بشقيه العام والخاص بشركتي الاتصالات بالتل والجوال على التوالي وأثرها في تنمية وتطور هذا القطاع في السلطة الفلسطينية والاستفادة القصوى من تطبيق إدارة المعرفة على البقاء والنمو والتطور المستمر لهذا القطاع في ضوء مدى وضوح مفهوم وأهمية إدارة المعرفة وعملياتها. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي أظهرت الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول إدارة المعرفة ومستقبل قطاع الاتصالات وقدرته على البقاء تعزى لبعض الخصائص الشخصية في القطاعين العام والخاص، وجود دور مهم ذي دلالة إحصائية معنوية لإدارة المعرفة على مستقبل القطاع العام. وأوصت الدراسة بضرورة البدء بعقد دورات تدريبية على أيدي خبراء متخصصين في مجال إدارة المعرفة، تخصيص فريق مهني يكون نشاطه وعمله الأساسي هو إدارة أنشطة المعرفة على مستوى القطاع ككل.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول إدارة المعرفة، حيث تناولت هذه الدراسة إدارة المعرفة من منظور شامل وتأثيرها في بقاء المنظمات ومستقبلها، بينما اختلفت معها في أن الدراسة الحالية تناولت ثلاثة متغيرات، البيئة الداخلية وعلاقتها في الربط بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي.

2 / دراسة (هيثم 2017):

تناولت الدراسة "قياس أثر إدراك إدارة المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه بناء أنموذج لتوظيف إدارة المعرفة". هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج لتوظيف إدارة المعرفة في المنظمات الأردنية العامة والخاصة من خلال إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص لمعرفة ما إذا كانت المنظمات الأردنية توظف إدارة المعرفة في أعمالها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن المنظمات الأردنية العامة والخاصة على حد سواء تدرك ما هي إدارة المعرفة

وبمختلف أبعادها من حيث المفهوم، والدور، والموجودات، والأهداف، والفوائد، وقيادة المعرفة، والثقافة التنظيمية، كما بينت نتائج الدراسة أن المنظمات الأردنية في القطاعين العام والخاص تمارس عمليات إدارة المعرفة من حيث: التوليد، والتشارك والتعلم. ونتيجة لذلك، توصلت الدراسة إلى أن المنظمات الأردنية العامة والخاصة توظف إدارة المعرفة في أعمالها وإن كان ذلك بدرجة محدودة تقريباً.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول إدارة المعرفة، وتم فيها قياس أثر إدراك إدارة المعرفة في توظيفها لدى المنظمات، ولم تتطرق هذه الدراسة إلى أي من المتغيرات التي وردت في الدراسة الحالية مثل البيئة الداخلية والأداء المؤسسي.

الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء المؤسسي:

1/ دراسة : مولود (2016م):

تناولت الدراسة أثر التخطيط الإستراتيجي التسويقي على أداء المنظمات، استخدم الباحث مجموعة من مناهج البحث العلمي، بحيث يحصل بينها تآزر منهجي يعمل على تحقيق الأهداف التي قام عليها هذه الدراسة، وهي: المنهج الاستقرائي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض، المنهج الاستنباطي لاختيار صحة الفروض، والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة، وتحديد الإطار الفكري والعلمي في مجال هذه الدراسة والمنهج الوصفي والتحليلي. وأجابت الدراسة على عدد من التساؤلات منها: هل يوجد تخطيط إستراتيجي لنشاط التسويق في الشركات الليبية العاملة في مجال الأدوية ، هل يوجد وعي وإدراك لمفهوم التخطيط الإستراتيجي للنشاط التسويقي لدى مديري التسويق في شركات الأدوية؟ . ومن أهم نتائج الدراسة أن هنالك أثر لعناصر التخطيط الإستراتيجي على أداء المنظمة، وأن التخطيط الإستراتيجي يقوي التعاون بين مختلف أنشطة المنظمة. من أهم توصيات الدراسة بأنه على الشركة التركيز على عناصر التخطيط الإستراتيجي، وذلك من أجل التعاون بين مختلف أنشطة المنظمة.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول الأداء كمتغير تابع، واختلفت معها في أن هذه الدراسة تناولت التخطيط الاستراتيجي من منظور شامل بينما الدراسة الحالية تناولت البيئة الداخلية كمتغير وسيط وإدارة المعرفة كمتغير مستقل .

2/ دراسة: سارة، (2017): تناولت الدراسة دور التخطيط الإستراتيجي في ترقية الأداء بالمصارف المركزية وتمثلت مشكلة الدراسة في تقويم الأداء ببنك السودان المركزي قبل تبني خطة، إستراتيجية واضحة وبعد تبني الخطة الإستراتيجية الخمسية

ومن ثم المقارنة بين الأداء في الفترتين لتوضيح انعكاسات الخطة الإستراتيجية وقيام إدارة التخطيط الإستراتيجي على الأداء بصورة عامة ببنك السودان المركزي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم علي منهجية ما قبل وما بعد، أي تحليل دراسة الأداء ببنك السودان المركزي ما قبل تبني الخطة الإستراتيجية الخمسية وما بعد التبني للخطة. هدفت الدراسة لإبراز أثر التخطيط الاستراتيجي على كفاءة الأداء المؤسسي. من فرضيات الدراسة : هنالك علاقة مباشرة ما بين التخطيط الإستراتيجي وإحكام التنسيق بين السياستين النقدية والمالية تعزيز دور البنك المركزي كمستشار مالي للحكومة . توجد علاقة ما بين تطبيق مبدأ التخطيط الإستراتيجي وتقوية الأطر الرقابية والإشرافية للبنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي وعلى التمويل المصرفي. من أهم النتائج : يسهم نظام التخطيط في تحديد الأهداف المستقبلية وتقويم الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف، واختيار البدائل، ووضع السياسات ووضع طرق العمل وإجراءات التنفيذ، وإعداد الميزانيات التقديرية للأنشطة المختلفة، ويساعد نظام التخطيط الإستراتيجي في جعل الأهداف العامة للشركة أو المؤسسة واضحة للجميع وبالتالي تنبثق منها خطط الإدارات أو مجالات العمل، وتكون الهدف العام ، ويجعل جميع العاملين يعملون لتحقيق هدف واحد.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول الأداء كمتغير تابع، واختلفت معها في أن هذه الدراسة تناولت التخطيط الاستراتيجي بينما الدراسة الحالية تناولت البيئة الداخلية كمتغير وسيط وإدارة المعرفة كمتغير مستقل.

الدراسات السابقة المتعلقة بالبيئة الداخلية:

1/ دراسة: إبراهيم، (2018م):

هدفت الدراسة لتوضيح أثر الثقافة التنظيمية على تطوير البيئة الإدارية في منظمات الأعمال، والتعريف بأهمية ومفهوم الثقافة التنظيمية وأيضاً أهمية ومفهوم البيئة الإدارية، حيث قامت الدراسة بإختبار صحة الفرضيات التالية: هنالك علاقة بين رفع مستوى الثقافة وتطوير البيئة الإدارية في منظمات الأعمال. هنالك علاقة بين تدعيم مفهوم العلاقات وتحسين أداء العاملين في منظمات الأعمال. هنالك علاقة بين تنمية المهارات السلوكية وتطوير البيئة الإدارية في منظمات الأعمال. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي: تتميز شركة بزيانوس بوجود ثقافة تنظيمية ومعروفة لدى العاملين بها. أوصت الدراسة بالآتي:

على إدارة الشركة من زيادة معرفة العاملين بها من خلال ورش العمل والدورات التدريبية وغيرها. القيم والمعتقدات السائدة في الشركة تؤثر إيجابيا على انجازاتها لذلك لابد من الالتزام بها.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول البيئة الداخلية كأحد متغيرات الدراسة بينما اختلفت في أن هذه الدراسة تناولت الثقافة التنظيمية كمتغير مستقل بينما الدراسة الحالية تناولت أداء العاملين وإدارة المعرفة.

2/ دراسة: محمد علي عبد الله، (2019م):

هدفت الدراسة للتعرف علي دور عوامل البيئة الداخلية في المنظمة وأثرها علي الأداء، ومعرفة المزايا التي يمكن أن تعود على المؤسسات باستخدام أسلوب تقاسم المعرفة في العمل. تمثلت مشكلة الدراسة في افتقار الإدارة إلى النظرة المتكاملة والشاملة لدور العناصر المختلفة المكونة للمنظمة عند مواجهتها للمشاكل . ومن فرضيات الدراسة: إن وضوح الرؤية والأهداف والعلاقات الإنسانية والثقة المتبادلة ونظام التحفيز العادل لأداء هذه العوامل تنعكس إيجابا على قدرة العاملين في مشاركة المعرفة . أما مركزية الإدارة ودرجة رسميتها تنعكس سلباً علي قدرة العاملين للمشاركة المعرفية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : عدم وضوح الرؤية والأهداف للعاملين بالمحلية، عدم إتاحة الفرص العادلة للتدريب والترقيات، وعدم التحفيز العادل للأداء. ومن أهم التوصيات الدراسة: ضرورة قيام المحلية بإصلاح البيئة الداخلية بصورة متكاملة، علي أن يكون هذا الإصلاح برؤية واستراتيجيات مستقبلية واضحة للعاملين.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول البيئة الداخلية كأحد متغيرات الدراسة واختلفتا في المتغير التابع، حيث أن هذه الدراسة تناولت المشاركة المعرفية للعاملين بينما الدراسة الحالية تناول متغير أداء العاملين كمتغير مستقل.

أهداف الدراسة:

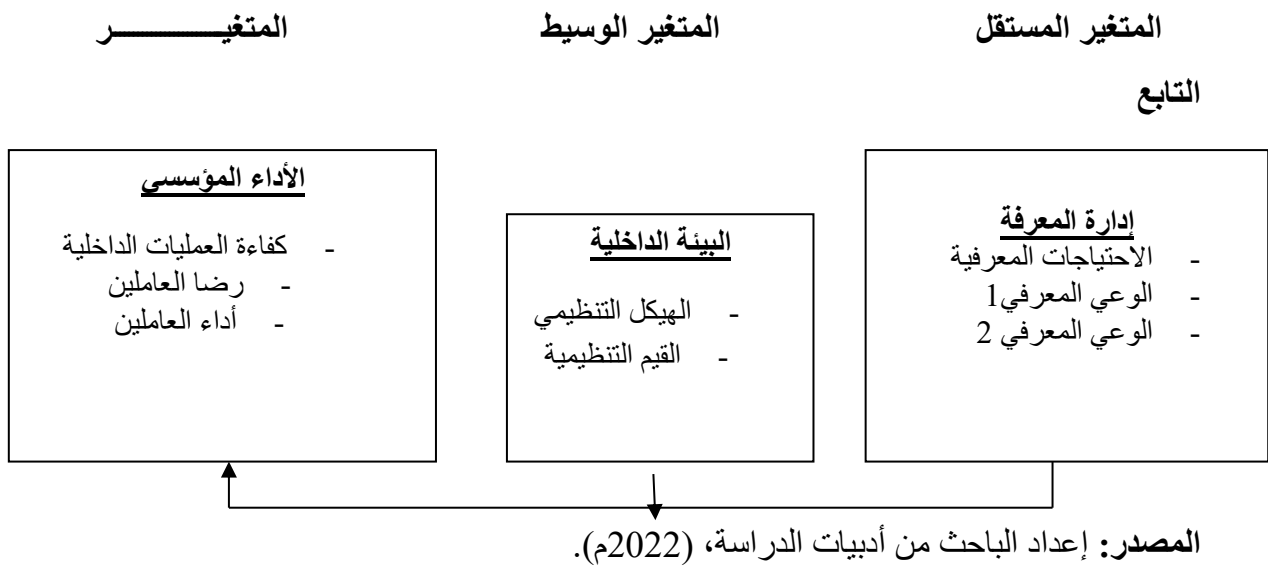
1. التعرف العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي.
2. اختبار العلاقة بين إدارة المعرفة والبيئة الداخلية
3. بيان العلاقة بين البيئة الداخلية والأداء المؤسسي.
4. معرفة مدى توسط البيئة الداخلية في العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي.

منهجية الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

نموذج الدراسة:

الشكل رقم (1)



فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- 1/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي.
- 2/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المعرفة والبيئة الداخلية.
- 3 / هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الداخلية والأداء المؤسسي.
- 4/ البيئة الداخلية تتوسط العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي.

مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين ببنك النيل بولاية الخرطوم، وعينة الدراسة مكونة من 120 موظف .

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : الدور الوسيط للبيئة الداخلية في العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي.

الحدود المكانية: بنك النيل – ولاية الخرطوم – السودان.

الحدود الزمنية: خلال العام 2022م.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: إدارة المعرفة :

يعتبر مفهوم إدارة المعرفة من المفاهيم الإدارية الحديثة والتي وجدت اهتماماً كبيراً خلال العقدتين الأخيرين، على الرغم من أن إدارة المعرفة وجدت قديماً في كل الحقب التاريخية المختلفة، حيث كانت تمارس في نظام الطوائف و في الحرف اليدوية ، فتراكمت المعرفة وتم اكتسابها وتداولها بين الأجيال على مدار الزمن ومختلف العصور جيلاً بعد جيل ولذلك فإن ممارستها ليست حديثة ، ولكن ما يكن اعتباره حديثاً هو أن إدارة المعرفة في عام 1980م دخلت كمهمة مركزية في إدارة الأعمال. ويعد كارل ويج أول من ابتكر مفهوم إدارة المعرفة في عام 1986م عند مشاركته ندوة منظمة العمل الدولية التي تتبع لمنظمة الأمم المتحدة ، ثم من خلال مساهمات مجموعة من الباحثين مثل اوديك ونونكا وتاكوشي وليو وليونالد بيرتون، تطور مفهوم إدارة المعرفة حتى وصلت إلى وضعها الحالي(//www.google.com/search).

تعريف إدارة المعرفة:

هنالك بعض التعاريف التي تخدم غرض الدراسة عن إدارة المعرفة، فقد عرفها (choavch 2005) بأنها عملية على أساسها يتم الوصول لقرارات إبتكارية ذات كفاءة وفعالية من خلال استخراج واستثمار رأس المال الفكري الخاص بالمنظمة بما يحقق الميزة تنافسية لها ويكسبها ثقة وولاء والتزام العملاء. وعرف (Delong, 2004: p 6) إدارة المعرفة بأنها (منظومة الأنشطة الإدارية القائمة على احتواء وتجميع وصياغة كل ما يتعلق بالأنشطة الحرجة والمهمة بالمؤسسة بهدف رفع كفاءة وضمان استمرارية تطور المؤسسة في مواجهة المتغيرات المحيطة بها)، بمعنى آخر: إدارة المعرفة هي عملية مؤسسية ديناميكية تهدف لتنسيق وتكامل علميات معالجة البيانات والمعلومات والتكنولوجيات المستخدمة والبيئة المحيطة بالمنظمة ومواردها البشرية. كما عرفت بأنها تحديد وجمع ومشاركة المعرفة للوصول إلى المعرفة التي نحتاجها عندما نحتاجها (Research, Matters,2008:p6)، و أوضح (الفارسي، 2010، ص59) بأن إدارة المعرفة تعني تحديد وجمع المعلومات ذات القيمة والاستفادة منها وفهم الموجودات المعرفية للمنظمة وكيفية استغلالها ومشاركتها لتطوير الفهم وابتكار القيمة، وهي تعد أساساً لبقاء واستمرار وتفوق المنظمة وتميزها لتأثيرها في الأداء .

ومن خلال استعراض التعاريف أعلاها يمكننا تعريف إدارة المعرفة بأنها العمليات التي تساعد المؤسسات على إنتاج المعرفة وتنظيمها واستخدامها ونشرها.

متطلبات تطبيق إدارة المعرفة:

تطبيق إدارة المعرفة يتطلب تهيئة بيئة المنظمة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة الممكنة من المعرفة وذلك بتحقيق مجموعة المتطلبات الأساسية والعناصر والمقومات والتي من أهمها الآتي (الصالوي ، 2007):

1/ الهياكل التنظيمية:

يعد الهيكل التنظيمي من المقومات والمتطلبات الأساسية لنجاح المنظمات في تحقيق أهدافها وأنشطتها ، لذا لا بد أن يتسم الهيكل التنظيمي بالمرونة مما يساهم في القدرة على الاتصال الفعال وسرعة الاستجابة للتغيرات البيئية المحتملة والتكيف معها . ويسهم كذلك في تهيئة المناخ المناسب لتطبيق إدارة المعرفة التنظيمية التي تتطلب بالضرورة التحول إلى الممارسات الإدارية التي تتوافق مع معطيات ومتطلبات عصر المعرفة، كالتحول من الهياكل التنظيمية هرمية الشكل المتعددة المستويات إلى الهياكل التنظيمية الأكثر تفلطحاً والأبعد عن الشكل الهرمي. التحول من النظم المركزية التي تركز المعرفة وتحتكرها في مستوى تنظيمي واحد، إلى النظم اللامركزية، التي تعتمد على تدفق وانتشار المعرفة بمشاركة جميع العاملين في تكوينها لتغطي كافة المنظمة. وأيضاً التحول إلى نمط العمل الجماعي في فرق عمل ذاتية بدلاً عن أنماط الهيكل التنظيمية القائمة على العمل الفردي المنعزل.

2/ توفير الموارد البشرية اللازمة:

تعتبر الموارد البشرية من العناصر الأساسية المقومات المهمة التي يتوقف عليها نجاح إدارة المعرفة في تحقيق أهدافها، وهم ما يطلق عليهم ويعرفون بأفراد المعرفة حيث تقع على عاتقهم مسؤولية القيام بالنشاطات الضرورية اللازمة لتوليد المعرفة وتخزينها وتوزيعها ، علاوة إلى القيام بإعداد البرمجيات اللازمة لتلك النشاطات.

3/ الثقافة التنظيمية:

يتطلب تطبيق إدارة المعرفة في أية منظمة أن تكون القيم والمعتقدات والأحاسيس السائدة بين العاملين ملائمة ومتوافقة مع مبدأ الاستمرار في التعلم وإدارة المعرفة، وأن تكون مشجعة وداعمة لروح الفريق في العمل و لإنتاج المعرفة وتشاركها بين العاملين، كما يجب التخلص من العوامل التي تؤثر سلباً في تبنى المنظمة لإدارة المعرفة كالاعتقاد بأن معرفة الأفراد أنفسهم لا قيمة لها، وعدم إدراك المعنى الحقيقي لإدارة المعرفة، كما يجب دعم واستقطاب العوامل التي تؤثر إيجاباً في خلق ثقافة تنظيمية داعمة لإدارة المعرفة، مثلاً استقطاب الأفراد المؤهلين بحد أدنى من المعرفة والخبرة والقدرة على توليد المعرفة لتوظيفهم وشحنهم بالحوافز. وخلق المناخ التنظيمي الملائم القائم على الثقة بين الأفراد ومقدرا لجهودهم مشجعاً على تشاركتهم وتبادلهم للمعرفة والأفكار والخبرات الشخصية وعدم اختزان المعرفة. وأيضاً في بناء شبكات فاعلة في العلاقات بين أفراد المنظمة.

4/ دور القيادة في إدارة المعرفة:

تتطلب إدارة المعرفة نمطاً غير عادي من القيادة للتأثير على الآخرين ، ورفع مستوى كفاءة وفاعلية عملية الاتصال لضمان تبادل المعلومات بين الأفراد على مختلف المستويات التنظيمية لتحقيق أفضل المستويات من الإنتاجية في المنظمة. وفي ذات المضمون أضاف (عليان، 2008، ص:168) بضرورة الإلتزام الإستراتيجي المستدام، بمعنى أن على الإدارة العليا بالمنظمة الإلتزام بدعم الجهود الهادفة تجاه المعرفة بشكل عام، ولا بد أن تكون هذه الجهود متغلغلة في جميع أنشطة المنظمة، وبالضرورة على المديرين تشجيع جميع أنواع السلوك المؤدى إلى إيجاد المعرفة وتبادلها ونشرها ونقلها، وهنا يستحسن إنشاء إدارة خاصة للمعرفة ، تسهل عملية الاتصال بين الأفراد على مختلف جميع المستويات التنظيمية لضمان تبادل ونشر المعلومات والمعارف ونقل الخبرات، وتقع على مدير إدارة المعرفة يتولى مسؤولية تكوين فريق للمعرفة وتأسيس البنية التحتية لها وتطويرها.

5/ توفير البنية التحتية اللازمة والمتمثلة بالتقنية اللازمة:

وتتمثل في توفير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات الحديثة كأجهزة الحاسوب والبرمجيات الخاصة بذلك كشبكة المعلومات، والشبكة الداخلية ، وبرنامج ومحركات البحث

الإلكتروني ، ومخازن ومصفاة البيانات ، وغيرها، مما يساعد ويسرع في تطبيق إدارة المعرفة بالمنظمات.

ثانياً: الأداء المؤسسي:

مفهوم وتعريف الأداء المؤسسي:

يعد الأداء المؤسسي من العمليات الإدارية الأساسية التي من خلالها يمكن الارتقاء بالمؤسسات وتطويرها، كما يعتبر الوصف المنظم لجوانب القوة والضعف المتصلة بالوظيفة، إن كان ذلك بصورة فردية أو جماعية علاوة إلى ما تحتويه تلك العملية من فحص متقن وتحليل عميق للسياسات والأنشطة المتبعة من تخطيط وتنظيم وقيادة وتنفيذ ورقابة وثقافة تنظيمية وتوظيف للموارد البشرية والمادية. كما تظهر أهميته لما يوفره من معلومات وبيانات للمديرين والعاملين حول أداء المؤسسة ومدى المعلومات اللازمة لإعداد التقارير أو اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، بالإضافة إلى تطوير أداء العاملين بالوظيفة والتعرف على نقاط الضعف والقوة للأداء على المستوى الجماعي أو الفردي بالمنظمة لفترة زمنية محددة بغرض معرفة مدى التقدم في العمل واتخاذ القرار على أسس موضوعية وإعادة النظر في السياسات المقررة والأنشطة والبرامج واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتقارير. (عبد المحسن، 2002، ص167).

عرف (Robins & Weirsema, 1995, 278) الأداء المؤسسي بأنه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بعيدة المدى. وترى الباز (2004: ص26) أن الأداء المؤسسي يشير إلى درجة تحقيق الفرد وإتمامه لمكونات الوظيفة التي يعمل بها، كما يمكن أنه يعكس الطريقة التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات عمله ، وفي الغالب ما يقاس الأداء على أساس النتائج التي أحرزها الفرد في عمله.

وأيضاً عرف الأداء المؤسسي بأنه: "قدرة المنظمة على استخدام مواردها بكفاءة، وإنتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها (Simon, 2000 p:22) .

أما الرشايده (2007: ص 12) فقد عرف الأداء المؤسسي بأنه "المحصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات داخل المؤسسة، بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية الثقافية عليهما، والذي بالنتيجة يؤدي إلى تحقيق الهدف الشامل للمؤسسة.

أبعاد الأداء المؤسسي: من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن أبعاد الأداء المؤسسي تتمثل في (الفلسفة والرسالة والأهداف والإدارة و الموارد المؤسساتية

الخدمائية و كفاءة العمليات الداخلية والنمو المؤسسي رضا العملاء وقياس التحسين في الأداء المؤسسي) كما يمكن حصر الأداء المؤسسي في بعدين هما الكفاءة والفعالية.

1/الكفاءة:

ويعبر عنها بالعلاقة بين الموارد والنتائج و ترتبط بمسألة ما هو مقدار المدخلات من الموارد الخام والأموال والموارد البشرية اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أي الوصول إلى مستوى أو حجم محدد من المخرجات بأقل التكاليف الممكنة من الموارد (محمدين، 2005: ص 2) .

2/ الفعالية (الإنتاجية) :

حسب وجهة نظر الكاتين (walker et Robert) أن الفعالية ترتبط بالأهداف لإستراتيجية المؤسسة، حيث عرفا الفاعلية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية مثل تعظيم حصتها السوقية ونمو مبيعاتها مقارنة بالمنافسين..الخ. كما تعرف الفعالية حسب Vincent plavch بأنها القدرة على تحقيق النشاط المستهدف، والوصول إلى النتائج المستهدفة. وعليه يمكن أن نستنتج مما سبق أن الفعالية يقصد أداء العمل الصحيح كما يمكن من جهة أخرى ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة (الداوي، 2010م، ص209).

بالإضافة إلى هذه الأبعاد نجد أبعاد أخرى للأداء ، هي: البعد التنظيمي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الاقتصادي للأداء، ويمكن توضيحها كالآتي:

أولاً: البعد التنظيمي :

يشير البعد التنظيمي إلى كفاءة العمليات التشغيلية و الأداء التنظيمي وإلى الوسائل والأساليب الطرق والإجراءات التنظيمية التي تتبعها المؤسسة لضمان الوصول لتحقيق أهدافها بفعالية .وبالتالي لابد من وجود معايير على أساسها يتم قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة ومدى أثرها على الأداء واضعين في الاعتبار أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية وليس بالنتائج المحتملة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يشير إلى أن المؤسسة قد تحقق الفعالية الاجتماعية أو الاقتصادية دون الفعالية التنظيمية ، ولذا فإن البعد التنظيمي يركز بشكل كبير على الفعالية التنظيمية (الداوي، 2010م، ص219).

ثانياً :البعد الاقتصادي للأداء :

يعتبر استخدام التحليل المالي من أهم أدوات قياس الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مختلف أنواع مقاييس الربحية والنسب المالية، و على القوائم والتقارير المالية وكافة سجلات ودفاتر المؤسسة (رايس، 2011، ص14).

ثالثاً : البعد البيئي للأداء:

هذا البعد يهتم كثيراً بمدى مساهمة المؤسسة ودورها الفاعل في تطوير وتحسين وتنمية بيئتها (شرف الدين ، 2012 ،

ص.52)

رابعاً : البعد الاجتماعي:

هذا البعد يركز رضا العاملين وعلى ضرورة تحقيق الرضا لأفراد المؤسسة على مختلف تخصصاتهم و مستوياته التنظيمية ، حيث مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشراً لمدى وفاء وانتماء الأفراد لمؤسساتهم . وتأتي أهمية ودور هذا البعد في أن الأداء الكلي للمؤسسة على المدى البعيد سوف يتأثر سلباً إذا أهملت الجانب الاجتماعي للعاملين وركزت فقط على بعض الجوانب كالجانب الاقتصادي على سبيل المثال لا الحصر (الداوي، 2010، ص 219).

مكونات الأداء المؤسسي:

لأداء المؤسسي خمس مكونات رئيسية هي (27 : John.et al, 2002) :

1. **إشراك العاملين** : ويعني ذلك مدى امتلاك العاملين لقدرة اتخاذ القرار، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن إشراك العاملين في عملية إتخاذ القرار يؤدي إلى تحسين أدائه بشكل مستمر وبالتالي زيادة إنتاجيته كما يسهم ذلك في ضمان تحقيق أهداف المؤسسة.

2. **إدارة الفريق ذاتياً** : وهذا يعني تمكين فرق ومجموعات العمل من اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط وسير أداء العمل، وكذلك تقييم عملهم كأسلوب من أساليب الإدارة الذاتية، وهذا التمكين يرجع لسببين هما:

أ/ أهمية استثمار العاملين بالمؤسسة والاستفادة من قدراتهم خبراتهم.
ب/ العاملين أنفسهم بحاجة لإدارة العمل ذاتياً ، فذلك يولد لديهم التنافسية العالية والحماس

3 / **الموارد التكنولوجية** : التكنولوجيا المستخدمة بغرض تقديم أفضل خدمات للعملاء ، وتوفير شبكة الاتصالات الفعالة التي تربط المؤسسة بالمجتمع المحلي علاوة على دورها الفاعل داخل التنظيم بين العاملين.

4 / **التعلم المنظمي** : ويقصد من ذلك مدى توافر المعلومات داخل المؤسسة لاستخدامها في بيئة العمل ومواجهة التغيرات المستمرة حيث يتم تبادل المعرفة

والمعلومات بين العاملين أنفسهم وقد وضحت العديد من الدراسات حول أهمية التعلم المنظمي أو التعلم داخل المؤسسة فإن ذلك يؤدي لكسر الروتين وإذابة التقاليد بالمؤسسة، خاصة عندما تتم مشاركة المعلومات على جميع المستويات بالمؤسسة.

5 / إدارة الجودة الشاملة : عملية إدارة الجودة الشاملة تهدف للحصول على نتائج ذات جودة عالية وباستمرار لتلبية إحتياجات ورغبات المستفيدين و خدمتهم ، ولذلك إعتمدت العديد من المؤسسات إدارة الجودة الشاملة مدخل تكاملي ومن أجل تحسين قدرة العاملين على الإدارة العملية الذاتية لعملهم .

عناصر الأداء المؤسسي:

من أهم عناصر الأداء التي يجب أن تتوفر في أي مؤسسة تنشأ الارتقاء في أدائها المؤسسي، الآتي (العدلوني،

ص 21-22: 2002) :

1. أن تكون الأهداف الفكرة التي أجلها قامت المؤسسة واضحة.
2. وجود برامج محددة و خطط مدروسة و واضحة ومتفق عليها، وموثقة ومدونة ، ومعروفة لكافة الجهات المعنية التي ستتعامل معها.
3. توفر اللوائح والضوابط وأنظمة العمل المتناسبة مع أهداف المؤسسة ويجب أن تكون واضحة ومحددة و مفهومة وأن تكون كذلك موثقة ومكتوبة ومعروفة لجميع الجهات المعنية بالتعامل بها.

ثالثاً: البيئة الداخلية Internal Environment

مفهوم وتعريف البيئة الداخلية :

إن المنظمات لا تنشأ من فراغ كما أنها لا تعيش في فراغ ، هي توجد في وسط تتأثر به وتؤثر عليه، فهي أنظمة اجتماعية مفتوحة على بيئة خارجية تحيطها، بها الكثير من العناصر والمؤثرات التي توجه سلوك المنظمة باتجاه أو آخر (العامري والغالي، 2008م). وبالضرورة أن تعمل المنظمة على معرفة فهم وإدراك بيئتها الداخلية والخارجية حتى تكتسب القدرة على تشخيص نقاط القوة والضعف في أنشطتها ومواردها المختلفة في بيئتها الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات المحتملة في بيئتها الخارجية لخلق أفضل السبل في الإستجابة للتغيرات البيئية المتوقعة وبناء إستراتيجيات تجد فرص أوسع للتطبيق والنجاح ، لتحقيق منافع لصالح المنظمة ولبقائها واستمرارها ونموها (

Higgins,1994: 30)

عرّفت البيئة الداخلية بأنها: "الخصائص والعوامل الداخلية للمنظمة التي يعمل بها العاملون و التي تتضمن الأنظمة والإجراءات والرواتب والجزاءات والحوافز المادية والمعنوية والعلاقات السائدة ومناخ العمل وغيرها و عرفت أيضاً بأنها: " القيم والاتجاهات السائدة داخل التنظيمات الإدارية، ومدى تأثيرها على السلوك التنظيمي للعاملين وعلى مجمل العمليات الإدارية (عايدة، 2013 ، ص14). يمكن تعريف البيئة الداخلية للمنظمة بأنها: مجموعة النظم والإجراءات والوسائل المتبعة التي تحدد سير العمل داخل المنظمة وطبيعة العلاقات السائدة بين أفراد المنظمة والتي تؤثر بشكل مباشر على سلوكهم ومعرفتهم وعلى أداء المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها ، كم يؤثر على المناخ التنظيمي والثقافة التنظيمية مما يميز المنظمة عن غيرها من المنظمات.

عناصر البيئة الداخلية:

تجسد عناصر البيئة الداخلية في نتائج متغيرات وعوامل المنظمة الداخلية والتي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها والتي تؤدي لنتائج جيدة عند السيطرة عليها، وتتمثل في الآتي (Wheelen & Hunger, 2008 :

أ / النظام:

النظام عبارة عن مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات بهدف القيام بوظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف لتحقيق الأهداف المرسومة والغايات المنشودة والتي تشكل ما يعرف بمكونات النظام و التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية ملموسة مثل الحواسيب أو الشاشات أو خطوط ووسائل الاتصال أو الورق و أدوات الكتابة والطباعة، أو مكونات معنوية غير ملموسة كالبرامج والملفات والأنظمة واللوائح والقوانين والتعليمات والعلاقات و هي كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تقوم بوظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف (قاسم، 2003، ص17). تساعد النظم المديرين لاكتشاف المبكر لأي انحرافات أو مشاكل قد تحدث في سير العملية علاوة على التنبؤ بالمشكلات التي قد تحدث في المستقبل، كما أنها تساعد الإدارة العليا في عملية التخطيط الإستراتيجي ووضع الخطط والبرامج الداعمة له ، وهي أيضاً تلعب دوراً رئيسياً في الأثر الذي تحدثه في عملية صنع القرارات فكلما كانت المعلومات دقيقة كان القرار أقرب إلى الواقع، وعلى العكس إذا كانت المعلومات غير دقيقة أو احتمالية، فإن القرارات الناتجة تكون متوقعة أو احتمالية (حلمي، 2005، ص 99). وقد أصبح واضحاً الفوائد التي تمنحها النظم للعمليات والبرامج والأنشطة

ومساعدتها على تحقيق أهداف المنظمات في البقاء والاستمرار والنمو وتحقيق الربحية (Sturat, 2002: 301).

ب/ القيم التنظيمية:

تعرف القيم التنظيمية بأنها مجموعة من الأسس والمعايير و المبادئ التي تقود وه تحكم سلوك الفرد أو الجماعة و هذه المبادئ ترتبط بتحديد الخطأ الصواب في موقف معين (طراونة، 1999: 137-155).

كما عرفت القيم التنظيمية بأنها المبادئ الدائمة والمستمرة التي تحكم وتوجه منظمة الأعمال، وتبين بعمق المعتقدات الأساسية بها، والتي تحدد سلوك وتصرفات الإدارة والعاملين اليومي فيها . فهي تمثل مرشد ودليل وموجهات واضحة و مفتوحة لكافة التصرفات والسلوكيات ولجميع أفراد المنظمة لإعتمادها على مختلف المستويات التنظيمية و أوجه العمل بالمنظمة (Niven,2002:445).

ج/ الهيكل التنظيمي : يمثل الإطار أو البناء التنظيمي الذي يحدد التركيب الداخلي للمنظمة بحيث يوضح التقسيمات والتنظيمات والوحدات الفرعية التي تؤدي مختلف الأعمال والأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة، كما أنه يعكس شكل وطبيعة العلاقات بين المستويات المختلفة بالمنظمة وكذلك الواجبات والمسؤوليات و درجة الصلاحيات فضلاً عن تحديد شبكات الاتصال وكيفية انسياب المعلومات والتعليمات والأوامر وسير التقارير على مختلف المستويات الإدارية بالمنظمة (Greenberg & Baron, 2006: 675).

د/ الأداء التنظيمي : يشير إلى النتائج أو المخرجات التي تهدف المنظمة لتحقيقها وتعمل الوظائف الإدارية بها للوصول إليها خلال فترة زمنية محددة. وبالتالي توضح المخرجات أو النتائج مدى نجاح أو فشل الوظائف الإدارية في الوصول للغايات و تحقيق أهداف المنظمة (al, 2009).

Morgan,et

أهمية بيئة العمل الداخلية:

لبيئة بيئة العمل الداخلية أهمية كبيرة تنعكس في عدة اتجاهات يمكن تضمينها في الآتي:
(حمادات، 2006، ص126):

1. تجعل بيئة العمل الإيجابية والمريحة العاملون يقدمون أفضل ما عندهم من جهود ومهارات ومواهب لتحقيق النتائج بكفاءة وفاعلية.
2. تعمل على خلق نوع من المودة بين العاملين والعمل، والشعور بالمواطنة التنظيمية مما يقود للإبداع.
3. تساهم في تعزيز قدرة العاملين في التواصل فيما بينهم لتحقيق المصلحة المشتركة للمنظمة ومنظومة العمل.
4. تعمل على تشكيل وتعديل القيم والاتجاهات التي يحتملها العاملون بالمنظمة ، وعلى سلوكياتهم و تصرفاتهم التي يظهرونها في موقع العمل.
5. تعمل على ضبط السلوك التنظيمي للعاملين وتحفيزهم مما يزيد من رضا العاملين، والذي ينعكس بشكل إيجابي على إنتاجيتهم.
6. لبيئة العمل الداخلية دوراً هاماً في عملية التطوير التنظيمي كما تؤثر على جذب الموارد البشرية، مثل جذب أصحاب المواهب نحو التطلع للعمل في هذه الأماكن.

أنواع بيئة العمل الداخلية:

تنقسم بيئة العمل الداخلية إلى عدة أنواع : (عبد الحافظ، 1995، ص75)
أ / **البيئة التنظيمية** : وتشتمل على الأنظمة والإجراءات وأنماط القيادة والاتصالات والتقنية المستخدمة، والعلاقات السائدة في بيئة العمل، وضغوط العمل والقيم والاتجاهات التنظيمية السائدة.

ب/ **البيئة الوظيفية** : تتضمن كل ما يتعلق بالموظفين والعاملين من أجور ورواتب وجزاءات، وحوافز مادية ومعنوية، ووظائف و سياسات إدارة الموارد البشرية من استقطاب واختيار وتعيين، بالإضافة إلى ووصف الوظائف وتصميمها وتصنيفها.
ج/ **البيئة المادية** : تشتمل على كافة المكونات المادية التي تؤثر على بيئة العمل الداخلية مثل الضوضاء، ودرجة حرارة، والإضاءة، وتصميم المكاتب، والأدوات المكتبية وغيرها _____.

د/ **البيئة التقنية** : تشتمل على كافة التقنيات والتكنولوجيات الحديثة التي تسهل أداء العمل في المؤسسات، وتساعد في توفير التكلفة من وقت و جهد و مال .

وأيضاً يمكن تصنيف بيئة العمل الداخلية وفقاً لخطوط انسياب السلطة ودرجة المركزية واللامركزية السائدة، والنمط القيادي السائد، والثقافة التنظيمية السائدة كما

يل:

أ/ **البيئة الجامدة** : هي البيئة التي تتصف بالصرامة الشديدة والانضباط والحزم، وقلة تفويض السلطات، والاعتماد على المركزية المطلقة، وسريان خطوط السلطة والاتصالات من أعلى إلى أسفل في الهيكل التنظيمي الهرمي التقليدي من خلال نمط القيادة الأوتوقراطي، وهذه البيئة تقلل الإبداع والابتكار، نتيجة التقيد بالأوامر والتعليمات بالروتين والإجراءات المطولة.

ب/ **البيئة المرنة** : وهي تلك البيئة التي تتصف بالمرونة وتشجع على الإبداع والابتكار، كما أنها تعتمد التوسع في اللامركزية وتفويض السلطات والصلاحيات، ومرونة الاتصال في جميع الاتجاهات بالهيكل التنظيمي وعلى مختلف خطوط السلطة وكافة المستويات التنظيمية وأيضاً تعتمد على نمط القيادة الديمقراطية و تتسم بالمرونة في تنفيذ الأوامر والتعليمات.

الدراسة الميدانية:

نبذة تعريفية عن بنك النيل – ولاية الخرطوم:

النشأة والنشاط: تأسس بنك النيل للتجارة والتنمية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1982 تحت مسمى بنك التنمية التعاوني الإسلامي، حيث أنشئ بقانون خاص وباشر أعماله المصرفية في حزيران/يونيو 1983 كأول بنك قطاع عام في حينها، يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية. وفي آذار/مارس 2001 تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام 1952 بتسجيل رقم (16379)، في فبراير 2013 تم تغيير إسم وشعار البنك إلى اسمه وشعاره الحاليين، وقد كان الهدف الرئيسي من تغيير الاسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعات الاقتصادية «بما فيها القطاع التعاوني».

أداة الدراسة : قام الباحث بتصميم إستبانة جمع معلومات مكونة من جزئين أساسيين، احتوى الجزء الأول على البيانات الأساسية للمبحوثين أما الجزء الثاني فاشتمل على مجموعة من العبارات بحيث تقيس متغير محدد من المتغيرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة = 5، أوافق = 4، محايد = 3، لا أوافق = 2، ولا أوافق بشدة = 1) بغرض جمع وتحليل بيانات الدراسة المتعلقة بفرضيات الدراسة ، و قد استند

الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة بغرض صياغة العبارات الواردة في استمارة جمع البيانات وقياس متغيرات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين ببنك النيل بولاية الخرطوم ، وعينة الدراسة مكونة من 120 موظف من موظفي المصرف.

معدل استجابات العينة:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الإستبانة الموجه لموظفي فروع بنك النيل العاملة في ولاية الخرطوم، حيث تم توزيع 120 إستبانة، تمكن الدارس من الحصول على 120 إستبانة بنسبة استرداد (100%) وتم عمل تنقيح للبيانات وعليه تم إعداد ملخص لكل عمليات تنقيح البيانات وكذلك معدل الاستجابة كما في الجدول التالي:

جدول تنقيح البيانات ونسبة الاستجابة

الاستجابة	البيان	
120	مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	1.
120	مجموع الاستبانة التي تم إرجاعها	2.
0	الاستبانات التي لم تسترد	3.
1	الاستبانات غير الصالحة نسبة لبياناتها المفقودة	4.
0	الاستبانات غير الصالحة نسبة لإجاباتها المتشابهة	5.
119	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	6.
%100	نسبة الاستجابة	7.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2021م.

التحليل العاملي الاستكشافي: Exploratory Factor Analysis

يستخدم هذا النوع في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى إكتشاف العوامل التي تصف إليها المتغيرات واختبار الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة ، حيث تقوم عملية التحليل العاملي بتوزيع عبارات الإستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب إنحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى (زغلول ، 2003: 178)، ويؤدي التحليل العاملي إلى تقليل حجم البيانات وتلخيصها والإقلال من المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل مستنداً في ذلك إلى معامل الارتباط بين متغير وغيره من

المتغيرات الأخرى (سامي ، 2009: 43) حيث تستند تنقيح متغيرات الدراسة بواسطة التحليل العاملي على عدد من الافتراضات (Hair et al , 2010) كشروط لقبول نتائجها وهي:

- 1/ وجود عدد كافي من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران.
 - 2/ ألا تقل قيمة (KMO) عن 60% لتناسب العينة.
 - 3/ ألا تقل قيمة إختبار (Bartlett's Test of Sphericity) عن الواحد.
 - 4/ أن تكون قيمة الاشتراكات الأولية (Communities) للبند أكثر من 50%.
 - 5/ ألا يقل تشبع العامل عن 50%، مع مراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن 50% في العوامل الأخرى.
 - 6/ ألا تقل قيم الجذور الكامنة (Eigen values) عن الواحد.
- و الجداول التالية توضح التحليل العاملي الاستكشافي للمتغيرات (المستقل والتابع والوسيط):

أولاً: المتغير المستقل:

التحليل العاملي الاستكشافي لإدارة المعرفة

المتغيرات	العبارات	1	2	3
الإحتياجات المعرفية	يتوفر لدى البنك قواعد بيانات عن موظفيها وأماكن سكنهم.	.817		
	يتوفر لدى إدارة البنك معرفة بالمهارات والمعارف اللازمة لأداء مهامهم بأفضل وجه.	.800		
الوعي المعرفي 1	توفر إدارة البنك للعاملين مصادر معلومات تساعد على اكتساب المعرفة.	.776		
	تعتمد إدارة البنك على منهج إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.		.886	
الوعي المعرفي 2	يتوفر لدى البنك رؤية واضحة حول استراتيجيات إدارة المعرفة ومداخل تنفيذها.		.652	
	تستخدم إدارة البنك أساليب متنوعة لتحويل المعلومات إلى معرفة وتوزيعها على العاملين.			.849
	يقدم البنك خدمات الكترونية تعليمية للموظفين والعلماء.			.821
	يحرص البنك على توفير الأجهزة والبرمجيات الحديثة لتشغيل ومعالجة و تخزين المعلومات.			.749
KMO				.729
Bartlett's Test of Sphericity				263.700

5.604				الجذر الكامن
70.059				نسبة التباين

N=119, **p< 0.01 ملاحظة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

ثانياً: المتغير التابع:

التحليل العاملي الاستكشافي للأداء المؤسسي

3	2	1	العبارات	المتغير
		.844	تبسيط وتسهيل الخدمات المقدمة للعملاء	كفاءة العمليات الداخلية
		.780	يتميز البنك بزيادة كفاءة العمليات ومساندة عمليات الابتكار.	
	.813		تساهم المعرفة في نشر المعلومات بين الموظفين بكفاءة وفعالية.	رضا العاملين
	.761		يشعر الموظفون بالحماسة عند تحفيزهم لقاء تجويد أعمالهم.	
.835			يتميز البنك بزيادة التنسيق بين العمليات والأقسام المختلفة وتكاملها.	أداء العاملين
.732			الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تحدث في بيئة العمل.	
.679			يتميز الموظفون بالبنك على الوسائل الحديثة لتبادل المعلومات.	
.656			استخدام الإدارة للمعرفة يزيد من نسبة فرص الارتقاء الوظيفي.	
.768				KMO
305.046				Bartlett's Test of Sphericity
5.961				الجذر الكامن
66.252				نسبة التباين

N=119, **p< 0.01 ملاحظة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

ثالثاً : المتغير المعدل :

التحليل العاملي الاستكشافي للبيئة الداخلية.

1	العبارات	المتغير
.776	يتميز الهيكل التنظيمي بالبنك بالمرونة.	
.760	يتبنى البنك بتحسين قدرة العاملين على التفاعل مع المتطلبات للعملاء.	
.751	يحرص البنك على إعطاء العاملين هوية متميزة.	
.729	تتناسب مؤهلات العاملين بالبنك مع طبيعة مهام وواجبات وظائفهم.	
.709	يشارك العاملون في وضع أهداف وحدات العمل وصنع القرارات التي تتعلق بها.	
.897	يلتزم العاملون بالبنك بالإجراءات والسياسات الموضوعية.	

.776	يُتيح البنك فرصة المشاركة للعاملين في صنع القرارات.	البيئة الداخلية
.785		KMO
239.550		Bartlett's Test of Sphericity
4.448		الجذر الكامن
63.534		نسبة التباين

N=119, **p< 0.0 ملاحظة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

تحليل الاعتمادية:

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرونباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي، إذا كانت قيم معامل ألفا كرونباخ أقرب إلي (1) يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير، و لاتخاذ قرار بشأن قيمة ألفا كرونباخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير (Nunnally,1967) إلى أن المصادقية من 0.50-0.60 تكفي وأن زيادة المصادقية لا أكثر من 0.80 وربما تكون إسراف، أما (Hair et al, 2010) اقترح أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 ومع ذلك، يعتبر ألفا كرونباخ من 0.50 فما فوق مقبولة أيضاً في الأدب (Bowling, 2009)، والجدول رقم التالي يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) لمتغيرات الدراسة بعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي.

معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان (حجم العينة 119)

المتغيرات	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
الاحتياجات المعرفية	3	.742
الوعي المعرفي 1	2	.515
الوعي المعرفي 2	3	.777
كفاءة العمليات الداخلية	2	.684
رضا العاملين	2	.594
أداء العاملين	4	.790
البيئة الداخلية	7	.776

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

والجدول التالي يوضح نتائج فرضيات الدراسة حسب تحليل الانحدار المتعدد التدرجي :
تحليل الانحدار المتعدد التدرجي لفرضيات الدراسة

الرقم	الفرضيات	حالة الإثبات
	الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ايجابية بين إدارة المعرفة (الاحتياجات المعرفية، الوعي المعرفي 1، الوعي المعرفي 2) والأداء المؤسسي.	دعم جزئي

دعمت	1-1 العلاقة بين الاحتياجات المعرفية وكفاءة العمليات التشغيلية.	
لم تدعم	2-1 العلاقة بين الوعي المعرفي 1 وكفاءة العمليات التشغيلية.	
لم تدعم	3-1 العلاقة بين الوعي النعري 2 وكفاءة العمليات التشغيلية.	
دعمت	4-1 العلاقة بين الاحتياجات المعرفية ورضا العاملين.	
لم تدعم	5-1 العلاقة بين الوعي المعرفي 1 ورضا العاملين.	
لم تدعم	6-1 العلاقة بين الوعي النعري 2 ورضا العاملين.	
لم تدعم	7-1 العلاقة بين الاحتياجات المعرفية وأداء العاملين.	
دعمت	8-1 العلاقة بين الوعي المعرفي 1 وأداء العاملين.	
دعمت	9-1 العلاقة بين الوعي النعري 2 وأداء العاملين.	
دعمت بالكامل	الفرضية الرئيسية الثانية: هنالك علاقة ايجابية بين إدارة المعرفة (الاحتياجات المعرفية، الوعي المعرفي 1، الوعي النعري 2) والبيئة الداخلية.	
لم تدعم	1-2 العلاقة بين الاحتياجات المعرفية والبيئة الداخلية.	
دعمت	2-2 العلاقة بين الوعي المعرفي 1 والبيئة الداخلية.	
دعمت	3-2 العلاقة بين الوعي النعري 2 والبيئة الداخلية.	
دعمت بالكامل	الفرضية الرئيسية الثالثة : هنالك علاقة ايجابية بين البيئة الداخلية والأداء المؤسسي (كفاءة العمليات التشغيلية، رضا العاملين، أداء العاملين).	
دعمت	1-3 العلاقة بين البيئة الداخلية كفاءة العمليات التشغيلية.	
دعمت	2-3 العلاقة بين البيئة الداخلية ورضا العاملين.	
دعمت	3-3 العلاقة بين البيئة الداخلية وأداء العاملين.	
دعم جزئي	الفرضية الرئيسية الرابعة: البيئة الداخلية تتوسط العلاقة بين إدارة المعرفة (الاحتياجات المعرفية، الوعي المعرفي 1، الوعي النعري 2) والأداء المؤسسي.	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م
نتائج الدراسة :

جاءت النتائج الدراسة على كالاتي:

1. توفر إدارة البنك للعاملين مصادر معلومات تساعدهم على اكتساب المعرفة كما أنها تستخدم أساليب متنوعة لتحويل المعلومات إلى معرفة وتوزعها على العاملين.
2. يتوفر لدى إدارة البنك معرفة بالمهارات والمعارف اللازمة لأداء مهامهم بأفضل وجه.
3. يتوفر لدى البنك رؤية واضحة حول استراتيجيات إدارة المعرفة وتعتمد على منهج إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. كما تحرص إدارة البنك على توفير الأجهزة والبرمجيات الحديثة.
4. لدى البنك عدد من الإجراءات والضوابط الرقابية التي تتضمنها التقنيات المستخدمة في توفير حماية كافية للبيانات والمعلومات.

5. يتميز موظفي البنك بالسرعة والكفاءة ومعالجة الإدارة للمشكلات والشكاوي التي تواجههم ويعتمد الموظفون بجانب القدرة على العمل بوجود إدارة البنك الفعالة ويشعر الموظفون بالحماس عند تحفيزهم لقاء تجويد أعمالهم.
6. يحرص البنك على إعطاء العاملين هوية متميزة ويتبنى تحسين قدرة العاملين على التفاعل مع المتطلبات للعملاء.

توصيات الدراسة:

1. على إدارة البنك توفير السبل والوسائل الورقية والإلكترونية التي تعمل على إكساب الموظفين المعرفة التي تعينهم على تحسين أداءهم.
2. صقل المهارات والمعارف التي يمتلكها الموظفون بتوفير الدورات التدريبية والتعليمية والتثقيفية التي تعمل على تحسين أداء مهامهم بأفضل وجه.
3. تنزيل رؤية البنك ورسالته وأهدافه للموظفين عن طريق طرح استراتيجيات المعرفة التي تعتمد على إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4. توفير البيئة الإلكترونية الجيدة من أجهزة وبرمجيات حديثة تساعد في تحسين الأداء.
5. لا بد وأن يتم تفعيل الإجراءات والضوابط الرقابية التي تتضمنها التقنيات الحديثة المستخدمة في توفير حماية كافية للبيانات والمعلومات الخاصة بالبنك.
6. على إدارة البنك تحفيز الموظفين المتميزين عن طريق التحفيز المعنوي والمادي.
7. العمل على زيادة مشاركة العاملين في البنك في عملية صنع القرار.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المراجع:

- 1/ الصاوي، ياسر، (2007) ، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة
- 2/ توفيق محمد عبد المحسن. (2002) ، تقييم الأداء المؤسسي : مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية ، الإسكندرية ، مصر.
- 3/ العامري، صالح، مهدي، محسن، الغالبي، طاهر، محسن، منصور ، ، 2008، الإدارة والأعمال"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4/ العدلوني، محمد أكرم، 2002 ، العمل المؤسسي ، الطبعة الأولى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 5/ العوامل نائل عبد الحافظ، تطوير المنظمات: المفاهيم والهيكل والأساليب، عمان، مركز احمد ياسين للنشر، 1995.
- 6/ الملكاوي، إبراهيم الخلف، (2007)، إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم، ط 2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 7/ حمادات، محمد حسن، (2006)، قيم العمل والالتزام التنظيمي لدى المديرين والمعلمين في المدارس، عمان: دار الحامد للنشر.
- 8/ حلمي، يحي مصطفى، 2005، أساسيات نظم المعلومات، القاهرة، مكتبة عين شمس.
- 9/ عليان، ربحي مصطفى، (2008)، إدارة المعرفة، ط2، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع).

10/ قاسم، عبد الرزاق، 2003 ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.

11/ Delong, David W.(2004). Lost Knowledge: Confronting the Threat of an Aging Workforce, Oxford University Press (August).

12/ Sturat, Barnes, (2002), Knowledge Management Systems: theory and practice, Cengage Learning Business Press: 301

13/ Simons, R. (2000). Performance Measurement and Control Systems for Implementing Strategy. New Jersey: Prentice Publishing Co.

14/ Higgins, James M., (1994), “The Management Challenge”, 2nd Ed., Macmillan Pub. Co., New York.

15/ Niven, R., Paul, (2002), “Balanced Scorecard: Step by Step, Maximizing Performance and Maintaining Results”, John Wiley & Sons, Inc.

16/ Greenberg, Jerald and Baron, Robert A., (2006), Behavior in Organizations, McGraw Hill. U.S.A .

17/ John et al. (2002), "Organizational Behavior", United States of America.

18/ Wheelen, Thomas L. and Hunger, J. David, (2008), “Strategic Management And Business Policy”, Pearson Education Inc Pearson Education Inc , 11th Ed, Upper Saddle River, New Jersey.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1/ إبراهيم، إجلال الحاج، (2018)، أثر الثقافة التنظيمية على تحسين البيئة الإدارية في منظمات الأعمال، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- رسالة ماجستير غير منشورة.

2/ الأمين، سارة محمد، (2017)، دور التخطيط الإستراتيجي في كفاءة الأداء بالمصارف المركزية، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.

3/ الرشيدة، ن (2007) ، مفهوم الأداء المؤسسي المتميز لدى القادة التربويين في إقليم الجنوب وبناء أنموذج تقييمي. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

14/ الشمري عايد رحيل عايدة، دور بيئة العمل الداخلية في تحقيق الالتزام التنظيمي لدى منسوبي قيادة حرس الحدود بمنطقة الحدود الشمالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2013، الرياض، المملكة العربية السعودية.

15/ حجازي، هيثم، (2017)، قياس أثر إدراك المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه بناء النموذج لتوظيف إدارة المعرفة، عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، أطروحة دكتوراه منشورة.

16/ رجب، سمر، (2016)، دور إدارة المعرفة في بقاء المنظمات ومستقبلها - دراسة حالة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة.

17/ عبد الله، محمد علي، (2019)، أثر البيئة الداخلية للمنظمة على المشاركة المعرفية للعاملين، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.

18/ موسى، مولود علي، (2016)، أثر التخطيط الإستراتيجي التسويقي على أداء المنظمات، الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

19/ مؤمن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011-2012م.

ثالثاً: المجالات العلمية:

1/ الفارسي، سليمان، (2010)، دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني.

2/ الباز، ع (2004). (تقييم الأداء المؤسسي للمنظمات الحكومية المصرية كمدخل للتطوير الإداري (الدولة في عالم متغير) أوراق المشروع البحثي المشترك، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، مصر.

3/ الطراونة، تحسين، 1999، أخلاقيات العلوم الإدارية، مؤتمراً للبحوث والدراسات، المجلد 15 ، العدد 2.

4/ الشيخ الداوي، 2009-2010 ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث عدد 7، جامعة الجزائر.

5 / Morgan, Neil A; Douglas W. Vorhies and Charlotte H. Mason, (2009), "Market Orientation, Marketing Capabilities and Firm Performance", Strategic Management Journal, 30: 909-920

6 / Robins, James & Wiersema, Margarethe F. (1995). A resource based approach to the multi business firm" Empirical analysis of

portfolio interrelationships and corporate financial performance", (S.M.J), Vol.16.

رابعاً: المؤتمرات والدوريات:

1/ حاتم عثمان محمددين، نحو أداء متميز للحكومات ن تجربة جمهورية السودان، ورقة همل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، 8- 9 / 2005م.

2/ رايس وفاء، دور التعلم التنظيمي في تحسين الأداء التنافسي لمنظمات الأعمال، رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و 14 ديسمبر، 2011، جامعة الشلف .

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1/ موقع نظم المعلومات وإدارة المعرفة <http://youlem.wordpress.com/>

بتاريخ 2016/1/14 م

2/ إدارة المعرفة، دورية عالمية الموقع [http:// www.google.com/search](http://www.google.com/search)

بتاريخ 2016/1/18

3/ Research Matters (2008), The RM Knowledge Translation Toolkit: A Resource for Researchers, Available at: www.research-matters.net.

معوقات تطبيق السياسات الليبية في إدارة الهجرة غير النظامية وآليات تجاوزها (2003-2024م)

د. توفيق صالح علي الحفار

أستاذ مشارك/ قسم العلوم السياسية

الأكاديمية الليبية للدارسات العليا – بنغازي

Tofek96@Gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز المعوقات التي حالت دون تطبيق السياسات الوقائية التي اتخذتها السلطات الليبية للتقليل من آثار الهجرة غير النظامية إلى ليبيا، وذلك بعد أن تم التعرف على الأسباب والعوامل المشجعة على الهجرة غير النظامية، وكذلك التعرف على التشريعات المحلية والإقليمية والدولية التي سنتها ليبيا لاحتواء هذه الظاهرة، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: (أدى ضعف التنسيق الأمني والانقسام السياسي الليبي- الليبي إلى إعاقة تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية)، وقد استخدم الباحث عدة مناهج ومداخل لتحليل الدراسة لعل أبرزها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمدخل القانوني والمدخل التاريخي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أبرزها: أنه على الرغم من وجود تشريعات واضحة مثل القانون رقم 19 لسنة 2010م، والقانون رقم 24 لسنة 2023م، وميثاق مراكش لعام 2018م، وغيرها من التشريعات المنظمة لمكافحة الهجرة غير النظامية، إلا أن الانقسام السياسي الليبي- الليبي، وضعف التنسيق الأمني على المستويين المحلي والإقليمي، حال دون تنفيذ تلك السياسات بكفاءة، ما سمح بتفاقم الظاهرة على نطاق واسع. وقد تمثلت أبرز توصيات الدراسة في ضرورة وضع استراتيجية ناجحة لمكافحة الهجرة غير النظامية تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة، بحيث تكون شاملة ومتعددة الأبعاد، تشمل: تعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا، وتطوير القدرات التقنية

والأمنية لليبيا ودول الجوار، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول
المصدرة للمهاجرين.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير النظامية- التوطين- السياسات الليبية- الانقسام السياسي- الاتحاد
الأوروبي- وكالة الأمم المتحدة للهجرة.

Abstract

The study aimed to identify the most prominent obstacles that prevented the implementation of preventive policies adopted by the Libyan authorities to reduce the effects of irregular migration to Libya, after identifying the causes and factors encouraging irregular migration. As well as identifying the local, regional and international legislation enacted by Libya to contain this phenomenon. The study was based on the hypothesis that: (The weakness of security coordination and the Libyan-Libyan political division have hindered the implementation of Libyan policies to combat irregular migration).

The researcher used several methods and approaches to analyze the study, the most prominent of which are the descriptive approach, the analytical approach, the legal approach, and the historical approach.

The study reached several conclusions, perhaps the most prominent of which is that despite the existence of clear legislation such as Law No. 19 of 2010, Law No. 24 of 2023, the Marrakesh Charter of 2018, and other legislation regulating the fight against irregular migration, the Libyan-Libyan political division and weak security coordination at the local and regional levels have prevented the efficient implementation of these policies, allowing the phenomenon to worsen on a large scale.

The study's most prominent recommendations included the need to develop a successful strategy to combat irregular migration under the auspices of the United Nations. Such a strategy should be comprehensive and multidimensional, encompassing: enhancing political stability in Libya, developing the technical and security capabilities of Libya and neighboring countries, and encouraging economic and social development in migrant-exporting countries.

Keywords: Irregular migration - Settlement- Libyan policies - Political division - European Union - United Nations Migration Agency.

المقدمة:

تؤرق ظاهرة الهجرة غير النظامية الكثير من دول العالم، خصوصا تلك التي تفتقد إلى مقومات حماية وتعزيز أمنها القومي؛ إما لضعف امكانياتها المادية، أو لعدم قدرتها على تأمين حدودها بسبب الحروب والنزاعات الداخلية التي تمر بها.

وليبيا من بين دول العالم المستهدفة بهذه الظاهرة، خصوصا بعد سقوط نظام القذافي عام 2011؛ فموقعها الجغرافي المهم وحدودها الطويلة وثرواتها التي تزخر بها، جعلت منها قبلة لكثير من المهاجرين غير الشرعيين، وعلى الرغم من اصدار الجهات التشريعية في ليبيا العديد من القوانين والقرارات التي تهدف إلى مواجهة الهجرات السرية، فإن ذلك لم يمنع من استمرار تدفقها وانتشارها في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي كانت آثاره جلية على الأمن القومي الليبي برمته.

فقد أثرت هذه الهجرات سلبا على الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الصحي والأمن الديمغرافي للدولة، من خلال إقامة هؤلاء المهاجرين في البلاد وتكاثرهم بدون مصوغ قانوني، في ظل موقف ضعيف من الحكومات الليبية المتعاقبة حيال هذه التطورات.

وعليه، فإن هذه الدراسة ستنناول أبرز المعوقات التي حالت دون قدرة السلطات الليبية على تنفيذ سياساتها بشأن السيطرة على حدودها والتقليل من آثار هذه الظاهرة، ومن ثم محاولة الخروج بتوصيات قد يستفيد منها صناع القرار الليبي لمواجهة هذه.

الدراسات السابقة:

من خلال تفحص أدبيات الدراسة لوحظ أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة من زوايا مختلفة، لعل أبرزها ما يلي:

1/ دراسة قدمتها رحمة الحوسين الشيباني بعنوان "العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية - دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت"¹، حيث حاولت الباحثة الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا؟، وقد جمعت البيانات من خلال

¹ رحمة الحوسين الشيباني، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية (دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت)، مجلة أبحاث، العدد الثاني، سبتمبر 2023 ص ص 131-141.

استمارة استبانة أُعدت من قبل الباحثة لهذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها دور فعال في الهجرة غير الشرعية، وإن كانت بنسب مختلفة، وتأتي في مقدمة التداعيات الاجتماعية ضعف الوازع الديني بنسبة 88.3%، وفي مقدمة التداعيات الاقتصادية غلاء المعيشة بنسبة 96.8%.

2/ دراسة قدمها كل من رجب العاتي وعصام بوحجر بعنوان "واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي"¹، وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الأمن القومي الليبي ودور الهجرة غير الشرعية في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، والتي ظهرت نتيجة حالة الانقسام السياسي والتسليح بفعل المواجهات التي مرت بها الدولة الليبية في الفترة بين 2014 – 2019م، وقد توصلت الدراسة إلى أن دخول آلاف المهاجرين إلى دولة محدودة الإمكانيات مثل ليبيا، في ظل انتشار الفوضى وضعف مؤسستي الجيش والشرطة أدى إلى انتشار السلاح، وغلاء الأسعار، وشح السيولة المالية، وتناقص فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وازدياد نسبة البطالة بين السكان، وارتفاع نسبة الجريمة، وتردي الخدمات الصحية، وتنامي شبكات التهريب.

3/ دراسة قدمها مصباح عياد أبو خشيم وآخرون بعنوان "أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا -المقترحات والحلول"²، حيث توصلت الدراسة إلى أن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي التي ساهمت في خلق الظروف الطارئة في الدول التي تعاني من هذه المشاكل المستفحلة ونتائجها الكارثية، مما دفع المواطن إلى الهجرة وتحمل المخاطر والمشاق والمستقبل المجهول، ليصبح ضحيتها آلاف الشباب والشابات الذين غرقوا في مياه البحر أو قضوا سنوات في معسكرات الاعتقال في إيطاليا وإسبانيا وغيرها، كما توصلت الدراسة إلى أن الدول المستقبلة للهجرة تكيل بمكيالين في مسألة استقبال العقول المهاجرة، ورفض هجرة العمالة غير الماهرة وغير المدربة، أو حتى المهاجرين لأسباب إنسانية، فهي تستقبل النوع الأول

¹ رجب العاتي وعصام بوحجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي-المجلد الاول، العدد (2)، أكتوبر 2020، ص ص 125-141.

² مصباح عياد وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا - المقترحات والحلول، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7، يوليو 2014، ص ص 78-92.

من الهجرة وتسهل عملية استقبالها، وترفض النوع الثاني وتقاومها بأبشع وسائل المقاومة.

4/ دراسة قدمها محمد امحمد أبوزيد بعنوان "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي"¹، حيث توصلت الدراسة إلى أن الهجرات غير الشرعية أثرت بشكل سلبي على الأمن القومي الليبي نتيجة الفوضى والانقسامات الداخلية والصراع على النفوذ، ما نتج عنه انفلات أمني جعل من ليبيا منطقة عبور واستقطاب لآلاف من طالبي الهجرة، بالإضافة إلى انتشار جرائم الإرهاب التي صاحبت الهجرات غير الشرعية، وكذلك جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات، مما شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الليبي.

مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011م موجات من الهجرة غير النظامية، تمثلت في دخول المهاجرين إلى ليبيا بطرق غير قانونية، خلسة أو عن طريق التهريب، وقد ساهمت جملة من العوامل الداخلية والخارجية في ازدياد أعداد هؤلاء المهاجرين، على الرغم من صدور العديد من التشريعات الوطنية المتعلقة بهذا الشأن، الأمر الذي كانت له آثاره السلبية على الأمن القومي الليبي.

وتطرح إشكالية الدراسة عدة تساؤلات، لعل أبرزها ما يلي:

- س1/ ما المقصود بظاهرة الهجرة غير النظامية؟ وما أسبابها ودوافعها؟
- س2/ ما أبرز مظاهر تأثير الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الليبي؟
- س3/ ما أبرز المعوقات التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا؟
- س4/ ما الآليات المقترحة لتجاوز آثار الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الليبي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: (أدى ضعف التنسيق الأمني المحلي والإقليمي والانقسام السياسي الليبي- الليبي إلى إعاقة تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية).

أهداف الدراسة:

¹ محمد امحمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2019.

- 1/ التعريف بظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا باعتبارها ظاهرة لها جذور ديمغرافية واجتماعية واقتصادية مستمرة ومتجددة.
- 2/ تحديد أبرز الأسباب والعوامل المشجعة التي تقف وراء الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.
- 3/ التطرق للجهود القانونية المبذولة للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.
- 4/ توضيح آثار الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الليبي.
- 5/ محاولة تقديم المقترحات والتوصيات لتجاوز المعوقات التي حالت دون مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.

6- مناهج ومداخل الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المناهج والمداخل التالية:

- 1/ **المنهج الوصفي:** سيتم من خلال استخدام هذا المنهج وصف حالة الهجرة غير النظامية من الدول الأفريقية إلى ليبيا وعبرها، وكذلك وصف تعامل السلطات الليبية مع هذه الظاهرة من الناحيتين التشريعية والتنفيذية.
- 2/ **المنهج التحليلي:** سنستعين بهذا المنهج لتحديد أبرز المعوقات التي حالت دون تنفيذ هذه السياسات وأبرز الآثار المترتبة عليها، ومن ثم محاولة اقتراح أهم الآليات التي ربما تشكل حلا لتجاوز هذه المعوقات.
- 3/ **المدخل القانوني:** سيتم استخدام بهذا المدخل للتعرف على أبرز القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير النظامية.
- 4/ **المدخل التاريخي:** سيتم استخدام هذا المدخل للتعرف على الخلفيات التاريخية لظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- 1/ محاولة تفسير ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا وأسباب استمرارها حتى أصبحت أزمة تؤرق الدول المستهدفة بها.
- 2/ توضيح أهمية الموقع الجغرافي لليبيا بالنسبة للمهاجرين الأفارقة، وتأثير الوضع السياسي المتردي في الحد من قدرة السلطات الليبية على تأمين حدودها جنوبا وشرقا وغربا وشمالا.

3/ وضع التوصيات أمام صانع القرار الليبي لتجاوز المعوقات التي تحول دون تطبيق التشريعات المحلية والدولية الخاصة بتنظيم الهجرة.

4/ إثراء المكتبة الليبية والعربية بالأبحاث المتعلقة بالهجرة غير النظامية وسبل تجاوز عقباتها وآثارها على الأمن القومي للدول.

مصطلحات الدراسة:

الهجرة: هي انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان إقامتهم إلى مكان آخر بحثاً عن الرزق أو من أجل حياة أفضل مع نية البقاء في هذا المكان الجديد لفترة طويلة.

الهجرة غير النظامية: تعرف بأنها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان لآخر بطرق تخالف القوانين المحلية والدولية الخاصة بالهجرة.

إدارة الهجرة غير النظامية: ويقصد بها طريقة تعامل السلطات الرسمية مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، من حيث الخطط والتشريعات والآليات التي يضمن تنفيذها الحد من هذه الظاهرة.

التوطن: هو دخول الأجنبي إلى دولة ما بقصد اتخاذها موطناً دائماً له سواء دخل عبر المنافذ الحدودية الرسمية أو دخل خلسة أو عن طريق التهريب، وسواء دخل بموجب تأشيرة صحيحة أو بغير تأشيرة، متى كان القصد من الدخول التوطن¹.

التوطين: هو العمل على إدخال الأجانب إلى ليبيا بقصد البقاء فيها واتخاذها موطناً دائماً لهم ويعتبر من قبيل التوطين إعادة الأجانب إلى ليبيا بعد خروجهم واجتيازهم الإقليم الليبي².

حدود الدراسة:

1/ **الحدود الزمانية:** تبدأ حدود الدراسة من عام 2003م الذي تم فيه توقيع مذكرة التفاهم بين إيطاليا وليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك، وتنتهي بعام 2025م الذي انعقد فيه المؤتمر الدولي الأفريقي للهجرة في مدينة بنغازي بتاريخ 29-30/يناير 2024م.

2/ **الحدود المكانية:** دولة ليبيا والدول الأفريقية المصدرة للمهاجرين غير النظاميين.

¹ قانون رقم 24 لسنة 2023 م بشأن مكافحة توطین الأجانب في ليبيا.

² المرجع السابق.

3/ الحدود البشرية: المهاجرين غير النظاميين من الدول الأفريقية.

تقسيم الدراسة:

المطلب الأول/ العوامل المشجعة على الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.

المطلب الثاني/ سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا.

المطلب الثالث/ معوقات تطبيق السياسات الليبية في مواجهة الهجرة غير النظامية.

الخاتمة ونتائج الدراسة والتوصيات

المطلب الأول/ العوامل المشجعة على الهجرة غير النظامية إلى ليبيا

تعد الهجرة غير النظامية من الظواهر المعقدة التي تواجهها العديد من الدول، وخاصة الدول التي تقع على خطوط التماس بين مناطق اقتصادية وسياسية غير مستقرة، مثل ليبيا، وتتبع هذه الظاهرة من مجموعة متشابكة من العوامل التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم الأصلية، إلى جانب العوامل التي تجذبهم نحو دول معينة، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى نوعين رئيسيين: عوامل طرد تتعلق بالبلدان المصدرة للمهاجرين، وعوامل جذب تتعلق بالبلدان المستقبلة.

وتنقسم إلى نوعين، عوامل طرد تتعلق بالدول المصدرة للمهاجرين، وعوامل جذب تتعلق بدول الاستقبال.

أولاً/ عوامل الطرد الخاصة بدول المصدر:

تُعرّف عوامل الطرد على أنها مجموعة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى مغادرة وطنهم، سواء كانت هذه الأسباب اقتصادية أو سياسية أو بشرية أو اجتماعية أو بيئية، وقد أظهرت الكثير من الدراسات أن هذه العوامل غالباً ما تتفاعل مع بعضها، مما يزيد من حدة الهجرة غير النظامية.

1/ **العوامل الاقتصادية:** تعدّ الأوضاع الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تدفع إلى الهجرة غير النظامية؛ حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وتدني المستوى الاقتصادي للدولة، والمستوى المعيشي، ومستوى الخدمات داخل البلدان المصدرة للمهاجرين، كل ما سبق ذكره قد يتسبب في بحث الأفراد عن فرص عمل في البلدان الأخرى، والسعي لها، حتى وإن كان ذلك عن طريق التضحية بأنفسهم واللجوء إلى الهجرة غير النظامية¹.

¹ أحمد الزين، الهجرة غير النظامية في إفريقيا ودورها في الأمن الإقليمي، (طرابلس: دار الفكر العربي، 2014م)، ص52.

2/ العوامل السياسية: تتزايد الهجرة غير النظامية بشكل ملحوظ في الدول التي تشهد ضعفا وتراجعا في الأوضاع السياسية، حيث يسعى الأفراد إلى الهروب من تلك الدول لعدة أسباب منها: العنف والنزاعات السياسية والحروب الأهلية وانتشار العصابات أو الميليشيات المسلحة غير النظامية، هذا عدا استمرار الأنظمة الاستبدادية في الحكم بدون انتخابات حرة ونزيهة ودستور مستفتى عليه من الشعب.

وقد شهدت دولا أفريقية كثيرة انقلابات مسلحة تسببت في نشوء نزاعات وانقسامات داخلية أثرت على العملية السياسية برمتها، لعل آخرها النزاعات التي شهدتها دولة السودان عام 2023م، والتي ترتب عليها عملية نزوح جماعي من مناطق الصراع إلى الداخل والخارج، ما ساهم في زيادة تدفقات المهاجرين نحو ليبيا كدولة عبور أو استقبال مؤقت.

3/ العوامل البشرية: قد يؤدي الاكتظاظ السكاني إلى مغادرة الناس بلادهم الأصلية المكتظة إلى بلاد أخرى بشكل غير قانوني، وذلك نظراً للمشاكل التي يسببها ارتفاع أعداد السكان، وتجاوز النمو السكاني للقدرة الاستيعابية للبلد، من حيث الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والتلوث، ونقص المياه، وفرص العمل وغير ذلك.

وبالتالي فإن النمو السكاني السريع في بعض الدول الأفريقية يفوق قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الأساسية، الأمر الذي يدفع الأفراد للهجرة غير النظامية كوسيلة للهروب من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

4/ العوامل الاجتماعية: تتمثل العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية في ضعف أو انعدام الروابط الاجتماعية والأسرية، وعدم وجود توافق في العادات والتقاليد، أو وجود تفرقة وتمييز بين فئات المجتمع المختلفة، وقد يهاجر الإنسان بسبب وجود أشخاص مقربين له في تلك البلاد، أو للم شمل العائلة إذا كان أحدهم يقيم في البلد المراد الهجرة إليه بشكل قانوني، بينما يقيم الآخرون في بلد آخر، ولذلك فقد يضطر حينها إلى إدخال أهله إلى البلد المقيم فيه بشكل غير قانوني؛ وذلك لأن تأشيرات لم الشمل قد تكون محدودة العدد، ولمدة معينة، مما لا يُمكنهم من دخول البلاد بصورة قانونية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن العوامل الاجتماعية غالبًا ما تتداخل مع العوامل الاقتصادية والسياسية، لتخلق بيئة تدفع الأفراد إلى المخاطرة بالهجرة عبر طرق غير قانونية، في سعيهم إلى حياة أفضل ومستقرة.

5/العوامل الطبيعية والبيئية: تواجه القارة الأفريقية معدلات أسرع لأحداث الكوارث الطبيعية مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث تواجه القارة العديد من العوامل الطبيعية التي تدفع إلى عدم الاستقرار، ما بين الجفاف والفيضانات والأعاصير والأوبئة.

ويتوقع البنك الدولي أن يكون هناك 86 مليون مهاجر بسبب تغير المناخ في أفريقيا بحلول عام 2050، وقد يجد نحو 18 مليون عامل مهاجر موسمي في أفريقيا أن وظائفهم في الزراعة والتعدين وصيد الأسماك آخذة في الاختفاء، الأمر الذي يزيد من احتمالات الهجرة الدائمة إلى دول أخرى بحثًا عن فرص عمل جديدة، كما أفاد البنك الدولي بأن حوالي 30% من مواطني غرب ووسط أفريقيا والإثيوبيين قد أبلغوا عن وجود تأثيرات بيئية على ظروفهم الاقتصادية¹.

ثانيا/ عوامل الجذب الخاصة بدول المستقبل:

إلى جانب عوامل الطرد، توجد عوامل جذب تشجع الأفراد على اختيار دول معينة كمقصد للهجرة، وتعد ليبيا واحدة من الدول الجاذبة نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي ومزاياها الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل عوامل الجذب المسببة للهجرة غير النظامية فيما يلي:

1/ ارتفاع أجور العمال في البلدان المراد الهجرة إليها:

تتمثل إحدى أبرز عوامل الجذب في ارتفاع أجور العمالة مقارنة بالدول المصدرة للمهاجرين؛ فالفرص الاقتصادية المتاحة تجعل المهاجرين غير النظاميين يسعون لتحقيق مكاسب مالية، حتى لو كان الدخل غير قانوني، وبالتالي فإن ارتفاع الأجور في ليبيا جعلها هدفًا رئيسًا للهجرة غير النظامية من دول غرب ووسط أفريقيا؛ إذ يسعى الأفراد لتعويض الفجوة الاقتصادية بينهم وبين بلدانهم الأصلية².

2/ارتفاع المستوى المعيشي في الدول الجاذبة للمهاجرين:

¹ البنك الدولي، تقرير الهجرة البيئية في إفريقيا، واشنطن، 2018م، ص44.

² أحمد الزين، مرجع سبق ذكره، ص65.

يمثل ارتفاع المستوى المعيشي في الدول المستقبلية عامل جذب رئيسي، حيث توفر هذه الدول خدمات البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والكهرباء والمياه، التي قد تكون محدودة أو غير متوفرة أصلاً في بلدان المصدر.

3/ مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة مقارنة بالبلد الأصلي:

توفر الدول الجاذبة خدمات اجتماعية وصحية أفضل مقارنة بالبلدان الأصلية، مما يجعلها خياراً مغرياً للأفراد الباحثين عن حياة مستقرة، خصوصاً للأسر التي لديها أطفال أو أفراد يعانون من ظروف صحية صعبة.

وقد أكدت دراسة للباحثة "سارة الشامي" أن وجود خدمات صحية وتعليمية أفضل في الدول المستقبلية، يعد من العوامل الأساسية التي تدفع الأفراد للهجرة، حتى في ظل المخاطر القانونية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير النظامية¹.

4/ الحريات السياسية والاقتصادية:

تمثل الحريات السياسية والاقتصادية المتاحة في الدول المستقبلية عنصر جذب مهم، حيث يشعر المهاجرون بفرص أكبر في ممارسة حقوقهم، مثل العمل القانوني، حرية التعبير، والحركة داخل الدولة.

وقد أظهرت الأبحاث أن "الدول التي توفر بيئة قانونية واضحة وحقوقاً معترف بها للمهاجرين، حتى لو كانوا غير نظاميين، تشهد تدفقات أكبر من المهاجرين مقارنة بالدول التي تعتمد سياسات صارمة دون وجود إطار قانوني واضح².

يتضح من دراسة العوامل المشجعة للهجرة غير النظامية إلى ليبيا أن هذه الظاهرة متعددة الأبعاد، حيث تتفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية لتشكل ضغوطاً قوية على الأفراد، تدفعهم لمغادرة بلدانهم. وبالمقابل، توفر الدول المستقبلية، مثل ليبيا، عوامل جذب تتمثل في الفرص الاقتصادية، ارتفاع المستوى المعيشي، وجود خدمات اجتماعية وصحية أفضل، وتوافر الحريات السياسية والاقتصادية.

ويتضح مما سبق أن أي استراتيجية فعالة للحد من الهجرة غير النظامية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل المترابطة، سواء عبر معالجة أسباب الطرد في الدول

¹ سارة الشامي، الهجرة الدولية وأثرها على التنمية، (القاهرة: مجلة الدراسات الدولية، 2019)، ص89.

² سعيد الكعبي، الهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا، (طرابلس: دار الأمل، 2016م)، ص53.

المصدر، أو تنظيم ومراقبة عوامل الجذب في الدول المستقبلية، مع تطوير آليات تعاون إقليمي ودولي لتحقيق إدارة أفضل لتدفقات الهجرة.

المطلب الثاني/ سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا

تواجه ليبيا منذ عقود ظاهرة الهجرة غير النظامية، نتيجة موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين إفريقيا وأوروبا، وكم دولة عبور ودولة جذب للمهاجرين الباحثين عن فرص عمل وتحسين مستوى معيشتهم، وقد أدركت السلطات الليبية مبكراً ضرورة وضع إطار قانوني وسياسي وتنفيذي للتعامل مع هذه الظاهرة، يشمل سن التشريعات المحلية، وإنشاء الأجهزة المختصة، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وسنستعرض فيما يلي أبرز السياسات والتشريعات والاتفاقيات الدولية التي سنتها ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي لمكافحة هذه الظاهرة.

أولاً: التشريعات والسياسات التي اتخذتها السلطات الليبية لتنظيم الهجرة فيما يلي:

1/ القانون رقم (6) لسنة 1987م وتعديلاته، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها:

يعد قانون تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها من أقدم القوانين التي وضعتها الدولة لتنظيم حركة الأجانب، ويشمل هذا القانون آليات وضوابط لدخول وخروج الأجانب، إذ نصت المادة الأولى على ضرورة دخول الأراضي الليبية والخروج منها عبر الأماكن المحددة، وبإذن من الجهات المختصة، وبالتأشير على جواز السفر أو الوثيقة المماثلة¹.

كما أشارت المادة الثانية من ذات القانون إلى أنه يجوز للأجنبي دخول الأراضي الليبية أو البقاء فيها أو الخروج منها إذا كان حاصلاً على تأشيرة صحيحة وفقاً لأحكام هذا القانون ممنوحة على جواز سفر نافذ المفعول².

ويؤكد هذا القانون على أن تنظيم الهجرة يبدأ من الضوابط القانونية لدخول الأجانب، وهو يشكل الأساس لجميع التشريعات اللاحقة، إذ يحاول الحد من الفوضى التي قد تنشأ من التدفق العشوائي للمهاجرين³.

¹ أنظر في ذلك: نص المادة الأولى من القانون رقم (6) لسنة 1987م وتعديلاته، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها.

² أنظر في ذلك: نص المادة الثانية من القانون رقم (6) لسنة 1987م وتعديلاته، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها.

³ علي المحجوب، القوانين الليبية الخاصة بتنظيم الهجرة، (طرابلس: دار النهضة، 2011م) ص23.

2/ القانون رقم (19) لسنة 2010م، بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية:

مع تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية، خاصة بعد انهيار الأنظمة في بعض دول الجوار، أصدر مؤتمر الشعب العام الليبي قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية، والذي حدد بوضوح الأعمال التي تعتبر هجرة غير قانونية، بما في ذلك¹:

أ- ادخال المهاجرين غير الشرعيين الى البلاد أو إخراجهم منها بأية وسيلة.

ب- نقل وتسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.

ت- ايواء المهاجرين غير الشرعيين أو اخراجهم أو اخفائهم عن تتبع الجهات المختصة، أو اخفاء معلومات عنهم لتمكنهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.

ث- إعداد وثائق السفر أو هوية مزورة للمهاجرين، أو توفيرها، أو حيازتها لهم.

ج- تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة.

3/ القرار رقم (386) لسنة 2014م بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية

يعد إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية خطوة تنفيذية مهمة، حيث كُلف الجهاز بمهام محددة ومهمة تشمل ما يلي²:

1/ ضبط المهاجرين غير الشرعيين بليبيا، ووضعهم بمراكز الإيواء، ومتابعتهم، واستكمال الإجراءات الخاصة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

2/ جمع المعلومات، والتحري عن قضايا الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وقضايا تهريب الأشخاص والتسلل، وتبويبها وتصنيفها، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة لملاحقة الجناة والمتهمين.

3/ إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بأسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والحد منها، وإدخال التقنية العلمية الحديثة للحد من هذه الظواهر الإجرامية.

4/ القانون رقم 24 لسنة 2023م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا:

¹ أنظر في ذلك: نص المادة الثانية من القانون رقم (19) لسنة 2010م، بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية

² أنظر في ذلك: نص المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الليبي رقم (386) لسنة 2014م بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

أصدر مجلس النواب الليبي هذا القانون للحد من استغلال الهجرة غير النظامية لأغراض التوطين غير القانوني، إذ نص على عقوبات مشددة لكل من أوى أو شغل أجنبياً يقصد التوطين دون ترخيص، تشمل السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة مالية تصل إلى عشرة آلاف دينار، كما نص القانون على وجوب الحصول على ترخيص من وزارة العمل لتشغيل الأجانب، وإبلاغ السلطات بانتهاء عملهم¹.

كما نص ذات القانون على أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري تشغيل الأجنبي دون الحصول على ترخيص له بالعمل من وزارة العمل كما لا يجوز تمكينه من الإقامة سواء بتوفير سكن أو أي محل للإقامة أو التأجير له متى كان على علم بأنه يقصد من ذلك التوطن كما لا يجوز لهما إبقاء الأجنبي بعد انتهاء عمله وعليهما إبلاغ السلطات المختصة بانتهاء عمله².

ويعد هذا القانون تأكيداً على أن ليبيا تتعامل مع الهجرة غير النظامية ليس فقط كظاهرة أمنية، بل كمسألة اقتصادية واجتماعية أيضاً، مع التركيز على منع التوطين غير القانوني للأجانب داخل الدولة³.

ثانياً/ الاتفاقيات الدولية التي عقدها ليبيا لمكافحة الهجرة غير النظامية:

1/ مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لعام 2003م:

بادرت الحكومة الإيطالية يوم 3 يوليو 2003م إلى توقيع مذكرة تفاهم مع ليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك، حيث أعلن وزير الداخلية الإيطالي في ختام زيارته إلى ليبيا في 26 سبتمبر 2004، عن رغبة بلاده في الاستفادة من ليبيا كمركز تجميع إقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، كما أعلن عن حجم المعدات والمساعدات الفنية التي اتفق الطرفان على أن تزود بها روما طرابلس للتعامل مع ملف الهجرة وهي: ثلاثون آلية عسكرية/ طائرتين بمحركين/ مروحية IB 412، طائرتي استطلاع بحري ITR42، أربعة سفن بحرية يعمل على متنها أفراد من خفر السواحل والشرطة الليبية، ويساعدهم مئة وخمسون شرطياً إيطالياً⁴.

¹ أنظر في ذلك: نص المادة الثالثة من القانون رقم 24 لسنة 2023م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

² أنظر في ذلك: نص المادة الخامسة من القانون رقم 24 لسنة 2023م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

³ عمر المدني، تشريعات ليبيا الحديثة في الهجرة، (طرابلس، دار الفكر القانوني، 2023) ص47.

⁴ أنظر في ذلك: نص مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لعام 2003م.

وقد مثلت هذه المذكرة نموذجاً للتعاون الثنائي بين دول المصدر والدول المستقبلة، حيث تم توظيف الدعم الفني الإيطالي لتعزيز قدرات ليبيا على ضبط حدودها ومراقبة حركة المهاجرين.

2/ المعاهدة الليبية الإيطالية لعام 2008م:

تنص المعاهدة التي تم توقيعها في 30 أغسطس 2008م على التزام إيطاليا بتقديم دعم مالي يقدر بـ 5 مليارات دولار خلال خمسة وعشرين عاماً، على شكل استثمارات في البنية التحتية، وذلك مقابل قيام الليبيين بالعمل على وقف الهجرة، وقد تم تفعيل هذه الاتفاقية عام 2017م في عهد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني السيد فايز السراج¹.

وتشير هذه الاتفاقية إلى اعتماد الحلول الاقتصادية إلى جانب الإجراءات الأمنية، حيث يُنظر إلى الاستثمار في البنية التحتية والدعم المالي كوسيلة للحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين، رغم التحديات التي تواجه التنفيذ بسبب الوضع السياسي والأمني الذي تشهده ليبيا منذ عام 2011م.

3/ ميثاق مراكش العالمي لعام 2018م::

كانت ليبيا من بين الدول الموقعة على ميثاق مراكش العالمي الذي اعتمدته غالبية دول العالم تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث جرى اعتماده في مؤتمر حكومي دولي بشأن الهجرة في مراكش بالمغرب في 10 ديسمبر 2018م، ويعد هذا الميثاق أول اتفاق دولي يتم التفاوض عليه بين الحكومات بشأن إيجاد رؤية مشتركة لإدارة الهجرة الدولية، كما تهدف الدول الأعضاء الموقعة على هذا الميثاق إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والحد من تسرب الهجرة غير النظامية وتأثيراتها السلبية، بواسطة مجموعة من التدابير كان الميثاق قد نص عليها.

ويؤشر كل ما سبق ذكره حول السياسات والقوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالهجرة غير النظامية، إلى حقيقة بارزة تتمثل في أن حكومات الدول سواء المصدرة أو المستقبلة أو التي يتخذ المهاجرون غير الشرعيين أراضيها نقاط عبور، تلجأ دوماً إلى الحل الأمني الذي يعتبر الأسهل لمثل هذه المشكلة المعقدة، وهو أمر لا يندرج فقط باستمرارية هذه الظاهرة وإنما بتفاقمها مستقبلاً.

¹ أنظر في ذلك: نص المعاهدة الليبية - الإيطالية لعام 2008م.

المطلب الثالث: معوقات تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية

تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تطبيق سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية، على الرغم من وجود إطار تشريعي واضح وجهاز مختص لمراقبة الحدود ومكافحة المهربين، وتعود هذه التحديات إلى عدة عوامل سياسية، اجتماعية، أمنية، وبشرية، إضافة إلى قيود تقنية ولوجستية، جعلت تنفيذ هذه السياسات على الأرض أمراً صعباً ومعقداً.

وبالتالي يهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز هذه المعوقات، في محاولة لتقديم قراءة أكاديمية عن التحديات التي تحول دون قدرة الدولة الليبية على إدارة ظاهرة الهجرة غير النظامية، بشكل لا يتنافى مع المواثيق الدولية والإقليمية والداخلية ذات العلاقة بحقوق الإنسان المهاجر، وفيما يلي أبرز تلك المعوقات:

1/ الانقسام السياسي: تحاول السلطات الليبية العمل بجهد كبير على حظر دخول المهاجرين غير النظاميين، والعمل على ترحيل من يتم اكتشاف دخوله، إلا أن حالة الانقسام السياسي وعدم قدرة الليبيين على إيجاد صيغة توافقية تقود إلى تشكيل حكومة موحدة تسيطر على كامل التراب الليبي، حال دون تنفيذ السياسات التشريعية والاتفاقيات الدولية الخاصة بالهجرة غير النظامية في ليبيا.

وقد ترتب على هذا الانقسام عدة آثار سلبية، منها ما يلي¹:

أ/ تعطيل تطبيق القوانين: إذ أن القانون رقم 19 لسنة 2010، والقوانين اللاحقة، لا يمكن تطبيقها بشكل فعال إذا كانت السلطة التنفيذية مقسمة وغير موحدة، الأمر أدى إلى ترك مناطق كثيرة على الحدود البرية والبحرية بدون رقابة، مما يشجع شبكات المهربين على استغلال هذا الانقسام لتنفيذ أهدافهم التي يعملون من أجل تحقيقها.

ب/ صعوبة التنسيق بين الأجهزة الأمنية: لقد أدى الانقسام السياسي إلى وجود أجهزة أمنية متفرقة لا تتشارك المعلومات أو تنسق الجهود، ما جعل عمليات ضبط المهاجرين غير النظاميين ضعيفة وأقل فاعلية.

ج/ ضعف دور الأمم المتحدة والجهات الدولية: فعدم وجود حكومة موحدة يجعل من الصعب على الأمم المتحدة والوكالات الدولية تقديم دعم فعال أو تنسيق مشاريع مشتركة لمكافحة الهجرة، بسبب تعقد المشهد السياسي.

¹ فاطمة الطاهر، الهجرة غير النظامية في ليبيا: دراسة قانونية وسياسية، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، 2015، ص95.

ويستنتج من ذلك أن الاستقرار السياسي شرط أساسي لنجاح أي سياسة وطنية لمكافحة الهجرة غير النظامية، إذ أن أي خلل في الوحدة السياسية يضعف التطبيق ويزيد من التحديات الأمنية والاجتماعية.

2/ تنامي شبكات المهربين:

تنامت قوة شبكات المهربين المتواجدين على مختلف الحدود الليبية، وذلك من خلال عدة مظاهر لعل أبرزها ما يلي¹:

أ/ التحول إلى الاتجار بالبشر: تطورت شبكات المهربين حتى وصلت إلى بيع المهاجرين كسلع، ما يعقد الإجراءات القانونية ويزيد من التعقيدات الإنسانية والأمنية.

ب/ تزواج المصالح مع بعض القبائل المحلية: وذلك من خلال استغلال شبكات المهربين للروابط الاجتماعية والقبلية في المناطق الحدودية، الأمر الذي جعل من الصعب على الدولة ضبط الحدود أو معاقبة المتورطين دون الدخول في مواجهات مع قبائل تلك المناطق.

ج/ قدرة شبكات المهربين على التكيف: مع مرور الوقت، طورت هذه شبكات المهربين أساليب متقدمة لتجنب الرقابة، مثل استخدام الطرق الصحراوية والبحرية، وتوفير وثائق مزورة، ما يحد من فاعلية الأجهزة الرسمية في القضاء على هذه الظاهرة.

3/ طول الحدود البحرية والبرية:

أرجع بعض الباحثين زيادة أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يعبرون باتجاه ليبيا إلى طول الحدود البحرية والبرية والتي تبلغ في الأولى حوالي 1800 كلم وفي الثانية 6000 كلم، الأمر الذي يتعذر معه وضع حراسة كاملة على طول الحدود واكتشاف المهاجرين وضبطهم، وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها ما يلي²:

أ/ نقص التكنولوجيا والمعدات: حيث تشكل قلة الطائرات المروحية، وأجهزة الرادار، والزوارق السريعة، والمناظير الليلية، تحديات تجعل من الصعب اكتشاف المهاجرين أثناء محاولتهم عبور الحدود.

ب/ تحديات المراقبة البشرية: فالاعتماد على العنصر البشري وحده لمراقبة هذه الحدود الطويلة غير فعال، خاصة في المناطق النائية والصحراوية.

¹ محمد البصري، الهجرة غير النظامية وأثرها على المجتمع الليبي، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، 2012، ص88.

² علي المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص101.

ج/ سهولة التنقل للمهاجرين: طول الحدود يوفر مرونة لشبكات المهربين، ويجعل من الصعب على السلطات ضبط المهاجرين أو منع تسللهم، مما يزيد من حجم التدفق غير النظامي.

4/ ضعف أداء وكالة الأمم المتحدة للهجرة: لم ينجم عن الاتفاقيات الدولية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة مثل مؤتمر مراكش وغيره من الاتفاقيات الإقليمية أية تطورات تذكر بشأن دعم الدول المتضررة من الهجرة غير النظامية، وتتمثل أبرز مظاهر ضعف هذه الوكالة فيما يلي¹:

أ/ ضعف التنسيق والدعم المالي والتقني: لم يقدم الدعم المالي والتقني الكافي لتوسيع قدرات الدولة على الحدود، أو تطوير مراكز الإيواء والمعالجة القانونية للمهاجرين.

ب/ تزايد الجريمة المنظمة العابرة للحدود: لم تستطع المنظمات الدولية الحد من الاتجار بالبشر أو تنسيق الإجراءات المشتركة بين الدول المعنية، ما جعل الهجرة غير النظامية عبئاً على ليبيا بمفردها.

ج/ قلة مشاريع التنمية الاقتصادية المرتبطة بالحد من الهجرة: لم تتضمن التدابير الدولية مشاريع اقتصادية كافية لتقليل دوافع الهجرة من الدول المصدرة، مما يترك الأسباب الأساسية قائمة ويعزز استمرار الظاهرة.

ويؤكد ذلك أن التعاون الدولي فعال فقط إذا اقترن بالدعم المالي، التقني، والتنظيمي، وليس مجرد توقيع اتفاقيات.

خاتمة الدراسة:

تمثل الهجرة غير النظامية ظاهرة شائكة التعقيد من حيث العوامل والأسباب، وبالتالي فإن الآثار التي تنتج عنها عادة ما تكون معقدة ومؤثرة على جميع المستويات، وعلى مختلف الأطراف المحلية والدولية، الأمر الذي ترتب عليه ظهور معوقات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة حالت دون قدرة البلدان التي يستهدفها المهاجرون غير النظاميون من تطبيق سياساتها بشأن إدارة وتنظيم الهجرة، خصوصاً تلك التي تمر بمرحلة عدم استقرار سياسي مثل ليبيا.

وقد تجسد ما سبق ذكره من خلال مطالب الدراسة الثلاثة، حيث تطرق الباحث في المطلب الأول إلى العوامل المشجعة على الهجرة غير النظامية إلى ليبيا، والتي

¹ حسين الأمين، الهجرة غير النظامية ودور المنظمات الدولية، (طرابلس: دار الفكر العربي، 2017) ص62.

تنقسم إلى نوعين، الأولى تتحدث عن عوامل الطرد من بلدان المصدر كالعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الديمغرافية والعوامل الاجتماعية والعوامل الطبيعية والبيئية، والثانية تتحدث عن عوامل الجذب الخاصة بدول الاستقبال كارتفاع أجور العمالة وارتفاع المستوى المعيشي وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية وتوفير حرية الرأي والمشاركة السياسية.

أما المطلب الثاني فقد تطرق الباحث إلى سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا، والتي انقسمت إلى تشريعات محلية تتمثل في القانون رقم (6) لسنة 1987م وتعديلاته، والقانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والقرار رقم (386) لسنة 2014م بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، والقانون رقم 24 لسنة 2023م بشأن مكافحة توطين الأجانب، أما التشريعات الدولية فقد تمثلت في مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لسنة 2003م، والمعاهدة الليبية الإيطالية لسنة 2008م، وميثاق مراكش العالمي لسنة 2018م.

في حين تطرق الباحث في المطلب الثالث إلى معوقات تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية، والتي تمثلت في الانقسام السياسي والنزاعات الداخلية، وتنامي شبكات المهربين والجريمة المنظمة، وطول الحدود البحرية والبرية للدولة الليبية، وضعف أداء وكالة الأمم المتحدة للهجرة لمهامها داخل ليبيا.

نتائج الدراسة:

استنادا إلى ما تم التطرق له في المطالب الثلاثة، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

1- الأسباب المتعددة للهجرة غير النظامية: تبين أن الفقر، البطالة، انخفاض الناتج المحلي، انعدام الأمن، الحروب، الاضطهاد السياسي، وسوء الظروف الطبيعية والبيئية، تشكل أهم دوافع الهجرة غير النظامية من الدول المصدرة إلى ليبيا، وقد أظهرت المعلومات التي تضمنتها الدراسة أن هذه العوامل تتكامل لتجعل من الهجرة خيارا وضرورة مصيرية للكثير من الأفراد.

2- فشل برامج التنمية في الدول المصدرة: كشفت الدراسة عن أن الفشل في تنفيذ برامج التنمية، وارتفاع المديونية العامة للدول المصدرة للمهاجرين، أدى إلى تفاقم الفقر وانعدام فرص العمل، ما زاد من حجم التدفق غير النظامي باتجاه ليبيا.

3- زيادة العبء على الدولة الليبية: أثبتت الدراسة أن المهاجرين غير النظاميين شكلوا ضغطا كبيرا على الدولة الليبية، إذ تكبدت نفقات باهظة لتقديم خدمات الإنقاذ والإيواء والرعاية الصحية والغذائية، إلى حين إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما انعكس على الانفاق العام للدولة.

4- قصور فاعلية السياسات الوطنية: على الرغم من وجود تشريعات واضحة مثل القانون رقم 19 لسنة 2010، والقانون رقم 24 لسنة 2023، وغيرهما من القرارات المنظمة لمكافحة الهجرة غير النظامية، إلا أن الانقسام السياسي وضعف التنسيق الأمني حال دون تنفيذ هذه السياسات بكفاءة، ما سمح باستمرار الظاهرة على نطاق واسع.

5- توجه الحكومات نحو الحلول الأمنية القصيرة المدى: أظهرت الدراسة أن الدول التي تُستخدم أراضيها كطرق عبور أو نقاط استقرار للمهاجرين، تلجأ غالبا إلى الحل الأمني، كونه الخيار الأسرع، دون معالجة الأسباب الجذرية، ما يؤدي إلى استمرار وتفاقم الهجرة غير النظامية على المدى الطويل.

6- ضعف الدعم الدولي: لم تسفر الاتفاقيات الدولية مثل ميثاق مراكش الذي تم توقيعه عام 2018م، أو الجهود الأممية، عن دعم ملموس للدول المتضررة، وهو ما انعكس سلبا على أداء وكالة الأمم المتحدة للهجرة، وأدى إلى استمرار التحديات التي تواجه تطبيق سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية.

7- تحول ليبيا إلى دولة استقرار: نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، أصبح الدور التقليدي لليبيا كدولة عبور أقل أهمية، بينما أصبحت أهميتها أكبر كمركز استقرار مؤقت للمهاجرين غير النظاميين، ما يتطلب إدارة فعالة للحدود والخدمات الإنسانية.

8- أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي انطلق منها: (أدى ضعف التنسيق الأمني المحلي والإقليمي والانقسام السياسي الليبي- الليبي إلى إعاقة تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية).

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، تمكن الباحث من وضع جملة من التوصيات التي تدعم تطبيق السياسات الليبية المتخذة لوقف تدفق الهجرة غير النظامية إلى ليبيا بالشكل الأمثل، ولعل أبرز هذه التوصيات ما يلي:

- 1- تطوير قدرات المراقبة والحدود البرية والبحرية يعد محورا أساسيا لتعزيز فعالية سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.
- 2- السياسات القانونية وحدها غير كافية لمواجهة هذه شبكات الهجرة غير النظامية، بل تحتاج ليبيا إلى مقاربة شاملة تشمل التعاون الدولي، وتطوير التكنولوجيا، وإعادة تأهيل المجتمع المحلي لمواجهة الجريمة المنظمة.
- 3- ضرورة تقوية الاتصال والحوار والشراكة والتفاهم ما بين ليبيا والدول المعنية بظاهرة الهجرة غير النظامية، للتوصل إلى حلول ناجعة في إطار يحترم كرامة الإنسان المهاجر وحقوقه المشروعة.
- 4- وضع استراتيجية ناجحة لمكافحة الهجرة غير النظامية تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة، بحيث تكون شاملة ومتعددة الأبعاد، تشمل: تعزيز الاستقرار السياسي، تطوير القدرات التقنية والأمنية، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للمهاجرين.
- 5- ضرورة توفر إرادة سياسية دولية قوية، تنظر إلى ظاهرة الهجرة غير النظامية على أنها محنة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، والعمل على صياغة حلول بعيدة المدى لها.
- 6- إنشاء اتحاد للدول المتضررة من الهجرة غير النظامية، وتأسيس صندوق لدعم الدول المصدرة لهذه الهجرة، إلى أن تتجاوز محنتها التي تمر بها.

قائمة المراجع

أولا/ الوثائق:

- 1- قانون رقم (6) لسنة 1987، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها، وتعديلاته.
- 2- مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لعام 2003م.
- 3- المعاهدة الليبية - الإيطالية لعام 2008م.
- 4- قانون رقم (19) لسنة 2010، بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- 5- اتفاق مراكش العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لعام 2018.

6- القرار رقم (386) لسنة 2014 بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

7- القانون رقم (24) لسنة 2023 م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

8- إعلان بنغازي الصادر عن المؤتمر الأفريقي للهجرة بتاريخ 30 يناير 2024م.

ثانيا/ الكتب:

1- أحمد الزين، الهجرة غير النظامية في إفريقيا ودورها في الأمن الإقليمي، (طرابلس: دار الفكر العربي، 2014م).

2- حسين الأمين، الهجرة غير النظامية ودور المنظمات الدولية، (طرابلس: دار الفكر العربي، 2017).

3- سعيد الكعبي، الهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا، (طرابلس: دار الأمل، 2016م).

4- علي المحبوب، القوانين الليبية الخاصة بتنظيم الهجرة، (طرابلس: دار النهضة، 2011م).

5- عمر المدني، تشريعات ليبيا الحديثة في الهجرة، (طرابلس، دار الفكر القانوني، 2023).

ثالثا الدوريات:

1- رجب العاتي وعصام بوحجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي*- المجلد الاول، العدد (2)، أكتوبر 2020م.

2- رحمة الحوسين الشيباني، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية (دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت)، *مجلة أبحاث*، العدد الثاني، سبتمبر 2023م.

3- سارة الشامى، الهجرة الدولية وأثرها على التنمية، القاهرة: *مجلة الدراسات الدولية*، 2019.

4- مصباح عياد وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا - المقترحات والحلول، *المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة*، المجلد 4، العدد 7 يوليو 2014م.

رابعا/ رسائل الماجستير والدكتوراه:

- 1- فاطمة الطاهر، الهجرة غير النظامية في ليبيا: دراسة قانونية وسياسية، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، 2015.
 - 2- محمد امحمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2019م.
 - 3- محمد البصري، الهجرة غير النظامية وأثرها على المجتمع الليبي، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، 2012.
- خامسا/ التقارير المحلية والدولية:
- 1- البنك الدولي، تقرير الهجرة البيئية في إفريقيا، واشنطن، 2018م.

تأثير نسبة الماء للإسمنت على سلوك الاضافات الكيميائية

م. ليلي مسعود المزروعي* م. محمد خالد التركي**
جامعة طرابلس – كلية الهندسة – قسم هندسة التعدين

*قسم هندسة التعدين، كلية الهندسة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.
**المدير التنفيذي لشركة الفهد للاستشارات والاعمال الهندسية، طرابلس، ليبيا.

L.Almaoghy@uot.edu.ly
m.turki@alfahed.ly

في المناطق الحارة عموماً وليبيا خصوصاً يكون للتعامل مع العوامل البيئية المحيطة أثر في غاية الأهمية علي خواص الخلطة الخرسانية سلباً أو إيجاباً، وتلعب المواد الكيميائية التي تضاف للخرسانة دوراً مهماً للتحكم في هذه الخواص ومنها قوة تحمل الخرسانة وديمومتها مع الزمن. فهذا التعامل يقصد به النقل والصب والمعالجة، مع الاستعمال الصحيح والأمثل للإضافات الكيميائية مما يتطلب فهماً دقيقاً وجيداً للحصول علي أفضل النتائج للخلطات الخرسانية المستهدفة، تتواجد الإضافات بأنواع مختلفة وتتداخل مع الاسمنت في الخلطة الخرسانية فزيائياً وكيميائياً في وقت مبكر قد يؤدي ذلك على ادائها سلباً وإيجاباً وعليه يستوجب ضرورة معرفة توافق هذه الإضافات مع الاسمنت المستخدم بالإضافة الى تأثير العوامل الاخرى المحيطة وتحديد الجرعات المثلى الواجب إضافتها من هذه الإضافات لتلافي أي نتائج عكسية علي خواص الخرسانة وخاصة قوة التحمل والمشغولية وزمن الشك. ومن هذا المنطلق تناول هذا البحث بالدراسة النظرية والعملية أثر النسب المختلفة من الماء الى الاسمنت وزمن اضافة الملدن عند استعمال الإضافات الكيميائية المصنفة حسب المواصفة الامريكية (ASTM C494) من الأنواع (Type A) □ (Type F) □ (Type G) ، وتم التركيز على ثلاثة خواص رئيسية ويختص منها التشغيلية التي تعبر عن خواص الخرسانة الطازجة، وقوة تحمل الضغط التي تعبر عن خاصية الخرسانة بعد تصلدها، و زمن الشك الذي يعبر عن التحول في مراحل الخرسانة من الطازجة إلي المتصلدة، وخلصت الدراسة إلى أن لنسبة الماء الى الاسمنت وزمن اضافة الملدن تأثير على سلوك الإضافات مع اختلاف هذا التأثير بين الإضافات العادية والإضافات الفائقة مشيراً الى ضرورة اجراء الاختبارات المعملية للوصول الى الجرعة المثلى والتي تعبر عن التوافق بين مجموعة الملدنات ونوع الاسمنت المستخدم .

الكلمات المفتاحية: الخرسانة، الإضافات الكيميائية، الملدنات، نسبة الماء إلى الأسمنت، زمن الشك

Abstract:

In hot regions in general, and Libya in particular, interaction with the surrounding environmental factors has a significant impact—either positive or negative—on the properties of concrete mixtures. Chemical admixtures play an important role in controlling these properties, such as compressive strength and long-term durability. This interaction includes transportation, casting, and curing, alongside the correct and optimal use of chemical admixtures. Achieving the desired concrete performance requires a precise understanding of these processes. Chemical admixtures come in various types and interact physically and

chemically with cement at early stages, which may affect their performance either positively or negatively. Therefore, it is essential to study the compatibility of these admixtures with the type of cement used, in addition to considering the surrounding environmental factors and determining the optimum dosages to avoid any adverse effects on concrete properties—particularly compressive strength, workability, and setting time. This study investigates, both theoretically and experimentally, the effects of different water-to-cement ratios and the timing of superplasticizer addition when using chemical admixtures classified according to ASTM C494 standards, including: Type A, Type F, Type G. The focus was on three key concrete properties: **workability**, which reflects the characteristics of fresh concrete; **compressive strength**, which indicates the properties of hardened concrete; and **setting time**, which marks the transition from fresh to hardened state. The findings revealed that both the water-to-cement ratio and the timing of admixture addition significantly influence admixture behavior, with noticeable differences between normal and high-range water reducers. The study emphasizes the need for laboratory testing to determine the optimal dosage that ensures compatibility between the selected admixture and the type of cement used.

Keywords: Concrete, Chemical admixtures, Superplasticizers, Water-to-cement ratio, Setting time

المقدمة

يتم استخدام الملدنات في الخلطات الخرسانية بهدف الحد من بعض المشكلات التي قد تواجه الخرسانة، أو لتحسين خصائصها، خاصة في حالتها الطازجة، مثل **قابلية التشغيل**، وذلك دون الحاجة إلى زيادة كمية ماء الخلط. وقد انتشر استخدام الإضافات الكيميائية بشكل واسع في الأعمال الهندسية، ويُعزى هذا الانتشار إلى المزايا العديدة التي توفرها هذه الإضافات. فالملدنات تمتلك القدرة على تحسين خصائص الخرسانة الطازجة من خلال زيادة السيولة وقابلية التشغيل، مع الحفاظ على نسبة الماء إلى الإسمنت (w/c) ثابتة، كما يمكنها أيضًا تحسين خصائص الخرسانة المتصلدة من خلال خفض نسبة الماء إلى الإسمنت مع الحفاظ على درجة التشغيل، مما يُنتج خرسانة ذات مقاومة عالية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الملدنات في تسريع أو تأخير زمن شك الإسمنت حسب الحاجة، كما تقلل من حدوث

الانفصال الحبيبي، وتحسن من قابلية ضخ الخرسانة إلى ارتفاعات كبيرة. إلا أن فعالية هذه الملدنات قد تتأثر بعوامل عدة، أبرزها نسبة الماء إلى الإسمنت، وزمن إضافة الملدن إلى الخلطة الطازجة، مما يستدعي دراسة تأثير هذه العوامل بدقة. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة إلى دراسة درجة التشغيل ومدة الاحتفاظ بها عند استخدام الملدنات في خلطات خرسانية طازجة ذات نسب ماء مختلفة وأزمنة إضافة متباينة، مع اقتراح حلول مثلى وفعالة من الناحية الاقتصادية. وقد تم في هذه الدراسة إعداد خلطات خرسانية باستخدام مواد محلية، وملدنات مصنفة وفق المواصفة الأمريكية ASTM C494 من النوعين Type A و Type F، تم إجراء اختبارات على هذه الخلطات في حالتها الطازجة لدراسة تأثير المتغيرات المذكورة.

البرنامج العملي:

استخدمت العناصر الأساسية للخلطة الخرسانية المتمثلة في الاسمنت والركام بنوعيه والاضافات الكيميائية والماء بنسب وزنية للوصول إلى المتطلبات الخاصة بهذه الدراسة وهذه المواد كالتالي:

• المواد الخام:

1. الاسمنت:

تم استخدام الإسمنت البورتلاندي العادي (N 42.5) لجميع الخلطات الخرسانية وهو من إنتاج شركة الاتحاد العربي للمقاولات - مصنع البرج - زليطن، وقد تم اختباره معملياً لتحديد خواصه الفيزيائية والتأكد من مطابقته للمواصفات، وقد تبين أن الإسمنت المستخدم مطابقاً لما تنص عليه المواصفة القياسية الليبية للإسمنت رقم (م ق ل 340:2009)، والمواصفة الأوروبية (BS-EN 197-1-2000).

2. الركام الناعم:

الركام الناعم الذي تم استخدامه في إعداد الخلطات الخرسانية هو عبارة عن رمل طبيعي جاف وهو خالي من الشوائب، ومورد من مدينة زليطن، والركام الناعم له تأثير مهم على خواص الخلطة الخرسانية وعلى الأخص على خاصية التشغيلية ومقاومة الضغط، وقد أجريت عليه الاختبارات المعملية لمعرفة مدى مطابقته للحدود الطبيعية، وهو مطابق لحدود المواصفة الليبية رقم (م ق ل 49:2002).

3. الركام الخشن:

يعتبر الركام الخشن ذو أهمية كبيرة في صنع الخرسانة، حيث يؤثر بشكل كبير على مقاومة الخرسانة، وهو ركام خالي من الشوائب والطين والطيني التي تعمل على إضعاف التماسك بين العجينة الإسمنتية والركام، والركام الخشن المستعمل في هذه الدراسة استخدام ركام خشن ذو تدرج من 5 – 20 مم تم جلبه من محاجر راس اللفحة (محجر شركة الاتحاد العربي للمقاولات)، وقد خضع هذا الركام لسلسلة من الاختبارات الفيزيائية والميكانيكية، وأظهرت النتائج مطابقة خواصه لمتطلبات المواصفة الليبية رقم (م ق ل 49:2002).

4. الماء:

تنص المواصفات عادة على أن الماء المستخدم في خلط الخرسانة يجب أن يكون خالي من المواد الضارة مثل الزيوت والشحوم والأملاح والأحماض والقلويات والمواد العضوية والمواد الناعمة سواء كانت هذه المواد ذائبة أو معلقة وخلافها من المواد التي يكون لها تأثير عكسي على الخرسانة من حيث قوة الكسر والمتانة، ويعتبر الماء الصالح للشرب صالحاً لخلط الخرسانة وفقاً للمواصفات الليبية رقم (م ق ل 294).

. الإضافات الكيميائية (الملدنات):

تعج الأسواق العالمية بمختلف الأنواع من العلامات التجارية للإضافات الخرسانية، وبالرغم من تشعب منتجات الشركات وتنوعها، إلا أن ما هو متوفر في السوق الليبي يكاد يكون محدوداً، ولغرض تنفيذ متطلبات هذه الدراسة، فقد حاولنا قدر الإمكان التوفيق بين أكثر أنواع الإضافات استخداماً في المشاريع الهندسية والمطابقة للمواصفة الأمريكية (ASTM C494) والمتمثلة في:

- إضافة تخفيض ماء خلط الخرسانة عالية الأداء (Type F).

- إضافة تخفيض ماء الخلط منخفضة الأداء (Type A).

• إجراءات نسب الخلط و التجهيز والاختبار:

عن طريق استخدام طريقة المعادلة الحجمية تم تحديد نسب مكونات خلط متر مكعب من الخرسانة الموضحة بالجدول (1) مع الجدير بالذكر أنه تم الحرص على تثبيت اوزان الخلط و تثبيت نسبة هذه الملدنات في كل الخلطات وحيث أنه كان التركيز في

هذا البحث على تأثير سلوك الملدنات المضافة للخرسانة الطازجة مع اختلاف في نسب الماء للإسمنت أثناء اضافة الملدن بحيث تراوحت من 0.30 إلى 0.60 مع قياس درجة التشغيل (مقدار الهبوط) مباشرة وبعد مرور 15 و 30 دقيقة من زمن إضافة هذا الملدن وتم اجراء كل الخلطات ظروف المعمل حيث تم أخذ 22 درجة مئوية كدرجة حرارة مرجعية لأنها تعبر عن درجة المعمل.

جدول (1) أوزان المواد الداخلة في خلط الخرسانة لمتري مكعب

الاضافات الكيميائية (كجم/م ³)		الماء (كجم/م ³)	الركام الخشن (كجم/م ³)	الركام الناعم (كجم/م ³)	الاسمنت (كجم/م ³)	وصف المجموعة
Type F	Type A					
0	4.56	180	1110	740	380	الاولى
3.8	0	180	1110	740	380	الثانية

النتائج

1. الفحص البصري

يعد الفحص البصري من اول وابسط وسائل ضبط الجودة ويحتاج لخبرة عملية وتكمن اهميته في التحقق من تجانس الخرسانة وتقدير درجة التشغيل والتأكد من صحة النسب زمن خلال نتائج الفحص المبنية في الجدول (2) تم تقييم درجة التشغيل للخلطات الخرسانية المنتجة قبل وبعد اضافة الملدن حيث اظهرت النتائج اثر كل من الملدن العادي والملدن فائق التأثير على تحسين قابلية التشغيل مع بيان الفروق بينهما من حيث مستوى التحسين المحقق.

جدول (2) الفحص البصري قبل وبعد إضافة الملدن

الفحص البصري بعد إضافة الملدن		الفحص البصري قبل إضافة الملدن	نسبة الماء للإسمنت
Type F	Type A		
التشغيلية منخفضة جدا (لم يحدث هبوط)	التشغيلية منخفضة جدا (لم يحدث هبوط)	التشغيلية منخفضة جدا (لم يحدث هبوط)	0.30

0.35	التشغيلية منخفضة جدا (لم يحدث هبوط)	التشغيلية منخفضة جدا (لم يحدث هبوط)	التشغيلية منخفضة (هبوط بسيط)
0.45	التشغيلية منخفضة جدا (لم يحدث هبوط)	التشغيلية منخفضة جدا (هبوط بسيط)	التشغيلية عالية جدا (حدوث انفصال حبيبي)
0.5	التشغيلية منخفضة جدا (هبوط بسيط)	التشغيلية منخفضة (هبوط بسيط)	التشغيلية عالية جدا (حدوث انفصال حبيبي)
0.52	التشغيلية منخفضة (هبوط بسيط)	تشغيلية متوسطة	التشغيلية عالية جدا (حدوث انفصال حبيبي)
0.55	تشغيلية متوسطة	التشغيلية عالية جدا (حدوث انفصال حبيبي)	التشغيلية عالية جدا (حدوث انفصال حبيبي)
0.6	التشغيلية عالية	التشغيلية عالية جدا (حدوث انفصال حبيبي)	التشغيلية عالية جدا (حدوث انفصال حبيبي)

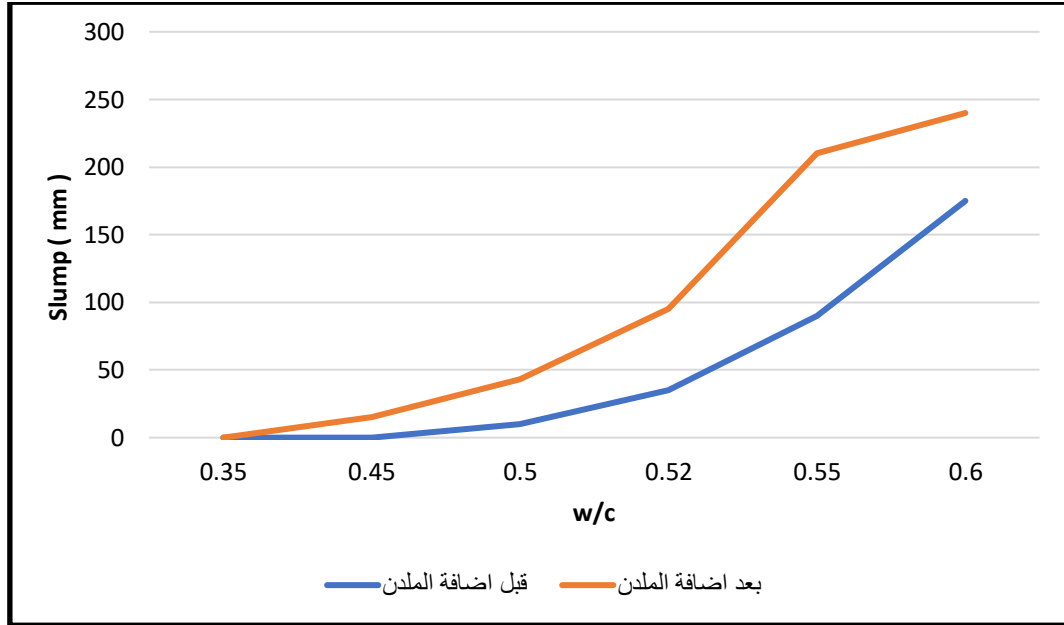
2. درجة التشغيل

يرتبط مقدار الهبوط بدور الملدنات حيث ان الخلطات مع الملدن العادي تحافظ على هبوط منخفض مقارنة الملدن العادي لنفس الجرعة ونفس نسبة الماء للإسمنت ويزداد مقدار الهبوط مع زيادة نسبة الماء للإسمنت عند استخدام النوعين من الملدنات وبدرجة متفاوتة كما موضح بالجدول (3) والاشكال (1،2).

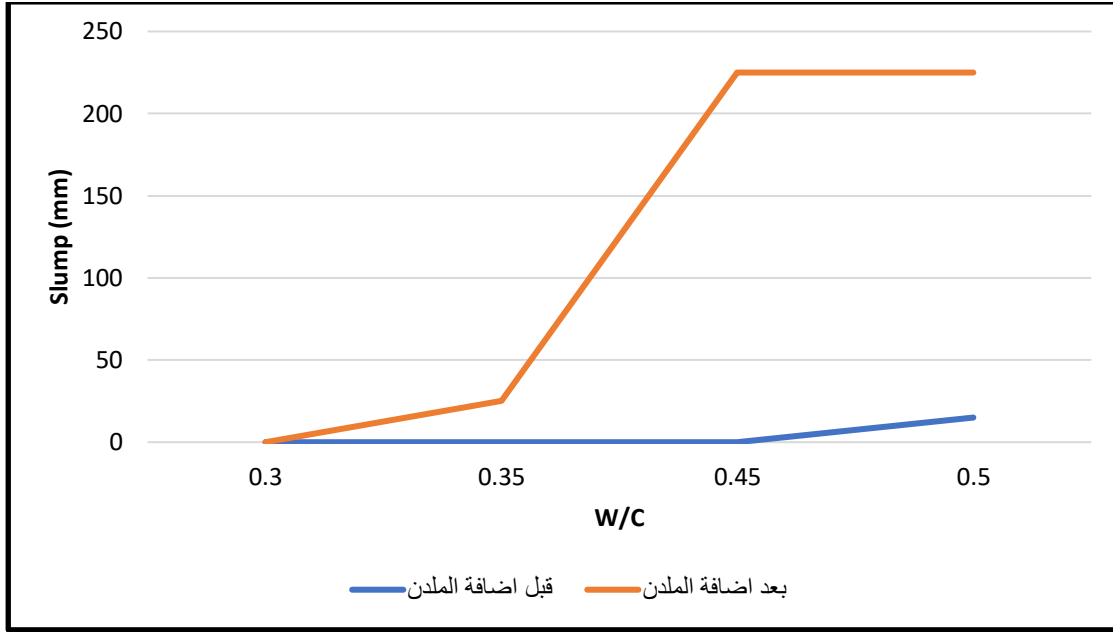
جدول (3) مقدار الهبوط قبل إضافة الملدن وبعد اضافته

نسبة الماء للإسمنت	الهبوط المبدئي (مم) (قبل إضافة الملدن)	الهبوط النهائي (مم) (بعد إضافة الملدن)	
		Type F	Type A
0.35	0	0	0
0.45	0	25	15

225	43	10	0.5
250	95	35	0.52
250	210	90	0.55
250	240	175	0.6



الشكل (1) الهبوط قبل وبعد إضافة الملدن العادى



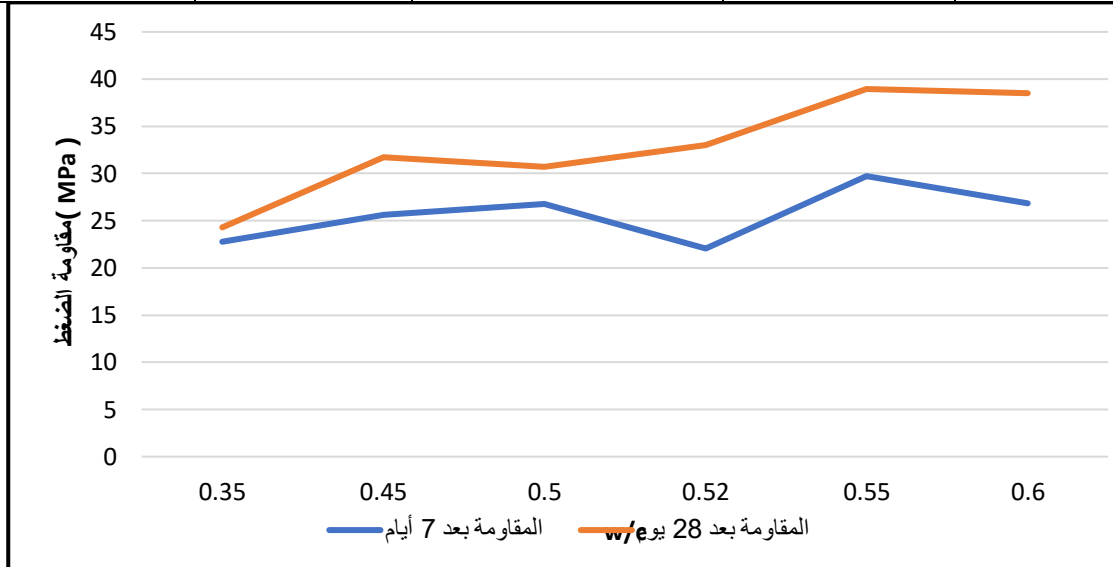
الشكل (2) الهبوط قبل وبعد إضافة الملدن الفائق

3. مقاومة الضغط:

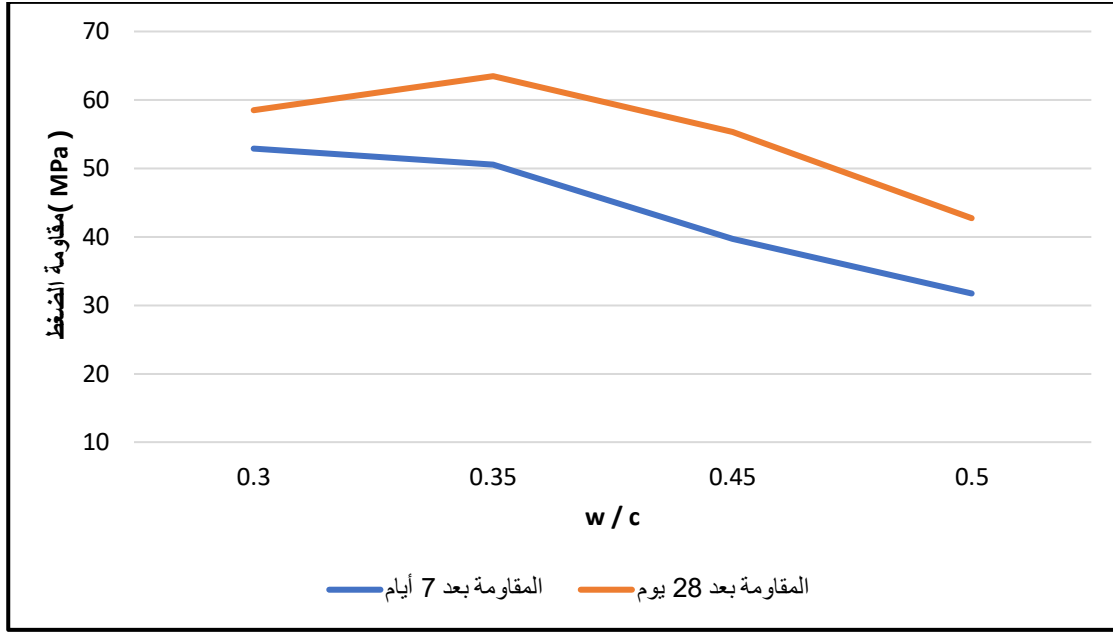
تختلف مقاومة الضغط عند استخدام الملدن العادي والملدن الفائق عند نفس نسبة الماء للإسمنت والسبب يرجع الى الية عمل كل منهما فالملدن العادي محدود التأثير فهو لا يغير كثيرا من بنية المسام الخرسانية بينما في حالة الملدن الفائق تكون الخرسانة اكثر كثافة واقل مسامية بسبب تعبئة افضل لحبيبات الاسمنت وتحسين توزيعها مما يحقق مقاومة اعلى مقارنة بالملدن العادي كما موضح بالجدول (4) والاشكال (3،4).

جدول (4) مقاومة الضغط عند استخدام الملدنات

مقاومة الضغط N/mm^2				نسبة الماء للإسمنت
لعمر 28 يوما		لعمر 7 ايام		
Type F	Type A	Type F	Type A	
58.47	24.29	52.89	22.76	0.35
63.47	31.74	50.56	25.59	0.45
55.29	30.65	39.71	26.79	0.5
42.72	33.01	31.72	22.05	0.52
استحالة اخذ عينات	38.95	استحالة اخذ عينات	29.72	0.55
استحالة اخذ عينات	38.54	استحالة اخذ عينات	26.87	0.6



شكل (3) مقاومة الضغط عند استخدام الملدن العادى



شكل (4) مقاومة الضغط عند استخدام الملدن الفائق

الخلاصة:

اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على أهم التأثيرات الناتجة عن توافق الإضافات المستخدمة على خواص الخرسانة الطازجة والمتصلدة من حيث قابلية التشغيل ومقاومة الضغط، و أظهرت النتائج أن كفاءة الملدنات العادية (plasticizers) تبدأ من توفر نسبة ماء الى الاسمنت تفوق 0.4 وتزداد بزيادة هذه النسبة، و أظهرت الملدنات الفائقة (Super plasticizers) كفاءة ملحوظة حتى عند نسب منخفضة تصل إلى 0.35، مع وصولها إلى نسبة التشبع عند نسبة 0.45، حيث لا يؤدي بعدها رفع نسبة الماء إلى تحسين إضافي في الأداء . كما تبين أن الاختلاف في نوع الإسمنت وخصائصه، وكذلك نوع وجرعة الكيمائية، قد يسبب بعض المخاطر لعدم التوافق والتجانس، مما ينعكس سلباً على خصائص الخرسانة وكذلك الاختلاف في خصائص الملدنات تكون واضحة عند نسب الماء للإسمنت المنخفضة، وأخيراً، أظهرت النتائج أن زمن إضافة الملدن إلى الخلطة الخرسانية لا يؤثر بشكل واضح على مقاومة الضغط للخرسانة المتصلدة، ما دام باقي المتغيرات تحت السيطرة.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة وما تم الحصول عليه من نتائج واستخلاصه منها، نعرض فيما يلي بعض التوصيات التي قد تساعد ذوي الاختصاص المهتمين و القائمين على صناعة الخرسانة الجاهزة على إجراء عمليات التحسين والتطوير ، وهذه التوصيات تتلخص فيما يلي :

- التوسع في دراسة تأثير الزمن على كفاءة الملدن وذلك بالتعرض لتأثير أنواع مختلفة من الإسمنت ذات محتوى مختلف من مركب (C₃A).
- توسع دراسة تأثير نعومة الاسمنت على سلوك الملدنات المختلفة.
- قبل استخدام أي إضافات ضرورة عمل خلطات تجريبية في المعمل واختيار الجرعة المثلى ونوع الاضافة المناسب بالإضافة الى زمن اضافة جرعة الملدن.
- التركيز على المراقبة والتحكم بالجودة عند اختيار المواد ومدى مطابقتها للمواصفات.
- عدم الاعتماد على النشرات المرفقة للمواد المضافة فقط.

(1) المراجع:

1. المواصفات القياسية الليبية رقم (340)، الإسمنت البورتلاندي، لسنة 2009.
2. المواصفات القياسية الليبية رقم (49) ركام الخرسانة من المصادر الطبيعية، لسنة 2002.
3. المواصفات القياسية الليبية رقم (294) المياه المستعملة في الخرسانة، لسنة 1990.
4. الدليل الليبي لتصميم الخلطات الخرسانية التقليدية (816)
5. American Society for Testing and Materials, ASTM - C494 - 12 standard specification for ready - Mixed concrete, 2012.
6. American Society for Testing and Materials, ASTM – C494 , specification for chemical Admixtures for concrete, 1990
7. American Society for Testing and Materials, ASTM C143 / C143M - 10, Standard Test Method for Slump of Hydraulic-Cement Concrete, 2010 .

8. American Society for Testing and Materials, ASTM C1064 / C1064M – 11, Standard Test Method for Temperature of Freshly Mixed Hydraulic-Cement Concrete, 2011.

المراجع :

1. المواصفات القياسية الليبية رقم 340 (2009). الإسمنت البورتلاندي. الهيئة الوطنية للمواصفات والمعايير القياسية، ليبيا.
2. المواصفة القياسية الليبية رقم 49 (2002). ركام الخرسانة من المصادر الطبيعية. الهيئة الوطنية للمواصفات والمعايير القياسية، ليبيا.
3. المواصفة القياسية الليبية رقم 294 (1990). المياه المستعملة في الخرسانة. الهيئة الوطنية للمواصفات والمعايير القياسية، ليبيا.
4. مركز البحوث والاستشارات – جامعة طرابلس. الدليل الليبي لتصميم الخلطات الخرسانية التقليدية (رقم 816).
5. *ASTM C494/C494M – 12 (2012). Standard Specification for Chemical Admixtures for Concrete. American Society for Testing and Materials.*
6. *ASTM C143/C143M – 10 (2010). Standard Test Method for Slump of Hydraulic-Cement Concrete. American Society for Testing and Materials.*
7. *ASTM C1064/C1064M – 11 (2011). Standard Test Method for Temperature of Freshly Mixed.*

الجودة في مؤسسات التعليم العالي بين تحديات وتهديدات الواقع والتطلعات المستقبلية للتغلب عليها

" جامعة غريان أنموذجا "

د: فتحي رمضان السني

استاذ مشارك. كلية العلوم الصحية غريان. جامعة غريان

الملخص:

ركز هذا البحث على جودة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا عموماً، وفي جامعة غريان على وجه الخصوص، للكشف عن التحديات والتهديدات التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض كليات الجامعة، وتم اختيار الكليات (الأداب غريان والتربية غريان والعلوم الصحية غريان)، كميدان تطبيقي للدراسة، كونها الكليات التي عمل بها الباحث. وتلخصت مشكلة البحث في السؤال التالي: "ما طبيعة التحديات التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تجميع كمية من الحقائق المهمة المتصلة بالموضوع واخضاعها للتحليل، كما اعتمد على تحليل ما توفر للباحث من معلومات وتقارير وتجارب مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالكليات (قيد البحث).

وقد تكون مجتمع البحث من خلال مجموع من السادة العمداء والوكلاء الشؤون العلمية ومديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، ورؤساء الأقسام العلمية في الكليات الثلاث قيد البحث، والبالغ عددهم (34) مفردة، لمعرفة ودراسة وجهات نظرهم وتطلعاتهم لمستقبل كلياتهم من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وذلك لخبراتهم في المجالي الإداري والأكاديمي، كما استخدم الباحث أداة الاستبيان لجمع البيانات المطلوبة.

وتوصلت نتائج البحث إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي أصبحت خياراً لا يمكن الأخذ به أو تركه؛ بل أصبحت ضرورة ملحة ووسيلة من أجل البقاء والمنافسة، لا سيما في ظل المتغيرات المتلاحقة والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما يوصي البحث بضرورة العمل على توفير مجموعة من العناصر تبدأ باقتناع القيادات الإدارية والعاملين المنفذين لها إلى ضرورة انتهاج وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في كل العمليات، والعمل على تدريبهم، واختيارهم وفق أسس ومعايير علمية صحيحة.

الكلمات المفتاحية: التحديات، التطلعات، الجودة، مؤسسات التعليم العالي.

Abstract

This research focused on the quality of higher education institutions, in Libya in general and at Gharyan University in particular, to reveal the challenges and threats that hinder the implementation of total quality management in some university colleges. The colleges (Faculties of Arts Gharyan, Education Gharyan, and Health Sciences Gharyan) were chosen as the applied field for the study, as they are the colleges in which the researcher worked. The research problem was summarized in the following question: What is the nature of the challenges that hinder the application of total quality management at Gharyan University?

The researcher relied on the descriptive analytical approach, which is based on collecting a quantity of important facts related to the topic and subjecting them to analysis. He also relied on analyzing the information, reports, and experiences of quality assurance and performance evaluation offices in colleges (while alive) available to the researcher.

The research community has been formed of a group of deans, vice deans for academic affairs, directors of quality assurance and performance evaluation offices, and heads of academic departments in the three colleges under study, individuals, to know and study their points of view and their 4totalling 3 the ^aspirations for the future of their colleges through the application of comprehensive quality tool, due to their experience in the administrative and academic field. The researcher also used the questionnaire tool to collect the required data.

The research results concluded that the application of total quality management in higher education institutions has become an option that cannot be taken or abandoned; rather, it has become an urgent necessity and

a means for survival and competition, especially in light of the successive variables and political, economic, social and cultural developments.

The research also recommends the necessity of working to provide a set of elements starting with convincing administrative leaders and implementing workers of the necessity of adopting and applying total quality management in all operations and working to train and test them according to correct scientific foundations and standards

مقدمة:

تواجه المجتمعات الإنسانية اليوم - علي اختلاف درجة تقدمها - مجموعة من التحديات الكبرى أفرزتها التغيرات السريعة والمتلاحقة التي حدثت علي جميع الأصعدة، وفي مختلف المجالات، أدت إلى تغييرات ثقافية وقيمية واجتماعية تزداد كل يوم وتثيرها وتأثيرها على كل المجتمعات، وتشكل هذه إحدى أهم التحولات والتغيرات التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمعنا المعاصر، بأعتبار أن تأثير هذه التحديات لا يقتصر علي الآونة الراهنة، بل يمتد إلي المستقبل أيضاً.

ولقد علقت الأمل والطموحات على المؤسسات التعليمية والتدريبية- وفي طليعتها الجامعات- بذل المزيد من الجهد علي كافة المستويات والاستعداد لها، والتخطيط لمواجهتها، والتعرف علي الاتجاهات العامة للآثار المتوقعة لهذه التحديات، وأن تعيد النظر فيما تقدمه من جهود وأنشطة التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية.

الأمر الذي حدى بالعديد من الجامعات أن تحذو في تعاملاتها سبلا مثلى في ترصين جودة العملية التعليمية، وإعادة النظر في منظومات التعليم وتشخيصها، وأستثمار الطاقات البشرية الفاعلة فيها، بأكثر كفاءة وفاعلية، والعمل على إدخال النظم الحديثة والمعايير في كل مستوياتها الإدارية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة، بأعتبار أن التعليم العالي حلقة أساسية من منظومات المجتمع التي تتأثر ببعضها البعض، وتشكل متطلبات مجتمع المعرفة تحديات تواجه كل المؤسسات التعليمية في سبيل تلبية احتياجات المجتمع، ورفقيه وتطوره.

ولعله من نافلة القول التأكيد بأن العمليات المختلفة، لابد وأن يرتكن في كافة أبعادها إلى إدارة الجودة الشاملة التي أصبحت في ظل التحديات سلاحاً تنافسياً مميزاً، لما أقترن بها من جهود جعلتها الميدان الأكبر حسماً في تحقيق الأهداف، كما أن القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي ارتبطت بشكل لا يدعو مجالاً للشك بمستوى جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، والدخول إلى عالم المنافسة، كما لم تعد إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي خياراً يمكن الأخذ به أو تركه؛ بل أصبحت ضرورة

ملحة ووسيلة من أجل العمل على تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي بأقل تكلفة، وبأعلى نسبة من الجودة، وذلك عن طريق وضع خطط متكاملة لتجويد هذه المؤسسات بتطبيق نظام الجودة الشاملة الذي يستوجب تطبيقه في كافة المؤسسات التعليمية؛ إذا ما أرادت البقاء في هذا العالم المتغير.

لقد شهد التعليم العالي في ليبيا نمواً متسارعاً من حيث زيادة عدد مؤسساته، وعدد الطلبة، وعدد الخريجين، وتنوع البرامج التعليمية، إلا إن هذه الزيادة لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه وقدراته على مواجهة التحديات، حيث أن المتتبع لإوضاعه يلاحظ بأنه يعاني من إهدار الطاقات والفاقد في المخرجات (كما وكيفاً)، ومن أوجه القصور نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساته، فمزال مدخل إدارة الجودة الشاملة غامضاً وشائكاً، نظراً لمحدوديته وحدائته، وكذلك غياب الخطط والإستراتيجيات التي تقود وتوجه جهود إدارة الجودة الشاملة بها، حيث أن أغلبها تعمل للأسف الشديد بدون أي منافسة، ولم تبحث عن التميز والنجاح، ولم تستند إلى سياسة ثابتة أو رؤية واضحة، بل تعمل منفصلة عن واقعها.

وأن فشل الرسالة التعليمية في تحقيق أهدافها والتي تعد الجودة الشاملة في قطاع التعليم أهمها؛ ما سببها سوى عدم مسايرة القطاع لها، والانتقال نحو مفاهيم الإدارة العلمية الحديثة، وإعادة تنظيم المؤسسات التعليمية، من أجل التطوير والتحديث والإصلاح، وفق نظام إدارة الجودة الشاملة؛ مما جعلها في ذيل الترتيب ضمن التصنيفات العالمية للمؤسسات التعليمية.

وفي ظل الواقع المؤلم، فإن تحليل أوضاعها يكشف عن كثير من جوانب الخلل التي تقف وراء إعاقة تقدمها ولحاقها بالأنظمة التعليمية المتقدمة، لذلك قام البحث الحالي بالتركيز على معرفة أهم التحديات التي تواجه بعض كليات جامعة غريان في سبيل تحقيق الجودة الشاملة، وضمانها الصادرة من خلال المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في تحديات (القيادية، مكاتب الجودة، التعليمية والتدريسية، البحث العلمي). (المركز الوطني لضمان الجودة، 2012)

مشكلة البحث:

لقد نبعت مشكلة البحث من الواقع المعاش، وبحكم عمل الباحث، فقد لاحظ تفاوتاً وتدنى واضح في سياسات واستراتيجيات الكليات قيد الدراسة والبحث، وأنها عاجزة على تحقيق رغبات وحاجات المجتمع في مواكبة ومواجهة التطورات والتحديات العالمية، وما زالت بعيدة كل البعد عن الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وأن التركيز مازال ظاهراً على كم المخرجات التي زادت من عدد الباحثين عن العمل داخل المجتمع؛ مما ينذر ببروز خطر، فهذه المؤسسات حالياً تخرج العديد من الخريجين الباحثين عن الوظائف في الدولة، دون الالتفات إلى جودة هذه المخرجات، والمطالبين بالتعيينات في شتى المجالات، دون وجود مستثمرين حقيقيين في رأس المال الحقيقي، وهو الإنسان الذي هو محور العملية التعليمية والتنموية، ونهضة وعماد جودة مخرجات التعليم التي تنعكس أثارها على

المجتمع بأسره، فالدولة لا تسمح ميزانيتها وإمكانياتها بهذر المزيد من الموارد المالية والبشرية لتعليم يخرج أناساً لا وظيفة لهم.

وقد أنطلق هذا البحث من فناعة أن التعليم هو الركيزة الأساسية لأي برنامج تنموي، والشریان الحيوي والأهم في أي مجتمع، وهو أساس نهوض المجتمعات وتقدمها، والجودة الشاملة صمام أمنه وفاعليته، غير أنه صار جلياً للجميع أن مؤسسات التعليم العالي أصبحت تعاني الكثير من المشاكل والتحديات التي أثرت سلباً على قطاعات المجتمع كافة، وأعاقت تقدمه لعدة مسببات وعوامل؛ كنتيجة حتمية للتقييم المتواضع المستوى لأداء تلك المؤسسات، والتي تعمل بعيداً عن أنظمة الجودة، مما اضطرها إلى أن تعيد بناء ذاتها، وفقاً لأنظمة معينة ومعايير واضحة، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات والتي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات ورغبات المتعلمين وحاجاتهم في تحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية. (الطامي، وآخرون، 2012:ص150)، فلا يمكن تصور أي مؤسسة تعليمية تحذو في تعاملاتها وأنشطتها دون تطبيق واعى لإدارة الجودة الشاملة لجميع عملياتها المختلفة، حيث استحوذت على اهتمام الباحثين من أجل إحداث نقلة نوعية وكمية في المؤسسات التعليمية. (شاحوت، التائب، 2019:ص208)

وتأسيساً على ما سبق، وحتى يتم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، لابد من معرفة التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيقها من خلال جهات نظر عمداء الكليات، والوكلاء الشؤون العلمية، ومديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، ورؤساء الأقسام العلمية في الكليات قيد البحث، وبناء على ما سبق تتخلص مشكلة البحث بالسؤال الآتي: ما طبيعة التحديات والمعوقات التي تعيق وتحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من النقاط التالية :

* تتناول هذا البحث موضوعاً في غاية الأهمية، وهو جودة مؤسسات التعليم العالي، وذلك لما له من أهمية كبرى في النهوض بالعملية التعليمية، ويمنح هذه المؤسسات الإحترام والتقدير المحلي والإعتراف العالمي، حيث أننا كثيراً ما نسمع، ونرى عن خروج ليبيا من التصنيف العربي والعالمي من حيث جودة التعليم فيها.

* كما يفيد هذا البحث أيضا المسؤولين عن المؤسسات في التعرف علي بعض السبل والإجراءات التي تسهم في التغلب علي التحديات التي تعوق تطبيق إدارة الجودة الشاملة بها، في ظل التفاعل مع التحديات المعاصرة.

* فضلاً على أنه قد تفتح المجال لمزيد من الدراسات والبحوث، لسد النقص في الدراسات الوصفية والتحليلية والتقييمية، حول التحديات التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وإنها تتزامن كذلك مع سعي بعض كليات جامعة غريان بالتوجه نحو الحصول على الإعتماد المؤسسي والبرامجي، واخفاق بعضها الآخر، ولإضفاء المزيد من المرونة على إدارة الجامعة لتكون قادرة على تلبية حاجات ومتطلبات سوق العمل ومواجهة التحديات.

أهداف البحث:

الهدف الرئيس لهذا البحث هو " التعرف على تحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان، من خلال وجهات نظر عمداء الكليات، ووكلاء الشؤون العلمية، ومديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، ورؤساء الأقسام العلمية في الكليات الثلاث (كلية الآداب غريان، كلية التربية غريان، كلية العلوم الصحية غريان)، في المجالات (تحديات القيادية، مكاتب ضمان الجودة، التعليمية والتدريسية، البحث العلمي)، والتي تحول دون قيامهم بمهامهم على أكمل وجه.

وينبثق من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- 1- الوقوف على الأسباب الأساسية لهذه التحديات من خلال تحليل النتائج التي سيتوصل إليها البحث.
- 2- التعرف على سبل التغلب على التحديات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان.
- 3- تقديم المقترحات المنبثقة من نتائج البحث للتغلب على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في جامعة غريان.

تساؤلات البحث:

- 1- ما التحديات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان، من خلال وجهات نظر عمداء الكليات، والوكلاء، ومديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، ورؤساء الأقسام العلمية في الكليات الثلاث (كلية الآداب غريان، كلية التربية غريان، كلية العلوم الصحية غريان).
- 2- ما الأسباب الأساسية لهذه التحديات من خلال تحليل النتائج التي ستتوصل إليها البحث؟
- 3- ما سبل التغلب على التحديات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان؟

-
- 4- ما المقترحات المنبثقة من نتائج البحث للتغلب على تحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان؟
-

الإطار النظري للبحث:

سوف يتناول البحث الحالي الجانب النظري من خلال المصادر، والأدبيات، والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، وما تطرق إليها الباحثون والمختصون في هذا المجال، وعلى النحو الآتي:

أولاً- مفهوم إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

قبل أن التطرق لمفهوم الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، يجب الإشارة إلى معنى الجودة، ومعني إدارة الجودة الشاملة، حتى تكتمل الصورة.

1- مفهوم الجودة:

فالجودة (Qualite) من الكلمة اليونانية (Qualitas)، التي تعني بيعة الشخص أو بيعة الشيء ودرجة صالبتة، فكانت تعني قديما الدقة والإتقان، ويستخدم مصطلح الجودة للدالة على أن المنتج جيد أو الخدمة جيدة. (الدرادكة، الشبلي، 2002: ص15)

هناك تعريفات عديدة لمعنى الجودة، نذكر إبراز أهم التعاريف التي أعطيت لمفهوم الجودة.

عرفت الجودة لغوياً: في معجم أين منظور "لسان العرب" كلمة الجودة بأن أصلها " جود " والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده، وجوده أي صار جيداً، وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل. (ابن منظور، 1984، ص2)

ويردها المعجم الوسيط إلى " فعلها الثلاثي جاد ومصدره جودة بمعنى صار جيداً، ويقال جاد العمل فهو جيد وجاد الرجل التي بالجيد من قول أو عمل". (التميمي، 2008: ص13)

أما تعريفها اصطلاحاً تعني " عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى جودة المنتج التعليمي بواسطة كل فرد من العاملين بالمؤسسة التعليمية، وفي جميع جوانب العمل التعليمي والتربوي بالمؤسسة". (أبراهيم، 2003: ص63) ،

وتراها اللجنة القومية لضمان الجودة والإعتماد بأنها " هي درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها المستفيد من الخدمة، أو تلك المتفق عليها معه". (اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، 2004) ، كما عرف معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي الجودة بأنها "العمل الصحيح وبشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسين الأداء". (السمرتي، 2007: ص2)

كما عرف البعض الجودة بأنها " مجموعة من المزايا والخصائص الخاصة بالمنتج أو الخدمة، والتي تساهم في إشباع المستهلكين وتتضمن السعر والأمان والموثوقية والاعتمادية". (محمد، 2020: ص433)

2- مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

تعد إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management) فلسفة إدارية حديثة تركز على عدد من المفاهيم والفلسفات الحديثة التي تستند على المزج بين الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الابتكارية والمهارات الفنية المتخصصة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين المستمر. (إدريس، 2012، ص40)، وتعتبر إدارة الجودة الشاملة اليوم من أشهر وأهم المصطلحات الإدارية في مختلف القطاعات سواء كانت تعليمية أو غير ذلك، وينظر لهذا المصطلح بأنه حديث نسبياً ولا يتجاوز العقود القليلة الماضية، كما تعتبر أحد الأساليب التي يمكن من خلالها الإستجابة للتحديات، والتعامل معها، كما تمثل أحد أهم السياسات الهادفة إلى تطوير الأداء، وتسعى إلى التحسين المستمر، وتحقيق أفضل المدخلات والعمليات والمخرجات، وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين والدخول إلى عالم المنافسة، عن طريق القيام بكافة الأنشطة والفعاليات الإدارية والأكاديمية والمالية لإشباع الحاجات ومتطلبات سوق العمل عن طريق التطوير والتحسين المستمر لجودة الخدمة التعليمية للحصول على خريجين ذوي كفاءة ومهارات عالية تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

(دريب، 2014:ص 92)

فقد عرفتها "منظمة إيزو" بأنها منهج إداري لمؤسسة أو شركة يركز على الجودة، وتعتمد على مساهمة جميع الأعضاء، وتهدف إلى نجاح طويل المدى من خلال إرضاء العميل، وإستفادة جميع أعضاء المؤسسة والمجتمع أيضاً"، تقوم على توفر خصائص وصفات في المنتج تشبع حاجات وتوقعات المستفيد المعلنة وغير المعلنة، ويتلائم ذلك بترجمة هذه الإحتياجات والتوقعات إلى تقييم جيد للمنتج أو أداء الخدمة. (مصطفى، 2005، ص 33)

3- مفهوم إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي (TQM):

لقد تزايد الاهتمام العالمي، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بجودة التعليم ونوعيته، نتيجة النظرة إلى التعليم باعتباره سلعة، لا بد له من أن ينافس، فإدارة الجودة الشاملة وفهمها وتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي، تعد قضية مهمة وسمة من أهم سمات المجتمعات الحديثة الراغبة في التطور والتقدم. حيث تعتبر جودة التعليم العالي استراتيجية إدارية مستمرة التطوير تنتهجها المؤسسة التعليمية، معتمدة على مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي، وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلي، والنفسي، والاجتماعية والخلقية، وذلك بغية إرضاء الطالب بأن يصبح مطلوباً بعد تخرجه في سوق العمل، وإرضاء أجهزة المجتمع كافة المستفيدة من هذا

المخرج. (احمد، 2003:ص16)، ولكي يتم تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية العالي، والذي يهتم بتغيير رؤية العاملين لطبيعة العمل وإتقانه وتجويده سعياً إلى تحقيق الجودة والإعتماد في كل مراحل العمليات من أجل الحصول على مخرجات تتصف بالجودة العالية. (الشافعي والجبوري، 2019: ص ص 180-200)، الأمر الذي دفع العديد منها لتبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها كنسق تعليم نظامي يعكس السياق الاجتماعي والاقتصادي العام؛ هدف رفع مستوى التعليم والتعلم، والتركيز على الكفاءة النوعية لمخرجاته، وأن تعني الارتقاء بالمستوى العلمي والمواصفات النوعية لخريجي الجامعات.

وفيما يتعلق بتعريف مفهوم الجودة في التعليم العالي فقد جرت عدة محاولات لتعريفها، نورد بعضها :

عرف "الطائي" جودة خدمات التعليم العالي بأنها "عبارة عن عملية توثيق للبرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجيهات، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العقلية والجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية". (الطائي، العالق، 2016: ص 14)

كما عرف اتحاد الجامعات العربية بأنها "استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من مناهج ومرافق وطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومختلف الأنشطة التي ترتبط بالعملية التعليمية، وذلك وفق معايير محددة. (اتحاد الجامعات العربية، 2013)

وهناك من عرفها بأنها: "عبارة عن منهج عمل لتصوير شامل ومستمر يقوم على جهد جماعي بروح الفريق، ويشمل ذلك كافة مجالات النشاط على مستوى المؤسسة، والإدارات والإقسام العلمية وأعضاء هيئات التدريس، وكافة مراحل الدراسة للطلاب، حتى تقديمه كمنتج نهائي لسوق العمل، ومتابعة قبول ورضى السوق عنه". (علوان، 2005م، ص 31 . وعرفت بأنها: "عبارة عن نظام مكون من مجموعة من الإجراءات والارشادات تضعها المؤسسة التعليمية لتكون لها مرشداً في تنظيم عملها، بهدف توفير خدمات متنوعة وفعالة في شرح المواد الدراسية وتوصيلها إلى الطلبة، وقياس أداءهم لتلبية احتياجاتهم الدراسية، وسوق العمل لضمان الجودة في خدمات التعليمية كافة" (عبد الله، 2001م، ص 77).

ثانياً- الدراسات السابقة:

تناول هذا الجزء الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي، وقد قام الباحث بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام، دراسات محلية، دراسات عربية، ودراسات أجنبية، مرتبة حسب التسلسل الزمني لها، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الدراسات المحلية:

1- دراسة (دربي، 2015) هدفت الدراسة إلى تقصي معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة قاريونس، والتحقق من وجود هذه المعوقات من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتحديد عوامل إعاقه تطبيق إدارة الجودة بالجامعة. توصلت الدراسة إلى ترجيح وجود معوقات لإدارة الجودة بالجامعة، وقد رجح أعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة: وجود المعوقات العشر التي تضمنها الاستبيان المطبق بالدراسة، ولكن بنسب مئوية متفاوتة. وفي ضوء هذه النتائج تقدمت الباحثة ببعض التوصيات جاء على رأسها ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الجودة بجهود منظمة وحثيثة.

2- دراسة (الفار، 2019). هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس والموظفين بكلية الآداب بجامعة الزاوية، كما هدفت إلى التعرف على أهم السبل للتغلب على تلك المعوقات، وأتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى تحقيق أهداف بحثه، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وتكونت عينة البحث من (56) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، مثلوا نسبة (18 %) من مجتمع الدراسة الأصلي، والبالغ (310) عضواً هيئة تدريس، وعدد (11) موظفاً مثلوا نسبة (22 %) من مجتمع الدراسة البالغ (49) موظفاً، وكانت العينة متجانسة من الذكور والإناث، وأظهرت النتائج أن أهم معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة والتي تواجه أعضاء هيئة التدريس، تمثلت في المعوقات المالية والمادية، يليها المعوقات القيادية ثم المعوقات البشرية، أما المعوقات التنظيمية جاءت في المرتبة الرابعة، كما أظهرت النتائج أن أهم عوامل نجاح تطبيق نظام إدارة الجودة تتمثل في حل المشكلات المالية والمادية، يليها حل المشكلات القيادية، ثم حل مشكلة المعوقات البشرية، أما حل مشكلة المعوقات التنظيمية جاءت في المرتبة الرابعة، كما بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائية لدى عينة الدراسة حسب متغير النوع ومتغير الوظيفة وسنوات الخبرة.

3- دراسة (أبو شعالة وأبوجلاله، 2019)، هدفت الدراسة إلى تحديد عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بليبيا، وكذلك درجة أهميتها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تحديد بعض عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي بكل مجاله المؤسساتي والبرامجي، كانت القيمة التقديرية أهمية عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بليبيا مرتفعة بشكل موضوعي وبمقاييس علمية وعالمية.

4- دراسة (الحسومي، 2021). تهدف الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، لاسيما في جامعة الزاوية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات. أظهرت نتائج الدراسة وجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية الإدارية، ووجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية التشريعية، حيث أن هناك قصور في التشريعات والقوانين، إلى جانب وجود عوائق مالية وبشرية.

وأوصت بالتغلب على تلك التحديات لتطبيق الجودة في الجامعة.

ثانيا- الدراسات العربية:

1- دراسة (مدوخ، 2008). "معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها". اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العمداء، ورؤساء الأقسام ورؤساء لجان الجودة في الجامعات الثلاث (الإسلامية، الأزهر، الأقصى)، والبالغ عددهم (155) فرداً، وقد تم التوصل إلى النتائج أهمها: توجد معوقات متعلقة بمجالات الدراسة من خلال استجابات الأفراد، توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المستجيبين المتعلقة بمتغير الجامعة الإسلامية الأزهر الأقصى، وذلك لدى الأزهر لغياب تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة فيها. كما أكدت الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المستجيبين تعزي للمتغيرات (المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، درجة العلمية).

2- دراسة (أدريس، 2012)، هدفت الدراسة للتعرف عن أهم المعوقات التي تواجه الجامعات المصرية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الكليات. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج كان أهمها: أن الجامعات الخاضعة للدراسة تعاني من العديد من المعوقات التي تبرر مستوى نجاحها المتواضع في تطبيق نظمها الخاصة بإدارة الجودة والاعتماد، ومن بين تلك المعوقات نقص التمويل، وعدم المشاركة الفعالة في الأنشطة الطلابية، وعمليات الجودة من جانب أعضاء هيئة التدريس، وعدم كفاءة خدمات الدعم المقدمة بواسطة العاملين بسبب افتقارهم للقدرات والمهارات المناسبة، وعدم التشجيع والتحفيز المالي للمبتكرين والمبدعين من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب، والصراعات الوظيفية، وافتقار التعاون الفعال والدعم المالي من جانب منظمات الأعمال في المجتمع المحلي، وافتقار الإتصال والحوار مع الطالب، والبيروقراطية في الإجراءات والروتين في القوانين واللوائح.

3- دراسة (العضاضي، 2012). هدفت إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة الملك خالد بالسلطنة، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة،

وتكونت من (38) فقرة، تم توزيعها على عينة مؤلفة من (204) عضو هيئة تدريس، وأظهرت نتائج الدراسة أن أبرز المعوقات هي: ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة، وضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية، وضعف إمكانيات المكتبات، وأشارت النتائج إلى وجود اختلاف بين المجموعات الرئيسية للمعوقات وفقاً للتخصص، ووجود فروق في تقدير درجة الأهمية للمعوقات التنظيمية، وخدمة المجتمع ترجع إلى خبرة عضو هيئة التدريس. وقد اقترح مجموعة من التوصيات أهمها: نشر ثقافة الجودة، الاهتمام بالحوافز أعضاء هيئة التدريس، الاهتمام بدعم البحث العلمي.

ثالثاً- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (لو ويانج، 2009) (Yang&Lue)، هدفت إلى أن معوقات تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات الصينية درجتها ضعيفة جداً بالنسبة للبحث العلمي، كما أن درجة أهمية تطبيقها المبادئ كانت عالية جداً.

2- دراسة (Atieno & Patrick، 2014)، هدفت إلى التعرف العقبات الرئيسية التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة (KCA)، واعدت هذه الدراسة لاختبار النظام الهيكلي التي تعزز من شأنه أن إدارة الجودة الشاملة، وفي الوقت نفسه تسعى إلى اكتشاف حساسية النظم للموارد البشرية وأثره على الأداء. وقد تم اختيار عينة طبقية بلغ (1234) فرداً من فريق الإدارة العليا، ورؤساء الأقسام الأكاديميين والمحاضرين وموظفي الدعم والطلاب. ولجمع البيانات تم تصميم استبانة، ومقابلات لعدد من أعضاء العينة اختيرت بشكل عشوائي مثلت جميع الطبقات. في حين تم الحصول على البيانات الثانوية من تقارير الجامعة حول تقدم وتطبيق إدارة الجودة الشاملة. كشفت الدراسة أن الجامعة توجه تحديات في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة بسبب أن أفراد العينة لا يعرفون الطرق الفضلى لتنفيذه. إضافة إلى أن بعضهم يجهلون مبادئ إدارة الجودة ولا يفهمون كيفية عملها.

3- دراسة (كولسنسكي، 2000) (Kolcinsk)، أجرى الدراسة لتحديد معايير وعوامل النجاح والإخفاق في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات مختارة في التعليم العالي وعددها (184) مؤسسة تعليمية طبقت هذا المفهوم ومستمرة فيها، بينت النتائج أن نسبة (57 %) من هذه الكليات والمؤسسات التعليمية واجهت معوقات كثيرة أثناء تطبيق أسس الجودة الشاملة، ومن أهم هذه المعوقات هو ضعف الدعم المادي والالتزام الإداري من قبل القيادات العليا والذي يعد معوقاً كبيراً.

تعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الباحث لعدد من الدراسات المحلية والعربية والاجنبية، للتعرف على التحديات والمعوقات التي تعترض تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في عدد من مؤسسات التعليم العالي، يتضح أن أغلب الجامعات المحلية والعربية والاجنبية تعاني من ضعف واضح في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة؛ لعدة أسباب منها المعوقات التنظيمية والقيادية والبشرية والمالية، بالإضافة إلى عوامل أخرى والحقيقة أن الواقع يشير إلى وجود مشكلة، مما يتطلب من النظام التعليمي بشكل عام والإدارات العليا وقفة جادة لتحسين مستوى إدارة الجودة، ويحاول الباحث في هذا البحث التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في إحدى الجامعات الليبية، وهي جامعة غريان، كما يحاول وضع جملة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في وضع استراتيجية واضحة في تطبيق نظام إدارة الجودة على مستوى الجامعات من خلال تقادي العراقيل والمعوقات التي تحول دون ذلك.

ومن خالل العرض السابق للدراسات والبحوث التي أجريت في موضوع التحديات التي تعيق إدارة الجودة الشاملة يمكن استخلاص الأتي:

* علاقة البحث الحالي بالدراسات السابقة، هناك تشابه كبير بينهم في دراسة تحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، واختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة من حيث المكان والزمان ومجتمع البحث.

علاقة البحث الحالي بالدراسات السابقة، هناك تشابه كبير بينهم في دراسة تحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، واختلف عن الدراسات السابقة من حيث المكان والزمان ومجتمع البحث.

*جميع الدراسات السابقة تشترك مع البحث الحالي في استخدامه واعتمادها على صحيفة الاستبانة كأداة رئيسة في البحث.

* تلاقت معظم الدراسات السابقة مع البحث الحالي في المنهج المتبع، وهو المنهج الوصفي التحليلي.

* يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة كونها أول بحث يجر على جامعة غريان، كما أنه يتميز بتناوله التحديات من خلال جهات نظر عمداء الكليات، والوكلاء، ومديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، ورؤساء الأقسام العلمية في الكليات قيد البحث، على حد علم الباحث.

* توصلت كل الدراسات السابقة إلى أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

* استفاد الباحث منها في التعرف على المنهجية العلمية المتبعة في كل دراسة، والادوات والاساليب المستخدمة وغيرها.

الإطار العملي للبحث:

أولاً- الاجراءات المنهجية للبحث:

نظرا لطبيعة هذا البحث الذي يستهدف التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لموضوعها، حيث أن هذا المنهج معمول به في الكثير من الدراسات التحليلية الوصفية، خاصة التي تتعلق بالممارسات اليومية لظاهرة من الظواهر أو الظروف السائدة، والتي يلزم الاهتمام بوصفها بدقة، ثم نعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً. (سركز، أمطير، 2002:ص114)

كما يتيح للباحث تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الأكاديمي والإداري، لاسيما فيما يتعلق بمعوقات إدارة الجودة الشاملة والتحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي، بالإعتماد على ما يتوفر من معلومات في ذلك الوسط، خاصة بعد خوض العديد من كليات الجامعة تجربة تطبيق معايير الجودة الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع عمداء ووكلاء الشؤون العلمية، ومديري مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، ورؤساء الأقسام العلمية، بالكليات (كلية الآداب غريان، كلية التربية غريان، كلية العلوم الصحية غريان)، حيث تم استخدام المسح الشامل لجميع مفردات المجتمع المستهدف، والبالغ أعدادهم (34) مفردة، بإعتبارهم مكلفون بقيادة عملية الجودة، ومارسوا العمل الإداري والأكاديمي بكلياتهم لسنوات طويلة، وبالتالي فهم أكثر شعوراً بالتحديات والمعوقات بكلياتهم. وموزعين على النحو التالي:

المسمى الوظيفي	العدد	ملاحظات
عميد كلية	3	

2	وكيل الشؤون العلمية بالكلية	3	
3	مدير مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالكلية	3	
4	رئيس قسم علمي بالكلية	25	
	المجموع	34	

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد على نوعين من المصادر :

أولاً- المصادر الأولية: ممثلة في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على مجتمع البحث.

ثانياً- المصادر الثانوية: ممثلة في الكتب والمراجع والمجلات والدوريات، بالإضافة إلى المحاضر وتقارير مكاتب الجودة.

حدود البحث:

* **الحدود الموضوعية** : يتناول هذا البحث التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان، وهي تتعلق بالجوانب (القيادية، ضمان الجودة، التعليمية والتدريسية، البحث العلمي).

* **الحدود المكانية** : اقتصرت على كليات (كلية الآداب غريان، كلية التربية غريان، كلية العلوم الصحية غريان)، جامعة غريان، وتم اختيار هذه الكليات كميدان تطبيقي للبحث، كونها الأقدم في النشأة، وتضم أكبر عدد من الطلبة، وأكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس، ومكان عمل الباحث.

* **الحدود البشرية** : إقتصرت على مما يعمل تحت مسمى وظيفي: عميد كلية، ووكيل كلية للشؤون العلمية، ومدير مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالكلية، ورئيس قسم علمي بالكلية، بكليات (قيد البحث)، والبالغ عددهم (34) مفردة، بإعتبارهم مكلفون بقيادة عملية الجودة، ومارسوا العمل الإداري والإكاديمي بكلياتهم لسنوات طويلة، وبالتالي فهم أكثر شعوراً بالتحديات والمعوقات بكلياتهم.

* الحدود الزمانية: هي الفترة الزمنية التي تم من خلالها جمع البيانات في الفترة من شهر أكتوبر 2024 إلى شهر يناير 2025.

أداة البحث :

بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في البحث، والوقت المسموح به، والإمكانات المادية المتاحة، فإن الأداء المناسبة لهذا البحث لتحقيق أهدافه هي صحيفة الاستبيان، وذلك لعدم توافر المعلومات الأولية المرتبطة بالموضوع كبيانات متاحة ومنشورة، إضافة إلى ترك المساحة لقيادة الكليات، حتى يفيضوا علينا من خبراتهم ودورهم الإداري والإكاديمي في شرح وجهات نظرهم وتطلعاتهم لمفهوم تطبيق إدارة الجودة للرقى بمستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وجودتها، وما التحديات التي تواجه تطبيقها.

ولتحقيق أهداف البحث تم أعداد صحيفة الاستبيان، وذلك من خلال عدد من الأسئلة، وعدد من العبارات لقياس إتجاه المبحوثين، ما بين (موافق، وغير موافق ولا رأي له)، ومحاولة الباحث أن يستثير معلومات وآراء أو معتقدات المبحوثين، وعلي هذا الأساس فقد تم تصميمه في ضوء الإطار النظري، وفي ضوء تساؤلات البحث، بحيث غط كافة التساؤلات والأهداف وروعي فيه التدرج المرحلي للأسئلة، بحيث تم ترتيب وتسلسل الأسئلة البدء بمدخل عام من الأسئلة التعريفية البسيطة والتدرج منها إلى الأسئلة الخاصة بموضوع البحث، وأهدافها، وللتأكد من دقة الفقرات ودرجة شمولها تم عرض صحيفة الاستبيان على عدد من الخبراء من الأساتذة، للتقييم واقتراح ما يرويه مناسباً لإجراء التعديلات، وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين والاسترشاد بها تمت الصياغة بصورته النهائية، وتوزيعه على المستهدفين، حيث تكونت من قسمين: القسم الأول يحتوي على معلومات أولية عن المستقضي منه، بينما القسم الثاني يعنى بالتحديات والمعوقات التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة، من خلال (4) جوانب، الجانب الأول: أسئلة عن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة علي الجوانب القيادية (10) عبارة، والجانب الثاني: أسئلة عن معوقات تطبيق الجودة الشاملة علي جوانب تحديات مكاتب ضمان الجودة (10) عبارة، أما الجانب الثالث: أسئلة عن معوقات تطبيق الجودة الشاملة علي الجوانب التعليمية والتدريسية (10) عبارة، والجانب الرابع: أسئلة عن معوقات تطبيق الجودة الشاملة علي جوانب البحث العلمي (10) عبارة، وهذه الإستبانة تعتمد على الأسئلة المغلقة.

وبعد توزيع الاستبيان على مجتمع البحث، تم استرداد (34) صحيفة استبيان، وهو ما يمثل نسبة تجاوب كبيرة جداً، وبعد فحص الاستبيانات المستردة تبين أن جميعها صالحة للتحليل الإحصائي. ومن تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، مع استخدام التوزيعات التكرارية والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار إجابات أفراد مجتمع البحث.

ثانيا - عرض وتحليل البيانات وتفسير النتائج

1- عرض خصائص مجتمع البحث:

جدول رقم (1) يوضح التوزيع النسبي لأفراد مجتمع البحث حسب الخصائص الأساسية

الخصائص الأساسية	العدد	النسبة %
الجنس		
نكر	23	67.7%
أنثى	11	32.3%
الكلية		
كلية الآداب غريان	16	47%
كلية التربية غريان	11	32.3%
كلية العلوم الصحية غريان	8	23.5%
الوظيفة		
عميد كلية	3	8.8
وكيل الكلية	3	8.8

8.8	3	مدير مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء
73.5	25	رئيس قسم علمي
المؤهل العلمي		
0 %	0	موظف
55.8 %	19	ماجستير
44.1 %	15	دكتوراه
الدرجة العلمية		
14.7 %	5	محاضر مساعد
44.1 %	15	محاضر
35.2 %	12	أستاذ مساعد
5.8 %	2	أستاذ مشارك
الخبرة المهنية		
14.7 %	5	أقل من 5 سنوات

52.9 %	18	من 6 إلى 15 سنة
26.4 %	9	من 16 إلى 30 سنة
5.8 %	2	أكثر من 30 سنة

أوضحت نتائج البحث، كما هو مبين في جدول رقم (1) بأن مجتمع البحث بلغ (34) مفردة، شكل الذكور النسبة الأعلى (67.7 %) بينما بلغت نسبة (32.3 %) هن من الإناث من مجموع مجتمع البحث، أي أكثر من النصف لنسبة الإناث، وهذا يؤكد على أن التكاليفات الحساسة بالكليات في الذكور أعلى منها في الإناث، وأن الإناث من أعضاء هيئة التدريس لا يملن إلى تحمل المسؤولية.

كما تبين أن أعلى نسبة حوالي نصف مجتمع البحث (47 %) يتبع كلية الآداب غريان، ثم جاءت نسبة (32.3 %) لمن هم يتبعون كلية التربية غريان، وأخيراً جاءت كلية العلوم الصحية بنسبة (23.5 %)، وهذا يرجع إلى أن كلية الآداب غريان تضم (13) قسماً علمياً، كما حصلت وظيفة رئيس قسم علمي على المرتبة الأعلى بنسبة (73.5 %)، وكانت النسب الموزعة بين المؤهلات العلمية ما بين درجتي الماجستير والدكتوراه على التوالي (55.8 %) و(44.1 %)، وهذا يشير إلى أن المؤهل العلمي لمجتمع البحث ممن يحملون مؤهل الماجستير أعلى من حملة درجة الدكتوراه، ولا وجود لأي نسبة لمن دون ذلك.

كما يبين الجدول نتائج توزيع مجتمع البحث حسب متغير الدرجة العلمية للمبشرين، ويلاحظ أن النسبة الأكبر من حملة درجة الماجستير، إذا بلغت نسبتهم (44.1 %)، ومن ثم حملة درجة استاذ مساعد إذ بلغت نسبتهم (35.2 %)، يليهم درجة محاضر مساعد بنسبة بلغت (14.7 %)، في حين كان أقل الدرجات العلمية من أصحاب الدرجات العليا استاذ مشارك بنسبة (5.8 %)، ولا وجود لدرجة أستاذ.

أما بالنسبة لسنوات الخبرة فقد أفاد ما نسبته (52.9 %) من المبشرين أن لديهم خبرة ما بين (6 إلى 16 سنة)، كما ذكر (26.4 %) بأن خبرتهم ما بين (16 إلى 30 سنة)، في حين أن

(14.7 %) من مجتمع البحث تتراوح خبرتهم ما بين (أقل من 5 سنوات)، أما النسبة الأقل تتراوح خبرتهم (أكثر من 30 سنة) فكانت (5.8 %).
 بشكل عام يعرض الجدول نتائج توزيع مجتمع البحث حسب الخصائص الأساسية، حيث يتضح أن نسبة (67.7%) من إجمالي مجتمع البحث من فئة الذكور، ونسبة (47 %) من إجمالي المجتمع ينتمون إلى كلية الآداب غريان، ونسبة (73.5%) مكلفون بمهام الأقسام العلمية بالكليات، ونسبة (55.8%) من إجمالي مجتمع البحث من الحاصلين على المؤهل العلمي الماجستير، ونسبة (44.1%) من الحاصلين على الدرجة العلمية محاضر، ونسبة (52.9 %) من المبحوثين لديهم خبرة ما بين (6 إلى 16 سنة).

2- عرض نتائج الإجابة على تساؤلات البحث:

خصص هذا الجزء لعرض نتائج التحليل الإحصائي والإجابة عن تساؤل البحث: ما التحديات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة غريان، من خلال وجهات نظر عمداء الكليات، والوكلاء، ومديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، ورؤساء الأقسام العلمية في الكليات الثلاث (كلية الآداب غريان، كلية التربية غريان، كلية العلوم الصحية غريان)، من خلال إجاباتهم على الجوانب التالية:
 أولاً- تحليل آراء مجتمع البحث اتجاه معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب القيادية:

جدول رقم (2) يوضح معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب القيادية

درجات القياس	

الترتيب	موافق		محايد		غير موافق		العبارات
	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	
2	82.4%	28	--	--	17.6%	6	عدم وجود الاستقرار والثبات لقيادات الكلية الأكاديمية والإدارية
6	50%	17	29.4%	10	20.5%	7	الغموض في الأهداف والسياسات والاستراتيجيات لتحقيق الجودة
5	67.6%	23	17.6%	6	14.7%	5	لا توجد معايير واضحة وشفافة فيمن يتم اختيارهم لشغل المناصب القيادية بالكلية
7	47%	16	23.5%	8	29.4%	10	لا يوجد بالكلية توصيف وظيفي للتقيد به وتطبيقه في تسير العمل الإداري وتفويض السلطة
1	85.2%	29	--	--	14.8%	5	شعور إدارة الكلية بأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيسلبهم الاستقلالية التي يتمتعون بها
3	79.4%	27	2.9%	1	17.6%	6	إدارة الكلية لا تدعم تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة على الوجه المطلوب منها
6	50%	17	35.2%	12	14.7%	5	إدارة الكلية تمارس المركزية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق ضمان الجودة
8	47%	16	20.5%	7	32.4%	11	لا تحرص إدارة الكلية على التواصل المستمر مع مكاتب ضمان الجودة بالكلية
9	41.1%	14	29.4%	10	29.4%	10	لا تشجع إدارة الكلية على إقامة وحضور الدورات التدريبية والورش المتعلقة بإدارة الجودة

4	%76.5	26	%8.8	3	%14.7	5	وجود هيئة من الكادر الإداري على الكادر الأكاديمي

كما يظهر من الجدول رقم (2) أن ترتيب معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجوانب القيادية، وفقاً لتقديرات مجتمع البحث جاء علي النحو التالي:

1- جاءت العبارة التي نصها (شعور إدارة الكلية بأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيسلبهم الاستقلالية التي يتمتعون بها)، على المرتبة الأولى، حيث كانت نسبة (الموافق)، (85.2%) لهذه العبارة، في حين بلغت نسبة (غير موافق)، (14.8%)، ولفظ وسط (محايد) لم يتحصل على أي نسبة؛ وربما يعزى ذلك إلى أن القيادات العليا والوسطى في الكليات تتخوف من أي جديد قد يفقدهم مناصبهم المكلفين بها، والخوف والقلق من ما تقتضيه إدارة الجودة في الكلية من تفويض قد يسلبهم بعض الاستقلالية، وما يتمتعون به من سلطات، وتزيدهم أعباء على أعبائهم، إضافة لعدم الرغبة في تحمل مسؤوليات أخرى، ومؤشر على أن تلك القيادات لا يسعون إلى ترسيخ ثقافة الجودة وإشعاعها بين جميع العاملين بالمؤسسة، حيث أن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتوقف على تلك القيادات ومدى قدرتها وتحمسها في نشر وترسيخ ثقافة الجودة.

2- كما حصلت العبارة (عدم وجود الاستقرار والثبات لقيادات الكلية الأكاديمية والإدارية)، على المرتبة الثانية بنسبة (موافق)، (82.4%)، ونسبة (غير موافق)، (17.6%)، أما لفظ وسط (محايد) لم يتحصل على أي نسبة؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم وجود الاستقرار المؤسسي لقطاع التعليم بشكل عام، مما اتسمت به السياسة التعليمية بعدم الاستقرار؛ نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة لرؤساء الجامعات، وذلك لغياب الرؤية الوطنية، وتدني وضعف القدرات، واستناد التكليف إلى قرارات سياسية وجهوية بعيداً عن الكفاءة والمهنية.

3- حازت العبارة (إدارة الكلية لا تدعم تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة على الوجه المطلوب منها)، على المرتبة الثالثة ويتضح أن نسبة (موافق)، (79.4%)، وأن نسبة (غير موافق)، (17.6%)، ونجد أن نسبة (2.9%) فكانت للفظ وسط (محايد)، مما يدل على وجود غموض لدى بعض القيادات حول تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي أو عدم اكتراثها أو القناعة الكاملة، والتفهم الكامل، والالتزام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وقد يعود إلى تخوفهم من عملية الوضوح والشفافية في الإجراءات والممارسات التي يفرزها نظام تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وربما قد يكون نابغاً من عدم وجود ميزات خاصة تخصص لإدارة الجودة بالكليات، وتدني برامج التدريب حول أسس وأنظمة إدارة الجودة الشاملة، وكيفية تطبيقها، مما يؤدي إلى قصور في مستواهم الوظيفي.

4- أشارت العبارة التي احتلت المرتبة الرابعة (وجود هيمنة من الكادر الإداري على الكادر الأكاديمي)، بنسبة (الموافقون)، (76.4%)، إلى نسبة (غير الموافقون)، (14.7%)، ونسبة (محايد)، (8.8%)، ويبدل ذلك على أن القيادات لا تتبع المنهجية العلمية، والتنظيم الهيكلي عند اتخاذ القرارات وحل المشكلات، حيث يقوم نظام إدارة الجودة الشاملة على أهمية التركيز على التعاون والعمل الجماعي بين مختلف المستويات العلمية والإدارية بدلاً من الهيمنة والمنافسة بينهم.

5- وحصلت عبارة (لا توجد معايير واضحة وشفافة فيمن يتم اختيارهم لشغل المناصب القيادية بالكلية)، فجاءت بالمرتبة الخامسة، فكانت نسبة (الموافقون)، (67.6%)، ثم نسبة (محايد)، (17.6%)، إلى نسبة (غير الموافقون)، (14.7%)، وهذا يدل على عدم وجود معايير ثابتة لأختيار وتكليف بعض القيادات العليا والوسطى بالكلية، وأن ذلك يتم بعيداً عن الكفاءة والمهنية والقدرات، وفقاً للمحاسبة، والعلاقات الشخصية، والخلط بين المعايير الولاء، وعدم تغليب المصلحة العامة.

6- وجاءت العبارتان (إدارة الكلية تمارس المركزية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق ضمان الجودة) و(الغموض في الأهداف والسياسات والاستراتيجيات لتحقيق الجودة)، بالمرتبة السادسة، بنسبة (الموافقون)، (50%)، وهناك تفاوتاً بسيطاً في (غير موافقون)، بنسب على التوالي (14.7%) و(20.5%)، وكذلك نجد أنهما قد تحصلتا على تقدير لفظي وسط وهو (محايد)، (35.2%) و(29.4%)، وهذا يدل على أن بعض الأنماط القيادية التقليدية بالكلية مزالت تمارس مهامها بأساليب عفا عنها الزمن في الإدارة الحديثة، فإدارة الجودة عملية معقدة ليست سهلة تتطلب تعاون وتضامن كل الجهود، وذلك من خلال تشجيع الجميع من أجل توضيح وتحقيق الأهداف المرجوة ومشاركتهم المستمرة من خلال منح الصلاحيات الكافية، وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات، ووضع الخطط والسياسات الخاصة بتطبيق الجودة، فالمشاركة الجماعية ركيزة أساسية لنجاح عملية الجودة في تحقيق أهدافها.

7- بينما تمثلت أقل درجة موافقة في المراتب الأخيرة العبارات (لا يوجد بالكلية توصيف وظيفي للتقيد به وتطبيقه في تسير العمل الإداري وتقويض السلطة) و(لا تحرص إدارة الكلية على التواصل المستمر مع مكاتب الجودة بالكلية) و(لا تشجع إدارة الكلية على إقامة وحضور الدورات التدريبية والورش المتعلقة بإدارة الجودة)، حيث جاءت نسبة (الموافقون) متقاربة على التوالي (47%) و(47%) و(41.1%)، ونسب (غير موافقون) أيضاً على التوالي (29.4%) و(32.4%) و(29.4%)، وكذلك نسب متقاربة في لفظ (محايد)، وهذا يعكس الثقافة التنظيمية التقليدية السائدة بالجامعة، وقلة توافر المهارات الإدارية لدى بعض القيادات، وضعف عملية المتابعة والتقييم لسير العمل بالكلية، وقصور مهارات الاتصال الفعال، وعدم الاكتراث بأهمية ما يقوم به نظام إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين العملية التعليمية، بما تتضمنه من أعضاء هيئات التدريس والطلاب والعاملين وأولياء الأمور، وبيئة

تعليمية ومناخ ملائم، وهذا يؤكد علي وجود تحديات قيادية تعيق تطبيق إدارة الجودة بالكليات بدرجات عالية.

ثانيا- تحليل آراء مجتمع البحث اتجاه معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب تحديات مكاتب ضمان الجودة:

جدول رقم (3) يوضح معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب تحديات مكاتب ضمان الجودة

درجات القياس							العبارات
الترتيب	موافق		محايد		غير موافق		
	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	
4	73.5%	25	5.6%	2	20.5%	7	ضعف التخطيط لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية
7	61.7%	21	5.6%	2	32.4%	11	لا تشجع إدارة الكلية مكاتب الجودة على القيام بالعمل بكل كفاءة وفاعلية
8	11.8%	4	23.5%	8	64.7%	22	قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم متطلبات الجودة في الكلية
6	64.7%	22	26.4%	9	8.8%	3	الصلاحيات الممنوحة لمدير مكاتب الجودة من طرف إدارة الكلية محدودة لأداء مهامهم
1	85.2%	29	5.6%	2	11.8%	3	عدم ارتقاء العمل الجماعي إلى المستوى المؤهل لتطبيق إدارة الجودة في الكلية
6	64.7%	22	2.9%	1	32.4%	11	عدم قدرة مكاتب الجودة على تحديد موطن القوة والضعف داخل الكلية
1	85.2%	29	11.8%	4	2.9%	1	ضعف الإمكانيات المادية لتطبيق وتنفيذ الجودة بالكلية

5	%70.5	24	%11.8	4	%17.6	6	عدم تفرغ مدراء مكاتب الجودة لمهام ومسؤوليات الجودة
3	%76.5	26	%5.6	2	%17.6	6	صعوبة التواصل بين مكاتب الجودة والأقسام العلمية والإدارية بالكلية
2	%82.4	28	%8.8	3	%8.8	3	مديري مكاتب الجودة غير مفوضون بصلاحيات كاملة للعمل من أجل التطوير والتحسين

وبالتحليل الإحصائي للبيانات بالجدول رقم (3) الخاص بترتيب معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجوانب مكاتب ضمان الجودة، فإن تقديرات مجتمع البحث جاء علي النحو التالي:

1- جاءت في المرتبة الأولى العبارتان (عدم ارتقاء العمل الجماعي إلى المستوى المؤهل لتطبيق إدارة الجودة الشاملة)، و(ضعف الإمكانيات المادية لتطبيق وتنفيذ الجودة بالكلية)، حيث أكد ذلك لكليهما ما نسبته (85.2%) من (الموافقين)، ولم تؤيد أو (غير موافق)، على ذلك كانت بنسبة ضئيلة جداً تبلغ (11.8%)، (2.9%)، على التوالي، ونسب ضئيلة أيضاً في لفظ (محايد)، على التوالي، (5.6%) و(11.8%)، وهذا يدل على أن بعض الأنماط القيادية بالكليات تتمسك بأساليب تقليدية لا تدعم وتساند تطبيق إدارة الجودة الشاملة مثل: المشاركة لجميع أصحاب العلاقة (الداخليين والخارجيين)، والعمل الجماعي التعاوني بين مختلف المستويات الإدارية بدلاً من المنافسة بينهم، بعيداً عن المركزية في اتخاذ القرارات، وتوحيد الجهود، والمساواة في الفرص، والحوافز (المادية والمعنوية)، لأشعارهم بالولاء والانتماء، كل ذلك يعد من الجوانب المهمة في تهيئة مناخ العمل لقبول وفهم إدارة الجودة الشاملة، والتعرف على الاحتياجات من الموارد المالية والفنية والمستلزمات الأخرى التي تساعد على دعم عملية التحسين المستمر للكليات. إلى جانب إن من أبرز ما تعاني منه الكليات بشكل عام نقص المخصصات المالية، وعدم وجود مصادر ذاتية بديلة، حيث إن إدارة الجودة كعملية تحتاج إلى إنفاق مالي كبير، أما فيما يخص ضعف الإمكانيات المادية لتطبيق وتنفيذ الجودة بالكليات، قد يرجع ذلك إلى ضعف الإمكانيات المادية التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة، إضافة لعدم وجود مكتب خاص بمتابعة التوصيات والتواصل مع إدارة الجامعة، كذلك أن الجامعة لم تستكمل بنيتها التحتية، حيث أن المركب الجامعي متوقف منذ سنوات، والمكتبات والمختبرات تقتصر إلى أبسط المقومات.

2- ثم جاءت العبارة (مديري مكاتب الجودة غير مفوضون بصلاحيات كاملة للعمل من أجل التطوير والتحسين)، بالمرتبة الثانية، بنسبة (الموافقين) على (82.4%)، وقد تساوت نسبة (غير موافقون) مع لفظ وسط (محايد) فكانت (8.8%)، وهذا قد يدل على عدم وجود معايير شفافة وواضحة لإختيار

القيادات العلمية والإدارية في الكليات، ووجود المركزية في اتخاذ القرارات بالرغم من أن إدارة الجودة الشاملة تركز على المشاركة، وتفويض الصلاحيات، أو قد يكون نابعاً من تدني مستوياتهم على وضع الخطط الواضحة لضمان تطبيق الجودة بمعاييرها، وأن القيادات بالكليات يفتقدون الوعي والفهم للجودة، ولا يعرفون أساسيات إدارة الجودة الشاملة.

3- أشارت العبارة التي احتلت المرتبة الثالثة، (صعوبة التواصل بين مكاتب الجودة والأقسام العلمية والإدارية بالكلية)، على درجة قياس (موافق)، بنسبة (76.5%)، ولم تؤيد أو (غير موافق) على ذلك كانت بنسبة ضئيلة تبلغ (17.6%)، وبنسبة ضئيلة جداً كانت (محايد) (5.6%)، وهذا يعزى ذلك إلى عدم توافر صورة واضحة لدى القيادات العلمية والإدارية في الكليات عن مفهوم إدارة الجودة، من أجل التحديث والتحسين المستمر، وتهيئة الثقافة التنظيمية من خلال وجود قنوات فعالة للاتصالات والتغذية الراجعة، وقلة وجود التنسيق والتناغم بين جميع مستويات العلمية والإدارية بالكليات، إلى جانب عدم توفر أغلب المقومات الإدارية والمالية الضرورية لعملية الاتصال والتواصل والرقابة، وهذا يؤكد ضعف البناء المؤسسي للكليات، وتداخل الصلاحيات بين بعض الإدارات بالكليات مع الإدارات المناظرة بالجامعة. وهو ما يمثل الموافقة على أنه يوجد معوقات تحد من عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب مكاتب ضمان الجودة.

4- بينما حازت عبارة (ضعف التخطيط لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية)، على المرتبة الرابعة، حيث أكد ذلك ما نسبته (73.5%) من المبحوثين (الموافقين)، في حين لم تؤيد أو (غير موافق) نسبة (20.5%)، وبنسبة ضئيلة جداً (محايد) (5.6%)، وهذا مؤشراً على ضعف توفر القيادة المؤهلة والداعمة لإدارة ونشر ثقافة الجودة، كما قد يرجع لعدم وجود خطة واضحة المعالم تعرض على جميع منتسبي الكليات تحدد سياسة الكلية في إدارة الجودة الشاملة، ناهيك عن ضعف متابعة الكلية لإداراتها، والشكوى المستمرة من مديري مكاتب ضمان الجودة من عدم التنسيق والتناغم بين جميع المستويات بالكليات، وهذا يمثل غياب التخطيط الاستراتيجي، وعدم تحديد الرسالة والرؤية والأهداف مع عدم تخصيص الموارد بطريقة علمية وعملية.

5- وجاءت بالمرتبة الخامسة العبارة (عدم تفرغ مدراء مكاتب الجودة لمهام ومسؤوليات الجودة)، وحصلت على نسبة (موافق)، (70.5%)، بينما حصلت نسبة (غير موافق) على (17.6%)، بينما أقل نسبة لإستجابة أفراد مجتمع البحث كانت (محايد)، (11.8%)، وقد يكون السبب في ذلك قضية النقص في المستوى الإداري القيادي ذات المهارات والكفاية العالية بالكليات، أو قد لا تتفق أسس ومبادئ الجودة مع القيم التنظيمية السائدة في الكليات، وهذا يعتبر من أهم المشكلات التي تعوق تطبيق إدارة الجودة.

6- بينما جاءت في المرتبة السادسة العبارتين (الصلاحيات الممنوحة لمدير مكاتب الجودة من طرف إدارة الكلية محدودة لأداء مهامهم)، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق)، وتساوي (64.7%)، وأن نسبة الإجابة ضئيلة جداً في إجابات أفراد مجتمع البحث (غير موافق) يساوي (8.8%)، وبنسبة ضئيلة كانت (محايد) (26.4%)، والعبرة إلى تدل على أن (عدم قدرة مكاتب الجودة على تحديد موطن القوة والضعف داخل الكلية)، بإجابة مرتفعة في فئة (موافق)، بنفس النسبة (64.7%)، وبنسبة (غير موافق) (32.4%)، ونسبة الإجابة ضئيلة جداً في إجابات أفراد مجتمع البحث عن فئة (محايد)، فكانت (2.9%)، وهذا يعزود ذلك إلى عدم توافر صورة واضحة لدى القيادات العليا، ولا توجد لديهم القناعة بتطبيق نظام الجودة بالكليات، إلى جانب تدنى الحماس وانعدام الدعم والمساندة لجهود التحسين المستمر للعمليات الإدارية والعلمية، لوجود أولويات أخرى، ومما لاشك فيه أن تطبيق الجودة عملية معقدة ليست سهلة فهي تتطلب الدعم والمؤازرة، ولو لا الدعم والمساندة من القيادة العليا حتماً ستفشل إدارة الجودة في تحقيق أي هدف، فتقويض الصلاحيات لمدرء المكاتب ورؤساء الأقسام في الكليات، يؤدي إلى إبراز القدرات والمواهب، ويشجع على الكشف على المشكلات والتحديات.

أما فيما يخص عدم قدرة مكاتب الجودة على تحديد موطن القوة والضعف داخل الكلية، وهذا يشير إلى النقص في المستوى الإداري والمهاري، حيث تقتصر الجامعة إلى العناصر المؤهلة ذات المهارات والكفاءة العالية، لغياب برامج التدريب، وأن عدم معرفة تحديد نقاط القوة والضعف داخل الكليات، يؤدي إلى عدم معرفة الفرص والمخاطر، حتى يتم مواجهتها، وقد يكون السبب الأكثر عدم وجود التشجيع المعنوي والمادي والتدريب المستمر لقدرات الموظفين، مما يؤدي إلى غياب الدافع، فالنقص الذاتي والمستمر من حين إلى آخر يؤدي إلى تطوير طرق الأداء وتحسينها. وهو ما يدل على وجود عائق لتطبيق نظام الجودة من الناحية تحديات مكاتب الجودة.

7- بينما في المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت عبارة (لا تشجع إدارة الكلية مكاتب الجودة على القيام بالعمل بكل كفاءة وفاعلية)، من حيث درجة التطبيق العبارة إلى أن نسبة (موافق)، (61.7%)، بينما حصلت نسبة (غير موافق) على (32.4%)، بينما أقل نسبة لإستجابة أفراد مجتمع البحث عن فئة (محايد)، فكانت (5.6%)، فهذه النسبة المرتفعة لإجابات أفراد مجتمع البحث حول عدم تشجيع وتهيئة متطلبات الجودة للقيام بمهامهم على أكمل وجه، قد تعود إلى عدم وعي القيادات بأهمية إدارة الجودة لمسايرة تطورات العصر من خلال توفير جميع المتطلبات التي تلزم لتطبيقها، وقد يعزود ذلك إلى الافتقار إلى الالتزام على المستوى التنفيذي، ولا يسعون بجدية لنشر ثقافة الجودة بين جميع منتسبي الكليات، نتيجة أنشغالهم بالمتابعة اليومية للعمليات الإدارية والعلمية، وشؤون الطلبة، والشكاوى والمشاكل المتكررة من العاملين، وقد يكون سبب ذلك متمثلاً في أن توفير متطلبات الجودة أمراً يتطلب مصاريف مالية كبيرة غير متوفرة بالكليات.

8- في حين جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة (قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم متطلبات الجودة في الكلية)، وكانت نسبة الإجابة (موافق) ضئيلة جداً وتساوي (11.8%)، وأن إجابات أفراد البحث يساوي (64.7%) في اتجاه (غير موافق)، بينما جاءت نسبة متواضعة (محايد)، (23.5%)، وهذا يدل على توفر التشريعات واللوائح التي تنظم وتؤهل لتطبيق إدارة الجودة في الكليات، من متطلبات ومعايير وأنظمة تساعد وتهيئ لممارستها بكل يسر، وهذا يدل على أن القيادات بالكليات لا تتبع المنهجية العلمية عند تطبيق إدارة الجودة، وأن قراراتها تتخذ بشكل عشوائي دون الأهتمام بأنظمة الجودة، أو قد تكون القضية النقص في المهارات والكفاية لديهم، كل ذلك يجعل تطبيق إدارة الجودة الشاملة بعيدة المنال.

ثالثاً- تحليل آراء مجتمع الدراسة اتجاه معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب التعليمية والتدريسية:

جدول رقم (4) يوضح معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب التعليمية والتدريسية

درجات القياس							العبارات
الترتيب	موافق		محايد		غير موافق		
	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	
2	82.4%	28	8.8%	3	8.8%	3	لا تتبنى الكلية مبدأ التطوير المستمر لعمليات التعليم والتعلم
1	85.3%	29	--	--	14.7%	5	عدم تشجيع التعلم النفاعلي الحديث والاعتماد بشكل عام على النموذج التقليدي في التعلم
6	64.7%	22	5.8%	2	29.4%	10	عدم توافر التوصيف الدقيق للبرامج والمقررات الدراسية
2	82.4%	28	17.6%	6	--	--	لا تمتلك إدارة الكلية آليات فعالة لتحديث المعلومات على الموقع الالكتروني بشكل منتظم

4	%67.6	23	%17.8	4	%20.6	7	عدم الاهتمام باستحداث تخصصات جديدة مواكبة للتقدم العلمي المتسارع
3	%79.4	27	%20.6	7	--	--	عدم تجهيز المعامل والقاعات بما تحتاجه من تجهيزات تتوافق مع متطلبات العملية التعليمية
4	%76.5	26	%17.8	4	%17.8	4	تدني مستوى مواكبة البرامج والمقررات الدراسية للتطورات العلمية والمعرفية والتقنية
1	%85.3	29	--	--	%14.7	5	مركزية الخدمات الإدارية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بالكلية
5	%70.6	24	%17.8	4	%17.6	6	عدم الاهتمام باتباع نظم ومعايير الجودة في العملية التعليمية والتدريبية والإدارية بالكلية
4	%76.6	26	17.8	4	%17.8	4	لا تتخذ إدارة الكلية إجراءات مناسبة لتطوير طرق تدريس أعضاء هيئة التدريس

أظهرت النتائج المبينة في جدول رقم (4) الخاص بترتيب معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجوانب التعليمية والتدريسية، التالي:

1- جاءت في المرتبة الأولى العبارتان (عدم تشجيع التعلم التفاعلي الحديث والاعتماد بشكل عام على النموذج التقليدي في التعلم) و(مركزية الخدمات الإدارية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بالكلية)، فنجد أن نسبة (موافق)، لكلتا العبارتين كانت مرتفعة تصل (85.3%)، ونسبة الإجابة ضئيلة جداً في إجابات أفراد مجتمع البحث (غير موافق) يساوي (14.7%)، وبنسبة معدومة كانت (محايد)، وهذا بلا شك عائداً إلى أن الكادر الأكاديمي في الكليات ينظرون إلى التعليم الحديث التفاعلي غير مثمر، ولا يضيف إلى المعرفة شيئاً، أو قد يكون عائداً إلى ضعف إدراك مفهومه وعدم الدراية بإستراتيجيات وأساليب وطرق إلقاء المحاضرات التفاعلية، مما جعلهم متمسكين بالتعليم التقليدي الجامد خوفاً من متطلباته، والحقيقة إن التعليم التفاعلي النشط يثري الخبرات ويجعل الطلاب يطلعون على كل جديد في مجال التخصص.

أما العبارة التي تنص على مركزية الخدمات الإدارية المقدمة لإعضاء هيئة التدريس، فسيادة البيروقراطية وأنعدام فلسفة العمل الجماعي والتركيز على العمل الفردي، وضعف الاهتمام من قبل الإداريين لقانون الجامعة وغياب الثقة بينهم، وغياب الرؤى إلى جانب ما تم توضيحه آنفاً؛ بأن هناك درجة عالية من المركزية في كل جوانب العملية الإدارية والعلمية، فمركزية تقديم الخدمات الإدارية لإعضاء هيئة التدريس تمثل أعلى نسبة، بدرجة عالية من المركزية في تقديم الخدمات بشكل عام، فيلزم عند تطبيق إدارة الجودة تطبيق أسلوب اللامركزية، ومشاركة أصحاب المصلحة.

2- تأتي العبارتان (لا تتبنى الكلية مبدأ التطوير المستمر لعمليات التعليم والتعلم) و(لا تمتلك إدارة الكلية آليات فعالة لتحديث المعلومات على الموقع الالكتروني بشكل منتظم)، بالمرتبة الثانية، وبنسبة مرتفعة تبلغ (82.4%) لدرجة (موافق)، ونسبة ضئيلة لدرجة (غير موافق)، تبلغ (8.8%) و(17.6%) على التوالي، ونسب (محايد)، على التوالي (8.8%)، و(17.6%)، وهذا يشير إلى أن العملية التعليمية جامدة في ما يتعلق بمبدأ التطوير المستمر لعمليات التعليم والتعلم، نظراً لأن ثقافة الكليات وبنيتها التنظيمية لا تساعد على متابعة التطورات العالمية لإفتقارها للوسائل المناسبة، بالإضافة إلى عدم السعى لإستحدث برامج جديدة لمواكبة المستجدات العلمية وحاجات المجتمع، إذ لا تزال العملية التعليمية فيها لا تلبي حاجات ومتطلبات سوق العمل من القوى المؤهلة التي تستطيع التعامل مع التغيرات المتسارعة، ومستحدثات العصر.

أما فيما يتعلق بعدم تملك الكليات آليات فعالة لتحديث المعلومات على الموقع الالكتروني بشكل منتظم، ويرجع ذلك لعدم توفر شبكة المعلومات الدولية في أي من الكليات، لعدم وجود الإمكانيات والتسهيلات التي توفرها الجامعة، والأعتماد على التقنيات والأساليب التقليدية في نقل المعلومات وتداولها، وهنا يجب إتاحة الفرصة للتعلم أمام كل العاملين في الكليات من أجل تنمية وزيادة المعلومات، واستخدام التقنيات الحديثة.

3- في حين يرى مجتمع البحث أن العبارة (عدم تجهيز المعامل والقاعات بما تحتاجه من تجهيزات تتوافق مع متطلبات العملية التعليمية)، التي تمثل المرتبة الثالثة، تؤثر سلباً على أنشطة العملية التعليمية والبحث العلمي، وأن وجدت تكون محدودة ولا تكاد تذكر، بنسبة (موافق)، (79.4%)، ولا وجود لنسبة في لفظ (غير موافق)، في حين جاءت نسبة (20.6%) للفظ (محايد)، وهذا يدل على الافتقار إلى الدعم من إدارة الجامعة لتوفير أحد أهم عناصر العملية

التعليمية، ولعل السبب يعود إلى ضعف الميزانيات المخصصة لذلك، هذه البيئة بما تضمنته من وسائل تعتبر إحدى معوقات تحقيق الجودة.

4- أما في المرتبة الرابعة جاءت العبارات (عدم الاهتمام باستحداث تخصصات جديدة مواكبة للتقدم العلمي المتسارع) و(تدني مستوى مواكبة البرامج والمقررات الدراسية للتطورات العلمية والمعرفية والتقنية) و(لا تتخذ إدارة الكلية إجراءات مناسبة لتطوير طرق تدريس أعضاء هيئة التدريس)، لاحظ وبنسب مقاربة كثيراً، فكانت (67.6%) للفظ (موافق)، ونسبة (17.8%) للفظ (محايد)، مع اختلاف بسيط يكاد لا يذكر في نسبة لفظ (غير موافق)، فكانت على التوالي (20.6%) و(17.8%) و(17.8%)، وهذا التقارب دليل على عدم وعي القيادات بالكليات بالتحديات والتطورات العالمية من خلال الاهتمام بمتابعة العملية التعليمية وتطويرها باستمرار لمواكبة متطلبات العصر، وتحديث وتطوير وتحسين مستمر للمناهج الدراسية لمواكبة المستجدات العلمية، واتخاذ إجراءات من شأنها تطور آليات للتحقق من كفاءة أعضاء هيئة التدريس، وزيادة قدراتهم ومهاراتهم، وهنا تقع المسؤولية على عاتق الجامعة متمثلة بإدارتها العليا دور نشر ثقافة الجودة وتطوير قدرات وخبرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالدورات التدريبية وحضور المؤتمرات العلمية والبرامج الأخرى.

5- أشارت العبارة ما قبل الأخيرة (عدم الاهتمام بإتباع نظم ومعايير الجودة في العملية التعليمية والتدريبية والإدارية بالكلية)، والتي احتلت المرتبة الخامسة، بنسبة (70.6%)، (موافق)، وإلى نسبة (17.6%)، (غير موافق)، ونسبة (17.8%)، (لمحايد)، حيث يرى أفراد مجتمع البحث أن الاهتمام بإتباع نظم ومعايير المتصلة بالجودة في العملية التعليمية والتدريبية والإدارية، أمر يطبق بدرجة ضعيفة جداً، لعدم وضوح رسالة إدارة الجودة الشاملة، وهذا مؤشر آخر يجسد ضعف اهتمام الكليات بتبني مفهوم تطبيق إدارة الجودة الشاملة، إلى جانب عدم توفر أغلب المقومات الإدارية والمالية الأساسية لإدارة الجودة الشاملة، وتشتت مسؤوليات المتابعة والتدقيق.

6- بينما حصلت على المرتبة الأخيرة العبارة (عدم توافر التوصيف الدقيق للبرامج والمقررات الدراسية)، فكانت نسبة (موافق)، (64.7%)، ثم نسبة (محايد)، (5.8%)، إلى نسبة (غير موافق)، (29.4%)، وهذا يدل على عدم قناعة القيادات بتطبيق إدارة الجودة، وعدم اتخاذ إجراءات تدريبية مناسبة، وتوفير ظروف العمل الجيدة لتطوير طرق تدريس أعضاء هيئة التدريس، بشكل يساهم في تحسين أدائهم والوصول إلى معايير الجودة المطلوبة، لا سيما فيما يتعلق بتوصيف البرامج والمقررات الدراسية. وهنا نؤكد على ضرورة اقناع القيادات أولاً وقبل كل شيء بضرورة تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتوفير مناخ التعاون وروح العمل الجماعي،

والعمل بنمط القيادة الديمقراطية التي تسمح للجميع بالمشاركة في كل خطوات ومراحل إدارة الجودة الشاملة.

6- تحليل آراء مجتمع الدراسة اتجاه معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب البحث العلمي:

جدول رقم (5) يوضح معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب البحث العلمي

درجات القياس							العبارات
الترتيب	موافق		محايد		غير موافق		
	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	
1	%94.1	32	%5.9	2	--	--	عدم توافر خارطة بحثية وطنية تهتم بأولويات البحث العلمي
6	%79.4	27	%14.7	5	%5.9	2	ضعف الاهتمام بتوظيف نتائج البحوث العلمية والاستفادة منها لخدمة قضايا المجتمعية
5	%82.4	28	%11.8	4	%5.9	2	قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية المحلية والعالمية
2	%94.1	32	--	--	%5.9	2	ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية وتحسين الجودة في الكلية
5	%85.3	29	%14.7	5	--	--	عدم تخصيص الميزانيات المناسبة لمكتبة الكلية لإقتناء المصادر الحديثة
8	%70.5	24	%11.8	4	%17.6	6	عدم مراعاة زيادة العبء التدريسي لأعضاء هيئات التدريس على حساب البحث العلمي

3	%91.2	31	--	--	%8.8	3	عدم توفير الأجهزة والمختبرات الضرورية للبحث العلمي بالشكل الكافي
7	%73.5	25	%8.8	3	%17.5	6	غياب خطة سنوية للبحث العلمي في الكلية
1	%94.1	32	%5.9	2	--	--	تفتقر إدارة الكلية إلى شبكة المعلومات الدولية توفر المعلومات والإحصائيات
4	%88.2	30	%11.8	4	--	--	لا توفر الكلية تسهيلات لإشراك أعضاء هيئة التدريس في المجالات العلمية والدوريات

أظهرت النتائج المبينة في جدول رقم (5) الخاص بترتيب معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجوانب البحث العلمي، التالي:

1- وقد حصلت العبارتان التي نصهما (عدم توافر خارطة بحثية وطنية تهتم بأولويات البحث العلمي) و(تفتقر إدارة الكلية إلى شبكة المعلومات الدولية توفر المعلومات والإحصائيات)، على الرتبة الأولى بنفس النسبة، فكانت (للموافقين) (94.4%)، ونسبة (5.9%)، كانت إلى اللفظ (غير موافق)، أما لفظ (محايد) فكانت معدومة، مما يعني أن آراء أفراد مجتمع البحث حول درجة إعاقة جوانب البحث العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة كانت مرتفعة جداً (94.4%)، وذلك نتيجة أن القيادات لا تملك رؤية استراتيجية للكليات، فعملية الجودة عملية معقدة تتطلب سياسة وخطة تشمل كل الجوانب الإدارية والعلمية، إلى جانب ضعف قدرات القيادات على التخطيط الاستراتيجي، ومحدودية الموارد المالية، كل ذلك يعتبر من أهم المعوقات التي تقف دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

كذلك جاءت عبارة تفتقر إدارة الكلية إلى شبكة المعلومات الدولية توفر المعلومات والإحصائيات، بدرجة إعاقة مرتفعة جداً نتيجة لإفتقار الكليات إلى شبكة المعلومات (الانترنت) للحصول على المعلومات والبحوث والدراسات، مما يعني وجود مشكلة تتعلق بضعف التعامل مع أدوات وتقنيات العصر.

2- تمثلت في المرتبة الثانية عبارة (ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية وتحسين الجودة في الكلية)، بنسبة مرتفعة (للموافقين) (94.1%)، وبنسبة ضئيلة (غير موافقين) تقدر (5.9%)، وانعدام أي نسبة للفظ (محايد)، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم إدراك القيادات بأدوارهم في دعم وتشجيع الأبحاث العلمية وتطويرها، وما يترتب على ذلك من تحسين

الجودة في الكلية، وأن ضعف الدعم المالي المخصص للبحث العلمي ولإدارة الجودة، قد يعود إلى عدم تخصيص ميزانيات للكليات، وعدم وجود آليات ووسائل لدى الجامعة تمكّنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على تطوير سياسات البحث العلمي، وتوفير متطلباته، بالإضافة إلى ضعف الحوافز المادية والمعنوية التي تقدمها إدارة الجامعة للباحث. ومما يدل أيضاً على أن تخصيص الجامعة بعضاً من ميزانياتها لدعم الأبحاث العلمية لم يرتق إلى المستوى المطلوب؛ وهذا بدوره يضعف مستوى العلمي للجامعة.

3- ثم جاءت العبارة (عدم توفير الأجهزة والمختبرات الضرورية للبحث العلمي بالشكل الكافي)، بالمرتبة الثالثة، بنسبة (الموافقين) على (91.2%)، ونسبة (غير موافقون) كانت (8.8%)، ولا نسبة تذكر للفظ وسط (محايد). وهذا قد يرجع إلى ضعف الامكانيات المادية التي تحول دون توفير كل متطلبات البحث العلمي من تجهيزات ومختبرات وغيرها. إلى جانب عدم الاهتمام بمجال البحث العلمي وتأطيره حتى يفي بمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع، كذلك ضعف التعاون والتنسيق بين الكليات كمؤسسات خدمة المجتمع ومؤسسات القطاع العام والخاص في مجال البحث العلمي. وكما ذكر آنفاً؛ عن ضعف الميزانيات اللازمة للإنفاق على تطوير سياسات البحث العلمي، وتوفير متطلباته.

4- وقد حصلت على المرتبة الرابعة العبارة والتي نصّها (لا توفر الكلية تسهيلات لإشراك أعضاء هيئة التدريس في المجالات العلمية والدوريات)، بنسبة (موافق) تقدر (88.2%)، وبنسبة معدّمة للفظ (غير موافق)، ونسبة ضئيلة للفظ وسط (محايد) تقدر (11.8%)، وكما ذكر آنفاً؛ عن ضعف التحفيز والتشجيع في مجال البحث العلمي، وضعف الميزانيات المخصصة له، وعدم توفير احتياجاته؛ مما يجعل الكلية غير قادرة على مواكبة تقديم الدعم والتسهيلات لإشراك أعضاء هيئة التدريس في المجالات العلمية والدوريات وحضور المحافل العلمية وغيرها من المناشط.

5- وحازت العبارة (قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية المحلية والعالمية)، على المرتبة الخامسة، فكانت نسبة (موافق)، (82.4%)، أما (غير موافق)، فكانت (5.9%)، في حين حل لفظ وسط (محايد) على (11.8%)، نفس السبب يعود إلى ضعف الميزانيات المخصصة بشكل عام والبحث العلمي خاصة، بالإضافة إلى ضعف الدعم والحوافز المادية والمعنوية التي تقدمها إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس لحضور المحافل العلمية المحلية والدولية، وكذلك تعقيد الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالمشاركة في مثل تلك المحافل. وقد يرجع السبب أيضاً إلى ضعف قدرات بعض أعضاء هيئة التدريس على التعامل مع التقنيات الحديثة، وضعف مهاراتهم اللغوية.

6- بينما حصلت على المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث درجة التطبيق العبارة التي تدل على (ضعف الاهتمام بتوظيف نتائج البحوث العلمية والاستفادة منها لخدمة قضايا المجتمعية)، جاءت نسبة (موافق)، (79.4%)، بينما جاءت نسبة (غير موافق)، (5.9%)، وكانت نسبة (محايد)، (14.7%)، وهذا يشير الى عدم وجود خطة سنوية للبحث العلمي في الكليات، وكما ذكر آنفاً؛ قد يكون السبب أيضا عدة ادراك القيادات بأدوار الجامعة بأنها خادمة المجتمع

الدعم الأكاديمي ودوره في استقطاب ذوي الإعاقة للتعليم العالي
محمود ابراهيم خليفة هميلة - محاضر - كلية العلوم والتقنية الشاطئ

Hamela161@gmail.com

عبدالرزاق علي سعيد العوامي - محاضر مساعد - الهيئة الليبية للبحث العلمي

Wamywamy96@gmail.com

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الدعم الأكاديمي في استقطاب الطلبة ذوي الإعاقة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي التقني والفني بمنطقة وادي الشاطئ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان لجمع البيانات حول موضوع الدراسة حيث تم توزيع (90) استمارة استبيان خضع منها للتحليل (87) استمارة تم تحليلها بواسطة برنامج SPSS وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أي دور للدعم الأكاديمي في استقطاب الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى عدم وجود إمكانيات في هذه المؤسسات لدعم مثل هذه الشريحة أكاديمياً، وأوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم المادي والفني لهذه المؤسسات من أجل تفعيل دورها الأكاديمي في دعم هذه الشريحة المهمة في المجتمع

الكلمات المفتاحية: الأشخاص ذوي الإعاقة - الدعم الأكاديمي - مؤسسات التعليم العالي التقني والفني - الاستقطاب - الاحتياجات الأكاديمية.

Abstract

The current study aimed to identify the role of academic support " in attracting students with disabilities from the perspective of faculty members in technical and vocational higher education institutions in the Wadi Al-Shatii region. The study relied on the descriptive analytical approach and questionnaire tool to collect data on the study topic, where (90) questionnaires were distributed, of which (87) were analyzed using the SPSS program. The study concluded that there is no role for academic support in attracting people with disabilities, in addition to a lack of resources in these institutions to support this group academically. The study recommended the necessity of providing financial and technical support to these institutions in order to

Keywords: People with disabilities - Academic support - Technical and vocational higher education institutions - Attraction - Academic needs."

1- المقدمة

يعتبر الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي في أي جامعة من الجامعات، لذلك تسعى الجامعات أن توفر لهؤلاء الطلبة جميع احتياجاتهم ومتطلباتهم بداية من التحاقهم وقبولهم في الجامعة، وانتهاء بتخرجهم، حيث يكون من المتوقع والمأمول أن يلقي على عاتقهم في المستقبل مسؤولية كبيرة، لذا تقوم الجامعات بإعداد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة أكاديمياً، وتجهيزهم لسوق العمل، وشغلهم للعديد من الوظائف التي تتناسب مع حاجاتهم، مما يخفف العبء على عاتق الدولة والمجتمع الذي يعيشون فيه على حد سواء وبما أن التعليم العالي يعتبر أحد أهم مراحل التعليم التي تساهم في تطوير الفرد والمجتمع على حد سواء (غانم، 2015).

ومع تزايد الوعي بحقوق ذوي الإعاقة، أصبح من الضروري توفير الدعم الأكاديمي اللازم لهؤلاء الطلاب لضمان اندماجهم الكامل في مؤسسات التعليم العالي وعليه فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه الدعم الأكاديمي في استقطاب ودعم ذوي الإعاقة في التعليم العالي. ومهما يكن من أمر، فإن تعليم الطلبة ذوي الإعاقة يشكل تحدياً كبيراً في التعليم العالي عالمياً، الأمر الذي دفع بعض الجامعات في بعض الدول إلى قبول هؤلاء الطلبة في مؤسساتها الجامعية تجنباً من الإلتزامات المترتبة على قبولهم ووجودهم في تلك المؤسسات، ولكن ونتيجة حركة القوانين الخاصة بالأفراد ذوي الإعاقة، ومجموعات الدفاع التي شكلت من قبل أولياء أمورهم، والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم لتوفير فرص للدراسة الجامعية، فقد أخذت العديد من الجامعات والمعاهد العليا على عاتقها توفير الفرص والتسهيلات اللازمة لهؤلاء الأفراد، وإنشاء وحدات ومراكز خاصة تخدمهم داخل الجامعة بغية تقديم خدمات الدعم والمساعدة اللازمة لهم، ولمساعدتهم من أجل تمكينهم وإدماجهم بشكل كامل، وتوفير الفرص الأكاديمية الناجحة لهم (إبراهيم، 2015).

إن ما نلاحظه من تطورات وخاصة في ظل السياسات والقوانين الخاصة بتعليم الأفراد ذوي الإعاقة، وتطور حركة الدمج، ومع زيادة وعي المجتمع وفهمه لهؤلاء الأفراد، وما حققوه من نجاح ملحوظ في تعليمهم في الجامعات، وإكمال البعض منهم دراسته العليا فإن ذلك يقدم دليلاً مقنعاً للمسؤولين، وأصحاب القرار، والباحثين والمهتمين بضرورة الإهتمام بهم، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم؛ وذلك من أجل الرقي بمستوى تعليمهم أسوة بأقرانهم من غير ذوي الإعاقة، ومن أجل مساعدتهم على تجاوز كافة التحديات التي تحول دون تقدمهم وتميزهم الأكاديمي في الجامعة.

(Riddell & Weedon, 2014)

2- أهمية الدراسة

تكمُن أهمية هذا البحث في:

- * تسليط الضوء على التحديات: فهم العقبات التي تواجه ذوي الإعاقة في الوصول إلى التعليم العالي.
- * تعزيز السياسات التعليمية: تقديم توصيات لتطوير السياسات التي تدعم ذوي الإعاقة.

- * رفع الوعي: زيادة الوعي بأهمية الدعم الأكاديمي لضمان تعليم شامل ومستدام.
- * تحسين الجودة التعليمية: المساهمة في تحسين جودة التعليم المقدمة لذوي الإعاقة من

خالل تقديري دعم مخصص وفعل.

3- أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى:
- * دراسة تأثير الدعم الأكاديمي على استقطاب ذوي الإعاقة وتحسين تجربتهم التعليمية.
 - * تحديد الاحتياجات الأكاديمية لذوي الإعاقة وتقديم توصيات لتلبيتها.
 - * تقييم فعالية البرامج والمبادرات الحالية التي تدعم ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي.
 - * اقتراح استراتيجيات وبرامج جديدة لتعزيز الدعم الأكاديمي لذوي الإعاقة.

4- مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود المبذولة، لا يزال هناك ضعف في الدعم الأكاديمي المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات. وتتمثل أبرز جوانب هذه المشكلة في محدودية البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تناسب قدرات واحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة ونقص الخدمات التعليمية المساندة مثل المعينات التكنولوجية والترجمة الفورية والدعم الأكاديمي كذلك افتقار الكثير من الجامعات لسياسات وأنظمة واضحة لاستقطاب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة كأعضاء هيئة تدريس أو إداريين كما أن قلة التدريب والتأهيل الكافي للأساتذة والموظفين في التعامل مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة وضعف التنسيق والتكامل بين الجامعات والمؤسسات المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، جعل من عملية استقطاب هذه الفئات مشكلة حقيقية شغلت أغلب الباحثين والمهتمين ، عليه فإن معالجة هذه المشكلة سيسهم في تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم العالي، وتوفير بيئة جامعية داعمة لهم لتحقيق أقصى إمكاناتهم الأكاديمية والوظيفية. من هنا جاءت مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤلات الآتية:

- هل للدعم الأكاديمي أثر في استقطاب ذوي الإعاقة للانخراط في برنامج التعليم العالي؟
- هل لذوي الإعاقة احتياجات أكاديمية متنوعة تتطلب برامج دعم مخصصة؟

5- فرضية الدراسة

تتطلب الدراسة من فرضية أساسية مفادها - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول وجود دور للدعم الأكاديمي في استقطاب ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم التقني العالي

6- الدراسات السابقة

دراسة بوزريبة (2024) بعنوان جودة التعليم الجامعي لذوي الاحتياجات الخاصة بكلية الآداب جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

يهدف البحث إلى معرفة جودة التعليم الجامعي لذوي الاحتياجات الخاصة بكلية الآداب جامعة بنغازي من

وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتقنية الاستبيان كأداة للدراسة وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من اقسام كلية الآداب جامعة بنغازي وهي الدراسات الإسلامية، اللغة العربية، علم النفس، علم الاجتماع و بلغ حجم العينة 20 عضو هيئة تدريس وتم تحليل البيانات والتوصل الى نتائج اهمها انخفاض مستوى جودة التعليم الجامعي لذوي الاحتياجات الخاصة بكلية الآداب جامعة بنغازي. واوصت الدراسة بضرورة العمل على فتح تخصصات اكاديمية تتناسب مع قدرات وميول الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الكادر التعليمي الفني القادر على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم الخبرات العالية والكفاءة العلمية.

دراسة حمدان و البلوي (2022) بعنوان أنموذج مقترح لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ،وقياسه على جامعة تبوك.

هدفت الدراسة الحالية إلى تطوير أنموذج مقترح لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وقياسه على جامعة تبوك وتكونت عينة الدراسة من (56) طالب وطالبة من ذوي الإعاقة الملتحقين بجامعة تبوك لتحقيق أهداف الدراسة؛ قام الباحثان بتطوير أداة على شكل أنموذج يمثل معايير ومؤشرات الخدمات التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات تكون من (64) مؤشراً، وزعت على خمسة معايير رئيسية وهي: الإدارة والسياسات والتعلم والتعليم، وتكييف الاختبارات، والبيئة التعليمية والفيزيائية، والإرشاد الطلابي، وتوصل الباحثان إلى دلالات صدق الأنموذج من خلال صدق المحتوى، كما حسب معامل الثبات من خلال طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-re-Test) وقد استخدم المنهج الوصفي الكمي لملائته لأغراض الدراسة. وجدت النتائج أن مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة في جامعة تبوك، جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط (2.89) ، وأن أعلى مستوى جودة هذه الخدمات كان في معيار الإدارة والسياسات بمتوسط (3.08)، في حين كان أقل مستوى جودة هذه الخدمات في معيار الإرشاد الطلابي بمتوسط (2.76)، يليه معيار تكييف الاختبارات، بمتوسط (2.78)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الخدمات التعليمية ترجع لاختلاف.

دراسة بوسعيد، سليمة، 2016 ، التقنيات والوسائل التعليمية المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة

هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على دور وأهمية التكنولوجيا للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. تعتبر هذه الفئة من الطلبة ذوي اهتمام كبير، حيث تم توفير تقنيات متطورة وأجهزة تعليمية لمساعدتهم في التعلم، والتي ساعدت في تحقيق الأهداف المرسومة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كونه مناسب لطبيعة الدراسة. وتم تصميم استبانة متطورة لمعرفة مدى احتياجات وقدرات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى توفر واستخدام التقنيات والوسائل الحديثة لدى هذه الفئة كان منخفضاً بدرجة كبيرة.

دراسة Mantsha (2016) بعنوان الدعم التعليمي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا: دراسة حالة جامعة فيندا. (أطروحة دكتوراه) جامعة ليمبوبو.

أجرت مانتشا Mantsha دراسة هدفت إلى التحقق من الدعم التعليمي المقدم للطلبة ذوي الإعاقة في جامعة فيندا Venda في جنوب إفريقيا، من خلال الخبرات التي يواجهونها خلال حياتهم الجامعية، واستهدفت الدراسة عشرة من الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين بالجامعة، واعتمدت الدراسة على البحث الوصفي النوعي من خلال استخدام المقابلات الجماعية. وقد أشارت النتائج إلى أن هناك درجة من الموافقة على الدعم المقدم من الجامعة، ولكن هناك بعض الفجوات والمعوقات التي لا زالت تعترض طريق الطلبة ذوي الإعاقة، وهذه الفجوات تمثلت في نقص المعلومات حول البرامج التي تقدمها الجامعة، والمعوقات الفيزيائية والحوازر المعمارية، ونقص المعرفة حول الإعاقة. وقد أوصت الدراسة بتأسيس منتدى خاص بالطلبة ذوي الإعاقة لمناقشة احتياجاتهم التعليمية، ومعالجتها داخل الحرم الجامعي، وتدريب المحاضرين، وزيادة الوعي بالإعاقة، وإنشاء بوابة تفاعلية عبر الإنترنت لزيادة التواصل بين الطلبة والجامعة، كذلك إجراء البحوث المستقبلية التي تهدف إلى التنبؤ بالعوامل التي تساعد على تخرج الطلبة ذوي الإعاقة من الجامعة.

دراسة دويكات Dwikat (2016) بعنوان واقع الخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية، وتكونت عينة الدراسة من (688) فرداً من أعضاء هيئة التدريس والإداريين الملتحقين بالجامعات الفلسطينية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، من خلال تطبيق استبانة اشتملت على (56) فقرة موزعة على المجالات الآتية: المجال الأكاديمي، والإداري والاجتماعي والنفسي، والتكنولوجيا المستخدمة، والتسهيلات البيئية وأظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات كانت مرتبة حسب توافرها كالاتي: أولاً، المجال النفسي والاجتماعي، يليه المجال الأكاديمي، ثم المجال الإداري، ومن ثم التسهيلات البيئية، والتكنولوجيا المستخدمة، وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق إحصائية في تقديم الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير الجامعة التي يعملون بها، ومتغير الجنس، والمؤهل التعليمي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من

التوصيات، ومن أهمها إنشاء مراكز خدمات خاصة لهؤلاء الطلبة في الجامعات، واشراكهم في الأنشطة المنهجية واللامنهجية، وتطوير كافة الخدمات المقدمة لهم.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يمكن تحديد اوجد التشابه بينها وبين الدراسة الحالية من حيث تركيزها خصوصاً على الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات، كما تشابهت بإجرائاتها، وقد اتفقت هذه الدراسة مع كل او اغلب الدراسات السابقة من حيث وجود مستويات غير مرضية في الخدمات المقدمة لهؤلاء الطلبة في الجامعات، اما ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها انها ركزت خصوصاً على دور الدعم الاكاديمي المقدم من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي خصوصاً في استقطاب الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

التعريفات الإجرائية:

1. التكييفات الأكاديمية:

تعتبر التكييفات الأكاديمية من أبرز وسائل دعم الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم العالي. وتشمل هذه التكييفات توفير وقت إضافي للامتحانات، وتوفير المواد الدراسية بصيغ ملائمة مثل النصوص الصوتية أو المطبوعات الكبيرة. الهدف من هذه التكييفات هو ضمان المساواة في الفرص التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة.

2. الدعم التكنولوجي:

الدعم التكنولوجي يشمل استخدام الأدوات والتقنيات المساعدة مثل برامج قراءة الشاشة، وتطبيقات تحويل النص إلى كلام، والأجهزة الخاصة بالمساعدة في الكتابة والتدوين. هذه التقنيات تعزز من قدرة الطلاب ...

3. الدعم الأكاديمي: يشمل الخدمات والموارد المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية لمساعدة الطلاب على تحقيق النجاح الأكاديمي. يمكن أن تشمل هذه الخدمات الدروس الخصوصية، الإرشاد الأكاديمي، تكييف المواد الدراسية، وتوفير التكنولوجيا المساعدة.

4. ذوي الإعاقة: الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية، حركية، حسية، عقلية، أو تعليمية تؤثر على قدرتهم على الأداء الأكاديمي بطريقة تقليدية، ويحتاجون إلى ترتيبات خاصة للوصول إلى التعليم.

5. التعليم العالي: المستوى التعليمي الذي يأتي بعد التعليم الثانوي، ويشمل الجامعات والكليات والمعاهد الفنية.

7- الجانب النظري:

أهمية الدعم الأكاديمي:

- تحسين الأداء الأكاديمي: الدعم الأكاديمي يمكن أن يساعد الطلاب ذوي الإعاقة على تحسين أدائهم الأكاديمي من خلال توفير المساعدة المخصصة التي تتناسب مع احتياجاتهم الفردية.

- زيادة معدلات الالتحاق: من خلال توفير بيئة تعليمية داعمة، يمكن للمؤسسات التعليمية جذب المزيد من الطلاب ذوي الإعاقة.
 - تعزيز الثقة بالنفس والاستقلالية: يمكن أن يسهم الدعم الأكاديمي في تعزيز ثقة الطلاب بأنفسهم وقدرتهم على التفوق.
- أشكال الدعم الأكاديمي:**
- الدروس الخصوصية والإرشاد*: تقديم دروس خاصة وإرشاد أكاديمي لتلبية احتياجات الطلاب.
 - تكيف المواد الدراسية: تعديل المناهج والمواد التعليمية لتناسب مع قدرات الطلاب.
 - التكنولوجيا المساعدة: توفير أدوات تكنولوجية مثل برامج القراءة الصوتية، وأجهزة الكمبيوتر المعدل

8- الجانب التطبيقي للدراسة

- مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات التعليم التقني العالي في منطقة وادي الشاطئ حيث يضم هذا الوادي حوالي ثماني مؤسسات تعليم عالي تقني موزعة بين ثلاث كليات تقنية وخمسة معاهد تقنية عليا وتضم هذه المؤسسات تخصصات مختلفة تشمل العلوم الإدارية والمالية وتقنيات مهن البناء والتشييد وتقنيات المهن الميكانيكية والكهربائية وتقنيات الحاسب الآلي .

- حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية والذي تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	90	87	3	0	87
النسبة	100%	97%	3%	0%	97%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 90 نموذج استبيان ، المعادة كانت 87 نموذج وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 87 نموذج استبيان والتي تمثل 97% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبعد الانتهاء

من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS Statistical package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة سيتم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان كما يوضح ذلك الجداول الآتي.

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.82	11	**0.74
2	**0.91	12	**0.81
3	**0.87	13	**0.86
4	**0.73	14	**0.74
5	**0.80	15	**0.79
6	**0.83	16	**0.78
7	**0.75	17	**0.84
8	**0.89	18	**0.76
9	**0.77	19	**0.78
10	**0.88	20	**0.92

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للاستبيان موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع الاستبيان .

نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا () لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	عدد العبارات
دور الدعم الأكاديمي في استقطاب ذوي الإعاقة	1920.	20

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا (0.921) وهو أعلى من 0.70، مما يعطي دليل واضحاً على صدق وثبات أداة الدراسة.

الخصائص الديموغرافية للدراسة

توزيع مفردات العينة حسب الدرجة العلمية		
الدرجة	العدد	النسبة %
محاضر مساعد	51	59%
محاضر	34	39%
أستاذ مساعد	2	2%
أستاذ مشارك	0	0%
أستاذ	0	0%
المجموع	87	100%
توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة		
الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	32	37%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	25	29%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	20	23%
من 15 سنة فأكثر	10	11%
المجموع	87	100%

توزيع مفردات العينة حسب الدرجة العلمية

من خلال الجدول رقم (9)، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة كانت سنوات الخبرة لديهم (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وبنسبة 43.2 %، يليه من خبرتهم (من 10 – أقل من 15 سنة) ، وبنسبة 31.8 %، يليه من سنوات الخبرة لديهم (من 15 سنة فأكثر) وبنسبة 13.6 %، أما الفئة التي لديها سنوات خبرة أقل من 5 سنوات فقد كانت بنسبتهم 11.4 %.

توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

من خلال الجدول رقم (9)، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة كانت سنوات الخبرة لديهم (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وبنسبة 43.2 %، يليه من خبرتهم (من 10 – أقل من

15 سنة) ، وبنسبة 31.8%، يليه من سنوات الخبرة لديهم (من 15 سنة فأكثر) وبنسبة 13.6%، اما الفئة التي لديها سنوات خبرة اقل من 5 سنوات فقد كانت بنسبتهم 11.4%.

الإحصاءات الوصفية لعبارات متغير الدراسة (دور الدعم الاكاديمي في استقطاب ذوي الإعاقة) مرتبة ترتيبا تنازليا حسب قيمة المتوسط

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
تقدم المؤسسة برامج إرشاد أكاديمي موجهة للطلاب ذوي الإعاقة.	1.605	0.968	0.002
يتم تقييم فعالية برامج الدعم الأكاديمي بشكل دوري.	1.601	0.950	0.000
يسهم الدعم الأكاديمي في استقطاب مزيد من الطلاب ذوي الإعاقة إلى المؤسسة.	1.574	0.935	0.000
يتم إشراك أولياء أمور الطلاب ذوي الإعاقة في برامج الدعم الأكاديمي.	1.475	0.883	0.000
الدعم الأكاديمي المقدم يساعد في دمج الطلاب ذوي الإعاقة داخل المؤسسة.	1.455	0.927	0.000
مستوي الدعم الأكاديمي الحالي يلبي احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة	1.446	0.843	0.000
توفر المؤسسة بيئة تعليمية داعمة وشاملة للطلاب ذوي الإعاقة.	1.437	0.909	0.000
يتم إشراك الطلاب ذوي الإعاقة في القرارات المتعلقة بالدعم الأكاديمي المقدم لهم.	1.432	0.856	0.000
أشعر بالرضا عن مستوى الدعم الأكاديمي المقدم للطلاب ذوي الإعاقة في المؤسسة.	1.426	0.843	0.000
يوجد تعاون بين أعضاء هيئة التدريس لتقديم الدعم الأمثل للطلاب ذوي الإعاقة.	1.383	1.300	0.000
يلعب الدعم الأكاديمي دور حيوي في تحسين تجربة الطلاب ذوي الإعاقة في المؤسسة	1.376	0.711	0.000
يهم الدعم الأكاديمي في تحسين تحصيل الطلاب ذوي الإعاقة.	1.356	0.779	0.000

0.001	0.723	1.334	ضعيفة جدا	يتلقى الطلاب ذوو الإعاقة المساعدة اللازمة لتسهيل مشاركتهم في الأنشطة الأكاديمية.
0.000	0.786	1.327	ضعيفة جدا	يتم توفير خدمات الاستشارة الأكاديمية للطلاب ذوي الإعاقة بشكل فعال.
0.000	0.769	1.307	ضعيفة جدا	هناك وعي كافي بين أعضاء هيئة التدريس بأهمية الدعم الأكاديمي للطلاب ذوي الإعاقة
0.000	0.667	1.277	ضعيفة جدا	تقدم المؤسسة تكنولوجيا مساعدة لدعم تعلم الطلاب ذوي الإعاقة.
0.000	0.718	1.201	ضعيفة جدا	يتم تعديل المناهج الدراسية لتناسب احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
0.001	0.695	1.198	ضعيفة جدا	يتم تقديم تدريب لكافة أعضاء هيئة التدريس للتعامل مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة
0.000	0.600	1.119	ضعيفة جدا	توفر المؤسسة موارد كافية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة أكاديميًا.
0.000	0.475	1.021	ضعيفة جدا	توفر المؤسسة خدمات دعم أكاديمي متخصص للطلاب ذوي الإعاقة
0.000		1.368		المتوسط العام

مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق متوسطات درجات الإجابات للأفراد عينة الدراسة حول (دور الدعم الأكاديمي في استقطاب ذوي الإعاقة) ، وأهم ما يلاحظ ان كل متوسطات درجات الموافقة كانت اقل من المتوسط المفترض (3) وبدرجة ضعيفة جدا حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.605 و 1,021) حيث حازت العبارة الأولى (تقدم المؤسسة برامج إرشاد أكاديمي موجهة للطلاب ذوي الإعاقة) على متوسط يقدر ب (1.605) وهو اقل من المتوسط المفترض وهذا مؤشر على عدم رضا المستجوبين عن هذه العبارة والذي يمكن ان يفهم منه ان هذه المؤسسات عينة الدراسة لا تقدم أي برامج إرشاد أكاديمي للطلاب ذوي الإعاقة ، وتليها العبارة الثانية (يتم تقييم فعالية برامج الدعم الأكاديمي بشكل دوري). كثاني متوسط يقدر بحوالي (1.601) وهي أيضا اقل من المتوسط المفترض في الدراسة (3) مما يعني انه لا يوجد تقييم لفعالية برامج الدعم الأكاديمي بشكل دوري، وتليها العبارة (يسهم الدعم الأكاديمي في استقطاب مزيد من الطلاب ذوي الإعاقة إلى المؤسسة) بمتوسط

يقدر ب (1.574) وهو أيضا اقل من المتوسط المعتمد في الدراسة مما يعني ان الدعم الأكاديمي لا يسهم في استقطاب مزيد من الطلاب ذوي الإعاقة إلى المؤسسة. اما العبارة (يتم تقديم تدريب لكافة اعضاء هيئة التدريس للتعامل مع احتياجات الطلاب ذوي الاعاقة) والعبارة (توفر المؤسسة موارد كافية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة أكاديميًا) والعبارة (توفر المؤسسة خدمات دعم اكاديمي متخصص للطلاب ذوي الإعاقة) فقد جاءت باقل متوسطات تقدر بحوالي (1.198) و (1.119) و (1.021) مما يعني بانه لا يتم تدريب اعضاء هيئة التدريس على التعامل مع احتياجات الطلبة الطلاب ذوي الإعاقة كذلك لا توفر المؤسسة الموارد المادية ولا والمالية الكافية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة خصوصا من الناحية الأكاديمية

وبالنظر الى المتوسط العام للدراسة نلاحظ وجود تحديات كبيرة تقف امام فعالية دور الجامعات في استقطاب واستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات عينة الدراسة خصوصا ومن أبرز هذه التحديات نقص البنية التحتية المناسبة في الجامعات، مثل توفير المصاعد والمداخل والمرافق المجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة. وضعف الوعي والتوجيه المقدم للطلاب ذوي الإعاقة حول الخدمات والتسهيلات المتاحة لهم في الجامعات إضافة الى محدودية البرامج والتخصصات التي تناسب قدرات واحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، وكذلك قلة الحوافز والتشريعات الداعمة من الحكومات لتشجيع الجامعات على استيعاب هذه الفئة وندرة التدريب المتخصص للأساتذة والإداريين في التعامل مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة. لذلك، لتعزيز دور الجامعات في هذا المجال، يجب وضع سياسات وخطط شاملة على مستوى التعليم العالي، مع تخصيص موارد كافية لتهيئة البيئة والخدمات اللازمة. كما يجب نشر الوعي وبناء القدرات لدى الجامعات لاستقطاب واستدامة الطلاب ذوي الإعاقة.

النتائج والتوصيات

النتائج

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اجابات الأفراد عينة الدراسة حول وجود دور للدعم الأكاديمي في استقطاب ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم التقني العالي وبنيت هذه النتيجة على انخفاض درجات الموافقة على العبارات الاتية :

- لا تقدم المؤسسة أي برامج إرشاد أكاديمي موجهة للطلاب ذوي الإعاقة ولا يتم تقييم فعالية برامج الدعم الأكاديمي بشكل دوري.
- لا يسهم الدعم الأكاديمي في استقطاب مزيد من الطلاب ذوي الإعاقة إلى المؤسسة، ولا يتم إشراك أولياء أمور الطلاب ذوي الإعاقة في برامج الدعم الأكاديمي.
- لا يوجد دعم أكاديمي مقدم يساعد في دمج الطلاب ذوي الإعاقة داخل المؤسسة.
- لا توفر المؤسسة بيئة تعليمية داعمة وشاملة للطلاب ذوي الإعاقة.
- لا يشعر أعضاء هيئة التدريس بالرضا عن مستوى الدعم الأكاديمي المقدم للطلاب ذوي.
- لا يلعب الدعم الأكاديمي الحالي أي دور في تحسين تجربة الطلاب ذوي الإعاقة في المؤسسة.
- لا يتلقى الطلاب ذوو الإعاقة أي مساعدة لتسهيل مشاركتهم في الأنشطة الأكاديمية.
- الخدمات الاستشارة الأكاديمية للطلاب ذوي الإعاقة غير متوفرة نهائياً.
- ليس هناك وعي كافي بين أعضاء هيئة التدريس بأهمية الدعم الأكاديمي للطلاب ذوي الإعاقة
- لا تقدم المؤسسات عينة الدراسة أي تكنولوجيا مساعدة لدعم تعلم الطلاب ذوي الإعاقة.
- لا يوجد تدريب لكافة أعضاء هيئة التدريس للتعامل مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، ولا توجد موارد كافية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة أكاديمياً.

التوصيات

- ضرورة تقديم برامج إرشاد أكاديمي المؤسسة موجهة للطلاب ذوي الإعاقة.
- ضرورة تقييم فعالية برامج الدعم الأكاديمي بشكل دوري.
- إشراك أولياء أمور الطلاب ذوي الإعاقة في برامج الدعم الأكاديمي، بشكل يساعد في دمج الطلاب ذوي الإعاقة داخل المؤسسة.
- العمل على تفعيل برامج الدعم الأكاديمي بشكل يلبي احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة
- إشراك الطلاب ذوي الإعاقة في القرارات المتعلقة بالدعم الأكاديمي المقدم لهم.

- إيجاد برامج تعاون بين أعضاء هيئة التدريس لتقديم الدعم الأمثل للطلاب ذوي الإعاقة.
 - توفير خدمات الاستشارة الأكاديمية للطلاب ذوي الإعاقة بشكل فعال.
 - زيادة الوعي بين أعضاء هيئة التدريس بأهمية الدعم الأكاديمي للطلاب ذوي الإعاقة.
 - تقديم التكنولوجيا المساعدة لدعم تعلم الطلاب ذوي الإعاقة.
 - تعديل المناهج الدراسية لتتناسب مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
 - تدريب كافة أعضاء هيئة التدريس للتعامل مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
- المراجع:

- **حمدان، محمد، والبلوي، فيصل، 2020**، انموذج مقترح لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وقياسه على جامعة تبوك، مجلة جامعة النجاح لأبحاث العلوم الإنسانية المجلد 36، العدد 10، 2022، السعودية
- **بوزربية، عائدة سليمان بشير، 2024**، جودة التعليم الجامعي لذوي الاحتياجات الخاصة بكلية الآداب جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة البحوث الأكاديمية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول للتربية والتعليم المنعقد بالأكاديمية الليبية / مصراتة"، مجلد 28، 2024، 436-422.
- **بوسعيد، سليمة، 2016**، التقنيات والوسائل التعليمية المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، اطروحة دكتوراة منشورة، الجزائر.
- **غانم، بتول صالح، 2015** واقع الخدمات التربوية المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة جنين من وجهة نظر العاملين، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، فلسطين.
- **ابراهيم، منى توكل، 2015**، الجامعات ودورها الاجتماعي تجاه وصول وتمكين ذوي الإعاقة، بحث مقدم بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة بقسم العلوم التربوية، اللقاء العلمي، القاهرة، مصر

- Mantsha, T. (2016). Educational support of students with disabilities at institutions of higher learning in South Africa: A case study of the University of Venda. (Doctoral dissertation). University of Limpopo. <http://hdl.handle.net/10386/1665>
- Dwikat, Fakhry. (2016). The reality of services provided to students with special needs in Palestinian universities from the viewpoint of members of the teaching and administrative staff. Al-Quds Open University Journal for Educational and Psychological Research and Studies, 4 (16). 223-252.
- Riddell, S. & Weedon, E. (2014). Disabled Students in Higher Education: Discourses of disability and the negotiation of identity. International Journal of Educational Research, 63, 38-46
- <https://doi.org/10.1016/j.ijer.2013.02.008>
- AHEAD. (2020). Association on Higher Education and Disability. Retrieved from [AHEAD.org](<https://www.ahead.org>).
- Burgstahler, S. (2015). Universal Design in Higher Education: Promising Practices. Harvard Education Press.
- Kim, E., & Aquino, K. C. (2017). Disability as Diversity in Higher Education: Policies and Practices to Enhance Student Success. Routledge.

- Ketterlin-Geller, L.R. & Johnstone, C.J. (2006). Accommodations and Universal Design: Supporting Access to the General Education Curriculum. Theory Into Practice, 45-66.

مبدأ سمو المعاهدات الدولية على القانون الوطني

بين النظرية والمواثيق: دراسة تحليلية في ضوء

القانون الدولي والقانون الداخلي

الأستاذ / هاجر خليفة القراضي

عضو هيئة تدريس بكلية العلوم الشرعية- تاجوراء

المقدمة

يعد مبدأ سمو المعاهدات الدولية على القانون الداخلي من المبادئ الأساسية المستقرة في القانون الدولي، ويستند الى قاعدة مستقرة مفادها أن المعاهدة المصادق عليها تعد ملزمة وواجبة التطبيق داخل الدولة، ويُستمد هذا المبدأ من المادة (26) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م، التي كرّست قاعدة "العقود يجب ان تحترم pacta sunt servanda" باعتبارها قاعدة أمرة في العلاقات الدولية.

اهداف البحث: يهدف هذا البحث الى دراسة الأساس القانوني للمبدأ، على المستويين الدولي والمحلي، واستجلاء التحديات القانونية التي تطرحها محاولات التوفيق بين أحكام الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية.

أهمية الموضوع: تنبع أهمية هذا البحث من الواقع العملي، حيث تواجه العديد من الدول صعوبات في التوفيق بين التزاماتها الدولية ومقتضيات سيادتها التشريعية من ناحية، وبين التزاماتها الدولية وتشريعاتها الوطنية من ناحية أخرى.

إشكالية البحث: اما عن الإشكالية فتتمثل في السؤال التالي: ما مدى سمو المعاهدات الدولية على القانون الوطني، والأساس القانوني لذلك؟ وكيف تتوافق قواعد هذا المبدأ مع مقتضيات السيادة الوطنية والدستور الوطني؟

منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، باعتباره الاقدر على تناول مبدأ سمو المعاهدات من جميع جوانبه القانونية والتطبيقية العملية. فمن جهة، يتم تحليل الإطار القانوني لهذا المبدأ على المستوى الدولي والوطني، ومن جهة أخرى، يقارن البحث بين المواقف التشريعية والقضائية في عدد من الأنظمة القانونية، بهدف ابراز أوجه التباين والائتلاف في تبني هذا المبدأ وتطبيقه.

كما يستعين بالمنهج الوصفي في عرض وتحليل المواد القانونية ذات الصلة، وبالمنهج التطبيقي من خلال دراسة نماذج من الاجتهاد القضائي الوطني والدولي التي تجسد التعارض بين المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية.

مقدمة

يعتبر مبدأ علوية المعاهدات على التشريعات الوطنية من الركائز الأساسية في القانون الدولي، حيث يعكس حرص الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والثقة المتبادلة بين الدول داخل النظام القانوني الدولي.

ويتمتع المرتكز أو السند القانوني لهذا المبدأ الى مصدرين رئيسيين هما، الأول، السند وفقا للقانون الدولي والذي يتجسد في النصوص المكتوبة مثل اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م¹، إضافة الى القواعد العرفية التي تكرر مبدأ احترام العهود وحسن النية (مطلب اول).

والثاني، السند القانوني وفقاً للقانون الوطني أو الداخلي للدولة، حيث يكفل الدستور والتشريعات والقضاء الوطني علوية المعاهدات الدولية وتطبيقها على المستوى الداخلي (مطلب ثاني).

المطلب الأول: السند القانوني لمبدأ سمو المعاهدات الدولية وفقاً للقانون الدولي

يعد مبدأ سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية من المبادئ الراسخة في القانون الدولي العام، ويشكل حجر الزاوية في تنظيم العلاقة بين النظام القانوني الدولي والنظم القانونية الوطنية. فهذا المبدأ يفرض على الدول التزامات معينة تقتضي احترام وتنفيذ المعاهدات التي صادقت عليها، حتى وإن تعارضت مع تشريعاتها الداخلية.

ويستند هذا السمو الى مجموعة من الأسس القانونية التي كرسها كل من القانون الدولي المكتوب، متمثلاً باتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م، والقانون الدولي غير المكتوب، ممثلاً بالقواعد العرفية الراسخة.

وبناء على ذلك، سنتناول في هذا المطلب السند القانوني لمبدأ سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية من خلال فرعين رئيسيين، نتناول في الفرع الأول اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات كمصدر مكتوب، بينما نخصص الفرع الثاني للسند المستمد من القواعد العرفية الدولية كمصدر غير مكتوب، وذلك لإبراز التكامل بين هذين المصدرين في ترسيخ هذا المبدأ في المنظومة القانونية الدولية.

الفرع الاول: اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969م

¹ اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات اعتمدت من قبل المؤتمر الأمم المتحدة بشأن قانون المعاهدات الذي عقد بموجب قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2166 المؤرخ في 5 /ديسمبر 1966، ورقم 2287 المؤرخ في 6 /ديسمبر 1967، وقد عقد المؤتمر في دورتين في فيينا خلال الفترة من 26 /مارس إلى 24 /أيار/مايو 1968 وخلال الفترة من 9 /ابريل إلى 22 /مايو 1969، واعتمدت الاتفاقية في ختام أعماله في 22 /مايو 1969 وعرضت للتوقيع في 23 /مايو 1969 ودخلت حيز النفاذ في 27 /يناير 1980

تشكل اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات مصدرًا مكتوبًا صريحًا يؤسس مبدأ سمو المعاهدات الدولية في النظام القانوني الدولي وخاصة المادتين (26/27)¹. فالاتفاقية لم تكتف بتكريس التزام الدول باحترام المعاهدات، بل منعت صراحة الاحتجاج بالقانون الوطني كمبرر لعدم التنفيذ، وهو ما يعد اعترافًا دوليًا صريحًا بسمو المعاهدة متى كانت نافذة².

أولاً: المبدأ في الاتفاقية

تعد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م من أهم الصكوك القانونية الدولية التي نظمت قواعد المعاهدات الدولية بشكل شامل، وقد أرسيت مبادئ جوهرية تتعلق بإبرام المعاهدات، تفسيرها، تنفيذها، وحتى انتهائها. ومن أبرز هذه المبادئ ما يتعلق بسمو المعاهدة الدولية على القوانين الداخلية للدولة المتعاقدة، خاصة في حالة وجود تعارض بين احكام المعاهدة والتشريع الوطني.

وقد كُرس هذا المبدأ من خلال عدة مواد جوهرية في الاتفاقية، أهمها:

1- المادة (26) المعنونة بـ (العقد شريعة المتعاقدين) والتي نصت على: "كل معاهدة نافذة تلزم أطرافها، وعليهم تنفيذها بحسن نية" حيث تعد هذه المادة الأساس الأخلاقي والقانوني لوجوب احترام الدولة لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك تقديم المعاهدة على القوانين الوطنية حال حدوث تعارض، فالدولة لا تستطيع التذرع بقانونها الوطني للتملص من تنفيذ التزاماتها التعاقدية.

2- المادة (27) والمعنونة بـ (القانون الداخلي واحترام المعاهدات) التي نصت على عدم جواز التذرع بالقانون الداخلي كمبرر لعدم تنفيذ المعاهدة، حيث تقر هذه المادة بما يلي "لا يجوز لطرف في معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كمبرر لإخفاقه في تنفيذ المعاهدة، لا تخل هذه القاعدة بالمادة 46"، وهنا تتجلى القاعدة الصريحة التي تُكرس سمو المعاهدة على القانون الداخلي. فبموجب هذه المادة، لا يمكن للدولة ان

¹ الجزء الثالث من الاتفاقية - احترام المعاهدات وتنفيذها وتفسيرها، الفصل الأول: احترام المعاهدات

² اشارت لجنة القانون الدولي الى ضرورة ترتيب هذا الأثر على كل المعاهدات كما جاء في تقرير الفقيه فيتزا مورييس مقرر اللجنة في مؤتمر فيينا لإعداد التطبيق الكامل للمعاهدات الا ان وفود دول عدة نذكر منها سويسرا والاكوادور وفنزويلا وغيرها عارضت هذا الاقتراح لتعارضه مع مبدأ عدم التدخل في الاختصاص الداخلي للدولة الورد في المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة ولوجوده بشكل ضمني في مبدأ لزوم المعاهدات الواردة في المادة (26) من الاتفاقية ذاتها وهذا كله في المجال الدولي. احمد سالم العجيلي، قيمة المعاهدات في النظام القانوني الليبي، دراسة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية (الماجستير)، جامعة طرابلس، كلية القانون، 2007/2006، ص36

تتحجج بدستورها او قوانينها لتبرير عدم تنفيذ ما التزمت به بموجب المعاهدة، مما يعني ضمناً ان المعاهدة تسمو على القوانين الوطنية.

ثانياً: القيد الوارد في الاتفاقية

رغم سمو المعاهدة الدولية، أقرت اتفاقية فيينا استثناءً محدوداً في المادة (46) حيث نصت على: "1- ليس للدولة أن تحتج بأن التعبير عن رضاها بالالتزام بالمعاهدة قد تم بالمخالفة لحكم في قانونها الداخلي يتعلق بالاختصاص بعقد المعاهدات كسبب لإبطال هذا الرضا إلا إذا كانت المخالفة بيّنة وتعلقت بقاعدة أساسية من قواعد القانون الداخلي.

2- تعتبر المخالفة بيّنة إذا كانت واضحة بصورة موضوعية لأية دولة تتصرف في هذا الشأن وفق التعامل المعتاد وبُحس نية".¹

ومن خلال النص فان الاتفاقية تضع شرطين متلازمين حتى تتمكن الدولة من التحلل من التزامها بالمعاهدة بسبب مخالفة داخلية، وهما:

1- وجود خرق واضح للقانون الداخلي، أي ان يكون الانتهاك جلياً ومكشوفاً، بحيث يمكن لأي طرف آخر اكتشافه بسهولة. مع عدم الاعتداد بالأخطاء الشكلية او غير الجوهرية.

2- ان تكون القاعدة القانونية المنتهكة ذات أهمية أساسية، أي ان تكون اما قاعدة دستورية لو تنظيمية تعتبر من الركائز الجوهرية في النظام القانوني للدولة خاصة ما يتعلق باختصاصات الجهات المخولة بإبرام المعاهدات مثل البرلمان او رئيس الدولة. الا ان هذا الاستثناء يفسر تفسراً ضيقاً ولا يفهم على أنه يسمح بانتهاك المعاهدة بعد دخولها حيز النفاذ.

الفرع الثاني: السند القانوني للمبدأ وفقاً للقانون الدولي العرفي

الى جانب الأساس المكتوب لمبدأ سمو المعاهدات الدولية الذي كرسه اتفاقية فيينا لعام 1969م، فإن هذا المبدأ يجد له أيضاً سنداً قوياً في القواعد الدولية العرفية، والتي تعد أحد المصادر الرئيسية للقانون الدولي العام وفقاً للمادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.²

¹ الفصل الثاني من الاتفاقية: بطلان المعاهدات المادة 46: نصوص القانون الداخلي بشأن الاختصاص بعقد المعاهدات

² نظراً لأهمية المعاهدات الدولية فقد اكدت الفقرة 1 من المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والتي أشارت الى المصادر التي تعتمد عليها محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع المعروض عليها، حيث نصت على ان "وظيفة المحكمة الفصل في

فقد استقر العرف الدولي على اعتبار المعاهدات الدولية، متى أصبحت نافذة، ملزمة للدول الأطراف فيها، ويجب احترامها وتنفيذها بحسن نية حتى في مواجهة تشريعات وطنية مخالفة.

أولاً: مبدأ احترام العهود الدولية

يجد مبدأ لزوم المعاهدات الدولية أساسه في قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين" أو الوفاء بالعهد" وتعتبر هذه القاعدة أساس الالتزام بأحكام وقواعد القانون الدولي بشكل عام، وقانون المعاهدات بشكل خاص، وهي قاعدة قدسية، لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها¹.

كما يعد مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" من أقدم القواعد العرفية في القانون الدولي، ويقضي بأن المعاهدات التي تبرمها الدول يجب أن تحترم وتنفذ.

والمبدأ ليس جديداً على القانون الدولي، بل يعود إلى فترات قديمة جداً من العلاقات الدولية فقبل أن يتم تقنينه في المادة (26) من اتفاقية فيينا، كان هذا المبدأ جزءاً من الممارسة الدولية المستقرة، حيث دأبت الدول على احترام معاهداتها كالتزام قانوني ثابت².

اذ يتوقف تنفيذ المعاهدات التي تعقد بين الدول على وازع ذاتي، وهذا الوازع يستند في الحقيقة على دعائم خلقية وعملية، بدونها لا يمكن أن يتم أي تعامل دولي بالشكل الصحيح، والدعامة الخلقية التي نشأت منذ أقدم الأزمان، وتوارثتها الأمم بعضها عن البعض الآخر، وأصبحت عرفاً دولياً، تدور حول ما يسمى بـ "احترام العهود" التي تقطعها الدول على نفسها، وبتعبير آخر، متى قطعت الدولة على نفسها عهداً، أو التزاماً ما، فإن من واجبها تنفيذ ذلك العهد بدقة وإمانة، والتي يعبر عنها بالعبارة اللاتينية (Pacta Sunt Servanda)، ومعناها الدقيق (المتعاقدين يجب تعاقدهم)³.

المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن: أ- الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترف بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

¹ هاجر خليفة القراضي، ضمانات تنفيذ المعاهدات الدولية، دراسة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية (الماجستير)، جامعة طرابلس، كلية القانون، 2012م، ص8-9

² ان النص المذكور يؤكد ما سبق ان نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة حيث جاء فيها: "لكي يكفل أعضاء المنظمة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي اخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق" محمد سعيد الدقاق، مصطفى سلامة حسين، مصادر القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص63. كما نجد لها أساساً في ديباجة عهد عصبة الأمم المتحدة 1915م: "نحن شعوب الأمم المتحدة.. وقد ألينا على أنفسنا.. وان نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون"

³ هاجر خليفة القراضي، مرجع سابق، ص10

كما أقرته المحاكم الدولية، وفي مقدمتها محكمة العدل الدائمة ثم محكمة العدل الدولية. حيث أشارت محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو 1949م، بوضوح الى هذا المبدأ وأكدت ان احترام الالتزامات الدولية أمر واجب قانوناً، بصرف النظر عن القوانين الوطنية، او الدفع بتشريعاتها الوطنية لتجنب المسؤولية الدولية¹. وفي حكمها الصادر في 30/فبراير/1994م، في القضية المتعلقة بالنزاع الليبي التشادي، رأت محكمة العدل الدولية ان الحدود بين ليبيا وتشاد تبينتها معاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بين ليبيا وفرنسا سنة 1955م لكون ان الحدود السياسية التي تنشأ بموجب اتفاقية دولية معينة تكتسب استمرارية قد لا تتمتع بها بالضرورة الاتفاقية الدولية في حد ذاتها، مما يجعل لها الغلبة على أي قانون داخلي ولن يكون من شأن هذا الأخير معارضتها².

ثانياً: مبدأ حُسن النية في تنفيذ العهود الدولية

يعد مبدأ "حُسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية" من المبادئ العامة للقانون الدولي، وقد تطور عبر الممارسة الدولية ليأخذ طابعاً عرفياً ملزماً، يحتج به في تفسير وتنفيذ المعاهدات الدولية، ويقضي بأن تلتزم الدول بتفسير وتنفيذ المعاهدات التي صادقت عليها بنزاهة، ودون مراوغة او تحايل او إساء استخدام للسلطة التشريعية الداخلية كما يعني ان على الدول الامتناع عن اتخاذ تدابير داخلية (تشريعية او تنظيمية) تهدف الى تعطيل تنفيذ التزاماتها الدولية. ولقد أكد القضاء والتحكيم الدولي مراراً على مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية، ففي قضية المصائد في الشاطئ الشمالي للأطلسي، التي نظرتها المحكمة الدائمة للتحكيم والتي تتعلق بقيام بريطانيا بتنظيم حق رعايا الولايات المتحدة في الصيد في المياه الكندية، بموجب معاهدة لندن المعقودة بين الدولتين في عام 1818م، أشارت المحكمة الى ان وجوب تنفيذ المعاهدات بحُسن نية تامة هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي³.

¹ قضية مضيق كورفو (الحكم الصادر في 15/ابريل/1949م) في موجز الاحكام والفتاوى والوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991، الامم المتحدة. نيويورك 1995م. ص4 وما بعدها

² وتقول محكمة العدل الدولية في هذا الصدد: "ان الحدود السياسية التي تنشأ بموجب معاهدة تكتسب استمرارية قد لا تتمتع بها بالضرورة المعاهدة في حد ذاتها مما يجعل لها الغلبة على أي قانون آخر" فهد نايف الشمري، الأثر القانوني للمعاهدات الدولية في النظام والقضاء الوطني (دراسة مقارنة)، دراسة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية (الماجستير)، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2018، ص64

³ هاجر خليفة القراضي، مرجع سابق، ص19

وفي قضية التجارب النووية بين استراليا ونيوزيلندا ضد فرنسا سنة 1974م، اكدت المحكمة الدائمة في حكمها الصادر بتاريخ 1974/12/20م، على ان مبدأ حُسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية وتحديدًا في الفقرة (46) من الحكم والتي جاء فيها: "إن احترام الالتزامات الدولية المعلنة من قبل الدولة يجب ان يتم بحُسن نية ... ان مبدأ حُسن النية شرط ضروري في خلق تلك الالتزامات، كما فب تنفيذها"¹.

كما اكدت المحكمة في الرأي الاستشاري بشأن اتفاق باريس للمناخ 23/يوليو/2025م، أن الدول ملزمة دوليًا باتخاذ إجراءات جديّة لحماية المناخ، ويجب ان يكون الالتزام مصحوبًا بالعمل بحُسن نية.

المطلب الثاني: السند القانوني لمبدأ سمو المعاهدات الدولية وفقا للقانون الوطني

يشكل السند الداخلي لمبدأ علوية او سمو المعاهدات الدولية ركيزة ضرورية لضمان تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية على أرض الواقع، فمجرد وجود قاعدة او مبدأ في القانون الدولي لا يكفي وحده لضمان تنفيذ المعاهدات الدولية، بل يجب ان تكون هناك قاعدة داخلية واضحة في نظام الدولة سواء في الدستور او القوانين او من خلال ممارسات القضاء، تعطي للمعاهدات الأولوية على القوانين الوطنية حتى في حالات التعارض.

وبناء على ذلك، سنتناول في هذا المطلب السند القانوني لمبدأ سمو المعاهدات الدولية وفقا للقانون الوطني من خلال فرعين، نتناول في الفرع الأول سند المبدأ من الدستور بينما نخصص الفرع الثاني للسند التشريعي والقضائي للمبدأ.

الفرع الاول: السند الدستوري لسمو المعاهدات على القوانين الوطنية

يمثل السند الدستوري لمبدأ سمو المعاهدات الدولية الأساس الاول الذي يعطي ويؤكد أولوية للمعاهدات الدولية داخل النظام القانون الداخلي للدولة. اذ تعكس الدساتير إقرارا رسميا لهذا المبدأ، سواء عبر نصوص صريحة تعلي من شأن المعاهدات وتلزم الدول

¹ محكمة العدل الدولية، قضية الاختبارات النووية (أستراليا ضد فرنسا)، الحكم الصادر في 20/ ديسمبر/1974م، ص253 وما بعدها

بتنفيذها أو من خلال تحديد مكانة المعاهدات ضمن الهرم القانوني الوطني¹، ما يوضح موقعها القانوني مقارنة بالقوانين الوطنية الأخرى².

أولاً: إقرار بعض الدساتير صراحة لمبدأ سمو المعاهدات على القوانين الوطنية

يعتبر الدستور في كثير من الدول هو الوثيقة الأعلى التي تحدد العلاقة بين المعاهدات الدولية والقوانين المحلية، ويضع قواعد أولوية المعاهدات الدولية على التشريعات الداخلية.

وعندما نقول ان بعض دساتير الدول اقرت صراحة لمبدأ سمو المعاهدات الدولية، فهذا يعني ان هذه الدساتير تحتوي نصوص واضحة ومباشرة تعطي للمعاهدات الدولية مكانة عليا او خاصة مقارنة بالقوانين الوطنية، وتلزم السلطات كافة باحترام هذه المعاهدات وتنفيذها، مما يجعلها فوق التشريعات العادية، كما ويمنح هذا الإقرار المعاهدات الدولية حماية دستورية ويحول دون تعارض القوانين الوطنية معها او يمنع سلطة التشريع من إلغاء او تعديل أحكامها بدون مراجعة دستورية³.

ومن أشهر وأهم الدساتير التي أقرت مبدأ سمو المعاهدات الدولية صراحة هو دستور فرنسا لعام 1958م، حيث نصت المادة (55) من الدستور الفرنسي على: "يكون للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يتم التصديق او الموافقة عليها قانونيا منذ نشرها قوة تفوق القوانين شريطة ان يطبق الطرف الاخر هذا الاتفاق او هذه المعاهدة"⁴.

أيضا دستور دولة المغرب لعام 2011م، حيث نصت المادة (22) منه على: "المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها قانونيا تدخل حيز التنفيذ بعد نشرها، وتكون ذات مرتبة أعلى من القوانين، مع احترام الدستور"⁵.

¹ الهرم القانوني أو التراتبية القانونية هو مبدأ يترتب القواعد القانونية داخل الدولة وفقا لدرجة إلزامها ومصدرها، من الأعلى (الدستور) الى الأدنى (اللوائح التنفيذية والقرارات الادارية) ويهدف ها الترتيب الى ضمان وحدة النظام القانوني وتفايدي التعارض بين مصادر القواعد القانونية

² السند الدستوري هو النص او القاعدة التي يشتمل عليها دستور الدولة، والتي تحدد كيف تعامل المعاهدات الدولية داخل النظام القانوني الداخلي

³ نصت المادة (19) من دستور منظمة العمل الدولية على: "على الدول الأعضاء ان تعرض مشاريع المعاهدات التي تبرمها في اجل معين على جهاتها المختصة فإنها تترك للحكومات الاختيار بين الإجراءات التشريعية واللانحة تبعا لموضوع الاتفاقية"

⁴ النص الدستوري-المادة 5 فرنسا (المصدر الرسمي)

⁵ دستور المملكة المغربية، 29/يوليو/2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30/يوليو/2001م. أيضا نص كلا من الدستور المصري لعام 1971م، المادة (151) والدستور التونسي المادة (21) صراحة على مبدأ سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية.

ثانياً: تحديد مكانة المعاهدات في الهرم القانوني الوطني

تعد مسألة تحديد مكانة المعاهدات الدولية في الهرم القانوني الوطني من المسائل الجوهرية التي تبرز مدى التزام الدولة بالقانون الدولي، إذ تتباين النظم الدستورية في تحديد موقفها من هذا المبدأ، فأمام إقرار بعض دساتير الدول صراحة لمبدأ سمو المعاهدات الدولية، هناك غياب لنصوص دستورية صريحة في دساتير دول أخرى كالدساتير الليبية السابقة -الدستور الملكي 1951م والاعلان الدستوري 2011م- التي لم تنص صراحة على مكانة المعاهدات الدولية، وهو ما خلق فراغاً دستورياً، وأدى الى الاختلاف في التفسير القضائي والفقه.

وهناك دساتير تساوي بين المعاهدة الدولية وبين التشريع العادي، وأخرى تضع المعاهدات الدولية في مرتبة اقل من الدستور وأعلى من القانون الداخلي ومن ذلك مسودة مشروع الدستور الليبي 2017م - وهو غير نافذ حتى الآن- ينص في المادة (13) على ان: "المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها الدولة تكون أعلى من القانون وأقل من الدستور ويتعين اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها بما لا يتعارض مع أحكام هذا الدستور"، هذا النص يحدد بوضوح مكانة المعاهدات ضمن الهرم القانوني (الدستور ثم المعاهدات المصادق عليها ثم القوانين الوطنية).

وبناء عليه، فإن المشرع الوطني ملزم بعدم اصدار قوانين تخالف المعاهدة الدولية، كما يلزم القاضي الوطني بموجب تراتبية القواعد، بتطبيق المعاهدة الدولية المصادق عليها، حتى في حالة غياب قانون وطني يفصل تطبيقها، وقد دعمت المحكمة العليا الليبية هذا الاتجاه في حكمها الصادر بتاريخ 2013/12/23م، في قضية الطعن الدستوري رقم 57/01 ق حيث أكدت ان "الاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها الدولة الليبية تكون نافذة مباشرة بمجرد إتمام المصادقة عليها من السلطة التشريعية في الدولة، وتكون لها أسبقية التطبيق على التشريعات الداخلية، بحيث اذا حدث تعارض بين احكامها واحكام التشريعات الداخلية فان احكام الاتفاقية هي الأولى"¹.

الفرع الثاني: السند التشريعي والقضائي لسمو المعاهدات الدولية

وإلى جانب الدستور قد تحتوي القوانين على نصوص تنظيمية واضحة وصريحة تكرر مبدأ سمو المعاهدات الدولية، كما يلعب القضاء الوطني دوراً أساسياً في تطبيق

¹ المحكمة العليا الليبية، (الدائرة الدستورية)، طعن دستوري رقم 57/01 تاريخ 2013/12/23م

مبدأ سمو المعاهدات الدولية، حيث يكون المرجع النهائي في تفسير العلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني، وغالبًا ما يحسم النزاعات التي تتعلق بتعارض النصوص وتحديد الأسبقية.

أولاً: السند التشريعي لمبدأ سمو المعاهدات الدولية

يعد السند التشريعي من المقومات الأساسية التي يستند إليها مبدأ سمو المعاهدات الدولية في النظام القانوني الداخلي، إذ يترجم هذا المبدأ إلى قواعد قانونية ملزمة تنظم علاقة المعاهدات بالتشريعات الوطنية وتحدد آليات إدماجها في المنظومة القانونية الداخلية. وفي هذا الإطار، تبنت بعض النصوص التشريعية والتنظيمية الليبية اتجاهًا واضحًا نحو الاعتراف بمكانة المعاهدات الدولية، ومنحها طابع الإلزام القانوني، بما يكرس سمو المعاهدات على القوانين الوطنية العادية، ومن أبرز هذه النصوص، القانون رقم (10) لسنة 2005م بشأن التصديق على الاتفاقيات الدولية¹. ورغم أن هذا القانون لم ينص صراحة على أن المعاهدات تسمو على القوانين الوطنية، إلا أن تفعيله في الممارسة التشريعية والقضائية عُد مؤشرًا ضمنيًا على تراتبية المعاهدات في مرتبة أعلى من القوانين، خاصة عندما يتعلق الأمر باتفاقيات حقوق الإنسان أو تلك المبرمة في إطار المنظمات الدولية.

كما يتجلى السند التشريعي في موافقة السلطة التشريعية على التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية المهمة، كاتفاقية مناهضة التعذيب، والعهدين الدوليين، واتفاقية فيينا لعام 1969م، حيث يؤدي التصديق عليها إلى إدماجها في النظام القانوني الداخلي، ويترتب على ذلك تقييد المشرع الوطني بعدم إصدار قوانين تتعارض مع ما ورد فيها، ويتأكد هذا من خلال ما نصت عليه اتفاقية فيينا، والتي جاء فيها: "لا يجوز لطرف في معاهدة دولية أن يحتج بأحكام قانونه الداخلي كتبرير لعد تنفيذ المعاهدة"².

ثانياً: السند القضائي لمبدأ سمو المعاهدات الدولية

كنتيجة حتمية ومنطقية للمبدأ الدولي الشهير بعدم جواز تمسك الدولة بقانونها الداخلي للترفع بعدم تنفيذ اتفاق دولي هي ملزمة به، أكدت العديد من الأحكام القضائية الدولية

¹ قانون رقم 10 لسنة 2005 م بشأن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المبرمة بين ليبيا والدول الأخرى وفي نطاق المنظمات الإقليمية والدولية، صدر في 28 مارس 2005م

² المادة (27) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969، أبرمت في 23/مايو/1969م، ودخلت حيز التنفيذ في 27/يناير/1980م. وقد صادقت عليها ليبيا عام 1985م

على سمو قواعد القانون الدولي على القوانين الداخلية في حالة التعارض. فمبدأ علو القانون الدولي على القانون الداخلي هو مبدأ راسخ وثابت لا يمكن ان يعتريه شك. ومن التطبيقات القضائية التي تؤكد ذلك - وهي كثيرة بعضها سبق الإشارة اليه - اشير الى البعض منها على سبيل المثال لا الحصر¹:

- قضية السفينة ويمبلدون الصادرة في 1923/8/17م

- قضية جورج بينسون 1928م

- قضية النزاع الإقليمي بين ليبيا وتشاد 1994م

كما يشكل القضاء في العديد من الأنظمة القانونية الداخلية الحديثة أداة فعالة في تكريس مبدأ سمو المعاهدات الدولية على القانون الداخلي، حتى في غياب نصوص دستورية صريحة او عندما يكون النص الدستوري قابلاً للتأويل. فقد سعت المحاكم العليا والدستورية في عدد من الدول الى إرساء قاعدة قضائية تؤكد على ان الاتفاقيات الدولية، بمجرد المصادقة عليها تكتسب قوة قانونية تعلو على القوانين الوطنية العادية، وهو ما يعزز من اندماج القانون الدولي في الأنظمة القانونية الداخلية.

ففي المغرب، ورغم ان الدستور المغربي لعام 2011م، ينص صراحة في فصله 55 على سمو المعاهدات الدولية على القوانين الداخلية، الا ان المحكمة الدستورية المغربية ذهبت ابعد من ذلك، إذ اعتبرت في قرارها الصادر بتاريخ 6/مارس/2012م، ان القضاء الدستوري أصبح أحد الضمانات لتطبيق مبدأ سمو، حتى قبل دخول المعاهدة حيز التنفيذ.²

اما في تونس فقد اقرت المحكمة الإدارية التونسية ضمن اجتهاداتها ان الاتفاقيات الدولية التي يتم التصديق عليها وتنتشر بالرائد الرسمي، تصبح جزءاً من القانون الوطني وتعلو على التشريعات الوطنية المخالفة، وهو ما يجسده الحكم الصادر بتاريخ 4/ابريل/2013م، في قضية تتعلق بتعارض بين القانون الداخلي واتفاقية حقوق الطفل، اذ قضت المحكمة بأولوية تطبيق المعاهد الدولية.³

المبحث الثاني: الموازنة بين القانون الوطني والمعاهدات الدولية

¹ فهد نايف الشمري، مرجع سابق، ص 63-64

² المحكمة الدستورية المغربية، القرار رقم 2012/22 بتاريخ 6/مارس/2012م، منشور في الجريد الرسمية المغربية، عدد 6032

³ المحكمة الإدارية التونسية، حكم بتاريخ 4/ابريل/2013م، القضية عدد 21445/2012

تقديم وتقسيم

تعتبر مواءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية خطوة أساسية لضمان التزام الدولة بما صادقت عليه من اتفاقيات، وتحقيق انسجام بين ما تسنه داخليا من قواعد قانونية وبين ما ترتضيه خارجيا من التزامات.¹

وتتخذ المواءمة صورا متعددة، تبدأ من مراجعة القوانين القائمة لتتوافق مع المعايير الدولية، وتمر عبر آليات تشريعية وتنفيذية، وقد تشمل كذلك اجتهادات قضائية تفرض قراءة منسجمة للنصوص الوطنية مع مضامين الاتفاقيات. غير ان هذا المسار لا يخلو من التحديات، لا سيما في الدول التي تعاني من هشاشة في البنية القانونية، او من تضارب في المرجعيات الدستورية، او من معوقات وعراقيل سياسية تعيق تحديث التشريعات الوطنية بما يلائم التزاماتها الدولية.

وبناء على ما تقدم سيتم في هذا المبحث تناول وسائل المواءمة التي تعتمدها الدول لإدماج المعاهدات الدولية في منظومتها القانونية (المطلب الأول) ثم التعرض في (المطلب الثاني) لإشكاليات المواءمة القانونية خاصة في ظل الأنظمة التي تفتقر الى رؤية تشريعية واضحة في هذا الشأن.

المطلب الأول: وسائل مواءمة القانون الوطني مع المعاهدة الدولية

إن ادماج المعاهدات الدولية في البنية القانونية الوطنية لا يتم تلقائياً، بل يمر عبر سلسلة من الإجراءات والآليات التي تعنى بإعادة ضبط التوازن بين سيادة الدولة والتزاماتها الدولية. وفي هذا السياق لا تقتصر المواءمة على مجرد اعتماد نصوص تشريعية جديدة، بل تشمل منظومة رقابية ومفاهيم فقهية تساهم في تكييف النظام الداخلي ليتوافق مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

وتبرز في هذا الإطار ثلاث وسائل رئيسية تشكل الدعامة التقنية والقانونية لتحقيق هذه المواءمة.

وبناء على ذلك، سنتناول في هذا المطلب هذه الوسائل في ثلاث فروع: الأول للوسائل الرقابية، والفرع الثاني للوسائل التشريعية، والفرع الثالث للوسائل الفقهية التفسيرية.

الفرع الأول: الوسائل المؤسسية القضائية او الوسائل الرقابية

¹ تبرز أهمية هذه المواءمة في ظل تعاظم دور القانون الدولي في تنظيم قضايا ذات طابع داخلي، كحقوق الانسان، والعدالة الجنائية، والتنمية المستدامة

تعد الرقابة القانونية على توافق التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية إحدى أهم آليات المؤاممة، لكونها تمثل نقطة التلاقي بين القانون الداخلي والقانون الدولي، وتجسد فعلا سيادة القانون على كل ما يصدر عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتتكامل هذه الرقابة من خلال مؤسستين رئيسيتين: المحكمة الدستورية بوصفها الحارس الأعلى للشرعية الدستورية- والسلطة القضائية عموما، من خلال دور القاضي الوطني في تطبيق وتفسير القانون.

أولاً: الرقابة الدستورية

تمارس الرقابة الدستورية بهدف التأكد من ان التشريعات الداخلية، وكذلك المعاهدات الدولية قبل نفاذها لا تتعارض مع الدستور. وتعرف هذه الرقابة في الدول ذات الأنظمة القضائية من خلال اختصاص المحكمة الدستورية او المحكمة العليا بالنظر في مدى دستورية القوانين والمعاهدات.

وفي السياق الليبي، وعلى الرغم من غياب محكمة دستورية مستقلة فعلية حتى الان، فإن مشروع الدستور الليبي لسنة 2017م، خصص باباً كاملاً لهذه الوظيفة¹، حيث تم النص بشكل صريح وواضح على أن من ضمن اختصاصات المحكمة الدستورية مراجعة مشروعات المعاهدات الدولية للتحقق من مدى توافقها مع أحكام الدستور قبل عرضها على السلطة التشريعية للتصديق².

هذه الرقابة المسبقة على المعاهدات تمثل خطوة متقدمة لضمان انسجام المعاهدات مع البنية الدستورية قبل إدماجها في التشريع الوطني، وتمنع نشوء تعارض بين الالتزامات الدولية والدستور المحلي³. ويوفر آلية للفصل في حال تعارض محتمل بين النص الدستوري والاتفاقيات⁴.

¹ الباب الخامس-المحكمة الدستورية

² نصت الفقرة 6 من المادة (139) من مشروع الدستور الليبي على: "اختصاصات المحكمة تختص المحكمة الدستورية دون غيرها بالآتي: مراجعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل التصديق عليها"

³ في مشروع الدستور الليبي 2017م، تم التنصيص على رقابة دستورية مسبقة، وليس لاحقة

⁴ الا ان إشكالية هذه الرقابة في ليبيا لا تزال مرتبطة بغياب المحكمة الدستورية وتجميد الكثير من أدوات الرقابة في ظل المرحلة الانتقالية، مما يجعل المؤاممة رهينة لاجتهادات المؤسسات الأخرى

وفي سياق الرقابة المسبقة نص الدستور الفرنسي لعام 1985م، في المادة (54) منه على: "إذا قرر المجلس الدستوري ان اتفاقية دولية تحتوي على بند يخالف الدستور، فلا يمكن التصديق عليها الا بعد تعديل الدستور".

اما عن الرقابة اللاحقة فتجيز بعض الدول للمحكمة الدستورية او العليا ابطال قوانين داخلية إذا ثبت انها تتعارض مع معاهدات دولية نافذة، خاصة إن كانت هذه المعاهدات تملك مرتبة أسمى من القانون العادي، ومن هذه الدول ألمانيا على سبيل المثال لا الحصر.¹

ثانيا: الرقابة القضائية

تعد الرقابة القضائية أحد أبرز الوسائل العملية التي تتجلى من خلالها مواءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية، وبخاصة في النظم القانونية التي لم تحسم بشكل قاطع ترتيب المعاهدات في الهرم القانوني. فبينما تتولى الرقابة الدستورية فحص مدى مطابقة المعاهدات للدستور في مرحلة ما قبل التصديق او اثناء ادماجها، فإن الرقابة القضائية تمارس تأثيرها لاحقا، عند تطبيق النصوص في إطار النزاعات المطروحة أمام المحاكم، وتتخذ الرقابة القضائية على مبدأ سمو المعاهدات صورا متعددة، أبرزها، أولا: التفسير القضائي الملائم للمعاهدة، ففي اغلب النظم القانونية، لاسيما تلك التي تعتمد مبدأ الانضمام المزدوج او النظام الثنائي والذي لا يسمح بنفاذ المعاهدة الا بعد صدور قانون بالتصديق عليها. وعندما تدرج المعاهدة في النظام القانوني الداخلي، قد تنشأ حالات تعارض او غموض في التفاعل بين نص داخلي آخر دولي. وهنا يتدخل القاضي، من خلال التفسير الملائم، لتأويل النص الوطني بطريقة تحقق انسجامه مع التزامات الدولة الدولية، دون الحاجة الى ابطال النص الداخلي.

ثانيا: استبعاد النص الداخلي المخالف للمعاهدة، ففي بعض النظم خول القاضي سلطة تجاهل النص الداخلي الذي يتعارض مع معاهدة دولية، خصوصا إذا كانت المعاهدة تتمتع بمرتبة تعلو القوانين العادية، كما هو الحال في فرنسا وألمانيا وهولندا.²

الفرع الثاني: الوسائل التشريعية

¹ حيث نصت المادة (25) من القانون الأساسي على: "القواعد العامة للقانون الدولي تعد جزءا من القانون الاتحادي، وتكون لها الأسبقية على القوانين، وتنشئ حقوقا وواجبات مباشرة"

² نصت المادة (94) من الدستور الهولندي المعدل في عام 1983م على ان: "لا تطبق احكام القانون السارية في المملكة إذا كان تطبيقها لا يتوافق مع احكام المعاهدات او قرارات منظمات القانون الدولي".

تعد الوسائل التشريعية من أكثر آليات المواءمة وضوحا ومباشرة، اذ تعبر عن الإرادة المؤسسية للدولة في تكييف تشريعاتها مع التزاماتها الدولية، من خلال أدوات تشريعية صريحة، إما بإدماج نصوص المعاهدة في التشريع المحلي، او بتعديل القوانين الوطنية القائمة بما يزيل مظاهر التعارض. وتمارس هذه المواءمة التشريعية وفقا لعدة تقنيات، أبرزها الاستقبال التشريعي، والاحالة، والتعديل التشريعي البنيوي او الجزئي.

أولاً: آلية الاستقبال التشريعي

وتعني إعادة صياغة قاعدة دولية في شكل تشريع داخلي. فبالإضافة الى ان الدولة ملزمة بالقاعدة دولياً فإنها تصوغها في شكل تشريع داخلي لتطبق مباشرة على الافراد. او تصاغ المعاهدة عند ابرامها بصيغة التشريع الداخلي لكي تسري مباشرة على الافراد لكي يكون الاستقبال مجرد إصدار وامر لجميع الجهات والافراد بالتقيد بها ووجوب تنفيذها.¹

ومن الدول التي تبنت التحويل التشريعي كوسيلة للمواءمة بين المعاهدة الدولية والقانون الوطني، مصر حيث وردت إحالة صريحة في قانون الطفل رقم (12) لسنة 1996م، الى اتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها، باعتبارها مكملة للنصوص الوطنية.²

وفي تونس، نص قانون مناهضة العنف ضد المرأة رقم (58) لسنة 2017م، على الالتزام بأحكام اتفاقية CEDAW لسنة 1979م، ضمن أهدافه ومبادئه.³ وعليه فان آلية الاستقبال التشريعي تعبر عن تبين سياسي وتشريعي لمضمون المعاهدة، ويسهل على القضاة والممارسين القانونيين الرجوع اليها، الا ان فاعليتها تتوقف على وضوح الإحالة وشمولها، فضلا عن توفر المعاهدة في صيغ منشورة ورسمية باللغة الوطنية.⁴

¹ احمد سالم العجيلي، مرجع سابق، ص42

² نصت المادة (2) على "يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون".

³ تونس صادقت على الاتفاقية عام 1985م، والقانون التونسي يجسد التزامات تونس بمقتضى اتفاقية سيداو، خصوصا بعد رفع التحفظات سنة 2014م

⁴ ويذهب المتطرفون من أنصار مذهب الثنائية الى ان التحويل شرط ضروري لتطبيق المعاهدات داخل الدولة وبذلك تصبح المعاهدة بالإضافة الى التزام الدولة بها دوليا فإنها تصوغها في شكل تشريع داخلي لتطبيق المعاهدات داخل وبذلك تصبح المعاهدة بالإضافة الى التزام الدولة بها دوليا فإنها تصوغها في شكل تشريع داخلي لتطبق على الافراد. احمد سالم العجيلي، مرجع سابق، ص43

ثانيا: آلية الإحالة

- الإحالة الصريحة: هي ان يترك أحد النظامين القانونيين امر البت في مسألة ما الى النظام القانوني الآخر. ومن امثلة ذلك ما جاء في المادة (13) من قانون الحصانات والامتيازات الليبي لسنة 1954م: " يتمتع الممثلون الدبلوماسيون بالامتيازات والحصانات التي يمنحها لهم القانون الدولي او أي اتفاق تكون ليبيا طرفا فيه"

- الإحالة الضمنية: تكون عندما يكون تطبيق قاعدة القانون الداخلي غير ممكنة الا بالرجوع الى القاعدة الدولية، رغم ان النص الداخلي لا يحيل صراحة على القاعدة الدولية. ومن امثلة ذلك عندما ترفع دعوى قضائية امام القضاء الليبي على دولة اجنبية فعليه الامتناع عن نظرها بسبب قاعدة حصانة الدولة الأجنبية (وهي قاعدة داخلية) فاذا ثار خلاف حول ما إذا كان الكيان المدعى عليه دولة ام لا فلا مناص من استدعاء قواعد القانون الدولي لحسم المسألة.¹

ثالثا: آلية التعديل التشريعي لتكييف القانون الوطني مع المعاهدة

اما عن التعديل التشريعي فيعد الآلية الأهم والأكثر صراحة في مسار المواءمة، ويقصد به إدخال تغييرات على النصوص القانونية الوطنية - سواء من حيث الإلغاء او الإضافة او إعادة الصياغة- بغرض رفع التعارض مع اتفاقية دولية تكون الدولة قد صادقت عليها، او استيفاء الالتزامات الجديدة التي تفرضها المعاهدة.

ويعد هذا الأسلوب تعبيراً عن التفاعل المستمر والمرن بين التشريع الوطني والالتزام الدولي. ومن الدول التي تبنت آلية التعديل التشريعي المغرب، فقد تم تعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية في ضوء الالتزامات الدولية المتعلقة بمناهضة التعذيب والتمييز.

وفي فرنسا، فقد اعيد تعديل قانون الإجراءات الجنائية عدة مرات لضمان توافقه مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، خصوصا في مواد الحبس الاحتياطي وحقوق الدفاع.

¹ علي ضوي، القانون الدولي العام الجزء الأول: المصادر والأشخاص، بنغازي، دار الكتب الوطنية، الطبعة السابعة، 2021،

ورغم ما يمتاز به التعديل التشريعي من وضوح وحسم في إزالة التضارب، لكنه يحتاج إرادة سياسية وتشريعية قوية، كما قد يواجه مقاومة مجتمعية أو فقهية في بعض المواضيع الحساسة أو الأخلاقية، خصوصاً إذا مست التعديلات مسائل دينية أو ثقافية.

الفرع الثالث: الوسائل الفقهية والتفسيرية

والى جانب الوسائل الرقابية والتشريعية، تبرز الوسائل الفقهية والتفسيرية كأدوات مرنة وفعالة لتحقيق المواءمة بين القانون الوطني والمعاهدات الدولية، لا سيما في النظم القانونية التي لم تحسم فيها بوضوح مرتبة المعاهدات أو حدود سموها. وتستمد هذه الوسائل أهميتها من كونها غير مقيدة بنصوص محددة، وتعتمد في جوهرها على الاجتهاد القانوني- سواء الفقهى أو القضائي- الذي يسعى الى تطبيق المعايير الدولية في إطار المنظومة الوطنية، دون المساس بالسيادة التشريعية للدولة

أولاً: الادماج المباشر للمعاهدة في النظام القانوني

يقوم مبدأ الادماج المباشر على فكرة أن نصوص المعاهدات الدولية، بمجرد التصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ، تصبح قابلة للتطبيق مباشرة امام المحاكم والسلطات الوطنية، دون الحاجة الى اصدار قانون وطني جديد يكرر محتواها او يدمجها صراحة في النظام التشريعي الداخلي.

وتمارس هذه الوسيلة في الدول التي تعتمد ما يعرف بالنظام الأحادي في العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي، اذ تدمج المعاهدة تلقائياً في النظام الوطني وتكتسب القوة القانونية، ومن هذه الدول هولندا، اذ تعتبر المعاهدات الدولية التي تمنح حقوقاً مباشرة للأفراد ملزمة تلقائياً، وفقاً للمادة (94) من الدستور، ويجوز الاحتجاج بها أمام القضاء، وبلجيكا، حيث اقر القضاء الإداري إمكانية تطبيق المعاهدات الدولية دون حاجة الى نص تشريعي وطني، متى توفرت فيها الشروط الشكلية والموضوعية.

ورغم ما يمتاز به الادماج المباشر من فعالية في تسريع تنفيذ الالتزامات الدولية، الا انه لا يصلح مع جميع المعاهدات، حيث انه يتطلب وجود معاهدة ذات نصوص واضحة قابلة للتطبيق الذاتي. أما إذا كانت المعاهدة عامة أو انشائية أو مبدئية، او تتطلب تدابير تنفيذية، فقد يصعب الاعتماد على هذه الوسيلة دون تدخل تشريعي.¹

¹ المقصود بالمعاهدات العامة تلك التي تقرر أهداف عامة دون ان تحدد كيف تطبق هذه المبادئ، اما المعاهدات الانشائية فهي التي تنشئ التزاماً جديداً على الدولة ويحتاج تنفيذها الى إجراءات داخلية، اما المعاهدات المبدئية فهي التي تقرر مبادئ توجيهية أو سياسية.

ثانيا: التفسير الملائم للنصوص الوطنية بما ينسجم مع مضمون الاتفاقية الدولية

في ظل تزايد انخراط الدول في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، أصبح من الضروري التوفيق بين التشريعات الوطنية وهذه الالتزامات الخارجية. غير ان عدم التحديث المستمر للقوانين الوطنية قد يخلق أحيانا تعارضا بينها وبين المعايير الدولية. ولتجاوز هذا التعارض دون الحاجة الى تعديل النصوص القانونية، ظهر اتجاه قضائي وفقهي يعتمد على ما يعرف بالتفسير الملائم أي تفسير القانون الوطني بطريقة لا تتعارض مع الاتفاقية الدولية، بل تضمن احترامها، شريطة ان يكون النص الوطني قابلا للتأويل، وألا يؤدي التفسير الى تحريفه.

وتعد هذه الوسيلة شائعة في الدول التي تعترف بسمو المعاهدات الدولية، كما في بعض الدساتير العربية والأوروبية، ففي المملكة المتحدة يفرض قانون حقوق الانسان لعام 1998م، على القضاة تفسير القوانين الوطنية بطريقة تتماشى مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، وفي فرنسا اقر مجلس الدولة مبدا التفسير الملائم منذ حكمه الشهير في قضية 1990م.

اما في ليبيا وإن لم ينص صراحة على هذا المبدأ، فإن المادة (7) من الإعلان الدستوري لعام 2011م، نصت على التزام الدولة بحقوق الانسان متى وردت في المواثيق الدولية، وهو ما يعد سندا غير مباشر للتفسير الملائم.¹

ورغم ما يمتاز به مبدا التفسير الملائم من مرونة لضمان احترام الدولة لالتزاماتها الدولية دون الحاجة الى تعديل دائم للقوانين. الا ان فعالية المبدأ تظل رهينة إرادة قضائية متقدمة ونظام قانوني يعترف بسمو المعاهدات او على الأقل بقابليتها للتطبيق الفوري

المطلب الثاني: إشكاليات المواءمة بين القانون الوطني والمعاهدات الدولية

تثير عملية مواءمة المعاهدات الدولية مع القانون الوطني مجموعة من الاشكاليات القانونية والتحديات العملية، خصوصا في حال تعارض مضمون المعاهدة مع قواعد داخلية دستورية وتشريعية، كما تعرقل التحديات العملية تحقيق المواءمة الفعلية بين النظامين الدولي والوطني.

¹ في ليبيا يمكن نظريا- للقضاء الاستناد الى الاتفاقيات المصادق عليها مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية او اتفاقية مناهضة التعذيب، لتفسير النصوص الإجرائية او الجنائية بطريقة تضمن الحقوق المكفولة دوليا، حتى إن لم تنص القوانين الليبية صراحة على ذلك

وبناء على ذلك، سنتناول في هذا المطلب الإشكاليات القانونية التي تواجه مواءمة القانون الداخلي مع المعاهدات الدولية (فرع اول) والتحديات التي تواجه سمو المعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية (فرع ثاني)

الفرع الاول: الإشكاليات القانونية التي تواجه مواءمة القانون الداخلي مع المعاهدات الدولية

تعد الإشكاليات القانونية من أكثر العراقيل التي تواجه عملية مواءمة القانون الوطني مع المعاهدة الدولية، لما تنطوي عليه من تعارض محتمل يمس المبادئ الدستورية العليا، وعلى رأسها مبدأ السيادة، الذي يكرس استقلالية الدولة في سن قوانينها، ومكانة الدستور بوصفه المرجعية القانونية العليا داخل النظام القانوني الوطني.

أولاً: التعارض بين مبدأ سيادة الدولة والالتزام بالمعاهدات الدولية

يوجد في القانون الدولي مبدأ يعرف بمبدأ الخضوع الفوري للقانون الدولي *Immediatet normative* أي ان الدولة تخضع للقانون الدولي لحظة ولادتها فهي ليست دولة ذات سيادة الا بخضوعها المباشر والفوري للقانون الدولي.¹ وقد حسمت المحكمة الدائمة للعدل في اول احكامها هذه المسألة بقولها انها: " ترفض ان ترى في ابرام معاهدة تلتزم بموجبها الدولة بفعل او عدم فعل شيء ما، تخليها عن سيادتها" (قضية الباخرة ويمبلدون 1923/8/17 المجموعة: أ- رقم 1-ص 25).²

غير ان هذا المبدأ قد يبدو في ظاهره متعارضاً مع الطبيعة الإلزامية للمعاهدات الدولية التي تفرض التزامات قانونية على الدولة في مجالات قد تكون ذات حساسية سيادية، مثل الامن القومي وحقوق الانسان والاقتصاد، ويظهر هذا التعارض بوضوح عندما تُطالب الدولة بتنفيذ نصوص اتفاقية دولية تتعارض مع قوانينها او اعرافها الوطنية، الامر الذي يثير تساؤلات حول مدى إمكانية تقليص السيادة لصالح الالتزام الدولي. الا ان الفقه المعاصر يتجه نحو التوفيق بين المبدأين، من خلال اعتبار التصديق على المعاهدة تعبيراً عن السيادة وليس تنازلاً عنها، وبالتالي فان التزامات الدولة لا تعد انتقاصاً من سيادتها، بل امتداداً لها في الإطار الدولي. ومع ذلك، تبقى الصعوبة قائمة

¹ يرى بعض فقهاء القانون الدولي، منهم الفقيه دبوي "ان مفهوم السيادة يشكل عائقاً كبيراً أمام هيمنة القانون الدولي على بقية مواضيع هذا القانون" منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، طرابلس، الطبعة الرابعة، 2020م، ص44

² علي ضوي، مرجع سابق، ص265

في الدول التي لا تملك آليات دستورية واضحة لترتيب العلاقة بين القانون الداخلي والمعاهدات، مما يعمق الاشكال عند التنفيذ، ويستدعي حولا مثل التفسير الملائم، او التعديل التشريعي، او التحفظ على بعض نصوص المعاهدة عند التصديق عليها. ورغم هذا التوافق بين الاتجاه الفقهي والقانوني الذي يحاول التوفيق بين مبدأ سيادة الدولة والالتزام بالمعاهدات الدولية، من خلال القول بأن الدولة عندما تصادق على المعاهد فهي تمارس سيادتها، وليس تنازلا عنها، أي ان الدولة ارتضت الالتزام بالمعاهدة باعتبارها ذات سيادة، لكن من نواحي عملية فإن تطبيق وتنفيذ المبدأ داخل الدولة يختلف باختلاف أنظمتها القانونية والدستورية، فبعض الدول تطبق هذا التوافق بسهولة لأنها تنص في دساتيرها على سمو المعاهدة على القانون الداخلي كفرنسا، بينما دول أخرى مثل ليبيا قد تواجه صعوبة لأنها لا تملك دستور نافذ حتى الان ولا تملك محكمة دستورية-كما سبق واوضحنا.

ثانيا: التعارض بين الدستور والمعاهدات الدولية

يعد التعارض بين الدستور والمعاهدة الدولية أحد أكثر الإشكاليات القانونية التي تعيق فعالية الالتزام الدولي للدولة، اذ يثير هذا التعارض مسألة جوهرية تتعلق بترتيب مصادر القانون الوطني، وتحدد الأولوية في حال تصادم القواعد القانونية. ففي الوقت الذي تعتبر فيه المعاهدات الدولية قواعد ملزمة على الصعيد الخارجي، فان الدستور يعد المرجعية العليا داخل النظام القانوني الوطني، مما يجعل أي اتفاق دولي يتعارض مع احكامه عرضة للإبطال او التجميد او التحفظ.

تزداد هذه الإشكالية حدة في الدول التي لا تنص دساتيرها صراحة على مكانة المعاهدات في الهرم القانوني، او التي تعتبر الدستور أسمى من جميع القواعد القانونية، بما فيها الاتفاقيات الدولية. ففي هذه الحالات، يطرح تساؤل في حال حدوث تعارض بين قاعدة دستورية ونص معاهدة دولية مصادق عليه؟ هل تعدل المعاهد او يعدل الدستور؟ ام تفسر القاعدة الدستورية بما ينسجم مع الالتزامات الدولية؟

في بعض الأنظمة كفرنسا حل الدستور هذه الإشكالية القانونية بمنح المعاهدات بعد المصادقة مرتبة أسمى من القانون الداخلي، اما سويسرا ورغم انها تلتزم التزاما كبيرا بالقانون الدولي، فان المحكمة الفيدرالية السويسرية قررت انه في حالات استثنائية يمكن تقديم القانون الداخلي على المعاهدة الدولية، خصوصا إذا تم التعبير عنه بشكل

ديمقراطي، اما المثال الذي يصور حالة القبول العام للقانون الدولي داخل نظام الداخلي مع تحديد منزلته، فهو دستور المانيا الاتحادية 1949م الذي ينص في مادته (25) على: " القواعد العامة للقانون الدولي جزء لا يتجزأ من القانون الاتحادي، وهي تسمو على التشريعات الاتحادية" أي ان هذا النص قد جعل القانون الدولي جزءا من النظام القانوني الداخلي، ثم أشار الى ان القانون الدولي يسمو على القوانين الاتحادية.¹ ويفهم من النص انه يمنح المعاهدة مرتبة تفوق الدستور وفي حال التعارض تكون القاعدة الدستورية هي الأسمى ما لم يتم تعديلها.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه سمو المعاهدات الدولية على التشريعات الوطنية

رغم ان مبدا سمو المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية بات مستقرا في عدد كبير من الأنظمة الوطنية القانونية، سواء بنصوص دستورية او بأحكام قضائية، الا ان تفعيله العملي يواجه عقبات فعلية ملموسة، تحد من فاعليته وتفرغه أحيانا من مضمونه القانوني. وتعد أبرز هذه التحديات: محدودية نفاذ المعاهدة الدولية على المستوى المحلي او ضعف تطبيق او تنفيذ المعاهدة على المستوى المحلي، وغياب الرقابة القانونية الكافية لضمان احترام المعاهدة.

أولاً: محدودية نفاذ المعاهدة على المستوى المحلي

رغم أن الدول، بموجب القواعد العامة للقانون، تلتزم بتنفيذ المعاهدات التي تصادق عليها، الا ان ذلك لا يضمن دائما نفاذها الفعلي داخل النظام القانوني الداخلي. ويرجع هذا القصور الى عدة عوامل قانونية تتصل ببنية النظام الدستوري، وطبيعة المعاهدة ذاتها، ودرجة مواءمتها للتشريعات الوطنية.

اول ما يعيق النفاذ هو الطبيعة غير الذاتية لبعض المعاهدات، اذ تتطلب هذه الأخيرة تدخلا تشريعيا داخليا لإعمال احكامها. وفي حال تأخر المشرع عن اصدار القوانين المكملّة او المساعدة تبقى المعاهدة بلا أثر قانوني ملزم محليا². كذلك، تعاني بعض الدول من غياب نصوص دستورية صريحة -كما سبق واوضحنا- تحدد مكانة المعاهدة

¹ علي ضوي، مرجع سابق، ص61

² لمعالجة هذه الإشكالية عمليا فقد اعتمدت بعض الدول آلية التكميل والذي يعني اصدار تشريعات داخلية لتسهيل تنفيذ اتفاقية ما، علي ضوي، مرجع سابق، ص68، ينظر أيضا محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام: المقدمة والمصادر، الطبعة الثانية، 2000م،

في الهرم القانوني الوطني، ما يؤدي الى تردد المحاكم او الإدارات في تطبيقها عند تعارضها مع تشريعات قائمة.

إضافة الى ذلك، فإن ضعف الوعي القضائي والإداري بمضمون المعاهدات وآليات تطبيقها يساهم في ضعف تطبيقها، خاصة إذا لم تنشر المعاهدة رسمياً، كما ان بعض الدول تخضع المعاهدات لمتطلبات داخلية شكلية، مثل التصديق البرلماني او النشر في الجريدة الرسمية، وأحياناً تمتنع السلطة التشريعية عن التصديق عن المعاهدة مما يؤدي الى تأخير او تعطيل نفاذها الى حين استكمال هذه الإجراءات.

ولذلك فان محدودية نفاذ المعاهدة لا يعني رفض الدولة للمعاهدة او تنكرها لالتزاماتها الدولية، بل يعني ان هناك فراغ تشريعي ومؤسسي يعيق نفاذها بمعنى اخر يعني ان الدولة لم تتخذ الإجراءات القانونية الكافية لنفاذ المعاهدة محلياً.

ثانياً: غياب الرقابة كعائق أمام سمو المعاهدة على القانون الوطني

لا يكفي النص على مبدأ سمو المعاهدة الدولية في القواعد الدستورية او التشريعية حتى يعتد به فعلياً، بل يستلزم ذلك وجود رقابة قانونية فعالة تضمن احترام هذا المبدأ، وتتصدى لأي مخالفة او تجاهل له من قبل السلطات الوطنية. ومع غياب هذه الرقابة او ضعفها يظل مبدأ سمو المعاهدة نظرياً وغير منتج لأثاره القانونية.

ففي ظل غياب الرقابة الدستورية في عدد من الأنظمة- ومنها حالة ليبيا- يواجه مبدأ سمو المعاهدة فراغاً رقابياً ناتجاً عن عدم وجود جهة مختصة بمراقبة دستورية القوانين والمعاهدات، فغياب محكمة دستورية قائمة، او تقاعس الجهات المخولة عن مراجعة مدى مطابقة التشريعات الداخلية للمعاهدات الدولية، يؤدي الى استمرار سريان قوانين قد تكون مناقضة او متعارضة مع الاتفاقيات المصادق عليها.

حيث لا يمتد اختصاص القضاء الدستوري الى نظر اعمال السيادة او الاعمال السياسية والتي الاتفاقيات والمعاهدات من أبرز صورها، حيث نصت المادة (26) من

قانون المحكمة العليا على: "لا تختص المحكمة العليا بنظر الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة".¹

أما عن ضعف الرقابة القضائية في الأنظمة التي لا تمنح القاضي صلاحية مراجعة مدى توافق القوانين مع المعاهدات الدولية، أو تلزمه بتطبيق القانون الداخلي حتى عند قيام تعارض، يصبح دور القضاء في حماية مبدأ السمو محدوداً. كما أن غياب نصوص تشريعية صريحة حول أولوية المعاهدة في حالات التعارض، يترك المجال لاجتهادات متباينة قد تؤدي إلى تراجع تطبيق المعاهدة أمام القانون الوطني.

ومن القضايا الحديثة التي عرضت على القضاء الليبي قيام عددا من المواطنين الليبيين 2017م بالطعن أمام القضاء الإداري ضد توقيع الحكومة لمذكرة تفاهم مع إيطاليا لعدة أغراض منها مكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز أمن الحدود بين البلدين، وتم التوقيع عليها باعتبارها من الاتفاقات المبسطة في حين أنها تحمل الدولة أعباء مالية وهي في وضع غير متكافئ مع الحكومة الإيطالية مما يجعل هذا النوع من الاتفاقيات اتفاقاً رسمياً يحتاج إلى التصديق عليه من السلطة التشريعية، وقد انتهت المحكمة (القضاء الإداري) إلى عدم مشروعية مذكرة التفاهم لعدم التصديق عليها من السلطة التشريعية حسب ما ينص عليه الدستور المؤقت وكذلك الاتفاق السياسي، غير أن المحكمة العليا قضت بعد أن تم الطعن أمامها بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائياً بنظر هذا الطعن لأن كل ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية ومنها التوقيع عليها والذي يعد من أعمال السيادة، مع ملاحظة أن هذا الحكم يتناقض مع القواعد العامة في دستورية المعاهدة، فهي أقل قيمة من الدستور، وربطها بأعمال السيادة في رأينا هروباً من ممارسة الرقابة عليها، فلقد راقبت المحكمة سابقاً الاتفاقية الليبية البريطانية لسنة 1953 وامتنتعت عن تطبيق المادة 18 من الاتفاقية التي تقضي بتنازل الدولة عن اختصاصها القضائي.²

كما يساهم غياب المتابعة الرقابية البرلمانية والإدارية لمراحل تنفيذ المعاهدة في انفصال المعاهدة عن المنظومة القانونية الداخلية.

¹ حمزة سالم سلطان، اليات الرقابة على المعاهدات الدولية في إطار علاقة النظام الداخلي الليبي بالنظام الدولي، بحث مقدم لكلية القانون جامعة طرابلس 2021-الجامعي العدد 33-ربيع 2021، ص 189

² حمزة سالم سلطان، مرجع سابق، ص 191

الخاتمة

ختاماً، وبعد دراسة تحليلية لمبدأ سمو المعاهدات الدولية سواء من حيث الإطار القانوني أو التطبيقي العمل، وبناءً على ما تم عرضه من مباحث، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- سمو المعاهدات على القانون الوطني هو مبدأ مقرر في القانون الدولي، لكنه يظل مشروطاً بقبول الدولة له في نظامها الدستوري الداخلي.
 - بعض الدول تقر بسمو المعاهدات على القوانين الوطنية دون الدستور، بينما أخرى تسمح بسموها على الدستور في حالات خاصة كمعاهدات حقوق الإنسان.
 - القضاء الوطني يلعب دوراً محورياً في ترجيح المعاهدة أو القانون الوطني عند التعارض.
 - المواءمة بين مبدأ سمو المعاهدة ومبدأ سيادة الدولة تبقى إشكالية قائمة، خاصة في الدول ذات الأنظمة القانونية غير المرنة اتجاه قواعد القانون الدولي.
- واستناداً إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ضرورة إدماج نصوص دستورية صريحة تحدد بوضوح المركز القانوني للمعاهدات الدولية ضمن الهرم القانوني الوطني.
 - مراجعة وتعديل التشريعات الوطنية القائمة بما يضمن تناسبها وانسجامها مع الالتزامات الدولية للدولة.
 - تعزيز دور السلطة القضائية، لاسيما المحاكم العليا والدستورية في تطبيق مبدأ سمو المعاهدات.
 - إخضاع المعاهدات التي تمس بالنظام العام والآداب أو الحقوق والحريات الأساسية لرقابة دستورية قبل التصديق عليها.
 - تفعيل الرقابة البرلمانية على المعاهدات الدولية من خلال إلزامية عرضها على البرلمان قبل التصديق عليها.

أهم المراجع

أولاً: المصادر الدولية

- 1- عهد عصبة الأمم 1915م.
- 2- ميثاق منظمة الأمم المتحدة 1945م.
- 3- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية 1945م.
- 4- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969م.
- 5- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م.
- 6- دستور منظمة العمل الدولية

ثانياً: الدساتير والقوانين الداخلية

- 1- الدستور الملكي 1951م
- 2- الاعلان الدستوري 2011م
- 3- مشروع الدستور الليبي لسنة 2017م
- 4- الدستور الفرنسي 1985م
- 5- دستور المملكة المغربية
- 6- الدستور المصري لعام 1971م
- 7- الدستور التونسي 2011م.
- 8- الدستور الهولندي المعدل في عام 1983م
- 9- الدستور الألماني وتعديلاته.
- 10- قانون رقم 10 لسنة 2005 م بشأن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المبرمة بين ليبيا والدول الأخرى وفي نطاق المنظمات الإقليمية والدولية
- 11- القانون التونسي للطفل رقم (12) لسنة 1996م
- 12- القانون التونسي لمناهضة العنف ضد المرأة رقم (58) لسنة 2017م

ثالثاً: احكام المحاكم

- 1- حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 15/4/1949م في قضية مضيق كورفو.
- 2- حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 20/12/1974م في قضية الاختبارات النووية.
- 3- احكام المحكمة العليا الليبية
- 4- احكام المحكمة الدستورية المغربية
- 5- احكام المحكمة الإدارية التونسية

رابعاً: الكتب

- 1- علي ضوي، القانون الدولي العام الجزء الأول: المصادر والأشخاص، بنغازي، دار الكتب الوطنية، الطبعة السابعة، 2021م
- 2- محمد سعيد الدقاق، مصطفى سلامة حسين، مصادر القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، بدون سنة
- 3- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، طرابلس، الطبعة الرابعة، 2020م
- 4- محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام: المقدمة والمصادر، الطبعة الثانية، 2000م

خامساً: الرسائل العلمية والبحوث

- 1- هاجر خليفة القراضي، ضمانات تنفيذ المعاهدات الدولية، دراسة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية (الماجستير)، جامعة طرابلس، كلية القانون، 2012/2011
- 2- احمد سالم العجيلي، قيمة المعاهدات في النظام القانوني الليبي، دراسة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية (الماجستير)، جامعة طرابلس، كلية القانون، 2007/2006م.
- 3- فهد نايف الشمري، الأثر القانوني للمعاهدات الدولية في النظام والقضاء الوطني (دراسة مقارنة)، دراسة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية (الماجستير)، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2018م.
- 4- حمزة سالم سلطان، آليات الرقابة على المعاهدات الدولية في إطار علاقة النظام الداخلي الليبي بالنظام الدولي، بحث مقدم لكلية القانون جامعة طرابلس 2021- الجامعي العدد 33-ربيع 2021

دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل
منصات التواصل الاجتماعي

جامعة طرابلس

د. عادل المشري هواد

أستاذ مساعد كلية الإعلام والاتصال

قسم الصحافة

hwadadeill69@gmail.com

الملخص

تسعي هذه الدراسة إلى التحقيق في كيفية تشكيل وسائل الإعلام التفاعلية للوعي السياسي بين الشباب الليبي في سياق منصات التواصل الاجتماعي. مع التركيز على الشباب النشطين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا، ولضمان تمثيل جغرافي واجتماعي وسلوكي متنوع، تم اختيار عينة عشوائية طبقية. ووفقًا للنتائج، قال 78٪ من المشاركين إن مؤسساتهم تتعامل مع الأوراق والمعاملات الرسمية باستخدام نظام إلكتروني. وقال 65٪ إن الأرشيف منظم، وقال 70٪ إن إدخال المستندات بسيط. ووفقًا لـ 72٪ من المجيبين، فإن التكنولوجيا تمكن من البحث والاسترجاع السريع. وكان 60٪ فقط مدربين بشكل صحيح. وأكد 66٪ من المجيبين وجود حقوق وصول واضحة، بينما قال 68٪ إن حماية المعلومات وأمنها متاحان. ووفقًا لـ 62٪ من المجيبين، يتم تحديث النظام بشكل متكرر. وقال 75٪ من المجيبين إن التكنولوجيا ساعدت في تقليل الاعتماد على الورق، بينما ذكر 64٪ التكامل مع أنظمة أخرى. أفاد اثنان وسبعون بالمائة من الشباب بأن المنصات تساعدهم على فهم القضايا السياسية المحلية، وقال سبعة وسبعون بالمائة إن المنصات تساعدهم على التعرف على القضايا الدولية والإقليمية، وقال ثمانية وستون بالمائة إن التفاعلات الرقمية تساعد في تشكيل مواقفهم السياسية، وقال خمسة وستون بالمائة إن الأصدقاء والمؤثرين لهم تأثير، وقال أربعة وسبعون بالمائة إن المناقشات تشجعهم على البحث عن المزيد من الموارد، وقال تسعة وستون بالمائة إن المنصات تشجعهم على المشاركة في الحياة المدنية، وقال واحد وسبعون بالمائة إن الأخبار تؤثر على آرائهم حول السياسات الحكومية، وقال سبعة وستون بالمائة إن الأخبار لها تأثير على آرائهم، وقال ستة وستون بالمائة إن المنصات تساعدهم على ربط القضايا المحلية والعالمية، وقال سبعون بالمائة إن المنصات تساعدهم على فهم القضايا السياسية المحلية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لزيادة الوعي السياسي بناءً على هذه النتائج. وتضمنت هذه التوصيات استخدام لغة واضحة لتبسيط المحتوى السياسي، والاستثمار في الوسائط المرئية مثل الرسوم المتحركة ومقاطع الفيديو القصيرة، وتقديم تفسيرات متدرجة للموضوعات السياسية، وتقييم الأحداث السياسية بموضوعية، وتوفير المواد المناسبة لجميع الأعمار والفئات الاجتماعية، وربط السياسة بالحياة اليومية للشباب، وإشراك الجمهور في المناقشة من خلال استطلاعات الرأي والأسئلة المفتوحة، وتقديم مجموعة متنوعة من الموارد

التعليمية، وزيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية ذات الصلة السياسية، والعمل مع الخبراء والمؤثرين لتعزيز الثقافة السياسية والمشاركة المدنية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام التفاعلي، منصات التواصل الاجتماعي، الوعي السياسي.

Abstract

This study seeks to investigate how interactive media shapes political awareness among Libyan youth in the context of social media platforms. Focusing on active youth aged 18–35, a stratified random sample was selected to ensure diverse geographic, social, and behavioral representation. According to the results, 78% of respondents said their organizations handle official paperwork and transactions using an electronic system. 65% said archiving is organized, and 70% said document entry is simple. According to 72% of respondents, the technology enables quick search and retrieval. Only 60% were properly trained. 66% of respondents confirmed clear access rights, while 68% said information protection and security are available. According to 62% of respondents, the system is updated frequently. 75% of respondents said technology has helped reduce reliance on paper, while 64% mentioned integration with other systems. Seventy-two percent of young people reported that platforms help them understand local political issues. Seventy-seven percent said that platforms help them learn about international and regional issues. Sixty-eight percent said that digital interactions help shape their political positions. Sixty-five percent said that friends and influencers have an influence. Seventy-four percent said that discussions encourage them to seek out more resources. Sixty-nine percent said that platforms encourage them to participate in civic life. Seventy-one percent said that news influences their opinions on government policies. Sixty-seven percent said that news influences their opinions. Sixty-six percent said that platforms help them connect local and global issues. Seventy percent said that platforms help them understand local political issues. The study presented a set of recommendations to increase political awareness based on these findings. These recommendations included using clear language to simplify

political content, investing in visual media such as animation and short videos, providing graded explanations of political topics, evaluating political events objectively, providing materials appropriate for all ages and social groups, connecting politics to the daily lives of young people, engaging the public in discussion through polls and open-ended questions, providing a variety of educational resources, raising awareness of politically relevant social issues, and working with experts and influencers to promote political culture and civic engagement.

Keywords: Interactive media, social media platforms, political awareness.

المقدمة

مع ازدياد سهولة استخدام الهواتف المحمولة بين الجميع، بغض النظر عن أعمارهم أو خلفياتهم، برزت وسائل الإعلام الجديدة كأهم أداة للتغلغل الثقافي. ويُعدّ الشباب من أبرز هذه الفئات، وخاصةً طلاب الجامعات. تُعد هذه الفئة العمرية بالغة الأهمية والخطورة، إذ تؤثر في مواقف الشباب ومعتقداتهم تجاه الآخرين وأنفسهم ومجتمعهم. كما تُبرز أهمية هذه الفئة العمرية وخطورتها، إذ تُشكّل في هذه المرحلة تفضيلاتهم ومعتقداتهم تجاه الآخرين وأنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه. كما تُبرز وعيهم بمسؤولياتهم وحقوقهم، لا سيما ممارسة حقوقهم السياسية، كما يتضح من خلال مشاركتهم الفاعلة في الحياة السياسية. إن فهم تداعيات هذه الأفكار، واستكشاف النظريات التي تُفسر دور وسائل الإعلام الجديدة ووظائفها السياسية لهذه الفئة العمرية، والبحث في المناهج التي تُفسر كيفية عملها وتأثيراتها ودورها في المشاركة السياسية

الجماعية للشباب، كلها أمور ضرورية لفهم هذه العملية. يُعتقد أنه ينبغي إعداد الشباب وتشجيعهم على القيام بهذا العمل في هذه المرحلة العمرية، لما له من أهمية بالغة في نموهم ورفاه المجتمع الذي يشكلون أساسه. تُعتبر جميع الوسائط الرقمية والأدوات التي تُبث عبر الإنترنت ووسائط جديدة. تتيح هذه الوسائط للأفراد أو المؤسسات مشاركة أفكارهم ومشاعرهم واحتياجاتهم وأهدافهم، وتسجيل أنشطتهم اليومية، ونشرها، ومشاركتها مع الآخرين لأغراض متنوعة. تمثل هذه الوسائط بديلاً عن وسائل الإعلام والنشر التقليدية. كما تشمل مجموعة من الوسائط والمواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية التي تستخدم الإنترنت لنشر الأفكار والاتجاهات التي تُشجع على التراخي أو التعبئة، وتُحفز الحراك الاجتماعي والمشاركة السياسية في القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي¹.

ينخرط البشر في المشاركة السياسية، سواء طوعاً أو بدافع الرغبة في تغيير المشهد السياسي، سواء كان ذلك للمصلحة العامة أم لا. لذا، من الضروري فهم وتقييم وتفسير هذه العملية التي تُمكن الفرد، الذي يُمثل محور المجتمع، من المشاركة السياسية، وإدراك أهمية دور الوسائط الجديدة في إلهام وتحفيز طلاب الجامعات على ذلك. يُعدّ الإعلام من أهم القوى المؤثرة في كيفية تكوين الوعي السياسي لدى الأفراد والمجتمعات، لا سيما في أعقاب الثورة التكنولوجية العالمية التي شهدتها السنوات العشرين الماضية. وتُعدّ منصات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة الشباب حول العالم، من أبرز وسائل الإعلام المعاصرة التي تُسهم بشكل كبير في هذا التكوين. وبناءً على هذا الرأي، من الضروري دراسة "دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ضوء منصات التواصل الاجتماعي"، إذ أصبح هذا النوع من الإعلام ساحةً واسعة للتفاعل الاجتماعي والسياسي، وله تأثير كبير على معتقدات الناس وتوجهاتهم وشهدت ليبيا في السنوات الأخيرة تغييراً سياسياً واجتماعياً هائلاً، مما زاد من المشاركة السياسية المباشرة وغير المباشرة للشباب الليبي عبر منصات مُختلفة. وقد أتاحت منصات التواصل الاجتماعي

¹ رحيم مزيد على فوكولتي، 2014، أخلاقيات الإعلام الجديد دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في المواقع الإلكترونية العراقية، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 18 كانون الثاني، ص 11. زوان الوز، الإعلام أدوار وإمبراطوريات، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة 14 دمشق

للشباب منبراً أساسياً للتعبير عن آرائهم السياسية والمشاركة في النقاشات العامة، على الرغم من القيود المفروضة على حرية الإعلام واختلاف الرؤى السياسية في ليبيا¹. تُعرف الفترة المعاصرة بعصر الإعلام والمعلومات. وقد برز الإعلام كقوة إنمائية وعنصر أساسي في التقدم الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. وقد أدى التقدم الكبير في الاتصالات والتكنولوجيا والإعلام إلى ظهور الإعلام المعاصر، الذي يتميز بسرعة إرسال الأخبار والمعلومات، مما يسمح لها بالوصول إلى الجميع في كل مكان. وبما أن هذه التقنيات الجديدة مكنت وسائل الإعلام من نشر الأخبار والمعلومات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، فقد عززت دور الإعلام على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وخاصة في الساحة السياسية إذا كانت القضية اجتماعية، فسيكون الإعلام اجتماعياً؛ وإذا كانت القضية متعلقة بالأمن، فسيكون إعلاماً أمنياً؛ وإذا كانت القضية سياسية، فسيكون إعلاماً سياسياً. وقد أدى التركيز على الاهتمامات والعناصر السياسية إلى ظهور الإعلام السياسي، الذي يؤثر على معتقدات الجمهور وأفكاره ومواقفه ويغيرها، مع المساعدة في عملية صنع القرار السياسي. مع نمو قنوات الإعلام المختلفة، تزايد الإعلام السياسي أيضاً. وقد ازداد القلق بشأن استخدام هذه القنوات واستغلالها في العمليات السياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصنع القرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الجمهور عليها في تشكيل آرائه ومواقفه ومواقفه تجاه الأمور والأحداث التي تحدث في بيئته المباشرة. ولأن الإعلام السياسي قوة فاعلة قادرة على التأثير والتغيير، فقد ازدادت أهميته بشكل كبير في العصر الحديث. كما يساهم بشكل كبير وناجح في زيادة الوعي السياسي في المجتمع من خلال قنوات متنوعة، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون والصحف وغيرها من وسائل الإعلام الإلكترونية الجديدة. ومن خلال رفع الوعي الاجتماعي وتنمية الوعي السياسي، فإنه يعزز القيم السياسية والمشاركة السياسية².

مشكلة الدراسة

¹ Brody Douglas: New media: New Perspective in communication, New York, Longman, 2008,

² شرقي، إسماعيل و حمراني، أمانة (2021) دور الإعلام الجديد في تشكيل الوعي السياسي في الوطن العربي : دراسة وصفية . مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية مج 6 ع 1، 121 - 134.

يُعدّ انتشار المعلومات الكاذبة والأخبار الكاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي من أكبر المشاكل التي يواجهها الشباب الليبي. فقد يتعرض الشباب لمعلومات كاذبة تؤثر على فهمهم للقضايا السياسية في حال ضعف الرقابة على المحتوى المتداول. وقد يُصاب الناس نتيجةً لذلك بوعي سياسي مُشوّه، مما يُصعّب عليهم التمييز بين الأفكار والحقائق، أو حتى بين الأخبار الحقيقية والزائفة وبالرغم من أهمية منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز تبادل الأفكار والمعلومات السياسية، إلا أن قابليتها للتلاعب تتبع من غياب الرقابة المتخصصة على المواد السياسية. وقد يتأثر وعي الشباب السياسي وقدرتهم على اتخاذ القرارات الصائبة نتيجةً لعدم قدرتهم على تقييم موثوقية المصادر والمعلومات التي يتلقونها.

قد تتأثر وجهات نظر الشباب بشكل كبير بالتوجهات السياسية والخلافات الأيديولوجية التي تُعززها منصات التواصل الاجتماعي. تُعدّ هذه المنصات بمثابة منصة لتبادل الأفكار ووجهات النظر، وقد يتعرض الشباب لتأثيرات قوية تُشجعهم على اتخاذ مواقف سياسية مُحددة. يؤدي هذا إلى الانقسام السياسي وتكوين آراء عشوائية تفتقر إلى فهم شامل للمواضيع ذات الصلة. يمكن للشباب التعبير عن آرائهم السياسية عبر منصات التواصل الاجتماعي، ولكن إذا لم يستخدموها بفعالية، فقد لا يتمكنون من المشاركة السياسية بفعالية. قد تُقيد قدرة الشباب على المشاركة الفعالة في نقاشات معمقة أو التأثير بشكل حقيقي على العملية السياسية، بسبب المشاركة السياسية السطحية أو المنفصلة على هذه المنصات. تبحث الدراسة في كيفية تأثير منصات التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي للشباب الليبي، مُسلّطة الضوء على مشاكل المعلومات المضللة، والرقابة، والتوجهات السياسية، وضعف المشاركة الفعالة.

أهداف الدراسة

1. دراسة كيفية تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي للشباب الليبي.
2. دراسة كيفية تأثير وسائل الإعلام التفاعلية على الآراء السياسية والميول الأيديولوجية للشباب الليبي.
3. تحديد مدى تأثير الأخبار والمعلومات الكاذبة على تكوين الآراء السياسية للشباب الليبي.
4. دراسة العوامل التي تؤثر على كيفية تفاعل الشباب الليبي مع المعلومات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي.
5. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لقياس مستوى المشاركة السياسية للشباب الليبي.

6. دراسة الصعوبات التي يواجهها المراهقون الليبيون في محاولة الحصول على المعلومات السياسية عبر منصات التواصل الاجتماعي.
7. البحث في كيفية تأثير الميول الأيديولوجية على الوعي السياسي للشباب الليبي على الإنترنت.
8. اقتراح سبل تحسين الوعي السياسي الموضوعي للشباب الليبي من خلال إنشاء قنوات للتواصل باستخدام منصات التواصل الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة

1. ما تأثير الإعلام التفاعلي لمنصات التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي للشباب الليبي؟
2. ما تأثير الأخبار والمعلومات الكاذبة على المعتقدات السياسية للشباب الليبي على منصات التواصل الاجتماعي؟
3. ما العوامل المؤثرة في تفاعل الشباب الليبي مع المعلومات السياسية على منصات التواصل الاجتماعي
4. هل يعزز الإعلام التفاعلي مشاركة الشباب الليبي الفاعلة في القضايا السياسية؟
5. ما تأثير وسائل التواصل الاجتماعي المحتملة على التوجهات السياسية والأيديولوجية للشباب في ليبيا؟
6. ما هي العقبات التي يواجهها الشباب الليبي عند محاولة الحصول على المعلومات السياسية عبر منصات التواصل الاجتماعي؟
7. إلى أي مدى تُساعد أو تُعيق مواقع التواصل الاجتماعي قدرة الشباب الليبي على التعبير عن أنفسهم سياسياً؟
8. كيف يُمكن استخدام منصات التواصل الاجتماعي بشكل أكثر فعالية لرفع الوعي السياسي للشباب الليبي؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تُلقي الضوء على كيفية تأثير وسائل الإعلام التفاعلية على الوعي السياسي للشباب الليبي. فالشباب جزءٌ أساسيٌّ من أي عملية سياسية، ومعرفة كيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي عليهم تُمكننا من تحديد مدى تأثيرهم على السياسة المحلية والعالمية. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت وسائل الإعلام التفاعلية تُعزز انتشار المعلومات الكاذبة والتوجهات المتطرفة، أم تُساعد على تنمية وعي سياسي مستقلٍّ ومحايد، تُكتسب هذه

الدراسة أهميةً نظرياً للتغيرات الرقمية التي تشهدها ليبيا، حيث أصبحت منصات التواصل الاجتماعي من أكثر الطرق شيوعاً للتفاعل بين الشباب وتبادل المعلومات والآراء السياسية. تُعزز هذه الدراسة معرفتنا بكيفية تأثير هذه التغيرات على فهم الشباب للمشاكل السياسية وتفاعلهم مع المعلومات السياسية في عالمٍ سريع التغير.

تُساهم هذه الدراسة في دراسة الصعوبات التي يواجهها المراهقون الليبيون أثناء استهلاكهم للمعلومات السياسية على منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تأثير الفلسفات السياسية المتعارضة، وانتشار الأخبار الكاذبة، وغياب الرقابة على المحتوى. في ضوء هذه الصعوبات، تُساعد هذه الدراسة أيضاً في تقييم مدى تأثير وسائل الإعلام التفاعلية على الشباب. تُساعد الدراسة على ابتكار أدوات أفضل لتوجيه الشباب الليبي نحو المشاركة السياسية الناجحة من خلال دراسة كيفية تأثير وسائل الإعلام التفاعلية على المعرفة السياسية. كما تفتح الباب أمام توصيات بشأن سبل بناء لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي لتشجيع الوعي السياسي والمشاركة الفعالة في الشؤون الوطنية ولهذه الدراسة قيمة علمية كبيرة، إذ تُساهم في تطوير العلوم السياسية ودراسات الإعلام في ليبيا والعالم العربي ككل. ينبغي على الباحثين وصناع القرار استخدام نتائج الدراسة كدليل لوضع استراتيجيات إعلامية تُراعي الخصائص الفريدة للثقافة الليبية، وتُساعد في رفع الوعي السياسي لدى الشباب.

تُعدّ هذه الدراسة بالغة الأهمية في توجيه السياسة الحكومية الليبية المتعلقة بالشباب ووسائل الإعلام. ويمكن للجهات المعنية وضع لوائح لتحسين استخدام منصات التواصل الاجتماعي لدعم الديمقراطية والخطاب السياسي البناء من خلال دراسة كيفية تأثير هذه المنصات على الشباب.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: للوسائط التفاعلية عبر منصات التواصل الاجتماعي تأثير كبير على تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الليبي، من خلال توفير مواد سياسية متنوعة وتحفيز الحوارات التي تُعمّق فهمهم للقضايا السياسية.

الفرضية الثانية: تُساعد الأخبار والمعلومات الكاذبة المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي الشباب الليبي على تكوين آراء سياسية خاطئة، وتُضعف قدرتهم على اتخاذ قرارات سياسية حكيمة.

الفرضية الثالثة: يختلف مدى تأثير منصات التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي لدى الشباب الليبي باختلاف نوع المنصة المستخدمة، حيث يُظهر فيسبوك وتويتر تأثيرًا أكبر مقارنةً بانستغرام أو سناب شات.

الفرضية الرابعة: ترتبط المشاركة الفعّالة للشباب الليبي في القضايا السياسية عبر منصات التواصل الاجتماعي ارتباطًا إيجابيًا بارتفاع وعيهم السياسي وقدرتهم على المشاركة في العملية السياسية نفسها.

الفرضية الخامسة: يتأثر الشباب الليبي بشكل كبير بالاتجاهات السياسية السائدة على منصات التواصل الاجتماعي، ويكتسب الكثير منهم آراءً سياسيةً متحيزة من المواد التي يشاهدونها.

دور منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي

زيادة الوعي السياسي من خلال منصات التواصل الاجتماعي

يُعدّ استخدام منصات التواصل الاجتماعي لزيادة المعرفة السياسية خطوةً أولى حاسمةً في توعية الجمهور وتعزيز المشاركة المدنية. ويمكن عبر هذه القنوات مشاركة المناقشات والتحليلات والمعلومات حول المشكلات السياسية التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات. ويمكن اتخاذ عدد من الإجراءات التي تؤدي إلى نتائج ملموسة لتحقيق ذلك: نشر محتوى سياسي مدعوم بوقائع واقعية وموثوقة. من الممكن زيادة وعي المتابعين وقدرتهم على التمييز بين المعلومات الدقيقة والكاذبة من خلال إجراء تحليل موضوعي. تشجيع المتابعين على الانخراط والمشاركة في الحوارات أمرٌ بالغ الأهمية. ولزيادة الوعي وإشراك جمهور كبير في القضايا السياسية، يمكن استخدام استطلاعات الرأي والاستفسارات والمناقشات المفتوحة والترويج لمواضيع تتعلق بالتشريعات والسياسات العامة والحقوق المدنية وحماية الحقوق السياسية. لفت الانتباه إلى مواضيع مثل التعليم والحقوق الرقمية ذات الأهمية الخاصة للشباب، استخدام الرسوم البيانية والأفلام التعليمية والمعلومات المرئية لتبسيط المواضيع السياسية الصعبة وجعلها مفهومة قد حثّ المؤيدين على المشاركة في الفعاليات السياسية المحلية والتجمعات العامة والانتخابات. إن مشاركة قصص مُلهمة لأشخاص يُحدثون فرقًا في المجتمع قد

تلهم الآخرين للمشاركة. ونظرًا لانتشار المعلومات الكاذبة، من الضروري نشر التحديثات والتوضيحات المتعلقة بالأخبار الكاذبة وإجراء تحليلات موضوعية لها¹.

تعريف منصات التواصل الاجتماعي

يصفها كثيرون بأنها شبكة تربط بين أشخاص يتشاركون اهتمامات وميولاً مشتركة ورغبة في تكوين صداقات عبر الإنترنت ويصفها آخرون بأنها مقهى جماعي يجتمع فيه الناس لتبادل المعرفة. ولأن هذا المقهى الرقمي يُمكنك حملته معك أينما ذهبت، فهو يختلف عن المقهى التقليدي، تُوصف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها تجمعات اجتماعية عبر الإنترنت، حيث يُمكن للأشخاص إجراء محادثات حرة، مع تقاسم إنسانية مشتركة ضمن إطار مُحدد مسبقًا. تُتيح هذه الشبكات، التي تُعرف أيضًا باسم الشبكات الاجتماعية، للمستخدمين عرض الصور، والتواصل مع الأفراد الذين يلتقون بهم عبر الإنترنت أو خارجه، وإنشاء ملفات تعريف شخصية خاصة بهم باستخدام المعلومات التي يجمعونها. إن الأساس الأساسي للتواصل على وسائل التواصل الاجتماعي المعاصرة هو القدرة على الوصول إلى المعلومات الشخصية للآخرين ومشاركتها، بالإضافة إلى قوائم أصدقائهم ومعارفهم، وتبادلها بحرية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من تنوعها واختلافها، تُوفر هذه الأماكن طيفًا واسعًا من أنماط التفاعل. ووفقًا لبعض التعريفات، هي مجموعة من المواقع الإلكترونية التي تُمكن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من التواصل الفعال فيما بينهم. وتهدف إلى توفير مجموعة من الموارد الجذابة التي تُسهّل التواصل بين الأعضاء. ووفقًا للباحث: "الشبكات الاجتماعية هي نظام من الشبكات الإلكترونية يُمكن المستخدمين من إنشاء مواقعهم الإلكترونية الخاصة، ثم ربطهم بمستخدمين آخرين لديهم اهتمامات وهوايات مُشابهة من خلال نظام اجتماعي إلكتروني"².

تعريف الوعي السياسي

¹ سميرة شيخاني، الإعلام الجديد في عصر المعلومات، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الأول والثاني، 2010، ص 443

² د. بهاء الدين محمد مزيد ٢٠١٢م، المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية، كتاب الوجه نموذجاً، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

يصف مصطلح "الوعي السياسي" فهم الشخص لمختلف القضايا الراهنة، وطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة به، وواقع مجتمعه ومحيطه المحلي والوطني والدولي، والقوى الفاعلة والمهمة في صنع القرار الوطني والدولي. تُعرف رحلة فهم حقوق الفرد ومسؤولياته في أي مجتمع، سواءً أكان ديمقراطيًا أم ديكتاتوريًا، بالوعي السياسي. يجب أن يكون الشخص على دراية بالقضايا والظروف المحيطة به على المستويين المحلي والعالمي، وأن يحدد مشاعره تجاهها، ويعمل على تغييرها. لذلك، لكي يكون الفرد على دراية بواجباته وينتقد التصرفات غير اللائقة التي يواجهها، يحتاج إلى منظور سياسي واعٍ وشامل للظروف والمشاكل التي تواجه المجتمع¹.

الخطوة الأولى في المشاركة السياسية هي تكوين الوعي السياسي، يليه الاهتمام السياسي، والمعرفة السياسية، والتصويت السياسي، والمطالب السياسية، يُعتبر وعي الشخص بالأحداث السياسية واهتماماته المرتبطة بها، وفهمه لخلفيته، وإلمامه بالمبادئ التوجيهية، جميعها مكونات معرفته السياسية. وفيما يلي محاولة لاستعراض بعض الأفكار الرئيسية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بفكرة الوعي السياسي².

• الإعلام الجديد والوعي السياسي

الإعلام الجديد

من خلال تزويد الجمهور بالأخبار، وكونه قناةً للرؤى السياسية، ونشر الأفكار، يؤثر الإعلام، بجميع مظاهره، على الرأي العام. ومن خلال نشر المعتقدات المشتركة، يُعزز هذا الشعور بالوطنية والولاء. ويعود ذلك إلى الدور المحوري الذي تلعبه وسائل الإعلام في الحياة السياسية في كل دولة، حيث تُنشر رسائلها وتُشارك عندما تُمثل مصالح القوى والحركات الاجتماعية ووجهات نظرها الأوسع³.

الوعي السياسي لوسائل الإعلام الجديدة والتقليدية

يُمثل إدخال تكنولوجيا الحاسوب الشخصي في مجال الاتصال نقطة تحول مهمة في تطور عملية الاتصال الجماهيري في ظل تعدد أنظمة وسائل الاتصال، على الرغم من

¹ إيناس أبو يوسف (2001)، الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات المصرية لبحوث الرأي (2)، ص1.

² إيمان جمعة (2001) التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية بأحداث الانتخابات الإسرائيلية لدى الشباب الجامعي المصري بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع للإعلام وحقوق الإنسان العربي.

³ محي الدين عبد الحليم (2006) ، فنون الإعلام وتكنولوجيا الاتصال القاهرة.

أن العديد من الدراسات تدعم دور وسائل الإعلام ومشاكلها في تزويد الناس بالمعلومات، وتُظهر أن التعرض لهذه الوسائط، وخاصةً المتوقعة منها، يزيد من معرفة الناس عمومًا. لا تشمل أداة اتصال واحدة، وهي الحاسوب، جميع أشكال الاتصال.

يمكن تفسير عجز وسائل الإعلام التقليدية عن جذب مشاهديها بعدد من المتغيرات. تتميز هذه الوسائل بما يلي: إن الإمكانيات التقنية الهائلة التي تسمح بالتفاعل العام وتبادل الرسائل الإعلامية والمقدمين غير متوفرة في وسائل الإعلام التقليدية. وبسبب محدودية مهاراتها ومضمونها، فإن هذه الاتصالات غير قادرة على تلبية احتياجات التواصل لجميع الجماهير المتنوعة وتقتصر المناقشات عبر هذه القنوات على النخبة السياسية والثقافية، ولا تتاح للجمهور النموذجي لوسائل الإعلام التقليدية فرص كثيرة للمشاركة في إنشاء محتوى إعلامي تقليدي ويُحدد المُرسِل، الذي يتمتع بتحكم كبير في نوع المعلومات الإعلامية التي تُعرض على الجمهور وتوقيت عرضها، كيفية التحكم في عملية الاتصال¹.

وبفضل التبادل المفتوح للأفكار ووجهات النظر، بالإضافة إلى حرية ممارسة الإعلام مقارنةً بالصحف المطبوعة، تُعدّ الصحف الإلكترونية والمواقع الإلكترونية من أهم وسائل التأثير على الوعي السياسي للجمهور. وفي النهاية، يعكس الوعي السياسي لجمهورها هذا الاستقلال.

وقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في السنوات الأخيرة، وخاصةً بين الشباب العربي الذين وجدوا فيه وسيلة مناسبة للتعبير عن رغبتهم في التواصل مع العالم الخارجي. برز الإنترنت كأداة مهمة للتواصل والتعبير. في العالم العربي، يخطر الشباب اليوم في العديد من المهن المختلفة. ونتيجةً لذلك، زادت وسائل الإعلام الجديدة حصتها السوقية في صناعة الإعلام الإلكتروني الموزع، والذي يُتاح الوصول إليه غالبًا عبر الإنترنت. ويعود ذلك إلى سرعة تطورها وتحديثها وإنتاجها، كما أنها تتمتع بحرية فكرية أكبر. ومن أهم أنواع وسائل الإعلام الإلكترونية المعاصرة المواد المدمجة، والوسائط المتعددة، والتسجيلات الصوتية والمرئية، والإنترنت. لذا، يشير مصطلح

¹ السيد عليوة ومنى محمود (2000) المشاركة السياسية القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. دت.

"الإعلام الجديد" إلى مجموعة العناصر أو المحتوى أو الخدمات الملحقه بأي وسيلة إعلامية مطبوعة أو مرئية أو إلكترونية، والتي تُمكن من مشاركة الجمهور والتعبير عن رأيه.

مشاركة الجمهور في البرامج المرئية وحتى المسموعة، ومداخلاتهم في قاعات المحاضرات والندوات، يشير المصطلح أيضاً إلى صفحة قراءة جميع المواد المكتوبة وتعليقاتهم عليها. وأخيراً، يشير إلى منتديات النقاش الإلكترونية المستقلة أو المرتبطة بمواقع النشر الإلكتروني. ويمكن القول إن إعلام عصر المعلومات هو الإعلام التفاعلي الجديد. نشأت من خلال الجمع بين ظاهرتين هامتين تُميّزان هذا العصر: انتشار المعلومات وظاهرة الاتصالات يُعرّف إِيَاد الدليمي الإعلام الجديد بأنه "وسائل الاتصال الحديثة، ممثلةً بـ فيسبوك وتويتر ويوتيوب، التي تُكَمِّل الإعلام التقليدي، مُنتجةً إعلامًا يجمع بين الاحترافية والتقاليد الصارمة التي قامت عليها السلطة الرابعة، مع تكنولوجيا حديثة تُتيح للإعلام التقليدي فرصة التقرب ليس فقط من الأحداث، بل من الناس أيضاً، وهذا هو جوهر الأمر"¹.

الإعلام التفاعلي: "صُوِّر هذا المصطلح لخلق حالة من العطاء والتفاعل بين مستخدمي الإنترنت، والتلفزيون والراديو التفاعليين، والإنترنت، وغيرها من الأنظمة التفاعلية الجديدة".

من المهم إدراك أن تعريف الإعلام الجديد (التفاعلي) بدقة يُمثّل تحدياً. فلا تزال نظرياته مُهملة بين العلوم الإنسانية ونظريات المعلومات والاتصالات، على الرغم من تطوره التكنولوجي وأهميته السياسية والاقتصادية والثقافية. يُعدّ الاتصال واستخدام الحاسوب أساسيين للإعلام الجديد، إذ يُنتج ويُخزّن ويُنشر الترفيه والمعلومات عن بُعد. في الواقع، تشترك وسائل الإعلام الجديدة والقديمة في عملية جعل مصادر المعلومات والترفيه في متناول الجمهور بأكمله².

¹ جمال عبد العظيم (2001)، دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي - دراسة ميدانية بالتطبيق على انتخابات مجلس الشعب 2000 في إطار نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام.(1)

² نوال الصفي (2001)، أثر التعرض للصحف الإلكترونية على إدراك الشباب الجامعي للقضايا السياسية العربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع للإعلام وحقوق الإنسان العربي، جامعة القاهرة كلية الإعلام، مايو 1.

مساهمة الإعلام الجديد في زيادة الوعي السياسي

لا يُمكن إغفال الإعلام التفاعلي (الجديد) نظرًا لشُهرة استخدامه وكثرة استخدامه. بل يجب الوثوق به ودمجه في أدوات فعّالة للتعامل مع الشواغل الاجتماعية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى التحديات الجديدة التي تنشأ في العالم العربي في الدول الناشئة، للإعلام تأثير كبير وقوي على مشهد التحول السياسي. فهو يُجسّد جوهر التفاعل بين الشعب والنهضة، وكذلك بين الدولة والمجتمع ولأنه يتمتع بقدرة كبيرة على التأثير في الآراء السياسية للناس من خلال إطلاعهم على الشؤون والهموم السياسية، يُعدّ الإعلام أيضًا أداة حيوية لتعزيز الديمقراطية في الدول. وقد كان لثورة المعلومات والاتصالات تأثيرات واسعة ومُحددة على نموّ السياسة والديمقراطية¹.

مساهمة الصحافة الإلكترونية في التنمية السياسية

يُعدّ تعزيز الوعي السياسي للمواطنين من أهمّ آثار ثورة المعلومات ووسائل الإعلام الجديدة. يتحقق ذلك من خلال تعزيز حرية التعبير بين المواطنين وتوسيع نطاق النقاش حول القضايا العامة لترسيخ الثقافة السياسية. كما أنها تعزز روح المقاومة لدى الجماهير لمعارضة جميع أشكال القمع والظلم، وتسلب الضوء على الحرية كقيمة أساسية. ومن خلال تعزيز الممارسات الديمقراطية الجيدة وتقديم نماذج للسلوك السياسي الذي يحفظ مبادئ المساواة والإنصاف والحرية، تتجلى هذه الآثار أيضًا في زيادة مشاركة المعارضة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، فهي توفر جميع الخيارات التي اختارتها الجماعات السياسية المختلفة، وتوفر تغطية إعلامية عادلة لمجموعة من المواضيع السياسية. وهذا يساعد في تكوين وجهة نظر راسخة وواعية. ومن الممكن أن تساهم الصحافة الإلكترونية بشكل كبير في توسيع نطاق الحرية في جميع البلدان، مما يفيد التنمية الثقافية والفكرية - وهما ركيزتان أساسيتان للتقدم الشامل. وبالمقارنة مع قنوات الإعلام التقليدية، التي يصعب رصدها، فإن الصحافة الإلكترونية أكثر انتقادًا وبقطة تجاه أداة السلطة السياسية².

¹ محمد عبد الواحد حجازي (2007) الوعي السياسي في العالم العربي الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

² عبد الرزاق، محمد الدليمي (2008) الإعلام الجديد الصحافة الإلكترونية، عمان، دار الشروق

تكتسب عملية النمو السياسي قدرًا كبيرًا من رهبة القائمين عليها، والتي تولّد لها أفكار الصحفيين والفلاسفة الذين يتباحثون أيضًا حول مختلف جوانب النمو السياسي. حرية الصحافة هي الماء الذي يسقي بذور الحرية، والمحيط الذي تسبح فيه أسماك التقدم السياسي، وفقًا للدكتور عاطف عدوان. ولفهم معنى النظام الديمقراطي فهّمًا حقيقيًا، تُعد الصحافة الإلكترونية بالغة الأهمية في تعزيز الصراع بين الرجل والمرأة في المجتمع دون تمييز، وفي زيادة وعيهما بمبادئ العمل السياسي وحقوقهما ومسؤولياتهما، التي يحميها الدستور وتنظمها التشريعات السياسية اللاحقة. فهي تُعالج التعددية الفكرية والسياسية القائمة على حق المواطنة، وتُضفي على الانتخابات مضمونًا حقيقيًا، وتُتيح للقوى السياسية والاجتماعية الانخراط في بناء المؤسسات الديمقراطية وأداء دورها التنموي على نحو واسع وهادف. في مجتمع متماسك تسود فيه ثقافة التواصل والتسامح وقبول الآخر واحترام التنوع، يتسع النمو السياسي بهذه الأبعاد والمضمون، وتتعرّز دعائمه. تناولت دراسات عديدة مساهمة الصحافة الإلكترونية في النمو السياسي ورفع الوعي السياسي. وخلصت دراسة معالي عام ٢٠٠٨ حول تأثير الصحافة الإلكترونية على التطور السياسي في فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة بين عامي ١٩٦٩ و٢٠٠٧ إلى أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية نجحت في تعزيز مستوى الحرية في المجتمع الفلسطيني، ولعبت دورًا هامًا في التأثير على الأحداث السياسية، ولأن الصحافة الإلكترونية تختلف عن المصادر الرئيسية للتأثير العام، ومسؤولة بشكل ما عن المعلومات التي تصل إلى الجمهور، فقد أتاحت للنخبة الفلسطينية فرصة جيدة لمتابعة الأحداث في غزة لحظة بلحظة.

• مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في الوعي السياسي

تُعدّ مواقع التواصل الاجتماعي من أكثر الظواهر الإعلامية رواجًا في عالمنا حاليًا، إذ تجذب شريحة كبيرة من السكان. ووفقًا لمسحٍ بحثيٍّ عربيٍّ أجري عام ٢٠١١، يبلغ عدد مستخدمي فيسبوك العرب ٣٢ مليونًا، بمعدل نموٍّ ٥٠٠٪، و١,١ مليون مستخدمٍ عربيٍّ لتويتر، من بينهم مدونون نشطون وصامتون. تجمع هذه الشبكات، وأشهرها فيسبوك وتويتر، ملايين الأشخاص اليوم، وتُصنّف حسب أسباب إنشائها.

عند الحديث عن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي، أول ما يتبادر إلى الذهن حاليًا هو تأثيرها السياسي ودورها في هذا السياق في جميع أنحاء العالم العربي. ولتطوير القيم والسلوكيات القديمة واستبدالها بالجديدة، تهدف مواقع التواصل الاجتماعي إلى تنشيط الطاقات البشرية وتوجيهها نحو البناء والابتكار. كما أنها تزيد من قاعدة معارف الجمهور وقدرته على التعاطف وقبول التعبير. ومن ثم، فإن التواصل أمر بالغ الأهمية لفهم البيئة الاجتماعية والسياسية، وتقديم الواقع، ونشر المعرفة. الأحداث داخلها، يمكن الاستنتاج أن مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر قد حسّنت التواصل بين الأفراد والجماعات، وكذلك نتائج وأثار هذا التواصل. وبفضل سرعة وسائل الإعلام المختلفة وقدرتها على التواصل، كان لهذا التواصل أثار كبيرة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والإنسانية، لدرجة أنه أصبح الآن أحد أهم محركات التغيير محليًا ودوليًا. وبالإضافة إلى عجز وسائل الإعلام التقليدية عن تحقيق هذا التحول، فإنها عاجزة أمام التأثير الفوري والقوي لمواقع التواصل الاجتماعي، فإن الأحداث التي تجري في العالم العربي تقدم أوضح دليل على التأثير القوي لوسائل الإعلام وقدرتها على تغيير الخصائص المجتمعية، وتعزيز الحياة السياسية، وتنبيه الناس إلى المنافسة من وسائل الإعلام التقليدية. ويبدو أن مواقع التواصل الاجتماعي، التي كانت تُستخدم في الأصل للحوار والتنفيس عن المشاعر، قد شهدت تحولًا في النضج حيث تُستخدم الآن لمشاركة الآراء والدعوة إلى وتيرة أسرع للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم العربي. وقد أدى ذلك إلى تشكيل حركات رفض شعبية انتشرت من تونس إلى مصر واليمن وليبيا والبحرين. في العالم العربي، تغلبت الأردن بسهولة على هذه المشاعر المعادية للسياسة على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أدى صعود وسائل التواصل الاجتماعي إلى ابتكار رائد، ارتقى بالإعلام إلى مستويات غير مسبوقة، ووفر لمستخدميه فرصًا كبيرة للسفر والتأثير عبر الحدود دون قيود أو رقابة، مع إمكانات جذابة ومؤثرة لم يكن خبراء الاتصالات ليتوقعوها. قدمت الأشهر القليلة الأولى من عام 2011 دليلًا على الإمكانات التحويلية لوسائل التواصل الاجتماعي والأحداث التي دعمت أولئك الذين يريدون رؤية التغيير¹.

¹ حسين حسني الشرافبي رامي (2012). دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني دراسة ميدانية على

أصبحت منصات التواصل الاجتماعي الكبيرة مثل فيسبوك وتويتر والمدونات الفردية منصات باللغة القوة، مما أتاح للعرب فرصة لتغيير آرائهم وتنظيم قواهم للثورة على الحكومات الاستبدادية، بالإضافة إلى مشاكل أخرى تؤثر على حياتهم، مثل ارتفاع التكاليف، والعنف الأسري، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد و لعبت هذه الشبكات دورًا فعالاً في حشد القضايا التي ساهمت في حلها بنجاح. ومع ذلك، فقد تطورت أيضاً لتصبح قنوات أساسية للمنظمات الخيرية غير الربحية للتواصل مع المانحين والمستفيدين، بالإضافة إلى تطبيقاتها العديدة والمهمة في القطاع التعليمي في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات والتعليم عن بُعد. ومن أكثر منصات التواصل الإلكتروني استخداماً وأهمية موقع فيسبوك. فقد وجدت العديد من الاهتمامات السياسية والاجتماعية والثقافية منفذاً تقنياً لها، مما ساهم في ترسيخ ثقافة اللامبالاة السياسية في العديد من الدول العربية¹.

ومنذ أن بدأ الطلب على الثورة بشكل كبير على فيسبوك، فإن أحداث ثورة 25 يناير 2011 تقدم أفضل مثال على فعالية التنشئة السياسية من خلال هذه المنصة. وهذا يوضح أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أهم ظاهرة إعلامية في عالمنا اليوم، حيث تجذب شريحة كبيرة من السكان، وخاصة الشباب، الذين يُعتبرون الأكثر تأثيراً في أي مجتمع نظراً لحيويتهم وقدرتهم على النمو والتغيير. وبحسب فيليب هوارد، الأستاذ والمُشرف على الدراسة في جامعة واشنطن، الذي أجرى دراسة عام 2011 بعنوان "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تفعيل الثورات العربية: فهم الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وفيسبوك، في إشعال وتفعيل الثورات العربية المختلفة التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، فقد استفاد الناس من هذه التجربة. ومن خلال نشر الأفكار السياسية بطريقة إبداعية، قد تتمكن وسائل الإعلام الجديدة وأدواتها من التأثير على الرأي العام محلياً بشأن مجموعة من المواضيع، بما في ذلك التعليم السياسي ونمو الوعي السياسي².

طلبة الجامعات في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر.

¹ حنان جنيد (2003)، تكنولوجيا الاتصال التفاعلي (الانترنت) وعلاقته بدرجة الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات المصرية دراسة ميدانية على طلاب الجامعات المصرية الخاصة المجلة المصرية لبحوث الإعلام.(8)

² فيليب برو ترجمة محمد عرب (1998) علم الاجتماع السياسي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الإعلام التفاعلي كأداة لتمكين الشباب الليبي في العملية السياسية

يشهد الإعلام والاتصالات العالميان تغيرات كبيرة في الوقت الراهن، حيث تبرز منصات الإعلام الرقمي والتفاعلي كأدوات رئيسية للتأثير على الرأي العام وتشجيع المشاركة السياسية. ونظرًا للصعوبات السياسية والاجتماعية التي تواجهها البلاد منذ سنوات، يُعد الإعلام التفاعلي من أهم الأدوات التي قد تُسهم في تمكين الشباب الليبي وزيادة مشاركته الفعالة في العملية السياسية ويُعدّ الشباب الليبي، الذي يُشكل شريحة كبيرة ومتفاعلة من السكان، من أبرز الفئات التي يُمكنها الاستفادة من الإعلام التفاعلي في تعزيز الوعي السياسي المُثقف. فمن خلال هذا النوع من الإعلام، يُمكنهم التفاعل مباشرة مع الأخبار والمعلومات، وتبادل الأفكار والآراء، والحديث عن القضايا السياسية التي تُؤثر على مستقبلهم ومستقبل وطنهم.

يتميز الإعلام التفاعلي بقدرته على توفير قنوات غير مُقيدة لمعالجة الشواغل السياسية بطريقة مُبتكرة، مما يسمح للشباب بالتعبير عن أفكارهم بحرية ومشاركة أفكارهم. بالإضافة إلى ذلك، يُتيح للأفراد الوصول إلى مصادر معلومات مُتنوعة، مما يُعزز قدرتهم على تقييم القضايا السياسية ودراساتها واتخاذ القرارات بشأنها، قد يكون الإعلام التفاعلي مفيدًا جدًا في مساعدة الشباب على فهم النظام السياسي بشكل أفضل وزيادة مشاركتهم في الشأن السياسي الليبي. كما أنه يشجع الناس على المشاركة الفعالة في عملية إرساء الديمقراطية في بلدانهم، ويساعد على ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية عند استخدامه بفعالية، قد يكون الإعلام التفاعلي أداة فعالة لتمكين الشباب الليبي سياسيًا، مما يعزز مشاركتهم في عمليات التنمية السياسية وتأثيرهم في صنع القرار¹.

تعريف الإعلام التفاعلي

تُعرف مجموعة الأشكال الصحفية التي تُشاهد في الصحف والتلفزيون والإذاعة باسم الوسائط التفاعلية. وتشمل هذه الوسائط برامج صباحية شهيرة مثل "صباح الخير يا أمريكا" وبرامج التابلويد، بالإضافة إلى الإذاعة والتلفزيون والمنشورات الإخبارية والبرامج الإخبارية المباشرة والبرامج المسائية. والابتكار جزء من هذا. يشير مصطلح "الوسائط التفاعلية ذات التكنولوجيا الحديثة" إلى جميع الوسائط التي نستهلكها حاليًا

¹ Morris, L. (2014). Contextualizing the power of social media: Technology, communication and the Libya Crisis. First Monday.

والتي تعمل على منصة حاسوبية، مما يسمح بتبادل المعلومات بسرعة وفي الوقت الفعلي باستخدام مزيج من التكنولوجيا والوسائط التفاعلية: لا يوجد فرق بين القديم والجديد في هذه الوسائط. هناك الآن فائدة متبادلة وحالة من التكامل بين الوسائط الجديدة والقديمة، وأصبحت الخطوط الفاصلة بينهما مصطنعة¹.

الفرق بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد

يرى الدكتور ياس خضير البياتي، العميد المساعد لكلية الإعلام والاتصال الجماهيري والعلوم الإنسانية بجامعة عجمان، أن الإعلام الجديد قد تطور إلى نظام يعمل بالتوازي مع الإعلام التقليدي. يخضع هذا النظام لسيطرة الأنظمة السياسية ويتأثر ماليًا. وهو نتيجة بيئة اتصال تفتقر إلى الاستقلالية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عزله عن مشاكل وهموم الجماهير الحقيقية. ويفاقم انعدام الثقة في غالبية وسائل الإعلام الرسمية هذا الوضع. ويتأثر اختيار وتوجيه الرسائل الإعلامية بشكل نشط وكبير بوسائل الإعلام الجديدة. وأوضح أن من بين قضايا الحاضر والمستقبل سوء فهم الناس لكيفية إدارة المعلومات واستخدامها، بالإضافة إلى افتقارهم إلى المراجع التعليمية والمعرفية التي تمكنهم من استيعاب المعلومات وتقييم أهميتها ومصدرها. ومع استمرار التقدم الهائل في تكنولوجيا الإعلام، ستزداد هذه القضايا سوءًا. إن التلاعب بالمعلومات، واللعب بجوهرها، وتحويل هذا التلاعب إلى أسلوب حياة هو أخطر ما نواجهه اليوم. تعتمد وسائل الإعلام الفردية، أو ما يُعرف بالإعلام الجديد، على وجهات نظر ذاتية أكثر من اعتمادها على الأخبار من مصادر موثوقة. وقد قوّضت منافسة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي شرعية هذه المنصات، وساعدت في نشر معلومات مضللة، بما في ذلك معلومات تهدف إلى تحقيق أهداف محددة. كما نتعلم أن التأثير القوي لوسائل الإعلام الجديدة يمكن تحقيقه دون استثمار مالي كبير أو تكنولوجيا متطورة. كما أنها تغرس شعورًا بالأهمية لدى الشباب المحرومين. ويمكن إطلاق العنان لطاقة الكاتب وقدراته عندما يشاهد مئات أو آلاف الأشخاص حول العالم مقاله المتواضع على مدونته. وأكد أن الوضع الحالي لوسائل الإعلام الجديدة لا يزال عصيًا على السيطرة، وأن التنبؤ بأنماطها وتغييراتها لا يزال يمثل تحديًا. وبالتالي، قد نستنتج

¹ الخوري نسيم (2005)، الاعلام العربي وانهايار السلطات اللغوية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

أن مناقشة قدرة الوسائل التقليدية على الصمود في وجه التغيير أمر لا طائل منه. بل هي دعوة واسعة النطاق لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة للعمل معًا والاستفادة من هذا التقدم التكنولوجي.

وسائل الإعلام الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي

قال إن وسائل الإعلام الجديدة، من خلال نشر المعلومات بسرعة وبمساعدة مستخدميها في جميع أنحاء العالم، قد تعلمت الكثير من الوسائل التقليدية. لقد أظهرت لنا جميع الأحداث مدى قوة وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد في نشر المعلومات بسرعة من الناس أنفسهم، بفضل حضورها القوي على فيسبوك وتويتر. ومن الواضح أن الكثير من الناس متحمسون لاستخدام الإعلام الجديد ومعظم استخداماته، وخاصةً شبكات التواصل الاجتماعي، وأهمها فيسبوك. وقد لوحظ أن الشباب يستخدمون هذا الموقع بانتظام للتفاعل مع الآخرين، والتعرف على أشخاص جدد، واكتساب المعرفة ودراساتها. يُعزى هذا إلى أنه أتاح للجميع التعبير عن أنفسهم بحرية دون رقابة، سواء عبر المدونات أو المنتديات أو منتديات النقاش أو البريد الإلكتروني. كما أن التواصل مع المتعلمين من خلفيات مختلفة يُعزز التفكير الإبداعي بطرق متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، يُعزز مفهوم المشاركة والتواصل وتقنيات التواصل الفعالة. كما يُساعد على تقبل القضايا الخلافية، ويُسهّل تبادل المعلومات مع الآخرين، ويُتيح فرصة التعلم من خلال العناصر الملموسة و"الرموز". لهذه الشبكات آثار سلبية كبيرة على الأسر والأفراد والمجتمع ككل، على الرغم من فوائدها العديدة. قد تدفع هذه الشبكات أفراد الأسرة إلى الانطواء والعزلة والعيش وحيداً. كما أن التعرف على معارف سيئة عبرها قد يشجع الشخص على ارتكاب الجرائم، مما قد يدفعه إلى الانحراف والقيام بأعمال تتنافى مع ثقافتنا وتقاليدنا. على كل أسرة لديها أطفال متصلون بالإنترنت أن تساهم بشكل إيجابي في هذه القضية لحماية أطفالها، وخاصةً الصغار الذين يحملون هواتفهم وأجهزتهم اللوحية في جيوبهم باستمرار. يجب على الأم والأب تبرير استخدام أطفالهم للإنترنت، وأن ينشغلوا بأنشطة بناءة، كتعلم السباحة أو رمي السهم، وغيرها مما حثنا عليه رسولنا الكريم¹.

¹ بدر الدين بلمولاي، م2017، دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29 يونيو 2017، ص ص 4-6.

في السياسة، استُخدمت وسائل الإعلام غالبًا لأسباب عديدة، منها:

استُخدمت لتحديد الأجندات السياسية، وتسليط الضوء على ما هو مهم وما هو غير مهم، وتحديد ما ينبغي أن يكون ذا أهمية سياسية في حياة الأفراد كوسيلة للتأثير على الرأي العام، أتاحَت هذه الوسائل التأثير على الرأي العام لصالح قضية ما من خلال مناشدة مصالح المستفيدين منها ومعالجة مخاوف المعارضين لكسب تأييدهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- الدعاية: ويتم ذلك من خلال نشر المعلومات ذات الصلة لتحقيق الأهداف.
- تشجيع التغيير: وضع أهداف محتملة للأشخاص المستهدفين.
- الشرط الأساسي لإحداث التغيير هو الحث على المشاركة والانخراط.

استخدم أصحاب الخطط والأهداف وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات نظرًا لأهميتها في جذب الشركاء، وبناء شبكة من الداعمين والمؤيدين، وإنشاء قنوات اتصال وتنسيق وثيقة بين الأفراد والمنظمات من خلال تعزيز مواطنيها بطرق متعددة، استخدمت السلطات السياسية وسائل الإعلام لمحاربة الإعلام المضاد الذي تتعرض له لربط معتقداتهم بمنظمات مرجعية مرموقة وغيرها من الأمور التي يدركونها، بالإضافة إلى المثل العليا الراسخة، مما يزيد من مقاومة المتلقي للإعلام المضاد. ب. إثارة التوتر والقلق والخوف لدى المتلقي نتيجةً لعواقب سلبية، مما يدفعه إلى رفض التواصل من الإعلام المضاد وللوفاء بالدور الذي فرضته عليها السياسات العامة للدولة، تقوم وسائل الإعلام بمهام محددة. ولتحقيق أقصى فعالية تدعم سياسات الدولة، تشمل هذه المهام التفاعل مع الأفراد والفئات الاجتماعية والجماعات والكتل السياسية والمنظمات؛ والتواصل مع قوى صنع القرار السياسي المؤثرة، مثل الأحزاب والشخصيات والكتل البرلمانية؛ وما إلى ذلك.

تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في أنشطة متنوعة تُعرض سلامة وأمن المواطنين للخطر، مثل نشر صور مُشينة أو بثّ أنشطة غير قانونية، مما يُثير قلق الناس. ومن بين هذه الممارسات لذلك، فإن أفضل وسيلة للدفاع ضد هذه الهجمات الثقافية هي المعرفة الإلكترونية واستراتيجيات الاستخدام المناسبة¹.

¹ 12. سليمة حسين زيدان ، عبد الله دخيل عبد الوهاب (2017). أبعاد التفاعلية في الصحافة الإلكترونية في ليبيا. مجلة كلية الفنون والإعلام (الخامس).

لا يمكن إنكار اختلاف وعي الناس من شخص لآخر لأسباب متعددة، وليس جميعها على نفس المستوى. وتتشكل ثقافتهم السياسية تحديداً، وثقافتهم عموماً، من خلال هذا الفهم. هذه العملية مترابطة. فكما تُشكل وسائل الإعلام خصائص الناس النفسية والاجتماعية والعمرية، يستخدم الناس أيضاً مواد تواصل تدعم معتقداتهم ووجهات نظرهم هناك طرق عديدة لرفع مستوى الوعي، لكن وسائل الإعلام هي الأكثر تأثيراً في تثقيف الناس والتأثير على الرأي العام. وهذا يُثير مسألة انتشار المعلومات الكاذبة عبر وسائل الإعلام الجديدة، وكثرة المعلومات المُبالغ فيها، والتي لا يمكن التأكد من صحتها. ومن بين هذه الاستراتيجيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتنفيذ عمليات تُهدد سلامة وأمن السكان، مثل نشر صور مُشينة أو بث أنشطة غير قانونية تُثير قلق الناس.¹

التمكين الاجتماعي والتثقيفي لدى الشباب

لا يمكننا إنكار أن الوعي يختلف من شخص لآخر لأسباب مُتنوعة، وليس ثابتاً. وتتشكل ثقافتهم السياسية بشكل خاص، وثقافتهم بشكل عام، من خلال هذا الفهم. وهذه العملية مترابطة. يستخدم الناس مواد تواصل تدعم معتقداتهم ومواقفهم، تماماً كما تؤثر وسائل الإعلام على العوامل النفسية والاجتماعية والعمرية لديهم. ورغم وجود عدة طرق للتأثير على وعي الناس، إلا أن وسائل الإعلام هي الأكثر تأثيراً على كيفية حصولهم على المعلومات وتشكيل الرأي العام. وهنا تبرز مشكلة انتشار المعلومات المضللة عبر وسائل الإعلام الجديدة، بالإضافة إلى فرط المعلومات الذي لا نستطيع الجزم به بشكل قاطع، كما قد يواجه لبنان تداعيات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وخيمة إذا لم تُمنح هذه الشريحة من السكان الإمكانيات المناسبة. لذلك، أصبح من الضروري الآن لعملية التنمية إشراك الشباب بشكل كامل في المجتمع بدلاً من أن يكون قراراً. ولتعزيز المبادرات التي يقودها الشباب والتي تركز عليهم والتي تهدف إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عدداً من البرامج الشبابية. ومن هذه المبادرات برنامج القيادة الشبابية، الذي أنشئ بهدف تمكين الشابات والشبان العرب ليصبحوا قادة ومبتكرين اجتماعيين

¹ بدر الدين بلمولاي، م، 2017 دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29 يونيو 2017، ص ص 4-6

وصانعي تغيير مؤثرين في مجتمعاتهم. الهدف الرئيسي لهذه المبادرة، التي انطلقت قبل ثلاث سنوات، هو مساعدة الشباب على إيجاد حلول مستدامة وفعّالة لمشاكل التنمية. يُطلب من المشاركين في هذا البرنامج تحديد مسار عمل نحو النمو الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى التفكير في هويتهم القيادية والتعبير عنها. ومن واجب برنامج YLP إشراك جميع الشباب في المشاركة في بناء المستقبل¹.

ربط العلوم السياسية بنظرية التمكين وفهم الشباب. اقترح المُربي والناشط الإنساني البرازيلي فريري (1973) استراتيجيةً لتحرير المُضطهدين من خلال التعليم، ومن هنا انبثقت فكرة "التمكين" ككل. وارتبطت أساليب بديلة للتنمية النفسية أو الاجتماعية، والاهتمام بالأنشطة والمبادرات الشعبية والمجتمعية، في أغلب الأحيان بالتمكين. ولم يظهر التمكين بصيغته المعاصرة من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة التي اتبعت السياق السياسي إلا في أواخر ثمانينيات القرن الماضي. ونتيجةً لذلك، اكتسبت فكرة التمكين تطبيقًا واسع النطاق في عدد من المجالات، بما في ذلك علم الاجتماع، ودراسات المرأة، والإدارة، والعمل الاجتماعي، والنظرية السياسية، وعلم نفس المجتمع، والتعليم. ويرتبط مفهوم التمكين بالسياسة الاجتماعية، والتحول الاجتماعي، ونقاط القوة والقدرات الشخصية. وبالتالي، ترتبط البيئة الاجتماعية والسياسية الأوسع برفاهية الأفراد من خلال نظرية التمكين ودراسته وتدخلاته. من الناحية النظرية، يربط المفهوم النضال من أجل إقامة مجتمع مسؤول بالمساعدة المتبادلة (التمكين الجماعي) والرفاهية العقلانية (التمكين الفردي)².

عند تحليل قوة العلاقات التمثيلية، وكيفية تنمية المواقف الإيجابية، وكيفية تعزيز المشاركة السياسية، استند الباحثون أيضًا إلى نظرية التمكين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز القدرات المعرفية، وإدارة التحديات والقضايا، والمشاركة السياسية يعتمد على افتراض أنه في بداية التمكين، توجد ولا تزال توجد صراعات تتعلق بالأفراد، أو صنع القرار، أو المجتمع، أو السياسة. ولهذا السبب، تخطو نظرية التمكين في العلوم السياسية والاجتماعية خطوة أخرى إلى الأمام من خلال تثقيف المحرومين حول عدم المساواة الاجتماعية، مما يزيد بدوره من قوتهم الداخلية سينضم آخرون إلى حركتهم

Beaumont Elizabeth (2011) "Promoting Political Agency, Addressing Political Inequality: A Multilevel Model of Internal Political Efficacy", Journal of Politics, (73:1), pp. 216-231.

Perroux, J. L. R. (2015). Libya's untold story: civil society amid chaos. *Middle East Brief*, 93, 1-9.²

وينظمون أنفسهم في عمل جماعي عندما يدركون قوتهم المحدودة وإمكانية التغيير نتيجة لذلك، تزداد القوة عند تعبئة هذا العمل الجماعي أو عند تقاسمها مع الآخرين، كما هو الحال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشباب في سعيهم لتحقيق الاستقرار السياسي في لبنان. يُقال إن نظرية التمكين تجمع بين العلوم السياسية وعلم النفس، لأنها توضح مدى التطبيق العملي السياسي الذي يمكن أن يتمتع به الأفراد، وأهميته للتنمية الذاتية والمؤسسات الديمقراطية. وتطبيق هذا على الشباب، شكّل النهج النمطي لدراسة التمكين أداة فعّالة في فهم المظلومين والمحرومين وكبار السن والشباب، لتمكينهم واستخدام قدراتهم وسلطتهم بفعالية أكبر في المجتمع. لذلك، يُعتبر الفرد والجماعة العنصرين المترابطين اللذين يُستخدمان لقياس نظرية التمكين. ونتيجةً لذلك، تستهدف النظرية بشكلٍ مباشر العناصر التفاعلية المتعلقة بفهم الشباب للقضايا الاجتماعية والسياسية ومجتمعهم¹.

الأيدولوجية السياسية للنظام وثقافته السياسية:

يُشير مصطلح "الثقافة السياسية" إلى مجموعة المعلومات والمعتقدات ووجهات النظر السائدة حول السياسة والحكم والسلطة والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة السياسية. كما يُشير إلى مجموعة القيم والرموز والأفكار التي تُحدد كيفية إدراك ثقافة معينة لوظيفة الحكومة، وحدودها، والتفاعل السليم بين المحكوم والحاكم. وبناءً على ذلك، تُركز الثقافة السياسية على المعتقدات والقيم والمواقف الراسخة تجاه القضايا السياسية وتتكون الثقافة السياسية للمجتمع من عدة ثقافات فرعية، كونها جزءاً لا يتجزأ من ثقافته العامة. ومن أمثلة هذه الثقافات الفرعية ثقافات الطبقة الحاكمة، والشباب، والعمال، والمزارعين، والنساء. عندما تتبنى حكومة سياسية أيديولوجية معينة، وتُخاطب الشعب بمفاهيمها وأفكارها وقيمها، تبرز الثقافة السياسية أيضاً، وتُنشر مثلها العليا بين أكبر عدد ممكن من الناس، وتكسب دعمهم وتدفعهم إلى تبنيها. هذا يشجعهم على التفاعل البناء مع النظام ودعمه/ يُنتج هذا ثقافةً مُعاكسةً لتلك التي يكتسبها الناس خلال نشأتهم السياسية. ويعود ذلك إلى أنه مع تغير النظام السياسي الحاكم، تتغير الثقافة التي تُروج لها السلطة الحاكمة. ووفقاً لما سبق، تخدم وسائل الإعلام الجديدة أغراضاً مُتنوعة تُشجع في نهاية المطاف على المشاركة السياسية

¹ علي عبد الفتاح اليازوري 2016م، الإعلام الاجتماعي، ص 7-14

عمومًا، وخاصةً بين طلاب الجامعات. سنتناول هذا في الفصل القادم، "المشاركة السياسية"¹.

منهجية الدراسة

1. منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي النظري، وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة، والمقالات العلمية، والتقارير الإعلامية المتعلقة بتأثير الإعلام التفاعلي على الوعي السياسي لدى الشباب، مع تركيز خاص على السياق الليبي. يهدف هذا المنهج إلى تقديم إطار نظري متكامل حول دور منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الاتجاهات السياسية لدى فئة الشباب، وتحليل المضامين الإعلامية التي تؤثر في هذا التشكل.

2. مجتمع الدراسة

يتمثل "المجتمع البحثي" في الخطاب الإعلامي والسياسي المتداول عبر منصات التواصل الاجتماعي في ليبيا، وخاصة تلك التي تتوجه إلى الشباب الليبي أو تتفاعل معهم.

3. مصادر الدراسة

تعتمد الدراسة على تحليل مضمون عينة مختارة من المنشورات الرقمية (مثل التدوينات، مقاطع الفيديو، الوسوم السياسية، المنشورات الفيسبوكية العامة، والتغريدات) التي تتعلق بالقضايا السياسية في ليبيا، مع التركيز على ما يُنتج ويُداول بين فئة الشباب. بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات العلمية والنظرية المتعلقة بوسائل الإعلام التفاعلي والوعي السياسي.

4. أدوات التحليل

• **التحليل النصي والمضموني** : سيتم استخدامه لتحليل محتوى منشورات شبكات التواصل الاجتماعي السياسية الموجهة أو المتداولة بين الشباب، بهدف استكشاف الأنماط الخطابية، وأشكال التفاعل، وأساليب التأثير.

¹ عبدالله حميد العنزي، 2014م دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي، كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص 22.

- **التحليل النظري المقارن** :من خلال مقارنة نتائج الدراسات السابقة في بلدان مشابهة أو في السياق الليبي نفسه، مع استخلاص أوجه التشابه والاختلاف في تأثير الإعلام التفاعلي على وعي الشباب السياسي.

5. الأساليب التحليلية:

- **تحليل المحتوى** :لفحص القضايا السياسية الأكثر تداولاً، وأساليب عرضها، ومدى تأثيرها الظاهر من خلال مؤشرات التفاعل.
- **التحليل النقدي للخطاب** :لاكتشاف البنى الخفية في الخطابات الإعلامية الموجهة للشباب الليبي، ودورها في تعزيز أو تحييد وعيهم السياسي.

6. الحدود الزمانية والمكانية

- **الحدود الزمانية** :تركز الدراسة على الفترة بين يناير 2025 ويونيو 2025 من حيث التحليل، مع الإشارة إلى المحتوى المنشور خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة كمجال للتحليل.
- **الحدود المكانية** :تغطي الدراسة ليبيا بكاملها، مع التركيز على الخطاب المتداول في الفضاء الرقمي للمستخدمين من المدن الكبرى مثل طرابلس، بنغازي، مصراتة، والبيضاء.

7. الإجراءات الأخلاقية

- نظرًا لأن الدراسة لا تعتمد على جمع بيانات من أشخاص أو عينات ميدانية، فإنها تلتزم باحترام أخلاقيات البحث العلمي من خلال:
- **الاقتصار على تحليل محتوى متاح للعامة دون المساس بالخصوصية الفردية.**
 - **توثيق كل المصادر المستخدمة بدقة.**
 - **تجنب أي تأويلات منحازة أو استخدام مضامين خارج سياقها.**

الدراسة الميدانية

أولاً : مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في فئة الشباب الليبي الناشطين على منصات التواصل الاجتماعي، والذين تتراوح أعمارهم بين (18-35) سنة، ويشمل ذلك طلبة الجامعات والمعاهد، والخريجين الجدد، إضافةً إلى العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة ممن يستخدمون الإعلام التفاعلي بانتظام للتعبير عن آرائهم أو متابعة القضايا العامة. يهدف البحث إلى دراسة مستوى إسهام الإعلام التفاعلي عبر هذه المنصات في تشكيل وعيهم السياسي، مع التركيز على طبيعة التفاعل مع المحتوى السياسي، ودرجة المشاركة في النقاشات العامة، ومستوى إدراكهم للقضايا الوطنية والدولية، وكذلك مدى تأثير خصائص الإعلام التفاعلي (كالحرية في التعبير، والتفاعلية، وسرعة تداول المعلومات) على صياغة مواقفهم واتجاهاتهم السياسية.

ثانياً: عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية طبقية من الشباب الليبي الناشطين على منصات التواصل الاجتماعي ضمن الفئة العمرية (18-35) سنة، وذلك لضمان تمثيل الفئات المختلفة جغرافياً واجتماعياً وسلوكياً في ضوء الحدود المكانية (ليبيا كاملةً مع تركيز على طرابلس، بنغازي، مصراتة، والبيضاء) والحدود الزمانية (تحليل المنشورات بين يناير 2025 ويونيو 2025 والإحالة إلى المحتوى خلال الثلاث سنوات السابقة). وقد بلغ حجم العينة (100) مفردة، والذي يتيح الحصول على نتائج قابلة للتحليل والتعميم بدرجة مقبولة إحصائياً للدراسة الوصفية والتحليلية المقترحة.

ثالثاً: منهجية الدراسة وأدواتها

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بما أنها تهدف إلى تحليل دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل منصات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة ميدانية تستند إلى آراء الشباب الناشطين على هذه المنصات في مختلف المدن الليبية. ويُعد هذا المنهج الأنسب لأنه يسمح بوصف الظاهرة كما هي قائمة، وتحليل أبعادها وعلاقاتها وتأثيراتها من خلال بيانات كمية ونوعية.

قد استخدم الباحث الاستبيان كأداة رئيسية من أدوات البحث العلمي، لما يتميز به من قدرة على جمع بيانات كمية دقيقة وآراء متنوعة تسهم في تحقيق أهداف الدراسة. كما جرى تدعيم الاستبيان بعرض نماذج من الأسئلة وتحليلها إحصائياً لإبراز تأثيرات الإعلام التفاعلي على مواقف الشباب واتجاهاتهم السياسية، بما يُعزز من موثوقية النتائج.

ويتكون الاستبيان من ثلاثة أقسام رئيسية متمثلة في التالي:

القسم الأول: البيانات الأولية، وتشمل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، ونوع المنصة الأكثر استخداماً.

القسم الثاني: مستوى استخدام منصات التواصل الاجتماعي، ويتضمن عدد ساعات الاستخدام اليومية، نوعية المحتوى المتابع (سياسي/اجتماعي/ثقافي)، ودرجة التفاعل (تعليق، مشاركة، إعجاب).

القسم الثالث: دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي، ويشمل فقرات تتعلق بقياس مدى إلمام الشباب بالقضايا السياسية المحلية والدولية، ومدى مساهمة التفاعلات الرقمية في تكوين مواقفهم واتجاهاتهم السياسية.

رابعاً: ثبات الاستبيان

يُعد ثبات الاستبيان أحد العوامل المهمة لضمان موثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة. ولتحقيق ذلك، سيتم قياس ثبات الاستبيان باستخدام أسلوب إعادة الاختبار (Test-Retest)، حيث سيتم تطبيق الاستبيان على نفس عينة من الشباب الليبي الناشطين على منصات التواصل الاجتماعي مرتين، بفصل زمني مناسب، بهدف تقييم مدى استقرار الإجابات. ويُتوقع أن يُظهر تحليل البيانات معامل ارتباط مرتفع بين الاستجابات في المرتين، مما يعكس استقرار أداة القياس ويعزز من موثوقيتها، ويؤكد إمكانية الاعتماد عليها في قياس متغيرات الدراسة المرتبطة بمستوى استخدام الإعلام التفاعلي، وتأثيراته على تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب بشكل دقيق وموضوعي.

من جدول (1) يلاحظ أن قيم معامل الارتباط بين إجابات أفراد العينة المستهدفة تراوحت بين (0.71 - 0.53)، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط يتراوح بين المستوى المتوسط والمرتفع. فقد أظهرت بعض البنود مثل (زيادة الوعي بالحقوق والواجبات السياسية، المساهمة في فهم القضايا السياسية المحلية والدولية، تقليل الاعتماد على

الورق وتحسين جودة الخدمة) أعلى قيم للارتباط، مما يعكس استقرار الإجابات بشأن هذه المحاور. بينما سجلت بعض البنود الأخرى مثل (تحديد الصلاحيات في الوصول إلى الوثائق الإلكترونية، وتأثير آراء الأصدقاء والمؤثرين) معاملات ارتباط متوسطة نسبياً. وبوجه عام فإن ثبات الاستبيان يعد مقبولاً وجيداً، حيث أظهرت معظم القيم مستوى دلالة إحصائية عند ($p \leq 0.01$) ، مما يعزز من موثوقية الأداة البحثية وقابليتها للاعتماد في قياس متغيرات الدراسة.

جدول 1 حساب نسبة الارتباط من خلال ارتباط سبيرمان (correlation Spearman)

رقم السؤال	السؤال	حجم العينة	معامل الارتباط (ρ)	الدلالة- p value)
1	هل تعتمد المؤسسة على نظام إلكتروني لإدارة الوثائق والمعاملات الرسمية؟	100	0.61	0.01
2	هل يمكنك إدخال الوثائق في النظام الإلكتروني بسهولة دون تعقيد؟	100	0.58	0.01
3	هل يتم أرشفة الوثائق إلكترونياً بطريقة منظمة تسهل الوصول إليها؟	100	0.65	0.01
4	هل يتيح النظام الإلكتروني إمكانية البحث والاسترجاع السريع للوثائق؟	100	0.67	0.01
5	هل يتم تدريب الموظفين على استخدام نظام إدارة الوثائق الإلكترونية بشكل كافٍ؟	100	0.55	0.01
6	هل يوفر النظام الإلكتروني حماية وأماناً للمعلومات والبيانات المخزنة؟	100	0.60	0.01
7	هل توجد صلاحيات واضحة تحدد من يمكنه الوصول إلى الوثائق الإلكترونية؟	100	0.53	0.01
8	هل يتم تحديث نظام إدارة الوثائق بشكل دوري لمواكبة التحولات الرقمية؟	100	0.59	0.01
9	هل هناك تكامل بين نظام إدارة الوثائق والأنظمة الإدارية أو التعليمية الأخرى في المؤسسة؟	100	0.64	0.01

10	هل ساهمت إدارة الوثائق الإلكترونية في تقليل الاعتماد على الورق وتحسين جودة الخدمة؟	100	0.68	0.01
11	هل تساعدك منصات التواصل الاجتماعي على فهم القضايا السياسية المحلية بشكل أفضل؟	100	0.70	0.01
12	هل تعزز المنصات الرقمية معرفتك بالقضايا السياسية الدولية والإقليمية؟	100	0.66	0.01
13	هل تساهم التفاعلات (تعليقات، نقاشات) في تكوين مواقفك السياسية؟	100	0.62	0.01
14	هل تؤثر آراء الأصدقاء والمؤثرين عبر المنصات في اتجاهاتك السياسية؟	100	0.58	0.01
15	هل تدفعك النقاشات السياسية على المنصات إلى البحث عن مصادر إضافية للمعلومة؟	100	0.64	0.01
16	هل تشجعك منصات التواصل الاجتماعي على المشاركة في القضايا الوطنية؟	100	0.67	0.01
17	هل ترى أن الإعلام التفاعلي يزيد وعيك بحقوقك وواجباتك السياسية كمواطن؟	100	0.71	0.01
18	هل تؤثر الأخبار المتداولة عبر المنصات على رأيك تجاه السياسات الحكومية؟	100	0.63	0.01
19	هل تسهم المنصات الرقمية في تنمية قدرتك على الحوار وقبول الرأي الآخر؟	100	0.65	0.01
20	هل تساعدك الإعلام التفاعلي على الربط بين القضايا المحلية والدولية؟	100	0.69	0.01

خامساً: معالجة الإحصائيات للبيانات

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية

يتناول هذا القسم الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، حيث يشمل معلومات أساسية مثل الجنس، الفئة العمرية، والمستوى التعليمي، فضلاً عن طبيعة العمل والخلفية الاجتماعية للشباب المشاركين. ويهدف هذا الجزء إلى تقديم نظرة شاملة عن التوزيع السكاني للعينة، مما يساعد في فهم العوامل التي قد تؤثر على مستويات استخدام منصات التواصل الاجتماعي ومدى تفاعلهم مع المحتوى السياسي. كما يساهم هذا التحليل في تعزيز دقة تفسير نتائج الدراسة، من خلال ربط المتغيرات الديموغرافية بدرجة تشكل الوعي السياسي، وتوضيح ما إذا كانت الفروق الفردية بين فئات الشباب الليبي تسهم في اختلاف مستويات الاستفادة من الإعلام التفاعلي في بناء المواقف والاتجاهات السياسية.

يوضح الجدول (2) الخاص بالبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة (100 مفردة) مجموعة من الخصائص المهمة التي تساعد في فهم طبيعة المشاركين. فقد تبين أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من العينة بواقع (60%) مقابل (40%) للإناث، وهو ما يعكس مستوى المشاركة الأعلى للشباب الذكور في استخدام منصات التواصل الاجتماعي مقارنة بالإناث، أما من حيث الفئة العمرية، فقد استحوذت الفئة (26-30 سنة) على النسبة الأكبر (35%)، تليها فئة (31-35 سنة) بنسبة (30%)، وهو ما يشير إلى أن غالبية العينة من الشباب في مرحلة النضج العمري والعملي، بينما مثلت الفئة الأصغر من 20 سنة نسبة محدودة (10%).

فيما يخص المستوى التعليمي، أظهرت النتائج أن حملة شهادة البكالوريوس/الليسانس يشكلون الشريحة الكبرى بنسبة (45%)، تليها فئة الدبلوم المتوسط (20%) والدراسات العليا (20%)، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (15%). وهذا يعكس أن معظم المشاركين من الفئة المتعلمة والمؤهلة أكاديمياً، أما بالنسبة لسنوات النشاط على منصات التواصل الاجتماعي، فقد تبين أن الفئة الأكثر انتشاراً هي (6-10 سنوات) بنسبة (35%)، تليها فئة (2-5 سنوات) بنسبة (30%)، مما يعكس خبرة ملحوظة للمشاركين في استخدام هذه المنصات، بينما انخفضت نسبة ذوي الخبرة الأقل من سنتين إلى (15%).

وفيما يتعلق بطبيعة العمل أو الوضع الحالي، احتل الطلاب المرتبة الأولى بنسبة (30%)، يليهم موظفو القطاع الخاص (25%)، ثم الموظفون الحكوميون (20%)، في حين بلغت نسبة العاملين بشكل حر/مستقل (15%)، وأخيراً غير العاملين أو الباحثين عن عمل (10%). وهذا يوضح أن العينة تجمع بين شرائح متنوعة من المجتمع الليبي تجمع بين الطلبة والعاملين والباحثين عن عمل، بما يساهم في إثراء نتائج الدراسة.

جدول 2 حساب نسبة المعلومات الديموغرافية

المتغير	الفئة	عدد الأفراد	النسبة المئوية (%)

الجنس	ذكر	60	60%
	أنثى	40	40%
الفئة العمرية	أقل من 20 سنة	10	10%
	20 – 25 سنة	25	25%
	26 – 30 سنة	35	35%
	31 – 35 سنة	30	30%
	ثانوي أو أقل	15	15%
المستوى التعليمي	دبلوم متوسط	20	20%
	بكالوريوس/ليسانس	45	45%
	دراسات عليا	20	20%
	أقل من سنتين	15	15%
سنوات النشاط	2 – 5 سنوات	30	30%
	6 – 10 سنوات	35	35%
	أكثر من 10 سنوات	20	20%
	طالب/طالبة	30	30%
طبيعة العمل/الوضع	موظف حكومي	20	20%
	موظف قطاع خاص	25	25%
	حر/مستقل (Freelancer)	15	15%
	غير عامل/باحث عن عمل	10	10%

القسم الثاني: مستوى استخدام منصات التواصل الاجتماعي

يتناول هذا القسم مستوى استخدام أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية داخل المؤسسات التعليمية، وذلك بهدف التعرف على مدى انتشار هذه الأنظمة وآليات الاستفادة منها في تحسين جودة الخدمات. ويشمل هذا الجزء مجموعة من الأسئلة التي تقيس اعتماد المؤسسات على الأنظمة الإلكترونية، وسهولة إدخال الوثائق وأرشفتها، إضافة إلى إمكانيات البحث والاسترجاع السريع

للمعلومات. كما يتناول مدى توافر التدريب للموظفين، وفاعلية النظام في حماية البيانات وتنظيم الصلاحيات، فضلاً عن مدى تحديثه وتكامله مع الأنظمة الأخرى، ويهدف هذا القسم إلى تقديم صورة شاملة حول واقع الممارسات الرقمية في إدارة الوثائق، مما يساهم في تقييم فعالية هذه الأنظمة ودورها في دعم التحول الرقمي والارتقاء بجودة الخدمات التعليمية.

يوضح جدول (3) أن غالبية المؤسسات التعليمية في ليبيا تعتمد على أنظمة إلكترونية لإدارة الوثائق والمعاملات الرسمية، حيث بلغت نسبة الموافقة (70%)، مقابل (20%) يرون أن الاستخدام يتم أحياناً، و(10%) لا يستخدمون هذه الأنظمة. كما أظهرت النتائج أن سهولة إدخال الوثائق إلكترونياً حصلت على نسبة (65%) بنعم، مما يعكس درجة عالية من التقبل للنظام، رغم وجود (25%) من العينة يرون أن هذه العملية قد تواجه صعوبات أحياناً، وفيما يتعلق بعملية الأرشفة والتنظيم، أكد (72%) من المبحوثين أنها تتم بصورة منظمة تسهل الوصول إلى الوثائق، بينما أشار (20%) إلى أنها متوسطة التنظيم، و(8%) اعتبروا أنها غير فعّالة. أما سرعة البحث والاسترجاع فقد حصلت على نسبة (68%) بنعم، وهو ما يعكس كفاءة مقبولة للنظام في تسهيل الوصول إلى المعلومات، ومن ناحية التدريب، أظهر الجدول أن (60%) من الموظفين تلقوا تدريباً كافياً، مقابل (30%) يرون أن التدريب جزئي، و(10%) لم يتلقوا تدريباً، وهو ما يشير إلى وجود حاجة لتعزيز برامج التدريب. كذلك، جاءت نسبة من أقرروا بتوافر الأمان وحماية البيانات (66%)، ما يعكس وجود مستوى جيد من الأمان الرقمي، مع الحاجة إلى تطوير إضافي لضمان حماية شاملة.

كما أكد (62%) من المستجيبين أن هناك صلاحيات واضحة للوصول إلى الوثائق، في حين رأى (28%) أن الصلاحيات غير محددة دائماً، وهو مؤشر على ضرورة تحسين آليات الضبط والتحكم. أما مسألة التحديث الدوري للأنظمة، فقد أقر (64%) بوجوده، بينما يرى الباقي أن التحديثات لا تتم بشكل منتظم، وبالنسبة للتكامل مع الأنظمة الإدارية أو التعليمية الأخرى، أظهرت النتائج أن (70%) من المؤسسات تطبق هذا التكامل، بينما يعاني (30%) من غياب أو ضعف هذا الجانب. وفيما يخص تقليل الاعتماد على الورق، أكد (75%) أن الإدارة الإلكترونية للوثائق ساعدت في هذا الاتجاه بشكل واضح، مقابل (15%) يرون أن الأثر متوسط، و(10%) لا يلمسون تأثيراً، وعليه، تعكس النتائج اتجاهاً عاماً نحو تبني الأنظمة الإلكترونية لإدارة الوثائق، مع تحقيق نسب رضا مرتفعة في الجوانب الأساسية، غير أن بعض التحديات المتعلقة بالتدريب، وتوضيح الصلاحيات، والتحديث المستمر للأنظمة لا تزال بحاجة إلى معالجة لتعزيز كفاءة هذه الأنظمة وضمان استدامتها.

جدول 3 توزيع إجابات عينة الدراسة حول مستوى استخدام الشباب الليبي لمنصات التواصل الاجتماعي

السؤال	نعم (عدد)	نعم (%)	أحياناً (عدد)	أحياناً (%)	لا (عدد)	لا (%)	الإجمالي
هل تعتمد المؤسسة على نظام إلكتروني لإدارة الوثائق والمعاملات الرسمية؟	70	70%	20	20%	10	10%	100%
هل يمكنك إدخال الوثائق في النظام الإلكتروني بسهولة دون تعقيد؟	65	65%	25	25%	10	10%	100%
هل يتم أرشفة الوثائق إلكترونياً بطريقة منظمة تسهل الوصول إليها؟	72	72%	20	20%	8	8%	100%
هل يتيح النظام الإلكتروني إمكانية البحث والاسترجاع السريع للوثائق؟	68	68%	22	22%	10	10%	100%
هل يتم تدريب الموظفين على استخدام نظام إدارة الوثائق الإلكترونية؟	60	60%	30	30%	10	10%	100%
هل يوفر النظام الإلكتروني حماية وأماناً للمعلومات والبيانات؟	66	66%	24	24%	10	10%	100%
هل توجد صلاحيات واضحة للوصول إلى الوثائق الإلكترونية؟	62	62%	28	28%	10	10%	100%
هل يتم تحديث النظام بشكل دوري لمواكبة التحولات الرقمية؟	64	64%	26	26%	10	10%	100%
هل هناك تكامل بين نظام إدارة الوثائق والأنظمة الإدارية/التعليمية؟	70	70%	20	20%	10	10%	100%
هل ساهمت إدارة الوثائق الإلكترونية في تقليل الاعتماد على الورق؟	75	75%	15	15%	10	10%	100%

القسم الثالث: دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي

يتناول هذا القسم دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل منصات التواصل الاجتماعي. ويشمل هذا الجزء مجموعة من القضايا المتعلقة بقياس مستوى إلمام الشباب بالقضايا السياسية المحلية والدولية، ومدى مساهمة التفاعلات الرقمية في تكوين مواقفهم واتجاهاتهم السياسية. يهدف هذا القسم إلى إبراز الكيفية التي يسهم بها الإعلام التفاعلي في زيادة وعي الشباب، وتحليل العوامل المؤثرة في إدراكهم السياسي، بما يساعد على فهم العلاقة بين التفاعل الرقمي وبناء المواقف السياسية بشكل أكثر دقة، وكذلك الكشف عن مدى قدرة هذه الوسائط على تعزيز المشاركة السياسية الواعية لدى فئة الشباب.

يوضح جدول (4) أن منصات التواصل الاجتماعي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل وعي الشباب الليبي بالقضايا السياسية المحلية والدولية. فقد أشار 72% من المشاركين إلى أن هذه المنصات تساعدهم بشكل كبير على فهم القضايا السياسية المحلية، بينما أوضح 70% أنها تعزز معرفتهم بالقضايا الدولية والإقليمية، وهو ما يعكس توسع دور الإعلام التفاعلي في ربط الأفراد بمصادر متعددة للمعلومة داخل وخارج الحدود الوطنية/ وفيما يتعلق بالتفاعلات الرقمية، أظهرت النتائج أن 68% من الشباب يرون أن النقاشات والتعليقات عبر المنصات تسهم في تكوين مواقفهم السياسية، كما أكد 65% أن آراء الأصدقاء والمؤثرين تؤثر بدرجات متفاوتة على اتجاهاتهم. ويشير ذلك إلى أن البعد الاجتماعي في الفضاء الرقمي أصبح عنصرًا فاعلاً في تشكيل المواقف الفردية والجماعية، أما عن البحث عن المعلومة، فقد بينت الدراسة أن النقاشات السياسية على هذه المنصات تدفع 74% من الشباب إلى التعمق أكثر بالرجوع إلى مصادر إضافية، وهو مؤشر إيجابي على تزايد النزعة نحو التحقق والاستقصاء. كما أظهر 69% أن الإعلام التفاعلي يشجعهم على المشاركة في القضايا الوطنية، مما يعكس دور هذه المنصات في تحفيز الاندماج المجتمعي.

أشار 71% من المشاركين إلى أن الإعلام التفاعلي ساعدهم على إدراك حقوقهم وواجباتهم السياسية كمواطنين، بينما أكد 67% أن الأخبار المتداولة عبر هذه المنصات أثرت بشكل واضح على آرائهم تجاه السياسات الحكومية. كما بيّن 66% أن المنصات الرقمية تتمي لديهم القدرة على الحوار وقبول الرأي الآخر، وهو بعد أساسي في بناء ثقافة ديمقراطية، كما أبرز 73% من الشباب أن الإعلام التفاعلي ساعدهم في الربط بين القضايا المحلية والدولية، وهو ما يشير إلى تطور في مستوى الوعي السياسي

لديهم واتساع أفقهم في فهم التداخل بين ما هو محلي وما هو عالمي، لذلك تعكس هذه النتائج أن الإعلام التفاعلي يمثل أداة فعّالة في رفع مستوى الوعي السياسي للشباب الليبي، سواء من خلال إثراء معارفهم أو التأثير على مواقفهم واتجاهاتهم، مع بروز أدوار متعددة للتفاعلات الاجتماعية والبحث عن المعلومة والمشاركة الوطنية.

جدول 4 توزيع إجابات عينة الدراسة حول دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي

السؤال	نعم (عدد)	نعم (%)	أحياناً (عدد)	أحياناً (%)	لا (عدد)	لا (%)	الإجمالي (عدد)	الإجمالي (%)
هل تساعدك منصات التواصل الاجتماعي على فهم القضايا السياسية المحلية بشكل أفضل؟	72	72%	20	20%	8	8%	100	100%
هل تعزز المنصات الرقمية معرفتك بالقضايا السياسية الدولية والإقليمية؟	70	70%	22	22%	8	8%	100	100%
هل تساهم التفاعلات (تعليقات، نقاشات) في تكوين مواقفك السياسية؟	68	68%	24	24%	8	8%	100	100%
هل تؤثر آراء الأصدقاء والمؤثرين عبر المنصات في اتجاهاتك السياسية؟	65	65%	25	25%	10	10%	100	100%
هل تدفعك النقاشات السياسية على المنصات إلى البحث عن مصادر إضافية للمعلومة؟	74	74%	18	18%	8	8%	100	100%
هل تشجعك منصات التواصل الاجتماعي على المشاركة في القضايا الوطنية؟	69	69%	20	20%	11	11%	100	100%
هل ترى أن الإعلام التفاعلي يزيد وعيك بحقوقك وواجباتك السياسية كمواطن؟	71	71%	21	21%	8	8%	100	100%

هل تؤثر الأخبار المتداولة عبر المنصات على رأيك تجاه السياسات الحكومية؟	67	67%	23	23%	10	10%	100	100%
هل تسهم المنصات الرقمية في تنمية قدرتك على الحوار وقبول الرأي الآخر؟	66	66%	26	26%	8	8%	100	100%
هل ساعدك الإعلام التفاعلي على الربط بين القضايا المحلية والدولية؟	73	73%	19	19%	8	8%	100	100%

نتائج الدراسة

1. 78% من المشاركين أفادوا بأن مؤسساتهم تعتمد على نظام إلكتروني لإدارة الوثائق والمعاملات الرسمية، مما يدل على انتشار واسع لهذه الأنظمة.
2. أشار 70% من المشاركين إلى أن إدخال الوثائق في النظام يتم بسهولة ودون تعقيد، ما يعكس كفاءة واجهة المستخدم وسهولة الاستخدام.
3. 65% أكدوا أن أرشفة الوثائق تتم بطريقة منظمة تُسهل عملية الوصول إليها، بينما 13% نفوا ذلك.
4. يرى 72% أن النظام يتيح إمكانية البحث والاسترجاع السريع للوثائق، مما يعكس فعالية النظام في تنظيم المعلومات.
5. فقط 60% من المشاركين أفادوا بأنه يتم تدريبهم بشكل كافٍ على استخدام النظام، وهو مؤشر على الحاجة إلى تعزيز برامج التدريب.
6. أفاد 68% أن النظام يوفر حماية وأمانًا للمعلومات، وهو عنصر مهم في الحفاظ على سرية البيانات.
7. أوضح 66% من العينة أن هناك صلاحيات واضحة للوصول إلى الوثائق، ما يشير إلى وجود نظام تحكم مناسب في الوصول للمعلومات.

8. يرى 62% أن النظام يتم تحديثه بشكل دوري لمواكبة التحولات الرقمية، بينما أشار 12% إلى عدم وجود تحديثات منتظمة.
9. أكد 64% وجود تكامل بين نظام إدارة الوثائق والأنظمة الإدارية أو التعليمية، ما يعزز كفاءة الإدارة.
10. 75% من المشاركين يرون أن استخدام النظام ساعد في تقليل الاعتماد على الورق، ما يعكس مساهمة واضحة في التحول الرقمي.
11. 72% من الشباب يرون أن منصات التواصل تساعدهم على فهم القضايا السياسية المحلية بشكل أفضل، مما يعكس دور المنصات في رفع الوعي السياسي.
12. 70% أكدوا أن المنصات الرقمية تعزز معرفتهم بالقضايا السياسية الدولية والإقليمية.
13. 68% أشارت العينة إلى أن التفاعلات الرقمية (تعليقات ونقاشات) تسهم في تكوين مواقفهم السياسية.
14. 65% من المشاركين أشاروا إلى أن آراء الأصدقاء والمؤثرين عبر المنصات تؤثر على اتجاهاتهم السياسية.
15. 74% يقولون إن النقاشات السياسية على المنصات تدفعهم للبحث عن مصادر إضافية للمعلومة، ما يعكس تأثير التفاعلات الرقمية على السلوك المعرفي.
16. 69% أشاروا إلى أن المنصات تشجعهم على المشاركة في القضايا الوطنية.
17. 71% يرون أن الإعلام التفاعلي يزيد وعيهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية كمواطنين.
18. 67% أكدوا أن الأخبار المتداولة عبر المنصات تؤثر على آرائهم تجاه السياسات الحكومية.
19. 66% أشارت العينة إلى أن المنصات الرقمية تنمي قدرتهم على الحوار وقبول الرأي الآخر.
20. 73% وجدوا أن الإعلام التفاعلي ساعدهم على الربط بين القضايا المحلية والدولية، مما يعكس تطور وعيهم السياسي ومهارات التحليل لديهم.

التوصيات

1. مساعدة الجمهور على فهم المواضيع السياسية التي قد تكون صعبة، استخدم لغة واضحة ومفهومة. قد تشمل هذه الأفكار أنواع الحكومات، وأنظمة التصويت، والتصنيفات السياسية.
2. لجعل المعلومات السياسية أكثر تشويقاً وفهمًا، استخدم الرسوم المتحركة والرسوم البيانية والأفلام القصيرة. تساعد مقاطع الفيديو التي تقدم شروحات على تقديم المحتوى بكفاءة أكبر.
3. يمكن لسلسلة متواصلة من المنشورات أن تقدم شروحات تدريجية للمواضيع السياسية. يمكن أن تشمل مواضيع السلسلة "كيف تؤثر السياسة المحلية على حياتنا اليومية" أو "كيفية المشاركة في الانتخابات".
4. تتطلب مراجعة الأحداث السياسية الجارية بموضوعية تقييم الاحتمالات المختلفة وتقديم تحليل مكثف مع مبررات موجزة. قد تغطي هذه التقييمات مواضيع مثل حقوق الإنسان أو قانون الانتخابات.
5. يُعد توفير مواد مناسبة لجميع الأعمار والفئات الاجتماعية أمرًا أساسيًا لجذب جمهور متنوع. على سبيل المثال، مراعاة الاختلافات الثقافية، وتقديم شروحات أكثر تعقيدًا للبالغين ومواد أبسط للأطفال.
6. مساعدة الناس على ربط السياسة بحياتهم اليومية وفهم آثارها المباشرة، انقل المعرفة السياسية باستخدام أمثلة وسيناريوهات واقعية.
7. أشرك الجمهور في العملية التعليمية من خلال طرح أسئلة تثير النقاش وتبادل الأفكار. يمكن للأسئلة المفتوحة أو استطلاعات الرأي أن تساعد في جذب الجمهور وتعزيز مشاركته.
8. وُقِر للجمهور خيارات تعليمية متنوعة من خلال تضمين معلومات نصية (مقالات، مدونات موجزة) وموارد بصرية (صور، رسوم متحركة، ومقاطع فيديو).
9. زيادة الوعي والاهتمام بالمواضيع التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس، اربط السياسة بالقضايا الاجتماعية مثل العدالة الاجتماعية والتعليم وحقوق الإنسان.
10. اعمل مع متخصصين أو مؤثرين سياسيين لاستخدام منصاتهم لرفع مستوى الوعي وتنقيف الناس حول القضايا السياسية.

المراجع

المراجع العربية

1. رحيم مزيد على فوكولتي، م2014، أخلاقيات الإعلام الجديد دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في المواقع الإلكترونية العراقية، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 18 كانون الثاني، ص 11. زوان الوز، الإعلام أدوار وإمبراطوريات، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة 14 دمشق.
2. شرقي، إسماعيل و حمراني، أمانة (2021) دور الإعلام الجديد في تشكيل الوعي السياسي في الوطن العربي : دراسة وصفية . مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية مج 6 ع1، 121 - 134.
3. سميرة شيخاني، م2010، الإعلام الجديد في عصر المعلومات، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الأول والثاني، ص 443.
4. د. بهاء الدين محمد مزيد ٢٠١٢ م، المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية، كتاب الوجوه نموذجاً، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
5. إيناس أبو يوسف (2001)، الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات المجلة المصرية لبحوث الرأي (2)، ص1.
6. إيمان جمعة (2001) التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية بأحداث الانتخابات الإسرائيلية لدى الشباب الجامعي المصري بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع الإعلام وحقوق الإنسان العربي.
7. محي الدين عبد الحليم (2006) ، فنون الإعلام وتكنولوجيا الاتصال القاهرة.
8. السيد عليوة ومنى محمود (2000) المشاركة السياسية القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. دت.
9. جمال عبد العظيم (2001) ، دور الصحافة المصرية في المشاركة السياسية لدى قادة الرأي - دراسة ميدانية بالتطبيق على انتخابات مجلس الشعب 2000 في إطار نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام.(1)
10. نوال الصفني (2001)، أثر التعرض للصحف الإلكترونية على إدراك الشباب الجامعي للقضايا السياسية العربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع الإعلام وحقوق الإنسان العربي)، جامعة القاهرة كلية الإعلام، مايو 2001

11. محمد عبد الواحد حجازي (2007) الوعي السياسي في العالم العربي الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
12. عبد الرزاق، محمد الدليمي (2008) الإعلام الجديد الصحافة الإلكترونية، عمان، دار الشروق.
13. حسين حسني الشرافبي رامي (2012). دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر.
14. حنان جنيد (2003) ، تكنولوجيا الاتصال التفاعلي (الانترنت) وعلاقته بدرجة الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات المصرية دراسة ميدانية على طلاب الجامعات المصرية الخاصة المجلة المصرية لبحوث الإعلام.(8)
15. فيليب برو ترجمة محمد عرب (1998) علم الاجتماع السياسي، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
16. الخوري نسيم (2005) : الاعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت..
17. بدر الدين بلمولاي، دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29 يونيو 2017، ص ص 4-6
18. سليمة حسين زيدان ، عبد الله دخيل عبد الوهاب (2017). أبعاد التفاعلية في الصحافة الالكترونية في ليبيا.مجلة كلية الفنون والإعلام (الخامس).
19. بدر الدين بلمولاي، يونيو 2017م، دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29 يونيو 2017، ص ص 4-6
20. علي عبد الفتاح ، اليازوري 2016م، الإعلام الاجتماعي، ص ص 7-14.
21. عبدالله حميد العنزي، م2014، دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي، كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص 22.

المراجع الأجنبية

1. Brody Douglas: New media: New Perspective in communication, New York, Longman, 2008,
2. Morris, L. (2014). Contextualizing the power of social media: Technology, communication and the Libya Crisis. First Monday.
3. Beaumont Elizabeth (2011) "Promoting Political Agency, Addressing Political Inequality: A Multilevel Model of Internal Political Efficacy", Journal of Politics, (73:1), pp. 216-231.
4. Perroux, J. L. R. (2015). Libya's untold story: civil society amid chaos. Middle East Brief, 93, 1-9.

الملاحق

استمارة الاستبيان

دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل منصات التواصل الاجتماعي

رقم الاستمارة	
رمز الإدخال	
رقم الباحث	

دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل منصات التواصل الاجتماعي

الموظف الفاضل / الموظفة الفاضلة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تم تكليفي من قبل إدارة البحوث والتطوير لدراسة دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل منصات التواصل الاجتماعي. يسرنا استطلاع رأيكم حول دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل منصات التواصل الاجتماعي، و آرائكم حول دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الليبي في ظل منصات التواصل الاجتماعي. لذا، نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبيان والتعاون مع الباحثين لتحقيق نتائج دقيقة وفعالة.

اسم الباحث:

القسم الأول : المعلومات الديموغرافية

السؤال	الخيار 1	الخيار 2	الخيار 3	الخيار 4	الخيار 5
الجنس	☐ ذكر	☐ أنثى			
الفئة العمرية	☐ أقل من 20 سنة	☐ 20-25 سنة	☐ 26-30 سنة	☐ 31-35 سنة	
المستوى التعليمي	☐ ثانوي أو أقل	☐ دبلوم متوسط	☐ بكالوريوس/ليسانس	☐ دراسات عليا	
سنوات النشاط على المنصات	☐ أقل من سنتين	☐ 2-5 سنوات	☐ 6-10 سنوات	☐ أكثر من 10 سنوات	
طبيعة العمل/الوضع الحالي	☐ طالب/طالبة	☐ موظف حكومي	☐ موظف قطاع خاص	☐ حر/مستقل (Freelancer)	☐ غير عامل/باحث عن عمل

القسم الثاني : مستوى استخدام منصات التواصل الاجتماعي

السؤال			نعم	أحياناً	لا
هل تعتمد المؤسسة على نظام إلكتروني لإدارة الوثائق والمعاملات الرسمية؟			☐	☐	☐
هل يمكنك إدخال الوثائق في النظام الإلكتروني بسهولة دون تعقيد؟			☐	☐	☐
هل يتم أرشفة الوثائق إلكترونياً بطريقة منظمة تسهل الوصول إليها؟			☐	☐	☐
هل يتيح النظام الإلكتروني إمكانية البحث والاسترجاع السريع للوثائق؟			☐	☐	☐
هل يتم تدريب الموظفين على استخدام نظام إدارة الوثائق الإلكترونية بشكل كافٍ؟			☐	☐	☐
هل يوفر النظام الإلكتروني حماية وأماناً للمعلومات والبيانات المخزنة؟			☐	☐	☐
هل توجد صلاحيات واضحة تحدد من يمكنه الوصول إلى الوثائق الإلكترونية؟			☐	☐	☐
هل يتم تحديث نظام إدارة الوثائق بشكل دوري لمواكبة التحولات الرقمية؟			☐	☐	☐
هل هناك تكامل بين نظام إدارة الوثائق والأنظمة الإدارية أو التعليمية الأخرى في المؤسسة؟			☐	☐	☐
هل ساهمت إدارة الوثائق الإلكترونية في تقليل الاعتماد على الورق وتحسين جودة الخدمة؟			☐	☐	☐

القسم الثالث: دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الوعي السياسي

السؤال	نعم	أحياناً	لا
هل تساعدك منصات التواصل الاجتماعي على فهم القضايا السياسية المحلية بشكل أفضل؟	☐	☐	☐
هل تعزز المنصات الرقمية معرفتك بالقضايا السياسية الدولية والإقليمية؟	☐	☐	☐
هل تساهم التفاعلات (تعليقات، نقاشات) في تكوين مواقفك السياسية؟	☐	☐	☐
هل تؤثر آراء الأصدقاء والمؤثرين عبر المنصات في اتجاهاتك السياسية؟	☐	☐	☐
هل تدفعك النقاشات السياسية على المنصات إلى البحث عن مصادر إضافية للمعلومة؟	☐	☐	☐
هل تشجعك منصات التواصل الاجتماعي على المشاركة في القضايا الوطنية؟	☐	☐	☐
هل ترى أن الإعلام التفاعلي يزيد وعيك بحقوقك وواجباتك السياسية كمواطن؟	☐	☐	☐
هل تؤثر الأخبار المتداولة عبر المنصات على رأيك تجاه السياسات الحكومية؟	☐	☐	☐
هل تسهم المنصات الرقمية في تنمية قدرتك على الحوار وقبول الرأي الآخر؟	☐	☐	☐
هل تساعدك الإعلام التفاعلي على الربط بين القضايا المحلية والدولية؟	☐	☐	☐

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير التعليم في ليبيا

د.صفية خليفة بن مسعود
رئيس قسم الصحافة – كلية الاعلام والاتصال – جامعة طرابلس - ليبيا

ملخص

إن التطور الملحوظ في وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال أثر على مجالات الحياة الاجتماعية والمؤسسية والتعليمية بالخصوص، فقد أصبح التعليم في عصر التكنولوجيا سلعة أكثر حيوية وقوة محركة لنجاح أي تغير اجتماعي، ومنه فإن ارتباط التكنولوجيا بالتعليم أدى الى ظهور مفاهيم ومصطلحات حديثة في النظام التعليمي وعليه هدف هذا البحث للتعرف على دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير التعليم في ليبيا. الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تطور التعليم، العملية التعليمية في ليبيا.

Abstract

The remarkable development in the means of information and communication technology has affected the areas of social, institutional and educational life in particular. Education in the era of technology has become a more vital commodity and a driving force for the success of any social change. Hence, the connection of technology with education has led to the emergence of modern concepts and terminology in the educational system, and accordingly The purpose of this study is to determine the role of information and communication technology in development education in Libya.

Keywords: information and communication technology, development of education, educational process in Libya.

مقدمة

إن التغير السريع في أغلب مجالات وميادين الحياة يعد من أبرز خصائص وسمات العصر الحالي، ومن بين هذا التغير نجد تلك الثورة التكنولوجية الإعلامية والاتصالية

الحديثة التي تغلغت في جميع مناحي الحياة الإنسانية وفي جميع جوانبها، ومما لا شك فيه ان هذه السرعة في التقدم التقني والتكنولوجي أثرت تأثيراً إيجابياً في العملية التعليمية وعناصرها، حيث تحولت هذه الأخيرة من الطرق التقليدية في التدريس الى الطرق الحديثة التي تعتمد على المستحدثات التكنولوجية في طرق وأساليب التدريس، وفي ظل هذا التطور التكنولوجي أجبرت المؤسسات التعليمية على مواكبة العصر الحديث وبما فيه من تقنيات حديثة، حيث أصبحت التكنولوجيا المعلوماتية قوة فاعلة ومطلب رئيسي يفرض نفسه على التعليم الحديث الذي يتطلب وجود الوسائل التعليمية التكنولوجية الحديثة المستخدمة في العملية التعليمية.

و يعد الإعلام الجديد أحد الأدوات التكنولوجية الحديثة التي اكتسحت العالم في الآونة الأخيرة وهذا للأهمية البالغة لمختلف الوسائل و الإمكانات الخاصة به، حيث سمحت هذه الوسائل الحديثة للأفراد في جميع أنحاء العالم بالتواصل و التفاعل في بيئة افتراضية تجمعهم حسب تطلعاتهم و رغباتهم و من بين هذه الوسائل أو التطبيقات نخص بالذكر شبكات التواصل الاجتماعي التي أدت دوراً هاماً في تحقيق التواصل بين الأفراد في مختلف الأماكن وبسرعة ودقة فائقة و قد أصبحت وسيلة هامة في حياة الفرد حيث شملت جميع مجالات الحياة اليومية منها الاجتماعية، الثقافية، الدينية، السياسية، و خاصة التعليمية.

فقد وظفت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة العديد من المصادر المختلفة من مادية وبشرية ووفرت مختلف الوسائل والأساليب التكنولوجية لإنجاح العملية التعليمية لهذه الفترة فالمستحدثات التكنولوجية ساهمت في إثراء بيئة ونوعية التعليم وسهلت التفاعل بين المعلم والمتعلم والمنهاج التعليمي، كما سهلت عملية الاتصال والتواصل بين عناصر العملية التعليمية والمؤسسة التعليمية، كما يمكن إرسال واستلام جميع الأعمال والنشاطات بين طرفي العملية التعليمية وبالتالي تسهيل عملية التعليم والتعلم حتى ولو لم يكن المتعلم حاضراً في الفصل الدراسي، كما أنها تساهم في إضفاء وخلق جو تفاعلي بين المعلم والمتعلم، كما تساعد على توفير الوقت والجهد وتعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية في عملية تكوين المتعلم، ومن ثم فإن تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة تعمل على تحسين التجربة التعليمية، حيث لا توفر فقط التكامل بين المعرفة والخبرة، وتنوع المصادر التعليمية، وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولكنها مهمة أيضاً في تحقيق النجاح التعليمي واستدامته عنصر، أصبحت

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة جزءاً أساسياً من أي مؤسسة تعليمية، وخاصة المؤسسات التعليمية. فهم يلعبون دوراً أساسياً في إحداث التغيير الإيجابي على كافة المستويات وفي كافة المجالات، دون أن ننسى الجوانب السلبية. فهو سلاح ذو حدين، قد يكون إيجابياً أحياناً وسلبياً أحياناً أخرى.

مشكلة البحث:

1. ماهو دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير العملية التعليمية في ليبيا؟
 2. ماهي أهم الوسائل التي تستخدمها تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير وتفعيل عملية التعليم؟
 3. ماهي أهم المعوقات التي تعترض تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير العملية التعليمية؟
- فرضيات البحث:

1. إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة تساعد على تطوير العملية التعليمية في ليبيا.
 2. تؤثر تكنولوجيا الاتصال الحديثة على المناهج التعليمية.
 3. يوجد معوقات تعترض تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير العملية التعليمية.
- أهمية البحث:

إن عملية استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المجال التعليمي من أهم متطلبات العصر الحالي حيث تشهد ليبيا حالياً تطورات في استخدام تطبيق الإعلام الجديد وخاصة شبكات التواصل الإجتماعي فقد أصبح من الضروري الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال الحديثة في العملية التعليمية، حيث تساهم في تطوير التعليم من خلال العديد من الوسائل والبرمجيات المتطورة على حد سواء بما يتماشى مع أهم متطلبات المؤسسات التعليمية وعملية التعليم، وعليه فإن أهمية هذه الدراسة هو محاولة التعرف على دور التكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير العملية التعليمية في ليبيا.

أهداف البحث:

1. معرفة دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين التعليم وتطويره.
2. التعرف على أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تطوير العملية التعليمية في ليبيا.

3. معرفة بعض المشاكل والمعوقات التي تعترض تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال التعليمي.

مصطلحات البحث:

تكنولوجيا الإعلام والاتصال: هي الأدوات المادية مثل الحاسوب و الهاتف الذكي والموارد الرقمية مثل الفيديو والكتاب الرقمي والصورة الرقمية والتي يمكن توظيفها لغايات تعليمية تعليمية⁽¹⁾.

مفهوم العملية التعليمية: آلية الإجراءات والأنشطة التي تتم داخل الفصل الدراسي، والتي تهدف إلى مساعدة الطلاب على اكتساب المعرفة النظرية، أو المهارات العلمية، أو الاتجاهات الإيجابية⁽²⁾.

الدراسات السابقة:

1. دراسة عبدالوهاب بوخنوفة بعنوان: المدرسة، التلميذ والمعلم، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه الوطنية في علوم الإعلام والاتصال بقسم العلوم السياسية والإعلامية بكلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر.

وانطلقت هذه الدراسة من طرح المشكلة المتمثلة في أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت تشكل اهتمام بالنسبة للتعليم ومراكز التعليم حيث تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

ماهي تمثيلات التلاميذ في المدرسة الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؟

ماهي الإستخدامات الحقيقية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من قبل التلاميذ في المدرسة الجزائرية؟

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أن إرتفاع اسعار التجهيزات الحاسوبية وتكلفة الإرتباط بشبكة الإنترنت تشكل عوامل كابحة لتملك المعلمين والتلاميذ لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ولإستفادة منها وتوظيفها في حياتهم المدرسية والمهنية، وكشفت الدراسة بأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت من المدرسة شبه منعدم نظراً لعدم توفر المدارس

¹(خالد منصور، العلاقة بين استخدام تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة واغتراب الشباب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة طلابية من جامعة باتنة، مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال الإعلام والتخصص الحديث الجزائر، باتنة، جامعة الحج لكدارة، كلية العلوم الإنسانية، تكنولوجيا الاتصالات، 2012، ص49.

²(منيرة عبد الكريم الشديقات، محمد سليم الزبون، واقع استخدام تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية في مدارس قسبة المفرق من وجهة نظر المعلمين، مجلة البحوث في العلوم التربوية، المجلد 47، العدد 1، الأردن، 2020، ص 244.

على التجهيزات الحاسوبية والإرتباط بشبكة الإنترنت، ومن خلال ذلك يصبح العبث الحديث عن ولوج تكنولوجياات الإعلام والإتصال في المدرسة وتوظيف هذه التكنولوجياات في العملية التعليمية.

2. دراسة منال طاهر محمد سكتاوي بعنوان: دور التكنولوجيا في تحسين العملية التربوية⁽¹⁾

وانطلقت الباحثة من التساؤل التالي: ما مجالات الدور التمكيني للتكنولوجيا في التعليم الثانوي للبنات في المملكة العربية السعودية؟ وطرحت أيضا مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

- إلى أي مدى تستخدم إدارة الموارد البشرية التكنولوجيا في تعليم البنات والمدارس الثانوية للبنات في المملكة العربية السعودية؟
- ما المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الأجهزة والمواد التعليمية واستخدامها في العملية التعليمية في مدارس المرحلة المتوسطة للبنات بالمملكة العربية السعودية؟

أجريت الدراسة على عينة عشوائية والتي بلغ عددها 34 معلمة بواقع ثلاث معلمات تم اختيارهن دون النظر الى تخصصاتهن ولا سنوات الخبرة، اعتمدت الباحثة تستخدم هذه الدراسة تقنيات التحليل الوصفي لرصد الواقع والاحتياجات الفعلية وكانت الأداة المستخدمة هي وجاءت نتائج الدراسة على النحو التالي: رصد واقع دور التكنولوجيا في التعليم في مدارس المرحلة المتوسطة للبنات في محافظة جدة، وذلك من خلال إجراء مجموعة متكاملة من الدراسات والبحوث المسحية والتقويمية، توفير الإمكانيات اللازمة لتفعيل وتطوير مركز التقنيات التربوية في محافظة جدة التعرف على آراء ومقترحات كل الأطراف المتعاملة مع هذه التكنولوجيا وان تكون هذه الآراء والمقترحات صادقة ومعبرة تعبيراً حقيقياً عن واقع هذه التكنولوجيا بالمدارس والمشكلات التي تعترضها سواء من حيث انتشارها أو استخدامها أو صيانتها وغيرها من المشكلات الأخرى ضرورة تجهيز المدارس والفصول الدراسية بالإمكانيات التي تسمح بتوظيف التكنولوجيا في التعليم بصورة فعالة.

تكنولوجيا الإعلام والإتصال:

¹(منال طاهر محمد السقطاوي، "دور التكنولوجيا في تحسين العمليات التعليمية"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الآداب في التكنولوجيا التربوية المهنية التعليمية، القاهرة، 2007.

يتميز العصر الحديث بتطورات هائلة في الوسائل والتقنيات التكنولوجية، بما في ذلك وسائل الإعلام والاتصالات. وينعكس هذا التطور بطبيعة الحال في مجال الحياة الاجتماعية والتنظيمية، خصائص ومتطلبات المدخلات والعمليات والمخرجات التي تميز كل خدمة، لقد تغيرت المنظمات، سواء في مجال الخدمة أو الصناعة. ولم يخرج نظام التعليم عن هذا النطاق، بل تغير ومن أكثر القطاعات التي تأثرت بهذا التقدم هو مجال الإعلام والاتصالات، ولم يقتصر الأمر على تطوير طرق التدريس، بل أدى أيضًا إلى إعادة صياغة شكل الأنشطة التعليمية والغرض منها.

تعريف تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

إن فكرة إيجاد وسائل جديدة ليست نتيجة للتغيرات التي نشهدها حاليًا في مختلف جوانب الحياة. عندما انهار المعسكر الاشتراكي، تحدث الناس كثيرًا عن النظام العالمي ووسائل الإعلام الجديدة. الحرب الباردة شهد هذا العصر العديد من التوترات والتوترات حول مبادئ الإعلام التي ينبغي نشرها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك فكرة النظام الإعلامي الجديد.

ويمكن تعريف التكنولوجيا بأنها: تطبيق منهجي للمعرفة والخبرة المكتسبة، وبالتالي سلسلة من أنظمة التطبيق التي تعمل على استقرار تطبيق البيانات المطورة حديثًا للبحث والأبحاث المبتكرة في مجالات الإنتاج والخدمات.

القواعد وأساليب العمل: هي مجموعة من الأدوات والأساليب التقنية التي يستخدمها الإنسان في جوانب مختلفة من الحياة العلمية ولذلك تمثل مجعًا تعتبر فيه التكنولوجيا والمعرفة الإنسانية نقاط قوة.

وكذلك فإن، التكنولوجيا: مجموعة المعرفة والخبرة المكتسبة التي تمكن من إنتاج السلع وتقديم الخدمات ضمن نظام اجتماعي واقتصادي معين.⁽¹⁾

ماهي تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

يتم استخدامه لغرض معالجة المحتوى أو نقل المحتوى في سياق التواصل الجماعي أو الفردي أو الجماعي أو التنظيمي أو من خلال المعلومات أو البيانات الصوتية أو المكتوبة أو الفوتوغرافية أو الرسومية. مجموعة من الأساليب والأدوات والأدوات والأنظمة المختلفة. يجوز للمستخدمين جمع أو تجميع المحتوى السمعي البصري،

⁽¹⁾ السيد حسن رضا، التجارة وتقنيات الاتصال والمفاهيم والتنمية، المؤتمر الدولي "أبحاث الإعلام الجديد: التقنيات الجديدة والتعليم الجديد". جامعة البحرين، 2009، ص 495.

وطباعة المحتوى في شكل رقمي أو طباعة المحتوى عبر جهاز كمبيوتر، وتخزين واسترجاع هذه البيانات والمعلومات في الوقت المناسب، ونقل هذه الرسائل أو الرسائل أو المحتوى الصوتي. الإرسال في الوسائط السمعية والبصرية أو الوسائط المطبوعة أو تنسيق رقمي. وسائط. تتم عملية توزيع ونقل المحتوى الرقمي من مكان إلى آخر. يمكن أن تكون هذه التكنولوجيا ميكانيكية أو إلكترونية أو كهربائية، وذلك حسب المرحلة التاريخية لتطور الاتصالات والمنطقة التي يغطيها تطورها.

نشأة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لقد وجدت وسائل الإعلام والاتصال منذ بداية الوجود في هذا العالم، ورغم أنها مرت بمراحل مختلفة من التطور وتنوعت في العدد والحجم، إلا أنها كانت تهدف دائما إلى الاتصال الآني ووسعت دائرتها. زيادة عدد المستفيدين وتحسين الجودة. ظهرت أولى بوابر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة مع اكتشافات العالم البريطاني "ويليام ستورجيون". اخترع دبليو ستورجيون "الموجات الكهرومغناطيسية" في عام (1924) تلاه اختراع صموئيل مورس للتلغراف في عام (1837). اخترع نظام كتابة يعتمد على استخدام "النقاط والشرطات". في القرن التاسع عشر، تم مد خطوط التلغراف السلكية عبر أوروبا وأمريكا والهند، وأصبح التلغراف لاحقا أحد العناصر الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات، مما أدى في النهاية إلى ظهور العديد من الصناديق الإلكترونية⁽¹⁾.

ومع تطور شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" وزيادة استخدامها، ظهرت وسائل الإعلام الجديدة بشكل عشوائي. وظهرت أولى معالمه مع ظهور الإنترنت في الولايات المتحدة عام 1969م. في هذا الوقت، كلفت وزارة الدفاع الأمريكية مجموعة من الباحثين بمهمة البحث عن شبكة اتصالات يمكنها البقاء في حالة الحرب. بدأ ظهور الإعلام الجديد يشمل ظهور العديد من الصحف والمجال الإلكتروني، لتشكل ظاهرة الإعلام الجديد، ارتبطت في ذلك الوقت بالثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور التطبيقات الإلكترونية. ثم بدأت المدونات وفتحت العديد من وجهات النظر الإعلامية لعامة الناس، شيء جديد، شيء ينتشر بسرعة، شيء رخيص.

¹(مكاوية ليلي، الاتصال ونظريته الحديثة. دار مصر لبنان. القاهرة، 2002، ص100.

تميز القرن الماضي باكتساب وسائل اتصال مشتركة من خلال توسيع وتعميم البرامج المطبوعة والبث الإذاعي. وتزايد أهمية وسائل الإعلام الإلكترونية (التلفزيون والإذاعة) بشكل خاص، لأنها القنوات الرئيسية لنقل الأخبار. وبدأت البرامج التلفزيونية تعكس قيم المجتمع وثقافته وأسلوب حياته، وبدأت البرامج الإذاعية تعكس الهموم والأوضاع الراهنة. مع ظهور وسائل الاتصال الجماهيري، التي أكملت تطورها في النصف الأول من القرن العشرين، ظهرت وسائل اتصال عديدة (التلغراف، والهاتف، والتصوير الفوتوغرافي، والتصوير الفوتوغرافي) في القرن التاسع عشر، ثم الأفلام ثم الإذاعة والتلفزيون المرئي.⁽¹⁾

شهد النصف الثاني من القرن العشرين ظهور أشكال من المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تحدث كل ما تم إنجازه في القرون السابقة. ولعل أبرز مظاهر هذه التكنولوجيا هو اندماج الثورات الثلاث معاً لتشكل ما يسمى بالثورة التكنولوجية أو الرقمية. تتمثل ثورة المعلومات في انفجار هائل للمعرفة وتنوع كبير في المعرفة. وهذه الثورة، التي تجسدت في تطور تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة وثورة الكمبيوتر الإلكترونية، من الاتصالات السلكية مروراً بالتلفزيون إلى الأقمار الصناعية والألياف الضوئية، امتدت إلى كافة مناحي الحياة واختلطت بمختلف المجالات. أي وسيلة اتصال. هذه المرحلة لها أسماء عديدة، لكن أشهرها مرحلة اتصالات الوسائط المتعددة (MultiMedia)، ومرحلة تكنولوجيا الاتصالات التفاعلية (Interactive)، ومرحلة الوسائط الهجينة (Hypermédias)، ومرحلة تكنولوجيا الجيل الخامس الإلكترونية (Hypermédias)، وهي تقنية أساسية. أجهزة الكمبيوتر، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي، والألياف الضوئية، والليزر، والأقمار الصناعية.⁽²⁾

مداخل تكنولوجيا الإعلام الجديد:

● الوسائط الجديدة المعتمدة على الإنترنت ONLIN وتطبيقاتها.

¹ (أنطوان، إقاشيم موسوعة لاروس الاتصالات من البداية حتى الانترنت ط1. عويدات للنشر و الطباعة، بيروت، 2012، ص16.

² (حلول الحلاق، وسائل الاتصال الحديثة وأثرها في العلاقات الأسرية، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم الإعلام الدعوي. جامعة الأمير عبد القادر. قسطنطين، 2012، ص 10

- الوسائط الجديدة المعتمدة على الأجهزة المحمولة، مثل أجهزة قراءة الكتب والصحف (1)
- الوسائط الرقمية المعتمدة على التقنيات الرقمية، مثل مواقع الويب والفيديو والصوت والنص. نقل جميع المعلومات والصور والأصوات رقمياً (إلكترونياً).
- وسائل الاعلام على الانترنت. يمكنك بث المحتوى على الشبكة من خلال روابط محددة لتتمكن من الوصول إليه والتنقل فيه والاستفادة منه. (2)

خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

توفير الوقت: تعمل التكنولوجيا على ربط جميع المواقع الإلكترونية، أحد الأمثلة على ذلك هو الإنترنت، مما يتيح لكل موقع إلكتروني الحصول بسرعة على المعلومات والبيانات التي يحتاجها، بغض النظر عن موقعه الجغرافي.

التعقيد: توسع استخدام وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والهواتف والإذاعة والتلفزيون في ضوء التقنيات العالمية الجديدة. ولم تعد الرسائل المتبادلة بين جمهور الاتصالات مقتصرة على النطاق المحلي أو الإقليمي، بل اتسع نطاقها. لم يعد من المستغرب أن تكتشف أن ابنك البالغ من العمر 10 سنوات لديه العديد من الأصدقاء في بلدان أخرى قد لا يعرف موقعهم على خريطة العالم. (3)

زيادة الإنتاجية: تعمل تكنولوجيا المعلومات على زيادة الإنتاجية عند استخدامها بشكل صحيح وفعال.

التفاعلية: عندما يتبادل المتصل والمتلقي الأدوار وتكون الممارسة الاتصالية ذات اتجاهين ومتبادلين، ويكون التفاعل بين طرفين وليس في اتجاه واحد.

المرونة: نظراً لتنوع احتياجات تكنولوجيا المعلومات، فإن لتكنولوجيا المعلومات العديد من الاستخدامات. وأبسط مثال على ذلك هو أجهزة الكمبيوتر التي نستخدمها في حياتنا اليومية. إنها أداة لوصف وتنفيذ مختلف العمليات المعقدة، مثل الاتصال عن بعد أو عن قرب. كما أنها تتيح كفاءة إنتاجية عالية وتوفر مرونة أكبر في تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالآلات ذات الاستخدام المحدود.

¹(ماهر عودة الشمالي، محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي: الإعلام الرقمي الجديد، الطبعة الأولى، للنشر والتوزيع في دار العصار العلمي، عمان، 2015، ص20.

²(علي خليل شقرا: الإعلام الجديد (وسائل التواصل الاجتماعي)، الطبعة الأولى، للنشر والتوزيع، دار أسامة، الأردن

³(حارة عبود، مظهر العاني: الإعلام والهجرة في العصر الرقمي، الطبعة الأولى، نشر وتوزيع دار الحامد، عمان، 2015، ص70..

المشاركة والنشر: تتيح وسائل الإعلام الجديدة لأي شخص يستخدم أدوات بسيطة أن يصبح منشئًا ويرسل رسائل إلى الآخرين.

غير متزامن: وهي القدرة على التفاعل مع عملية الاتصال في الوقت المناسب سواء كانت واردة أو صادرة.

التصغير: ويعني ذلك الأسرع والأصغر والأقل تكلفة. وهي من أهم مميزات تكنولوجيا المعلومات لأنها تتميز بالزيادات المستمرة في السرعة وسعة التخزين.

الرقمية: في الأنظمة الرقمية، تنتقل المعلومات على شكل أرقام منفصلة 0 و 1، وعندما تصل المعلومة إلى جهاز الاستقبال، يقوم جهاز الاستقبال بتحويلها إلى أصوات وصور وغيرها، وبذلك تكون الأنظمة الرقمية أنقى وأكثر حرية. من التدخل.⁽¹⁾

عوامل نجاح الإعلام الجديد:

يتحقق الإعلام الجديد من خلال مراحله الزمانية أو التدريسية و التي مر بها من خلال 3 اتجاهات رئيسية وهي:

1. ظهور الموهبة في أي مجال من المجالات، وحتى إن كانت هذه الموهبة قد ظهرت سابقا في مرحلة متقدمة .

2. أن ترتبط الفكرة بالجرأة على أعمال الفكر، ومن ثم الجرأة على إقتحام ميادين جديدة.

3. أن تتطور الموهبة الوليدة المكتشفة و أن تنمو وتبدأ إكتساب المهارات العلمية والخلقية خلال الممارسات المختلفة .

أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية يمكنها جلب فوائد محو الأمية والتعليم والتدريب إلى المناطق الأكثر عزلة وتحسين نوعية التعليم و زيادة فاعليته .

● تساعد وسائل الإعلام الجديدة في الفهم الجيد للطالب فتجعله يعمل على قدرة تمييز الأشياء تقوم وسائل الإعلام الجديدة في مساعدة الطالب على التفكير المنظم و حل المشكلات التي تواجهه.

¹(بدر الدين بلموري: دور الإعلام الجديد في إنتشاة وممارسة الساسة، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي ملبا ورقلة، الجزائر، العدد 29، 2017، ص 40.

- تعمل هذه التكنولوجيا على زيادة قدرة الناس على التواصل وتبادل المعلومات والمعرفة، مما يزيد من الفرص لجعل العالم مكاناً أكثر سلاماً وازدهاراً لجميع سكانه.
- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية لأنها تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة في أي مكان في العالم في نفس الوقت تقريباً.
- بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأشخاص المهمشين والمستبعدين من أن يكون لهم صوت في المجتمع الدولي، بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو جنسيتهم أو دينهم. أنها تساعد على التوفيق بين السلطة وصنع القرار. محلياً ودولياً، يمكن للأفراد والمجتمعات والبلدان تحسين مستويات معيشتهم.
- تكنولوجيات الإعلام والاتصال و العملية التعليمية:
- أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لها دور فعال في تطوير العملية التعليمية، كما لها دور في تحقيق الأهداف التربوية التي يسعى إليها جميع المعلمين. كما تلعب التكنولوجيا دوراً في تحسين عملية التعلم والتدريس من خلال المناهج وطرق التدريس حيث تعمل كدليل لمدرسي المواد العلمية للطلاب وتحل محل طرق الشرح القديمة وطرق التدريس التقليدية. يمكن للتكنولوجيا بأدواتها المتطورة أن تغير بشكل جذري مستوى تعليم المعلمين وكيفية تطوير شخصياتهم. القدرة على الشرح وتشجيع الطلاب على الحصول على فرص أوسع وأسهل لفهم المواد العلمية والوصول إليها.
- أسباب توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة في التعليم:
- تكمُن أسباب توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية فيما يلي:
- تغيير تركيبة المجتمع الطلابي، ومستوى المتطلبات التعليمية، والخصائص البيئية والاجتماعية للطلاب. وهذا يتطلب تغيير الأهداف والمناهج وطرق التدريس وأدواته بما يتناسب مع الطلاب واحتياجاتهم. القدرات، الميول، الرغبات، التطلعات.
- تغيير نظرة المجتمع إلى البنية الاجتماعية ووظيفة التعليم.
- تطوير البحوث في مجال التعليم بشكل عام وتكنولوجيا التعليم بشكل خاص.

- هناك العديد من المشاكل في قطاع التعليم مثل زيادة أعداد الطلاب، ونقص المعلمين المؤهلين، ونقص الإمكانيات المالية.
- الحاجة إلى التعليم المستمر لأن الإنسان يولد في عصر، ويتعلم في عصر آخر، ويعمل في عصر ثالث، فكل شيء يمكن أن يتغير، والتعليم في العصور السابقة لا فائدة منه.⁽¹⁾

انعكاسات تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على العملية التعليمية وعناصرها
لقد اتخذ تطور الآليات التعليمية الحديثة منحى جديدا يتطلب مواكبة مميزات ومزايا العلوم الحديثة التي كان لها الأثر الكبير في التعليم الكلاسيكي، ودور المعلم في ظل هذه التقنيات الحديثة. إلى تطوير دور الجوانب التالية في العملية التعليمية:

1. المعلم: أحدث استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ثورة أساسية في عمل الأساتذة. لقد تحول دور الأستاذ الكلاسيكي من دور الميسر الإداري، المصدر الوحيد للمعرفة وناقلها، إلى دور التدريس في التعليم. وعند وصوله إلى سن المعرفة يمكنه القيام بالمهام التالية:

- دور المفسر باستخدام الوسائل التقنية.
- دوره في تعزيز التفاعل في العملية التعليمية.
- تشجيع توليد المعرفة والإبداع لتحقيق هذه الأهداف، على الأستاذ أن يتحلى وان يمتلك المهارات الجديدة التي تتماشى والتطور الحديث والتمثلة في:
- القدرة على استخدام أحدث أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- رغبته في التأكيد وتعزيز الدور المهم للتلاميذ والطلاب في العملية التعليمية.
- القدرة الواعية على استخدام المواد التعليمية بطريقة تسهل وتدعم عملية التعلم.
- محاولات المعلمين الوصول إلى مصادر تعليمية جديدة.
- مهتم بالنمو المعرفي والتطوير المهني لنفسه ولطلابيه.

2. المتعلم(الطالب): تساعد عملية استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة كأداة تعليمية للطلبة وتشجعهم ليكونوا متعلمين مستقبليين، كما تساعد على الوصول بسرعة للمعرفة وتحقق لهم ما يلي:

⁽¹⁾ نواصيرية حميدة، دراسة الاهتمامات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا التعليم والحفاظ عليها والاستفادة منها في العملية التعليمية داخل المؤسسات التعليمية، دراسة حالة المدرسة الثانوية بسام محمد الشريف، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الثاني، العدد السابع، برج بوعريش، الجزائر، 2018، ص84.

- التعلم الفعال.
 - مركزية الطالب.
 - نمذجة المواقف الحياتية.
 - التعلم القائم على المصادر.
3. البرامج التعليمية: تهتم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بتسخير الأدوات والبرمجيات والأجهزة التي توفرها من أجل تطوير النظام التعليمي، بحيث يتفاعل العنصر البشري مع الأجهزة لحل المشكلات التعليمية، فتطبق تكنولوجيا التعليم يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية وتبادل المعلومات بين كل من الأساتذة والطلبة والمؤسسات التعليمية، ومن بين العمليات التعليمية التي تطورت بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعلم المدمج أو الهجين، والتعلم المبرمج، برامج الوسائل المتعددة، برامج الوسائل الفائقة.
- آثار استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على العملية التعليمية
- يترتب على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العملية التعليمية آثار متنوعة بالنسبة للمعلم او المتعلم.
1. بالنسبة للمعلم:
- الارتقاء بالأدوار التقليدية في الفصل الدراسي إلى أدوار المرشد والقائد ومطور المنهج.
 - دعم وتطوير أنشطتهم من خلال توفير أدوات وموارد رقمية ملموسة لاكتساب المعرفة المجردة.
 - الاقتصاد في الجهد وربح الوقت.
 - تنويع أساليب التقويم لمواجهة الفروق الفردية بين اشخاص متعلمون.
 - يساعد المعلمين على تقسيم الطلاب بموضوعية وانضباط إلى مجموعات عمل تفاعلية ومتماسكة.
 - تنمية وتطوير مهاراته في التواصل بينه وبين زملائه الأساتذة والطالب.
 - يحفز على إتقان الاستخدام الأساسي لتقنيات الاتصال الحديثة في المواد التي يكلف بتدريسها.
2. بالنسبة للمتعلم(الطالب)
- توفير الفرص الكافية للطلاب للعمل حسب قدراتهم وقدراتهم.

- تنمية الحس النقدي لدى الطلاب.
 - مساعدة الطلاب على استخدام الحواس الخمس لتعزيز وتعميق التدريس.
 - زيادة المشاركة الفعالة لدى الطلاب ومساعدتهم على تنمية القدرة على التأمل والملاحظة بدقة.
 - تنمية التفكير الإبداعي لدى الطلاب وتلبية احتياجاتهم التعليمية من خلال تحفيز الطلاب على اكتساب المعرفة بشكل مستقل.
 - زيادة ثقة الطلاب، ومساعدتهم على تنمية شخصياتهم، وتشجيعهم على العمل معًا لإيجاد حلول لمواقف المشكلات.
 - معوقات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في العملية التعليمية
 - مشاكل الدخول إلى شبكة الأنترنت و تحقيق الاتصال.
 - عدم تحقيق الاتصال السريع .
 - يرى البعض أن تكنولوجيا التعليم تشكل عامل تهديد ويشعرون بالقلق من أن تقنيات الاتصال الحديثة ستحل محلها في العملية التعليمية.
 - مشاكل البحث و الحصول على المعلومات.
 - مشاكل العمل باستخدام مرفقات البريد الإلكتروني.
 - يميل بعض المعلمين إلى مقاومة الابتكار في العلوم التربوية بشكل عام، وبشكل خاص الاستراتيجيات والأساليب الجديدة التي تختلف عما اعتادوا عليه.
 - تجاهل مفهوم تكنولوجيا التعليم واعتبارها مجموعة من الأجهزة والآلات المستخدمة في العملية التعليمية، وهذا يؤدي إلى تجريد تكنولوجيا التعليم من إنسانيتها وتحويلها إلى شيء ميكانيكي وآلي.
 - يخشى المعلمون من استخدام الأجهزة والآلات التعليمية المعقدة ومن الوقوع في الأخطاء عند استخدامها، لعدم امتلاكهم المهارات اللازمة لاستخدامها بشكل صحيح.
 - عدم إيمان بعض المعلمين بقيمة وأهمية تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.⁽¹⁾
- نتائج الدراسة:

الجدول رقم(1) يبين جنس المبحوثين

⁽¹⁾ فاطمة حسناوي، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية لتحقيق الجودة في التعليم العالي، المنتدى الوطني حول دور الرقمنة في جودة التعليم العالي، جامعة الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017، ص 219-222.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	38	76%
أنثى	12	24%
المجموع	50	100%

ومن الجدول أعلاه يتبين لنا أن معظم أفراد العينة هم من الذكور بنسبة بلغت 76%. ويرجع ذلك إلى طبيعة التخصصات التي يتم تدريسها وتوجه الرجال نحو التخصصات العلمية ذات الطبيعة التقنية. يصبح جنس الذكور أكثر وضوحاً. وبلغت نسبة النساء 12%، وهي أقل من نسبة الرجال.

الجدول رقم(2) يبين عمر المبحوثين

العمر	التكرار	النسبة
20-30	8	16%
31-40	25	50%
41-50	15	34%
المجموع	50	100%

ومن الجدول السابق، فإن أكثر من نصف إجمالي عينة أفراد العينة كانوا في الفئة العمرية الثانية، 31-40 سنة (50%)، تليها المجموعة الأخيرة، 41-50 سنة (34%)، ويمكن ملاحظة أن هذا هو أصغر مجموعة. الفئة العمرية الأولى كانت من 20 إلى 30 سنة بنسبة 16%. وباعتبار أن عمر المشاركين يتراوح بين 31 و40 عاماً، فهذا هو العمر الذي يصبحون فيه ناضجين فكرياً ويتحملون المسؤولية ويكتسبون المزيد من الخبرة في مجال العمل. الجدول رقم(3) يبين الدرجة العلمية للمبحوثين في التدريس

الدرجة	التكرار	النسبة
أستاذ تعليم عالي	8	16%
أستاذ محاضر	15	34%
أستاذ مساعد	25	50%
المجموع	50	100%

يشير الجدول إلى درجة المبحوثين و قد قدرت أكبر نسبة منهم ب50% مبحوثا كأستاذ مساعد، ونسبة متوسطة قدرت ب34% مبحوثا كأستاذ محاضر، و قد احتلت الإجابة عن العبارة أستاذ تعليم عالي نسبة جداً منخفضة قدرت ب16%

الجدول رقم(4) يبين مفهوم تكنولوجيا التعليم

الإجابة	التكرار	النسبة
عبارة عن وسائل التكنولوجيا المتقدمة في التعليم	20	40%
أحد فروع تكنولوجيا التربية المرتبطة بالتكنولوجيا .	10	20%
البرامج التكنولوجية المستخدمة في العملية التعليمية.	20	40%
المجموع	50	100%

يتضح من خلال الجدول أن المقصود بتكنولوجيا التعليم وهذا بنسبة 100%موزعة كالتالي: عبارة عن وسائل التكنولوجيا المستخدمة في التعليم بنسبة 40% وبنفس النسبة البرامج التكنولوجية المستخدمة في العملية التعليمية، لتليها في الأخير أحد فروع تكنولوجيا التربية المرتبطة بالتكنولوجيا بنسبة 20%.

الجدول رقم(5) يوضح التواصل والتفاعل الجيد بين المعلم والمتعلم باستعمال تكنولوجيا الاتصال

الإجابة	التكرار	النسبة
دروس تدريسية	25	50%
الإجابة على الأسئلة	15	30%
عرض بحثي ومناقشة	10	20%
المجموع	50	100%

ومن الجدول أعلاه يتبين أن أفراد عينة الاستطلاع أكدوا أن استخدام تقنيات الاتصال الحديثة أصبح ضرورياً في عملية التعلم، حيث بلغت هذه النسبة 100% وتوزعت على النحو التالي: 50% دروس تدريسية، يتبعها 30% إجابة للأسئلة، يتبعها 20% عرض بحثي ومناقشته. ونستنتج أن المشاركين يعتقدون أن المعلمين والمتعلمين يمكنهم التفاعل والتواصل بشكل جيد إلى حد كبير من خلال استخدام تقنيات الاتصال الحديثة.

الجدول رقم(6) يوضح دور الوسائل التعليمية التكنولوجية في تنمية قدرة المتعلم

النسبة	التكرار	الوسائل التعليمية التكنولوجية تسمح بزيادة التفاعل
60%	30	تفاعل أعضاء هيئة التدريس
30%	15	أدوات مساعدة الطلاب على تحسين التواصل
10%	5	تسريع أفكارك بطريقة بسيطة وسهلة
100%	50	المجموع

ومن الجدول أعلاه تؤكد عينتنا أن الأدوات التعليمية التكنولوجية تزيد من تفاعل أعضاء هيئة التدريس بنسبة 60%، تليها أدوات مساعدة الطلاب. قم بتحسين تواصلك بنسبة 30% وتسريع أفكارك بنسبة 10% بطريقة بسيطة وسهلة.

ومما سبق، فبينما تساهم المواد التقنية في تفاعل طرفي العملية التعليمية، فإن استخدام المواد التقنية أمر ضروري، حيث أكدت أقلية من المشاركين في العينة أن هذه التدابير ليست مهمة.

الجدول رقم (7) يوضح أهمية تكنولوجيا الحديثة في النظام التعليمي

النسبة	التكرار	أهمية تكنولوجيا الحديثة في النظام التعليمي
16%	4	تسهيل نقل المعلومات.
20%	10	سهولة التواصل بين المعلم والمتعلم
12%	6	إتاحة المعلومة لجميع الراغبين في التعلم
2%	1	ضرورة مقتضاة.
58%	29	بدون إجابة
100%	50	المجموع

وكما يتبين من الجدول أعلاه فإن غالبية أفراد العينة لم تجيب على هذا السؤال نسبة 58% تقابلها سهولة التواصل بين المعلم والمتعلم بنسبة 20% تليها تسهيل نقل المعلومات بنسبة 16% تليها إتاحة المعلومة لجميع الراغبين في التعلم بنسبة 12% وفي الأخير ضرورة مقتضاة بنسبة 2% وهي نسبة ضئيلة جدا ومن خلال ذلك نستنتج أن لتكنولوجيا الاتصال الحديثة لها أهمية في النظام التعليمي وذلك حسب إجابات المبحوثين حيث أجابوا بالعديد من الآراء المختلفة والمتباينة لكون هذا السؤال مفتوح.

الجدول رقم (8) يوضح معوقات استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عملية التعلم

في ليبيا

معوقات تكنولوجيا الحديثة في عملية التعلم	التكرار	النسبة
معوقات صحية.	7	14%
معوقات تقنية.	20	40%
عدم قدرة الطالب على الولوج للمنصة	23	46%
المجموع	50	100%

ومن الجدول أعلاه يتضح أن هناك معوقات لاستخدام تقنيات الاتصال الحديثة في عملية التعلم بنسبة 100% موزعين كما يلي: عدم قدرة الطالب على الولوج للمنصة بنسبة 46% تليها معوقات تقنية بنسبة 40 % وفي الأخير معوقات صحية بنسبة 14% ومنه نستنتج من هذا التباين والاختلاف يرجع إلى عدة أسباب منها: عدم القدرة للولوج الى المنصة والمعوقات التقنية الموجودة في بعض الأجهزة ومعوقات صحية.

النتائج والمقترحات:

تشير نتائج الدراسة إلى إعادة النظر في أساليب التدريس القائمة حالياً وتوظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة في العملية التعليمية و ضرورة الاهتمام بتوظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة والاستفادة منها في الأنظمة التعليمية وأظهرت الدراسة أن مساهمة تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطويرها في العملية التعليمية ومن خلال ذلك توصلنا إلى عدة نتائج ومقترحات:

1. توفير الوقت والجهد وتوفير المعلومات المرغوبة لكلاهما.
2. تسهيل الاتصال والتواصل بين الأستاذ والطالب كأهمية أولية كون الوسائل التكنولوجية قربت المسافات بين مستعمليها.
3. ضرورة توظيف البرامج التكنولوجية في القرارات والمناهج التعليمية في مجال التعليم.
4. تسهيل الاتصال والتواصل بين الأستاذ والطالب.
5. تنظيم دورات تكوينية للأساتذة لتدريبهم على التكنولوجيات الحديثة في مجال التعليم.
6. تزويد المؤسسات التعليمية بالإمكانيات اللازمة التي تساعد على استخدام التقنيات التعليمية.

7. التأكيد على مبدأ التحسين المستمر في جميع المجالات المتعلقة بجودة التعليم، بما يضمن معالجة نقاط الضعف المحددة وتحسين نقاط القوة بما يتماشى مع التقدم العلمي المستمر.

8. تدريب الأساتذة استخدام الوسيلة الحديثة أثناء بناء التعلم
المراجع

1. أنطوان، افاشيم موسوعة لاروس الاتصالات من البداية حتى الانترنت .ط1.
عويذات للنشر و الطباعة، بيروت، 2012، ص16.

2. بدر الدين بلموري: دور الإعلام الجديد في إنتشاء وممارسة الساسة، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي ملبا ورقلة، الجزائر، العدد 29، 2017، ص 40.

3. حارة عبود، مظهر العاني: الإعلام والهجرة في العصر الرقمي، الطبعة الأولى، نشر وتوزيع دار الحامد، عمان، 2015، ص70.

4. حلول الحلاق، وسائل الاتصال الحديثة وأثرها في العلاقات الأسرية، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم الإعلام الدعوي. جامعة الأمير عبد القادر. قسنطين، 2012، ص10.

5. خالد منصور، العلاقة بين استخدام تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة واغتراب الشباب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة طلابية من جامعة باتنة، مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال الإعلام والتخصص الحديث الجزائر، باتنة، جامعة الحج لكدارة، كلية العلوم الإنسانية، تكنولوجيا الاتصالات، 2012، ص49.

6. السيد حسن رضا، التجارة وتقنيات الاتصال والمفاهيم والتنمية، المؤتمر الدولي "أبحاث الإعلام الجديد: التقنيات الجديدة والتعليم الجديد". جامعة البحرين، 2009، ص 495.

7. علي خليل شقرا: الإعلام الجديد (وسائل التواصل الاجتماعي)، الطبعة الأولى، للنشر والتوزيع، دار أسامة، الأردن.

8. فاطمة حسناوي، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية لتحقيق الجودة في التعليم العالي، المنتدى الوطني حول دور الرقمنة في جودة التعليم العالي، جامعة الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017، ص 219- 222.

9. ماهر عودة الشمايلية، محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي: الإعلام الرقمي الجديد، الطبعة الأولى، للنشر والتوزيع في دار العصار العلمي، عمان، 2015، ص20.
10. مكاوية ليلي، الاتصال ونظريته الحديثة. دار مصر لبنان. القاهرة، 2002، ص100.
11. منال طاهر محمد السقطاوي، “دور التكنولوجيا في تحسين العمليات التعليمية”، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الآداب في التكنولوجيا التربوية المهنية التعليمية، القاهرة، 2007.
12. منيرة عبد الكريم الشديقات، محمد سليم الزبون، واقع استخدام تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية في مدارس قصبة المفرق من وجهة نظر المعلمين، مجلة البحوث في العلوم التربوية، المجلد 47، العدد 1، الأردن، 2020، ص 244.
13. نواصرية حميدة، دراسة الاهتمامات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا التعليم والحفاظ عليها والاستفادة منها في العملية التعليمية داخل المؤسسات التعليمية، دراسة حالة المدرسة الثانوية بسام محمد الشريف، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الثاني، العدد السابع، برج بوعرييج، الجزائر، 2018، ص84.

سقوط الأندلس: تحليل شامل وعميق للأسباب والعوامل

د. محمود إدريس علي بك

كلية الآداب والعلوم/ قصر الأخيار/ جامعة المرقب/ليبيا

mabek@elmergib.edu.ly

Abstract

The civilization of Al-Andalus has long been, and continues to be, a subject of ongoing research and debate among scholars — whether

concerning its origins or the factors behind its decline and collapse. Most researchers and academics agree on several key causes that led to the disappearance of the Arab civilization in the Iberian Peninsula. Often, we find that most studies focus on these major factors, analyzing them deeply through political, social, economic, and cultural dimensions. In my view, within all these factors lie subtle indications of deeper dimensions that allow us to look beyond the mere causes of decline, toward forming a new perspective about it. Perhaps the most important of these is that Al-Andalus, from the very beginning, was essentially a colony that possessed the elements necessary for survival and continuity for eight centuries — during which it succeeded in establishing a flourishing civilization later recognized by humanity for its uniqueness and brilliance. Moreover, it played a crucial role in igniting the light of civilization in medieval Europe. However, this civilization eventually faded away in accordance with the divine laws governing the rise and fall of civilizations — an inevitable and natural end for any civilizational entity.

Keywords: Al-Andalus, Civilization Decline, Taifa Kings, Reconquista, Almoravids, Almohads, Granada.

المُلخَص:

كانت حضارة الأندلس ولا زالت مثار بحث وجدل دائم بين الباحثين سواء من ناحية النشأة أو عوامل السقوط والإنهيار. ولعل أغلب الباحثين والأكاديميين إتفقوا على عوامل عديدة كانت هي الأسباب الرئيسية في غياب شمس الحضارة العربية في شبه الجزيرة الأيبيرية. وغالباً مانجدُ أغلب البحوث تركز على العوامل الرئيسية وتتناولها بمنظور تحليلي عميق يربط بين الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

وفي رأيي قد تكون في كل تلك العوامل إشارات أخرى لأبعاد خفية تتيح لنا نظرة أبعد من عوامل السقوط نفسها إلى إيجاد نظرة جديدة حوله، ولعل أهمها كون الأندلس كانت منذ البداية عبارة عن مستعمرة توافرت لها أسباب البقاء والاستمرارية لثمانية قرون تمكنت فيها من تأسيس حضارة زاهرة شهدت لها الإنسانية لاحقاً بالتقرد والنبوغ ناهيك عن دورها في إشعال ضوء الحضارة لأوروبا في العصور الوسطى.

غير أن هذه الحضارة انتهت إلى الأفول استجابة للسنن الإلهية في نشأة وسقوط الحضارات وهو الأمر الذي يُعدُّ نهاية حتمية ولازمة لأي كيان حضاري.

الكلمات المفتاحية: الأندلس، سقوط الحضارة، ملوك الطوائف، حركة الاسترداد، المرابطون، الموحدون، غرناطة.

مُقدِّمة: أفول شمس الحضارة (100 - 897 هـ / 711 - 1492 م)

يُمثل سقوط الأندلس، الذي تُوج بتسليم أبي عبد الله محمد الصغير مفاتيح غرناطة إلى الملكين الكاثوليكين، فرديناند وإيزابيلا، في الثاني من يناير عام 1492م (الموافق للثاني من ربيع الأول عام 897 هـ)، نهاية حقبة استثنائية من التاريخ الإسلامي والإنساني. هذا التاريخ لم يكن مجرد سقوط لمدينة أو مملكة، بل كان إسدالاً للستار على ما يقرب من ثمانية قرون من الحكم الإسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية (711-1492م) (للمزيد حول هذا التاريخ السياسي العام، انظر: Watt & Cachia, 1965).

لم يكن هذا السقوط، كما يُصور أحياناً، حدثاً مفاجئاً أو وليد معركة واحدة، بل كان نتيجة لعملية تآكل طويلة الأمد ومتعددة الأوجه، يمكن وصفها بـ "السقوط الطويل" (السرجاني، 2011، ص. 15). بدأت بوادر هذا السقوط قبل قرون من تسليم غرناطة، وتحديدًا مع انهيار الوحدة السياسية المتمثلة في الخلافة الأموية بقرطبة.

إن البحث في عوامل سقوط الأندلس ليس مجرد نبش في الماضي، بل هو استقراء لسنن قيام الدول وسقوطها. لقد سقطت الأندلس عندما نخرت عوامل الضعف الداخلية جسدها، بالتزامن مع توحيد وتصاعد قوة العدو الخارجي الذي انتظر بصبر لحظة الانقراض. يصف المؤرخ المصري محمد عبد الله عنان هذا المشهد بأنه "مأساة... نتجت عن انحلال سياسي واجتماعي، وعن تفكك في الوحدة القومية" (عنان، 1997، ج1، ص. 25).

يقدم هذا البحث المتعمق تحليلاً مفصلاً وشاملاً للعوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية التي أسهمت مجتمعة في هذا الانهيار، مُسلطاً الضوء على كيفية

تفاعل هذه العوامل وتأثيرها المتبادل في رسم المشهد الأخير لواحدة من أزهى الحضارات في التاريخ (لنظرة عامة ممتازة، انظر: Kennedy, 1996).

المبحث الأول: العوامل الداخلية: الانهيار من الداخل

كانت البذور الأولى للسقوط كامنة في التركيبة الداخلية للمجتمع والدولة في الأندلس. ومع مرور الزمن، نمت هذه البذور لتصبح أشواكاً مزقت وحدة الصف وقوضت أركان الحكم. إن الانهيار الداخلي يسبق دائماً الهزيمة الخارجية، والأندلس كانت المثال الأوضح على ذلك.

1. التفكك السياسي: من الخلافة الموحدة إلى دويلات الطوائف

يُعدّ التفكك السياسي والانقسام على السلطة هو العامل الأخطر والحاسم في مسيرة السقوط.

أ. فتنة قرطبة وانهيار الخلافة (1009 - 1031 م):

لم تبدأ الكارثة مع ملوك الطوائف، بل بدأت بانهيار السلطة التي كانت توحدتهم. كانت خلافة قرطبة في

عهد عبد الرحمن الناصر (ت. 961م) وابنه الحكم المستنصر (ت. 976م) تمثل ذروة القوة. لكن بوفاة الحكم، انتقلت السلطة الفعلية إلى حاجبه المنصور بن أبي عامر (عنان، 1997، ج2، ص. 205). ورغم قوته العسكرية، إلا أن حكمه وحكم ابنه من بعده أفرغ منصب الخلافة الأموي من هيئته.

عندما حاول "شنجول" أن يأخذ لنفسه ولاية العهد رسمياً عام 1009م، انفجرت قرطبة في ثورة عارمة عُرفت بـ "الفتنة القرطبية". دخلت الأندلس في دوامة من الفوضى دامت أكثر من عشرين عاماً (1009-1031م)، حيث تم خلع وقتل العديد من الخلفاء. يصف ابن حيان القرطبي (ت. 1076م)، وهو مؤرخ معاصر لتلك الأحداث، هذه الفتنة بمرارة في كتابه "المقتبس"، مشيراً إلى "استحالة الدولة" و "تفرق الكلمة" (ابن حيان، 1995، ص. 210-215). وفي عام 1031م، قرر أهل قرطبة أخيراً إلغاء منصب الخلافة نفسه وطرده آخر الأمويين، مُعلنين بذلك رسمياً نهاية الدولة الموحدة.

ب. عصر ملوك الطوائف (1031 - 1091 م):

كانت نتيجة انهيار الخلافة كارثية؛ فقد تفككت الدولة الأندلسية الموحدة إلى ما يربو على عشرين دويلة متناحرة. هذا التفكك هو ما يطلق عليه الباحث المتخصص ديفيد

فاسرشتين "صعود وسقوط ملوك الطوائف" (Wasserstein, 1985, p. 110)، حيث قامت كل دويلة على أساس عرقي (كالبربر في غرناطة)، أو عسكري (كالصقالبة في بلنسية)، أو أسري (كالعرب بني عبّاد في إشبيلية).

اتسمت هذه الفترة بالخصائص المُدمِّرة التالية:

- الصراعات الداخلية المستمرة: انشغل ملوك الطوائف بالحروب فيما بينهم. يذكر ابن عذاري المراكشي كيف أن المعتضد بن عبّاد في إشبيلية قضى عهده في التوسع على حساب جيرانه المسلمين (ابن عذاري، 1983، ج3، ص. 225-230).
- الاستعانة بالأعداء: في سابقة خطيرة، لم يتردد هؤلاء الملوك في الاستعانة بالمالك المسيحية الشمالية. يروي ابن بسام الشنتريني (ت. 1147م) في كتابه "الذخيرة" كيف أن المأمون بن ذي النون، أمير طليطلة، استعان بفرناندو الأول ملك قشتالة لغزو بلنسية المسلمة (ابن بسام، 1979، ج4، ق1، ص. 190).
- دفع الجزية (Parias): أصبحت هذه الدويلات الضعيفة تدفع جزية سنوية باهظة لملوك قشتالة. يذكر المؤرخ حسين مؤنس أن هذه الأموال "كانت هي التي تمّول حركة الاسترداد المسيحية" (مؤنس، 1987، ص. 312). ويؤكد ابن خلدون أنهم "كانوا يؤدون الجزية لملوك الجلافة (المسيحيين) ... وكانت قوة للمشركين على المسلمين" (ابن خلدون، 2000، ج4، ص. 350).
- سقوط طليطلة، العاصمة الحصينة، عام 1085م في يد ألفونسو السادس، لم يكن إلا النتيجة الطبيعية لهذا التشرذم المخزي.

2. التوترات الاجتماعية والعرقية: غياب "الأمة" الواحدة

- لم يكن المجتمع الأندلسي، على الرغم من ثقافته الزاهرة، كتلة واحدة متجانسة. ومع غياب سلطة مركزية قوية، برزت الانقسامات العرقية والقبلية القديمة (للمزيد حول التركيبة الاجتماعية للأندلس، انظر: سالم، 1997، ص. 115-120).
- العصبية القبلية (القيسية واليمنية): منذ الأيام الأولى للفتح، حمل العرب معهم تنافسهم التقليدي القديم. ظهر هذا الصراع في توزيع الأراضي، وفي التنافس على المناصب، وكان سبباً في ثورات وحروب أهلية مبكرة أضعفت الدولة (العبادي، 1978، ص. 144).

- الصراع العربي-البربري: شكل البربر غالبية الجيش الذي قام بالفتح، لكنهم شعروا غالباً بالتمييز من قبل الطبقة الحاكمة العربية. أدى هذا إلى "ثورة البربر الكبرى" عام

741م التي كادت أن تنهي الوجود الإسلامي (مؤنس، 1987، ص. 112). ظلت هذه الحساسيات قائمة، وانفجرت مرة أخرى في "فتنة قرطبة" وعندما قامت دويلات الطوائف. (لتحليل أعمق لهذا الانقسام، انظر: Kennedy, 1996, p. 30-35).

• المولدون وثورة ابن حفصون: المولدون (سكان أيبيريا الأصليون الذين اعتنقوا الإسلام) شكلوا غالبية السكان. أدى شعور بعضهم بالتهميش إلى أخطر ثورة واجهتها الإمارة الأموية، وهي ثورة عمر بن حفصون (880-917م)، الذي ارتد لاحقاً عن الإسلام وتحالف مع المسيحيين، ولم يُقَضَ عليه إلا في عهد عبد الرحمن الناصر (ابن القوطية، 1989، ص. 95-100).

3. الترف والانحطاط الأخلاقي (تراجع روح الجهاد)

لا يمكن إغفال العامل الأخلاقي والنفسي. ففي عصور القوة، كان الجهاد قوة دافعة للدولة. لكن مع مرور الزمن، وخاصة في عصر الطوائف، تراجعت هذه الروح وحل محلها الانغماس في الترف والبذخ.

يصف المقرئ (ت. 1632م) في كتابه "نفح الطيب" حياة البذخ والترف التي عاشها ملوك الطوائف، فبنى المعتمد بن عباد في إشبيلية قصوراً فخمة (المقرئ، 1968، ج4، ص. 351-355). هذا الترف، وإن أنتج أرقى نماذج الأدب الأندلسي، إلا أنه كان على حساب الاستعداد العسكري. (تصف مارياروزا مينوكال هذا العصر بأنه "زخرف الدنيا"، حيث بلغ التنافس الثقافي ذروته بالتزامن مع الضعف السياسي: Menocal, 2002, p. 45-50).

هذا الانغماس في الملذات أدى إلى فتور الحمية الدينية والروح القتالية (للمزيد حول هذا الجانب، انظر: سالم، 1997، ص. 280-285). وعندما حاصر ألفونسو السادس طليطلة، لم تتحرك أي دويلة لنجدتها بشكل جدي (عنان، 1997، ج2، ص. 410).

المبحث الثاني: العوامل الخارجية: الضغط المتواصل من الشمال

تزامنت عوامل الضعف الداخلية مع تزايد قوة وخطورة الأعداء الخارجيين، الذين استغلوا الانقسام الإسلامي بذكاء وصبر، وحولوا حربهم من دفاعية إلى هجومية منظمة.

1. حركة الاسترداد المسيحية (Reconquista) وتوحد الممالك

كانت الممالك المسيحية في الشمال تنظر إلى وجود المسلمين كاحتلال مؤقت. ومنذ اللحظة الأولى للفتح، بدأت "حركة الاسترداد" (Reconquista) بمعركة كوفادونجا (722م) (O'Callaghan, 2004, p. 30).

اكتسبت هذه الحركة زخمًا هائلًا في القرن الحادي عشر للأسباب التالية:

- اكتساب الروح الصليبية: لم تعد الحرب مجرد صراع على الأرض، بل اكتسبت صبغة "حرب مقدسة" صليبية. قام الباباوات في روما، مثل البابا ألكسندر الثاني ثم أوربان الثاني، بدعم حروب المسيحيين في أيبيريا ومنحوا صكوك الغفران للمشاركين فيها. (لتحليل المنظور الإسلامي لهذه الحروب، انظر: Hillenbrand, 1999, p. 118-120). هذا الدعم جلب متطوعين وفرساناً من جميع أنحاء أوروبا، خاصة من فرنسا، للمشاركة في قتال المسلمين (Fletcher, 1992, p. 115).

- استغلال التفكك الإسلامي: استغل ملوك مثل ألفونسو السادس تفكك الطوائف ببراعة، فأخذ منهم الجزية ليمول جيشه، ثم استخدمهم ضد بعضهم البعض.

- الوحدة المسيحية (الزواج الكاثوليكي): كانت اللحظة الحاسمة هي زواج الملك فرديناند الثاني ملك أراغون والملكة إيزابيلا الأولى ملكة قشتالة عام 1469م. هذا الزواج وحد أكبر مملكتين مسيحيتين في أيبيريا، وخلق قوة ضاربة لا يمكن لدويلة غرناطة المنعزلة مواجهتها (Harvey, 1990, p. 320).

2. التدخلات العسكرية من شمال أفريقيا: (الدواء المر)

في لحظات الخطر الشديد، كانت الاستغاثة تأتي من القوى الإسلامية الفتية في شمال أفريقيا. ورغم أن هذه التدخلات أطالت عمر الحكم الإسلامي في الأندلس، إلا أنها كانت سيفاً ذا حدين.

أ. دولة المرابطين (1086 - 1147 م):

بعد سقوط طليطلة، أطلق المعتمد بن عباد استغاثته الشهيرة لأمير المرابطين يوسف بن تاشفين، قائلاً قولته الخالدة: "لأن أرى الجمال لسلطان مراكش، خير لي من أن أرى الخنازير لملك قشتالة" (المقري، 1968، ج4، ص. 368).

- معركة الزلاقة (1086 م): عبر يوسف بن تاشفين وحقق نصراً ساحقاً على جيوش قشتالة في معركة "الزلاقة"، أنقذ الأندلس من سقوط وشيك (ابن عذاري، 1983، ج4، ص. 25-32).

• "العلاج" المرابطي: لكن ابن تاشفين أدرك أن ملوك الطوائف هم أصل الداء. وبناءً على فتاوى من علماء المشرق والمغرب، عاد عام 1090م فقام بخلع جميع ملوك الطوائف وضم الأندلس إلى دولته (عنان، 1997، ج3، ص. 45).

• النتيجة: رغم أن هذا التوحيد كان ضرورياً عسكرياً، إلا أن المرابطين، بأسلوبهم الصحراوي "الخشن"، لم يتأقلموا مع الطبيعة "المترفة" للأندلسيين، مما خلق فجوة ثقافية ونفوراً داخلياً (للمزيد حول طبيعة دولة المرابطين وعلاقتها بالأندلس، انظر: مؤنس، 1997، ص. 180-195).

ب. دولة الموحدين (1147 - 1228 م):

عندما ضعفت دولة المرابطين، حلت محلها "دولة الموحدين". عبر الموحدون وسيطروا على الأندلس، ونجحوا في تحقيق انتصار كبير في معركة الأرك (Alarcos) عام 1195م (ابن الأثير، 1987، ج10، ص. 115).

• معركة العقاب (Las Navas de Tolosa) (1212 م): كانت هذه المعركة هي "الضربة القاصمة". حشد الموحدون جيشاً هائلاً. في المقابل، نجح البابا إينوسنت الثالث في إعلانها "حرباً صليبية"، فتوحدت جيوش الممالك المسيحية الأربعة (O'Callaghan, 2004, p. 142).

• كانت الهزيمة الإسلامية في "العقاب" كارثية ومدمرة. يصف ابن الأثير هذه الواقعة بأنها "المصيبة التي لم يصب الإسلام بمثلها" (ابن الأثير، 1987، ج10، ص. 254).

• الانهيار الكبير: فتحت هزيمة العقاب أبواب الأندلس. وفي غضون 40 عاماً فقط، تساقطت الحواضر الإسلامية الكبرى تباعاً: قرطبة (1236م)، وبلنسية (1238م)، وإشبيلية (1248م) (عنان، 1997، ج4، ص. 410-425).

المبحث الثالث: المشهد الأخير: مملكة غرناطة (1238 - 1492 م)

بعد كارثة العقاب، لم يتبق للمسلمين سوى "مملكة غرناطة" تحت حكم بني نصر (أو بني الأحمر). (يُعد كتاب "الإحاطة في أخبار غرناطة" لـ لسان الدين بن الخطيب (ت. 1374م) المصدر الأول لتاريخ هذه الدولة من الداخل، كونه كان وزيراً فيها: ابن الخطيب، 2003).

1. سر الصمود الطويل (قرنان ونصف)

استطاعت هذه المملكة الصمود لأكثر من 250 عاماً إضافية، لعدة أسباب: موقعها الجغرافي الوعر، دبلوماسيتها البارعة، التبعية المؤقتة لقشتالة بدفع الجزية، والدعم

المغربي المتقطع من الدولة المرينية (لتحليل مفصل لهذه الفترة، انظر: Harvey, 1990, p. 15-25).

2. عوامل السقوط النهائي لغرناطة

كان سقوط غرناطة حتمياً، وقد تسارعت وتيرته للأسباب الحاسمة التالية:

- توحد قشتالة وأراغون: زواج فرديناند وإيزابيلا عام 1469م أنهى لعبة التحالفات؛ أصبحت غرناطة تواجه عدواً واحداً موحداً (Harvey, 1990, p. 320).
- الحرب الأهلية الغرناطية: كان هذا هو المسمار الأخير في نعش الأندلس. اندلع صراع مرير على العرش بين السلطان أبو الحسن علي (الملاي حسن) وابنه أبو عبد الله محمد الصغير (Boabdil). (يقدم ابن الخطيب في "الإحاطة" تفاصيل دقيقة عن الصراعات الداخلية في البلاط النصري التي مهدت لهذا الانقسام: ابن الخطيب، 2003، ج1، ص. 445-450).

- استغلال فرديناند للصراع: استغل فرديناند هذا الصراع بذكاء. فعندما وقع أبو عبد الله الصغير في الأسر، أطلق فرديناند سراحه ودعمه بالمال والسلاح ليحارب أباه وعمه (الزغل) (عنان، 1997، ج8، ص. 215-220).
- حرب الاستنزاف (1482-1492): كانت حرباً منهجية استمرت عشر سنوات، سقطت فيها حصون غرناطة واحداً تلو الآخر: رنده (1485م)، ولوشة (1486م)، ومالقة (1487م)، ثم ألمرية وبسطة (1489م) (للمزيد حول التسلسل الزمني لسقوط هذه المدن، انظر: Lane-Poole, 1886, p. 220-230).

3. الحصار والتسليم (1491 - 1492 م)

في ربيع 1491م، لم يتبق سوى مدينة غرناطة نفسها. ضرب فرديناند وإيزابيلا حصاراً خانقاً حول المدينة، وقاما ببناء معسكر "سانتا في" (Santa Fe) كدليل على نيتهم عدم الرحيل.

بعد ثمانية أشهر من الحصار، ومع نفاد المؤن وغياب أي أمل في نجدة، لم يجد أبو عبد الله الصغير مفرّاً من التفاوض على التسليم. تم توقيع "معاهدة تسليم غرناطة" في 25 نوفمبر 1491م (Harvey, 1990, p. 335).

وفي 2 يناير 1492م، سلم أبو عبد الله مفاتيح قصر الحمراء. يصف المقرري المشهد الأخير بمرارة، مشيراً إلى "الزفرة الأخيرة" التي أطلقها أبو عبد الله وهو ينظر إلى

غرناطة من تلة عُرفت منذ ذلك الحين بـ "زفرة العربي الأخيرة" (المقري، 1968، ج7، ص. 10).

لم تدم بنود المعاهدة طويلاً، فبعد سنوات قليلة بدأت عمليات التنصير القسري ومحاكم التفتيش، التي انتهت بالطرد النهائي للموريسكيين عام 1609م (للمزيد حول مصير المسلمين بعد السقوط، انظر: سالم، 1997، ص. 450-460).

خاتمة: سُننُ التاريخ والدّرسُ البليغ

إن سقوط الأندلس بعد ثمانية قرون من الإشعاع الحضاري لم يكن مجرد هزيمة عسكرية، بل كان درساً تاريخياً بليغاً يؤكد أن "الانهيار الداخلي هو المقدمة الحتمية للسقوط الخارجي".

لقد سقطت الأندلس يوم أن تفككت وحدتها السياسية في "فتنة قرطبة"، ويوم أن فضّل "ملوك الطوائف" مصالحهم الشخصية الضيقة على المصلحة العليا للأمة، ويوم أن استعانوا بالعدو على أخيمهم. سقطت يوم أن تغلبت "العصبية" القبلية والعرقية على رابطة "الدين" و "الأمة".

تُجسد مأساة الأندلس نظرية ابن خلدون في أطوار الدولة، من البداوة والقوة، إلى الحضارة والترف، ثم إلى الهرم والشيخوخة فالانهيار (ابن خلدون، 2000، المقدمة، ص. 175). لقد كانت الأندلس في عصر بني نصر في طور الهرم، تنتظر فقط من يدفعها الدفعة الأخيرة، وهو ما فعله فرديناند وإيزابيلا بكفاءة.

إن قصة الأندلس تظل شاهداً حياً على أن الوحدة السياسية، والعدل الاجتماعي، واليقظة العسكرية، والتمسك بالهدف المشترك، هي الضمانات الحقيقية لبقاء الدول والحضارات.

وبالإضافة إلى هذه العوامل السابقة التي أسهمت في السقوط النهائي للأندلس والتي اتفقت الأبحاث قديماً وحديثاً حولها في نفس الوقت الذي لازالت فيه تستقبل نتائجاً جديدة في كل يوم فإن هناك عوامل أخرى وتحليلات أخرى يمكن أن نستشفها من خلال هذه القرون الثمانية التي ظلت فيها الأندلس تحت الحكم العربي وهي حسب وجهة نظري الشخصية تتمحور حول الآتي: _

—أسهم العامل الجغرافي (الموقع) في سقوط الأندلس في نهاية المطاف بشكل نهائي كعامل طرد منذ البداية لم ينتبه العرب إليه مع إصرارهم على أن الأندلس هي امتداد لرقعة العالم الإسلامي.

فعلى الرغم من المسافة التي لا تكاد تذكر بين شبه الجزيرة الأيبيرية والشمال الأفريقي عبر مضيق جبل طارق إلا أن هذه الأرض كانت غريبة عنهم ولم يألفوها وإن استمروها، وهي الأخرى ظلت تحن لأصلها الأوربي البحت.

وكون هذه الأرض الوطن تعرضت أكثر من مرة لمحاولة استرداد دليل قاطع على أنها في باطنها لازالت وطناً غريباً وأن صلاته التاريخية بأمة أوروبا متجذرة داخله ولم يستطع العرب بكل زخم تواجدهم وحضارتهم وتقبل أهل الأرض لهم واندماجهم معهم-لم يتمكنوا من محوها بالتالي لم تكتسب هوية عربية خالصة ولم تفقد حنينها لأصولها وهويتها الأوروبية.

— كل عوامل سقوط الأندلس في رأيي-تدل بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الأرض كان لزاماً ألا يكتب لها أن تكون عربية خالصة في يوم من الأيام فهي كانت أقرب إلى نظام المستوطنة أو المستعمرة الخاصة إذا صح التعبير (مع تقييد هذه الألفاظ في معناها لخصوصية الأندلس كحدث تاريخي)

فالاستيطان الإغريقي في الشمال الأفريقي على سبيل المثال ترك الأرض هناك تحمل سمات القادمين حتى اليوم لكنها نفضتهم كأغراب وقذفت بهم إلى أرضهم الأصلية في نهاية المطاف فبقي الاستيطان الإغريقي جزءاً لا يتجزأ من تاريخ المنطقة الأثري والحضاري لكنه لم يستطع منحه صك الملكية الأبدية.

وحتى لو وضعنا ميزة الثماني قرون في النموذج الأندلسي كأمد زمني لا يستهان به لمحاولة تأكيد ملكية المكان فإن واقع أن الوجود العربي طيلة هذه الفترة كان متأرجحاً ما بين الاستقرار وشفير الفقد والخسارة يؤكد أنه كان مُفتقداً للرسوخ الكلي الذي كان يمكن أن يُتيح له إمكانية تعريبها بشكل كامل حتى تفقد صلتها بالأم الكبرى أوروبا مع إيماني الشخصي أن محاولة التعريب حتى لو لاقت استقراراً كلياً ما كان لها أن تنجح لجغرافية المكان المختلفة سابقة الذكر وعدم وجود امتداد حضاري سابق عبر عصور التاريخ قد يكون له صلات تاريخية عرقية ضاربة في عمق التاريخ كما حدث في منطقة الشمال الأفريقي وهو الذي لم يكن له وجود في النموذج الأندلسي.

وأخيراً وجب علينا التنويه على النقاط التالية..

1_ لم يكن الأندلس وطناً آمناً بقدر ما كان ملاذاً آمناً يتقبل أي شيء متاح ولا يرفض أي شيء قد تأتي به الأحداث ولم ينبذ التأثيرات العربية التي كانت في كثير من الأحيان وليدة تأثير الأحداث السياسية في المشرق العربي فالبحث عن وطن بديل في فترة من

الفترات أسهم في تكثيف الزاد الحضاري العربي والإسلامي في الأندلس في محاولة لتعويض الحنين إلى المشرق العربي للمطرودين أو الفارين من هناك، وهنا تجب الإشارة إلى أن الزاد الحضاري المشابه لما في الشرق ربما كان هو السبب الرئيسي في ولادة ذلك الانطباع المتأصل عند الكثيرين أن الأندلس امتداد وجزء لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي وأنها وطنٌ سليب.

2_ القول بأن الأندلس كان مستعمرة أو مستوطنة لم يكن ليُضفي عليه طابع القسوة والطغيان الشائع في مثل هذا النوع من التواجد وعليه يمكن القول أنه استعمار خاص لا يتكرر كثيراً وليس له مثيل تاريخي مشابه خالي من الغطرسة والطغيان المصاحبان دوماً لأي استعمار، تقبله سكان الأندلس لأنه كان قد جاءهم مع دين جديد يمتاز بالسماحة والرحمة وهذا أحد أسباب بقاء العرب هناك كل تلك الفترة فلولا الدين الإسلامي ربما كان خروج العرب من الأندلس سيكون مبكراً جداً.

وهذا الاستعمار الخاص يحسب له أنه أضاع جهل أوروبا العصور الوسطى وأتاح له في نفس الوقت أسباب القضاء على الوجود العربي لاحقاً.

أيضاً ما كان لحضارة بكل تلك العظمة أن تنمو في ظل أي طغيان أو جبروت وعليه يمكننا أن نقول عنه أنه الاستعمار الوحيد الذي لا يمكن أن ننظر إليه إلا بعين التقدير والاحترام.

3_ هو حالة فريدة ومتميزة من الفرز الحضاري ذات سمات وصفات خاصة جداً، هذه الحالة نتجت عن امتداد الفتوحات الإسلامية وكان للقدر دوره في توجيه أنظار العرب إليها بالتالي هي محض صدفة تاريخية فريدة من نوعها وكونه كذلك لا يجعلنا نخسبها أحداً بالفضل دون غيره أو نعتبرها وطناً ضائعاً للعرب دون غيرهم.

فهي نتاج تفاعلات إنسانية مشتركة بين العرب وسكان البلاد الأصليين وساهم كل من الطرفين كل من جانبه في دعم وظهور وتميز هذه الحضارة حسب الظروف التي توافرت له في حينه ليكون لهما الفضل معاً في خلق هذا الفردوس الأندلسي الفريد.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المصادر العربية التراثية

1. ابن الأثير، عز الدين. (1987). الكامل في التاريخ (تحقيق: عمر تدمري). (11 مجلد). دار الكتاب العربي.

2. ابن بسام الشنتريني. (1979). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (تحقيق: إحسان عباس). (8 مجلدات). الدار العربية للكتاب.
3. ابن حيان القرطبي. (1995). المقتبس من أنباء أهل الأندلس (تحقيق: عبد الرحمن علي الحجي). دار الثقافة.
4. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2000). تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر) (تحقيق: خليل شحادة). (8 مجلدات). دار الفكر.
5. ابن الخطيب، لسان الدين. (2003). الإحاطة في أخبار غرناطة (تحقيق: يوسف علي طويل). (4 مجلدات). دار الكتب العلمية.
6. ابن عذاري المراكشي، أحمد بن محمد. (1983). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (تحقيق: ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنسال وإحسان عباس). (4 مجلدات). دار الغرب الإسلامي.
7. ابن القوطية، محمد بن عمر. (1989). تاريخ افتتاح الأندلس (تحقيق: إبراهيم الأبياري). دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.
8. المقري، أحمد بن محمد التلمساني. (1968). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (تحقيق: إحسان عباس). (8 مجلدات). دار صادر.

ثانياً: المراجع العربية الحديثة

9. العبادي، أحمد مختار. (1978). في تاريخ المغرب والأندلس. مؤسسة شباب الجامعة.
10. السرجاني، راغب. (2011). قصة الأندلس من الفتح إلى السقوط (ط. 1). مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة.
11. سالم، السيد عبد العزيز. (1997). تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس. مؤسسة شباب الجامعة.
12. عنان، محمد عبد الله. (1997). دولة الإسلام في الأندلس (ط. 5). (8 أجزاء). مكتبة الخانجي.
13. مؤنس، حسين. (1987). فجر الأندلس: دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية. (ط. 2). دار الرشاد.

14. مؤنس، حسين. (1997). تاريخ المغرب وحضارته. العصر الحديث للنشر والتوزيع.

ثالثاً: المراجع الأجنبية (والأكاديمية الغربية)

15. Fletcher, R. (1992). Moorish Spain. Weidenfeld & Nicolson.
16. Harvey, L. P. (1990). Islamic Spain, 1250 to 1500. The University of Chicago Press.
17. Hillenbrand, C. (1999). The Crusades: Islamic Perspectives. Edinburgh University Press.
18. Kennedy, H. (1996). Muslim Spain and Portugal: A Political History of al-Andalus. Longman.
19. Lane-Poole, S. (1886). The Moors in Spain. T. Fisher Unwin.
20. Menocal, M. R. (2002). The Ornament of the World: How Muslims, Jews, and Christians Created a Culture of Tolerance in Medieval Spain. Little, Brown and Company.
21. O'Callaghan, J. F. (2004). Reconquest and Crusade in Medieval Spain. University of Pennsylvania Press.
22. Wasserstein, D. J. (1985). The Rise and Fall of the Party-Kings: Politics and Society in Islamic Spain, 1002-1086. Princeton University Press.
23. Watt, W. M., & Cachia, P. (1965). A History of Islamic Spain. Edinburgh University Press.

تكنولوجيا البيانات الضخمة وأثرها على أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة
(دراسة ميدانية على عينة من الشركات السودانية)

Big Data Technology and Its Impact on Computerized Accounting
Information Systems

(A Field Study on a Sample of Sudanese Companies)

د. نسرين عمر رزق الله قمر - استاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الأعمال - جامعة الباحة

**Dr. Nissreen Omer Rizgallah Gamer – Assistant Professor –
, AL-Baha University Accounting Department , College of Business
- Saudi Arabia**

د. مريم ادم عمر بيلي - استاذ مساعد في المحاسبة والتمويل - وحدة البرامج الاقتصادية والإدارية - الكلية التطبيقية
- جامعة المجمعة

**Economics and Administrative Programs Unit, Applied College,
Majmaah University, Al Majmaah 11952, Saudi Arabia**

مستخلص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح المشكلات الأساسية التي تواجهها الشركات في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدية و بيان كيفية إحلال تكنولوجيا البيانات الضخمة لمعالجة البيانات المحاسبية كبديل للنظام المحاسبي المحوسب التقليدي و تحديد الفوائد التي يحققها تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة في الشركات السودانية ، لتحقيق هذه الأهداف فقد قام الباحث بأجراء دراسة ميدانية علي عينة من الشركات السودانية بإعداد استمارة موجهة لعينة من الموظفين والمدراء العاملين بعدد من الشركات في ولاية البحر الأحمر وقد بلغ عدد أفراج العينة التي تم توزيع الاستبيان عليها (70 فرداً)، وبعد إجراء الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى إثبات الفرضية الخاصة بالدراسة بالإضافة إلى عدد من النتائج منها البطء في معالجة البيانات المحاسبية من المشكلات التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدية بالإضافة إلى عدم قدرتها على التعامل مع كمية كبيرة من البيانات، حيث يمكن أن تؤثر على أنظمة التشغيل الخاصة به فضلاً عن البطء في معالجة البيانات وضعف عنصر السرية والخصوصية، و تساعد تكنولوجيا البيانات الضخمة على توفير المعلومات والتقارير المحاسبية ذات المصدقية و الشفافية في الوقت الملازم الذي يحتاج إليها متخذ القرار وهذه الفائدة لتكنولوجيا البيانات الضخمة تحتاج إليها الشركات السودانية بسبب البيئة الاقتصادية غير المستقرة و تساعد تكنولوجيا البيانات الضخمة في تقديم خدمات جديدة للعملاء وتحسين الكفاءات التشغيلية وتوليد المزيد من الإيرادات بالإضافة إلى كونها تساعد الشركات على تحقيق استراتيجيتها المالية، و تعتبر تكنولوجيا البيانات الضخمة من الأنظمة الرقمية الحديثة في التعامل مع البيانات والمعلومات والتي تتفوق على الأنظمة التقليدية في كل المميزات التي تتمتع بها فضلاً عن تلك التي لا تتواجد في الأساس في تلك الأنظمة وأخيراً تستطيع تكنولوجيا البيانات الضخمة التعامل مع البيانات بإشكالها المختلفة المهيكلة وغير المهيكلة مما يمكنها من توفير قاعدة بيانات شاملة ، كما يوصي الباحثان بعدد من التوصيات من أهمها التحول إلى التطبيق التدريجي لتقنية تكنولوجيا البيانات الضخمة وإحلالها كبديل للأنظمة المحاسبية المحوسبة التقليدية المطبقة حالياً في الشركات السودانية بالإضافة إلى أنه في حالة تطبيق هذه التكنولوجيا لتحقيق الاستفادة من مميزاتا وتجنب الخطأ في التطبيق على الشركات التي تتبناها ووضع الإرشادات والتعليمات الخاصة بهذا التطبيق والقيام بالتدريب المستمر للعاملين بالإضافة إلى التطوير المستمر للأنظمة وذلك بحسب ما تقتضيه الحاجة .

الكلمات المفتاحية :

تكنولوجيا البيانات الضخمة ، أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة

Study Abstract:

This study aims to clarify the main problems that face companies when applying traditional computerized accounting information systems, and to demonstrate how big data technology can be used to process accounting data as an alternative to these traditional systems. It also seeks to identify the benefits that the application of big data technology can bring it to Sudanese companies.

To achieve these objectives, the researchers designed a questionnaire directed at a sample of employees and managers working in several companies in Port Sudan State. The questionnaire was distributed to a total sample of **70 individuals**.

After conducting the field study, the researchers confirmed the study's hypothesis and reached several conclusions, the most important of which are:

- Slow processing of accounting data is a key problem in traditional computerized accounting information systems, along with their inability to handle large volumes of data, which can negatively affect operating systems.
- These systems also suffer from weak confidentiality and privacy controls.

Big data technology, on the other hand, provides credible and transparent accounting information and reports at the right time for decision-makers. This benefit is particularly needed by Sudanese companies due to the unstable economic environment. Big data technology also helps provide new services to customers, improve operational efficiencies, and generate more revenue, in addition to supporting companies in achieving their financial strategies.

As a modern digital system for handling data and information, big data technology outperforms traditional systems in all features they offer—and even in additional features not available in those systems. Moreover, big data technology can handle both structured and unstructured data, enabling it to provide a comprehensive database.

The researchers recommend a gradual transition toward applying big data technology to replace the currently used traditional computerized accounting systems in Sudanese companies. They also emphasize that, to fully benefit from its advantages and avoid implementation errors, companies should develop specific guidelines and instructions for its application, conduct continuous training for employees, and ensure ongoing development of systems according to evolving needs.

Keywords: Big Data Technology, Computerized Accounting Information Systems

مقدمة:

تعد المحاسبة هي المحرك الاساسي للعمليات داخل الشركات المختلفة وبناءً على المعلومات التي تقوم بتوفيرها تعمل الوظائف والأنشطة الأخرى داخل الشركة بالتالي يعتمد عليها متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم المختلفة بالإضافة إلى الجهات الأخرى ذات العلاقة بالشركة مثل الدائنين والمدينين والجهات الحكومية، ومن هنا نتجت الأهمية الكبيرة لتكون هذه المعلومات على درجة عالية من الدقة والشمول و الشفافية و ذلك لكي تكون القرارات

التي تتخذ بناءً عليها صحيحة، فإن نظم المعلومات تمثل أهميه كبيرة للشركات ومع التطور في البيئة الاقتصادية المتسارع و الانفتاح على الأسواق العالمية زادت الأهمية الكبيرة للمعلومات المحاسبية الناتجة من الأنظمة المحاسبية الأمر الذي أوجب على الشركات مواكبة هذا التطور بالتحول إلى الأنظمة المحوسبة لمعالجة عملياتها المحاسبية لما تتميز به من سرعة المعالجة للبيانات الأمر الذي يساعد على توفير المعلومات الملائمة في الوقت الملائم فضلاً على أن هذه المعلومات تتمتع بكل الخصائص التي تحتاج إليها الشركات من المعلومات المحاسبية التي تم الإشارة إليها انفاً وبالتالي أضحت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة البديل الأمثل للأنظمة المحاسبية التقليدية بعيوبها المختلفة ، مع التقدم الهائل والمتسارع في تقنيه المعلومات أصبحت أنظمة المحاسبة المحاسبية التقليدية غير كافية لتلبية احتياجات صنع واتخاذ القرارات في سياق منظمات الأعمال المعاصرة مما دفع غالبية مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص وفي كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة التحول إلى الأنظمة الرقمية و تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وسيله لضمان تدفق المعلومات بكفاءة وفعالية في تسجيل ومعالجة وتحليل البيانات المحاسبية والمالية حيث يعمل هذا التدفق للمعلومات على تعزيز عملية اتخاذ القرار الإداري وبالتالي زيادة قدرة الشركات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ويضاعف من احتماليات بقاء الشركات ونموها (Althebeh, 2019,p1-11) وبناءً عليه يمكن القول بأن التغيير الكبير الذي طرأ على التكنولوجيا الرقمية في تعاملها مع البيانات والمعلومات أدى إلى ظهور تقنيات جديدة تتنافس فيما بينها على دقة المعلومات التي تقوم بتوليدها تكنولوجيا البيانات الضخمة التي تعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية للبيانات وتبسيط إدارتها واتخاذ القرارات بالإضافة إلى قدرتها على تحليل وتجميع قدر عالي من المعلومات تضم مجموعة ضخمة و معقدة من البيانات بالإضافة و قدرتها على التعامل معها بشكل مستمر وبكفاءة وسرعة عالية تفوق قدرة الأنظمة التقليدية الأمر الذي سيجعل منها الخيار الأنسب لتطوير نظم المعلومات المحاسبية .

الكلمات المفتاحية :

تكنولوجيا البيانات الضخمة، أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.

مشكلة الدراسة:

تواجه العديد من الشركات تحديات كبيرة في استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدية بشكل فعال على الرغم من الفوائد العديدة التي تقدمها هذه النظم، مثل تحسين دقة البيانات ، إلا أن هناك مشكلة أساسية تواجهها تتمثل في عدم قدرة هذه الأنظمة على مواكبة التغيرات الاقتصادية السريعة والتطورات التكنولوجية في معالجة البيانات المحاسبية الأمر الذي أدى إلى الوصول لمعلومات محاسبية قاصرة خصيصاً في ظل واقع اقتصادي منفتح أصبحت فيه المعلومة من أهم العناصر بالإضافة إلى عدد من المشكلات الأخرى تتمثل في عدم تكامل الأنظمة والأخطاء البشرية والمشكلة الأكثر تعقيداً هي الأمان

والخصوصية للبيانات والمعلومات وتعتبر تكنولوجيا البيانات الضخمة من الأنظمة التي تعمل على حل المشكلات السابقة والتي يعتبر حلها من المميزات التي تختص بها بالإضافة إلى تجميعها لعدد هائل من المعلومات وسرعة معالجتها الأمر الذي يفي بمتطلبات الشركات من المعلومات المختلفة لاتخاذ القرارات المحاسبية والمالية بشكل خاص والقرارات ذات العلاقة بأنشطة الشركة بشكل عام ، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسية التالية :

- 1- ماهي المشكلات الأساسية التي تواجهها الشركات في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدية؟
- 2- كيف يمكن إحلال تكنولوجيا البيانات الضخمة لمعالجة البيانات المحاسبية كبديل للنظام المحاسبي المحوسب التقليدي؟
- 3- ما هي الفوائد التي يحققها تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة في الشركات السودانية؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها ربطت بين متغير تكنولوجيا البيانات الضخمة والتي تعتبر من التقنيات الحديثة لمعالجة البيانات حيث تتميز بالعديد من الخصائص المميزة، والمتغير الآخر هو نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الذي تعتمد أغلب الشركات السودانية في الوقت الحالي علي استخدامه وعليه فقد قام الباحثان بتصنيف أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وعملية كما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

توفير إطار أدبي وعلمي بين نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وتكنولوجيا البيانات الضخمة حيث تقل نسبياً حسب علم الباحثان الدراسات التي ربطت بين هذين المتغيرين وعلى وجه الأخص في السودان.

ثانياً: الأهمية العملية:

تتمثل في دراسة مشاكل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتقديم حلول عملية لتحسين كفاءة استخدامها في الشركات باستخدام تكنولوجيا البيانات الضخمة من خلال بيان هذه المشاكل وتقديم توصيات بناءً على الدراسة الميدانية في عدد من الشركات السودانية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- توضيح المشكلات الأساسية التي تواجهها الشركات في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدية.

2- بيان كيفية إحلال تكنولوجيا البيانات الضخمة لمعالجة البيانات المحاسبية كبديل لنظام المحاسبي المحوسب التقليدي.

3- تحديد الفوائد التي يحققها تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة في الشركات السودانية.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات الرئيسية الخاصة بها تم اختبار الفرضية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تكنولوجيا البيانات الضخمة وأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المناهج التالية:

المنهج الاستنباطي: لتحديد محاور البحث ووضع فرضية الدراسة.

المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

المنهج الوصفي: باستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر تكنولوجيا البيانات الضخمة على أنظمة المعلومات المحاسبية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: ولاية البحر الأحمر

الحدود الزمانية: 2024م.

الحدود البشرية: الموظفين العاملين في الشركات التجارية السودانية بولاية البحر الأحمر

أدوات الدراسة

1. البيانات الأولية: عن طريق الملاحظة والمقابلات الشخصية والاستبانة.

2. البيانات الثانوية: عن طريق الكتب والرسائل الجامعية والدوريات العربية والأجنبية والأوراق العلمية من المؤتمرات وورش العمل والتقارير والسجلات والمستندات الرسمية من الجهات ذات الصلة.

محددات الدراسة:

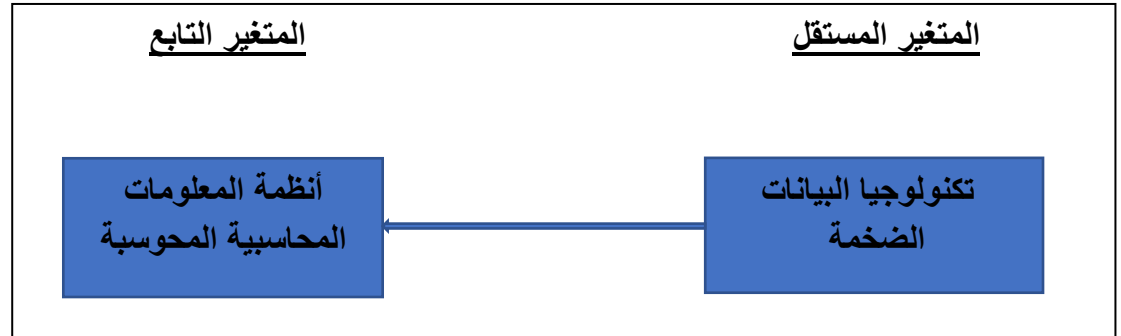
صعوبة الوصول إلى عينة الدراسة بسبب ظروف الحرب التي تعيشها السودان.

هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من المقدمة التي تتناول الإطار المنهجي للدراسة بالإضافة الى الدراسات السابقة وثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول يتناول تكنولوجيا البيانات الضخمة، المحور الثاني أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة و المحور الثالث الدراسة الميدانية وأخيراً الخاتمة والتي تتضمن في نتائج وتوصيات الدراسة ثم ترد قائمة بالمراجع والمصادر.

نموذج

الدراسة :



المصدر: من إعداد الباحثان، 2024م

متغيرات الدراسة:

تكنولوجيا البيانات الضخمة: هي تكنولوجيا معالجة البيانات الرقمية الحديثة التي تقوم على معالجة كمية هائلة من المعلومات بسرعة عالية وبقدرة فائقة وتتميز بقدراتها على التعامل من الأنواع المختلفة من البيانات بإشكالها المختلفة بالإضافة إلى توليد معلومات ذات فائدة وتتمتع بالمصادقية والسرية والخصوصية.

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: هو النظام القائم على جمع وتحليل البيانات المحاسبية باستخدام الأجهزة والأدوات والأنظمة المحاسبية التقليدية التي تتعامل مع قدر محدود من البيانات.

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدية: وهي أنظمة المحاسبة المحوسبة العادية التي تقوم على البرامج التي يتم إنشاؤها لشركات تجارية أو بمعنى آخر يتم إعدادها من قبل هذه الشركات بحسب الاحتياج من حسابات ودفاتر لشركة التي تقوم بطلبها وغيرها أي ما يسمى بخارطة الحسابات وتعد أنظمة عادية لا تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة وقديمة نسبياً لذلك اصطلح الباحثان على تسميتها بالأنظمة التقليدية.

الدراسات السابقة:

بحسب متغيرات الدراسة التي تناولت متغيرين تكنولوجيا البيانات الضخمة كمتغير مستقل ونظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كمتغير تابع يتم تصنيف الدراسات السابقة الى ما يلي:

اولاً: تكنولوجيا البيانات الضخمة:

دراسة: حجاج (أثر تحليل البيانات الضخمة باستخدام نظام المعلومات المحاسبي على تحسين جودة التقارير المالية، 2022م):

أشارت هذه الدراسة إلى أن تحليل البيانات الضخمة يؤثر على الأداء المالي للشركات، كما يؤثر على دعم الابتكار في العمليات الإنتاجية، كما أن التقارير المالية الصادرة عن تحليل البيانات الضخمة من خلال نظم المعلومات المحاسبية تتصف بالدقة وعدم التحيز والتمثيل للوقائع والأحداث وفق الضوابط القانونية والمعايير المهنية ، أي أن هذه الدراسة قد توصلت إلى أن تكنولوجيا البيانات الضخمة تؤثر على المعلومات المالية التي تتناولها التقارير المحاسبية و الدراسة الحالية تناقش تأثير تكنولوجيا البيانات الضخمة على نظم المعلومات المحاسبية وبتالي دراسة تأثيرها على جميع المعلومات التي تساعد على إعداد التقارير المختلفة في الشركات التي تطبقها.

دراسة:

The impact of Big Data on accounting and auditing. International (Balios : 2021,Journal of Corporate Finance and Accounting

هدفت إلى بيان أن تحليل ومعالجة البيانات الضخمة سوف يؤثر على نظام المحاسبة وذلك من خلال كيفية تجميع وتسجيل البيانات وإدارتها وإعداد القوائم المالية ومراجعتها وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبون يحتاجون الى تحسين مهارتهم في تحليل البيانات لكي يتمكنوا من التعامل بكفاءة مع الكميات الكبيرة من البيانات ،الدراسة السابقة سعت إلى دراسة تأثير تكنولوجيا البيانات الضخمة في النظام المحاسبي التقليدي أما الدراسة الحالية فهي تتناول كيف يمكن إحلال تكنولوجيا البيانات الضخمة كبديل النظام المحاسبي المحوسب التقليدي في السودان .

دراسة:

The Impact Of Online Media Big Data On Firm Performance: (Li and Yang Based On Grey Relation Entropy Method, Mathematical Problems In)Engineering, 2020

هدفت للتعرف على تأثير البيانات الضخمة لوسائل الإعلام عبر الإنترنت على الأداء للشركات، وذلك من خلال عينة عشوائية من (17) شركة تعمل في الصين خلال الفترة من 2012 ولغاية 2017 وأظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين البيانات الإعلامية الضخمة وأداء الشركات على المدى القصير والطويل، تناولت هذه الدراسة العلاقة بين وسائل الاعلام على أنواع الأداء المختلف للشركات الصينية ومن ضمنها الأداء المالي وذلك من خلال تكنولوجيا البيانات الضخمة و التي تعتمد إلى توفير عدد هائل من المعلومات أما الدراسة الحالية فأنها تتناول تكنولوجيا البيانات الضخمة من حيث إمكانية استخدامها كنظام للمعلومات المحاسبية المحوسبة وبالتالي التأثير هنا يقتصر على الأداء المالي والمحاسبي للشركات السودانية والذي بدوره يؤثر على الأداء للأنشطة الأخرى .

دراسة: مسعود (تحليل العلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة وأثرها على جودة التقارير المالية الإلكترونية، 2020م):

هدفت إلى البحث في العلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية، وأظهرت الدراسة وجود علاقة الارتباط بين البيانات الضخمة والمراجعة ، ووجود تأثير معنوي للعلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة في تعزيز جودة التقارير المالية ، أشارت الدراسة السابقة إلى أن البيانات الضخمة تؤثر على نوع من أنواع المراجعة وهو المراجعة المستمرة بالتالي تؤثر على البيانات المالية بشكل عام بينما الدراسة الحالية فأنها تتناول تكنولوجيا البيانات الضخمة كنظام يعمل على معالجة البيانات والأحداث المالية المحاسبية لينتج المعلومات في شكل تقارير مالية يقوم المراجع بمراجعتها بالإضافة إلى إصدار المعلومات الأخرى المفيدة بشكل عام في اتخاذ القرارات .

دراسة: يونس (تحليل العلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة وأثرها على جودة التقارير المالية الإلكترونية: دراسة ميدانية، 2020م):

هدفت إلى اختبار أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة البيانات المحاسبية وتوضيح دور البيانات الضخمة في مهنة المحاسبة، وتوصلت الدراسة إلى أن تحليل البيانات الضخمة يؤدي إلى تحسين جودة البيانات المحاسبية من خلال تحسين خصائصها، وكذلك فإن منظمات الأعمال تحقق العديد من المزايا منها تطوير

إستراتيجياتها ونماذج الأعمال الخاصة بها، وتوفير معلومات ملائمة تساعد في ترشيد القرارات ، لقد ناقشت هذه الدراسة دور تكنولوجيا البيانات الضخمة في تحسين جودة البيانات المحاسبية أي رفع فعاليتها وكفاءتها وذلك بشكل عام في الأنظمة العادية (الورقية) والأنظمة المحوسبة التقليدية بالإضافة إلى بيان الدور الذي تؤديه لتخدم مهنة المحاسبة أما الدراسة الحالية فأنها تتناول إحلال تكنولوجيا البيانات الضخمة كبديل للنظام المحاسبي المحوسب وذلك للرفع من قدرات النظام المحاسبي المحوسب وزيادة جودة المعلومات المحاسبية التي يقوم بإنتاجها .

دراسة: شحاتة (نموذج مقترح لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة Big Data في تحسين جودة التقارير المالية وانعكاساتها على مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجي مع دراسة ميدانية ودليل تطبيقي بالبيئة المصرية،(2018م):

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح يعكس استخدام تحليلات البيانات الضخمة Big Data لتحسين جودة التقارير المالية وانعكاساتها في مؤشرات تقييم الأداء بالشركات المصرية و أظهرت الدراسة وجود علاقة بين تحليلات البيانات الضخمة وتحسين جودة التقارير المالية، وكذلك وجود علاقة بين تحليلات البيانات الضخمة ومؤشرات تقييم الأداء الإستراتيجي ببعديها المالي وغير المالي ، هذه الدراسة تضع نموذج لاستخدام التحليلات الخاصة بتكنولوجيا البيانات الضخمة وتحسين جودة المعلومات التي تقوم بإصدارها ودراسة تأثير استخدامها على البيانات المالية أما الدراسة الحالية فأنها تقوم بتقديم تكنولوجيا البيانات الضخمة كنظام محاسبي ومحوسب لإنتاج المعلومات المالية وتحليلها في الشركات السودانية .

ثانياً: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

دراسة: أحمد (دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية، 2018م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات في المستشفيات الجامعية الأردنية ، من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية في المستشفيات الجامعية الأردنية ، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها بذل المزيد من الاهتمام من قبل الإدارات في

المستشفيات الجامعية في تطوير إجراءات العمل بما يتلاءم مع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المتوفرة والمستخدمه، ضرورة قيام إدارة المستشفيات بعقد دورات تدريبية مستمرة لكافة العاملين بالدوائر المالية على الأنظمة الحديثة والمتطورة وذلك من أجل مواكبة التطورات في العمل، تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات بأنواعها المختلفة أي القرارات الإدارية بصوره أخص أما الدراسة الحالية فأنها تناقش تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة كبديل لنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدي.

دراسة:

Senyo et al: (Preliminary insight into cloud computing adoption in a developing country,2018) :

تناولت هذه الدراسة دور اعتماد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي في بعض الدول النامية وتوصلت إلى وجود اثر إيجابي ضعيف بين هذين المتغيرين وقد تم إرجاع ذلك إلى أن معظم الشركات التي اجريت فيها الدراسة لم تطبق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالشكل الصحيح بسبب عدم وجود ضوابط داخلية ومكونات رئيسيه للنظم مع عدم توفر إرشادات التشغيل التي قد يحتاجها الموظفون لتشغيل النظم ، أي أن الدراسة الحالية تناولت أن السبب وراء الأثر الضعيف لتكنولوجيا البيانات الضخمة هو عدم وضوح التطبيق الفعلي لها للقائمين على العمل المحاسبي على النظام بشكل عام وتعتبر هذه المشكلة مشكلة أساسية في الأنظمة بشكل عام أما الدراسة الحالية فهي تناقش تكنولوجيا البيانات الضخمة كنظام متكامل لتوليد البيانات المحاسبية مع الاخذ في الاعتبار توضيح الارشادات التي من شأنها ضمان التطبيق الصحيح لها .

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: تكنولوجيا البيانات الضخمة:

أدى عصر تكنولوجيا المعلومات الحديثة والتحول الرقمي الحالي إلى ظهور مصطلح البيانات الضخمة مما لفت الانتباه إليها، وذلك لأنها تمتلك العديد من المميزات التي سوف تكون متاحة أمام الشركات، فقد أثرت البيانات الضخمة على الشركات بتوفير بيانات ذات فائدة ومعالجتها من أجل التزويد بالمعلومات المفيدة لمتخذي القرار وايضا تعتبر وسيلة للرقابة واكتشاف الأخطاء في الشركات.

(Janssen et al, 2017, p37)

تعريف البيانات الضخمة:

يجري تعريف البيانات الضخمة بعدد لا يحصى من الطرق، كأساس خصائص نموذج البيانات الضخمة أنها كبيرة جدا (الحجم)، وتصل بسرعة عالية (السرعة) وتتغير كثيراً (التغير) وتحتوي على الكثير من الضوضاء (المصادقية) وهي أيضاً متنوعة كثيراً (التنوع) لدرجة لا يمكن معالجتها داخل هيكل الحوسبة باستخدام النهج والتقنيات التقليدية ، ولدى التقنيات التي يجري تقديمها لدعم هذا النموذج مجموعة واسعة من الواجهات مما يجعل من الصعب بناء الأدوات والتطبيقات التي تدمج البيانات الضخمة من مصادرها المتعددة (سلطان، 2 ص، 2017م)، يرى الباحثان أن فيما سبق أشاره إلى الخصائص التي تميز تكنولوجيا البيانات الضخمة عن النظم التقليدية وتتمثل في الحجم والسرعة والتغير و المصادقية والتنوع ، وقد عرفت البيانات الضخمة على أنها أصول معلومات كبيرة الحجم ، وعالية السرعة وتنوع في مصادرها والتي تتطلب أشكال مستحدثة لتشغيل المعلومات وفعالية من حيث التكلفة لتعزيز البصيرة واتخاذ القرار، وتتطلب مستخدمين على دراية بالإحصاءات وأشجار القرار ورسم الخرائط الإستراتيجية لتطوير الخوارزميات، وبناء النماذج التنبؤية (Laux et a,2021,p13) ، وأخيراً فقد عرفها (حجاج، 70ص، 2022م) بأنها تمثل مجموعة من البيانات الكبيرة والمعقدة والمتنوعة ذات المصادر المتعددة والموارد الملموسة وتعني الأدوات والبرامج ، وغير الملموسة كالخبرات والمهارات والمعارف التي تسهم في خلق رؤية ذات قيمة لتلبية رغبات أصحاب المصالح والقدرة على صنع القرار، وبناءً على ما سبق يرى الباحثان أن تكنولوجيا البيانات الضخمة ماهي الا التكنولوجيا الحديثة التي ظهرت نتيجة لتغيرات المتسارعة في نظم التكنولوجيا والتطورات الرقمية الكبيرة وهي قاعده بيانات ضخمة تحتوى على قدر كبير من البيانات التي يتم معالجتها بسرعة كبيرة وبطرق فائقة الجودة و الدقة والتي تتنوع مصادر الحصول عليها وتتم هذه المعالجة عن طريق استخدام مجموعة متميزة من المهارات البشرية والأجهزة المختلفة والبرامج المتطورة وهي بذلك تؤدي إلى نتائج من المعلومات الملائمة ذات المصادقية العالية التي تساعد متخذي القرار على اتخاذ قراراتهم المختلفة في الوقت المناسب نسبه لسرعتها في توفير المعلومة بالإضافة إلى أنها تساعد على مواكبة التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية .

خصائص تكنولوجيا البيانات الضخمة:

تمتاز تكنولوجيا البيانات الضخمة بعدد من الخصائص أوضحها (Osman,2018,p21) بأنها ما يلي:

- 1- الحجم: تشير إلى الحجم الكبير من البيانات التي تنمو نمواً سريعاً، وأيضاً تشير إلى الكمية المتولدة من البيانات التي تصل إلى عدد هائل من البيانات يحدد حجمها وقيمتها المتعامل مع التكنولوجيا، ونتيجة لذلك فإنها تحتاج إلى معالجات وأجهزة كبيرة قادرة على التعامل معها.
- 2- السرعة: تشير إلى سرعة توليد البيانات، فتجميع البيانات، والتنقيب عنها وتحليلها يتطلب أن يتم إدارتها بسرعة من أجل الحصول على الاستخدام الكامل لأهمية تلك البيانات، كما تتم المعالجة لمجموعة من البيانات في مدة زمنية معقولة.
- 3- التنوع: ويعني تعدد أشكال البيانات التي تأتي من مختلف المصادر سواء تم هيكلتها أم لم يتم هيكلتها كما يمكن تحليلها بأدوات متنوعة، كما تمثل البيانات المهيكلة نسبة أقل والبيانات غير المهيكلة نسبة أكبر بالإضافة إلى أن الخليط بين الإثنين يسمى بالبيانات شبه المهيكلة.
- 4 - القيمة: أن إنتاج مخرجات مفيدة لا يكون فقط من خلال تحليل البيانات لأن جمع البيانات وتخزينها لا يعني شيئاً، ولكن ما يجعلها مهمة هي الأنظمة التي تتيح معالجة البيانات العاطلة وتحويلها لمعلومة تخلق قيمة مضافة.

مزايا استخدام تكنولوجيا البيانات الضخمة:

أن استخدام تكنولوجيا البيانات الضخمة يترتب عليه مجموعة من التكاليف، ولكن في مقابل ذلك يحقق للشركات التي تطبقه عدد من المزايا أشار إليها عدد من الباحثين ومنهم (Laux et al ,p50,2021) والذي تناول مزايا تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة على أنها:

- 1 - عملية تسهيل تحليل المجموعات الكبيرة للبيانات لاستخراج الاحتياجات الضرورية للمستخدمين.
- 2- إن نظم التحليل وإدارة البيانات الحالية كانت مصممة للتطبيق على بيانات مهيكلة، وتحليلات البيانات الضخمة تساعد على دمج مجموعة بيانات المعاملات والبيانات التفاعلية لتحليل كل من البيانات المهيكلة وغير المهيكلة وسواء كانت مصادر البيانات خارجية وداخلية.

- 3 - أهمية تحليل البيانات الضخمة في دعم صنع قرارات سابقة.
- 4 - تتمتع تلك البيانات بسهولة التبادل والتداول بدرجة أعلى بكثير من سرعة تداول البيانات في الأساليب التقليدية، كما تتطلب جميع مستمر وملاحظة (يرى الباحثان أن السبب في ذلك السرعة الكبيرة في تكنولوجيا البيانات والتي تعد أحد الخصائص المميزة لها).
- 5 - استخدام تقنيات البيانات الضخمة والعمليات تؤدي الي تحسين الكفاءات التشغيلية وتوليد المزيد من الإيرادات من قنوات البيع الجديدة / أو تحسين القنوات الحالية.
- 6 - تقديم خدمات جديدة للعملاء مثل عمليات التشغيل الأوتوماتيكية والتحليلات التنبؤية لصنع القرار.
- 7- تضع البيانات الضخمة العميل على مستوى قلب استراتيجية الشركة وسوف تقدم معلومات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة غير المنظمة.
- 8- تخلق منصة تحليلية تعاونية عبر المنظمة حيث تعمل البيانات الضخمة على التحليل الشامل للعمليات التنظيمية والتشغيلية المختلفة بالشركات مع تحديد البيانات الأكثر أهمية مما يدعم دقة التحليلات التنبؤية.
- 9 - اختلاف النتائج من استعلام واحد إلى آخر، مما يمكن من إطالة أمد المشاريع لتحديث على مدار عدة سنوات.
- 10- إمكانية التغلب على تحديات قابلية التوسع وخفة الحركة لإدارة البيانات التقليدية، إلى جانب الاستخدام الإبداعي للبيانات من مصادر متعددة، واتخاذ أصحاب المصلحة في المنظمة إشعار جاد بقوة بياناتهم الضخمة كالابتكارات، والبحث على نطاق واسع، واكتشاف البيانات أو التحليلات الاستكشافية، ومحتوى الوسائط المتعددة، إلى جانب إثراء / وضع سياق بيانات والتحليلات التشغيلية.
- 11- بناء المهارات اللازمة للاستجابة للمنافسة حيث تعمل البيانات الضخمة على استخراج علاقات وروابط قوية بين الموارد البشرية داخل المنظمة وتتيح لمتخذي القرارات اكتشاف الموارد البشرية المتاحة بصورة مبتكرة تساعد في إعادة توزيع أدوارهم على الأقسام والأنشطة المختلفة.

المتطلبات الأساسية لتكنولوجيا البيانات الضخمة:

أن التحول إلى تكنولوجيا مستحدثه يتطلب معه العديد من المتطلبات الأساسية والتي لا بد أن تتوفر معه وذلك لكي يتم تطبيقه بالشكل الصحيح وهذا ما ينعكس على تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة، والمتطلبات التي ينبغي توفرها تتمثل فيما يلي:

1- الخصوصية والأمان: على الرغم من أن الأمر قد يبدو غريباً نظراً لأن من الميزات المهمة بالفعل السلامة والأمن فهي من إيجابيات البيانات الضخمة، لكن من المهم أن ندرك أنه على الرغم من أن تحليلات البيانات الضخمة تسمح بالكشف عن العديد من محاولات الاحتيال أو الاختراق من أجل حماية البيانات، فإن إطار العمل نفسه عرضة لخرق البيانات كما هو الحال في العديد من التقنيات الحديثة (Hoy, 2014: p 33).

2- التكاليف: تعتمد العديد من الأدوات على التقنيات المفتوحة المصدر مما يقلل بشكل كبير من تكاليف البرامج، ولكن لا تزال الوحدات الاقتصادية تواجه نفقات كبيرة تتعلق بالتوظيف والأجهزة والصيانة والخدمات ذات الصلة ببعضها البعض (Soomro and Thabet, 2015: p 6).

3- التقاط البيانات وتسجيلها: ويتمثل التحدي الذي يواجه الوحدات الاقتصادية في تحديد واختيار البيانات التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية والمستفيدون حيث يجب التمييز بين ما هو جيد للالتقاط وما هو غير جيد، وقد أضاف (Younis, 2020, p.885, McDermott, 2018, pp.2) إلى هذه التحديات على أنها ما يلي:

أ- تحديات متعلقة بالبيانات: من حيث حجمها، تنوعها، سرعة الوصول إليها، وجودتها، وشمولها.

ب- تحديات متعلقة بمعالجة البيانات: تتمثل في تخزين البيانات وصعوبة الاختيار بين البيانات المتشابهة وتحويله إلى شكل قابل للتحليل، نمذجة البيانات، فهم المخرجات، وكيفية عرض التحليلات المعقدة للبيانات.

ج- تحديات متعلقة بإدارة البيانات: وتتمثل في خصوصية البيانات من حيث إتاحة البيانات، سوء الاستخدام، واسترجاع البيانات وأمنها والرقابة عليها، حيث تمثل البيانات مصدراً للقلق من قبل متخذي القرار وخاصةً تلك التي يتم جمعها من مواقع التواصل الاجتماعي.

د- التوافق بين إستراتيجيات المنظمة والموارد التكنولوجية: تتمثل الموارد التكنولوجية في البنية التحتية اللازمة لإدارة وتشغيل النظام ومدى توافقها مع احتياجات المستخدمين من تحليلات تلك البيانات فقد لا يكون لدى المنظمة المقومات التكنولوجية اللازمة لتحليل تلك البيانات بما يخدم استراتيجياتها، وبالتالي تفقد الفرص التي كان من الممكن استغلالها في تحليل البيانات الضخمة.

هـ- تحديات مرتبطة بالتطوير والتنفيذ: تواجه البيانات الضخمة تحديات تتعلق بالجودة والتكلفة والوقت لذلك يجب على مسؤولي نظم المعلومات في المنظمات التأكد من أن تطوير ومعالجة البيانات الضخمة يتم بطريقة خاضعة لرقابة المسؤولين.

و- تحديات ناتجة من الاعتماد على تكنولوجيا المصادر المفتوحة والحوسبة السحابية: فقد تختار المنظمة التعامل مع البيانات الضخمة من خلال منصات مفتوحة المصدر أو من خلال الحوسبة السحابية لطرف ثالث فهذه التكنولوجيا تنطوي على العديد من المخاطر منها أمن البيانات وخطر التعدي على الملكية الفكرية لذلك يجب على مسؤولي نظم المعلومات التأكد من الالتزام بالتراخيص الأمنية المشددة للمنصة ومقدمي خدمات الحوسبة السحابية للحفاظ على أمن وسرية البيانات.

ز- تحديات مرتبطة بأمن وسرية البيانات: حيث يعتبر تحدي أمن وسرية البيانات من الموضوعات التي ترتبط بالبيانات الضخمة ولذلك يجب على مسئول نظم المعلومات التأكد من وجود التدابير الأمنية اللازمة لحماية البيانات من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام.

المحور الثاني: نظم المعلومات المحاسبية:

المحاسبة في منظورها العملي والوظيفي هي نظام للمعلومات تتمثل مدخلاته في البيانات المستقاة من المستندات الثبوتية المؤيدة للعمليات والأحداث التي أجرتها الوحدات الاقتصادية المختلفة وتتمر هذه المدخلات بعدد من المراحل من تسجيل وتبويب وترحيل وغيرها من مراحل معالجة هذه البيانات للوصول بها إلى المعلومات الملائمة ذات القيمة وذلك في شكل تقارير مالية قادرة على مساعدة المستخدمين المختلفين والأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم ونظراً للتطور الكبير في الوظائف المختلفة بدخول استخدام الحاسب الآلي وإدخاله ضمن أداء المحاسبة كنظام لتصبح نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وبناءً على ما سبق فقد عرفها (Turner et al, 2016, p43) على أنها نظام محوسب يتم إعداده من قبل أشخاص ذوي اختصاص ويعمل باستخدام الحاسوب ويقوم بتوفير المعلومات المحاسبية في وقتها المناسب لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرار ويقوم بتوفير جميع المعلومات المحاسبية المناسبة التي تخدم الإدارة ، وقد عرفها (بروبة، 27ص، 2020م) على أنها النظم التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية في عمليات الإدخال والإخراج ومعالجة بياناتها باستخدام المعالجات الإلكترونية ، وعليه يمكن القول بأن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعتبر استخدام مفيد للتطورات التقنية الحالية و التي أحدثت ليس فقط ثورة في الأساليب الورقية التقليدية للمحاسبة ولكنها أنشأت أيضاً أنواعاً وأساليب جديدة من تطبيقات المحاسبة في سياق أعمال الشركات وعادة تشتمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على وحدات نمطية لدفتر الأستاذ العام والحسابات الدائنة وحسابات القبض وكشوف الرواتب وإدارة المخزون والتقارير المالية وغيرها بحيث يمكن تخصيص هذه الوحدات لتناسب الاحتياجات المحددة الشركة (Quang, 2019.p65)، وهنا يرى الباحثان أنه حين تعتمد الشركات الي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبحسب الواقع العملي فأنها في العادة تلجأ إلى

الشركات المتخصصة في تصميم هذا النوع من البرامج وذلك لكي تقوم بتصميم نظام محاسبي ذو خريطة تصميمه محاسبية ودليل محاسبي يتلاءم مع طبيعة عمل المنشأة ونشاطها .

مزايا استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالضرورة يؤدي الى تحميل الشركات المختلفة بتكلفة إضافية تتمثل في (الأجهزة المستخدمة، تكلفه تصميم البرامج، الصيانة، التحديث والتطوير، الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع هذا النوع من الأنظمة) وعلى الرغم من ذلك فأنها في المقابل تحقق عدد من الميزات التي تجعل منها راغبه في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كنظام محاسبي بديل عن النظام المحاسبي الورقي التقليدي وتتمثل فيما يلي ((Akande, 2016,p11,28):

- 1- **زيادة الثقة والكفاءة:** حيث تساهم هذه النظم في الغاء الحاجة الى إدخال البيانات والحسابات يدوياً مما يقلل من احتمالية الأخطاء ويوفر الوقت.
- 2- **تحسين أمن البيانات:** حيث توفر هذه النظم خاصية تقييد الوصول الى المعلومات المحاسبية والمالية للمصرح لهم فقط مما يساهم في الحد من مخاطر الاحتيال أو اختراق البيانات.
- 3- **إعداد تقارير مالية مناسبة:** بما أن هذه النظم تساعد في إنشاء وإعداد تقارير مالية فأنها تساعد في إنشاء وإعداد التقارير المختلفة بسرعة وبدقة عالية فإن ذلك يمنح الشركات فهماً لأدائها المالي.
- 4- **وفورات في التكاليف :** وذلك من خلال مساهمة هذه النظم في تقليص الحاجة إلى حفظ السجلات الورقية وبتكاليف التخزين والصيانة المرتبطة بها (يرى الباحثان على الرغم من الصورة العامة لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية بأنها تزيد من التكاليف التي تتحملها المنشأة إلا أنها وعند تحليل التكاليف المرتبطة بها وبين تطبيق النظام التقليدي للمحاسبة يتضح أنها تحقق وفورات على سبيل المثال فإن ميزة الحماية من التدليس والاختراق للمعلومات والتحريف أو تعرضها لخطر الضياع بسبب أي كارثة طبيعية أو تلف وتحقق للشركات وفر في التكاليف التي قد تتحملها من جراء وقوع ما سبق ذكره مقارنة بنظام التقليدي للتكاليف) ، وكل هذه المزايا تزيد من كفاءة وجودة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة عن النظم التقليدية ويرى (Itang,p40,2020) أن الإطار الأكثر فعالية لتقييم جودة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هي التي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص والعمليات المتأصلة في نظم المعلومات المحاسبية من تلك التي تركز فقط على مزايا هذه النظم وفائدتها المتصورة.

مكونات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

تتكون نظم المعلومات المحاسبية من عدد من العناصر تتمثل فيما يلي (متولي، ص، 2015م):

1- الأجهزة: وتتضمن كلاً من التلّكس، الفاكس ميل، الآلات الكتابية، الآلات الحاسبة والحواسيب الإلكترونية بأجزائها وملحقاتها المختلفة.

2- وسائل حفظ وتخزين البيانات: تتكون من الملفات والمستندات المكتوبة والميكرو فيلم وآلات التصوير في النظم الدورية والأشرطة والأسطوانات المغنطة والكروت المثقبة في النظم عند استخدام الحسابات الإلكترونية.

3- البرامج: وهي نوعان من الأجزاء المادية لنظم المعلومات القائم على الحواسيب الإلكترونية فقط وهي كما أشير أنفاً نوعان:

أ- البرامج: برامج النظام وهي برامج تشغيل الحاسوب نفسه ويتم إعدادها بواسطة منتجي الحاسبات الإلكترونية.

ب- إجراءات التشغيل: وهي التي تمثل دليلاً ومرشداً للتشغيل وعادة ما تكون مطبوعة في كتيبات وتنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: لمستخدمين النظام ويشمل التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة باستخدام وتشغيل الحاسوب.

النوع الثاني: خاص بالعاملين في مركز الحاسوب أنفسهم والذين يقومون بتشغيل النظام.

3 – العنصر البشري: وهو جزء أصيل في نظام المعلومات حيث إنه هو الذي يجعل النظام قابلاً للتشغيل ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات الإلكتروني المحاسبي المحسوب:

أ- مصممي النظام.

ب- واضعي البرامج الذين يشتركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظم المعلومات.

ج- القائمين على تشغيل النظام في مركز الحاسوب.

د- الأفراد المسؤولين في جمع وحصر وإعداد البيانات في شكل معين لتصبح مدخلات.

هـ- مستخدمي النظام: وهم المستخدمون النهائيين للمعلومات التي ينتجها النظام.

خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

يمكن تقسيم الخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة إلى قسمين رئيسيين يتمثلان فيما يلي (أبو

نصار، حميدات، 2017م):

1- الخصائص النوعية الأساسية:

أ- الملائمة:

تعتبر خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية من أهم الخصائص التي يتحتم توافرها في المعلومات المحاسبية ولكي تمتاز المعلومات بالملائمة يجب أن تكون قادرة على أحداث فرق في القرارات الإدارية وقدرتها على

تقديم المساعدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية المحوسبة على القيام بالتنبؤات الدقيقة حول الأحداث المستقبلية وكذلك قيمه تأكيديه للتوقعات السابقة كما أن المعلومات تصبح ذات أهمية إذا كان حذفها أو إساءة التعبير عنها يؤثر أو يغير من قرارات المستفيدين من المعلومات المنشورة.

ب- التمثيل الصادق (صدق المعلومات):

لابد للمعلومات المحاسبية أن تتمتع بقدر كاف من المصادقية للاعتماد عليها والثقة فيها وهذا يستلزم الاهتمام بمبادئ الإفصاح والموضوعية والحيادية لتلك المعلومات ليطمئن متخذ القرار من الثقة في هذه المعلومات باعتبارها تعبر تعبيراً صادقاً وحقيقاً عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل وكما أن المعلومات المحاسبية إذا فقدت أي من الصفات الأساسية تكون غير مفيدة لمستخدمها مثل الدائنون والمستثمرون.

ج- الحياد: عدم التأثير للحصول على المعلومات وتهيتها بصورة يمكن أن تساعد في خدمة مستخدم دون آخر.

2- الخصائص النوعية الثانوية:

أ- القابلية للمقارنة: أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى في نفس الوحدة الاقتصادية والأخرى وهذا يعني أنه كلما كانت الطرق والأساليب المستخدمة في العمليات المحاسبية تتمتع بالثبات كلما كانت فائدة المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة أكثر.

ب- القابلية للتحقق: وتعني مدى إمكانية التوافق والاتفاق بين الأشخاص المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس الأساليب ومدى القدرة للوصول إلى نفس النتائج للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق.

ج- التوقيت المناسب: من أهم خصائص المعلومات المحاسبية أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر.

د- القابلية للفهم: وهي أن يتم تقديم وعرض المعلومات المحاسبية بشكل واضح ودقيق بعيد عن التعقيد والصعوبة ليتمكن مستخدم هذه المعلومة من فهمها بسهولة دون تعقيد.

هـ- الثبات: ويقصد بهذه الخاصية أن الوحدة الاقتصادية ينبغي أن تستمر في تطبيق نفس الطرق المحاسبية التي اعتادت تطبيقها إلا إذا كان هناك من الأسباب ما يستدعي التغيير ويجب أن تفصح عن

ذلك وأيضاً عن آثاره وتعتبر خاصية الثبات من أهم الخصائص التي تؤثر على خاصية إمكانية المقارنة.

تكنولوجيا البيانات الضخمة كنظام بديل لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب التقليدي:

تعتبر تكنولوجيا البيانات الضخمة أحد التقنيات الحديثة كما هو مشار إليه أنفاً و التي تتعامل مع قدر عالي من البيانات بمهاره ودقة عالية بالإضافة إلى قدرتها على توفير المعلومات المالية و المحاسبية التي تحتاج إليها الشركات المختلفة في الوقت الملائم ومحافظةها على قدر عالي من السرية والخصوصية لهذه المعلومات ، وهي بذلك تكون قادره على توليد تقارير مالية ذات دقة وجودة عالية تساعد متخذي القرارات المختلفة داخل الشركات والأطراف الخارجية ذات العلاقة من اتخاذ قرارات سليمة ، تجدر الإشارة إلى أنها وبناءً على الكم الهائل من المعلومات والبيانات التي تحتوي عليها يكون بإمكانها تحديد السياسات المالية المختلفة مثل سياسة التعامل مع الدائنين والمدنيين والاقتراض والإقراض بالإضافة إلى التقارير الفرعية الخاصة بعمليات معينة وتقوم بإداء ذلك بسرعة كبيرة وفي الوقت الملائم بفضل قدرتها على التعامل مع الإشكال المختلفة للمعلومات والبيانات التي يتم الاحتياج إليها في مثل هذه التقارير مثل التقرير عن عميل معين أو عمليات البيع الخاصة بمنتج معين وهذه الخصائص التي تتمتع بها تكنولوجيا البيانات الضخمة تجعلها قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في البيئتين التكنولوجية والاقتصادية وهي بذلك تتفوق على النظام المحاسبي المحوسب التقليدي الذي يعتبر قاصر في خصائصه بالمقارنة بتكنولوجيا البيانات الضخمة ولذلك يصبح مع الضروري التحول إلى هذه التقنية للاستفادة من خصائصها المختلفة وتجدر الإشارة إلى أن أكبر تحدي ومشكلة تواجهها هو التكلفة ويرى الباحثان هنا أن هذه المعضلة يمكن النظر إليها من وجهه نظر أخرى أولاً الأجهزة والحواسيب قد تكون متوفرة من جراء استخدام النظام المحاسبي المحوسب التقليدي وتحتاج فقط إلى تطوير في الأنظمة وتغيير ضئيل فقط في تقنيات التكنولوجيا وإضافة بعض الأجهزة الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض التكلفة المتعلقة بالأصول الثابتة والموارد البشرية التي من الممكن أن يتم تدريبها على التعامل واستخدام هذه التكنولوجيا بالتالي فأن التكلفة الخاصة بالمواد الأولية قد يتم تخفيضها ، ثانياً أن جميع التكاليف التي يتم تحميلها في بدء إحلال هذه التكنولوجيا يتم التعامل معها على أنها تكاليف تأسيسية يتم إهلاكها على عدد من السنوات حيث تتحول سنوياً إلى تكاليف إيرادية ، ثالثاً من المميزات والفوائد التي تترتب على هذا التطبيق لا بد أن تتجاوز التكلفة الخاصة به وعلى أسوأ تقدير تتعادل معه وينبغي الإشارة إلى أن هذا يكون فقط في المرحلة التأسيسية للتكنولوجيا بالتالي لا بد للشركات من قياس التكلفة

والعائد عند اتخاذ القرار بإحلال تكنولوجيا البيانات الضخمة بديلاً لنظام المحاسبي المحوسب التقليدي .

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

الاعتمادية:

للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار أسئلة الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية وذلك للتأكد من أن الأسئلة التي تمت صياغتها لاختبار فرضية الدراسة صحيحة ومتناغمة مع الدراسة بالإضافة إلى ثباتها حيث يوضح الجدول أدناه أن اعتمادية العبارات المكونة لمتغيري فرضية الدراسة (0.62)، وهذا يدل على أن الفرضية الدراسة متوافقة وجيدة وصالحه للاختبار، يوضح الجدول التالي معامل الاعتمادية (كرو نباخ ألفا) لإجابات افراد العينة على عبارات اختبار فرضية الدراسة:

جدول (1)

معامل الاعتمادية (كرو نباخ ألفا) لإجابات افراد العينة على عبارات اختبار الفرضية

المتغيرين	عدد العبارات	Cronbach's alpha
فرضية	10	0.62

اختبار فرضية الدراسة:

تم اختبار فرضية الدراسة من خلال حساب قيمة اختبار مربع كأي لمعرفة دلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية وبالتالي لإثبات أو نفي الفرضية يتم مقارنة دلالة مربع كأي مع مستوى الدلالة 5%، فإذا كانت القيمة المحسوبة لمربع كأي مرتفعة ومستوى الدلالة أقل من 5% دل ذلك على عدم وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين.

ب- التحليل الوصفي لمتغيري الدراسة:

التحليل الوصفي لعبارات الفرضية يتم بحساب الانحراف المعياري لقياس التجانس في الإجابات والوسط الحسابي لمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة (للتحقق من صحة المتغير) وذلك كما يلي:

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيري الدراسة:

اسم المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فرضية	4.50	0.57

ج: تحليل البيانات:

اختبار فرضية الدراسة: تم اختبار فرضية الدراسة من خلال حساب قيمة اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية وبالتالي لإثبات أو نفي الفرضية يتم مقارنة دلالة مربع كاي مع مستوى الدلالة 5%، فإذا كانت القيمة المحسوبة لمربع كاي مرتفعة ومستوى الدلالة أقل من 5% دل ذلك على عدم وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين.

فرضية الدراسة:

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تكنولوجيا البيانات الضخمة وأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة).

جدول**اختبار فرضية الدراسة**

م	العبرة	مربع كاي	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	أن السرعة العالية التي تتميز بها تكنولوجيا البيانات الضخمة تساعد على توفير المعلومات الملائمة بصوره تفوق النظام المحاسبي المحوسب التقليدي.	35.733 ^a	4.167	4	0.785	3	0.000
2	أن المزايا المترتبة على تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة والتي تفوق تكلفه النظام المحاسبي المحوسب التقليدي والتي تعتبر مناسبة للمزايا والفوائد المترتبة على هذا التطبيق.	36.400 ^b	4.267	4	0.516	4	0.000

3	تعمل تكنولوجيا البيانات الضخمة على توظيف البيانات العاطلة لتحقيق الاستفادة منها على عكس نظام المعلومات المحاسبي التقليدي.	22.500 ^b	4.250	4	0.600	4	0.000
4	نظام المعلومات المحاسبي المحوسب التقليدي مصمم فقط لتعامل مع البيانات المهيكلية في حين أن تكنولوجيا البيانات الضخمة تتعامل مع الأشكال المختلفة للبيانات وتعمل على تحليلها ودمجها.	76.667 ^a	4.150	4	0.606	3	0.000
5	من المشكلات التي تواجه النظام المحاسبي المحوسب التقليدي هي ضيق وثقل وبطء حركة البيانات وهذه المشكلة يمكن حلها من خلال تطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة.	40.133 ^a	4.267	4	0.756	3	0.000
6	توفر تكنولوجيا البيانات الضخمة مستوى أعلى من الخصوصية من الأمان أي عدم القدرة على اختراق البيانات والمعلومات.	15.700 ^b	4.233	4	0.647	2	0.000
7	تعمل تكنولوجيا البيانات الضخمة على التعامل مع عدد أكبر من البيانات وتنتج معلومات ذات قيمة عالية مقارنة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدية.	42.267 ^a	4.333	4	0.681	3	0.000
8	تعمل تكنولوجيا البيانات الضخمة على توفير المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المحاسبية بسرعة كبيرة	48.533 ^a	4.283	4	0.715	3	0.000
9	تتميز التقارير المالية التي تم إعدادها باستخدام تكنولوجيا البيانات الضخمة بالدقة والشفافية والوضوح	32.000 ^a	4.100	4	0.796	3	0.000
10	يمكن إحلال تكنولوجيا البيانات الضخمة لمعالجة البيانات المحاسبية كبديل للنظام المحاسبي المحوسب التقليدي.	29.067 ^a	3.800	4	0.798	4	0.000

الجدول أعلاه يوضح ما يلي:

1. الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصرت بين (3.800) و (4.333)، وهذا الأوساط جميعها تتراوح في قيمة الوزن الفرضي (أوافق)، ذلك يعني أن المبحوثين موافقين على ما جاء في عبارات الفرضية.
2. أما الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصر بين (0.516) و (0.796) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية.
3. الوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي للفرض الصحيح أقرب إلى (4) و (3).
4. قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على ما جاء في جميع عبارات الفرضية انحصرت بين (21.333^b ، 76.667^a) وبما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوي 5% فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين بشده على عبارات الفرضية.
5. مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة والتي تنص على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تكنولوجيا البيانات الضخمة وأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية وبالتالي تكون الفرضية قد أثبتت.

النتائج وتوصيات:

أولاً: النتائج:

بعد إجراء الدراسة الميدانية وإثبات الفرضيات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- هناك علاقة بين تكنولوجيا البيانات الضخمة وأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.
- 2- من الممكن إحلال تكنولوجيا البيانات الضخمة بدلاً على نظام المعلومات المحاسبي المحوسب التقليدي وذلك من خلال توفير المتطلبات الخاصة بها بالإضافة الي الكوادر ذات الخبرات العالية لتكون قادرة على التعامل مع هذا النوع من التكنولوجيا والبرامج خاصه بها وذلك من خلال تطوير النظام المحاسبي المحوسب الحالي.
- 3- تساعد تكنولوجيا البيانات الضخمة على توفير المعلومات والتقارير المحاسبية ذات المصدقية والشفافية في الوقت الملئم الذي يحتاج إليها متخذ القرار ، وهذه الفائدة لتكنولوجيا البيانات الضخمة الاقتصادية هي ما تحتاج إليه الشركات السودانية بسبب البيئة الاقتصادية غير المستقرة.

- 4- تستطيع تكنولوجيا البيانات الضخمة التعامل مع البيانات بإشكالها المختلفة المهيكلة وغير المهيكلة والشبه مهيكلة مما يمكنها من توفير قاعدة بيانات شاملة.
- 5- من المشكلات التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة التقليدية البطء في معالجة البيانات المحاسبية بالإضافة إلى عدم قدرتها على التعامل مع كمية كبيرة من البيانات حيث يمكن أن تؤثر على أنظمة التشغيل الخاصة بها فضلاً على البطء في معالجة البيانات وضعف عنصر السرية والخصوصية.
- 6- تواجه تكنولوجيا البيانات الضخمة مشكلة رئيسية في التكلفة العالية لتطبيقها والتي يقترح الباحث لمعالجتها تطوير الأجهزة التي يقوم عليها النظام المحاسبي المحوسب التقليدي وإدخال البرامج الحديثة التي تتلأم مع تكنولوجيا البيانات الضخمة بالإضافة إلى تدريب المحاسبين ومصممي البرامج الحاليين على هذه التكنولوجيا وهذه المعالجات ستؤدي بالضرورة إلى خفض التكاليف، كأن يتم تحويلها إلى تكاليف إيرادية على سنوات.
- 7- تساعد تكنولوجيا البيانات الضخمة على تقديم خدمات جديدة للعملاء وتحسين الكفاءات التشغيلية وتوليد المزيد من الإيرادات بالإضافة إلى كونها تساعد الشركات على تحقيق إستراتيجيتها المالية.
- 8- تدعم تكنولوجيا البيانات الضخمة الشركات في قدرتها التنافسية.
- 9- من الخصائص المهمة لتكنولوجيا البيانات الضخمة الخصوصية والأمان وهو ما تفتقر إليه الأنظمة التقليدية أو بصوره أدق تتفوق عليها في هذه الخاصية.
- 10- تعتبر تكنولوجيا البيانات الضخمة من الأنظمة الرقمية الحديثة في التعامل مع البيانات والمعلومات وبالتالي تتفوق على الأنظمة التقليدية في كل المميزات التي تتمتع بها فضلاً عن تلك التي لا تتواجد من الأساس في تلك الأنظمة.

ثانياً: التوصيات:

وبناءً عليه نوصي بما يلي:

- 1- يوصى الباحثان بالتحول إلى التطبيق التدريجي إلى تقنية تكنولوجيا البيانات الضخمة وإحلالها كبديل للأنظمة المحاسبية المحوسبة التقليدية المطبقة حالياً في الشركات السودانية.
- 2- أنه يجب على الشركات التي تتبنى تكنولوجيا البيانات الضخمة القيام بإجراء تحليل التكلفة والعائد لتحديد إمكانية تطبيق هذه التكنولوجيا.
- 3- في حالة تطبيق هذه التكنولوجيا لتحقيق الاستفادة من مميزاتها وتجنب الخطأ في التطبيق على الشركات التي تتبناها وضع إرشادات وتعليمات خاصة بهذا التطبيق والقيام بالتدريب المستمر للعاملين بالإضافة إلى التطوير المستمر للأنظمة وذلك بحسب ما تقضيه الحاجة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- أبو نصار ، محمد ، حميدات ، جمعه ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوابب النظرية والعملية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 م .
- 2- بروبة، إلهام ، أهمية نظام المعلومات المحوسب في إتخاذ القرارات المالية في منظمات الاعمال، مجلة نور للدراسات الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد السادس، العدد العاشر ، 2020 م .
- 3- بن سعيد ، أمين وآخرون ، مستقبل نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا الحوسبة السحابية ، مجلة الميادين الإقتصادية ، المجلد (1) ، العدد الأول ، 2018 .
- 4- حجاج ، اسماعيل محمد احمد ، أثر تحليل البيانات الضخمة بإستخدام نظام المعلومات المحاسبي على تحسين جودة التقارير المالية .المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث ، 2022 م ، 67-108ص .
- 5- شحاتة، محمد موسى على ، نموذج مقترح لإستخدام تحليلات البيانات الضخمة **Big Data** في تحسين جودة التقارير المالية وانعكاساتها على مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجي مع دراسة ميدانية ودليل تطبيقي بالبيئة المصرية .المجلة العلمية التجارة والتمويل ، المجلد 38 ، العدد 4، 2018م.
- 6- مسعود، سناء ماهر محمدي ، تحليل العلاقة بين البيانات الضخمة والمراجعة المستمرة وأثرها على جودة التقارير المالية الإلكترونية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية المحاسبية للدراسات، المجلد الرابع ، العدد 2 ، 2020 م .
- 7- نصير ، أحمد إرشيد ، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية ، رساله ماجستير غير منشوره ، جامعة جدرا ، الأردن ، 2018 م .
- 8- يونس ، نجاه محمد مرعي ، أثر تحليل البيانات الكبيرة على جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، مصر ، المجلد 23 ، العدد 2.

ثانياً : المراجع الاجنبية :

- 1- Akande O. O. (2016). **Computerized accounting system effect on performance of enterprises in South Western Nigeria. Proceedings of ISER International Conference, Birmingham, 2(1).**

- Althebeh, Z. A. (2019). **Impact of accounting information system on reducing liquidity risk in Saudi banks comparative study between Islamic banks and commercial banks**. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 23(1). -2
- Balios, D, 2021, **The impact of Big Data on accounting and auditing**. International Journal of Corporate Finance and Accounting (IJCFA) 8(1) , -3
- Hoy, M., (2014). **"Big data An Introduction for Librarians Medical Reference Services Quarterly"**, sixteenth edition. -4
- Itang, E. (2020). **Computerized Accounting Systems: Measuring Structural Characteristics**. Research Journal of Finance and Accounting, 12(10) -5
- Janssen, M ; Voort, H, & A. Wahyudi, (2017), **"Factors Influencing big data decision making quality"** , Journal of Business Research , Vol:70, -6
- Li, Zhen-Hui; Yang, Jia-Jia, **The Impact Of Online Media Big Data On Firm Performance: Based On Grey Relation Entropy Method**, Mathematical Problems In Engineering ,2020. -7
- Osman, Rania Ramadan , (2018) , **"The Evolution of Data: From Data to Big Data. Are we Ready for the Big Data Technology in the Library Community?"** -8
- Senyo, P. K., Effah, J., & Addae, E. (2016). **Preliminary insight into cloud computing adoption in a developing country**. Journal of Enterprise Information Management, 29(4) -9
- Soomro , T., Thabet , N., (2015) , **" Big Data Challenges "** -10
,Journal of Computer Engineering & Information Technology ,
 Vol.(4) , No. (3).
- Accounting**)2016Turner ,leslie &weickgennat, andrea&Copeland ,mary,(-11
information systems: controls and processes ,1rd ,wiley

Younis,N., “ **Big Data and The Future of Accounting Profession**”, Indian journal of science and technology, Vol.13, Iss.8, 2020.

تأثير التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا (2011-2020): دراسة نظرية

د. خالد خميس عبدالسلام السحاتي(*)

عضو هيئة التدريس-كلية الاقتصاد-جامعة بنغازي.

د.ماجدة عبد الرحمن بشير فركاش

دكتوراه في العلاقات الدولية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.

ملخص الدراسة:

بحثت هذه الدراسة في تأثير التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا بعد انتفاضة 17 فبراير عام 2011م، والتي أدت إلى إسقاط نظام العقيد القذافي، فالمُتأمل في الحالة الليبية يجد أنها جسدت بشكل واضح حالة من "الانقسام السياسي"، فليبيا بعد القذافي أصبحت ساحة لصراع دولي وداخلي أثر على التركيبة الاجتماعية الليبية. وتم التركيز في هذه الدراسة على التغير الذي حدث في النسيج الاجتماعي، والذي أدى بدوره إلى الصراع وعدم الاستقرار. ويمكن القول أن تبعات الانقسام الداخلي الناتجة عن التحولات السياسية كان العامل الرئيس في الشروخ الاجتماعية وعدم الاستقرار والفوضى ما بعد القذافي. ولتفسير الظاهرة محل الدراسة فقد تم

(*) Khalid.elsahati@uob.edu.ly

استخدام المنهجية العلمية (المنهج الوصفي التحليلي والمدخل التاريخي وغيرهما).. وتهدف الدراسة إلى معرفة ماهية "التحولات السياسية"، وما مدى تأثيرها على المعطيات الداخلية والخارجية، وانعكاسها على النسيج الاجتماعي الليبي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك مؤشرات معينة بتوفرها يتوافر الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي مما يؤثر على الاستقرار والانسجام الاجتماعي، وبالرغم من المراحل الانتقالية التي مرت بها التحولات السياسية في ليبيا، والتي تم فيها إجراء انتخابات برلمانية، وبناء مؤسسة تشريعية، وحكومات متعاقبة، إلا أنها فشلت في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية لاحقاً، وأخفقت في تحقيق "المصالحة الوطنية"، أي أن هذه المؤشرات لم تتوافر، مما أدى إلى الانقسام السياسي وعدم الاستقرار والفوضى، مما أثر بدوره على النسيج الاجتماعي في البلاد.

الكلمات الدالة: التحولات السياسية – النسيج الاجتماعي – ليبيا- المراحل الانتقالية-الانقسام السياسي.

مقدمة:

تعتبر العوامل السياسية إلى جانب عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية محورا مهماً في تحديد مدى تماسك "النسيج الاجتماعي" أو تمزقه، فهذه العوامل مجتمعة أو منفردة من شأنها أن تخلق مشاكل ذات عواقب وخيمة تنعكس على الاستقرار الاجتماعي في المجتمع، وتزرع الفرقة والصراع بين أبناء الوطن الواحد⁽¹⁾.

إن "النسيج الاجتماعي" يلعب دوراً جوهرياً في استقرار النظام الاجتماعي، ويؤثر إيجابياً على استقرار النظام السياسي، حيث يؤثر التماسك الاجتماعي بشكل كبير- على تعزيز الوحدة الوطنية، والحد من التوترات الداخلية، والتعاون لتحقيق التنمية، كما أن تعزيز مفاهيم التسامح والعدالة والمشاركة الفاعلة لجميع الفئات يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتجنب الصراعات⁽²⁾.

⁰¹ عبد الفتاح عبدالرحيم جبريل محمد المسماري، "عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي"، مجلة: دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد: 20، العدد: الثاني، ديسمبر 2020م، ص ص172-173.

⁰² علي هارون خاطر وعبد الغفار علي عبد الرحيم، "دور النسيج الاجتماعي في استقرار النظام السياسي في تشاد"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، جامعة قناة السويس، فرع الإسماعيلية، كلية التجارة، المجلد: الخامس عشر، العدد: الرابع، أكتوبر 2024م، ص 156.

تُحاول هذه الدراسة استعراض تداعيات التحوّلات السياسيّة في ليبيا على "النسيج الاجتماعي"، واستعرضت الدراسة وصف الشخصية الليبية والتغيير الذي حدث لها من جرّاء تلك التحوّلات السياسيّة، منذ عام 2011م، والشُرُوخ الاجتماعيّة التي حدثت في العلاقات الاجتماعيّة بين سكّان المجتمع الليبيّ؛ بسبب انتشار مُشكلات اجتماعيّة محدّدة تحوّلت إلى ظواهر سلبية أهمّها: التفكّك الأسري والتفكّك الاجتماعيّ..

إنّ الأحداث السياسيّة التي مرّت بها الدولة الليبية منذ فبراير 2011م أثّرت بشكل كبير على حياة المجتمع الليبيّ من مختلف النواحي السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، خاصّة مع تعدّد أزمات المجتمع الليبيّ، على مدى أكثر من عشر سنوات، الأمر الذي أنتج واقعاً اجتماعياً حدّدته العوامل التي شكّلت هذه المرحلة، ومن المؤكّد بأنّ النّاتج السّلبية لتلك الأحداث والظّروف ستمتدّ لفترة طويلة من الزّمن، وسنؤيّر على مستقبل المجتمع الليبيّ⁽¹⁾.

والمُتأمل في الحالة الليبية يجد أنّها جسّدت حالة من الانقسام السياسيّ الخطير، فليبيا بعد القذافي أصبحت ساحة لصراع دوليّ وداخليّ انعكس على التركيبة الليبية. ويمكن القول أنّ تبعات الانقسام الداخليّ النّاتجة عن التحوّلات السياسيّة كان العامل الرئيس في الشّرُوخ الاجتماعيّة وعدم الاستقرار والفوضى ما بعد القذافي.

* مُشكلة الدراسة:

من المعلوم أنّ الظّروف والمُعطيات السياسيّة في أيّ دولة تُؤيّر من حيث المبدأ- على الظّروف والمُعطيات الاجتماعيّة فيها، وفي الحالة الليبية نجد أنّ هذا الأمر كان واضحاً منذ فترة النّظام السياسيّ السّابق، حينما كان هناك تركيز من ذلك النّظام -مثلاً- على رفع الغطاء الاجتماعيّ عن كلّ المُعارضين له من قبل قبائلهم، والتركيز بالتالي على توظيف "القبيلة" سياسياً، والاستفادة من دورها في تحقيق شرعيّته، ومُحاربة مُعارضيه.. وبعد الحراك الثوري من الشعب ضد هذا النظام عام 2011م، ثم سقوطه المدوي، وبداية تشكّل ملامح النظام الجديد، برزت أيضاً بوادر واضحة تشير إلى انعكاس التحوّلات السياسية على المعطيات الاجتماعيّة لهذا المجتمع، ومن هنا كانت مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول تأثير التحوّلات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا خلال فترة الدراسة (2011-2020)، وتطرّح الدراسة سؤوالاً رئيسياً مفادُه: كيف أثّرت التحوّلات السياسيّة على النسيج الاجتماعيّ في ليبيا؟.

01 عبد الباسط عمر أُمرايف، "الآثار الاجتماعيّة للصراعات السياسية على الأسرة الليبية: دراسة تحليلية"، مجلة: المختار للعلوم الإنسانية، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: 40، العدد: الأول، 2022م، ص 54.

ويتفرّع عن هذا السُّؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي أبرز التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م؟
- 2- ما هي ملامح النسيج الاجتماعي الليبي والعوامل المؤثرة عليه؟
- 3- كيف انعكست التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا خلال فترة الدراسة؟

* أهداف الدراسة:

- 1- توضيح أبرز التحوّلات السّياسيّة التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م.
- 2- التّعرّف على ملامح النّسيج الاجتماعيّ الليبيّ والعوامل المؤثرة عليه.
- 3- دراسة كميّة انعكاس التحوّلات السّياسيّة على النّسيج الاجتماعيّ في ليبيا خلال فترة الدّراسة.

* فرضية الدراسة:

"لعبت التحولات السياسية في ليبيا منذ 2011 دوراً في نشر الانقسام والشُّرُوخ الاجتماعية بين المكونات الاجتماعية الليبية بسبب فشل هذه التحوّلات في تحقيق الاستقرار".

* منهجية الدّراسة:

إنّ ما يميّز الدّراسات السّياسيّة في عالمنا الحديث والمُعاصر عن مثيلتها في الماضي، هو وجود أدوات ومناهج بحثٍ علميّة محدّدة، يلتزم بها الباحثون في دراستهم للظواهر السّياسيّة المختلفة⁽¹⁾. وسوف يتم في إطار هذه الدراسة استخدام المناهج العلمية التالية:

- **المنهج الوصفيّ التحليلي: (descriptive analytical method):** باعتبار أنّ هذه الدّراسة تُعتبر من الدّراسات الوصفيّة النظريّة التي تهتمّ بدراسة الظّاهرة محلّ البَحْث، لمعرفة طبيعتها وخصائصها وسماتها، وبالتالي، فإنّ "المنهج الوصفيّ" يقوم بجمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميماتٍ مقبولة⁽²⁾. أيّ أنّه يقوم بوصف وتفسير الظاهرة محلّ الدّراسة، والعمل على استخلاص النتائج، ولهذا فإنّه سوف يتمّ استخدام "المنهج الوصفيّ التحليلي"، في هذه الدّراسة، في وصف ملامح التجربة الليبية في التحول السياسي بعد عام 2011م، وتأثيره على النسيج الاجتماعي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

(1) مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997م، ص49.

(2) أنظر: ماثيو جيدير، منهجية البحث: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمته من الفرنسية: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د.ن)، (د.ت)، ص 100. وكذلك: خالد خميس السحاتي وخالد صالح الدرسي، "السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية من دول حوض المتوسط: 2011- 2020م"، مجلة: جامعة بنغازي الحديثة، بنغازي، جامعة بنغازي الحديثة، العدد: العاشر، 2020م، ص7.

- **المنهج السوسولوجي الوصفي: (The descriptive sociological method):** تتمثل أهميته هذا المنهج فيما يُوفّره من بياناتٍ وحقائقٍ ساعدت الباحثين على رسم صورةٍ عامّةٍ عن موضوع الدّراسة، ومردّد ذلك أنّ هذا المنهج هو طريقةٌ مناسبةٌ للتحليل والتفسير، والتعرّف على الظاهرة محلّ الدّراسة، وأسبابها، ودوافعها، ووصفها، ودراستها الظاهرة كما تُوجد في الواقع⁽¹⁾.

- **المنهج المُقارن: (Comparative method):** تمثل عملية المقارنة أحد الأسس الرئيسية في البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، وهي بذلك تتجاوز نطاق وحدود أي فرع من هذه العلوم، أو أي تخصص جانبي منها، فالدراسات المقارنة هي إحدى المناهج التي تستخدمها مختلف العلوم الاجتماعية مثل: التاريخ والاجتماع وغيرها.. وفي مجال علم السياسة نجد المقارنة هي أحد المناهج المتبعة في مختلف فروع هذا العلم⁽²⁾.

ولذلك، يلجأ الكثير من الباحثين السياسيين إلى المنهج المُقارن من أجل تحديد أوجه الشبه والاختلاف، إمّا بين الأجزاء المُكوّنة لنفس الظاهرة، أو بين عدّة ظواهرٍ سياسيّة. ويُفصّد بالدّراسة المُقارنّة التي تستخدم المنهج المُقارن عموماً، تلك الدّراسة التي تنبئ أو تعتمد على دراسة عدّة حالات، ويكون الباحث فيها مهتماً بوصف وتحليل الحالات، بهدف الوصول إلى عوالم التشابه والاختلاف⁽³⁾. وعند دراسة التحولات السياسية وتأثيراتها الاجتماعية يكون من المفيد استخدام المنهج المقارن للاطلاع على التجارب المختلفة والمتنوعة والتي تُوضّح انعكاسات التحولات السياسية على البيئة الاجتماعية ومُعطياتها في العديد من دول العالم.

- **المدخل التاريخي (the Historical Approach):** وهو يُجسّد طبيعة العلاقة القائمة بين كلّ من علم السياسة والتاريخ، ويُمكن هذا المدخل الباحث السياسي من اكتشاف القوانين العامّة التي تُجسّد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيّرات السياسيّة. وبالتالي، فإنّ استخدام المادّة التاريخيّة يُساعدُ علماء السياسة من تطوير نظريّات تدعّم إلى حدّ كبير من خصوصيّة وذاتيّة

⁰¹ عبد الناصر شماطة، "الثورات العربية في الألفية الثالثة من المنظور السوسولوجي: ليبيا أنموذجاً"، مجلة: المختار للعلوم الإنسانية، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: 39، العدد: الأول، 2021م، ص171.

⁰² محمد زاهي المغربي، "اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة"، مجلة: دراسات في الاقتصاد والتجارة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، المجلد: 15، العددان: 1-2، 1979م، ص9.

⁽³⁾ أنظر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996، ص ص79-80. و: محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومدخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994م.

علم السِّيَاسَةِ⁽¹⁾. وسوف يُسَاعِدُ هذا المَدْخَلُ (في إطار هذه الدِّراسة) عَلَى قِرَاءَةِ وَتَحْلِيلِ الخَلْفِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ لمَلاحِمِ تَجَرِبَةِ التَّحَوُّلِ السِّيَاسِيِّ فِي لِيْبِيَا خِلالَ فِتْرَةِ الدِّرَاسَةِ، (2011-2020)، وَمَعْرِفَةِ تَأْثِيرَاتِهَا عَلَى النِّسِيجِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي لِيْبِيَا.

* **أَدَوَاتُ جَمْعِ البَيِّنَاتِ:** سَيَتِمُّ فِي إِطَارِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ الِاعْتِمَادُ عَلَى المَصَادِرِ البَحْثِيَّةِ التَّالِيَةِ:

1- **المَصَادِرُ الأَوَّلِيَّةُ:** وَتَشْمَلُ الوَثَائِقَ المُتَعَلِّقَةَ بِمَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ (كَالْقَوَانِينِ وَالْقَرَارَاتِ وَالتَّقَارِيرِ الرِّسْمِيَةِ)، الصَّادِرَةِ عَنِ جِهَاتٍ رِسْمِيَّةٍ فِي لِيْبِيَا، وَتَتَعَلَّقُ بِالشَّأْنِ المَحَلِيِّ، وَالتَّحَوُّلاتِ السِّيَاسِيَةِ الَّتِي شَهِدَتْهَا لِيْبِيَا، خُصُوصًا مِنْذَ عَامِ 2011م، وَمَا بَعْدَهُ.

2- **المَصَادِرُ الثَّانَوِيَّةُ:** وَتَشْمَلُ الكُتُبَ العِلْمِيَّةَ وَالمَقَالَاتِ وَالمَطْبُوعَاتِ وَالدَّوْرِيَّاتِ وَالصُّحُفِ وَالرَّسَائِلَ (العِلْمِيَّةَ) الجَامِعِيَّةِ الَّتِي تَتَنَاوَلُ جَوَانِبَ مُخْتَلِفَةً تَتَعَلَّقُ بِالدِّرَاسَةِ الحَالِيَّةِ. بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا نُشِرَ فِي شَبَكَةِ المَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ (الإنترنت) حَوْلَ التَّحَوُّلاتِ السِّيَاسِيَّةِ فِي لِيْبِيَا وَتَأْثِيرِهَا عَلَى "النِّسِيجِ الاجْتِمَاعِيِّ".

* **تَقْسِيمُ الدِّرَاسَةِ:**

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: طَبِيعَةُ التَّحَوُّلاتِ السِّيَاسِيَةِ فِي لِيْبِيَا مِنْذَ عَامِ 2011م.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: مَاهِيَةُ التَّحَوُّلاتِ السِّيَاسِيَةِ وَأَسْبَابُهَا وَأَنْمَاطُهَا.

المَطْلَبُ الثَّانِي: التَّحَوُّلاتِ السِّيَاسِيَةِ فِي لِيْبِيَا بَعْدَ 2011م.

المَبْحَثُ الثَّانِي: مَلاحِمِ النِّسِيجِ الاجْتِمَاعِيِّ اللَّيْبِيِّ وَالْعَوَامِلُ الْمُؤَثِّرَةُ عَلَيْهِ.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: مَلاحِمِ النِّسِيجِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي لِيْبِيَا. **المَطْلَبُ الثَّانِي:** الْعَوَامِلُ الْمُؤَثِّرَةُ عَلَيْهِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: انْعِكَاسُ التَّحَوُّلاتِ السِّيَاسِيَةِ عَلَى النِّسِيجِ الاجْتِمَاعِيِّ فِي لِيْبِيَا خِلالَ فِتْرَةِ الدِّرَاسَةِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: طَبِيعَةُ التَّحَوُّلاتِ السِّيَاسِيَّةِ فِي لِيْبِيَا مِنْذَ عَامِ 2011م

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: مَاهِيَةُ التَّحَوُّلاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَأَسْبَابُهَا وَأَنْمَاطُهَا:

كَلِمَةُ "التَّحَوُّلُ" تُقَابِلُهَا بِاللُّغَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ كَلِمَةُ "Transition" وَتَعْنِي الْمُرُورَ أَوْ الْإِنْتِقَالَ مِنْ حَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ مِنْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ إِلَى حَالَةٍ أَوْ مَرَحَلَةٍ أَوْ مَكَانٍ آخَرَ. وَيُقْصَدُ بِهِ أَيْضًا مُجْمَلُ التَّحَوُّلاتِ الَّتِي تَتَعَرَّضُ لَهَا البُنَى السِّيَاسِيَّةُ فِي مُجْتَمَعٍ مَا بَحِثُ يُعَادُ تَوْزِيعُ السُّلْطَةِ وَالنُّفُوذِ دَاخِلَ الدَّوْلَةِ نَفْسِهَا أَوْ

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002م، ص 76.

عدّة دُول، كما يُقصدُ به أيضاً الانتقال من وضعٍ لديموقراطيٍّ استبداديٍّ إلى وضعٍ ديموقراطيٍّ⁽¹⁾.

ويُذللُ لفظُ "التحول" على الانتقال من حالةٍ أو من مرحلةٍ مُعيّنة إلى مرحلةٍ أُخرى، وقد اختلفت التفسيرات حول مُصطلح "التحول"، فنجدُهُ تارةً يُعبّرُ عنه بالانتقال الديمقراطي وتارةً بالإصلاح السّياسي والحكم الصّالح، و "الدمقرطة"، حيثُ تتعاملُ الأدبيّات مع هذه التّعابير بوصفها مُصطلحاتٍ مُترادفةٍ، في حين يُميّزُ صامويل هانتجتون S. Huntington بين مفاهيم وأنماط "التّحوّل الديمقراطيّ"، و"الانتقال الديمقراطيّ"، وما يُسمّيه بـ "الإخلال التّحويليّ الديمقراطيّ"⁽²⁾.

ومع ذلك، فالنّحوّل السّياسي بمفهومه العامّ والبسيط هو انتقالٌ من نظامٍ سياسيٍّ يميّزُ بخصائصٍ ومُميّزاتٍ مُعيّنة نحو نظامٍ سياسيٍّ آخر مُختلف عنه أو مُناقض له تماماً، ينفردُ بأسُسٍ وقيمٍ سياسيّةٍ وآلياتٍ تُميّزُهُ عن غيره من الأنظمة السّياسيّة الأُخرى⁽³⁾. فمفهومُ "التّحوّلات السّياسيّة" أوسعُ وأعمقُ وأشملُ من أن يتمّ حصرُهُ في ظاهرة "الانتقال الديمقراطيّ"، فالأخيرُ عبارةٌ عن مرحلةٍ سياسيّةٍ انتقاليّةٍ في دولةٍ مُعيّنة يتمّ خلالها إنتاجُ ترتيباتٍ قانونيّةٍ تأسيسيّةٍ، كإصدارِ دسُورٍ جديدٍ تنتهي بتأسيسِ نظامٍ سياسيٍّ ديموقراطيٍّ، بيد أن "التّحوّلات السّياسيّة" تتجاوزُ موضوعَ الانتقال الديمقراطيّ، والذي يُعدُّ فقط جزءاً أو نوعاً من أنواع "التّحوّلات السّياسيّة"، بمعنى أدقُّ أنّه ليس كُلُّ تحوّلٍ سياسيٍّ في نظامٍ سياسيٍّ مُعيّنٍ يُقرأ على أنّه "انتقالٌ ديموقراطيّ"، وأنّ نتيجته بالضرّورة ستكونُ بناءً نظامٍ سياسيٍّ قائمٍ على أُسُسٍ ديموقراطيّةٍ، بل قد تذهبُ بعضُ "التّحوّلات السّياسيّة" عكس ذلك، فتنتجُ لإنتاجِ أنظمةٍ سياسيّةٍ تسلّطيّةٍ أو شموليّةٍ، بل إنّ هذه التّحوّلات قد تنحرفُ لتؤديّ ببعضِ المُجتمعات -التي تحدثُ فيها- إلى الدُخولِ في أزِماتٍ وصراعاتٍ وحُرُوبٍ أهليّةٍ وطائفيّةٍ، خاصّةً إذا تمّ تغذيّتها بعواملٍ داخليّةٍ (كعدمِ الإدارة الرشيدة والحكيمة للمرحلة الانتقاليّة، أو وُجودِ مُجتمعاتٍ مُنقسمةٍ طائفيّاً وإثنيّاً، أو

⁽¹⁾ أنظر: إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسيّة، الكويت: جامعة الكويت، 1994م، ص47.

⁽²⁾ للمزيد أنظر: فرج محمد لامة، "التحول الديمقراطي في الخطاب الليبرالي"، مجلة: جامعة الزيتونة، ترونة، جامعة الزيتونة، العدد: 11، 2014م، صص 119-134. و: صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائيّة، 1993م. و: ماجدة عبد الشافي خالد منصور، "التحول الديمقراطي وأثره على المشاركة الشعبيّة في الإصلاح الدستوري: دراسة مُقارنة"، مجلة: البحوث القانونيّة والاقتصاديّة، مصر، جامعة المنوفيّة، كلية الحقوق، العدد: 52، مايو 2020م، صص 11-13.

⁽³⁾ أنظر: النعمي السائح سالم، "التحول الديمقراطي: المفهوم والآليات"، مجلة: الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعيّة، طرابلس، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، العدد: 12، يوليو 2017م، صص 71-72.

عدم وجود ثقافة ديمقراطية في بعض المجتمعات..)، أو عوامل خارجية (كالتدخلات الأجنبية عسكرياً وسياسياً) لأغراض مصلحية وجيوستراتيجية⁽¹⁾.

و"التحولات السياسية" عبارة عن ظاهرة مُعقَّدة ومُتشابكة الأطراف والعوامل (عوامل داخلية مرتبطة بالوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي..، وكذلك عوامل خارجية مرتبطة بالفواعل الدولية المؤثرة في البيئة الداخلية للنظام السياسي)، والتي يؤدي التفاعل فيما بينها وبين هذه الفواعل والبيئات، سواءً بالتنافس أو التضامن إلى نشأة طبقة حاكمة جديدة استطاعت أن تفرض سلطتها على الطبقة المحكومة نتيجة ما تمتلكه من وسائل القوة والتأثير، سواءً المادية أو الروحية أو السياسية، أو الدعائية، أو غير ذلك من الوسائل الأخرى⁽²⁾.

وتُصنَّف بعض الأدبيات ذات الصلة بدراسات التحول الديمقراطي التعريفات المتعلقة بهذا المفهوم إلى مجموعتين⁽³⁾:

- **المجموعة الأولى:** تنظر إلى "التحول السياسي" كسلوك ومحتوى قيمي، أي الانتقال من وضع إلى آخر، وكما يرى محمد عابد الجابري هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي إلى آخر، ومن خشونة البداوة إلى رقة الحضارة حسب ابن خلدون، وأنه حسب هانتنغتون "تحول النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية". كما ينظر البعض الآخر إلى المفهوم على أنه عملية تُفضي بإعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحيتها أو مواكبتها لروح ومتطلبات العصر، والتوجه في المقابل نحو الالتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة.

- **المجموعة الثانية:** تُركِّز في تعريف "التحول السياسي" على الأسلوب أو الأداة والطريقة والدرجة التي يتم بها هذا التحول وفق الأنماط التالية: نمط التحول السلمي، نمط التحول العنيف، نمط التحول الجزئي، نمط التحول الشامل.

ويرتبط "التحول السياسي" بفترات الاضطراب الاجتماعي، مثل: الحرب والثورة والإصلاح السياسي والاجتماعي، هذا ما يؤكده علماء الاجتماع من خلال نتائج أبحاثهم والتي يوضحون

⁰¹ سابل سعيد، "التحولات السياسية بين الانتقال الديمقراطي السلمي والتغيير العنفي"، مجلة: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزائر، المجلد: 4، العدد: 1، 2020م، صص 85-86.

⁰² المرجع السابق نفسه، ص84.

⁰³ جفال عمار، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، في: كمال المنوفي، يوسف الصواني (تحرير)، أعمال ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، (22-21/يونيو/2005م)، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2006م، صص 175-178.

من خلالها أنه في حالات الحرب يحدث "حراك اجتماعي" صاعد أو هابط لبعض الأفراد، وخير مثال على ذلك ما نتج عن التحولات السياسية الناتجة عن الثورات العربية، وما خلفته من "حراك اجتماعي" نازل وصاعد⁽¹⁾.

وتشكل "التحولات السياسية" الناتجة عن "الحراك الاجتماعي" في أغلب المجتمعات تحصيلاً حاصلًا لمجموعة المحركات الفرعية التي ترابطت لعقود من الزمن لتأتي بنتائجها، ونذكر منها ما يلي:

1- **الطفرة الشبابية:** يمثل الشباب ما يُعرف بـ "الكتلة الحرجة"، بحكم العمر وتأجج الطاقات وتراخي الطموح وتماذي الحلم، وهذه الكتلة إما أن تُنتج طاقةً بناءً تُثري الحياة في الحاضر، وتؤسس للبقاء في المستقبل، أو تنفجر عنفاً وجنوحاً ينسف الذات وينسف الآخرين في محيطها، وينسف الحاضر ومعه المستقبل⁽²⁾. وتُعاني هذه الفئة في أغلب المجتمعات النامية من مظاهر الإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي، وفي مقدمتها البطالة؛ لذلك تُعتبر هذه الفئة مصدراً للحركات الاحتجاجية والمطالبة بالتغيير، ومحركةً له. وهذا مثل ما حدث في ليبيا أثناء الانتفاضة السابع عشر من فبراير عام 2011م، إذ قام الشباب بالتحركات والاحتجاجات والمطالبة بتغيير النظام السائد في ليبيا.

2- **التهميش الاقتصادي والاجتماعي:** حيث يُعد إخفاق المجتمعات النامية في تحقيق "النّمية المُستدامة" بالرغم من الثروات الطبيعية التي تتركز بلدانهم بها، وفشل تلك المجتمعات في رفع الأمية والبطالة عن أفرادها، وتدني مستوى دخلهم عاملاً حاسماً في تشجيع التحولات السياسية، خاصةً مع تفشي ظاهرة "الفساد" في أوساط المنظومة السلطوية⁽³⁾. ويتسق ذلك مع ليبيا، التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة، خاصةً الثروة النفطية، وعلى الرغم من ذلك فإن

⁰¹ لمزيد من التفصيل أنظر: حنان مالكي، "المدرسة والحراك الاجتماعي"، مجلة: دفاتر المخبر، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مخبر المسألة التربوية، العدد: السابع عشر، نوفمبر 2016م، ص 258. وكذلك: مراد حجاج، "تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية: 2011-2020"، مجلة: مدارات سياسية، تبسة، الجزائر، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد: 5، العدد: الأول، 2021م، ص 197. وكذلك: نيفين مسعد، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 364، يونيو 2009م، ص ص 63-64.

⁰² سليمان إبراهيم العسكري، "الكتلة الحرجة: الشباب بين ثقافة التسلية وعنف الانفجار"، مجلة: العربي، الكويت، وزارة الإعلام، العدد: 573، أغسطس 2006م، <https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/10489>

أنظر في هذا الصدد: خير الله سبهان عبد الله الجبوري، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات السياسية، (3) عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م، ص ص 92-93. و: هدى محمود الطحطاوي، "علاقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببعض قضايا المرأة في المجتمع المصري: دراسة ميدانية لبايعات بسوق مدينة دكرنس"، مجلة: كلية الآداب، طنطا، جامعة طنطا، العدد: 31، ج: 2، يونيو 2017م، ص ص 843-857.

المؤشّرات الاقتصادية تُشيرُ إلى ارتفاع مُعدّلات الفقر، وانتشار البطالة، وتدني دُخول الأفراد فيها، وتفشي الفساد الإداري والمالي في بعض أجهزة ومؤسسات الدولة⁽¹⁾.

3- غياب الحريّات السياسيّة: ومن مظاهره غياب حريّة تشكيل الأحزاب من أجل تحقيق إصلاحات سياسيّة ديمقراطيّة حقيقيّة تُؤدّي إلى إطلاق الحريّات السياسيّة والمدنيّة، وضمان نزاهة الانتخابات وحريّة الصحافة والإعلام، ممّا ينتج عنه فاعلون سياسيون في مواجهة النّظام السياسيّ السائد⁽²⁾.

وعادة ما تُميّز الدساتير العربيّة بين الحريّات العامّة التي تُبدي إرّاءها درجاتٍ مُختلفةٍ من التّسامح، والحريّات ذات الطّابع السياسيّ كالنّظيم و حريّة التّعبير التي غالباً ما تُحاط بالقيود⁽³⁾. ويتمثّل ذلك الوضع في ليبيا أثناء فترة حكم القذافي الذي جرم تشكيل الأحزاب السياسيّة وربط تشكيلها بالخيانة ضمن مقولة القذافي "من تحزب خان"، ولم يكن هناك مجتمع مدني بالمعنى المتعارف عليه. وقد بدأت عملية القمع بصدر قانون تجريم الحزبية عام 1972م، الذي جعل تشكيل أو الانضمام إلى أحزاب وتنظيمات سياسية جريمة عقوبتها الإعدام. وبالتالي، لم يعد هناك مكان في المشهد السياسي آنذاك إلا للتنظيمات التي خلقها النظام، مثل الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة اللجان الثورية وغيرها⁽⁴⁾.

وقد صنف **Stradiotto & Guo** (ستراديوتو) و(جوو) أربع فئات من "التحول الديمقراطي"، هي:

1- التحول من أعلى (Transition from Above): عندما تُقود النّخبة الحاكمة التّحوّل نحو الديمقراطيّة، والحكومة تُكوّن أقوى من المعارضة؛ حيث يحدث التّحوّل عندما يُبادر النّظام السياسيّ بالتّحوّل نحو الديمقراطيّة، والإصلاحات تبدأ من أعلى؛ أي من هَرَم السّلطة، مثل ما حدث في إسبانيا والبرازيل وتايوان.

⁰¹ لمزيد من التفصيل أنظر: **التقرير العام لسنة 2021م**، طرابلس: ديوان المُحاسبة الليبي، 2021م. وكذلك: **التقرير العام لسنة 2022م**، طرابلس: ديوان المُحاسبة الليبي، 2022م. و: "البنك الدولي: ارتفاع معدلات الفقر في ليبيا"، وكالة أنباء المستقبل، بتاريخ: 20/فبراير/2024م، على الرابط التالي: <https://w.almustaqbal.ly/archives/100061>

⁰² أنظر: إيمان بغدادي، "صيانة الحقوق والحريات للإنسان على ضوء نظرية الأمن"، **مجلة: المختار للعلوم الإنسانية**، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: (39)، العدد: 4، 2021م، صص 1205-1206. و: حمدي سيد محمد محمود، "أزمة الحكم في العالم العربي: موروث الاستبداد وتحديات الشفافية والمساءلة"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 20/نوفمبر/2024م، متاح على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=100978>

⁽³⁾ علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 146.

⁰⁴ زاهي بشير المغيربي، **كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي**، بنغازي/ طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2020م، ص42.

2- **التَّعاوُنُ (Cooperative):** وهُنَا تَكُونُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ نَتِيجَةُ فَعَلٍ مُشْتَرَكٍ بَوَاسِطَةِ

الحُكُومَةِ وحَرَكَاتِ المُعَارَضَةِ، والمِيزَةُ الرَّئِيسِيَّةُ فِي هَذَا النَّمُودَجِ مِنَ التَّحَوُّلِ هُوَ اتِّفَاقٌ، أَوْ مُفَاوِضَاتٌ، أَوْ تَسْوِيَّةٌ بَيْنَ الحُكُومَةِ والمُعَارَضَةِ.. كَمَا حَدَثَ فِي بُولَنْدَا، وَتَشِيكُوسْلُوفاكِيا.

3- **الانْهِيَارُ (Collapse):** تُبَاشِرُ حَرَكَاتُ المُعَارَضَةِ مُبَادِرَةَ تَحْقِيقِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ؛ حَيْثُ تَقُودُ

المُعَارَضَةُ الإِطَاحَةَ بِالنِّظَامِ، وَالتَّغْيِيرُ يَحْدُثُ مِنَ الْأَسْفَلِ؛ إِذْ تَكُونُ حَرَكََةُ الإِصْلَاحِ فِي إِطَارِ النِّظَامِ الْمُنْهَارِ ضَعِيفَةً، أَوْ غَائِبَةً، فَالتَّحَوُّلُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ يَكُونُ نَتِيجَةً لِقُوَّةِ المُعَارَضَةِ، وَالحُكُومَةُ تَفْقَدُ سَيِّطَرَتَهَا عَلَى الْأَوْضَاعِ، حَتَّى تَنْهَارَ أَوْ يُطَاحَ بِهَا.. مِثْلُ مَا حَدَثَ فِي الْبُرْتِغَالِ، وَالْيُونَانَ، وَالْأَرَجَنْتِينَ، وَالْفَلِيبِينَ.

4- **التَّدْخُلُ الْخَارِجِيُّ (External Intervention):** وَيَحْدُثُ هَذَا النَّمَطُ عِنْدَمَا يُطِيعُ جَيْشٌ

خَارِجِيٌّ بِنِظَامٍ سِيَاسِيٍّ، فَالتَّدْخُلُ الْخَارِجِيُّ يَشْتَرِكُ مَعَ خِصَائِصِ النَّمُودَجِ السَّابِقِ نَفْسَهُ، كَغِيَابِ الإِصْلَاحِيِّينَ فِي النِّظَامِ الْقَائِمِ، وَكَذَلِكَ: النِّظَامُ الْقَائِمُ يَكُونُ مُعَارِضًا لِلتَّغْيِيرِ، كَنَّمُودَجِ الْعِرَاقِ وَبِنَمَا⁽¹⁾.

وَقَدْ كَانَ لِلتَّدْخُلِ الْعَسْكَرِيِّ فِي لِيْبِيَا دَوْرٌ فِي إِسْقَاطِ نِظَامِ الْقَذَافِي وَمَقْتَلِهِ؛ حَيْثُ قَامَتِ دَوْلٌ كَبْرَى بِالضَّغْطِ عَلَى هَيْئَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ وَأَسْفَرَ ذَلِكَ عَلَى صُدُورِ قَرَارِيٍّ مِنْ مَجْلِسِ الْأَمْنِ الدَّوْلِيِّ رَقْمِي (1970-1973) لِسَنَةِ 2011 وَالَّذِينَ مَنَحُوا الشَّرْعِيَّةَ الدَّوْلِيَّةَ لِقَوَاتِ حَلْفِ (النَّاتُو) بِتَوْجِيهِ ضَرْبَاتٍ جَوِيَّةٍ مَكْتَفَةٍ ضِدَّ قَوَاتِ الْقَذَافِي، وَاسْتَمَرَّتِ الْعَمَلِيَّاتُ الْعَسْكَرِيَّةُ لِحَلْفِ (النَّاتُو) لِمُدَّةٍ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ، وَبِهَذَا يَعدُّ التَّدْخُلُ الْعَسْكَرِيُّ الْخَارِجِيُّ هُوَ النَّمَطُ الَّذِي يَنْطَبِقُ عَلَى وَاقِعِ التَّحَوُّلِ السِّيَاسِيِّ فِي لِيْبِيَا⁽²⁾.

وَقَدْ حَدَّدَ (صَمُونِيلُ هَانْتِنِجْتُون) خَمْسَةَ أَسْبَابٍ لِلتَّحَوُّلِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ، هِيَ بِإِيجَازٍ كَمَا يَلِي:

⁰¹ علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، مجلة: كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، ليبيا، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، المجلد: الأول، العدد: الثاني، أكتوبر 2015م، ص 60.

⁰² لمزيد من التفصيل أنظر: علي بلعربي، "التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية (R to P) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى"، مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، جامعة باتنة 1، المجلد: 22، العدد: الثاني، ديسمبر، 2021م، ص 377-383. و: زهير صالح عقيلة ابريك، التدخل الدولي في الثورة الليبية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2022م. و: حيدر موسى منخي القرشي، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجاً، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018م.

- 1- تدهور شرعية الأنظمة الاستبدادية بسبب الفشل الاقتصادي وأحيانا العسكري. وذلك في وقت أصبحت القيم الديمقراطية مقبولة على نطاق واسع في العالم.
- 2- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق في الستينيات، والذي أدى إلى رفع مستويات المعيشة، وزيادة نسبة المتعلمين، وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى الحضرية في دول كثيرة.
- 3- عدوى الانتشار الديمقراطي، فهي بالنسبة لهنتجتون ككرة الثلج، حيث بروز تجربة ديمقراطية ناجحة تسهم في انتقالها سريعا إلى الدول الأخرى.
- 4- تأثيرات أو ضغوطات الجهات الفاعلة من خارج الدولة، وعلى الأخص المجتمع الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وفي إطار تلك الأسباب التي حدّدها (صموئيل هانتجتون) يشار إلى أن "التحول السياسي" في ليبيا كان متأثرا بنتائج "العدوى الثورية"، حيث طرحت التطورات الأخيرة في المنطقة العربية مفهوم "العدوى الثورية"، أو ما يُطلق عليها (نظرية الدومينو)، ويرتبط هذا المفهوم بما تحدّث عنه هانتجتون في نهاية القرن العشرين عن أسباب موجات المدّ الديمقراطي في العالم، وينطلق ذلك من تساؤل أهميّة الحدود السياسيّة والجغرافيّة في عالم اليوم؛ حيث إنّ العالم الآن يُعتبر "قرية صغيرة"، وما يحدث في مدينة أو دولة من دول العالم يُؤثّر بدوره في مناطق أخرى بعيدة من العالم، وينسحب ذلك على ما حدث في تونس في يناير 2011، ثم مصر في الشهر نفسه، وبالعدوى اندلعت في ليبيا بتاريخ 17 فبراير 2011 م؛ أي أنّ التّغيير (التّحوّل) داخل دولة مُعيّنة قد يُحدّث تغييراً مُشابهاً في الدول المُجاورة لها بما يُشبه أثر العدوى⁽²⁾.

يتحقّق التّحوّل الديمقراطيّ والسياسيّ في الدولة إذا ما توفّرت المؤشّرات الآتية:

- 1- وضع ترتيبات دستوريّة وهيكلية بين الفاعلين السياسيين بشأن النظام السياسيّ الجديد.
- 2- إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة.
- 3- إصدار دستور جديد يلبي طموحات كل أفراد المجتمع.

⁰¹ علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

⁰² أنظر: جهاد الغرام، "التحولات السياسية في الوطن العربي: رهانات وتحديات"، مجلة: الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، الجزائر، المجلد: الأول، العدد: الثاني، جوان 2013م، ص 66. و: محمود الذواوي، "الربيع العربي في ميزان نظرية الدومينو الثقافي"، مجلة: العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، المجلد: 42، العدد: 3، 2014م، ص ص 93-94.

4- تشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تُمارس اختصاصاتها، بما يُرسخ أهداف "التحول الديمقراطي" ضمن صلاحيات مُحددة للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

5- بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون.

6- سيادة الثقافة السياسية في المجتمع التي تحترم حقوق الإنسان، والمتمثلة في احترام حرية التعبير، وحرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون⁽¹⁾.

شهدت ليبيا بعد سقوط القذافي تحولات سياسية تمثلت في انتخابات 2012م، التي اتسمت بمشاركة شعبية واسعة، وأنتجت مؤسسة تشريعية منتخبة، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة، وتشكيل لجنة صياغة الدستور، كما شهدت ظهور أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني، لكن هذه المؤسسات ضعيفة الأداء.. وفيما بعد تم تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عن موعدها الذي كان مزعما عقدها فيه، وهو: 2021/12/24م، مما أدى بدوره إلى تعثر "التحول السياسي"، و كان ذلك من ضمن التحديات التي تواجه "التحول الديمقراطي".

المطلب الثاني: التحوّلات السياسية في ليبيا بعد 2011م:

عزم الليبيون ومعهم المجتمع الدولي على إحداث تحول وانتقال سياسي حقيقي وسريع منذ لحظة الإطاحة بنظام القذافي، وبدأ هذا التحول مبكرا بتشكيل "المجلس الوطني الانتقالي" أثناء عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ثم انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م، يليه انتخابات البرلمان الليبي 2014م، ثم اتفاق الصخيرات 2015م، ناقش فيما يلي مسيرة وخريطة التحوّلات السياسية في ليبيا منذ 2011، وفي خضم ذلك يتم التركيز على إبراز أهم التطوّرات التي واجهت كلّ مرحلة من مراحل تلك "التحوّلات السياسية".

أولاً: المجلس الوطني الانتقالي:

أُعلن عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في 5 مارس 2011 من ثلاثين عضواً لتمثيل "الثوار" على الساحة الدولية، وتم الإعلان عن أربعة عشر عضواً فقط، وهم من يُقيمون في المناطق التي يُسيطر عليها "الثوار"، أما الآخرون فلم يكشف عنهم لأسباب أمنية حيث مقر إقامتهم في مناطق يُسيطر عليها نظام القذافي، وفُهمَت السُرعة في تشكيل المجلس على أنها رسالة قوية للنظام القديم بأن شرعيته تآكلت، وأن إسقاطه بات مسألة وقت، خاصة بعد أن شهد

⁰¹ وليد عبد الهادي العويمر ومصطفى محمد عمر سعد، "أثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا: (2011-2020)"، مجلة: دراسات الإنسان والمجتمع، الزاوية، ليبيا، مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، الجمعية الليبية للبحوث والدراسات العلمية، العدد: 15، يوليو 2021م، ص21.

المسار الدبلوماسي تنقّلاتٍ واتّصالاتٍ مُكثّفةٍ من قبل فريق الشؤون الخارجية لنيل الاعتراف الدوليّ بالمجلس المُكوّن من عشرة أعضاء ليكوّنوا نواةً للتعبير عن مصالح الشعب الليبي⁽¹⁾. وتمّ الاعتراف بالمجلس المدعوم من حلف شمال الأطلسي دولياً كحكومة مؤقتة لليبيا بعد سقوط نظام القذافي، وأوكلت له مهمة تنظيم خريطة الطريق السياسية خلال المرحلة الانتقالية حتى إجراء أول انتخابات برلمانية في يوليو 2012. وتشمل تعيين حكومة انتقالية بقيادة "عبد الرحيم الكيب"، إصدار قانون الانتخابات، وتأسيس لجنة وطنية عليا للانتخابات والتّحضيرات للانتخابات الجمعية التأسيسية الوطنية.

وفي الثالث من أغسطس 2011، أصدر المجلس إعلاناً دستورياً مؤقتاً يحدّد خريطة طريق مرحلة الانتقال السياسيّ تنتهي بموجب الإعلان في مايو 2013⁽²⁾. وبصفة عامّة، اتّصف أداء المجلس الانتقاليّ بالضّعف والتّخبط، كما لم يبرز أيّ اهتمام من جانبه بالمسائل ذات الصلة بعملية "التّحول السياسيّ" ..

ثالثاً: انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 (GNC):

أجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، وتكوّن المؤتمر الوطني العام من (200 عضو، منهم 120 فردياً، 80 بالقائمة)، وحصل التيار الوطني بقيادة محمود جبريل على (39 مقعداً من 80 مقعداً)، مُقابل (17) مقعداً لحزب العدالة والبناء، وتقاسمت الأحزاب الأخرى بقيّة مقاعد القائمة، ومع ذلك تمكّن حزب العدالة والبناء المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين من الاستحواذ على الأغلبية، ثم الهيمنة شبه الكاملة على المؤتمر، وكانت مشكلة هذا المؤتمر تكمن في الفائزين بالمقاعد الفردية، حيث ينتمي معظمهم إلى تيارات دينية، ولم ينجحوا في هذه الانتخابات إلا لاعتبارات عصبية وقبلية بحتة، ممّا وضع التيار الوطني في موقفٍ صعبٍ داخل المؤتمر، وفُدرته على حشد الأصوات الفردية لم يتجاوز (50 عضواً)؛ أي أنه يملك ما يقرب من (90 عضواً من 200 عضو جملة أعضاء المؤتمر الوطني)؛ ما يعني أنه غير قادر على تنفيذ

⁰¹ أنظر: الصادق خميس سعد البريكي، مستقبل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 17 فبراير 2011، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2016م، ص ص102-103.

⁰² أنظر: أحمد نوفل وآخرين (فريق الأزمات العربي)، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مجلة: دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: 79، ربيع 2017م، ص ص43-44. و: منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014م، ص54.

أجندته الوطنية، وفي المقابل نشطت قوى الإسلام السياسي، وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية في استقطاب بقيّة المقاعد الفردية⁽¹⁾.

وقد تعامل واضعو قانون انتخابات المؤتمر الوطني بسلبية مع الأحزاب السياسية الموجودة، فأعلوا من شأن مقاعد الفرديّ مقابل قوائم الأحزاب؛ ممّا أعاق و لفترة ليست بالقصيرة إمكانية التّفاهم بين 120 عضواً فردياً لا يعرف بعضهم البعض، وفي نهاية المطاف اضطرّ الـ120 عضواً إلى تشكيل كتلٍ سياسية داخل المؤتمر وصلت إلى 12 كتلة سياسية⁽²⁾.

و وافق المؤتمر الوطني العام على قانون "العزل السياسي"، المعروف رسمياً بقانون رقم 13 لسنة 2013 في شأن العزل السياسي والإداري، ودخل حيز التنفيذ في: 5 يونيو 2013، وجاء القانون وسط مطالباتٍ من الشعب الليبي بمنع أي شخص سبق له العمل في ظل نظام القذافي. ويمنع قانون العزل أي شخص شغل أي منصب من مناصب جهاز الدولة في عهد القذافي من شغل أي منصب في الحكومة الجديدة⁽³⁾.

وأمنياً تعرض المؤتمر الوطني إلى الاعتداء المتكرر من قبل المسلحين وإجبارهم على التصويت، وهذا ما حدث أثناء التصويت لإقرار قانون العزل السياسي الذي يستبعد فئات كبيرة من الليبيين من العمل لأغراض سياسية أو حزبية بحجة عملهم مع النظام السابق⁽⁴⁾. لا تكمن مخاطر فرض قانون العزل السياسي في إلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي في ليبيا فحسب، ولكن أيضاً في محو الذاكرة المؤسسية للدولة الليبية من خلال استبعاد ذوي الخبرة العاملين في مؤسسات الدولة⁽⁵⁾.

01 أحمد موسى بدوي، "لماذا يُحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب"، موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، بتاريخ: 5/أغسطس/2014م، متاح على الرابط التالي:

<https://www.acrseg.org/10075>

02 هشام الشلوي، "المشهد السياسي والأمني الليبي: الدوائر المفخخة"، موقع: مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2015/4/15م، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201441575216720988.html>
03 رومان ديفيد، هدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجه أو تغيير في السلوك؟"، سلسلة: أوراق، رقم: (4)، واشنطن: معهد بروكنجز، الدوحة: مركز بروكنجز، مارس 2014م، ص 1-4.

(4) "البرلمان الليبي يوافق مبدئياً بالأغلبية على عزل كل من عمل مع القذافي"، قناة: ليبيا الأحرار على الفيس بوك، بتاريخ: 26/ديسمبر/2012م، على الرابط المختصر التالي: <https://2u.pw/ODGBd>

05 أنظر: إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية، واشنطن: معهد بروكنجز، 2013م، ص 11-13.

تجدُر الإشارة هنا إلى أنَّ نسبة المشاركة في انتخابات "المؤتمر الوطني العام" وصلت إلى: 60% من المصوّتين البالغ عددهم (2,728,240) مليون، صوت منهم للانتخاب: (600000.1) مليون، وغاب عن التصويت: (1.128240 مليون)، يضاف إلى ذلك أن مئات الآلاف من الليبيين في الدول المجاورة، مثل مصر وتونس لم يصوتوا؛ يبدو أن انعدام الثقة السياسية من بعض المسؤولين في المجلس الانتقالي، أدت إلى عدم المبالاة بالعملية الانتخابية، مُتناسين أنَّ العمل الانتخابي هو الذي يدعم الشرعية ويُعزّز النّحو الديمقراطي⁽¹⁾.

رابعاً: انتخابات البرلمان الليبي 2014، والصراع الداخلي المسلح:

خلال العام 2014 شهدت ليبيا سلسلة من التصعيد السياسي والعسكري على خلفية التنافس على النفوذ والثروة والموارد، بين شرق البلاد وغربها، وبالتالي، كانت جذور الأزمة السياسية الليبية في عام 2014م، حيث كانت ولاية المؤتمر الوطني ستنتهي بحلول 7 فبراير من ذلك العام، وبدأت تخرج أصوات من داخله تقترح التمديد له حتى نهاية العام، وذلك لم يكن موضع قبولٍ شعبي. ورغم ذلك واصل المؤتمر أداءه لمهامه، بناء على مقرّرات خارطة الطريق التي تم إقرارها من المؤتمر، والتي تنتهي بتسليم السلطة إلى جسم منتخب آخر بعد عام. وفي أغسطس أُجريت انتخابات مجلس النواب وفق قانون الانتخابات، قبل أن يتمّ الطعن في الفقرة (11) من المادة الثلاثين من التعديل الدستوري أمام المحكمة الليبية العليا، التي حكمت في 6 نوفمبر 2014 بعدم دستورية هذه الفقرة، وكلُّ ما يترتب عليها من آثار.. وتفجّر عقب ذلك جدلٌ دُستوريٌّ واسعٌ، فمن جهةٍ تمسّك المؤتمر الوطني بإنفاذ الحكم، وبالتالي حلُّ البرلمان، مع العلم أنَّ المؤتمر حتّى قبل حُكم المحكمة العليا كان قد خلق أمراً واقعاً وذلك باستئناف أعماله في 25 أغسطس بطرابلس، وقيامه بتكليف عمر الحاسي بتشكيل حكومة "إنقاذ وطني".

ومن جهةٍ أخرى، انبرى البرلمانُ المنتخبُ للتمسّك بوصفه المُمثل الوحيد للسلطة التشريعية، وجرى تنفيذُ حُكم المحكمة العليا على أساس أنَّ إلغاء الفقرة (11) من المادة 30 لا يمسُّ وضعه من قريبٍ أو بعيدٍ لكون المجلس يستمدُّ شرعيّته من قانون الانتخاب رقم (10) لسنة 2014. كذلك لأنَّ الحُكم صدر تحت ضغط حصار أنصار جماعة "فجر ليبيا" لمقرّ المحكمة في

⁰¹ أنظر: رجب عمر العاتي، "العدالة الانتقالية: الإشكالات والفرص في الواقع الليبي"، مجلة: العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد: السادس، ديسمبر 2015م، ص374. و: "نسبة المشاركة في الانتخابات الليبية بلغت 60%"، موقع: العربية نت، بتاريخ: 2012/7/7م، على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/articles/2012%2F07%2F07%2F224951>

طرابلس. وكانت النتيجة النهائية لهذه الخلافات القانونية والسياسية مزيداً من التعقيد للأزمة الليبية، حيث أصبح هناك برلمانين وحكومتين⁽¹⁾..

ومع تزايد الانقسام السياسي في ليبيا وتحول الصراع السياسي إلى صراع مسلح بعد انتخابات يونيو 2014 ورفض الإسلاميين الاعتراف بهزيمتهم في الانتخابات لصالح التيار المدني، أصبح هناك معسكران رئيسيان هما: معسكر "عملية الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي التابع للبرلمان المنتخب من الشعب، والموجود في مدينة طبرق (شرق البلاد)، والثاني: "تحالف فجر ليبيا" المدعوم من قبل الأحزاب والقوى الإسلامية والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وحكومة الإنقاذ الإسلامية المنحلة⁽²⁾.

لكن على الرغم من هذا التصعيد العسكري وانزلاق ليبيا إلى حرب أهلية فإنه تم إجراء انتخابات مجلس النواب في 25 يونيو 2014 ليحل محل المؤتمر الوطني العام. وأجريت انتخابات مجلس النواب وسط مشاركة شعبية ضعيفة بسبب أحداث العنف التي عرقلت سير عملية الاقتراع في الكثير من أنحاء البلاد.

ففي حين شارك 62 بالمئة من الناخبين المسجلين في انتخابات المؤتمر الوطني 2012، شارك أقل من ثلث هذا العدد فقط في انتخابات مجلس النواب، إلى جانب أحداث العنف التي منعت الكثير من الناخبين المسجلين من التصويت في انتخابات البرلمان، قاطع عدد كبير من الناخبين المسجلين بالانتخابات⁽³⁾.

وأظهرت الانتخابات تقدماً ساحقاً للتيارين المدني والليبرالي على التيار الإسلامي أعضاء حزب العدالة والبناء، الواجهة السياسية للإخوان المسلمين وحلفائهم. على أية حال، فقد خُسم 188 مقعداً من أصل 200، بعد قبول المفوضية بالأحكام الصادرة من القضاء في حق بعض الدوائر، على أن تُجرى الانتخابات في الدوائر الفارغة عند استقرار الأوضاع الأمنية، وقد أصدر المؤتمر الوطني العام القرار رقم 56 لسنة 2014 عقب إعلان المفوضية نتيجة الانتخابات، ويقضي

⁰¹ أنظر: خالد خميس السحاتي، "الأزمة الليبية: هل من أفق للتسوية؟"، قضايا ونظرات، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد: الأول، مارس 2016م، صص 102-120. و: خيرى عمر، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، مجلة: سياسات عربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 13، آذار/ مارس 2015، ص 36.

⁰² عبد اللطيف حجازي، "التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا"، الملف المصري، القاهرة، العدد: 38، أكتوبر 2017، ص 7.

⁽³⁾ Ben Fishman, "Libya's Election Dilemma", THE Washington institute, May 21, 2018,

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/libyas-election-dilemma>

القرار بتحديد يوم الرابع من أغسطس 2014 موعداً نهائياً للتسليم والتسليم بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب المنتخب⁽¹⁾.

وأفرزت الانتخابات مجلساً للنواب أثار جدلاً دستورياً بسبب مخالفات دستورية متعلقة بانعقاده خارج مدينة بنغازي، المقرر المنصوص عليه بموجب التعديل السابع للإعلان الدستوري، الأمر الذي زاد الأزمة السياسية حدة؛ حيث اتخذ مجلس النواب الجديد قراراً مصيرياً بعدم الانعقاد في بنغازي، كما تم الاتفاق عليه، ولكن بدلاً من ذلك انتقل شرقاً إلى طبرق؛ مما دفع المؤتمر الوطني إلى اتخاذ قرار أحادي الجانب بتجاهل الانتخابات، وإعلان أنه لا يزال البرلمان الليبي الشرعي، كما طالب تحالف كتائب مسلحة بمؤن الغرب الليبي مكون من اثنتي عشرة مدينة تحت اسم "فجر ليبيا" بعودة المؤتمر الوطني العام السابق باعتباره صاحب الولاية الشرعية⁽²⁾.

وانعقد مجلس النواب في طبرق في 4 أغسطس 2014، وقاطع ثلاثون نائباً منتخباً الافتتاح معلنين أنه غير شرعي بسبب موقعه، ودعم تحالف فجر ليبيا المقاطعين، ثم دعا أعضاء المؤتمر الوطني السابق، وكثير منهم لم يتم إعادة انتخابهم في انتخابات مجلس النواب، إلى الانعقاد مرة أخرى باسم المؤتمر الوطني العام الجديد، كبرلمان بديل، وجاء العديد من الذين انضموا إلى المؤتمر الوطني العام الجديد من الأحزاب الإسلامية⁽³⁾.

وتفاقم الشقاق الحاد في البلاد، والذي بدوره كان ولا يزال المعوق الأكبر في عملية التحولات السياسية في ليبيا منذ 2014، عندما قضت المحكمة العليا الليبية في نوفمبر 2014 بعدم مشروعية مجلس النواب في طبرق، مما أدى إلى رفض إعطاء البنك المركزي المخصصات المالية اللازمة لعمله، بينما رفض مجلس النواب الحكم، متهماً الجماعات المسلحة التابعة

⁰¹ أحمد موسى بدوي، "لماذا يُحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب"، موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، بتاريخ: 5/أغسطس/2014م، متاح على الرابط التالي:

<https://www.acrseg.org/10075>

(²) على سعيد أحمد الشين، "أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، السويس/مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد: السابع، العدد: الأول، يناير 2016م، ص480.

(³) أنظر: "مجلس النواب المنحل بليبيا يرفض إبطال شرعيته"، الجزيرة نت، 6/11/2014م، <https://2u.pw/Rg3HIN>

و: عزة كامل المقهور، الطعون الانتخابية في التشريعات الليبية (2012-2014): النص والواقع والتقييم، طرابلس: منشورات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ديسمبر 2018م، متاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/YyNbd>

وكذلك: محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2020م، صص 121-123.

للمؤتمر بالضغط على المحكمة بسبب سيطرتهم عليها، ونتيجة لذلك أصبح للمجلس حكومته ومصرفه المركزي المتمركزين في شرق البلاد⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك بدأت قوات "فجر ليبيا"، وبتحريض من قوى خارجية داعمة لها في عمليات مسلحة واسعة للدفاع عن المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، ومحاولة الإطاحة بمعسكر "الكرامة"⁽²⁾. حيث كانوا يخشون من الانتكاسات التشريعية التي ستلحق بهم عبر العقوبات المشددة تحت اسم "مكافحة الإرهاب"، وفي ظل استمرار كل فريق على موقفه والعجز الدولي عن إيجاد حلٍ للأزمة تشكّلت على الأرض حكومتان واحدة في طرابلس والأخرى في طبرق، تدّعي كل منهما الشرعية، مع استمرار العمليات المسلحة بين الفريقين لما بعد 2014 للسيطرة على أكبر قدرٍ ممكنٍ من أراضي ليبيا؛ حيث يُمكن القول إن ليبيا بعد 2014 أصبحت ساحةً لحربٍ شرسة، وانزلقت في فوضى سياسية وأمنية رهيبة⁽³⁾.

خامساً: الاتفاق السياسي الليبي (LPA) "اتفاق الصخيرات":

تمّ تنظيم أول لقاء بين الفرقاء الليبيين في مدينة "الصخيرات" المغربية برعاية المملكة المغربية وتحت إشراف الأمم المتحدة، وامتدت مفاوضات "الصخيرات" لخمس جولات بين الأطراف المتنازعة، ونتج عن هذه الجولات اتفاق شكّلت على إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج^(*)، والتي نالت تأييد المجتمع الدولي، واعتبرتها الأمم المتحدة الحكومة الشرعية الممثلة للدولة الليبية.

Tarek Megeris, "ORDER FROM CHAOS: STABILISING LIBYA THE LOCAL WAY", See: ⁽¹⁾ POLICY BRIEF, European Council on Foreign Relations, July 2018, At the following electronic link:

https://ecfr.eu/wpcontent/uploads/ECFR_265_Order_from_chaos_stabilising_libya_the_local_way_T_Megerisi.pdf

Emadeddin Badi, Mohamed El-Jarh, Marwa Farid, At a Glance: Libya's ⁽²⁾ Transformation 2011-2018 Power, Legitimacy and the Economy, Berlin, Germany, DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL Democracy Reporting International (DRI), 2019.

⁽³⁾ Mohamed Eljarh, "Libya's Islamists Go for Broke", foreign policy, 22/7/2014, <https://foreignpolicy.com/2014/07/22/libyas-islamists-go-for-broke>

^(*) حكومة الوفاق الوطني (بقيادة فايز السراج): كانت تتمتع بالشرعية الدولية، وتسيطر تقريباً على طرابلس، وقد انبثقت عن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات (المغرب)، بتاريخ: 17 ديسمبر 2015، بإشراف من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقد بدأت أعمالها فعلياً في 19/يناير/2016، خلفاً لحكومة الإنقاذ الوطني. أنظر: سهام الدريسي، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا، أوراق سياسية، إسطنبول/تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م، ص39.

وبالفعل أنشأ الاتفاق مجلساً رئاسياً كان عبارة عن سلطة تنفيذية ضعيفة تولت مهامها في طرابلس في مارس 2016م، وكلفت بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وأيضاً تشكيل المجلس الأعلى للدولة، الذي يتكون من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام، ونص على أن يستمر مجلس النواب بوصفه البرلمان الوحيد، وأن يصادق على حكومة الوحدة الوطنية. ويمكن القول إن اتفاق الصخيرات ولد ميتاً، فالصخيرات أنشأ حكومة وفاق وطني بالفعل لكنها كانت ضعيفة، لم يكن لها مصدر شرعية سوى الاعتراف بها دولياً⁽¹⁾.

وبالتالي لم يستمر الاتفاق طويلاً حيث ذكر أن مجلس النواب أعلن انسحابه من الاتفاق، مما عرقل مسار الاتفاق السياسي الذي شكل عند توقيعه نجاحاً مهماً في طريق حل الأزمة الليبية⁽²⁾.

المبحث الثاني: ملامح النسيج الاجتماعي الليبي والعوامل المؤثرة عليه:

المطلب الأول: ملامح النسيج الاجتماعي في ليبيا:

* مفهوم النسيج الاجتماعي:

يُمثل الترابط الثقافي والاجتماعي لأفراد أي مجتمع نسقاً من العلاقات الاجتماعية التي أوجدتها سنوات طويلة من التعايش ضمن جماعة واحدة متجانسة مع بعضها البعض، على نفس المساحة وتحمل العديد من الخصائص المشتركة أهمها: اللغة والعادات والتقاليد والديانة، الأمر الذي يترتب عليه وجود نسيج اجتماعي يعكس مدى الترابط الاجتماعي الذي يجمع بين أفراد المجتمع الواحد⁽³⁾. ويُعتبر "النسيج الاجتماعي" واحداً من أهم عناصر وحدة المجتمعات، فهو يضم كافة المكونات الاجتماعية في قالب واحد، ويدعم الانتماء الاجتماعي للأفراد، ومن أهم مكونات "النسيج الاجتماعي": العادات والتقاليد الاجتماعية، اللغة التي تعتبر وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع، إضافة إلى الدين الذي يقوي الجوانب الروحية بينهم⁽⁴⁾.

(1) Wolfram Lacher, "Libya: The Gamble That Failed", In: Asseburg, Muriel; Lacher, Wolfram; Transfeld, Mareike, Mission impossible? UN mediation in Libya, Syria and Yemen, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik -SWP- Deutsches Institut für Internationale Politik

On the following link: <https://2u.pw/RfJum>. Und Sicherheit, 2018, pp17-18

(2) نورة الحفيان، "التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات"، موقع: المعهد المصري للدراسات، بتاريخ: 18/فبراير/2020م، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/3aLFL5j>

(3) إسماعيل عمر عبد السلام الكوكاك، "الحروب والنزاعات المسلحة وتأثيرها على النسيج الاجتماعي للأسرة الليبية"، مجلة: آفاق المعرفة، ليبيا، الجمعية الليبية لدروب المعرفة، العدد: السابع، سبتمبر 2024م، ص7.

(4) عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل المسماري، "عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي"، مرجع سبق ذكره، ص163.

ويعرف النسيج الاجتماعي بأنه: "البناء الاجتماعي بمكوناته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية". ويمكن تعريفه بأنه: "مجموعة الروابط بين كل أو بعض أفراد المجتمع"⁽¹⁾. ومن العرض السابق يتبين لنا أن النسيج الاجتماعي هو عبارة عن مزيج منسق بشكل ذاتي، ينشأ ويتكون نتيجة فترة زمنية طويلة، وينجم عنه أنساق اجتماعية وثقافية تعكس تلك الفترة وما انطوت عليه من خبرات وقيم تراكمت، وأصبحت طابعا مميزا للمجتمع⁽²⁾.

* توصيف موجز للمجتمع الليبي:

من حيث المبدأ، يتعين على أي تحليل للتفاعلات السياسية، ودور القوى السياسية المختلفة أن يأخذ في اعتباره طبيعة المجتمع الليبي وتركيبته الاجتماعية والدينية والسياسية، وطبيعة التفاعلات السياسية خلال الحقبة السابقة لثورة السابع عشر من فبراير 2011م، والتي تشمل النظام الملكي ونظام العقيد القذافي⁽³⁾.

لقد ظلت العلاقات الاجتماعية والروابط الأولية، في سياقاتها الجهوية والقروية والقبلية، تتحرك داخل أحشاء هذا المجتمع، وفي صميم بنيته، متحديّة صخب الشعارات ومُتفاعلةً بذكاء مع سياسات متذبذبة ومتولّنة داخلياً وخارجياً⁽⁴⁾.

يعيش ثمانون في المئة من الليبيين في المناطق الحضرية، أي المدن والبلدات، وقد تطوّر التعليم بشكل واضح في السنوات الأخيرة، ومُعدّل القراءة والكتابة في البلد هو من بين الأعلى في أفريقيا. ومع ذلك، فإنّ نقص البحوث المتخصصة عن المجتمع الليبي الحديث تُعزّي إلى واقع أن ليبيا قد عزلت، وأصبحت غير متاحة للباحثين طوال العقود الثلاثة الأخيرة⁽⁵⁾.

⁰¹ أبو تيسير الهمداني(إعداد)، السياسات العامة لترتق النسيج الاجتماعي الليبي، ط1، (د.م)، المؤلف، 2020م، ص9.

⁰² عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل المسماري، "عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي"، مرجع سبق ذكره، ص165.

⁰³ زاهي بشير المغيربي، كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁰⁴ محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م، ص71.

⁰⁵ علي عبد اللطيف احميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحويلات الاجتماعية في ليبيا"، ترجمة: عمر أبو القاسم الكللي، سلسلة: دراسات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012م، ص 17. وأنظر: علي عبد اللطيف احميدة، ما بعد الاستشراق: مراجعات نقدية في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي (1990-2007)، تعريب: أسامة العدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م، ص 115-136.

وتركز بعض الدراسات بشأن الأزمة الليبية على الهويات القبلية والتعقيدات السياسية في علاقاتها المتبادلة، كما لو كان المجتمع لا يزال يتألف من مجموعة مُشرذمة من القبائل تُهيمُن عليها عقلية لم تتغلغل فيها الحداثة. غير أن بعض علماء السياسة شددوا على أن هذا الافتراض إنما هو "أسطورة مُضللة"، تستنسخ الأيديولوجية الاستعمارية والنظرات الاستشراقية. فهو مضلل إذ يفترض أن المجتمع الليبي لم يطاله مرور الأزمنة وتقدم العصور، فلم يتأثر بالرأسمالية، والتغيير الاجتماعي، والتوسع العمراني، وتكوين الطبقات، والهوية القائمة على نوع الجنس، ولم يشهد تخلياً عن الهوية القبلية خلال القرن الأخير من الزمن. وقد أصبح هذا الافتراض، حول مجتمع لا يزال موجهاً بعقلية تعود إلى ما قبل الحداثة، مفهوماً أيديولوجياً يفسر به تطور الأحداث في ليبيا⁽¹⁾.

وخلص ما سبق هو أن المجتمع الليبي تغير كثيراً اليوم، فمعظم سكّانه يقطنون في المدن، واقتصاده مُندمج في السوق العالمية، وينقسم على أساس الطبقة الاجتماعية، ونوع الجنس، والعوامل الاقتصادية المناطقية. فليس التحدي الذي يواجهه اليوم الطابع القبلي، بل التصنيفات المُستخدمة لفهم تعقيداته وتنوعاته. والأهم من ذلك هو أن فشل الانتقال في ليبيا لا يرجع إلى الطبيعة القبلية للمجتمع، بل إلى إخفاق الفرقاء الليبيين في بناء توافق وطني وتحقيق مُصالحة وطنية شاملة⁽²⁾.

* النسيج الاجتماعي في ليبيا: الملامح العامة:

يُوصف "النسيج الاجتماعي" تاريخياً في ليبيا بأنه "مُتماسك"، فالليبيون مُسلمون سُنّة، أغلبهم من أتباع المذهب المالكي، وتُطلق عبارات مُتداولة في هذا الصدد، مثل: النسيج الليبي الواحد، والمجتمع المُتجانس ذو المذهب الواحد، ولقد كان هذا التماسك الاجتماعي واضحاً بصفة أساسية في إطار النظام القبلي، حيث تُمثل القبائل وحدات اجتماعية واقتصادية متميزة تجمعها علاقات النسب والقرابة⁽³⁾. المجتمع الليبي بتركيبته الحالية، من بين المجتمعات التي تتخفّض فيها عناصر الاختلاف بين مكوناته الاجتماعية. الغالبية تُنسب أصولها للقبائل العربية، الجماعات التي تحمل بعض الصفات الخاصة محدودة (الأمازيغ والطوارق والنبو)، ونسبتها بين السكّان صغيرة. معظم السكان من المسلمين. كذلك

⁰¹ أنظر: علي عبد اللطيف احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والأفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020م، ص19.

⁰² المرجع السابق نفسه، ص ص19-20.

⁰³ أنظر: محمد زاهي بشير المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995م، ص48. و: سالم العوكلي، التاريخ يتجهم والحياة نضحك: تأملات في ليبيا ما بعد 2011، ط1، بنغازي-طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2019م، ص ص60-61. و: سليمان أبوبكر الحباس، أثر القبائل في تدعيم الصلة بين الاتجاهات السياسية والحقوق في ليبيا، ط1، طرابلس: دار الوليد، 2025.

يمكن وصف المجتمع الليبي بأنه "مجتمع قبلي" (*)؛ بمعنى أن القبيلة فيه ولزمن قريب كانت أهم بنياته الاجتماعية. وعلى الرغم من تعرضها خلال السنوات الأخيرة، إلى منافسة مع هياكل اجتماعية جديدة، لا تزال تحتفظ بموقع متميز داخل البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي. والقبيلة كما ينظر إليها محليا، عبارة عن عدد من الأسر النووية والأسر الممتدة، ترتبط ببعضها - على الأقل في أذهان أعضائها - بأصل واحد (أب أو جد)؛ وأسر أخرى تنتسب إلى القبيلة عن طريق علاقات المصاهرة، أو حتى بهدف الاحتماء. وتؤلف مجموعة من الأسر العشيرة، ومن مجموعة العشائر المترتبة ببعضها تتكوّن البطن، ومن مجموعة البطون تتكوّن القبيلة. لذلك نرى أنّ خطاب الكراهية الذي انتشر انتشاراً واسعاً منذ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 من بين الظواهر الحديثة في هذا المجتمع، وإن وجدت له جذور محدودة خلال فترة حكم القذافي. (1)

لقد بيّن الرّصد التّاريخي لمراحل التّحوّل، أنّ المجتمع الليبيّ انتقل من مجتمعٍ تقليديٍّ إلى مجتمعٍ حديثٍ اتّضحت فيه معالم "التّغيّر الاجتماعي"، فقد مرّ هذا المجتمعُ بظُروفٍ قاسيةٍ وصعبةٍ تمثلت في انتشار الفقر والجهل والمرض وحياة البؤس والحرمان، بالإضافة إلى الاستعمار الأجنبي الذي نهب خيرات البلاد وأضرّ بالليبيين من ناحية الاعتقالات والقتل والنّفي (2)، وفي العقود الخمس الأخيرة حدثت تغيرات كبيرة شملت كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي كان للنّظير الدور المحوري فيها (3).

(*) في الأربعينيات خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطني، كانت هناك أصوات تؤكد على عدم إمكانية إنشاء الدولة الليبية في ظل التوجهات القبلية والانقسامات الجهوية، ولو تم التسليم بذلك المنطق في ذلك الوقت لما قامت الدولة الليبية. ولكن بعد قيام الدولة بدأت التوجهات القبلية والجهوية في التلاشي تدريجياً. وكانت الجامعة الليبية من أهم المؤسسات التي قامت بدور حاسم في صهر المجتمع الليبي في بوتقة وطنية واحدة.. أنظر: زاهي بشير المغربي، كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص10.

01 أنظر: مصطفى عمر التير، "الدولة و المجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها: مقارنة سوسيولوجية"، في: نائلة سعدي (إشراف)، رؤى مختلفة حول ليبيا المعاصرة، تونس: معهد الأبحاث حول المغرب المعاصر، 2024م، صص 16-17. <https://books.openedition.org/irmc/3902>. وكذلك: مصطفى عمر التير، "دور الهجرة القسرية في تشظي النسيج الاجتماعي: حالة المجتمع الليبي"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 492، فبراير 2020م، ص 112.

02 لمزيد من التفصيل حول هذه الحقبة أنظر: علي عبد اللطيف حميدة، الإبادة الجماعية في ليبيا: الشر، تاريخ استعماري مخفي، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، ط1، بنغازي: مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، كلام للبحوث والإعلام، 2023م. وكذلك: مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العسيرة، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013م، صص 31-36.

03 نجية جبر محمد، "التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية"، مجلة: البحث العلمي في الآداب، القاهرة، جامعة عين شمس، المجلد: 19، العدد: التاسع عشر، الجزء الثالث، 2018م، صص 1-2.

من ناحية أخرى، أدت عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي اعتباراً من منتصف ستينيات القرن الفائت إلى زيادة تجانس "النسيج الاجتماعي" في ليبيا، وإلى تناقص تأثير الولاءات والانتماءات القبلية والجهوية، وتعزيز الولاءات الوطنية والأحاسيس بالانتماء إلى كيان أكبر وأشمل يجمع كل الليبيين. إن ما شهدته ليبيا من معالم التحديث في العقود الأخيرة من القرن العشرين، والتي تمثلت في ارتفاع مستويات الحضارية والتعليم والاتصالات والمواصلات التي ساهمت بدرجة كبيرة في تجانس المجتمع الليبي، وتفتيت الولاءات القبلية والجهوية والتقليل من أهميتها إلى حد كبير في تحديد مسارات التفاعلات السياسية⁽¹⁾.

كان النِّظامُ السَّابِقُ مبنياً على الولاء (السِّيَاسِيّ) والقِرابَةِ القَبَلِيَّةِ⁽²⁾، حتى أصبحت القبائل أحد المصادر الرّئيسة للشرعية السِّيَاسِيَّةِ للنِّظام، وأحد العوامل الجوهرية في استقرار الوضع الداخلي⁽³⁾. ويرى البعض أن: تحديث ليبيا وانتقالها لدولة المؤسسات والتَّعدُّدية الحزبية والانتقال من ضعف المُجتمع المدني والتَّعبئة الجماهيرية في عهد القذافي، يرتبط بالجدل حول تعريف "الدَّور السِّيَاسِيّ" للقبائل، وتمييزه عن الدَّور الاجتماعي لها⁽⁴⁾.

ويمكن القول بأن العامل الأيديولوجي هيمن على مُختلف القضايا والسياسات والتَّوجهات في ليبيا سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، واستمر ذلك حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، حيث برزت بوادر انحسار العامل الأيديولوجي في السياسة الليبية، وظهر المنظور البراغماتي النفعي الذي ساهم في حل كثير من القضايا التي واجهت ليبيا خلال القرن الماضي⁽⁵⁾.

⁰¹ زاهي بشير المغيربي، كلمات في محراب الوطن، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

⁰² مصطفى عمر التير، "رهاناتُ النُّخب السِّيَاسِيَّةِ والمُجتمع المدني في المغرب العربي"، مجلة: المُستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 411، مايو 2013م، ص 59-60.

⁰³ أنظر: آمال سليمان العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008م، ص 152. وكذلك: آمال سليمان العبيدي، "القبيلة والقبلية: بديل المُجتمع المدني"، مجلة: عراجين، القاهرة، العدد: 4، يناير 2006، ص 28.

⁰⁴ "التطورات في شمال أفريقيا وانعكاسها على الثورة الليبية"، مجلة: الملف الليبي، طرابلس، المجلد: الأول، العدد: الثالث، يوليو-أغسطس-سبتمبر 2013م، ص 13.

⁽⁵⁾ آمال سليمان العبيدي، "بؤر الإصلاحي السياسي وأثره على سياسات تمكين المرأة في ليبيا: دراسة استكشافية"، في: محمد زاهي بشير المغيربي وآخرين (تحرير)، السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة، بنغازي، جامعة قاريونس، 12-14 يونيو/2007م، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، (د.ت)، ص 354.

وعندما أصبح القهر في ليبيا تحت سلطة القذافي حالة اجتماعية وسمه للمواطن الذي اعتاد السلبيّة والانتكاليّة، تحوّل المجتمع الليبيّ إلى "مجتمع من الكراهية"، وكانت هيمنة الفكر الاستبداديّ لدى القذافي بسبب نزعة الدكتاتورية التي تعمّقت مع السنين، فقد كان رافضاً للاختلاف في الرأْي وقبُول الآخر، ولهذا ابتدع قاعدة "من تحرّب خان"، أي أنّ مُجرّد الاختلاف وتكوين الأحزاب خيانةً وتهديدٌ للأمن الوطنيّ أو أمن الدولة و"السلم الأهلي" (*)(1).

تأثر النسيج الاجتماعي الليبي بشكل كبير خلال فترة حكم العقيد القذافي، حيث سعى الأخير إلى إعادة تشكيل المجتمع الليبي وفقاً لأيديولوجيته الخاصة، والتي عرفت بـ"الثورة الثقافية". تضمّنت هذه الثورة محاولاتٍ لإلغاء القوانين القديمة، وإصلاح الإدارة.. وقد تمّ الإعلان عنها من قبل القذافي في 15/أبريل/1973 في خطابه بمدينة زوارة(2)، وقد حدّد فيه برنامج عملٍ للبَدْء في "الثورة الثقافيّة"، التي استهدفت تَنْوِير البنى الإداريّة للحُكُومَة، وإلغَاء القوانين القديمة، وَتَشْكِيل اللِّجَان الشَّعْبِيَّة التي يَتِم اختيارُها مُباشرةً من الشَّعب.

وفي عام 1993م تم تشكيل "القيادة الشَّعْبِيَّة الاجتماعيّة"، وهي مؤسسة جديده خُلقت ضمن إطار النِّظام السِّيَاسي القائم آنذاك(3). وَيَكْمُن دَوْرُها في عِدَّة مَهَامٍ مِنْهَا(4): تَسْوِيَةُ الْقَضَايَا وَالْمَشَاكِلِ الاجتماعيّة كَحَلِّ

(*) يُعرَف "السلم الأهلي" بأنّه: "الإجراءات المترتبة على الانتقال من حالة الحرب إلى حالة النِّعاش والسِّلْم بين أعضاء المجموعات الإثنيّة، والتي كانت في حالة صراع". ويُعرَف بأنّه: "المُحافظة على تأمين وحماية حُقوق جميع المواطنين داخل الدولة الواحدة دون اعتداء أحد على الآخر باستخدام أساليب التعذيب أو التحريض أو القتل أو التهجير، وعلى أساس المساواة بين المواطنين دون تمييز بينهم سواءً بالحقوق والواجبات". وهو يعني أيضاً توفر مجموعة من القيم كالتمساح وقبول التعددية الثقافية والتعايش السلمي واحترام الاختلاف.. للمزيد أنظر: أيمن عبد يوسف حمدان، "النزاعات العائلية وتأثيرها على السلم الأهلي في فلسطين"، مجلة: العلوم الإنسانية والطبيعية، مؤسسة بربادو للخدمات التعليمية بالملكة المتحدة، مركز الأبرار للأبحاث والدراسات الإنسانية، العراق، مركز نبذة للأبحاث والدراسات بالسودان، المجلد: (4)، العدد: 2، فبراير 2023م، صص 490-491. و: سوسم كريمي، "مُستقبل الاندماج الاجتماعي الخليجي: المواطن والهوية الخليجيّة"، في: مجموعة باحثين، مستقبل مجلس التعاون الخليجي، اللقاء السنوي الخامس والثلاثون، الكويت، (6-7/فبراير/2015م)، الكويت: مُنتدى التنمية الخليجي، أوراق ودراسات في التنمية، 2015م، ص59.

⁰¹ فائزة الباشا، "إسلاميو ليبيا ونظام القذافي: من الاضطهاد إلى المناصحة"، في: مجموعة باحثين، ليبيا: الدين والقبيلة والسياسة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2014م، صص 47-48. وأنظر مثلاً: علي عبدالصادق، "المجتمع المدني الليبي: توجهات السلطة والمجتمع"، مجلة: شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ديسمبر 1999م - يناير 2000م، ص 59. و: محمد عبد المطلب الهوني، سيف القذافي: مكر السياسة وسخرية الأقدار، ط1، دبي: دار مدارك للنشر، 2015م، ص94.

(2) صبحي محمد قنوص وآخرين، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000م، ص119.

(3) آمال سليمان العبيدي، "القبيلة والقبليّة: بديل المجتمع المدني"، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(4) صُبحي مُحمَّد قنُوص وآخرين، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً (1969-1999)، مرجع سابق، صص 151-152.

النِّزَاعَاتِ الْقَبِيلِيَّةِ، وَمَحَاصِرُهُ أَيَّ ظَوَاهِرَ نُشِئُ إِلَى النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ، وَالْقَضَاءِ عَلَى أَيِّ مُحَاوَلَةٍ تَسْتَهْدَفُ سَلْبَ السُّلْطَةِ مِنَ الشَّعْبِ، وَتَرْسِيخُ الْوَحْدَةِ الْوَطَنِيَّةِ ضِدَّ أَيِّ مُحَاوَلَاتٍ تَسْتَهْدَفُ بَثَّ الْفُرْقَةِ دَاخِلَ الْمُجْتَمَعِ اللَّيْبِيِّ.

وفي عام 1995م أدخل النظام السابق ما أسماه "وثيقة الشرف" التي ركزت على فكرة المسؤولية الجماعية والعقوبة الجماعية في حال قيام أعضاء من القبائل بخيانة البلاد والنظام السابق، كان على زعماء القبائل تحمل مسؤولية تصرفات وأفعال أعضاء القبيلة، وأي فشل في معاقبة المخطئين يؤدي إلى عقوبة جماعية لكل القبيلة والأسرة⁽¹⁾.

وبينما تتناقض المؤشرات في تحديد اتجاه ما يحدث أو سيحدث في المرحلة الانتقالية الحاسمة في ليبيا، وما يمكن أن يسود في النهاية من اتجاهات وأوضاع بعد نهايتها، فإن ما كتبته ليزا أندرسون قبل أكثر من عشرين عاما يبدو اليوم أكثر أهمية، حيث ذكرت أن: "سياسات القذافي الخاصة قد حددت إرث نظامه في ليبيا، وسوف تكون هناك حاجة إلى أي نظام جديد للتعامل مع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ثورته". إن ليبيا في حاجة إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي الذي أتى على الأخضر واليابس. لم تقتصر آثار القذافي السلبية على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم التعذيب، أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية فحسب، بل تجاوزت جرائمه الهدر المادي، فدمر القيم الأخلاقية التي أدت إلى تعطل ثقافة المجتمع السياسية، وهو عنصر أساسي للتنمية الثقافية. إن من إرث نظام القذافي ثقافة (الكولصة) أو المحاصصة وتوزيع المناصب بين الفرقاء بطرق غير قانونية لا تقوم على معيار الكفاءة أو النزاهة والشفافية وغلبة الميول الإقصائية وغيرها.. لقد خلقت تركة القذافي تحديات هائلة سوف تجعل تجاوز العقبات صعباً، وهو ما سيجعل المصالحة الاجتماعية أكثر صعوبة، رغم أنها ضرورية لإرساء الديمقراطية، وإعادة الإعمار في نهاية المطاف⁽²⁾.

مما سبق يمكن القول أن ليبيا سوف تحتاج إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار السلبية المترتبة على مساوئ حكم القذافي. حيث أن تركته طالت المنظومة القيمية الحاكمة في المجتمع الليبي، وعلى حد تعبير عياض بن عاشور فإن إرساء نظام قيمي جديد نادرا ما يجري إلى تامة؛ فهو

01 آمال سليمان العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص ص152-153.

(2) أنظر: يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م، ص ص 23-24. و: سيف النصر عبد السلام بالحسن وخالد خميس عبد السلام السحاتي، "الإرث السياسي ودوره في عرقلة التحول الديمقراطي في ليبيا (2011-2020): دراسة نظرية"، مجلة: البحوث العلمية، طرابلس، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد: السادس عشر، السنة: الثامنة، 2023م، ص ص64-65.

يبقى دائما قابلا للتراجع والسير إلى الخلف، والتبديل لا يكتسب نهائيا، إذ أنه لا يجري على خط سوي، بل يمشي على طريق مليء بالتناقضات والتمزقات والآلام، ويبدو أن لتغيير المنظومة القيمية الليبية أثمنا باهظة قد لا تقل عن الدم والخراب، وأن الليبيين قد بدأوا بالفعل في دفعها⁽¹⁾.

* المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النسيج الاجتماعي في ليبيا:

واجه المجتمع الليبي تغييراً متسارعاً في "النسيج الاجتماعي" بفعل عوامل داخلية وخارجية، وهو ما يتطلب دراسة هذه العوامل؛ لتلافي جوانبها السلبية التي يمكن أن تؤثر في "البناء الاجتماعي"، ولاشك أن قضية "النسيج الاجتماعي" تمثل أحد القضايا الاجتماعية المهمة، خاصة وأن المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات يعاني من الصراعات والانقسامات، خاصة بعد ثورة فبراير، حيث تعرضت التجربة الديمقراطية لبعض المشكلات، وهو ما أدى إلى تعارض المصالح، وارتفاع المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وضعف "النسيج الاجتماعي". وليس هناك أخطر على وحدة "النسيج الاجتماعي" لأي شعب من الشعوب من إثارة النزعات المنطقية والجهوية والمذهبية؛ كونها أفتك سلاح لتفتيت وحدة الشعوب وإشغالها بقضايا لا تخدم وحدتها الوطنية⁽²⁾. وفي هذا الإطار، توجد عدة عوامل تؤثر على النسيج الاجتماعي في ليبيا، منها:

- **التغيرات الاجتماعية والاقتصادية:** منها ما يتعلق بتحول التركيبة السكانية، ومنها ما يتعلق بالنزوح والهجرة بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، ومنها ما يرتبط بالتغيرات في القيم والأخلاق، أو ما يتعلق بالظروف الاقتصادية كالفقر والفساد.. إن عمليات التغير التي مر بها المجتمع الليبي أحدثت تأثيرات اجتماعية متعددة، منها تغيرات على بنية الأسرة ووظائفها التقليدية، كما حدثت تغيرات أساسية على نمط العلاقات ووظائفها الاقتصادية والتربوية التي كانت تقوم بها قديماً من خلال قيام بعض المؤسسات الحديثة، وبرزت أنماط سلوكية وظواهر اجتماعية جديدة بسبب تدخل عدد من المتغيرات وأهمها: التطورات التكنولوجية، والانفتاح على العالم الخارجي⁽³⁾.

- **الجوانب الثقافية والفكرية:** من هذه العوامل على سبيل المثال ما يلي:

⁰¹ زاهي بشير المغربي، **كلمات في محراب الوطن**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

⁰² وجدان أبو القاسم محمد الملوذي، "دور الأسرة الليبية في تقوية النسيج الاجتماعي: دراسة ميدانية بمدينة الزاوية"، **مجلة: الريادة للبحوث والأنشطة العلمية**، صبراتة، الجمعية الليبية للدراسات والبحوث العلمي، العدد: الأول، يونيو 2021م، ص100.

⁰³ للمزيد أنظر: محمد عمر وأحمد البيلي وسامية قدرى ونيس، "التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية"، **مجلة: البحث العلمي في الآداب**، القاهرة، جامعة عين شمس، العدد: 3، الجزء: 3، 2018م، ص 566-570. و: مصطفى عمر التبر، **التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي**، ط1، طرابلس: معهد الإنماء العربي، بنغازي: جامعة قاربونس، 1980م. و: محمد علي أبو رقية، "مظاهر التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية علي منطقة ماجر بمدينة زليتن"، **مجلة: العلوم الإنسانية**، زليتن، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلد: (40)، العدد: (2)، 2024م، ص 365-380.

-الدين: من الناحية التاريخية، كان للدين التأثير الأقوى على المجتمع الليبي. فمنذ أن دخل الإسلام والعرب إلى ليبيا عام 642م، أدى الدين دورا مهما جدا، فلقد أثر بصورة كبيرة على بنية وقيم واتجاهات المجتمع الليبي، وهو يمثل وحدة أساسية للولاء والهوية، وقد تغلغل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في البلاد. وبصفة عامة، ساهم دور الدين في المجتمع الليبي في خلق سمات خاصة محددة في معتقدات الناس وقيمهم وأنماط سلوكهم. وأصبح جزءا من نسيج المؤسسات القبلية الاجتماعية، إلى جانب قيامه بدور حاسم في التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في ليبيا⁽¹⁾.

تتجانس ليبيا دينياً بدرجة أكثر من أية دولة عربية أخرى، وباستثناء الأمازيغ الذين يُشكّلون أقلّ من 10% من السكّان (البربر أو الأمازيغ، والطوارق، والتبو)، يُعدُّ معظمُ الليبيين من المسلمين السُنّة، الذين يتَّبِعُون المذهب المالكيّ المُتَّسِم بالاعتدال والتَّسامُح⁽²⁾. وكان لهذه الطبيعة "الوسطية" انعكاسات مهمة على مسارات التفاعلات السياسية والاجتماعية، وعلى القوى السياسية التي برزت في تاريخ ليبيا الحديث⁽³⁾.

- التعصب والتطرف: في ظلِّ الصِّراع السِّياسيِّ الذي شهدته ليبيا، (خاصة منذ عام 2014م)، كما سيأتي تفصيله لاحقا، والذي ساهم في خلق فراغات جيواستراتيجية، تزايد تمُدُّ التنظيمات الإرهابية في ليبيا كداعش، الذي عمل على إعادة تموضعه في أكثر المناطق حيوية من أجل تدعيم عوامل بقائه. من زاوية أخرى، فإنَّ ليبيا تُعدُّ سوقاً رائجة لتجارة الأسلحة التي يحتاج إليها مُقاتلو التنظيم، بالإضافة إلى صُغوبة ضبط الحُدود بما يسمح بانتقال المُقاتلين القادمين من دُول الشَّمال الإفريقيّ، ومنطقة السَّاحل والصحراء، وجنُوب أوروبا، والتحاقهم بالتنظيم بسُهُولة أكبر من سوريا⁽⁴⁾.

(1) آمال سليمان العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-68.

(2) يوسف محمد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 180.

(3) أنظر: عبير إبراهيم أمينة، "الفصل الثاني عشر: الدين والدولة في ليبيا اليوم"، في: مجموعة باحثين، الدين والدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 568-569.

(4) للمزيد أنظر: عماد حمدي، "ليبيا وإعادة تمركز داعش: المخاطر ومسارات المواجهة"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 204، أبريل 2016، ص ص 184-185. و: يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 416، السنة: 36، أكتوبر 2013، ص 31. وكذلك: محمد جمعة، "مُستقبل التشكيلات المُسلحة في ليبيا"، الملف المصري، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 38، أكتوبر 2017، ص 10. و: أحمد عبدالمعطي حسن علاء الدين، الفاعلون المُسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017.

وفي 16 مايو 2014 انطلقت في بنغازي "عملية الكرامة" بقيادة اللواء خليفة حفتر، وهذه العملية العسكرية قامت على تحالف ضم ضباطا من الجيش الليبي، وأبناء القرى والمناطق الشرقية (الذين ينتمون للعديد من القبائل)، ويتسمون باختلاف توجهاتهم السياسية، ورؤيتهم لشكل الدولة، والنظام السياسي فيها، حيث شمل هذا التحالف: مؤيدين للفيدرالية، ومعارضين لها، ومحسوبين على النظام السياسي السابق، وثورة فبراير، وليبراليين، وسلفيين، وبدوا وحضرا⁽¹⁾. وبالتالي، اتسم هذا التحالف بالتنوع الواضح، وكان الهدف الرئيسي الذي يجمع كل هؤلاء هو محاربة "الإرهاب"، ووقف الاغتيالات التي شهدتها بنغازي. وقد حققت هذه العملية انتصارات واضحة، رغم أنها بدأت بإمكانيات بسيطة، وبعدد محدود من العسكريين، ولم يمض وقت طويل حتى تبناها البرلمان الليبي، واعترفت بها الحكومة المنتهكة عنه⁽²⁾. وفي المقابل، انطلقت في طرابلس في 13/يوليو/2014 عملية "فجر ليبيا" العسكرية، التي أعلن قاداتها أنهم الثوار الحقيقيون، وأن حربهم للدفاع عن أهداف ثورة فبراير، وضمت "فجر ليبيا" في مكوماتها أطرافا مختلفة في توجهاتها السياسية والاجتماعية، ما بين الاعتدال والتشدد، وقد استهدفت هذه العملية منع خنومها من محاولات الهيمنة على العاصمة طرابلس. كما أن تباين مواقف هذه المكونات من الاتفاق السياسي أدى إلى تشظي هذا التحالف⁽³⁾.

لقد كان من نتائج تلك المواجهات الشرسية والتطورات المتلاحقة حدوث شروخ واضحة في "النسيج الاجتماعي"، فعلى سبيل المثال: نجد أن بعض الأسر كان أحد أفرادها يُقاتل مع الجيش الوطني، وآخر يُقاتل إلى جانب بعض الجماعات الإرهابية، هذا إلى جانب عمليات الخطف والاعتقال وقتل المدنيين، و اضطراب المواطنين إلى النزوح من مدنهم وقراهم فرارا من الحرب والاشتباكات المسلحة⁽⁴⁾.

⁰¹ كامل عبد الله، "ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 205، يوليو 2016م، ص ص 151-152.

⁰² أنظر: محمد مصطفى النير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة"، في: علي الدين هلال (تحرير) وآخرين، حال الأمة العربية (2014-2015) الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م، ص ص 592-593.

⁰³ أنظر: كامل عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 152. وكذلك: محمد مصطفى النير، مرجع سبق ذكره، ص 593.

⁰⁴ لمزيد من التفصيل أنظر مثلا: ناصر الدعيسي، حقائق للتاريخ: استقصاء صحفي مع عاشور شوايل، القاهرة: منشورات إبيدي، 2022م، ص ص 60-62. و: رشا عطوة عبدالكريم ضبيش، ""التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة حالة الدولة الليبية"، مجلة: كلية السياسة والاقتصاد، مصر، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، العدد: الثالث عشر، يناير 2022م، ص ص 19-34.

- النزاعات المسلحة والانقسام السياسي: أسهمت الحروب الأهلية والصراعات الممتدة داخل بعض الدول العربية، في تكريس "ثقافة العنف السياسي" في الوطن العربي، وذلك من خلال عدة مسالك منها:

أولها: عسكرة المجتمعات: حيث تؤدي الحروب الأهلية في العادة إلى انتشار السلاح على نطاق واسع بين فئات المجتمع، لاسيما في ظل ضعف أو انهيار السلطة المركزية في الدولة، وعجزها عن القيام بواجبها من أهم وظائفها، وهي احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة.

ثانيها: تعميق حدة الانقسامات في المجتمعات على أسس دينية وطائفية وعرقية وجغرافية وقبلية، الأمر الذي يعمق من مشاعر واتجاهات الكراهية والتعصب وعدم الثقة والسلوك الثأري الانتقامي على الصعيد المجتمعي، وذلك بدلا من مشاعر واتجاهات التسامح والعيش المشترك والسلم الأهلي. وهذه الشروخ الاجتماعية تحتاج إلى وقت ليس بالقصير من أجل محوها.

وثالثها: خلق تأثيرات نفسية واجتماعية سلبية على مختلف فئات المجتمع، حيث أنه من المعروف أن الحروب سواء أكانت حروبا بين دول أو حروبا أهلية تؤثر سلبا على مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة في حالة استمرارها لفترات طويلة. ولكن تأثيرها الأخطر يكون في الأطفال والمراهقين والشباب، فعندما تصبح المواجهات المسلحة وأعمال القتل والتدمير والتخريب والاعتقال جزءا من مشاهد الحياة اليومية، فإن فئات من هؤلاء الأطفال والمراهقين والشباب تنتسب بالاتجاهات العنيفة، وتعتاد رؤية الممارسات الخسنة والدموية، ومع مرور الوقت يصبح العنف شيئا عاديا ووسيلة مقبولة لحسم الخلافات.

رابعها: أن الحروب بين الدول والحروب الأهلية تخلق بينات ملائمة لتمدد مختلف أشكال العنف الأخرى، وفي مقدمتها العنف الجنائي، كما تؤدي إلى عمليات نزوح قسري، فضلا عن زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكل ذلك يغذي ثقافة العنف في المجتمع⁽¹⁾.

ومن المعلوم أن ليبيا تشهد منذ سنة 2014م أزمة سياسية معقدة، ترتب عليها انقسام سياسي خطير، حيث أصبح هناك برلمان منتخب في شرق البلاد، انبثقت عنه حكومة، وفي طرابلس تم إحياء المؤتمر الوطني العام (منتهى الولاية)، وانبثقت عنه أيضا حكومة "الانقاذ الوطني".

* أثر الانقسام السياسي على المجتمع الليبي: توجد عدة آثار للانقسام السياسي على المجتمع منها⁽²⁾:

⁰¹ أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، "ثقافة العنف السياسي في الوطن العربي: البنية والمصادر وسبل التفكير"، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: 258، المجلد: 24، نوفمبر 2015م، ص 20-21.

⁰² للمزيد أنظر: ماجدة العربي (إعداد)، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015م، ص 4-6.

- **النزوح والهجرة:** فالمواطن يرحل عن مدينته أو بيته بحثاً عن الأمن والأمان، وقد أصبحت هذه ظاهرة تزداد يوماً، بسبب القتال والاشتباكات، وصعوبة الأوضاع المعيشية، وفي هذا الصدد تُشير بعض الدراسات إلى أن: "الدّرس الأهمّ الذي يُمكن استخلاصه من التّجربة العالميّة المُقارنة هو أنّ تحقيق السّلام الاجتماعيّ أولاً، ثمّ الأمن والأمان، قد يغدو مُستحيلاً على المدى الطويل من دون إقامة نظامٍ أمنيّ يكتسب شرعيّته من القانون، وتقومُ فاعليّته على أداءٍ مُلتزم به في الممارسة العمليّة، بما يكفل احترام الحقوق"(1).

- **تغير نمط الجريمة إلى الجريمة المنظمة:** لقد أظهرت بعض الدراسات السابقة التي أجريت في ليبيا أن غالبية الجرائم كانت تأخذ طابع الارتجال والشكل البسيط، وفي الآونة الأخيرة ساهم انتشار السلاح والهجرة غير الشرعية، إلى جانب الصراع السياسي، ثم الانقسام السياسي في إنتاج نوع حديث على مجتمعنا من أنواع الجريمة وهي "الجريمة المنظمة"، والتي يشترك في التخطيط لها وتنفيذها عددٌ من المجرمين، ويستخدمون وسائل وتقنيات حديثة، ومُتقدّمة عمّا مَضَى(2).

- **التنشئة الاجتماعية للأطفال خلال الحروب:** بدايةً عرّف البعض عمليّة التنشئة الاجتماعيّة (Socialization) على أنّها تعلّم وتعليم وتربية، وتقومُ على التفاعل الاجتماعيّ، وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوك ومعايير لأدوارٍ مُعيّنة(3). وهي تقومُ بعملية تحويل الكائن البشري إلى إنسان اجتماعي سياسي، ممّا يُساعد الفرد على التّكيف الحياتيّ والبيئيّ الاجتماعيّ والسّياسيّ. وتعملُ التنشئة نتيجةً لذلك على المحافظة على استمرار الوضع الرّاهن، والتّكيف مع الأوضاع المُستجدة(4).

⁰¹ يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 416، السنة: 36، أكتوبر 2013م، ص21.

⁰² حول الجريمة المنظمة أنظر مثلاً: ابتسام ميلاد حديدان، "الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، الهجرة غير الشرعية: التداعيات وسبل المواجهة، سرت: جامعة سرت، ديسمبر 2009م، ص1-13. على الرابط التالي: https://uot.edu.ly/downloadpublication.php?file=ADE*KsYZ46131655545719_pub.pdf
و: عبد الله عجلان عبد الله الدوسري ونايف شافي عبد الله الهاجري، "الجريمة المنظمة: أسبابها وإجراءات منعها"، مجلة: الدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، جامعة مدينة السادات، كلية الحقوق، المجلد: 9، العدد: 3، سبتمبر 2023، ص1951-1980.

و: خالد خليف، "تنامي الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية الاتجار بالبشر في ليبيا نموذجاً"، مجلة: المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المنية، المجلد: (4)، العدد: (2)، ديسمبر 2020م، ص32-40.

⁰³ أنظر: علي محمد شمش، العلوم السياسية، الطبعة الثامنة، بنغازي/ ليبيا: المؤلف، 2013م، ص ص 61-63.

⁰⁴ رعد حافظ سالم الزبيدي، التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين، عمّان/ الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011م، ص13.

وقد شهد الأطفال في ليبيا تحت سن العاشرة أحداث الحراك الثوري عام 2011م، كما عايشوا تفاعل أهاليهم مع محكاتها وتحدياتها، واستوعبوا بمستوى إدراكهم الطفولي، وشهدوا في وسائل الإعلام مشاهد العنف والقتل، والحقد والكرهية، وهذا تزامن مع مستوى متدن من التعليم والتربية التي تأثرت سلباً بالصراعات السياسية والعسكرية، وازدادت سوءاً بالانقسام السياسي⁽¹⁾.

وقد أشارت بعض المنظمات الدولية، ومنها اليونيسيف أن: "الأطفال في ليبيا، بمن فيهم الأطفال اللاجئين والمهاجرون، لا يزالون يتعرضون للمعاناة الشديدة وسط العنف والفوضى التي ظهرت جراء الحرب الأهلية التي طال أمدها في البلاد"⁽²⁾.

- **تزعزع سُلَم القيم:** تتصدّر القيم مكاناً رفيعاً في جوانب سلوك الإنسان اليومية، وتشغل مساحةً فسيحةً من موضوعات البحث في العلوم الاجتماعية، وتحظى بأهمية خاصة في الدين والفن والفلسفة⁽³⁾.

إنَّ المحرّك الحقيقي لثقافة المجتمع "منظومة قيمية" تنطبع في عُقول أفرادها وأذهانهم، وتنغرس في نفوسهم وأفئدتهم، فتصوِّغ لهم خصوصيةً تُميّزهم، وهويةً يفتخرون بها⁽⁴⁾. وتعمل القيم كميّارٍ لأفراد المجتمع تساعد في اختيار السلوكيات أو الاتجاهات أو الأفكار المقبولة في المجتمع، وتُيسِّر له اتخاذ القرارات فيصبح بها مُنسجماً مع مجتمعه، ويتحقّق له الإشباع النفسي والاجتماعي، ويشعرُ هو بالانتماء⁽⁵⁾. يشعر الليبيون بالفخر بهويّتهم اللبّية، ويعتبرون أنفسهم جزءاً من المجتمع المحلي، ومن الأمة الإسلامية.

⁰¹ ماجدة العربي (إعداد)، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص5.

⁰² "ليبيا: عشرات الآلاف من الأطفال مُعرضون للخطر وسط العنف والفوضى الناجمة عن نزاع لا يهدأ"، موقع: منظمة يونيسيف، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتاريخ: 17/يناير/2020م، متاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/7VSyq>

⁰³ صلاح قنصوة، نظرية القيم في الفكر المعاصر، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م، ص7.

⁰⁴ نجيب الحصادي، "ركائز قيمية"، في: زاهي المغيربي، نجيب الحصادي وآخرين (إعداد)، المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لأراء الليبيين في القيم: التقرير النهائي، بنغازي: جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات، 2015م، ص15.

⁰⁵ ماجدة العربي (إعداد)، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص5.

والمُجتمع الليبيّ مُجتمعٌ مُحافظٌ، وللبُعد الدينيّ أثرٌ واضحٌ في منظومته القيميّة. أغلبية ساحقة من الليبيين يدينون بالإسلام على المذهب السني، ولا يبررون إطلاقاً سرقة الممتلكات أو الغش في الضرائب، أو قبُول الرشاوى مُقابل أداء واجباتهم⁽¹⁾.

وتُشيرُ المُشاهداتُ، في ليبيا، إلى ارتفاع القيم الاقتصادية ورُبما الوطنيّة مُقابل تراجع قيم أخرى كالقيم الاجتماعيّة وغيرها، وقد ساهم الإعلام، والصراعات السياسية، وتجار الحروب، وظروف الحرب الأخرى مُساهمة فاعلة في ذلك⁽²⁾.

وقد شَهِدَ المُجتمع الليبيّ العديد من التغيّرات الاجتماعيّة، والثقافيّة أو القيميّة(*) والاقتصاديّة، أحدثت تغيّراً وتحولاً في العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة كصراع الأدوار والمراكز الاجتماعيّة بين الإناث والذكور، وأثرت على شكل الأسرة ووظائفها، والعلاقة بين أفرادها، حيث أن انفتاح المُجتمع على المُجتمعات الأخرى وتأثره بها أكثر من ذي قبل، انعكس على الحياة الاجتماعيّة للأسرة الليبية، فانتشار التعليم بصفة عامة، وارتفاع مستوى الطموح، وانشغال المرأة عن المنزل وخروجها للعمل أظهر عدة تغيّرات كالصراع على السيادة، والميزانية داخل الأسرة، والصلة بالنسق القرابي، كذلك ظهور إيديولوجيات متغيرة ترتبط ببعض المفاهيم مثل: مفهوم الطلاق، والأدوار، والإمكانات الاجتماعيّة للإناث، إلى جانب تغيير "النسق القيمي"، هذا إلى جانب ضعف "الوازع الديني" الذي ترتب عليه الانحراف السلوكي والأخلاقي. وأيضاً من مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي التغيّرات التي حدثت بسبب الحروب والصراعات المستمرة، وما نتج عن ذلك من حالات نفسية وأوضاع اجتماعية، واقتصادية سيئة، ناهيك عن حالات النزوح التي ساهمت في ظهور بيئات مرضية، تُعاني من الفقر والإقصاء الاجتماعي، ورداءة نوعية الحياة، والتمزق الوجداني والاجتماعي⁽³⁾.

⁰¹ زاهي المغربي، نجيب الحصادي وآخرين (إعداد)، المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لأراء الليبيين في القيم: التقرير النهائي، مرجع سبق ذكره، ص11.

⁰² ماجدة العربي (إعداد)، مرجع سبق ذكره، ص5.

(*) **التغير القيمي:** هو التغير الذي يحدث في القواعد الثقافية المشتركة المكونة للإطار المرجعي الذي يحدد للإنسان صور المرغوب وغير المرغوب، المقبول وغير المقبول، وأنماط السلوك وسبل الوصول إلى الغايات والأهداف؛ نتيجة تغير كل أو بعض الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية... إلخ، ويترتب على ذلك أن يفقد هذا الإطار الإجماع والاتفاق المُشترك على فاعليته وجدواه نتيجة عدم ملاءمته أو تناقضه مع الوقائع والسيئات الاجتماعية الجديدة، مما يؤدي إلى نوع من الصراع بين أجزائه حتى يتم التكيف فيما بينها من ناحية، وبينها وبين الواقع من ناحية أخرى.. أنظر: أحمد عبد الموجود، "السياحة والتغير القيمي في المجتمع البدوي: مجتمع ذهب نموذجاً"، المجلة: الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد: السادس والأربعون، العدد: الأول، يناير 2009م، ص146.

⁰³ أنظر: غادة مرعي بوجلال، "التغيّرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية لطلاق في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية لعينة من المُطلقين والمُطلقين بمدينة بنغازي"، مجلة: أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية، بنغازي، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، العدد: الثامن، يونيو 2023م، صص 234-235.

المبحث الثالث: انعكاس التحوّلات السياسيّة علي النسيج الاجتماعيّ في ليبيا خلال فترة الدراسة:

غنيّ عَنِ البَيَانِ، أَنَّ الأوضاع الحاليّة في ليبيا تشي بغياب يكاد يكون كاملاً لمؤسسات الدولة وعوز تامّ للأمن والقانون، وبالتالي للسلم المجتمعيّ والأمان الأهليّ، وأنّ المجتمع والدولة الليبيّة تُواجه الآن مُعظَمَ أزمات بناء الدولة في وقتٍ مُتزامنٍ، ما يُفاقمُ تأثيرها ومُتربّياتها. فالملاحظُ أنّ هناك تساؤلاتٍ كثيرةً حول الهوية، ومشاكل مُلحة حول الشرعيّة، وعوزٌ واضحٌ في تغلغل مؤسسات الدولة، وعجزٌ كبيرٌ في قُدّرات الدولة التوزيعيّة، وشكوكٌ حاضرةٌ حول جدوى المشاركة السياسيّة وتأثيرها على القرار السياسيّ واتّجاهاته⁽¹⁾.

إن المجتمع الليبي يواجه -بعد ثورة 17/فبراير/2011م وسقوط نظام القذافي- إشكاليات صعبة مثل العديد من المجتمعات التي واجهت الديكتاتوريات والحروب الأهلية والدول والأنظمة التسلطية والشمولية، فأصبح هناك ضرورة ملحة للتفكير المنهجي في المعوقات والعقبات التي تراكمت فيما يسمى "عبء تاريخ الدولة التسلطية" بعنفها وقمعها، وتدميرها ليس فقط للمؤسسات الاجتماعية والأهلية، ولكن أيضا تشويه القيم المدنية وعرس الغبن والأحقاد، وإحياء النعرات الجهوية والقبلية، مما يدعو قبل أي شيء آخر إلى ضرورة الوعي والاستيعاب لهذا العبء، وأيضا الكفاءة الأخلاقية المهنية من أجل بدء حوار وطني جاد، سعيا نحو التفكير في تسوية سياسية، وتطبيق العدالة الانتقالية، وبعدها تحقيق المصالحة الوطنية بالكشف عن الحقائق⁽²⁾.

إن الحروب المحلية التي شهدتها البلاد ساهمت في تدمير الارتباط الجمعي لمنظومة الوعي الوطني الليبي، وهددت قيم الترابط والتلاحم لتمثل "الهوياتي"، فأصبحت هناك صورة مشوهة مكونة في المخيال الجمعي.. مع العلم أن الذات مازالت مشحونة ومحملة وجدانيا بتراكمات تاريخية قبلية وبعديّة-ممزوجة بمشاعر متأججة مكبوتة في حالة كمون؛ فاستيقظت، واشتدت في ظروف تحولها وانتقالها خوفا من المجهول⁽³⁾.

وفي الحقيقة فإن النسيج الاجتماعي الليبي تعرض لهزات عنيفة كادت أن تعصف بالمجتمع وتُدمره، حتّى أصابه التَفَكُّكُ والتصدُّع في فتراتٍ مُتلاحقة، الأمر الذي يدعُو إلى وُجوب تحقيق

⁰¹ زاهي بشير المغيربي، "بناء الدولة والتعايش السياسيّ والمُجتمعيّ في ليبيا(1)"، موقع: أخبار ليبيا، بتاريخ: 27/مايو/2016م، الرابط التالي: <https://www.libyaakhbar.com/libya-news/103370.html>
⁰² علي عبد اللطيف أحمدية، "بعد الثورة: إشكاليات وتحديات الانصاف والمصالحة الوطنية في ليبيا"، المجلة الليبية للعلوم الاجتماعية، بنغازي، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد: الأول، المجلد: الأول، يونيو 2013م، ص 10.

⁰³ علي محمد علي الطنازفتي، "هوية الشخصية الليبية: وإشكالية تحيز الذات على الموضوع"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 537، نوفمبر 2023م، ص ص 109-110.

آليةً للاندماج الاجتماعي؛ بهدف حلّ الأزمة الليبية المستعصية. ويكُون ذلك من خلال إيجاد وسيلة انسجام، وإقامة سلطة مركزية تنظيمية تكون قادرة على بسط النفوذ وتطبيق القانون في ربوع الدولة، بالإضافة إلى المواءمة بين النخب والجماهير⁽¹⁾.

فالمهتمّ بسياقات الانتقال في المجتمع الليبي يتلمّس تحولات نوعيّة، فمع اندلاع ثورة 17/فبراير، وما تبعها من مآلات، وتطوّرات في الجوانب السياسية والاجتماعية والإنسانية لل ليبيا ما بعد القذافي، فمع كل هذا وجد الليبيون أنفسهم في دوامة الفوضى والتشرذم، في ظل الشرخ الذي أصاب النسيج الاجتماعي الليبي⁽²⁾.

لقد انعكست التحوّلات السياسيّة في ليبيا خلال فترة ما بعد ثورة 17 فبراير على النسيج الاجتماعي الليبي، فمثلاً خلال فترة المجلس الانتقالي جاءت طريقة تأسيسه لتبرز حجم الاختلافات والتباينات السياسية في ليبيا آنذاك، حيث تشكل يوم الأحد 27 فبراير 2011م، وبناءً على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المحررة من حكم القذافي تم في 5 مارس 2011 اختيار مصطفى عبد الجليل رئيساً للمجلس. ويتكون المجلس من ثلاثين عضواً يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي. وشهدت تلك المرحلة انقسامات داخلية بين مؤيّد للنظام السابق ومعارضٍ له، أضف إلى ذلك التدخّل العسكري الذي زاد من حدة الانقسام الداخلي في ليبيا، كذلك الأطماع والأجندات المختلفة لدول إقليمية ممّا أدّى إلى تضارب مصالحها، والخطير في هذا الأمر تكريسه لحالة الانقسام السياسي التي سادت ليبيا من خلال تحالف القوى الخارجية، ودعمها لفصيلٍ مُعيّن، ترى فيه الأقدّر على تأمين مصالحها، وظهور الجماعات الإسلامية المتطرّفة، التي تسبّبت في العديد من الاغتيالات، ممّا أدّى إلى نتائج سلبية على النسيج الاجتماعي الليبي، وصُعوبة تحقيق "المصالحة الوطنية"⁽³⁾.

أما خلال فترة المؤتمر الوطني العام 2012 تم إصدار القانون رقم (4) لسنة 2012 من قبل المؤتمر بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام، وكان صدوره يسبق صدور القانون رقم (26)

⁰¹ يوسف محمد أبو القاسم الصيد، "معوقات الاندماج الاجتماعي في الجنوب الليبي: دراسة ميدانية"، مجلة: دلالات، للعلوم الإنسانية والتربوية، جامعة طبرق، العدد: الثامن، السنة: الثالثة، يوليو 2023م، ص237.

⁰² عبد الكريم علي مصطفى، عراقة البنية الثقافية والفكرية واستعصاء التغيير، طرابلس: دار الوليد، 2025م، ص118.

⁰³ أنظر: ماجدة عبد الرحمن بشير فركاش، دور العامل الخارجي في عملية التحولات السياسية في ليبيا: دراسة للدور الأمريكي منذ عام 2011م، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022م، ص69. و: أسامة عبد الرحمن، العرب والأمم المتحدة، القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013م، ص154-155.

لسنة 2012، بشأن الهيئة العليا لتطبيق النزاهة الوطنية، الذي بموجبه تم تحديد الضوابط الواجب اتباعها في تقلد المناصب والوظائف العامة المشمولة بأحكام هذا القانون، مما يتطلب الأمر إعادة ترتيبات عملية الانتخابات؛ لأنه قد تنطبق هذه المعايير على بعض المرشحين للمؤتمر، وبالتالي يستوجب استبدالهم، وهذه كانت بداية لظهور الصراعات والتجاذبات بين القوى السياسية.⁽¹⁾ كما كشفت مرحلة ما بعد انتخابات المؤتمر الوطني عن الانقسامات الاجتماعية والنخبوية في ليبيا؛ حيث كرّست تلك الانتخابات التنافس بين المشروعات العلمانية والإسلامية، كذلك الصراع بين النخب القديمة والنخب الجديدة، فالأخيرة تعتبر نفسها المعبر عن الثورة، وتريد قطع الصلة بالماضي عبر تطهير البلاد من جميع ما كان له صلة بنظام القذافي، في الوقت الذي يمين على المؤتمر الوطني الإسلاميون، وسعى المؤتمر في وقت مبكر لحسم هذا الصراع عندما أقر قانون "العزل السياسي" في مايو 2013م، الذي صمّم لاستبعاد أي مسؤول سابق في نظام القذافي من ممارسة العمل السياسي، لكن في جوهره استهدف الأحزاب العلمانية والليبرالية، التي عمل الكثير من رؤوسها في نظام القذافي، مما زاد من حالة عدم الثقة والتناحر بين المؤتمر والفصائل السياسية.⁽²⁾

لقد أقرّ قانون "العزل السياسي" تحت تهديد السلاح ومحاصرة واقتحام وزارتي العدل والخارجية من قبل الميليشيات المسلحة، وفتح هذا القانون الباب لانقسام أكثر تنضاء أمامه القدرة والرغبة في التسامح، وهو ما عرض "النسيج الاجتماعي" للخطر، مما يؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي، ويهدد وحدته وتماسكه.⁽³⁾

كما عكس الاقتال الدائر بين طرابلس وبنغازي مدى الانقسام الذي وصلت إليه النخب الليبية، ومدى حجم التصدع في "النسيج الاجتماعي" الذي تزايد بين عدد من المُن الليبية بسبب التصارع على مراكز السلطة والموارد والنفوذ، وتسبب هذا الصراع في خسائر مادية وبشرية أثرت في حياة المواطن، وأصبح يهدد بدخول البلاد في نفق مظلم من التجاذبات والاقتتال، في

⁰¹ الصادق خميس سعد البريكي، مستقبل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 17 فبراير 2011، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2016م، ص 123.

⁰² ماجدة عبد الرحمن بشير فركاش، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁰³ للمزيد أنظر: محمد عبد الحفيظ الشبخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة: 37، العدد: 432، فبراير 2015م، ص 130.

ظلّ تعُتُّ الأطراف المُتقاتلة، وما ترتب عنه من إطالة أمد الصِّراع، ممّا يُهدِّدُ تماسك الدولة الليبّية وسيادتها.⁽¹⁾

ونتج عن تعرُّض ليبيا للاقتتال والحرب الأهلية، واقعٌ سياسيٌ واجتماعيٌ واقتصاديٌ، أحدث بمُعْطيات الحياة المعيشية جُرحاً عميقاً في اللحمة الوطنية والأخلاقية للشعب الليبي، فقد أحدثت في صفوف المُتَحاربين قتلٌ وجرحٌ وأسرى، ومفقودين، ولاجئين ونازحين، كما نتج عنها في صفوف المواطنين المدنيين من الليبيين، من تضرُّر بالتشريد والنزوح وانتهاك للحُرُمات واستيلاء على الممتلكات، وتهديد المساكن والمُنشآت، ونتيجة لهذا الجُرح قد تلجأ هذه الفئات (من المُحاربين والمدنيين) المُعتدى عليها بهذه الجرائم إلى الانتقام والثأر، واستيفاء الحقِّ بالذات، خاصةً في ظلِّ "الانقسام السياسي"، وضعف القيادة السياسية للدولة، وعدم سيطرتها على السِّلاح، وغياب الأمن، وشلل أجهزة الدولة، خاصةً المحاكم والعدالة.⁽²⁾

كما نتج عن قيام الثورة الليبية ظهور نوع من "التصنيف القبلي" بشكل واضح، مما أدى ليس فقط لصدارة قبائل ومدن معينة، بل أدى أيضاً إلى ما يمكن وصفه بعملية انقسام واستقطاب اجتماعي وسياسي، حيث أصبحت ليبيا مقسمة بشكل واضح بين القبائل والمناطق النشطة في الثورة من جهة، وأولئك الذين كانوا سلبيين أو تم تجنيدهم من قبل النظام، هذا الاستقطاب يتم توظيفه في المرحلة الانتقالية لتعزيز مكانة قبائل ومناطق معينة على حساب غيرها ليرسخ انقسام المجتمع إلى مُنتصرين ومهزومين ورابحين وخاسرين، مما يجعل تحقيق المصالحة الوطنية أمراً صعباً المُنال، ومن أبرز تحديات الانتقال الديمقراطي.⁽³⁾

وظلّت ليبيا تحت وطأة "عقلية ثورية"، ترفض الاختلاف في الرأي، وتقمع الرأي الآخر، وهو ما قاد إلى مزيد من التسلط، والانقسام، ورفض التعددية والتسامح.. لقد بيّنت التجربة السياسية في ليبيا أنه بقدر ما كان التخلُّص من نظام القذافي سهلاً، فإنَّ التخلُّص من إرثه وحُضوره في أذهان

⁰¹ المرجع السابق ذكره، ص133.

(2) أنظر: علي سعيد أحمد الشين، "أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص 484. و: ماجدة عبد الرحمن بشير فركاثر، دور العامل الخارجي، في عملية التحولات السياسية في ليبيا..، مرجع سبق ذكره، ص 102. و: محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة: 37، العدد: 431، يناير 2015م، صص 100-113.

⁰³ يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، ورقة أولية (2)، 2013-8-6م، اللقاء السنوي الحادي والعشرون، مُحصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية، أوكسفورد، بريطانيا، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، 2013م، صص 28-29.

<http://www.arabsfordemocracy.org>

الليبيين فكراً وممارسةً، يُمثّل تحدياً كبيراً سيحتاج إلى جهدٍ ووقتٍ كبيرين⁽¹⁾. لم يكن القذافي حاكماً قوياً، وإن سعى بشكل متواصل وبشتى الوسائل إلى تعزيز سلطته، لقد كان حاكماً ضعيفاً، تمسك بالسلطة، وبذل كل ما أمكن لجعل الناس في وضعيّة تُجبرُهُم على العمل من أجل البقاء، وتُبْعِدُهُم عن الانشغال بقضايا الحكم والسياسة، رغم إدعائه المتواصل أنّ الشعب هو الحاكم، وهو ما أفرغ السياسة من أيّ محتوى، وجعلها مجرد صدّى لصوّته، ولأننا التي في داخله⁽²⁾. ولقد نادى الأقليات الثقافية والإثنية من الأمازيغ والطوارق والتبو بمطالب -عبر عنها هؤلاء- تتعلّق بإبراز الهوية والثقافة الخاصّة، واعتبار الأمازيغيّة لغةً رسميّة، مع المُناداة بتمثيلٍ نسبيّ في الحكومة والمؤسسات المختلفة للنظام السياسيّ الانتقاليّ، وبسبب عدم تجاوب مؤسسات الحكم في النظام الانتقاليّ تزايدت حدّة تلك المطالب، وتحوّل بعضها إلى مظاهرات واعتصاماتٍ، وغير ذلك.

ومع أنّ المؤتمر الوطنيّ العامّ خصّص سِتّة مقاعد للأقليات ضمن لجنة السّتينّ المكفّلة بإعداد الدستور إلّا أنّ ممثلي هذه الجماعات عبّروا عن عدم الرّضا، وأعلنت حالة العصيان والرفض، وأعلن ممثلوهم بالمؤتمر الوطني عن مقاطعة، وأعلنوا أنّهم سيقاطعون الانتخابات إن لم يحصلوا على امتيازاتٍ أكثر، وهو الأمر الذي أصبح يُخشى منه تهديد "الوحدة الوطنيّة"⁽³⁾.

بالإضافة إلى ما سبق، تُعتبر الفيدرالية والجهويّة تحدّي آخر فيما يتعلّق بمستقبل وحدة ليبيا، فلقد عبّرت الفيدرالية -بالذات- عن نفسها مُبكّراً في صيف 2011م، وقبل اكتمال تحرير البلاد من نظام القذافي؛ وإنّ تراجع عنها المطالبون بها مُوقّناً، إلّا أنّها عادت للبروز مُجدّداً بعد انتهاء عمليّة التحرير، من خلال تأسيس "مجلس برقة" في: 6/مارس/2012م، وبغضّ النظر عن دُروس التجربة الفيدرالية في ليبيا تاريخياً، إلّا أنّه يُمكن القول أنّ التّخلّي عنها كان عاملاً مُهمّاً في تحقيق قدرٍ كبيرٍ من الاندماج والتأسيس لبناء هويّة وطنيّة. ويظهر من مُتابعة المطالبة بالنظام الفيدرالي أنّ قضية الشعور بالتهميش ظاهرة مُتنامية لدى سكان هذا الإقليم، وكذلك بعض الأقاليم الليبية الأخرى، أفرزتها حالة التحول وما حملته من مشكلات. ولا ينبغي تفسير هذه الخطوات على أنّها كانت رغبة في الانفصال؛ بل هي نوعٌ من التّحدّي للسلطة الحاكمة لكي تنتهج الأسلوب

⁰¹ مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العسيرة، بيروت، منتدى المعارف، 2013م، ص275-281.

⁰² يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م، ص205.

⁰³ يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص30-29.

اللامركزي، وتمنح استقلالاً إدارياً ومالياً للأقاليم، وتُفَعَّل ديوان المحاسبة في الدولة لضمان عدم ضياع أموال الشعب الليبي⁽¹⁾.

المسألة الأخرى، أنه بالرغم من ما حققته انتخابات يوليو 2012م من نسبة عالية وصلت إلى 63%، وبلغت مشاركة المرأة بحوالي 50% من المشاركين، ورغم سلمية الانتخابات وغياب مظاهر العنف والقتال إلا أن الانتخابات نفسها مثلت مجالا للصراع التنافسي المجتمعي التقسيمي الذي جعل من ليبيا أكثر انقساماً لا أكثر وحدة، وهو ما خلق مناخاً سياسياً شجع على استمرار الانقسامات والتكتلات والتشردم، وضعف النسيج الاجتماعي، أكثر من أن يعمل على معالجتها.⁽²⁾ ورغم التصدع الذي عرفه المجتمع الليبي في العقود الأخيرة فإن قراءة تاريخه تُشير إلى أنه تميّز بنجاحه في تجاوز مرحلة التنافر والانتقال بالتدريج وبشكل غير عنيف إلى مرحلة التناغم، وذلك في أكثر من مرحلة من المراحل التاريخية التي مرّ بها، ولكن التحدي الأعظم لكل الليبيين يكمن في إمكانية انزلاق البلاد من جديد نحو تجزئة سياسية عرفتها ليبيا بعد مرحلة الاحتلال⁽³⁾.

* الخاتمة:

بحثت هذه الدراسة النظرية في تأثير التحولات السياسية على النسيج الاجتماعي في ليبيا بعد انتفاضة 17 فبراير 2011م، والتي أدت إلى إسقاط نظام العقيد القذافي، فالمُتأمل في الحالة الليبية يجد أنها جسدت بشكل واضح حالة من "الانقسام السياسي"، فليبيا بعد القذافي أصبحت ساحة لصراع دولي وداخلي أثر على التركيبة الاجتماعية الليبية. وتم التركيز في هذه الدراسة على التغير الذي حدث في النسيج الاجتماعي، والذي أدى بدوره إلى الصراع وعدم الاستقرار. ويُمكن القول أن تبعات الانقسام الداخلي الناتجة عن التحولات السياسية كان العامل الرئيس في الشروخ الاجتماعية وعدم الاستقرار والفوضى ما بعد القذافي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك مؤشرات معينة بتوافرها يتوافر الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي مما يؤثر على الاستقرار والانسجام الاجتماعي، وبالرغم من المراحل الانتقالية التي مرّت بها التحولات السياسية

⁰¹ أنظر: المرجع السابق ذكره، ص33. وكذلك: عمر إبراهيم العفاس، "ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة.. الخلفيات والتداعيات"، موقع: مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2013/12/2، <https://2u.pw/87T0h>؛ علي عبداللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار: (1830-1932)، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م، ص109.

⁰² يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص38.

⁰³ أنظر: محمود أحمد أبوصوة، جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، طرابلس: دار الرواد، 2012م، ص629-630.

في ليبيا، والتي تمّ فيها إجراء انتخابات برلمانية، وبناء مؤسسة تشريعية، وحكومات متعاقبة، إلا أنّها فشلت في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية لاحقاً، وأخفقت في تحقيق "المصالحة الوطنية"، ممّا أدّى إلى الانقسام السياسي وعدم الاستقرار والفوضى، ممّا أثر بدورّه على النسيج الاجتماعي في البلاد. وبسبب أهمية هذا الموضوع فإنّه ما يزال يحتاج لدراسات علمية (نظرية وميدانية) وندوات ومناقشات فكرية وتنقيفية من أجل توضيح كافة جوانبه، وفهم مختلف أبعاده، والتنبيه على أبرز أخطاره على الأفراد والمجتمعات.

* التوصيات:

- 1- إقامة الندوات التوعوية والتعريف بأهمية "النسيج الاجتماعي" والتّماسك بين أفراد المجتمع الواحد ودوره في تحقيق "الاستقرار المجتمعي".
- 2- اعتماد خطاب إعلامي وسياسي وديني يقوم على العقلانية والتسامح ونبذ الكراهية، وتعزيز رؤية وطنية للتعايش المشترك في إطار احترام التباين في الرأي والرؤى وتقبل الآخر.
- 3- التأكيد على خطورة تدخل القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، في السياسات الداخلية والخارجية.
- 4- مشاركة كافة الليبيين في المصالحة الوطنية دون إقصاء، ولا بدّ أن يشعروا بمسؤوليتهم الوطنية ودورهم المهم في إنجاح هذا المشروع المحوري في تحقيق الاستقرار والسلام المجتمعي.

* قائمة المراجع: -المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

1. أبو تيسير الهمداني (إعداد)، السياسات العامة لرتق النسيج الاجتماعي الليبي، ط1، (د.م)، المؤلف، 2020م.
2. أسامة عبد الرحمن، العرب والأمم المتحدة، القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013م.
3. إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، 1994م.
4. آمال سليمان العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008م.

5. حيدر موسى منخي القريشي، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجاً، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018م.
6. خير الله سبهان عبد الله الجبوري، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات السياسية، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م.
7. رعد حافظ سالم الزبيدي، التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين، عمّان/ الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011م.
8. زاهي بشير المغيربي، كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي، بنغازي: مجموعة الوسط للإعلام، 2020م.
9. زاهي المغيربي، نجيب الحصادي وآخرين (إعداد)، المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم: التقرير النهائي، بنغازي: جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات، 2015م.
10. سالم العوكلي، التاريخ يتجههم والحياة نضحك: تأملات في ليبيا ما بعد 2011، بنغازي-طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2019م.
11. سليمان أبوبكر الحباس، أثر القبائل في تدعيم الصلة بين الاتجاهات السياسية والحقوق في ليبيا، طرابلس: دار الوليد، 2025.
12. صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993م.
13. صبحي محمد قنوص وآخرين، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000م.
14. صلاح قنصوة، نظرية القيم في الفكر المعاصر، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.
15. عبد الكريم علي مصطفى، عراقية البنية الثقافية والفكرية واستعصاء التغيير، طرابلس: دار الوليد، 2025م.
16. عزة كامل المقهور، الطعون الانتخابية في التشريعات الليبية (2012-2014): النص والواقع والتقييم، طرابلس: منشورات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ديسمبر 2018م.
17. علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

18. علي عبد اللطيف احميدة، المُجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار: (1830-1932)، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.
19. علي عبد اللطيف احميدة، ما بعد الاستشراق: مراجعات نقدية في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي (1990-2007)، تعريب: أسامة العدولي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م.
20. علي عبد اللطيف احميدة، الإبادة الجماعية في ليبيا: الشر، تاريخ استعماري مخفي، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، ط1، بنغازي: مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، كلام للبحوث والإعلام، 2023م.
21. علي عبد اللطيف احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020م.
22. علي محمد شمش، العلوم السياسية، الطبعة الثامنة، بنغازي/ ليبيا: المؤلف، 2013م.
23. مجموعة باحثين، ليبيا: الدين والقبيلة والسياسة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2014م.
24. محمد زاهي المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994م.
25. محمد زاهي بشير المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات، 1995م.
26. محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2020م.
27. محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.
28. محمود أحمد أبوصوة، جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، طرابلس: دار الرواد، 2012م.
29. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997م.

30. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002م.
31. مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العسيرة، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013م.
32. منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014م.
33. يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.

ثانيا: الدوريات:

1. إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية"، واشنطن: معهد بروكنجز، 2013م.
2. أحمد عبد الموجود، "السياحة والتغير القيمي في المجتمع البدوي: مجتمع ذهب نموذجاً"، المجلة: الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية، المجلد: السادس والأربعون، العدد: الأول، يناير 2009م.
3. أحمد نوفل وآخرين (فريق الأزمات العربي)، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مجلة: دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: 79، ربيع 2017م.
4. إسماعيل عمر عبد السلام الكوكاك، "الحروب والنزاعات المسلحة وتأثيرها على النسيج الاجتماعي للأسرة الليبية"، مجلة: آفاق المعرفة، ليبيا، الجمعية الليبية لدروب المعرفة، العدد: السابع، سبتمبر 2024م.
5. إيمان بغداددي، "صيانة الحقوق والحريات للإنسان على ضوء نظرية الأمن"، مجلة: المختار للعلوم الإنسانية، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: (39)، العدد: 4، 2021م.
6. جهاد الغرام، "التحولات السياسية في الوطن العربي: رهانات وتحديات"، مجلة: الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، الجزائر، المجلد: الأول، العدد: الثاني، جوان 2013م.
7. حنان مالكي، "المدرسة والحراك الاجتماعي"، مجلة: دفاتر المخبر، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مخبر المسألة التربوية، العدد: السابع عشر، نوفمبر 2016م.
8. خالد خميس السحاتي، "الأزمة الليبية: هل من أفقٍ للتسوية؟"، قضايا و نظرات، القاهرة، العدد: الأول، مارس 2016م.

9. خيرى عمر، "الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية"، مجلة: سياسات عربية، العدد: 13، مارس 2015.
10. رجب عمر العاتي، "العدالة الانتقالية: الإشكالات والفرص في الواقع الليبي"، مجلة: العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد: السادس، ديسمبر 2015م.
11. رشا عطوة عبدالكريم ضبيش، ""التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب: دراسة حالة الدولة الليبية"، مجلة: كلية السياسة والاقتصاد، مصر، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، العدد: الثالث عشر، يناير 2022م.
12. رومان ديفيد، هدى مزبودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أو تغيير في السلوك؟"، سلسلة: أوراق، رقم: (4)، واشنطن: معهد بروكنجز، الدوحة: مركز بروكنجز، مارس 2014م.
13. سايل سعيد، "التحولات السياسية بين الانتقال الديمقراطي السلمي والتغيير العنفي"، مجلة: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزائر، المجلد: 4، العدد: 1، 2020م.
14. سليمان إبراهيم العسكري، "الكتلة الحرجة: الشباب بين ثقافة التسلية وعنف الانفجار"، مجلة: العربي، العدد: 573، أغسطس 2006م.
15. سهام الدريسي، "مأزق الانتقال السياسي في ليبيا"، أوراق سياسية، إسطنبول/ تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م.
16. سيف النصر عبد السلام بالحسن وخالد خميس عبد السلام السحاتي، "الإرث السياسي ودوره في عرقلة التحول الديمقراطي في ليبيا (2011-2020): دراسة نظرية"، مجلة: البحوث العلمية، العدد: السادس عشر، السنة: الثامنة، 2023م.
17. عبد الباسط عمر أمريف، "الآثار الاجتماعية للصراعات السياسية على الأسرة الليبية: دراسة تحليلية"، مجلة: المختار للعلوم الإنسانية، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: 40، العدد: الأول، 2022م.
18. عبد الفتاح عبدالرحيم جبريل محمد المسماري، "عوامل تعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي"، مجلة: دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد: 20، العدد: الثاني، ديسمبر 2020م.

19. عبد الناصر شماطة، "الثورات العربية في الأفق الثالثة من المنظور السوسيولوجي: ليبيا أنموذجاً"، مجلة: المختار للعلوم الإنسانية، البيضاء، جامعة عمر المختار، المجلد: 39، العدد: الأول، 2021م.
20. علي بلعربي، "التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية (R to P) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى"، مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 22، العدد: الثاني، ديسمبر، 2021م.
21. علي سعيد أحمد الشين، "أثر التحديات السياسية والأمنية علي عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، السويس/ مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد: السابع، العدد: الأول، يناير 2016م.
22. علي عبد اللطيف أميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحول الاجتماعي في ليبيا"، ترجمة: عمر أبو القاسم الككلي، سلسلة: دراسات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2012م.
23. علي عبد اللطيف أميدة، "بعد الثورة: إشكاليات وتحديات الانصاف والمصالحة الوطنية في ليبيا"، المجلة الليبية للعلوم الاجتماعية، بنغازي، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد: الأول، المجلد: الأول، يونيو 2013م.
24. علي محمد علي الطنازفتي، "هوية الشخصية الليبية: إشكالية تحيز الذات على الموضوع"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 537، نوفمبر 2023م.
25. علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، مجلة: كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، ليبيا، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، المجلد: الأول، العدد: الثاني، أكتوبر 2015م.
26. علي هارون خاطر وعبد الغفار علي عبد الرحيم، "دور النسيج الاجتماعي في استقرار النظام السياسي في تشاد"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، فرع الإسماعيلية، المجلد: 15، العدد: الرابع، أكتوبر 2024م.
27. غادة مرعي بوجلال، "التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للطلاق في المجتمع الليبي"، مجلة: أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية، بنغازي، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، العدد: الثامن، يونيو 2023م.
28. فرج محمد لامة، "التحول الديمقراطي في الخطاب الليبرالي"، مجلة: جامعة الزيتونة، تrehونة، العدد: 11، 2014م.

29. كامل عبد الله، "ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 205، يوليو 2016م.
30. ماجدة العربي، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015م.
31. محمد زاهي المغربي، "اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة"، مجلة: دراسات في الاقتصاد والتجارة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، المجلد: 15، العددان: 1-2، 1979م.
32. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة: 37، العدد: 432، فبراير 2015م.
33. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة: 37، العدد: 431، يناير 2015م.
34. محمد علي أبو رقية، "مظاهر التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية علي منطقة ماجر بمدينة زليتن"، مجلة: العلوم الإنسانية، زليتن، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلد: (40)، العدد: (2)، 2024م.
35. محمد عمر وأحمد البيلي وسامية قذري ونيس، "التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية"، مجلة: البحث العلمي في الآداب، القاهرة، جامعة عين شمس، العدد: 3، الجزء: 3، 2018م.
36. محمد مصطفى التير، "ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة"، في: علي الدين هلال (تحرير) وآخرين، حال الأمة العربية (2014-2015) الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م.
37. محمود الذوادي، "الربيع العربي في ميزان نظرية الدومينو الثقافي"، مجلة: العلوم الاجتماعية، المجلد: 42، العدد: 3، 2014م.
38. ماجدة عبد الشافي خالد منصور، "التحول الديمقراطي وأثره على المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري: دراسة مقارنة"، مجلة: البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، العدد: 52، مايو 2020م.
39. مراد حجاج، "تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية: 2011-2020"، مجلة: مدارات سياسية، تبسة، الجزائر، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد: 5، العدد: الأول، 2021م.

40. مصطفى عمر التير، "رهاناثُ النُخب السِّياسيَّة والمُجتمع المدنيّ في المغرب العربيّ"، مجلة: المُستقبل العربيّ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 411، مايو 2013م.
41. مصطفى عمر التير، "دور الهجرة القسرية في تشظي النسيج الاجتماعي: حالة المُجتمع الليبي"، مجلة: المُستقبل العربيّ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 492، فبراير 2020م.
42. نجية جبر محمد، "التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية"، مجلة: البحث العلمي في الآداب، القاهرة، جامعة عين شمس، المجلد: 19، العدد: التاسع عشر، الجزء الثالث، 2018م.
43. النعمي السائح سالم، "التحول الديمقراطي: المفهوم والآليات"، مجلة: الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، طرابلس، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، العدد: 12، يوليو 2017م.
44. نيفين مسعد، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، مجلة: المُستقبل العربيّ، العدد: 364، يونيو 2009م.
45. هدى محمود الطلحاوي، "علاقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببعض قضايا المرأة في المجتمع المصري: دراسة ميدانية لبائعات بسوق مدينة دكرنس"، مجلة: كلية الآداب، طنطا، جامعة طنطا، العدد: 31، ج: 2، يونيو 2017م.
46. وجدان أبو القاسم محمد الميلودي، "دور الأسرة الليبية في تقوية النسيج الاجتماعي: دراسة ميدانية بمدينة الزاوية"، مجلة: الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، صبراتة، الجمعية الليبية للدراسات والبحاث العلمي، العدد: الأول، يونيو 2021م.
47. وليد عبد الهادي العويمر ومصطفى محمد عمر سعد، "أثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا: (2011-2020)"، مجلة: دراسات الإنسان والمُجتمع، الزاوية، ليبيا، العدد: 15، يوليو 2021م.
48. يوسف محمد أبو القاسم الصيد، "معوقات الاندماج الاجتماعي في الجنوب الليبي: دراسة ميدانية"، مجلة: دلالات، للعلوم الإنسانية والتربوية، جامعة طبرق، العدد: الثامن، السنة: الثالثة، يوليو 2023م.
49. يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن"، مجلة: المُستقبل العربيّ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 416، السنة: 36، أكتوبر 2013م.
- ثالثا: الندوات والمؤتمرات:

- 1- ابتسام ميلاد حديدان، "الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، الهجرة غير الشرعية: التداعيات وسبل المواجهة، جامعة سرت، ديسمبر 2009م.
 - 2- آمال العبيدي، "بؤادر الإصلاح السياسي وأثره على سياسات تمكين المرأة في ليبيا"، في: محمد زاهي المغربي وآخرين (تحرير)، أبحاث مؤتمر السياسات العامة، جامعة قاريونس، 12-14/يونيو/2007م، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، (د.ت).
 - 3- جفال عمار، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، في: كمال المنوفي، يوسف الصواني (تحرير)، أعمال ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، (21-22/يونيو/2005م)، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2006م.
 - 4- سوسم كريمي، "مستقبل الاندماج الاجتماعي الخليجي: المواطنة والهوية الخليجيّة"، في: مجموعة باحثين، مستقبل مجلس التعاون الخليجي، الكويت، (6-7/فبراير/2015م)، الكويت: منتدى التنمية الخليجي، أوراق ودراسات في التنمية، 2015م.
 - 5- عبير إبراهيم أمينة، "الفصل الثاني عشر: الدين والدولة في ليبيا اليوم"، في: مجموعة باحثين، الدين والدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.
 - 6- مصطفى عمر التير، "الدولة و المجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 وبعدها: مقارنة سوسيولوجيّة"، في: نائلة سعدي (إشراف)، رؤى مختلفة حول ليبيا المعاصرة، تونس: معهد الأبحاث حول المغرب المعاصر، 2024م.
 - 7- يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، 6-8-2013م، محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية، أكسفورد، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، 2013م.
- رابعاً: الرسائل العلمية:
- 1- أحمد عبدالعليم حسن علاء الدين، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017.
 - 2- زهير صالح عقيلة ابريك، التدخل الدولي في الثورة الليبية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2022م.

3-الصادق خميس سعد البريكي، مستقبل عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 17 فبراير

2011، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2016م.

4-ماجدة عبد الرحمن بشير فركاش، دور العامل الخارجي في عملية التحولات

السياسية في ليبيا: دراسة للدور الأمريكي منذ عام 2011م، رسالة دكتوراه غير منشورة،

القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022م.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1-أحمد موسى بدوي، "لماذا يُحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب"، موقع:

المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، بتاريخ: 5/أغسطس/2014م،

<https://www.acrseg.org/10075>

2-"البنك الدولي: ارتفاع معدلات الفقر في ليبيا"، وكالة أنباء المستقبل، بتاريخ:

20/فبراير/2024م، على الرابط التالي:

<https://w.almustaqbal.ly/archives/100061>

3-حمدي سيد محمد محمود، "أزمة الحكم في العالم العربي: موروث الاستبداد وتحديات الشفافية

والمساءلة"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 20/نوفمبر/2024م،

<https://democraticac.de/?p=100978>

4-"البرلمان الليبي يوافق مبدئيا بالأغلبية على عزل كل من عمل مع القذافي"، قناة: ليبيا

الأحرار على الفيس بوك، بتاريخ: 26/ديسمبر/2012م، على الرابط المختصر التالي:

<https://2u.pw/ODGBd>

5-زاهي بشير المغيربي، "بناء الدولة والتعايش السياسي والمُجتمعي في ليبيا(1)"، موقع: أخبار

ليبيا، بتاريخ: 27/مايو/2016م: [https://www.libyaakhbar.com/libya-](https://www.libyaakhbar.com/libya-news/103370.html)

[news/103370.html](https://www.libyaakhbar.com/libya-news/103370.html)

6-عمر إبراهيم العفاس، "ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة.. الخلفيات والتداعيات"، موقع: مركز

الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2/12/2013م، <https://2u.pw/87T0h>

7-"مجلس النواب بليبيا يرفض إبطال شرعيته"، الجزيرة نت، 6/11/2014م، <https://2u.pw/Rg3HIN>

8-"نسبة المشاركة في الانتخابات الليبية بلغت 60%"، موقع: العربية نت،

بتاريخ: 7/7/2012م، على الرابط التالي:

<https://www.alarabiya.net/articles/2012%2F07%2F07%2F224951>

-المراجع الأجنبية:-

-Ben Fishman, "Libya's Election Dilemma", THE Washington institute, May 21, 2018, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/libyas-election-dilemma>

Emadeddin Badi, Mohamed El-Jarh, Marwa Farid, **At a Glance: Libya's Transformation 2011-2018 Power, Legitimacy and the Economy**, Berlin, Germany, DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL, 2019.)Democracy Reporting International (DRI

-Mohamed Eljarh, "Libya's Islamists Go for Broke", foreign policy, 22/7/2014, <https://foreignpolicy.com/2014/07/22/libyas-islamists-go-for-broke>

-Tarek Megeris, "ORDER FROM CHAOS: STABILISING LIBYA THE LOCAL WAY", POLICY BRIEF, European Council on Foreign Relations, July 2018, At the following [https://ecfr.eu/wpcontent/uploads/ECFR 265 Order from chaos stabilising libya the local way T Megerisi.pdf](https://ecfr.eu/wpcontent/uploads/ECFR_265_Order_from_chaos_stabilising_libya_the_local_way_T_Megerisi.pdf)

-*Wolfram Lacher*, "Libya: The Gamble That Failed", In: Asseburg, Muriel; Lacher, Wolfram; Transfeld, Mareike, **Mission impossible? UN mediation in Libya, Syria and Yemen**, Stiftung Wissenschaft :Berlin und Politik -SWP- Deutsches Institut für Internationale Politik On the following link: .Und Sicherheit, 2018, pp17-18

<https://2u.pw/RfJum>

المركز القانوني للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
The Legal Status of Female Combatants under International
Humanitarian Law and Human Rights Law

د. صلاح محمد محمود المغربي – أستاذ مساعد

Salah Muhammad Mahmoud ElMagrab

Slahamghrby86@gmail.com

+218913482596

مستشار قانوني بوزارة الداخلية بدولة ليبيا وعضو هيئة تدريس متعاون بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المركز القانوني للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية، والبروتوكولات الإضافية، والأعراف الدولية، وأحكام القضاء الدولي المتعلقة بالنساء في النزاعات المسلحة، كما يسلط البحث الضوء على التحديات العملية التي تواجه النساء المقاتلات، مثل العنف الجنسي، التمييز المزدوج، والاعتراف القانوني المحدود، ويستعرض البحث دور المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز الحماية القانونية، ودور القضاء الدولي في مساءلة مرتكبي الانتهاكات، يبرز البحث أهمية تلك النصوص، مع استعراض الحالات العاصرة كمحاکمات ICC لضمان حماية النساء المقاتلات، ويقدم توصيات عملية لتطوير آليات حماية فعالة تراعي الخصوصية الجندرية للنساء.

الكلمات المفتاحية: النساء المقاتلات، القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الحماية الخاصة، العنف الجنسي، القضاء الدولي.

Abstract:

This research examines the legal status of female combatants under International Humanitarian Law and Human Rights Law, focusing on their special protection, contemporary challenges, and the role of international courts in prosecuting violations. The study highlights the importance of international legal instruments, including the Geneva Conventions and Additional Protocols, and presents contemporary cases from the ICC to ensure effective protection of female combatants. The research also provides recommendations for enhancing both legal and practical safeguards.

Keywords: Female combatants, International Humanitarian Law, Human Rights Law, Special protection, Sexual violence, International judiciary.

المقدمة

تعد حماية النساء المقاتلات في النزاعات المسلحة أحد أهم التحديات المعاصرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، فقد أثبتت التجارب العملية أن النساء المقاتلات يتعرضن لانتهاكات جسيمة تشمل الأسر، العنف الجنسي، الاستعباد، والتجنيد القسري، ومن هذا المنطلق، سعى القانون الدولي إلى وضع نصوص تضمن حماية خاصة للنساء المقاتلات، سواء من خلال اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، أو من خلال الاجتهاد القضائي الدولي المحاكم الجنائية الدولية والخاصة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في:

- 1- تسليط الضوء على مركز النساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
- 2- تحليل فعالية النصوص القانونية الدولية والتحديات العملية التي تواجه تنفيذها.

- 3- إبراز دور القضاء الدولي في حماية النساء المقاتلات من الانتهاكات الجسيمة ومساءلة المسؤولين عنها.
- 4- تقديم مقترحات لتعزيز الحماية القانونية والعملية للنساء المقاتلات في النزاعات المسلحة المعاصرة.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- دراسة الإطار القانوني الدولي لحماية النساء المقاتلات.
- 2- تحليل التحديات والإشكاليات التي تواجه حماية النساء في النزاعات المسلحة.
- 3- استعراض دور القضاء الدولي في محاكمة مرتكبي الانتهاكات وتعزيز المساءلة.
- 4- اقتراح سبل تطوير الحماية القانونية والعملية للنساء المقاتلات.

إشكالية البحث:

على الرغم من النصوص القانونية المتقدمة، إلا أن الواقع يشهد استمرار وقوع انتهاكات بحق النساء المقاتلات، وهو ما يطرح إشكالية رئيسية: كيف يمكن للقانون والقضاء الدوليين أن يضمن حماية فعلية للنساء المقاتلات ويحد من الإفلات من العقاب في النزاعات المسلحة الحديثة؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي والوصفي من خلال:

- 1- دراسة النصوص القانونية الدولية (اتفاقيات جنيف، البروتوكولان الإضافيان، نظام روما الأساسي).
- 2- تحليل الاجتهاد القضائي الدولي (ICC، ICTY، ICYR) بما يتعلق بالنساء المقاتلات.
- 3- مراجعة التقارير الدولية والمنظمات الإنسانية ذات الصلة.
- 4- الربط بين النصوص القانونية والتطبيقات الواقعية لتقييم فعالية الحماية.

المبحث الأول

المركز القانوني للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني وحمايتهن

يعد تحديد مركز المقاتل إحدى الركائز الأساسية للقانون الدولي الإنساني؛ لأن هذه الصفة تترتب عليها حقوق والتزامات ملموسة (مثل حق المشاركة في الأعمال العدائية وحق الحصول على صفة أسير حرب إذا وقع في الأسر)، ومع اتساع مشاركة النساء في النزاعات المعاصرة – ضمن جيوش نظامية أو في صفوف جماعات مسلحة غير نظامية – برزت إشكالية تطبيق قواعد صفة المقاتل على النساء، وبيان ما إذا كانت هناك حماية خاصة أو امتيازات تختلف عن تلك المقررة للرجال.

ورغم أن القانون الدولي الإنساني أقر مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في اكتساب صفة المقاتل إلا أنه لم يغفل عن خصوصية المرأة المقاتلة في حالات الأسر أو الاحتجاز أو النزاعات المسلحة بشكل عام، فقد أثبتت التجارب العملية أن النساء يتعرضن لانتهاكات جسيمة تتعلق بالكرامة الإنسانية وبسلامتهن الجسدية والنفسية، وهو ما دفع المشرع الدولي إلى النص على ضمانات خاصة، وبناءً على ذلك، نقسم هذا المبحث إلى مطلب أول المركز للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني، ومطلب ثان الحماية الخاصة للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني.

المطلب الأول

المركز للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني

يهدف هذا المبحث على تحديد المقاصد القانونية لصفة المقاتل، وشروط اكتسابها وامتيازاتها العامة، ثم تطبيق هذه القواعد على النساء المقاتلات مع بيان الضمانات الخاصة التي كفلها القانون الدولي الإنساني لهن، والمسائل العملية الناتجة عن ذلك، لذلك نقسم هذا المطلب إلى فرع أول صفة المقاتل في القانون الدولي الإنساني، وفرع ثان تطبيق صفة المقاتل على النساء المقاتلات.

الفرع الأول

صفة المقاتل في القانون الدولي الإنساني

قبل مناقشة مكانة المرأة المقاتلة، يجب استجلاء مفهوم المقاتل في نصوص القانون الدولي الإنساني: ما الذي يحدد من يكون مقاتلاً؟ وما الشروط الموضوعية لاكتساب هذه الصفة؟ لذلك سنعرض أولاً تعريف المقاتل وشروط اكتساب الصفة، ثم نتناول في ثانياً امتيازات المقاتلين وحقوقهم.

أولاً - تعريف المقاتل وشروط اكتساب الصفة:

وضعت معايير اكتساب صفة المقاتل في نظام الاتفاقيات جنيف لعام 1949م ثم أكدتها ووسعتها البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م هذه المعايير تمكن من التمييز بين المقاتل الشرعي (الذي يتمتع بحقوق كأسرى الحرب عن الأسر) وغيره من المشاركين في النزاع المسلح، لذلك نتناول النصوص والتطبيقات المعاصرة على النحو الآتي:

أ- النصوص الأساسية وشروطها:

نبين هذه النصوص فيما يلي:

- 1- نصوص اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949م: تحتوي المادة (4) من الاتفاقية الثالثة على فئات يندرج تحتها من يكسبون وضع أسرى الحرب، وتستخلص من ذلك شروط تقليدية مثل الانتماء إلى قوة منظمة، وجود قيادة مسؤولة، حمل السلاح علناً والالتزام بقوانين الحرب.⁽¹⁾
- 2- البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م: نصت المادة (43) من البروتوكول على أن القوات المسلحة لطرف في نزاع تتألف من تنظيمات وأطر خاضعة لقيادة مسؤولة، وأكدت المادتين (44) من البروتوكول ذاته أحكاماً تتيح مرونة في مظاهر التمييز (مثلاً: الحفاظ على وضع المقاتل رغم عدم وجود علامة مميزة دائمة، شريطة حمل السلاح علناً أثناء الاشتباك واتباع قواعد العمليات المحددة).⁽²⁾
- 3- التطبيقات المعاصرة: مع تصاعد النزاعات المسلحة غير النظامية، يواجه التطبيق العملي صعوبات في إثبات عناصر مثل "قيادة مسؤولة" أو "حمل السلاح علناً" لدى المجموعات المسلحة غير النظامية، ما أدى إلى توسع الاجتهادات حول من يستحق صفة المقاتل.⁽³⁾

ب- مشكلات الإثبات وحدود التعريف:

نتناول هذه المشكلات من خلال الآتي:

- 1- اشتراط عناصر متعددة: يجعل إثبات الصفة أمام المحاكم والجهات الضابطة عملاً معقداً، لاسيما في النزاعات المسلحة غير النظامية.
 - 2- وجود متعاقدين أمنيين أو شركات عسكرية خاصة: يخلق حالات رمائية يصعب تصنيفها داخل إطار المقاتل/المدني.
 - 3- مسألة "المقاتل غير المشروع" (combatant unlawful): أي من يشارك في الأعمال العدائية دون استيفاء الشروط، تثير نقاشاً حول نزع الحماية المقررة له وطبيعة الملاحقة الجنائية.⁽⁴⁾
- وبالتالي، فإن المعايير النصية لسمات المقاتل واضحة نسبياً في النزاعات المسلحة الدولية المنظمة، لكن التطبيق العملي في النزاعات غير النظامية أو حالات الشركات الأمنية يترك مساحة واسعة للاجتهاد والتقاطع القانوني.
- #### ثانياً - امتيازات المقاتلين وحقوقهم:

1 - اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب 12 أغسطس 1949م، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة، إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، الطبعة السابعة، 2007م ص 118.

2 - وكذلك أيضاً أكدت الماد (75، 76، 77) من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف 8 يوليو 1977م على الضمانات الأساسية وحماية النساء والأطفال، المرجع السابق، ص 306 وما بعدها، وأنظر أيضاً

ICRC, Commentary on the Additional Protocols, Geneva, 1987.

3 -Dinstein, Y, The Conduct of Hostilities under the Law of international Armed Conflict, Cambridge Univ. Press, 2016.

4 -Cassese A, Intereational Criminal Law, Oxford Univ Press, 2013.

اكتساب صفة المقاتل لا يمنح حريات مطلقة؛ بل يتبعه امتيازات محددة (مثل حصانة المشاركة في القتال وحق وضع أسير حرب) مقابل التزام لاحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، سنتناول تلك الامتيازات والقيود المترتبة عليها على النحو الآتي:

أ- الامتيازات الخاصة للمقاتل:

نبين هذه الامتيازات على النحو الآتي:

- 1- الحق في المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية: يحظى المقاتل بشرعية المشاركة في الأعمال القتالية ضمن إطار النزاع المسلح؛ لأن هذه التصرفات لا تعد جرائم بموجب لا القانون الوطني طالما التزمت بقواعد الحرب.
 - 2- الحصانة عن الملاحقة بسبب الفعل القتالي المشروع: لا يعاقب المقاتل على قتل عناصر العدو في إطار العمليات العسكرية المشروعة، شريطة الالتزام بقواعد التمييز والتناسب.
 - 3- صفة أسير الحرب عند الأسر: إذا وقع المقاتل في قبضة العدو في نزاع دولي يمنحه ذلك صفة أسير حرب مع مجموعة من الحقوق (حماية من العنف، رعاية طبية، مراسلات، محاكمة عادلة إذا وجهت تهم).⁽¹⁾
- ومن البنود التطبيقية أي أمثلة حقوقية التي يتمتع بها المقاتل ما يلي.
- ظروف احتجاز: معاملة إنسانية وفق أحكام اتفاقية جنيف الثالثة (غذاء، مأوى، عناية طبية).⁽²⁾
 - المعاملة القضائية: لا يجوز محاكمة المقاتل لمجرد مشاركته في الأعمال العدائية، لكن يجوز محاكمته لارتكابه جرائم حرب.

- الاتصال والرسائل: حق الاتصال بالسلطات الوطنية أو باللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ب- فقدان بعض الحماية نتيجة ارتكاب مخالفات:

يفقد المقاتل بعض الحماية إذا ارتكب المخالفات الآتية:

- 1- ارتكاب جرائم حرب: عند ارتكاب جرائم خطيرة مثل (قتل عمد خارج نطاق القتال، تعذيب، اغتصاب) يفقد المقاتل حصانة أفعال القتال فيما يتعلق بتلك الجرائم ويحال للمحاكمة.
- 2- التصرفات المخادعة (التحايل – الانتحال): هذه التصرفات مثل الانتحال، والتظاهر بأنه مدني، وكذلك لارتكاب أعمال عدائية يترتب عليه فقدان الحماية وربما المساءلة الجنائية لأسباب عدة منها (خيانة، خداع، خطر على المدنيين).⁽³⁾

وبالتالي فإن الامتيازات الممنوحة للمقاتل هي امتيازات وظيفية مشروطة بالالتزام بالقواعد؛ وفقدان تلك الشروط يؤدي إلى مساءلته جنائياً أو إلى حجب بعض الحماية عنه.

ومن هنا يتضح لنا، أنه حدد مفهوماً واضحاً لمعايير اكتساب صفة المقاتل والامتيازات المرتبطة بها، وأوضح أن النصوص التقليدية توفر أساساً متيناً للنزاعات المسلحة الدولية المنظمة، بينما يبرز معوقات تطبيقية في سياقات النزاعات المسلحة غير النظامية ووجود فاعلين جدد مثل (الشركات العسكرية الخاصة)، هذا التمييز أساسي عند انتقال النقاش إلى سؤال كيف ينطبق هذا الإطار على النساء اللواتي يشاركن في القتال؟

الفرع الثاني

تطبيق صفة المقاتل على النساء المقاتلات

بعد استعراض الأساس النظري والعملي لصفة المقاتل، يتركز هذا الفرع على تطبيق هذه المفاهيم على النساء المقاتلات: هل يكتسبن الصفة بذات الشروط؟ هل ثمة حماية خاصة أو امتيازات إضافية؟ وما الإشكاليات العملية في هذا السياق؟ لذلك نقسم هذا الفرع إلى أولاً المساواة في المركز القانوني، وثانياً خصوصية الحماية للنساء المقاتلات.

أولاً - المساواة في المركز القانوني:

1 - المواد من (16 – 16) من اتفاقية جنيف الثالثة موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 122، 123.

2 - ICRC، The Geneva Conventions of 1949 and their Additional Protocols A، Commentary.

3 - Henckaerts، J، -M، & Doswald -Beck، L، Customary International Humanitarian Law، Vol، I، Cambridge Univ. Press، 2005.

يبيغي أولاً بيان ما إذا كانت النصوص الدولية تقبل تمييزاً جنسياً في منح صفة المقاتل أو في ممارسة الامتيازات، سنظهر أن القاعدة العامة في القانون الدولي الإنساني محايدة جنسياً وأن النساء يتكسبن نفس المركز عند تحقق الشروط، لذلك نتناول هذه المساواة على النحو التالي:

أ- دلالة النصوص في المساواة:

تكمّن هذه الدلالة في الآتي:

1- الحد الأدنى من الحماية: تنص المادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف على ضرورة معاملة جميع الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، بما في ذلك المقاتلات اللواتي أصبحن خارج القتال، معاملة إنسانية.⁽¹⁾

2- نصوص معادية للتمييز: اتفاقيات جنيف وبروتوكولها تستخدم لغة عامة لا تميز بين الجنسين فيما يتعلق بصفة المقاتل وحقوق أسرى الحرب، كما أن المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة شددت على معاملة الأشخاص المحميين دون تمييز ضار بيني على الجنس.⁽²⁾

3- اجتهادات ونصوص تفسيرية: التعليقات الرسمية للـ ICYR واجتهادات الكتابة الفقهية تؤكد أن المرأة التي تنتمي إلى القوات المسلحة أو تستوفي شروط المقاتل تتمتع بذات حقوق المقاتل وامتيازاته.⁽³⁾

ب- تطبيق عملي:

نبين حالات ونماذج لصفة المقاتلة على النحو التالي:

1- النساء في القوات النظامية: نساء يتقلدن مناصب قتالية في جيوش دول عدة، ويعاملن كأبي مقاتل آخر عند الأسر.

2- النساء ضمن جماعات غير نظامية: حين تستوفي المرأة شروط "القوات المنظمة" و "القيادة المسؤولة" قد تكتسب صفة المقاتل، لكن إثبات ذلك عملياً صعب إذا تغيب عنصر التنظيم والقيادة.

3- حظر التمييز والعنف ضد النساء: تلزم المادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأطراف بعدم ممارسة أي أعمال قاسية أو تمييزية قائمة على الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء المقاتلات عند احتجازهن.⁽⁴⁾

وبالتالي، فإن القاعدة القانونية تسمح بالمساواة التامة؛ أي أن امرأة تستوفي الشروط تكتسب نفس المركز القانوني للمقاتل، ومن ثم فإن النساء قد يشاركن ضمن القوات المسلحة النظامية، فإنهن يدخلن في هذا الإطار القانوني شأنهن شأن الرجال.⁽⁵⁾

ثانياً - خصوصية الحماية للنساء المقاتلات:

رغم المساواة القانونية، ثمة اعتراف دولي بوجود مخاطر واحتياجات خاصة للنساء في النزاعات (صحة إنجابية، حماية من العنف الجنسي، حاجات خاصة أثناء الاحتجاز)، ولذلك أقر القانون الدولي ضوابط حماية إضافية، لذلك سنتناول هذه الحماية على النحو التالي:

أ- نصوص الحماية الخاصة بالنساء الأسيرات:

تكمّن هذه الحماية في الآتي:

1- فصل أماكن الاحتجاز: نصت المادة (14) من اتفاقية جنيف الثالثة على مراعاة الجنس في معاملة أسرى الحرب ووجوب تخصيص أماكن احتجاز منفصلة للنساء حينما يكون ذلك مناسباً.⁽⁶⁾

1 - اتفاقيات جنيف موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق.

2 - اتفاقية جنيف الرابعة موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 202.

3 - Gardam, J, Women, Armed Conflict and international Law Kluwer, 2001.

4 - Lindsay Moir, The Law of Internal Armed Cambridge University Press, 2002,p. 89.

5 - Yoram Di nstein, The Conduct of Hostilities under the Law of international Armed Conflict, 3rd ed, Cambridge University Press, 2022,p. 103.

6 - اتفاقية جنيف الرابعة موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 197.

2- رعاية صحية متخصصة: وجوب توفير رعاية طبية تتناسب مع احتياجات النساء، بما في ذلك رعاية الأمومة والطب النسائي.⁽¹⁾

ب- الحماية من العنف الجنسي وجرائم تتعلق بالنوع الاجتماعي:

تتمثل هذه الحماية في توفير الآتي:

- 1- تجريم العنف الجنسي: الاغتصاب والاعتداء الجنسي يعتبران من الانتهاكات الجسيمة لقواعد IHL وقد عدا جرائم حرب في سوابق محاكم دولية ICTY (مثل قضايا Kunarac وغيرها).⁽²⁾
- 2- ضمانات أثناء الاستجواب والاحتجاز: ضرورة توفير إجراءات استجواب تحقق احترام كرامة النساء (حضور محامين، منع التعري القسري، وجود موظفات لفحص المحتجزات، إلخ).
- 3- حماية الأمومة والرعاية: حق الامتناع عن العمل القسري في حالات الحمل والرضاعة، وتوفير موافق مناسبة.

ثالثاً- آثار هذه الحماية على التطبيق العملي للقانون:

سنتناول هذه الآثار التي تعيق التطبيق العملي للقانون الدولي على النحو التالي:

أ- وجوب اعتماد نهج قائم على النوع الاجتماعي في إدارة الاحتجاز:

ضرورة وضع سياسات فصل النساء عن الرجال، وتدريب الحراس، وإمكانية الوصول إلى خدمات الصحة النفسية.

ب- المساءلة عن انتهاكات خاصة:

ملاحقة مرتكبي العنف الجنسي باعتبارها جرائم مستقلة تنطوي على مسؤولية فردية، وبالتالي، فإن الحماية الإضافية لا تبطل المساواة في المركز القانوني، بل تكملها بضمان احترام الحاجات الخاصة للنساء المقاتلات وحمايتهن من أنماط انتهاك خاصة مرتبطة بالجنس.⁽³⁾ ينبغي الاستنتاج العام على مبدئين متكاملين:

- مبدأ المساواة في اكتساب صفة المقاتل بغض النظر عن الجنس.
 - مبدأ التكامل الذي يفرض تدابير حماية إضافية للنساء مراعاة لاحتياجاتهن الإنسانية الخاصة.
- إذاً ثمة فجوى تطبيقية عملية بين هذه المبدئين في الواقع الميداني تتطلب سياسات تنفيذية واضحة، وإجراءات احتجاز ومحاسبة تراعي النوع الاجتماعي.
- ويستنتج مما سبق، أن النصوص الأساسية للقانون الدولي الإنساني تمنح تعريفاً واضحاً لصفة المقاتل وامتيازاته، لكن التطبيق يتعقد في حالات النزاعات المسلحة غير النظامية نظراً لوجود فاعلين جدد مثل الشركات العسكرية الخاصة، كما أن النساء المقاتلات، حسب القاعدة، يكتسبن نفس المركز القانوني للمقاتلين الرجال إذا استوفين شروط الصفة (انتماء إلى قوة منظمة، قيادة مسؤولة، إلخ)، إضافة إلى ذلك أن الطابع المحايد جنسياً للنصوص لا يمنع وجود حماية خاصة ومزايا إنسانية للنساء (فصل الاحتجاز، رعاية صحية خاصة، حماية ضد العنف الجنسي)، وبالتالي فإن التحدي العملي يكمن في سد الفجوة بين النص والواقع، عبر تبني سياسات احتجاز ومراقبة وتنفيذ تراعي النوع الاجتماعي وتضمن مساءلة مرتكبي الانتهاكات بحق النساء المقاتلات.

المطلب الثاني

الحماية القانونية للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

رغم أن القانون الدولي الإنساني أقر مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في اكتساب صفة المقاتل إلا أنه لم يغفل عن خصوصية المرأة المقاتلة في حالات الأسر أو الاحتجاز أو النزاعات المسلحة بشكل عام، فقد أثبتت التجارب العملية

1 - المادة (16) من اتفاقية جنيف الرابعة موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 198.

2 - Prosecutor v. Kunarac et al., ICTY, Judgment (2001).

3 - يعرف قاموس أوكسفورد للغة الإنجليزية مفهوم الجنس على أنه "كناية عن جنس الإنسان في استخدامه الحديث (ولاسيما من المنظور النسوي)، وغالباً ما يقصد بدلاً من الفوارق البيولوجية بين الجنسين"، ويعود أول مثال لاستخدام هذا المصطلح في القاموس إلى عام 1963م، يعرف التراث الأمريكي (الطبعة الخامسة) مفهوم الجنس بنفس الطريقة التي يعرف فيها مفهوم الجنس البيولوجي لكنه يضع تعريفاً آخر بالاستناد إلى هوية الفرد الذي "لا يكون أنثى بالكامل أو ذكراً بالكامل. للمزيد يراجع الموقع الإلكتروني ar.m.wikipedia.org

أن النساء يتعرضن لانتهاكات جسيمة تتعلق بالكرامة الإنسانية وبسلامتهن الجسدية والنفسية، وهو ما دفع المشرع الدولي إلى النص على ضمانات خاصة. ويهدف هذا المطلب إلى دراسة هذه الحماية الخاصة، وبناءً عليه تقسم هذا المطلب إلى فرع أول الحماية القانونية للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني، وفرع ثان الحماية القانونية للنساء المقاتلات في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الفرع الأول

الحماية القانونية للنساء المقاتلات في القانون الدولي الإنساني

تعد حالة الأسر من أخطر الأوضاع التي تواجه النساء المقاتلات، إذ قد يتعرضن خلالها لمعاملة قاسية أو لا إنسانية، ولذلك خصت اتفاقيات جنيف والبروتوكولان الإضافيان النساء الأسيرات بضمانات إضافية تراعى أوضاعهن الإنسانية، لذلك تقسم هذا الفرع إلى أولاً معاملة النساء الأسيرات وفق اتفاقيات جنيف، وثانياً حماية النساء الأسيرات وفق البروتوكول الإضافي.

أولاً - معاملة النساء الأسيرات وفق اتفاقيات جنيف:

أولت اتفاقية جنيف الثالثة اهتماماً خاصاً بمعاملة أسرى الحرب من النساء، ونصت على أحكام تضمن لهن معاملة تحفظ كرامتهن وتراعي جنسهن، وسنتناول دراسة ذلك من خلال الآتي:

أ- النصوص الأساسية للحماية:

سنتناول هذه النصوص فيما يلي:

1- المراعاة الخاصة للجنس: نصت المادة (14) من اتفاقية جنيف الثالثة على وجوب معاملة أسرى الحرب مع مراعاة جنسهم، وهو ما يستلزم تخصيص أماكن احتجاز منفصلة للنساء.

2- ظروف الاحتجاز: أكدت المادة (25) من اتفاقية الثالثة على توفير أماكن مناسبة تأخذ في الاعتبار احتياجات النساء.

3- الرعاية الطبية: تلزم المادة (29) بتوفير خدمات صحية ملائمة، بما في ذلك رعاية الحمل والولادة.⁽¹⁾

ب- الضمانات العملية:

تتمثل هذه الضمانات في الآتي:

1- حماية من الاختلاط غير المنضبط: يتطلب ضمان فصل النساء عن الرجال في مرافق الاحتجاز لمنع سوء المعاملة.

2- إشراف نسائي: ضرورة وجود حارسات إناث للإشراف على احتجاز النساء، وهو ما يحد من مخاطر الانتهاكات.

3- اتصالات أسرية:

تمكين النساء الأسيرات من التواصل مع أسرهن عبر الرسائل أو الزيارات.

ثانياً حماية النساء الأسيرات وفق البروتوكول الإضافي:

جاء البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م ليعزز الحماية الخاصة للنساء الأسيرات ويمنع أي ممارسات تمس كرامتهن الإنسانية، لذلك سنتناول ذلك على النحو الآتي:

أ- نصوص البروتوكول الإضافي الأول:

نص البروتوكول من خلال نصوصه المعاملة الإنسانية للنساء المقاتلات على النحو التالي:

1- المادة (75) من البروتوكول الأول: أكدت على المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص دون تمييز مع تشديد خاص على النساء.

2- المادة (76) من البروتوكول ذاته: نصت بوضوح على ضرورة حماية النساء ضد أي اعتداء على شرفهن، وخاصة الاغتصاب أو الاكراه على الدعارة أو أي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق.

1 - المواد من (14، 25، 29) من اتفاقية جنيف الثالثة موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 122 وما بعدها.

3- رعاية خاصة للحوامل: ألزمت الفقرة (2) من المادة (76) أطراف النزاع المسلح بمنح النساء الحوامل أو الأمهات اللواتي يعتمد أطفالهن عليهن معاملة ذات أولوية.⁽¹⁾

ب- الانعكاسات العملية للحماية:

تكمن هذه الانعكاسات فيما يلي:

- 1- إلزام الأطراف بإصدار أوامر واضحة للقوات المسلحة بعدم التعرض للنساء الأسيرات.
 - 2- تدريب أفراد القوات على احترام الضمانات الخاصة.
 - 3- إدماج نصوص البروتوكول في التشريعات الوطنية لتعزيز آليات التنفيذ.
- يتضح لنا أن اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين منحت النساء المقاتلات الأسيرات حماية خاصة تراعي جنسهن واحتياجاتهن الإنسانية، بيد أن ضعف الالتزام العملي من بعض أطراف النزاع المسلح يجعل هذه النصوص عرضة للانتهاك، ما يستدعي تفعيل الرقابة الدولية وتعزيز المساءلة.

ثالثاً - الحماية من العنف الجنسي والانتهاكات المرتبطة بالنوع الاجتماعي:

من أبرز الانتهاكات التي تواجهها النساء المقاتلات أثناء النزاعات المسلحة العنف الجنسي بأشكاله المختلفة، والذي يعتبر من أخطر الجرائم الدولية، وقد أولى القانون الدولي الإنساني والفقهاء الجنائي الدولي أهمية بالغة لمكافحة هذه الظاهرة، لذلك نقسم هذا الفرع إلى أولاً تجريم العنف الجنسي في القانون الدولي الإنساني، وثانياً التدابير الوقائية والمعايير الدولية للحماية.

أ- تجريم العنف الجنسي في القانون الدولي الإنساني:

أكدت اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين على حظر جميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء المقاتلات، واعتبرت هذه الأفعال من الانتهاكات الجسيمة، وسنتناول دراسة ذلك على النحو الآتي:

- 1- الأساس القانوني للتجريم: نتناول هذا الأساس على النحو الآتي:
- المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة: تحظر الاعتداء على شرف النساء، وخاصة الاغتصاب.
- المادة (76) من البروتوكول الإضافي الأول: تؤكد على الحماية الخاصة للنساء من جميع أشكال الاعتداء الجنسي.⁽²⁾
- القانون العرفي الدولي: يؤكد أن الاغتصاب جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.⁽³⁾
- 2- الاعتراف القضائي الدولي: أولى القضاء الدولي أهمية خاصة بجرائم الحرب لاسيما فيما يتعلق بالنساء المقاتلات، لذلك نتناوله من خلال الآتي:
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998م: نص على اعتبار الاغتصاب والاستبعاد الجنسي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.⁽⁴⁾
- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR): اعترفت المحكمة في عام 1998م في قضية Akayesu بأن الاغتصاب كجريمة إبادة جماعية.⁽⁵⁾
- المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (ICTY): اعتبرت المحكمة عام 2001م في قضية Kunarac الاغتصاب جريمة ضد الإنسانية.⁽¹⁾

1 - البروتوكول الأول الإضافي مرجع سابق، ص 306 وما بعدها، وأنظر أيضاً

ICRC, Commentary on the Additional Protocols, Geneva, 1987.

2 - البروتوكول الأول الإضافي مرجع سابق، ص 306 وما بعدها، وأنظر أيضاً

ICRC, Commentary on the Additional Protocols, Geneva, 1987.

3 - Henckaerts, J, -M, & Doswald -Beck, L, Customary international Humanitarian Law, Vol, I, Cambridge Univ. Press, 2005.

4 - Rome Statute of the international Criminal Court, 1998, Article 7 & 8.

5 - ICTY, Prosecutor v Akayesu, Judgment, 1998.

ب- التدابير الوقائية والمعايير الدولية للحماية:

إلى جانب تجريم العنف الجنسي، وضع القانون الدولي الإنساني مجموعة من التدابير الوقائية لضمان حماية النساء المقاتلات من الانتهاكات، وسنتناول هذه التدابير على النحو الآتي:

- 1- التدابير الوقائية أثناء المسلح: تتنوع هذه التدابير إلى التالي:
 - التوعية والتدريب: إلزام القوات المسلحة ببرامج تدريبية تحظر العنف الجنسي.
 - إشراف دولي: منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر حق زيارة أماكن الاحتجاز لمراقبة ظروف النساء المقاتلات.
 - إنشاء وحدات تحقيق مستقلة: للتحقيق في أي ادعاءات بانتهاكات جنسية.
- 2- التدابير بعد النزاع المسلح: وهذه التدابير تنحصر في الآتي:
 - المساءلة الجنائية: محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي أمام المحاكم الوطنية أو الدولية.
 - التعويضات وإعادة التأهيل: منح النساء المقاتلات ضحايا العنف الجنسي حق التعويض والرعاية النفسية.
 - إصلاح القوانين الوطنية: مواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية لتجريم العنف الجنسي.

الفرع الثاني

الحماية القانونية للنساء المقاتلات في القانون الدولي لحقوق الإنسان

إذا كان القانون الدولي الإنساني يعالج وضع النساء المقاتلات في إطار النزاعات المسلحة، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يوفر الحماية لهن في جميع الأوقات، سواء في السلم أو الحرب. وبذلك يتكامل النظامان القانونيان لضمان الحد الأدنى من الحقوق غير القابلة للانتقاص حتى أثناء النزاعات المسلحة. ويثير هذا الفرع مسألة العلاقة بين الحماية الممنوحة للنساء المقاتلات بموجب حقوق الإنسان، وبين الالتزامات التي تتحملها الدول تجاه المساواة وعدم التمييز، وبناءً على ذلك نقسم هذا الفرع على أولاً الحماية العامة والخاصة للنساء المقاتلات في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وثانياً تطبيقات عملية لحماية النساء المقاتلات في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

أولاً - الحماية العامة والخاصة للنساء المقاتلات في القانون الدولي لحقوق الإنسان:

نتناول هذا الحماية على النحو الآتي:

أ- الحماية العامة للنساء المقاتلات في القانون الدولي لحقوق الإنسان:

تكمن هذه الحماية فيما يلي:

- 1- مبدأ المساواة وعدم التمييز: أكدت المادة (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م على حق جميع الأفراد في التمتع بالحقوق دون أي تمييز قائم على الجنس⁽²⁾، وتطبيق ذلك على النساء المقاتلات اللواتي يظلمن مشمولات بحقوق الإنسان رغم انخراطهن في الأعمال العدائية⁽³⁾.
- 2- الحقوق غير قابلة للانتقاص: تنص المادة (4) من العهد الدولي ذاته على أنه حتى في حالات الطوارئ العامة لا يجوز المساس بالحقوق الجوهرية مثل الحق في الحياة وحظر التعذيب والمعاملة القاسية⁽⁴⁾، وهو ما يشكل ضماناً أساسية للنساء المقاتلات عند أسرهن أو احتجازهن⁽⁵⁾.

ب- الحماية الخاصة للنساء المقاتلات في القانون الدولي لحقوق الإنسان:

نصت على هذه الحماية الصكوك التالية:

1 - ICTY، Prosecutor v Kunarac Judgment, 2001.

2 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1966م الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على الموقع الإلكتروني www.ohchr.org

3 - Rhona K.A.Smith, Textbook on International Human Rights, 8th ed., OXxford University Press, 2022, p.57.

4 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مرجع سابق.

5 - Sarah Joseph، international Human Rights، Law، OXxford University Press, 2021، p.94.

- 1- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979م: ألزمت المادة (7) من هذه الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير لحماية المرأة من التمييز في جميع المجالات، بما في ذلك في الحياة العامة والمشاركة في القوات المسلحة.⁽¹⁾
- 2- قرارات مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن: جاء قرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000م⁽²⁾، والقرارات اللاحقة (1880 لسنة 2000م، 1820 لسنة 2008م، 1888 لسنة 2009م، 1889 لسنة 2009م، 1960 لسنة 2010م، 2016 لسنة 2013م، 2122 لسنة 2013م، 2242 لسنة 2015م، 2467 لسنة 2019م، 2493 لسنة 2019م) ليؤكد على دور النساء في النزاعات المسلحة والحاجة إلى حمايتهن من العنف الجنسي وضمان مشاركتهن في عمليات السلام.⁽³⁾

ثانياً – تطبيقات عملية لحماية النساء المقاتلات في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان:

من أهم هذه التطبيقات دور القضاء الإقليمي، وكذلك التحديات العملية لهذه الحماية نتناولها على النحو التالي:

أ- دور القضاء الإقليمي:

نتناول هذا الدور على التالي:

- 1- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: اعترفت هذه المحكمة بوجوب احترام حقوق المرأة حتى في بيئة النزاع المسلح، كما في قضية (Latvia، Kononov v) عام 2010م حيث أشارت إلى أهمية مراعاة الحماية الإنسانية العامة.⁽⁴⁾
- 2- اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: أكدت اللجنة في تقاري عدة على ضرورة حماية النساء في النزاعات المسلحة خاصة في -سيراليون، وليبيريا – من الانتهاكات الواسعة التي تعرضت لها النساء المقاتلات والمدنيات على حد سواء.⁽⁵⁾

ب- التحديات العملية:

تكمن هذه التحديات في الآتي:

- 1- ضعف التنفيذ على المستوى الوطني: رغم وجود منظومة حقوق الإنسان، فإن التطبيق يظل ضعيفاً بسبب عدم مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية خاصة فيما يتعلق بتجنيد النساء أو حمايتهن عند الاحتجاز.⁽⁶⁾
- 2- التداخل بين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: تشكل ازدواجية النظامين القانونيين تحدياً أمام المحاكم الوطنية والدولية في تحديد الإطار الأمثل لحماية النساء المقاتلات خصوصاً في النزاعات المسلحة غير الدولية.⁽⁷⁾

1 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1979م الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على الموقع الإلكتروني www.ohchr.org

2 - القرار رقم 1325 لسنة 2000م الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 4213 المعقودة في 31 أكتوبر 2000م يتألف هذا القرار من أربع ركائز وهي: Joseph، international،

- دور المرأة في منع نشوب النزاعات.
- مشاركة المرأة في صنع السلام وبناء السلام.
- حماية حقوق المرأة أثناء النزاعات المسلحة وبعدها.
- الاحتياجات الخاصة بالمرأة أثناء الإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، وإعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع المسلح،
للمزيد أنظر رقم الوثيقة S/RES/1325(2000) 31 October 2000 على الموقع الإلكتروني documents.un.org
3 - القرارات بشأن مشاركة المرأة بنشاط فعالية في صنع السلام وبناء السلام على الموقع الإلكتروني peacemaker.un.org

4 -European Court Human Rights Kononov v، Latvia (GC)، no 36376/04، Judgment of 17May 2010.

5 -African Commission on Human and Peoples، Rights، Rights in Africa، 2005، p. 118.

6 -Rebecca Cook، Human Rights، Rights of Women; International perspectives، University of Pennsylvania National Press، 1994، p. 245.

7 -Louise Doswald – Beck، 'Human Rights Rights in Times of Conflict and Terrorism' ICRC، 2011، p. 46.

وبالتالي يثبت لنا، أن القانون الدولي الإنساني أن العنف الجنسي ليس مجرد انتهاك ثانوي بل جريمة جسيمة تمس القواعد الأمرة للقانون الدولي، وقد تطورت الآليات الدولية من النصوص النظرية إلى آليات قضائية وعملية تهدف لمحاسبة المسؤولين وضمان عدم الإفلات من العقاب.

ونستنتج مما سبق إلى أن النساء المقاتلات يتمتعن بحماية خاصة أثناء الأسر والاحتجاز، تراعي احتياجاتهن الجسدية والنفسية، وتمنع اختلاطهن غير المشروع بالرجال، وتلزم بتوفير رعاية صحية مناسبة، كما تناولنا تجريم العنف الجنسي باعتباره جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وبيننا التدابير الوقائية والمعايير الدولية التي تهدف لحماية النساء المقاتلات، بيد أن الواقع يكشف عن فحوه واسعة بين النصوص والتطبيق، مما يجعل من الضروري تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لضمان الحماية الفعلية للنساء في النزاعات المسلحة.

كما أن المركز القانوني للنساء المقاتلات في إطار النون الدولي لحقوق الإنسان يكفل لهن حقوقاً أساسية لا يمكن تعطيلها حتى في ظروف النزاع المسلح، كما أن المعايير الخاصة بالمساواة وعدم التمييز تعزز مكانة النساء المقاتلات كأطراف تستحق حماية قانونية كاملة، بيد أن التحديات الميدانية والتنفيذية ما تزال تعيق تحقيق هذه الحماية على نحو شامل وفعال.

المبحث الثاني

دور القضاء الدولي في حماية النساء المقاتلات

يلعب القضاء الدولي دوراً محورياً في تعزيز حماية النساء المقاتلات، سواء عبر محاكمة مرتكبي الانتهاكات أو تطوير الاجتهاد القضائي الذي يترجم النصوص القانونية إلى واقع عملي. فالقضاء الدولي، بما في ذلك محاكم مثل المحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الخاصة للنزاعات السابقة، والقضاء الدولي في النزاعات المعاصرة، ساهم في ترسيخ مفاهيم حماية النساء المقاتلات ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات.

ويعكس الواقع المعاصر أن القضاء الدولي لم يقتصر على النصوص النظرية، بل شمل محاكمات فعلية لأفراد وجماعات مسلحة ارتكبوا انتهاكات بحق النساء المقاتلات، مما يوضح فعالية هذه الآليات في حماية حقوق النساء على الأرض، وبناءً عليه نقسم هذا المبحث إلى مطلب أول اختصاصات القضاء الدولي، ومطلب ثان آليات الحماية والمساءلة القضائية.

المطلب الأول

اختصاصات القضاء الدولي

تنوزع اختصاصات القضاء الدولي بين محاكم دائمة وخاصة، وتغطي جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، والجرائم الدولية الأخرى، مع تركيز خاص على الانتهاكات المتعلقة بالنساء المقاتلات، لذلك نقسم هذا المطلب إلى فرع أول محكمة روما والمحكمة الجنائية الدولية، وفرع ثان المحاكم الخاصة للنزاعات السابقة.

الفرع الأول

المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الدولي في النزاعات المعاصرة

المحكمة الجنائية الدولية ICC تمثل أداة مركزية في ملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق النساء المقاتلات، عليه نقسم هذا الفرع إلى أولاً نطاق اختصاص محكمة روما، وثانياً. حالات تطبيقية حديثة.

أولاً نطاق اختصاص المحكمة:

إن اختصاص نطاق المحكمة حدد في ثلاثة نطاق وهي:

أ- الجرائم المغطاة:

تشمل جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، الإبادة الجماعية، مع التركيز على الجرائم الجنسية مثل الاغتصاب والاستعباد الجنسي.

ب- الزمان والمكان:

يشمل النزاعات الدولية وغير الدولية منذ دخول نظام روما حيز التنفيذ من الاول يوليو 2002م.

ج- الأشخاص المسؤولين:

يشمل القادة العسكريين والمدنيين المرتكبين لأي انتهاكات ضد النساء المقاتلات.

ثانياً حالات تطبيقية حديثة:

نذكر على سبيل المثال قضايا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية، والقضاء الدولي في النزاعات المعاصرة أحكاماً فيها على النحو الآتي:

أ- المحكمة الجنائية الدولية (ICC):

قضت هذه المحكمة في قضايا عدة بتجنيد النساء كمقاتلات واستغلالهن في جنسياً ونبين هذه الأحكام على النحو الآتي:

1- قضية Lubanga عام 2012م: في أول حكم لها، أدانت هذه المحكمة (توماس لوبانغا) بتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم في النزاعات المسلحة، بمن فيهم الفتيات اللواتي جرى استغلالهن كمقاتلات أو زوجات مقاتلين.⁽¹⁾

2- قضية دومينيك أونغوين – أوغندا (2022م): التفاصيل: في عام 2022م، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكماً بالسجن لمدة 25 عاماً على (دومينيك أونغوين)، القائد السابق في جيش الرب للمقاومة الأوغندي، بعد إدانته بـ (61) تهمة تشمل القتل، الاغتصاب، العبودية الجنسية، وتجنييد الأطفال، من بينهم فتيات مقاتلات. الأثر على النساء المقاتلات: أحد التهم الموجهة إليه كانت تتعلق بتجنيد الفتيات القاصرات، مما يعكس التزام المحكمة بحماية النساء المقاتلات من خلال محاكمة القادة المسؤولين عن هذه الانتهاكات. التعويضات: أمرت المحكمة بتقديم تعويضات مالية للمجتمعات المتضررة، بما في ذلك النساء والفتيات اللواتي تم تجنيدهن قسراً.⁽²⁾

3- قضية إباد أغ غالي – مالي (2024م) المحكمة الجنائية الدولية (ICC): التفاصيل: في يونيو 2024م، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف ضد (إباد أغ غالي)، زعيم جماعة أنصار الدين في مالي، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك فرض الشريعة الإسلامية، واغتصاب النساء، واستعبادهن جنسياً، بحق النساء المقاتلات، وتدمير المعالم الدينية في (تمبكتو). الأثر على النساء المقاتلات: تُبرز هذه القضية أهمية محاكمة القادة العسكريين الذين يرتكبون انتهاكات ضد النساء المقاتلات، بما في ذلك العنف الجنسي والاستعباد.⁽³⁾

4- قضية طالبان – أفغانستان (2025م) المحكمة الجنائية الدولية (ICC): التفاصيل: في يوليو 2025م، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف ضد زعمي طالبان، (هبيبة الله أخوند زاده، وعبد الحكيم حقاني)، بتهمة اضطهاد النساء والفتيات والأقليات الجنسية وارتكاب انتهاكات جسيمة ضد حقوق النساء المقاتلات منذ استيلاء طالبان على السلطة في 2021م. الأثر على النساء المقاتلات: تُظهر هذه القضية التزام المحكمة بملاحقة المسؤولين عن انتهاكات حقوق النساء في النزاعات المسلحة، بما في ذلك فرض قيود صارمة على حرية الحركة والتعليم والعمل.⁽⁴⁾

ب- القضاء الدولي في النزاعات المعاصرة:

نتناول أحكام هذا القضاء على النحو التالي:

- 1- المحكمة الخاصة بسيراليون: أصدرت هذه المحكمة أحكاماً عدة ضد قادة الجبهة الثورية، مؤكدة أن تجنييد النساء المقاتلات واستغلالهن في الأعمال العدائية أو لأغراض جنسية يشكل جريمة حرب.⁽⁵⁾
- 2- المحكمة الجنائية الدولية والتحقيق في أوكرانيا: في عام 2022م فتحت المحكمة الأوكرانية تحقيقاً في الانتهاكات المرتكبة في أوكرانيا، حيث شملت التحقيقات مزاعم عن اعتداءات جنسية ضد نساء مقاتلات في صفوف القوات الأوكرانية، وهو ما يعكس تطوراً معاصراً في مجال المساءلة.⁽¹⁾

1 -ICC، Prosecutor v Lubanga Dyilo, Case No. ICC-01/04-01/06, Judgment, 14 March 2012.

2 -ICC، Prosecutor v Dominic Ongwen Case No. ICC-02/04-01/15, Judgment, 4 Feb 2021.

3 -ICC، Prosecutor v. Iyad Ag Ghaly, 2024.

4 -ICC، Arrest Warrants against Taliban leaders, 2025.

5 -Special Court for Sierra Leone، Prosecutor v Sesay et al, Case No. SCSL-04-15-T, Judgment, 2 March 2009.

تظهر هذه الأمثلة الحديثة كيف يسهم القضاء الدولي في حماية النساء المقاتلات من خلال الآتي:

- محاكمة القادة العسكريين والمدنيين المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات ضد النساء المقاتلات.
- توفير سبل المساءلة والتعويض لضحايا الانتهاكات.
- تعزيز الردع القانوني من خلال تطبيق مذكرات التوقيف ضد المسؤولين عن الانتهاكات.

وهذه الأمثلة تسلط الضوء على الدور الحيوي للقضاء الدولي في تعزيز حماية النساء المقاتلات وضمتن حقوقهن في النزاعات المسلحة.

الفرع الثاني

المحاكم الخاصة للنزاعات السابقة

أسست محاكم مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا ICTY، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ICTR لتقديم العدالة بعد النزاعات المسلحة في يوغسلافيا ورواندا، وكانت للنساء المقاتلات دور مهم في تحديد نطاق الحماية القانونية، لذلك نقسم هذا الفرع إلى أولاً اختصاصات المحاكم الخاصة، وثانياً الاجتهاد القضائي.

أولاً - اختصاصات المحاكم الخاصة:

نبين اختصاصات المحاكم الخاصة على النحو التالي:

أ- المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا ICTY:

نظرت الجرائم المرتكبة ضد النساء، قضت فيها بالآتي:

1- الاعتراف بالعنف الجنسي كجريمة حرب: في قضية (Furundzija) عام 1998م: أكدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أن الاغتصاب يمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، وأنه قد يرقى إلى جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.⁽²⁾

2- حماية النساء المقاتلات الأسيرات: في قضية (Kunarac) عام 2001م: أقرت المحكمة بأن الاسترقاق الجنسي المنهج ضد النساء، بما في ذلك النساء المقاتلات، يشكل جريمة ضد الإنسانية.⁽³⁾

ب- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ICTR :

قضت في الجرائم التالية وأقرت فيها بما يلي:

1- الاعتراف بالاغتصاب كجريمة إبادة جماعية: في قضية Akayesu عام 1998م قررت المحكمة أن الاغتصاب يمكن أن يشكل فعلاً من أفعال الإبادة الجماعية إذا ارتكب بنية تدمير جماعة قومية أو إثنية أو دينية.⁽⁴⁾

2- أثر الاغتصاب على النساء المقاتلات: رغم أن معظم الضحايا في رواندا كن من المدنيين، فإن المبادئ أقرتها المحكمة امتدت إلى النساء المقاتلات اللواتي تعرضن لانتهاكات مشابهة.⁽⁵⁾

ثانياً - الاجتهاد القضائي:

أصدر القضاء الدولي في قضايا عدة أحكاماً واعتبر الاغتصاب جريمة حرب اعتبرت الاغتصاب أداة حرب وجرم مستقل، وكذلك ربطت العنف الجنسي بالإبادة الجماعية، مؤكدة مساءلة القادة المسؤولين، وقد أثبت القضاء الدولي فعاليته في إرساء مبادئ حماية النساء المقاتلات، سواء عبر توسيع نطاق المسؤولية الجنائية أو ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، كما تظهر الحالات المعاصرة أن المحاكم الدولية قادرة على محاكمة المسؤولين الفعليين عن الانتهاكات، بما يعزز الردع القانوني ويؤكد حقوق النساء المقاتلات.

ويتضح لنا أن القضاء الدولي لعب دوراً محورياً في بلورة المركز القانوني للنساء المقاتلات، سواء عبر الاعتراف بالعنف الجنسي كتجريم دولي مستقل، أو من خلال إدانة ممارسات تجنيد النساء واستغلالهن في النزاعات المسلحة، كما

1 - ICC، Statement of the Prosecutor of the International Criminal Court on the Statement in Ukraine،" 2 March 2022.

2 - ICTY، Prosecutor v Furundzija، Case N0 IT-96-17/1، Judgment، 10 Dec، 1998.

3 - ICTY، Prosecutor v Kunarac at al Case N0 ICTR-96-4-T، Judgment، 2 Feb، 2001.

4 - ICTY، Prosecutor v Akayesu، Judgment، Case No. ICTR-96-4-T، Judgment، 2 Sept 1998،

5 - lbib، paras. 731- 734

أن القضايا المعاصرة مثل أوكرانيا تؤكد استمرار الحاجة إلى دور فعال للمحاكم الدولية في ضمان عدم الإفلات من العقاب وتطوير القواعد القانونية بما يعزز حماية النساء المقاتلات.

المطلب الثاني

آليات الحماية والمساءلة القضائية

تتجاوز حماية النساء المقاتلات مجرد النصوص القانونية، إذ يشكل القضاء الدولي أداة عملية لتحقيق العدالة، وتوفير سبل المساءلة، والردع، والتعويض للضحايا، لذلك نقسم هذا المطلب إلى فرع أول آليات المساءلة، وفرع ثان الحماية القضائية والتعويض.

الفرع الأول

آليات المساءلة

تركز هذه الآليات على محاكمة مرتكبي الجرائم، وتحديد المسؤولية الفردية، وضمان عدم الإفلات من العقاب، عليه نقسم هذا الفرع إلى أولاً المساءلة الجنائية الدولية، وثانياً المساءلة الوطنية بدعم القضاء الدولي.

أولاً -المساءلة الجنائية الدولية:

تكمن الإجراءات القضائية في الآتي:

أ- الإجراءات القضائية: التحقيق، التوقيف، المحاكمة، إصدار الحكم، والتعويض.

ب- الجرائم المغطاة: جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، الانتهاكات الجنسية.

ج- التعاون الدولي: إلزام الدول بتسليم المشتبه بهم وتوفير الأدلة.

ثانياً -المساءلة الوطنية بدعم القضاء الدولي:

يكمن دعم القضاء الدولي فيما يلي:

أ- بناء قدرات القضاء المحلي لتطبيق المعايير الدولية.

ب- توجيه القادة العسكريين والمدنيين لتعزيز المسؤولية القانونية للانتهاكات.

الفرع الثاني

الحماية القضائية والتعويض

الحماية القضائية تشمل حماية الضحايا من الانتهاكات المستقبلية، بالإضافة إلى منح التعويضات والاعتراف بحقوق النساء المقاتلات لذلك نقسم هذا الفرع إلى أولاً حماية الضحايا أثناء المحاكمة، وثانياً التعويض وإعادة التأهيل.

أولاً -حماية الضحايا أثناء المحاكمة:

تتم هذه الحماية من خلال الآتي:

أ- إجراءات سرية: الحفاظ على خصوصية النساء الضحايا.

ب- الدعم النفسي والقانوني: توفير ممثلين قانونيين ومستشارين نفسيين.

ثانياً -التعويض وإعادة التأهيل:

يتم ذلك على النحو التالي:

أ- التعويض المالي: كجزء من الحكم القضائي (كما في قضية دومينيك أونغوين).

ب- برامج إعادة الإدماج: الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للنساء المقاتلات بعد النزاع.

ج- ضمانات مستقبلية: تعزيز سياسات منع الانتهاكات في النزاعات المستقبلية.

وبالتالي فإن القضاء الدولي، من خلال المحاكم الدائمة والخاصة، يوفر أدوات حماية عملية للنساء المقاتلات، ويعزز المساءلة الفردية والجماعية، ويوفر سبل التعويض، بينما تؤكد الحالات المعاصرة على أن هذه الآليات فعالة بالفعل لكنها تواجه تحديات تنفيذية في مناطق النزاع.

ويستنتج أن القضاء الدولي يشكل العمود الفقري لحماية النساء المقاتلات عبر التالي:

- تحديد المسؤولية الجنائية الفردية والجماعية.

- محاكمة مرتكبي الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي.

- توفير التعويض وإعادة التأهيل للضحايا.

- تعزيز الردع القانوني وتقليل الإفلات من العقاب.

ويتضح ذلك من خلال الحالات المعاصرة مثل دومينيك أونغوين، طالبان، وإياد أغ غالي التي تعكس قدرة القضاء الدولي على حماية النساء المقاتلات على أرض الواقع، مع التأكيد على الحاجة لتطوير آليات التنفيذ ومتابعة الالتزام الدولي لضمان حماية فعلية ومستدامة.

المبحث الثالث

الإشكاليات والتحديات المعاصرة في حماية النساء المقاتلات وآفاق التطوير

رغم التطور الكبير الذي شهده القانون الدولي الإنساني في مجال حماية النساء المقاتلات، إلا أن الواقع العملي للصرعات المسلحة يكشف عن استمرار وقوع انتهاكات خطيرة بحقهن. فظاهرة الإفلات من العقاب، وضعف الإرادة السياسية، وتعقيدات النزاعات غير الدولية، وتنامي أدوار الجماعات المسلحة غير الحكومية، كلها عوامل تضعف فعالية الحماية المقررة في النصوص الدولية. لذا يتناول هذا المبحث الإشكاليات والتحديات الراهنة، مع استشراف آفاق التطوير لتعزيز المركز القانوني للنساء المقاتلات، وبناءً على ذلك، نقسم هذا المبحث إلى مطلب أول الإشكاليات والتحديات المعاصرة في الحماية، ومطلب ثان آفاق التطوير لحماية النساء المقاتلات.

المطلب الأول

الإشكاليات المعاصرة في حماية النساء المقاتلات

أصبحت النزاعات الحديثة أكثر تعقيداً وتشابكاً من ذي قبل، ليس فقط بسبب طبيعة أطرافها وتعدد أشكالها، بل أيضاً بسبب الفئات الجديدة التي تشارك فيها، ومن أبرزها النساء المقاتلات، فقد دخلت النساء إلى ساحات القتال سواء ضمن الجيوش النظامية أو داخل الجماعات المسلحة غير الحكومية، ما أفرز إشكاليات جديدة في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتتعدد العوائق التي تحول دون تفعيل الكامل للحماية المقررة للنساء المقاتلات، سواء على المستوى القانوني أو المؤسسي أو الميداني، لذلك نقسم هذا المطلب إلى فرع أول الإشكالية القانونية والعملية، وفرع ثان التحديات العملية والواقعية.

الفرع الأول

الإشكالية القانونية والعملية في حماية النساء المقاتلات

تأتي الإشكالية من كون القانون الدولي الإنساني منح النساء ضمانات خاصة من حيث الحماية الإنسانية وفق ما نصت عليه المواد (27 - 32) من اتفاقية جنيف الرابعة⁽¹⁾، كما منح المقاتلين عامة وضع "أسير الحرب" وفق المادة (4) من اتفاقية جنيف الثالثة⁽²⁾، لكن الواقع الميداني أظهر أن النساء المقاتلات غالباً ما يحرم من هذه الضمانات بسبب النظرة النمطية لهن باعتبارهن "ضحايا" أو "مدنيات"، وليس باعتبارهن "مقاتلات" لهن حقوق قانونية مساوية للرجال.

ومن هنا، فإن السؤال الجوهرى يتمثل في إلى أي مدى توفر القواعد الدولية حماية فعلية للنساء المقاتلات؟ وما أبرز التحديات والآفاق الممكنة لتطوير هذه الحماية؟ لذلك فإن الإجابة عن هذين التساولين يتم تحديها من خلال الإشكالية العامة، التي تكمن في الطبيعة المزدوجة للنساء المقاتلات فمن ناحية، هن أطراف فاعلة في النزاع المسلحة، يشاركن في الأعمال العدائية، ويعاملن قانوناً معاملة الرجال المقاتلين في حال الأسر.

ومن ناحية أخرى، فإنهن عرضة لانتهاكات خاصة ترتبط بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي، مثل التحرش والعنف الجنسي والإذلال، والوصم الاجتماعي، وهي انتهاكات لم تعطيها آليات التنفيذ الدولي الاهتمام الكافي.⁽³⁾

1 - اتفاقية جنيف الرابعة موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 202، 203.

2 - اتفاقية جنيف الثالثة موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 118.

3 - المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر حول إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، جنيف 9، 12 ديسمبر 2019م على الموقع الإلكتروني www.icrc.org

وتزداد الإشكالية تعقيداً في النزاعات غير الدولية، حيث لا توجد صفة "أسير الحرب" بالمعنى التقليدي، ولا تتوافر آليات محاسبة ملزمة للجماعات المسلحة غير الحكومية، ما يجعل النساء المقاتلات عرضة لانتهاكات جسيمة بلا حماية فعلية.

هذه الازدواجية تكشف عن فجوة كبيرة بين النصوص الدولية والواقع العملي، لاسيما في النزاعات غير الدولية حيث لا يتمتع المقاتلون بصفة "أسير الحرب" أصلاً وفق المادة (4) من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف.⁽¹⁾

الفرع الثاني

التحديات المعاصرة

على أرض الواقع، تظل النساء المقاتلات عرضة لانتهاكات متعددة بسبب الظروف الميدانية للنزاعات المسلحة، لذلك نقسم هذا الفرع إلى أولاً التحديات القانونية، ثانياً العملية والواقعية.

أولاً – التحديات القانونية:

سنتناول هذه التحديات على النحو التالي:

أ- غموض الوضع القانوني للنساء المقاتلات:

رغم أن القانون الدولي الإنساني يعترف بالمساواة في معاملة الأسرى وفق المواد (16-12) من اتفاقية جنيف الثالثة⁽²⁾، إلا أن النساء غالباً لا تعاملن كأسرى حرب، بل يتم اعتبارهن في الأسر إما "مدنيات" أو "مجرمات" عند وقوعهن في الأسر، مما يحرمهن من الضمانات المقررة.

ب- قصور القواعد في النزاعات المسلحة غير الدولية:

المادة (4) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977م لم يمنح صراحة صفة "أسير حرب"، بل اكتفى بحماية عامة للمشاركين في النزاعات الداخلية⁽³⁾. هذا يخلق ثغرة كبيرة؛ إذ تمثل النزاعات المسلحة غير الدولية النسبة الأكبر من نزاعات اليوم (سوريا، ليبيا، اليمن).

ج- ضعف إدماج القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية:

رغم أن المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف تلزم الدول "باحترام وضمان احترام" الاتفاقيات في جميع الأحوال⁽⁴⁾، إلا أن كثيراً من الدول لم تقم بإدماج هذه الالتزامات في قوانينها الداخلية، ولم تنص صراحة على حماية النساء المقاتلات أو على تجريم العنف الجنسي بشكل واضح أثناء النزاعات المسلحة، مما يجعل الملاحقة القضائية لمرتكبي الانتهاكات بحق النساء المقاتلات شبه معدومة.⁽⁵⁾

د- محدودية الوصول إلى العدالة الدولية:

رغم أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تملك اختصاص النظر في الجرائم ضد النساء لاسيما العنف الجنسي، لكنها مقيدة بإحالات الدول أو مجلس الأمن وفق المادة (13) من النظام ذاته⁽⁶⁾، إلا أن الواقع يظهر بظنناً شديداً في ملاحقة هذه الجرائم، إضافة إلى انتقائية في الاختصاصات، وهو ما يقلل من فعالية الحماية.

ثانياً – التحديات العملية والواقعية:

نتناول هذه التحديات على التالي:

أ- العنف الجنسي كسلاح حرب:

أصبح العنف الجنسي ظاهرة ممنهجة في العديد من النزاعات المسلحة لإذلال، ويستخدم كسلاح حرب يهدف إلى كسر إرادة المقاتلات وتشويه صورتهم داخل مجتمعاتهن، فقد وثقت المحكمة الخاصة بيوغسلافيا السابقة والمحكمة الخاصة

1 - البروتوكول الثاني إلى اتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 354.

2 - اتفاقية جنيف الثالثة موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 122، 123.

3 - البروتوكول الثاني إلى اتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 354.

4 - اتفاقيات جنيف، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 66.

5 - تقرير الأمين العام، العنف الجنسي المتصل بالنزاع، الأمم المتحدة، مجلس الأمن وثيقة رقم S/2024/292. 4 April 2024.

6 - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 674.

برواندا هذه الجرائم باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفي النزاع في الكونغو الديمقراطية وصف الأمين العام للأمم المتحدة العنف الجنسي بأنه "أكثر الأسلحة فاعلية وأرخصها في النزاع المسلح".⁽¹⁾

ب- الوصمة الاجتماعية بعد النزاع المسلح:

تعاني النساء المقاتلات بعد إطلاق سراحهن رفض اجتماعي، حيث ينظر إليهن كمصدر عار، خصوصاً إذا كن ضحايا للعنف الجنسي، هذا يزيد من معاناتهن ويعقد إعادة إدماجهن.⁽²⁾

ج- ضعف الوصول إلى العدالة:

كثير من النساء المقاتلات يخشين الإبلاغ عن الانتهاكات بسبب غياب الحماية القانونية أو الخوف من الانتقام، كما أن ضعف البنية القضائية في الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة يعمق المشكلة، كما أن المادتين (1/7، 2/8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اللتان جرمتا العنف الجنسي لم تحقق سوى ملاحقات محدودة وانتقائية.⁽³⁾

د- النزاعات المسلحة غير الدولية وتعدد الفاعلين:

غالبية النزاعات المسلحة اليوم ذات طبيعة غير دولية، حيث تهيمن عليها جماعات مسلحة غير حكومية، هذه الأطراف لا تتخبط عادة في التزامات دولية رسمية، بل تعتبر النساء المقاتلات خصوماً يجب تصفيتهم أو إذلالهم، ومن الأمثلة النزاع في سوريا، حيث تعرضت مقاتلات وحدات حماية المرأة (YPJ) لانتهاكات واسعة من قبل تنظيمات مسلحة.⁽⁴⁾

هـ- ضعف آليات الرصد الدولية والإقليمية:

وبالتالي تعاني آليات الأمم المتحدة من نقص في الموارد البشرية والمالية، مما يجعل قدرتها على رصد الانتهاكات بحق النساء المقاتلات محدودة، كما أن تقارير المقررين الخاصين غالباً ما تأتي متأخرة، بعد أن تكون الجرائم قد ارتكبت بالفعل.

المطلب الثاني

آفاق التطوير على مستوى النصوص والتنفيذ لحماية النساء المقاتلات

من أجل مواجهة التحديات الراهنة، لا بد من تعزيز النظام القانوني والعملي لحماية النساء المقاتلات، سواء عبر تطوير القواعد الدولية أو عبر تحسين آليات التنفيذ، وبناءً عليه نقسم المطلب إلى فرع أول التطوير على مستوى القواعد القانونية، وفرع ثان التطوير على مستوى آليات التنفيذ.

الفرع الأول

التطوير على مستوى القواعد القانونية

تحديث النصوص القانونية وتوسيع نطاقها يساهم في سد الثغرات القائمة، لذلك نقسم هذا الفرع إلى أولاً تطوير النصوص القانونية، وثانياً تطوير القانون الدولي العرفي، وثالثاً تفعيل قرارات مجلس الأمن.

أولاً- تطوير النصوص القانونية:

توسيع نطاق الحماية أي ضرورة تحديث البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لتضمن نصوص صريحة تعالج قضايا النساء المقاتلات، بحيث يتضمن نصوصاً صريحة حول الاعتراف بصفة أسير الحرب دون تمييز، وتجريم العنف الجنسي كجريمة حرب أساسية، وضمان خصوصية الاحتجاز بما يتناسب مع طبيعة المرأة ضمن قواعد القانون الدولي الإنساني الأساسية، لا تركه لآليات حقوق الإنسان فقط، وبالتالي يتطلب إصدار بروتوكول جديد خاص بحماية النساء في النزاعات المسلحة يحدد التزامات واضحة ومباشرة على جميع الأطراف.⁽⁵⁾

ثانياً- تطوير القانون الدولي العرفي:

1 - ICTY, Prosecutor v Kunarac Judgment, 2001.

Human. Rights. Watch.

2 - المرأة والصراع المسلح تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش على الموقع الإلكتروني

3 - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 672.

4 - التقرير السنوي الثاني عشر، أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2022م، على الموقع الإلكتروني www.snh.org

5 - الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات الأمم المتحدة، حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، على الموقع الإلكتروني www.ohchr.org

إصدار دليل حديث من اللجنة الدولية للصليب الأحمر يركز على حماية النساء المقاتلات ضمن الممارسات الدولية الراهنة.⁽¹⁾

ثالثاً - تفعيل قرارات مجلس الأمن:

تعزيز مشاركة النساء المقاتلات في مفاوضات وقف إطلاق النار والتسويات السياسية، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000م والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وكذلك أيضاً بناء سياسات إعادة دمج شاملة تضمن عدم التمييز وإعادة تأهيل الناجيات من الانتهاكات.⁽²⁾ وحيث إن هذه القرارات وضعت إطاراً قوياً لمشاركة النساء وحمايتهن، لكن يحتاج إلى أن تصبح ملزمة قانونياً مع إلزام الدول بتقديم تقارير دورية حول التزاماتها.

الفرع الثاني

التطوير على مستوى آليات التنفيذ

حتى تحقق النصوص القانونية أهدافها، لا بد من آليات قوية للتنفيذ والمساءلة، لذلك نقسم هذا الفرع إلى أولاً تعزيز آليات التنفيذ الدولية، وثانياً تطوير آليات الرصد والمتابعة، وثالثاً إصلاح الأنظمة الوطنية، ورابعاً تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي.

أولاً - تعزيز آليات التنفيذ الدولية:

تفعيل صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية المنصوص عليها في المادة (13)⁽³⁾، بحيث يمكنها التحرك تلقائياً دون انتظار إحالة من مجلس الأمن، وكذلك إنشاء آلية دولية متخصصة - محكمة متخصصة أو آلية هجينة تعنى بجرائم العنف ضد النساء أثناء النزاعات المسلحة - تحت مظلة الأمم المتحدة لرصد حماية النساء في النزاعات المسلحة، على غرار "اللجنة الدولية لتقصي الحقائق" المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م

ثانياً - تطوير آليات الرصد والمتابعة:

الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في توثيق الانتهاكات (صور، فيديو، شهادات مباشرة عبر الإنترنت)، وكذلك تطوير أنظمة إنذار مبكر لرصد الأنماط المتكررة للعنف ضد النساء المقاتلات.⁽⁴⁾

ثالثاً - إصلاح الأنظمة الوطنية:

إدماج القانون الدولي الإنساني وحقوق النساء المقاتلات في الدساتير والتشريعات الوطنية، كما يتطلب إنشاء نيابات عامة أو وحدات قضائية متخصصة في جرائم الحرب ضد النساء، وكذلك يتطلب الأمر أيضاً تدريب أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن على احترام معاملة النساء المقاتلات كأسيرات حرب.⁽⁵⁾

رابعاً - تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي:

1 - شارلوت ليندسي، نساء يواجهن الحرب، الطبعة الثالثة، دار الكتب والوثائق القومية، 2009م، على الموقع الإلكتروني www.icrc.org

2 - القرار رقم 1325 لسنة 2000م الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 4213 المعقودة في 31 أكتوبر 2000م يتألف هذا القرار من أربع ركائز وهي: Joseph، international،

- دور المرأة في منع نشوب النزاعات.
- مشاركة المرأة في صنع السلام وبناء السلام.
- حماية حقوق المرأة أثناء النزاعات المسلحة وبعدها.
- الاحتياجات الخاصة بالمرأة أثناء الإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، وإعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع المسلح، للمزيد أنظر رقم الوثيقة S/RES/1325(2000) 31 October 2000 على الموقع الإلكتروني documents.un.org
3 - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 674.

4 - دليل التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني، صدر بمناسبة المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الموقع الإلكتروني www.staging.fdsv.org

5 - المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر حول إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، جنيف 9، 12 ديسمبر 2019م على الموقع الإلكتروني www.icrc.org

- توفير برامج إعادة تأهيل ودمج اجتماعي، وتخصيص صناديق تعويض للنساء المقاتلات ضحايا الانتهاكات، وضمان مشاركتهن في عمليات السلام والمفاوضات.⁽¹⁾
- يتبين لنا أن الإشكالية الأساسية في حماية النساء المقاتلات ليست غياب النصوص، وإنما ضعف فعالية آليات التنفيذ فالنساء المقاتلات يتعرض لانتهاكات جسيمة تتراوح بين الحرمان من صفة أسيرة الحرب إلى العنف الجنسي والتمييز الممنهج دون وجود ضمانات عملية كافية لحمايتهن، وعليه فإن آفاق التطوير يجب أن تقوم على مسارين متكاملين:
- تطوير النصوص القانونية عبر تحديث الاتفاقيات الدولية وتوسيع نطاقها لتشمل قضايا النساء المقاتلات بشكل واضح.
 - تعزيز آليات التنفيذ على المستويات الوطنية والدولية من خلال القضاء والرصد والمساءلة والتمكين السياسي والاجتماعي.
- وبهذا يمكن تقليص أو سد الفجوة بين النصوص القانونية والواقع العملي، وتحقيق حماية فعالة تكفل الكرامة الإنسانية للنساء المقاتلات في النزاعات المعاصرة.
- وبالتالي فإن تعزيز حماية النساء المقاتلات يتطلب إصلاحات على المستويين القانوني والمؤسسي، بما يضمن سد الثغرات التشريعية وتطوير آليات الرقابة والمساءلة، مع إشراك المجتمع الدولي في متابعة التنفيذ.
- ونستنتج مما سبق إلى أن التحديات المعاصرة لحماية النساء المقاتلات تكمن في قصور النصوص القانونية وضعف آليات التنفيذ والمساءلة، إلى جانب استمرار استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب. كما أبرز الفصل الحاجة إلى تطوير القواعد القانونية عبر صكوك جديدة، وتوسيع نطاق الحماية في النزاعات غير الدولية، وتعزيز الرقابة الدولية والمساءلة القضائية. ومن ثم فإن تعزيز المركز القانوني للنساء المقاتلات يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي، والدول، والمنظمات الإنسانية لضمان حماية فعلية تتجاوز مجرد النصوص النظرية.

الخاتمة

يتضح من البحث أن المركز القانوني للمقاتلات في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان قد تطور بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية، لكنه يواجه تحديات عملية كبيرة على الأرض، كما أن الاتفاقيات الدولية توفر حماية أساسية، بيد أن التطبيق العملي يواجه معوقات سياسية واجتماعية.

كما أن النظامين القانونيين – القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان – يتكاملان لتوفير حماية شاملة للنساء المقاتلات، سواء من حيث المساواة في الحقوق والواجبات أو من حيث الضمانات الخاصة ضد الانتهاكات الجنسية والمعاملة المهينة، ويضاف إلى ذلك أن القضاء الدولي يلعب دوراً محورياً في تطوير المركز القانوني عبر أحكامه التاريخية والمعاصرة، لاسيما في قضايا يوغسلافيا وسيراليون وأوكرانيا.

النتائج:

- 1- أكد القانون الدولي الإنساني على مبدأ المساواة بين النساء والرجال المقاتلين، وفي الوقت ذاته أقر لهن حماية خاصة تراعي طبيعتهم الإنسانية.
- 2- أظهر القانون الدولي لحقوق الإنسان أن الحماية لا تسقط عن النساء المقاتلات حتى في زمن الحرب حيث تظل الحقوق غير القابلة للانتقاض سارية.
- 3- لعب القضاء الدولي دوراً مهماً في تجريم العنف الجنسي وتجنيب النساء القاصرات مما عزز الحماية القانونية لهن.
- 4- مازالت هناك فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي حيث تستمر الانتهاكات ضد النساء المقاتلات في النزاعات المسلحة المعاصرة.

1 - حقائق وأرقام: المرأة والسلام والأمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المقر الرئيسي على الموقع الإلكتروني www.unwomen.org

5- القرارات الأممية مثل القرار 1325 لسنة 2000م والقرارات اللاحقة شكلت إطاراً سياسياً وقانونياً مهماً لتعزيز دور النساء في النزاعات والسلام.

التوصيات:

- 1- ضرورة تعزيز التشريعات الوطنية بما يتضمن مواءمتها مع الالتزامات الدولية الخاصة بحماية النساء المقاتلات.
- 2- إنشاء آليات رقابة أكثر فاعلية لمتابعة التزام الأطراف المتحاربة بالقواعد المتعلقة بالنساء في النزاعات.
- 3- إدماج تدريب خاص للقوات المسلحة بشأن حماية النساء المقاتلات ومنع العنف الجنسي كسلاح حرب.
- 4- دعم القضاء الدولي والوطني في ملاحقة الجرائم المرتكبة ضد النساء المقاتلات ومنع الإفلات من العقاب.
- 5- العمل على تمكين النساء في عمليات بناء السلام يعزز دورهن الإيجابي في منع تجديد النزاعات المسلحة.

المراجع:

أولاً – المواثيق الدولية:

- 1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م.
 - 2- اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م.
 - 3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979م.
 - 4- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998م.
 - 5- البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م.
 - 6- البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977م.
- ثانياً قرارات مجلس الامن:

- 1- S/RES/1325(2000) 31 October 2000.
- 2- S/RES/1820(2008) 19 June 2008.
- 3- S/RES/1880(2009) 30 July 2009.
- 4- S/RES/1888(2009) 23 September 2009.
- 5- S/RES/1889(2009) 5 October 2009.
- 6- S/RES/1960(2009) 16 December 2009.
- 7- S/RES/2106(2013) 27 June 2013.
- 8- S/RES/2133(2013) 18 October 2013.
- 9- S/RES/2242(2015) 13 October 2015.
- 10-S/RES/2467(2019) 23 April 2019.
- 11-S/RES/2493(2019) 29 October 2019.
- 12-S/292 (2004) 4 April 2024.

ثالثاً مراجع أجنبية:

1. Rebecca Cook، Human Rights، Rights of Women; International perspectives، University of Pennsylvania National Press, 1994.
2. Gardam، J، Women، Armed Conflict and international Law Kluwer، 2001.
3. Lindsay Moir, The Law of Internal Armed Cambridge University Press, 2002.
1. Henckaerts، J، -M، & Doswald –Beck، L، Customary international Humanitarian Law، Vol، I، Cambridge Univ. Press, 2005.
2. African Commission on Human and Peoples، Rights، Rights in Africa, 2005.
3. Cassese A, Intereational Criminal Law, Oxford Univ Press, 2013.

4. Dinstein, Y, the Conduct of Hostilities under the Law of international Armed Conflict, Cambridge Univ. Press, 2016.
5. Sarah Joseph, international Human Rights, Law, OXxford University Press, 2021.
6. Yoram Dinstein, The Conduct of Hostilities under the Law of international Armed Conflict, 3rd ed, Cambridge University Press, 2022.
7. Rhona K.A.Smith, Textbook on International Human Rights, 8th,ed.,OXxford University Press, 2022.
8. United Nations, UNSMIL Strategic Priorities 2024.

رابعاً -سوابق جنائية دولية:

1. ICTY, Prosecutor v Akayesu, Judgment, 1998.
2. ICTY, Prosecutor v Furundzija, Case N0 IT-96-17/1, Judgment, 10 Dec 1998.
3. ICTY, Prosecutor v Kunarac et al Case N0 ICTR-96-4-T, Judgment, 2 Feb 2001.
4. Special Court for Sierra Leone, Prosecutor v Sesay et al, Case No. SCSL-04-15-T, Judgment, 2 March 2009.
5. European Court Human Rights Kononov v, Latvia (GC), no 36376/04, Judgment of 17 May 2010.
6. ICC, Prosecutor v Lubanga Dyilo, Case No. ICC-01/04-01/06, Judgment, 14 March 2012.
7. ICC, Prosecutor v Dominic Ongwen Case No. ICC-02/04-01/15, Judgment, 4 Feb 2021.
8. ICC, Statement of the Prosecutor of the international Criminal Court on the Statement in Ukraine," 2 March 2022.
9. ICC, Prosecutor v. Iyad Ag Ghaly, 2024.
10. ICC, Arrest Warrants against Taliban leaders, 2025.

خامساً -اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

1. ICRC, Commentary on the Additional Protocols, Geneva, 1987
2. ICRC, the Geneva Conventions of 1949 and their Additional Protocols A, Commentary.
3. Louise Doswald – Beck, 'Human Rights Rights in Times of Conflict and Terrorism,' ICRC, 2011.

سادساً -المواقع الإلكترونية:

- 1- مشاركة المرأة بنشاط فعالية في صنع السلام وبناء السلام على الموقع الإلكتروني peacemaker.un.org
- 2- المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر-حول إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، جنيف 9، 12 ديسمبر 2019م على الموقع الإلكتروني www.icrc.org
- 3- المرأة والصراع المسلح تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش على الموقع الإلكتروني [Human. Rights. Watch](http://Human.Rights.Watch)
- 4- التقرير السنوي الثاني عشر، أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2022م، على الموقع الإلكتروني www.snhr.org

- 5- الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات الأمم المتحدة، حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، على الموقع الإلكتروني www.ohchr.org
- 6- شارلوت ليندسي، نساء يواجهن الحرب، الطبعة الثالثة، دار الكتب والوثائق القومية، 2009م، على الموقع الإلكتروني www.icrc.org
- 7- دليل التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني، صدر بمناسبة المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الموقع الإلكتروني www.staging.fds.org
- 8- حقائق وأرقام: المرأة والسلام والأمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الموقع الإلكتروني www.unwomen.org
- 9- الاحتياجات الخاصة بالمرأة أثناء الإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، وإعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع المسلح، للمزيد على الموقع الإلكتروني documents.un.org
- 10- التراث الأمريكي (الطبعة الخامسة) على الموقع الإلكتروني ar.m.wikipedia.org

الابتكار التسويقي وأثره على تحقيق التميز المؤسسي
(دراسة تطبيقية على شركة جيجا) في طرابلس

Marketing Innovation and Its Impact on Institutional Excellence

**(An Applied Study on Giga company)
In Tripoli**

الإستاذة : نور فهد شهاب

جهة العمل : جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

الايمل : n.shehab2014@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد الابتكار التسويقي على تحقيق التميز المؤسسي في شركة جيجا للاتصالات والتقنية في مدينة طرابلس، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة باختيار أربعة من أبعاد الابتكار التسويقي وهي: (الابتكار في المنتج، والابتكار في التسعير، والابتكار في الترويج، والابتكار في التوزيع). وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في شركة جيجا، والبالغ عددهم (100) موظف، تم اختيار عينة عشوائية، حيث تم توزيع (80) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (50) استبانة، وقامت الباحثة بمعالجة البيانات التي تم جمعها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS للحصول على النتائج وإثبات الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن مستوى الابتكار التسويقي (الابتكار في المنتج، والابتكار في التسعير، والابتكار في الترويج، والابتكار في التوزيع) في الشركة كان مرتفعاً، ووجود تأثير إيجابي بين مجالات الابتكار التسويقي وتحقيق التميز المؤسسي في شركة جيجا، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: اهتمام الشركة بتجهيز فريق دعم فني مدرب ومؤهل والسعي على استحداث نظام الحوافز المادية والمعنوية وتشجيع الموظفين في الشركة على التميز والإبداع.

Abstract

institutional excellence in Applied Study on Giga company. To achieve the study objectives, the researcher chose four dimensions of marketing innovation; product innovation, pricing innovation, promotional innovation, and distribution innovation.

Also, the researcher adopted the descriptive approach, with a study population sample consisted of all employees of Giga

Company, numbered (100) workers random sample was selected, where (80) questionnaires were distributed, and the number of retrieved questionnaires reached (50) questionnaires. The researcher processed the collected data using the SPSS statistical program to obtain results and prove hypotheses

The study reached several results, the most important of which are: The level of marketing innovation (product innovation, pricing innovation, pomotion innovation, and distribution innovation) in the company was high, and there was a positive impact between the areas of marketing innovation and achieving institutional excellence in Giga Company. The study concluded To several recommendations, the most important of which are: the company's interest in equipping a trained and qualified technical support team and seeking to develop a system of material and moral incentives and encouraging the company's employees to excel and be creative.

المقدمة

تزداد أهمية التسويق في التغير الدائم والمتواصل في منظومة الأعمال، وأذواق المستهلكين ورغباتهم، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات؛ نتيجة التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، وهذه العوامل وغيرها دفعت التسويق تبني أساليب حديثة ومتطورة وإلى فضاءٍ أوسعٍ يضمن للشركة التفوق والتكيف مع المستجدات، فأصبح تطبيق التسويق الابتكاري ضروري للشركات التي تبحث عن رضا الزبائن وتعزيز ولائهم، فالتسويق الابتكاري ليس مجرد تطوير للمنتج وعرضه للسوق، إنما

هو خطوات شاملة تتخطى الابتكار في فلسفة الشركة، وفي هيكلها التنظيمي ووظائفها ومزيجها التسويقي (عبد الله؛ السليود، 2021:85).

وحيث أن التسويق يعتبر صلة الوصل بين الشركة والبيئة الخارجية، وبما أنه يدفع بعملية التغير بما يضمن للشركة التميز والتأقلم مع التطورات الحالية المتزايدة؛ أصبح التسويق الابتكاري حالة ضرورية تسعى للوصول إليها العديد من الشركات. كما أن التسويق الابتكاري هو الأداة الأهم المستخدمة لتحقيق النجاح في إنتاج وتسويق السلع بجودة عالية، والمشاركة في إيجاد فرص وأسواق جديدة، وبناءات عليه فإن التسويق الابتكاري، والذي يتضمن الابتكار في عناصر المزيج التسويقي، أصبح مفهوماً يهدف إلى كسب الزبائن والمحافظة عليهم من خلال تحقيق قيم أفضل لهم مما يحققه المنافسون (معمر، 2019: 1).

ويعتبر السعي للتميز المؤسسي من أكثر الموضوعات أهمية وحداثة، حيث أصبحت معايير التميز في أولوية الأهداف التي تسعى الشركات إلى إنجازها لدعم المزيد من التميز والتفرد في أدائها المؤسسي، وهذا يتطلب من القيادات الإدارية بذل مزيد من الجهد لتحقيق النجاح وإحراز التقدم، بالاعتماد على السرعة والمرونة والابتكار (الغمس؛ النوح، 2019:302).

وفي ضوء ما تقدم فقد جاءت هذه الدراسة لتبني تحديد أثر الابتكار التسويقي على تحقيق التميز المؤسسي، دراسة تطبيقية على شركة جيجا للاتصال والتقنية.

مشكلة الدراسة

يعد الاهتمام بمجالات التسويق الابتكاري المرتبطة بعناصر المزيج التسويقي قاعدةً ارتكازيةً، تسمح بتحقيق التفوق والتميز للشركات الاقتصادية في مختلف القطاعات، بما فيها القطاع الخاص بالشركات الاتصالات الليبية.

حيث تكمن مشكلة البحث في ضوء حاجة الشركات الباحثة عن التميز المؤسسي في الاهتمام بمجالات الابتكار التسويقي.

ومن ابرز الشركات الخاصة في مجال الاتصالات والتقنية شركة جيجا التي خطت خطى ثابتة في سوق العمل بوضع خطط تسويقية مبتكرة لتحقيق ميزة تنافسية بين شركات الاتصالات الخاصة و العامة.

حيث بدأت شركة جيجا عملها في مدينة طرابلس عام(2011) كشركة متخصصة في تقديم حلول متكاملة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والأمن وتكنولوجيا المعلومات حيث حققت الشركة خلال هذه الفترة الوجيزة انجازات كبيرة ولكن نتيجة لدخول العديد من الشركات المنافسة في هذا المجال، وضع شركة جيجا أمام تجربة تنافسية جديدة، تتطلب مزيداً من الاهتمام بالابتكار التسويقي كنافذة لتحقيق التميز المؤسسي في ظل حالة المنافسة القائمة (الزعنون، 2019: 3-4).

وبناءً على ما سبق ذكره، جاءت هذه الدراسة لبحث موضوع أثر الابتكار التسويقي في تحقيق التميز للشركات.

حيث أن الشركات تسعى إلى تعزيز أدائها من خلال زيادة حصتها السوقية، وتحقيق أكبر قدر من الربحية، وتحقيق أكبر رضا المستهلكين عن منتجاتها، مما يتطلب من الشركات المزيد من الإدراك لكافة المعلومات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التميز المؤسسي لها وفي إطار تحديد مشكلة الدراسة، وبناءً على التقارير والمقابلات الشخصية مع موظفين الشركة جيجا حيث أشارت تلك التقارير أن الشركة جيجا دخلت لسوق الاتصالات الليبي من خلال تقديم خدمات في مجالات الاتصالات واسعة النطاق، حيث سيطرت على الحصة السوقية كبيرة حيث أصبحت تمتلك جيجا الحصة الأكبر في سوق الاتصالات الليبي.

أسست شركة جيجا شبكة الاتصالات الخاصة بها في المناطق الأساسية في ليبيا في وقت قياسي، ولكن مع دخول الشركات المنافسة لها تراجعت الحصة السوقية للشركة. حيث وضعت شركة جيجا أمام حالة من الجدية تستدعي تبني وبذل المزيد من الاهتمام والتميز والتفرد والتفوق للتنافس القائم من أجل الحفاظ على مكانتها وحصتها السوقية.

وبناءً على هذا كله يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الاتي:

ما أثر الابتكار التسويقي على تحقيق التميز المؤسسي لشركة جيجا؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس السابق مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما واقع الابتكار التسويقي لشركة جيجا محل الدراسة؟
2. ما مستوى تحقيق التميز المؤسسي لشركة جيجا محل الدراسة؟
3. هل يوجد أثر للابتكار التسويقي بأبعاده ومستوى التميز المؤسسي لشركة جيجا محل الدراسة؟

أهمية الدراسة

- الأهمية النظرية:

1. تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة من الأثرء العلمي الذي تضيفه في مجالات مفاهيم الابتكار التسويقي، وتحقيق التميؤ المؤسسي.
2. تأصيل نظري لعلاقة أبعاد التسويق الابتكاري، ودوره في تحقيق التميؤ المؤسسي في قطاع الخدمات.
3. تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيوية موضوعها، وندرته النسبية، خصوصاً في أدبيات الدراسة العربية، حيث يتسم هذا الموضوع بالحداءة، والتميؤ العلمي، والعملّي على حد سواء.

- الأهمية التطبيقية:

1. من خلال البحث، تستطيع شركة جيجا معرفة مستوى التسويق الابتكاري من وجهة نظر الموظفين.
2. تستطيع شركة جيجا (محل الدراسة) من خلال هذا البحث معرفة مستوى تحقيق التميؤ المؤسسي.
3. تسليط الضوء من قبل إدارة الشركة على أهمية الابتكار التسويقي؛ لما له من أثر في تحقيق التميؤ المؤسسي والارتقاء بمكانة الشركة على المستوى المحلي والإقليمي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقديم إطار نظري معرفي يستعرض مفاهيم، ومحتويات، وأبعاد متغيرات البحث من خلال آخر ما توصل إليه وفقاً لحدود البحث، ومحدداته.
2. التعرف على واقع الابتكار التسويقي في شركة جيجا محل الدراسة.
3. توضيح مستوى التميؤ المؤسسي بالشركة محل الدراسة، وكيفية تعزيزها.
4. اختبار طبيعة، وقوة الأثر بين متغيرات الدراسة، وأبعادها وتشخيص مستوى وجودها.
5. وأخيراً، تقديم مجموعة من التوصيات، والمقترحات التي من شأنها أن تسهم في التطوير الفعلي لمتغيرات البحث في الشركة محل الدراسة.

فرضيات الدراسة

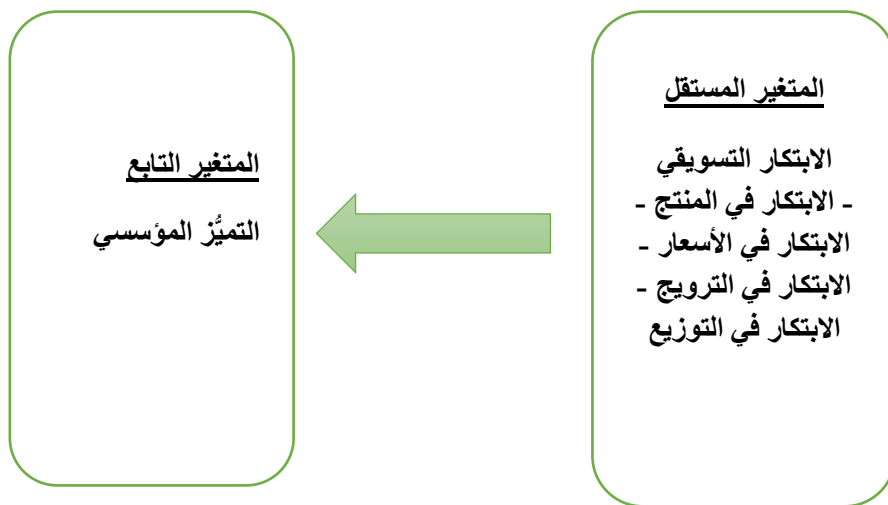
في إطار تساؤلات الدراسة، ستحاول الباحثة التحقق من صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار التسويقي على تحقيق التميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس. وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار في الخدمة على تحقيق التميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار في التسعير على تحقيق التميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار في التوزيع على تحقيق التميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار في الترويج على تحقيق التميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

متغيرات الدراسة

1. **المتغير المستقل:** ويتمثل في الابتكار التسويقي بكل أبعاده.
1. (الابتكار في المنتج/ الخدمة، والابتكار في الأسعار، والابتكار في الترويج، والابتكار في التوزيع)
2. **المتغير التابع:** ممثلًا بالتميز المؤسسي والذي تم اعتماده في هذه الدراسة.



شكل (1): يوضح الأثر بين متغيرات الدراسة

حدود الدراسة

لكل دراسة حدود الموضوع وحدود بشرية وحدود مكانية وحدود زمانية ويمكن توضيحها على النحو التالي:

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على معرفة أثر الابتكار التسويقي على تحقيق التميز المؤسسي المتمثلة (الابتكار في المنتج، الخدمة، والابتكار في الأسعار، والابتكار في الترويج، والابتكار في التوزيع)، بوصفها أبعاد المتغير المستقل والتميز المؤسسي بوصفه المتغير التابع.

2. **الحدود البشرية:** تركز هذه الدراسة على استقصاء آراء الموظفين في شركة جيجا.

3. **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

4. **الحدود الزمنية:** تم تطبيق وإجراء وجمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة خلال (2023-1-13).

منهجية الدراسة

1. منهج الدراسة وأدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي؛ كونه الأكثر شيوعاً في دراسة الظواهر الإنسانية، إذ أن هذا المنهج يمنح مساحة مرنة للباحثة في اختيار واستخدام الأدوات المتنوعة، التي تناسب الميول الإنسانية التي ترتبط برصد الاتجاهات المتنوعة حول الظاهرة وتحديد الأثر والمسببات بين متغيراتها وهو ما يتناسب مع الموضوع البحثي الذي يهدف إلى دراسة أثر الابتكار التسويقي على تحقيق التميز المؤسسي الموظفين بشركة جيجا للاتصالات والتقنية.

2. مصادر البيانات الدراسة:

- **المصادر الأولية:** تتمثل في استمارة الاستبيان التي سيتم تصميمها من قبل الباحثة (أداة الدراسة).
- **المصادر الثانوية:** تتمثل في المراجع والكتب والمقالات والدوريات والدراسات السابقة العربية والأجنبية، التي تناولت موضوعات الابتكار التسويقي وأثره على تحقيق التميز المؤسسي (دراسة تطبيقية على شركة جيجا) في مدينة طرابلس.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع للدراسة بالموظفين العاملين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية، يتكون مجتمع الدراسة من موظفين في الشركة البالغ عددهم حسب أرقام صادرة عن دائرة الموارد البشرية بالشركة وبلغ عددهم (100) موظفاً، حيث قامت الباحثة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار عينة الدراسة من المجتمع.

الدراسات السابقة

1. دراسة (عبد الله؛ السلבוד، 2021): بعنوان "نموذج مقترح لاستخدام التسويق الابتكاري في منصات التواصل الاجتماعي، دراسة ميدانية على زبائن شركة موبيلي للاتصالات"، السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: التسويق الابتكاري في منصات التواصل الاجتماعي يساهم بصورة كبيرة في تحديد اتجاهات المستهلكين، وأن شركة موبيلي تطبق التسويق الابتكاري في مواقع التواصل الاجتماعي بصورة جيدة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تبني الشركات وسائل التواصل الاجتماعي في أعمالها وتركيز جهودها في زيادة فاعلية محتواها على شبكات التواصل، وتدعو الدراسة إلى تشكيل الشركات لفرق عمل مسؤولة عن متابعة وتطوير وتحديث محتواها على وسائل التواصل الاجتماعي ومتابعة ردود مستخدمي محتواهم.

2. دراسة (بن ديدة؛ بوشقيفة، 2021): بعنوان " دور الابتكار التسويقي في تحسين الميزة التنافسية للشركات الخدمية دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر Algeria Telecom "؛ الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود أثر معنوي لمجمل عناصر الابتكار التسويقي في تحسين الميزة التنافسية لشركة اتصالات الجزائر وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة عصرنة البنى التحتية وتوسيع استعمال الالياف البصرية لتقديم أحسن الخدمات، ضرورة اهتمام

الشركات الخدماتية بجميع عناصر الابتكار التسويقي، بما فيها شركات اتصالات الجزائر كاستراتيجية فعالة لتحقيق استمرارية التنافس.

3. دراسة (شترابي، 2020): بعنوان "أثر الابتكار التسويقي على القيمة المدركة للزبون- حالة المنتجات الإلكترونية"، الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود أثر لكافة أبعاد الابتكار التسويقي على القيمة المدركة لدى الطلبة الجامعيين، والأساتذة الباحثين مستخدمي الحواسيب الشخصية والمسجلين بالسنة الجامعية 2018/2019 بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: التركيز البالغ على تحسين الخصائص الجوهرية للمنتج مع الاهتمام بجانب الدائنة، وعدم اعتماد استراتيجية تخفيض أسعار المنتجات كوسيلة لجذب الزبائن على حساب مستوى جودتها وأدائها، والاهتمام بتوفير كافة المعلومات المتعلقة بالمنتج.

4. دراسة (مسلم، 2020): بعنوان "مساهمة الابتكار في المنتجات الجديدة في تبني المستهلك النهائي لها دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الهواتف النقالة الذكية"، بولاية البويرة، الجزائر

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود أثر لخصائص المنتج المبتكر مجتمعة على قرار تبني المستهلك بولاية البويرة للهواتف النقالة الذكية، وتبين أيضاً أن خاصية الملاحظة وقابلية التجربة من أكثر الخصائص تأثيراً في اتخاذ قرار التبني.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: على رجال التسويق والقائمين على هذه العملية مراعاة الفروق الفردية بين المستهلكين، وذلك عند وضع السياسات التسويقية وبخاصة فيما يتعلق بالنوع، وذلك لاختلاف الحاجات الاجتماعية لكل من الجنسين، وذلك من خلال تجزئة السوق وتقسيمه إلى قطاعات

الجانب النظري

الابتكار التسويقي

وهذا يتطلب توضيح عددٍ من المفاهيم الأساسية للتسويق المبتكر. لقد كان المسوق الناجح في العقد الماضي مُبتكراً، فالابتكار من منظور التسويق يعتمد على التسعير والمواصفات وتطوير المنتجات، حيث يراعي المسوق تحقيق مستوى مميزاً ومهماً في

السوق؛ لذا يجب أن يركز على الجوانب السابقة المتعلقة بالتسعير والمواصفات (نوري؛ الدليمي، 2018:138).

ويُعرّف المبتكر التسويقي: بالشخص الذي لديه الرغبة والقدرة على ابتكار أفكار جديدة وغير تقليدية، ولديه أيضاً القدرة على تحويل تلك الأفكار على الأقل أو المساهمة في تحويلها من داخل التطبيق للممارسات التسويقية الفعلية في الشركة في مجال التسويق (العطوي؛ رحالي، 2019:17).

أهمية الابتكار التسويقي

تكمن أهمية الابتكار التسويقي في أنه بإمكان الشركة من خلال استنادها في تحقيق ميزة تنافسية (Competitive Advantage) وتحسين صورتها (Image) مع المستهلكين، وكذلك تحسين سمعتها (Reputation). ومن نتائج هذه المزايا المحافظة على الحصة السوقية أو زيادتها وبالتالي، زيادة المبيعات والأرباح، والوصول إلى المركز الرائد في السوق (Market Leader) وما ينتج عن ذلك من أسبقية على المنافسين في جميع الجوانب لفترة طويلة، فالعبرة لا يقتصر على اكتساب الميزة التنافسية فحسب، وإنما في الحفاظ عليها أطول وقت ممكن.

أما بالنسبة للزبائن، فيمكن للابتكار التسويقي أن يجلب لهم العديد من الفوائد، مثل تلبية الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها على الإطلاق، أو بالطريقة المرغوبة، وتقديم الأفضل من حيث الجودة والسعر ومواعيد التسليم، وبالتالي توفير الوقت، والجهد، والمصروفات (رايس، 2017:69).

أهداف الابتكار التسويقي

أحد الأهداف الرئيسية للتسويق المبتكر هو إرضاء المستهلكين بشكل أفضل من المنافسين، من خلال البراعة في تحديد وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم بدقة، ومواءمتها مع قدرات وإمكانات الشركة الاقتصادية، وإذا كان الهدف الأساسي للتسويق هو تلبية الاحتياجات الحالية للمستهلكين وفقاً لقدرات وأهداف الشركة، فإن التسويق المبتكر يسعى إلى الكشف عن الاحتياجات الكامنة للمستهلكين ومعالجتها (عبد الله؛ السلבוד، 2021:87).

ملامح إستراتيجية الابتكار التسويقي

إن الشركات المبتكرة تتبع إحدى الاستراتيجيتين:

1. **استراتيجية الابتكار الاستباقية:** تتمثل استراتيجية الشركة الرائدة في التأثير على الأسواق، من خلال تطوير، وإدخال منتجات جديدة، وإنشاء أسواق جديدة من خلال هذه المنتجات، ويتطلب بناء هذه الاستراتيجية قدرة كبيرة على توقع التغييرات المستقبلية في البيئة، وقدرة أكبر على تحديد الجديد والمحتمل من الفرص في الأسواق.

2. **استراتيجية رد الفعل:** هي الاستراتيجية التي تتبناها الشركة للتعامل مع التهديدات والتغيرات في بيئتها، بحيث تبتكر منتجاتها بعد ظهور الابتكار في مكان آخر، مثل ظهور منتج منافس جديد يؤثر على السوق الذي تنشط فيه. تهدف هذه الاستراتيجية بشكل أساسي إلى التكيّف والتأقلم والحفاظ على مكانة الشركة وحصتها في السوق، ومن المفترض أن تتمتع الشركة التي تتبنى مثل هذه الاستراتيجية بمهارات تسويقية من ناحية، وأن تكون قادرة على إنشاء خطوط إنتاج جديدة أو منتجات جديدة من جهة أخرى (مدوش؛ زاير، 2019: 43).

التميز المؤسسي

يُستمد تعريف التميّز المؤسسي من العديد من الأعمال والدراسات والأبحاث، وهذا التنوع يعكس أهمية المفهوم الذي تسبب في أن تركز الأساليب الإدارية المعاصرة جهودها على تحديد مفاهيم التميّز المؤسسي، فحدد منهج الإدارة العلمية مفهوم الكفاءة كأساس للتميّز المؤسسي، ونهج العلاقات الإنسانية يركز على الاحتياجات الاجتماعية للعاملين، ويضاف إلى قاموس مصطلحات التميّز المؤسسي مثل: العمل الجماعي، وفرق العمل، ونوعية الحياة، والمناخ والثقافة التنظيمية. والجهود الإدارية مستمرة بما في ذلك الأساليب الإدارية المعاصرة والتي تركز على تحقيق الأهداف على مستوى الشركة في ضوء التغيرات البيئية المتعددة (على، 2019: 42-43).

أهداف التميز المؤسسي

يهتم التميّز المؤسسي بتحقيق العديد من الأهداف في الشركات، ومن أبرزها ما يلي:

1. ربط استراتيجيات الشركة على المستويات الإدارية المختلفة، لتحقيق نتائج إيجابية ملموسة من خلال مبادرات مميزة للعمل على رفع مستوى الشركة وتحقيق الميزة التنافسية.

2. المساهمة في إدارة التغيير المؤسسي وانتقال الشركات من وضعها الحالي إلى وضع أفضل وتنافسي يتسم بالإبداع والابتكار والتميز.
3. تحقيق الأهداف التنظيمية ووضع خطط منهجية لأفضل الممارسات لذلك بأقل تكلفة وجهد.
4. استكشاف طرق تنفيذ منهجيات فرص التحسين والتطوير، على المستويين التنظيمي والفردى من خلال تطبيقات التميز.
5. نشر أفضل الممارسات، وبث روح المسؤولية في الشركات، وإقامة شراكات مع المجتمع، وتقديم الخدمات المجتمعية.
6. تحقيق التواصل التنظيمي الفعال في جميع الاتجاهات، وبين جميع المستويات والعناصر بما يحقق التوافق التنظيمي ويساعد على تحسين مستويات الأداء.

أهمية التميز المؤسسي

الأفضلية أو الفشل هو الشعار الذي يجب أن يتبناه عالم الأعمال اليوم، إن المنافسة الشديدة في جميع المجالات تجبر الشركات في جميع أنحاء العالم على عدم الاستجابة للتحديات الحالية، ولكن أيضاً السعي للتحسين المستمر لتحقيق النجاح على المدى الطويل من خلال التميز في أعمالهم (Toma & Naruo, 2017: 566).
إن تحقيق التميز المؤسسي من أهم الأهداف الاستراتيجية للشركات، وتظهر أهميته فيما يلي:

1. العمل على توفير بيئة مناسبة للابتكار والإبداع لموظفي الشركة، وتطبيق التقنيات الجديدة من أجل زيادة فعالية وكفاءة الشركة، وتفعيل دورها في تحسين أداء الأفراد والجماعات (أبو عودة، 2018: 22).
2. العمل على تفعيل روح الفريق والابتكار ومبدأ المنافسة (أبو عودة، 2018: 22).
3. توجيه الجهود نحو تحقيق الكفاءة والفاعلية، وتحقيق أهداف مميزة، وتطوير آليات العمل التنظيمي التي سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والاجتماعي لضمان استمرارية ونجاح الشركات (الشهراني، 2017: 37).
4. الاحتفاظ بالموظفين ورضاهم الوظيفي مما يدفعهم لبذل كل طاقاتهم وجهودهم ويسهل استبقاءهم مما يساهم في نجاح وتقدم الشركة (الشهراني، 2017: 37).

5. تحقيق معدلات تغيير سريعة، وتحقيق منافسة غير محدودة، والحفاظ على المركز التنظيمي، لمواكبة التغيرات السريعة المحيطة والمستوى العالي من المنافسة بين الشركات (الشهراني، 2017:37).

6. هل تحتاج الشركة إلى توفير المهارات اللازمة لصانع القرار، سواء أكان فرداً أم مجموعة؟ والتفكير في حساسية الدور الذي تلعبه وأهميته في تحقيق الإبداع والتميز في الشركات (الجميل، 2019:550).

مبررات التميز المؤسسي

التميز المؤسسي هو أحد الركائز الضرورية لاستدامة الشركات في العمل الإداري والتجاري، ومواكبة التوسع في السوق والتطور التكنولوجي، والقدرة على تلبية متطلبات المنافسة مع الآخرين والاستجابة لأصحاب المصلحة، وخاصة رضا الزبائن، والأهداف التنظيمية الأساسية.

من خلال استعراض الباحثة للدراسات السابقة، لاحظت وجود إجماع على مجموعة من المبررات والأسباب لتبني مفهوم التميز المؤسسي.

وهنا عرض لأهم هذه المبررات:

1. **المنافسة بلا حدود:** بفضل زيادة حدة المنافسة في السوق العالمية، بسبب التطور والمنافسة بلا حدود، خاصة بعد العولمة الاقتصادية، أصبح من الممكن البحث عن الأسواق وتقديم المنتجات والخدمات بأبسط طريقة، لذلك كان من المحتم على الشركات أن تعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المنافسة من خلال إدارة التميز المؤسسي (أبو عودة، 2018:21).

2. **الحفاظ على المكان والمكانة:** المقصود بالحفاظ على "المكان" هو القدرات الذاتية للشركة نفسها، التميز في البداية هو تخطيط المنزل الداخلي والذي يمر عبر التدقيق الداخلي كجزء من عمليات التحليل الاستراتيجي للشركة، لأن التميز في المفهوم يتجاوز التميز في المنتج والخدمة فقط، ويقصد بالمصطلح "بالمكانة" الحفاظ على المركز التنافسي للشركة مقارنة ببقية الشركات العاملة في نفس المجال، والسعي لضمان مكانة الشركة في السوق، نظراً لتمييز الوظائف والعمليات، كما ويسمح الإنتاج للشركة بزيادة أرباحها وتوسيع حصتها في السوق بين منافسيها (الزيان، 2020:38-39).

3. **لا بديل عن الجودة:** هناك زيادة ملحوظة في عدد الشركات التي طبقت مفاهيم الجودة في السنوات الأخيرة، لذا فإن الاتجاه المنظم الآن هو اعتماد معايير الجودة باهتمام كبير، مما يعطي دفعة للشركات في الحصول على ميزة تنافسية بفضل الجودة الحديثة أساليب تحقيق التميز، والاهتمام بالموارد البشرية، والهيكل التنظيمي، والاستراتيجية، وتنظيم الثقافة، والموارد التكنولوجية (الزيان، 2020: 39).

4. **تكنولوجيا المعلومات:** التقدم التكنولوجي في المعلومات والاتصالات، والذي يؤثر بشكل فعال وكبير على جميع جوانب عمل الشركات، وتطوير الأعمال والقدرة التنافسية يتطلب تطوير القدرات التكنولوجية الإلكترونية، والتي تضمن الاستمرارية والتقدم التنظيمي (أبو عودة، 2018: 21)

الجانب العملي

- جمع وتحليل البيانات

- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

يهدف هذا البحث إلى معرفة الخطوات التي تم إتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية وقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي :

الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار التسويقي على تحقيق التميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس "

الفرضية العدمية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التسويق الابتكاري (الابتكار في الخدمة – الابتكار في الاسعار – الابتكار في الترويج - الابتكار في التوزيع) على التميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

الفرضية البديلة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التسويق الابتكاري (الابتكار في الخدمة – الابتكار في الاسعار – الابتكار في الترويج - الابتكار في التوزيع) على التميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس

مجتمع وعينة الدراسة

- 1- **مجتمع الدراسة :** يتمثل من الموظفين في الشركة جيغا للاتصالات والتقنية في طرابلس البالغ عددهم حسب أرقام صادرة عن دائرة الموارد البشرية بالشركة وبلغ عددهم (100) موظف
- 2- **عينة الدراسة:** عينة العشوائية البسيطة في اختيار عينة الدراسة من المجتمع تم توزيع عدد (80) استبانة من الموظفين في الشركة جيغا للاتصالات والتقنية
- 3- **المسترجعة** كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والقبالة للتحليل

الوصف	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	الإستمارات القابلة للتحليل
العدد	80	30	50

المصدر: إعداد الباحثة

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي؛ كونه الأكثر شيوعاً في دراسة الظواهر الإنسانية

محتوى أداة الدراسة

حيث تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من قسمين رئيسيين، حيث يتكون القسم الأول من البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة المتمثلة ب (المسمى الإداري، والجنس، والمؤهل العلمي، والعمر، وعدد سنوات الخبرة)، بينما يتمثل القسم الثاني بمحاور الدراسة الرئيسية بأبعادها الفرعية، حيث شملت هذه الاستبانة جميع متغيرات الدراسة التي تمثلت بالمتغير المستقل (الابتكار التسويقي = 35 فقرة) والمتغير التابع (التميز المؤسسي = 16 فقرة)، وبذلك تصبح الاستبانة مكونة من (51) فقرة.

أداة الدراسة (الإستبانة)

لقد اعتمد البحث على استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتصحيح أداة الدراسة، والذي يعتبر الأكثر شيوعاً في الاستخدام المرتبط بقياس الاتجاهات المتعلقة بالظواهر الإنسانية

جدول رقم (2): يوضح محتوى أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة.

المحاور	الأبعاد	المتغيرات	عدد الفقرات

المحاور	الأبعاد	المتغيرات	عدد الفقرات
الإبتكار التسويقي	البعد الأول: الإبتكار في المنتج	مستقل	9
	البعد الثاني: الإبتكار في الأسعار.		9
	البعد الثالث: الإبتكار في الترويج.		8
	البعد الرابع: الإبتكار في التوزيع.		9
	المحور الأول ككل: الإبتكار التسويقي		35
	المحور الثاني: التميز المؤسسي	تابع	16
	الإستبانة ككل		51

المصدر: إعداد الباحثة

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)	الجذر التربيعي لمعامل الفا
التسويق الإبتكاري	الإبتكار في الخدمة	9	0.787
	الإبتكار في التسعير	9	0.604
	الإبتكار في التوزيع	9	0.785
	الإبتكار في الترويج	8	0.812
التميز المؤسسي		16	0.922
			96.02%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج Spss

يتضح من الجدول السابق رقم (3) إن معامل ثبات لمحور الابتكار في الخدمة يساوي (0.787) تعتبر هذه قيمة جيدة لأنها أكبر من 0.8، وأما عبارات محور الابتكار في التسعير هي 0.604 وهي مقبولة لأنها أكبر من 0.6 وأما عبارات محور الابتكار في التوزيع هي 0.785 وهي مقبولة لأنها أكبر من 0.7، وأما عبارات محور الابتكار في الترويج هي 0.812 وهي ممتازة لأنها أكبر من 0.8، وعبارات محور التميز المؤسسي هي 0.922 وهي قيمة ممتازة للثبات

خصائص مفردات العينة

1- توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجدول التالي تبين لتوزيع المجيبين حسب جنسهم

جدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب الجنس

نوع الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	28	56%
انثى	22	44%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن أعلى نسبة من المجيبين هم الذكور بنسبة 56%، أما نسبة الإناث كانت نسبتهم 44%.

2- توزيع مفردات العينة حسب العمر

جدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري بالمجيبين حسب العمر

فئات السنوات	العدد	النسبة
من 25 سنة فأقل	8	16%
من 26 إلى 35 سنة	32	64%
من 36 إلى 45 سنة	6	12%
من 46 سنة فما فوق	4	8%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من الجدول السابق رقم (5) أن أعلى نسبة من المجيبين الذين فئة اعمارهم من 26 إلى 35 فقد بلغت نسبتهم 64% ويليهما مباشرة الذين فئة اعمارهم من 25 سنة فأقل فقد بلغت نسبتهم 16 % وكانت اقل نسبة الذين فئة اعمارهم من 46 فأكثر فقد بلغت 8%.

3- توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول (6) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم متوسط	1	2%
بكالوريوس	43	86%
دراسات عليا	6	12%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من الجدول السابق رقم (6) أن أعلى نسبة من المجيبين حسب المؤهل العلمي كانوا بكالوريوس نسبتهم 86%، يليهم اللذين مؤهلهم دراسات عليا نسبتهم 12%، وأقل نسبة كان مؤهلهم دبلوم متوسط حيث بلغت نسبتهم 2%.

4- توزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي

الجدول (7) تبين لتوزيع المجيبين حسب المستوى الوظيفي.

المستوى	العدد	النسبة %
مدير إدارة	4	8%
رئيس قسم	11	22%
فني	10	20%
موظف	25	50%
المجموع	50	100%

الباحثة حسب

المصدر: إعداد

مخرجات (برنامج spss)

يتضح من الجدول السابق رقم (7) أن أعلى نسبة من المجيبين حسب الوظيفة موظفين نسبتهم 50%، يليهم اللذين وظيفتهم رئيس قسم نسبتهم 22%، وأقل نسبة كان مدراء الادارة حيث بلغت نسبتهم 8%.

5- توزيع مفردات العينة حسب سنوات العمل

جدول رقم (8) تبين لتوزيع حسب سنوات العمل للمجيبين.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة

أقل من 5 سنوات	28	56%
من 5 _ 10 سنوات	15	30%
من 11 إلى 15 سنة	3	6%
من 15 سنة فأكثر	4	8%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من الجدول السابق رقم (8) أن أعلى نسبة للمجيبين خبرتهم أقل من 5 سنوات فأكثر وكانت نسبتهم 56% ويليهم مباشرة اللذين خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات وكانت 30%، وأقل نسبة اللذين خبرتهم من 11 إلى 15 سنوات بنسبة 6%.

- نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "الابتكار التسويقي"

نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول "الابتكار في الخدمة":

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط	الانحراف	الدرجة	الترتيب
1	توفر شركة الخدمات لجميع المشتركين في أسرع وقت	4.08	0.752	مرتفع	4
2	توفر الشركة خدماتها بأشكال مختلفة لتناسب أذواق واحتياجات المشتركين .	34.4	0.658	مرتفع جدا	1
3	تهتم الشركة بالرد على استفسارات المشتركين والاستماع للشكوى المشتركين	4.16	0.650	مرتفع	3
4	تحرص الشركة على توفير فريق دعم فني مؤهل	.963	0.781	مرتفع	6
5	السرعة التي يتم فيها صيانة الأعطال مناسبة للمشاركين والشركة معاً .	.823	0.774	مرتفع	7

6	تقوم الشركة بعمل بحوث تسويقية للتعرف على رغبة واحتياجات المشتركين	3.64	0.921	مرتفع	8
7	الخدمات التي تقدمها الشركة ذات جودة عالية	4.02	0.742	مرتفع	5
8	تقوم الشركة بإعداد دراسات وبحوث تهتم بالابتكار والتطوير الخدمات الحالية والجديدة.	3.64	0.851	مرتفع	8
9	تراعي الشركة تطوير الخدمات لتناسب مع التغيير في أذواق المشتركين.	4.20	0.639	مرتفع	2
	المتوسط العام	3.984	0.492	مرتفع	

يوضح الجدول رقم (9) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الأول "الابتكار في الخدمة" التي تدرج تحت المحور الأول (الابتكار التسويقي) لإجابات الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات الموظفين حول البعد الأول ويتكون البعد من (9) فقرة من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح ان درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفع حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور (3.984) وهي في خانة مرتفعة في جدول المتوسط المرجح

نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "الابتكار في التسعير":

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	تقدم الشركة خدماتها بأسعار مناسبة.	4.76	0.431	مرتفع جدا	1
2	المنافع التي يتم الحصول عليها من قبل العروض والحملات تتناسب مع التكلفة التي أدفعها.	4.24	0.647	مرتفع جدا	7
3	تتبع الشركة إستراتيجيات تسعيرية مميزة لجذب المشتركين	4.54	0.706	مرتفع جدا	4
4	تأخذ الشركة أسعار المنافسون بعين الاعتبار لوضع أسعارها	4.36	0.749	مرتفع جدا	6

5	أسعار الاشتراك بالخدمة تشمل خدمة التركيب	4.58	0.642	مرتفع جدا	3
6	تهتم الشركة مقترحات المشتركين وتعمل على التحسين والتعديل الأسعار بما يتناسب مع جودة الخدمة	4.08	0.778	مرتفع	8
7	تراعي الشركة تقديم عروض وتخفيضات على أسعار باقات الاشتراك من فترة إلى أخرى	4.44	0.787	مرتفع جدا	5
8	تقدم الشركة عدة عروض لذوي الدخل المحدود، ولمن يرغب بالاشتراك، وبأسعار تناسب الزبائن.	4.54	0.706	مرتفع جدا	4
9	تتميز الشركة بانخفاض أسعارها مقارنة بالمنافسين	4.66	0.593	مرتفع جدا	2
	المتوسط العام	4.467	0.366	مرتفع جدا	

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يوضح الجدول (10) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثاني "الابتكار في التسعير" التي تدرج تحت المحور الأول (الابتكار التسويقي) لإجابات الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية، ويتكون البعد من (9) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات الموظفين حول البعد الثاني من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح ان درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفعة جدا حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور (4.467) وهي في خانة مرتفعة جدا في جدول المتوسط المرجح.

نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الابتكار في التوزيع":

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	تهتم الشركة بتوزيع محطات التقوية بشكل ملائم وكافي على مستوى طرابلس.	4.48	0.735	مرتفع جدا	4
2	توجد نقاط توزيع الخدمات للشركة بالقرب من السكان والمناطق التجارية.	4.52	0.614	مرتفع جدا	3
3	ينتشر الموزعون (الوسطاء) في مناطق طرابلس بشكل جيد.	4.76	0.476	مرتفع جدا	1

4	توفر الشركة خدماتها ومنتجاتها من خلال الموزعين (وسطاء مثل المحلات التجارية)	4.56	0.577	مرتفع جدا	2
5	تتواصل الشركة مع الموزعين للتعرف على ردود أفعال المشتركين عن الخدمات	3.80	0.969	مرتفع	8
6	ساعات العمل لنقاط التوزيع تعتبر مناسبة للزبائن	4.38	0.780	مرتفع جدا	5
7	تقدم الشركة عروض تشجيعية للموزعين	3.86	0.926	مرتفع	7
8	تهتم الشركة توفير لوجستيات للموزعين (كروت شحن، معدات التركيب).	4.30	0.886	مرتفع جدا	6
9	هناك التزام من الموزع بشروط العمل حسب المواصفات والإجراءات المتفق عليها.	3.30	1.199	متوسطة	9
	المتوسط العام	4.217	0.433	مرتفع جدا	

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يوضح الجدول (11) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثالث "الابتكار في التوزيع" التي تتدرج تحت المحور الأول (الابتكار التسويقي) لإجابات الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية، ويتكون البعد من (9) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات الموظفين حول البعد الثالث من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح ان درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفعة جدا حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور (4.217) وهي في خانة مرتفعة جدا في جدول المتوسط المرجح .

نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الرابع "الابتكار في الترويج":

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	تقوم الشركة بالترويج لخدماتها ومنتجاتها من خلال (المطويات، الفيس بوك، التلفاز، الراديو)	4.62	0.602	مرتفع جدا	1
2	تهتم الشركة بتصميم حملاتها بصورة احترافية تلفت الأنظار	4.48	0.707	مرتفع جدا	4

3	تستخدم الشركة مختلف الطرق التسويقية (خصم، الهدايا، مسابقات) للتنشيط المبيعات	4.60	0.670	مرتفع جدا	2
4	تقدم الشركة خدمات إعلانية وعروض جديد وحصرية من فترة لأخرى	4.50	0.647	مرتفع جدا	3
5	تقوم الشركة بتخصيص ميزانية ملائمة للعملية الترويجية	4.10	0.839	مرتفع	7
6	تتميز الإعلانات التي تقوم بها الشركة بالجودة	4.14	0.700	مرتفع	5
7	توجد برامج ترويجية للشركة تتمتع بكفاءة عالية تؤثر على القرار الشرائي للمشارك.	3.92	0.804	مرتفع	8
8	يتميز النشاط الترويجي الحالي بتأثير في إقناع المشاركين بالخدمات مع إبراز جميع المزايا النسبية الخاصة بالخدمة.	4.12	0.718	مرتفع	6
	الإجمالي	4.310	0.515	مرتفع جدا	

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يوضح الجدول (12) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الرابع "الابتكار في الترويج" التي تتدرج تحت المحور الأول (الابتكار التسويقي) لإجابات الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية، ويتكون البعد من (8) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات الموظفين حول البعد الرابع.

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح ان درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفعة جدا حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور (4.310) وهي في خانة مرتفعة جدا في جدول المتوسط المرجح.

نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني "التميز المؤسسي":

جدول رقم (13) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يوجد بالشركة موظفين ذوي مهارات إدارية وقيادية متميزة.	4.10	0.886	مرتفع	3
2	تشجع الشركة الموظفين نحو الإنجاز والعمل بروح الفريق.	4.02	0.845	مرتفع	5

3	تسعى الشركة باستمرار إلى تحقيق مركز تنافسي قوي.	4.14	0.948	مرتفع	2
4	تهتم الشركة بالمقترحات والشكاوى المقدمة من قبل الزبائن في سبيل تحسين أدائها المؤسسي.	4.08	0.724	مرتفع	4
5	تقوم الشركة بالرقابة بشكل مستمر على خدماتها لرفع من مستوى أدائها	4.02	0.685	مرتفع	5
6	تقوم الشركة بتخصيص ميزانية خاصة بالتطوير والتدريب	4.14	0.992	مرتفع	2
7	يتوفر لدى الشركة برامج تدريبية متنوعة لتنمية وتطوير الموظفين.	4.08	0.985	مرتفع	4
8	تمتلك الشركة أفراد لديهم القدرة على حل المشاكل المرتبطة بأعمالها وخلق أفكار إبداعية جديدة تعزز مكانتها في السوق	4.02	0.863	مرتفع	5
9	تمتلك الشركة نموذج لتقييم أداء الموظفين	3.58	0.939	مرتفع	10
10	يوجد لدى الشركة خطة استراتيجية واضحة ومحددة وشاملة.	3.36	0.978	مرتفع	11
11	تهتم الشركة بتطوير ومراجعة وتحديث السياسات والاستراتيجيات بشكل دوري.	4.10	0.909	مرتفع	3
12	تسعى الشركة إلى امتلاك أحدث التكنولوجيا فيما يتعلق بإنجاز عملياتها	3.66	0.600	مرتفع	9
13	تتصف الخطط التسويقية المتبعة في الشركة بالمرونة لتحقيق أهدافها	3.68	0.695	مرتفع	8
14	تطور الشركة خدماتها بالاعتماد على دراسات السوق الجديدة للمحافظة على الحصة السوقية	3.70	0.807	مرتفع	7
15	يعتبر تميز الخدمة أحد العوامل التي تجعل عملائنا يثقون بنا	4.26	0.913	مرتفع جدا	1
16	تعتمد الشركة على نظم المعلومات الإدارية من التنسيق بين مختلف أقسامها	3.92	0.940	مرتفع	6
	المتوسط العام	3.88	0.587	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss) **ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

(حيث مستوى الدلالة أقل من 0.05 والتي تشير معنوية الفقرة).

يوضح الجدول (13) المقاييس الوصفية لفقرات المحور الثاني "التميز المؤسسي" لإجابات الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية، ويتكون المحور من (16) فقرة،

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح ان درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفعة حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور (3.88) وهي في خانة مرتفعة في جدول المتوسط المرجح.

إختبار الفرضيات

ويتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية والفرعية من خلال استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون لقياس الأثر بين المتغير المستقل (الابتكار التسويقي) بأبعاده لايجاد معادلة الانحدار حيث وكلا المتغيرات المستقلة والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد الذي يأخذ في حسابة أكثر من متغير مستقل X ويتم تحليل الانحدار للتنبؤ بقيمة المتغير التابع من خلال مجموعة المتغيرات المستقلة ويتم ذلك من خلال تمثيل العلاقة بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة بالمعادلة الخطية الآتية معامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث ان المتغيرات المستقلة هي (الابتكار في الخدمة - الابتكار في التسعير - الابتكار في الترويج - الابتكار في التوزيع) والمتغير التابع التميز المؤسسي وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (14) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أبعاد التسويق الابتكاري على التميز المؤسسي بشركة جيجا للاتصالات والتقنية

متغيرات الدراسة	قيمة المعلمة	قيمة اختبار t	معنوية t	قيمة اختبار F	معنوية F	R	R^2
القيمة الثابتة	-1.734	2.597	0.130	29.724	0.000 ^b	0.852 ^a	0.725
الخدمة	0.236	2.285	0.270				
التسعير	0.456	2.466	0.180				
الترويج	0.028	2.466	0.819				
التوزيع	0.589	4.152	0.000				

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد الموضح في جدول رقم (14) أن العلاقة بين أبعاد التسويق الابتكاري والتميز المؤسسي لدى الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية بمدينة طرابلس هي علاقة قوية وموجبة، حيث بلغ معامل الارتباط $(R = 0.852)$ ، مما يعكس وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد $(R^2 = 0.725)$ ، وهو ما يشير إلى أن 72.5% من التغير في مستوى التميز المؤسسي يمكن تفسيره من خلال أبعاد التسويق الابتكاري الأربعة. وقد أظهر اختبار F قيمة بلغت $(F = 29.724)$ عند مستوى دلالة (0.000) ، وهي أقل من (0.05) ، مما يؤكد معنوية نموذج الانحدار ككل وصحة استخدامه في تفسير التغير في التميز المؤسسي. أما على مستوى معاملات الانحدار الجزئية، فقد بينت النتائج أن الابتكار في الخدمة سٌجل له معامل $(B = 0.236)$ وبالرغم من قيمة t البالغة (2.285) ، فإن مستوى دلالاته $(Sig = 0.270)$ يشير إلى عدم دلالاته إحصائياً، كما ظهر أن الابتكار في التسعير يحمل معاملاً موجباً $(B = 0.456)$ وبقية t مقدارها (2.466) ، إلا أن مستوى دلالاته $(Sig = 0.180)$ يدل كذلك على عدم دلالاته إحصائياً. بينما بينت النتائج أن الابتكار في الترويج $(B = 0.028)$ ، $(Sig = 0.819)$ لا يمتلك أي أثر دال على التميز المؤسسي. وفي المقابل، كان الابتكار في التوزيع هو المتغير الوحيد الذي حقق دلالة إحصائية واضحة، حيث بلغ معامل الانحدار له $(B = 0.589)$ وقيمة t مقدارها (4.152) عند مستوى دلالة (0.000) ، مما يشير إلى تأثير قوي ومباشر لهذا البعد في تعزيز التميز المؤسسي. وبناءً على هذه النتائج، يتبين أن نموذج الانحدار يدعم وجود أثر إجمالي لأبعاد التسويق الابتكاري على التميز المؤسسي، إلا أن الأثر الحقيقي والمباشر يظهر فقط في بُعد الابتكار في التوزيع، بينما بقية الأبعاد لم تحقق دلالة إحصائية تثبت تأثيرها المستقل.

الفرضية الفرعية الأولى: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للابتكار في الخدمة على تحقيق التميز المؤسسي للموظفين في شركة جيجا في مدينة طرابلس "

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الابتكار في الخدمة والتميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الابتكار في الخدمة والتميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

جدول رقم (15) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الابتكار في الخدمة على التميز المؤسسي لدى موظفي شركة جيجا

معلومات نموذج الانحدار	قيمة المعلمة	قيمة اختبار t	معنوية t	قيمة اختبار F	معنوية F	R	R ²
β_0	0.610	3.663	0.001	13.416	0.001	0.467 ^a	0.218
B ₂	0.152						

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من نتائج الانحدار الخطي المبين في الجداول (15) أن الابتكار في الخدمة يمتلك علاقة طردية موجبة مع التميز المؤسسي لدى الموظفين بشركة جيجا للاتصالات والتقنية بمدينة طرابلس، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.467$)، وهي علاقة متوسطة القوة تشير إلى أن ارتفاع مستوى الابتكار في الخدمة يرتبط بارتفاع مستوى التميز المؤسسي. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.218$)، وهو ما يعني أن 21.8% من التغير في التميز المؤسسي يمكن تفسيره من خلال الابتكار في الخدمة وحده، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. وقد أوضح تحليل التباين الوارد في جدول (30) أن قيمة ($F = 13.416$) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي قيمة معنوية كونها أقل من (0.05)، مما يؤكد معنوية نموذج الانحدار وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرين، وجاءت قيمة ($T = 3.663$) للمعلمة الثابتة عند مستوى دلالة (0.001)، مما يدل على دلالة النموذج، وتشير قيمة المعامل المعياري ($Beta = 0.467$) إلى أن الابتكار في الخدمة يسهم بشكل مباشر ومؤثر في تحسين مستوى التميز المؤسسي. وبناءً على هذه النتائج مجتمعة، يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن الابتكار في الخدمة له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) على تحقيق التميز المؤسسي لدى موظفي شركة جيجا في مدينة طرابلس.

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الابتكار في التسعير والتميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الابتكار في التسعير والتميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

جدول رقم (16): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الابتكار في التسعير على التميز المؤسسي لدى موظفي شركة جيجا

معلمات نموذج الانحدار	قيمة المعلمة	قيمة اختبار t	معنوية t	قيمة اختبار F	معنوية F	R	R ²
β_0	-1.243	7.180	0.001	51.557	0.001	0.720 ^a	0.518
B ₂	1.151						

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من نتائج نموذج الانحدار الخطي الموضح في الجداول (16) أن الابتكار في التسعير يمتلك علاقة طردية موجبة وقوية نسبياً مع مستوى التميز المؤسسي لدى الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية بمدينة طرابلس، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.720$)، وهي علاقة قوية تشير إلى أنه كلما ارتفع مستوى الابتكار في التسعير ارتفع معه مستوى التميز المؤسسي، كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.518$)، وهو ما يدل على أن 51.8% من التغير في التميز المؤسسي يمكن تفسيره من خلال الابتكار في التسعير وحده، بينما تُعزى بقية التغيرات إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وقد أظهر تحليل التباين أن قيمة اختبار ($F = 51.557$) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي قيمة معنوية كونها أقل من (0.05)، مما يؤكد أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية وقادر على تفسير العلاقة بين المتغيرين بشكل موثوق، كما بلغت قيمة المعلمة الثابتة ($\beta_0 = -1.243$) مع قيمة ($t = 7.180$) عند مستوى دلالة (0.001)، وتشير قيم هذه المعلمة إلى دلالة النموذج وملاءمته الإحصائية، أما معلمة الانحدار الخاصة بالابتكار في التسعير فقد بلغت ($\beta_2 = 1.151$)،

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار في التوزيع على تحقيق التميز المؤسسي للموظفين بشركة شركة جيجا طرابلس".

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الابتكار في التوزيع والتميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 05$) بين الابتكار في التوزيع والتميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

جدول رقم (17): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الابتكار في التوزيع على التميز المؤسسي لدى موظفي شركة جيجا

معلومات نموذج الانحدار	قيمة المعلمة	قيمة اختبار t	معنوية t	قيمة اختبار F	معنوية F	R	R ²
β_0	1.470	3.252	0.002	10.578	0.002	0.425 ^a	0.181
B ₂	0.576						

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من نتائج نموذج الانحدار الخطي الموضحة في الجداول (17) أن الابتكار في التوزيع يمتلك علاقة طردية موجبة مع مستوى التميز المؤسسي لدى الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية بمدينة طرابلس، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.425$)، وهي علاقة موجبة متوسطة تشير إلى أنه كلما ارتفع مستوى الابتكار في التوزيع ارتفع معه مستوى التميز المؤسسي. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.181$)، مما يعني أن 18.1% من التغير في مستوى التميز المؤسسي يمكن تفسيره من خلال الابتكار في التوزيع وحده، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. وقد أظهر تحليل التباين أن قيمة اختبار ($F = 10.578$) عند مستوى دلالة (0.002)، وهي قيمة معنوية كونها أقل من (0.05)، مما يؤكد دلالة نموذج الانحدار وقدرته على تفسير جزء مهم من العلاقة بين المتغيرين. كما بلغت قيمة المعلمة الثابتة ($\beta_0 = 1.470$) مع قيمة ($t = 3.252$) عند مستوى دلالة (0.002)، مما يشير إلى معنوية المعلمة وثبات النموذج. أما قيمة معلمة الانحدار الخاصة بالابتكار في التوزيع فقد بلغت ($\beta_2 = 0.576$)

الفرضية الفرعية الرابعة: تنص الفرضية على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار في الترويج على تحقيق التميز المؤسسي للموظفين بشركة جيجا طرابلس".

الفرضية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 05$) بين الابتكار في الترويج والتميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 05$) بين الابتكار في الترويج والتميز المؤسسي في شركة جيجا في مدينة طرابلس.

جدول رقم (18): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الابتكار في الترويج على التميز المؤسسي لدى موظفي شركة جيجا

معلمات نموذج الانحدار	قيمة المعلمة	قيمة اختبار t	معنوية t	قيمة اختبار F	معنوية F	R	R ²
β_0	-0.077	9.575	0.000	91.687	0.002	0.810 ^a	0.656
B ₂	0.923						

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات (برنامج spss)

يتضح من نتائج نموذج الانحدار الخطي الموضحة في الجداول (18) أن الابتكار في الترويج يمتلك علاقة طردية موجبة وقوية مع مستوى التميز المؤسسي لدى الموظفين في شركة جيجا للاتصالات والتقنية بمدينة طرابلس، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.810$)، وهي علاقة قوية تشير إلى أنه كلما ارتفع مستوى الابتكار في الترويج ارتفع معه مستوى التميز المؤسسي. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.656$)، مما يعني أن 65.6% من التغير في مستوى التميز المؤسسي يمكن تفسيره من خلال الابتكار في الترويج وحده، وهو ما يعكس قوة تأثير هذا البعد مقارنة ببقية الأبعاد. وقد أظهر تحليل التباين أن قيمة اختبار ($F = 91.687$) عند مستوى دلالة (0.002)، وهي أقل من (0.05)، مما يؤكد معنوية نموذج الانحدار وقدرته العالية على تفسير العلاقة بين المتغيرين. كما بلغت قيمة المعلمة الثابتة ($\beta_0 = -0.077$) مع قيمة t عالية بلغت (9.575) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يشير إلى معنوية النموذج. أما قيمة معلمة الانحدار الخاصة بالابتكار في الترويج فقد بلغت ($\beta_2 = 0.923$)، وهو ما يعني أن كل زيادة وحدة واحدة في الابتكار في الترويج تؤدي إلى زيادة مقدارها (0.923) في مستوى التميز المؤسسي، بما يعكس تأثيراً مباشراً وقوياً وموجباً لهذا المتغير. وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الابتكار في الترويج يمتلك أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على التميز المؤسسي لدى موظفي شركة جيجا في مدينة طرابلس.

النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والتطبيقية، والإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كالتالي:

1. إن مستوى الابتكار التسويقي (الابتكار في التسعير، الابتكار في الترويج، الابتكار في التوزيع، الابتكار في الخدمة) لشركة جيجا للاتصالات والتقنية مرتفع حيث بلغ متوسط أبعاد الابتكار التسويقي على التوالي: (4.467), (4.310), (4.217), (3.984)
2. إن مستوى التميز المؤسسي لشركة جيجا للاتصالات والتقنية كانت مرتفع حيث بلغ المتوسط حسابي (3.88)
3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتسويق الابتكاري على التميز المؤسسي وعلاقتهم طرديا أي كلما زاد مستوى التسويق الابتكار زاد التميز المؤسسي

التوصيات

توصي الدراسة إلى النتائج التالية

1. الاهتمام أكثر بالتسويق الابتكاري ووضعه كجزء من استراتيجيتها، ولاسيما في مجال تقديم خدمات مبتكرة ذات المواصفات والجودة العالية، والسعر المناسب وبطرق ترويجية وتوزيعية مبتكرة وإيجاد البيئة التنظيمية لتنفيذ ذلك واستمراره.
2. العمل على إنشاء قسم للتسويق في الشركة وبناء أفراد مبتكرين ومؤهلين في مجال التسويق وسعي الشركة بتجهيز فريق دعم فني مدرب ومؤهل.
3. يفضل اتباع الشركة آلية فنية تتحكم في القدرة على التعامل والصيانة للأعطال المتعلقة بالمستخدمين، وفقاً لخطة توفر الكادر المهني المتخصص للتعامل مع تلك الأعطال ضمن معيار زمني قابل للقياس

المصادر والمراجع :

- الجمل، سمير (2019). الوصول إلى التميز المؤسسي، (ط1)، دار العماد للنشر والتوزيع: فلسطين.
- بن ديدة؛ بوشقفة (2021). دور الابتكار التسويقي في تحسين الميزة التنافسية للشركات الخدمية، (دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(01)، 246-265).

- الزيادات، ممدوح (2015). أثر الابتكار التسويقي على أبعاد الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الغذائية الأردنية: من وجه نظر العاملين، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 21(1)، 179-207.
- عبد الله، معتز؛ السلبود، سعد (2021). نموذج مقترح لاستخدام التسويق الابتكاري في منصات التواصل الاجتماعي، (دراسة ميدانية على زبائن شركة موبايلى للاتصالات- المملكة العربية السعودية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(2)، 84-102.
- مدوش، ريم؛ زاير، وافية (2019). دور التسويق الابتكاري في الشركات، (عرض تجارب عالمية)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، 3(1)، 39-48.
- نوري، ولاء؛ الدليمي، محمد (2018). دور التسويق الابتكاري في تحسين الكفاءة التسويقية، (دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في الشركة العامة للصناعة السمنت الشمالية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مج (54).
- رايس، عبد الرحمان (2017). الابتكار التسويقي وأثره على تنافسية الشركة، (دراسة ميدانية)، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر.
- شتراوي، أمال (2020). أثر الابتكار التسويقي على القيمة المدركة للزبون، (دراسة حالة المنتجات الإلكترونية)، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- الشهراني، نورة (2017). دور إدارة الكفاءات الأكاديمية في تحقيق التميز التنظيمي بجامعة الملك خالد، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
- العطوي، محمد؛ رحالي، عبد الجليل (2019). دور التسويق الابتكاري في تحقيق الميزة التنافسية، (دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر
- على، شادية (2019). دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التميز المؤسسي، (دراسة حالة بنك الخرطوم 2012م – 2017م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان..
- مسلم، محمد (2020). مساهمة الابتكار في المنتجات الجديدة في تبني المستهلك النهائي لها، (دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الهواتف النقالة الذكية بولاية

البويرة)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة
أكلي محند أولحاج، الجزائر.

الدراسات الأجنبية:

- Saadi, R., & Gachi, K. (2020). Marketing Innovation in the Pharmaceutical Industry via Digital Platforms: Study Case of the Algerian Digital Platform "Pharm net, Journal Arabic Research Studies Science Linguistic Social, ISSN: 1112- 9751 / EISSN: 2253-0363.
- Toma, Sorin-George & Naruo, Shinji, (2017). Total Quality Management and Business Excellence: The Best Practices at Toyota Motor Corporation", Amfiteatru Economic, 19(45), 566-580.
- AlHalaseh, R., & Al-Rawadyeh, W. (2020). The Impact of Virtuous Leadership in Organizational Excellence as Perceived by the Academic Staff at Mutah University, Mutah Lil Buhuth Wad-Dirasat, Humanities and Social Sciences Series, Vol.35 No.5.

Challenges in Translating Medical Terminology from English into Arabic: A Case Study of Ajdabiya University Students

صعوبات في ترجمة المصطلحات الطبية المتخصصة من الإنجليزية إلى العربية :

دراسة حالة لطلاب جامعة اجدابيا

أ.ريما صالح موسى عمر محاضر بقسم اللغة الإنجليزية كلية الآداب جامعة أجدابيا

MA. Rima Saleh M. Omar Lecturer in the English Department Ajdabiya University. Email: rima.azatar@uoa.edu.ly

الخلاصة

تبحث هذه الدراسة في مشاكل التناقض الاصطلاحي عند ترجمة المصطلحات الطبية من الإنجليزية إلى العربية. وعند اختيار نوع التكافؤ الذي يجب استخدامه في ترجمة مصطلح طبي واحد، كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية العوامل المؤثرة مثل قابلية استخدام المصطلح وسياق الترجمة دوراً مهماً في تقليل التناقض المصطلحي. تناقش الدراسة أيضاً الصعوبات التي يواجهها الطلاب عند ترجمة العبارات الطبية من الإنجليزية إلى العربية، بالإضافة إلى تقديم الحلول الممكنة. ولتقييم مهارة الطلاب في ترجمة المصطلحات الطبية من الإنجليزية المختلفة ومعرفة مدى قدرتهم على إيجاد المكافئ المناسب له في اللغة العربية، تم إعداد اختبار خاص لعينة مكونة من 20 طالب من جامعة اجدابيا. ولم يكن هناك حد زمني مع السماح باستخدام القواميس. **الكلمات المفتاحية:** صعوبات ترجمة المصطلحات الطبية، العوامل المؤثرة، مهارة الطلاب.

ABSTRACT

This study investigates the problems of terminological contradiction when translating medical terms from English into Arabic. When choosing which type of equivalency to use when translating a single medical term, this study aims to demonstrate how important factors like term usability and translation context all play a significant role in reducing terminological inconsistency. The difficulties undergraduate students encounter when translating medical phrases from English into Arabic are discussed in this study, along with solutions. In order to assess the students' proficiency in translating various English medical phrases and determine whether they could locate the appropriate equivalent in Arabic, a test was created specifically for a sample of 20 students at Ajdabiya University. In order to provide students an opportunity to demonstrate their attitude toward translating English medical terms into Arabic, the test also had no time limit, and the ability to consult dictionaries.

Keywords: Challenges in translating medical terms, Important factors, Students' proficiency.

1. Introduction

One of the most challenging translation categories is that of medical and healthcare. The task of translating medical texts is challenging and demands more work from the translator. In addition to businesses and consumers, medical translation brings together experts who work to improve people's lives and health. For the dissemination of medical information and novel medical discoveries, medical translation is essential. Because nations that speak English are at the forefront of the medical sector. Most of the medical terminology has English origins, or more often, Greco-Latin roots, which have become regarded as an integral part of the English language over time.

Medical translation is rendering something from one language to another in the medical field. Since the majority of medical courses are taught in English, translations are often from English to Arabic. It is a very specialized field that calls both medical and language translators. Medical translation is a subset of scientific translation that blends linguistic expertise with various medical specialties. There are numerous hazards and challenges associated with this kind of translation since mistakes might have disastrous results and impact people's lives or health. Medical translation is the process of translating a variety of papers, including marketing materials, clinical paperwork, training materials for the healthcare industry, and records pertaining to pharmaceuticals or medical devices. There are numerous processes in the medical translation. Typically, the process begins with the text being taken out of the original documents or source, after which it is translated into the target language. To ensure that the translation process was successful, an editor would review the content after it had been translated. The translation process is of particular importance in Libya, where

many students lack the necessary resources and training to tackle the complex medical terminology found in English texts.

2. Research problem

The challenges associated with medical translation are not a novel area of research. The translation of lexical and contextually specific medical terminology within Arab culture presents significant difficulties for both undergraduate students and experienced translators. These challenges arise primarily from the scarcity of precise translations and definitions for terms that are not adequately represented in existing English–Arabic medical dictionaries. Consequently, a substantial number of students often misunderstand critical medical terminology within texts, leading to erroneous translations when rendering these texts into Arabic.

This issue not only underscores the need for comprehensive linguistic resources but also highlights the importance of contextual understanding in the translation process. Effective strategies for addressing these challenges are essential to improve the quality and accuracy of medical translations in the Arab context.

3. Research question

The study aims to clarify the perplexing issue of how Libyan translators interpret medical words in English. For example:

1. What issues do undergraduate students have while translating medical phrases from English into Arabic?
2. What procedures must undergraduate students adhere to when translating English medical words into Arabic?

The study will also explore whether students rely on online resources, dictionaries, or other tools to assist them in translating complex medical terminology.

4. Research methodology

The study takes an analytical approach. Research select a set of English medical terms, and assign them to undergraduate English students to translate .Researchers will examine the efforts of students, and compare them to those of equivalent students. The sample size will include 30–50 undergraduate students from Ajdabiya University, and their translations will be assessed by professional translators or medical experts to ensure accuracy.

5. Aims of the Study

This research deals with difficulties of translating English medical terms into Arabic that are commonly used among undergraduate students of Ajdabiya University. Students may lack a solid understanding of medical language and the proper use of medical translation equivalency. This research will investigate the difficulties that undergraduate students have in translating English medical terms into Arabic.

The objectives of this research can be summarized in the following points:

1. To investigate how undergraduate students translate English medical terms into Arabic.
2. To differentiate between the several types of translations used.

2. Literature Review

2.1. Brief history of medical translation

Most of the scientific community is English speaking and major scientific journals publish in English. The total number of papers published in the scientific publications written in English is 80% and it is even 85% (Montgomery, 2001); as Kaplan points

out. These ancient languages are, in fact, the root of modern medical language. Modern medical terms are typically derived from Greek and Latin and these languages still influence medical communication (McMorrow 1998). Although, to contemporary medicine, the field of terminology continues to be impregnated with new eponyms and acronyms, the basic remains remain firmly classical. The continual nature of this practise illustrates the significance of comprehending the etymology of medical terms when doing medical translation, since it permits more precise and useful translations from one language to another.

2.2 Why medical translation is important

This kind of translation is regarded as one of the most significant forms of specialist scientific translation Because it deals with human health and life, by translating medical research, conferences, symposiums, public lectures, publications, etc., as well as medical procedures, In such situations, the need for accurate and culturally sensitive translation is heightened, as misunderstandings due to language barriers could result in serious medical errors. Medicines, medical products, equipment, gadgets, and other medical topics are all thought to benefit from medical translation. When a patient must be moved to a different nation with a different language and culture, the necessity for medical translation grows.

2.3 What are the Types of medical translation

Although there are other varieties of medical translation, the following are the most popular:

1. Equivalency in Arabicization:

Many Arab linguists believe that phonetic borrowing through transliteration and/or transcription is referred to as Arabicization. "The phonetic properties of the source language

technical terms are rendered with modification to suit Arabic pronunciation methods" (pp.113-114) is what Darwish (2009) defines as explicit phonetic borrowing. Like in allergies

2. Transliterated equivalency:

In this case, the Arabic terminologies are identical to the English ones; they are simply

3. Equivalency:

Presented in Arabic characters, as in malaria refers to a statement in description or explanation that prompts the recipient of the target language to comprehend the appropriate and accurate translation, as in: defibrillation

4. Eponym:

Some terms, including Parkinson's illness, Down syndrome, and Alzheimer's disease, are derived from the names of well-known scientists or medical professionals.

2.4 How to accurately translate medical terms

1. Before translating, go over the medical text several times and make an effort to fully grasp its content.
2. Consulting medical dictionaries to find the appropriate equivalent.
3. Proofread and fix any errors that may have occurred.
4. Go to the websites related to medicine.

2.5 Relevant Previous Studies

Ricart Vayá and Candel Mora (2009) conducted a study analyzing 311 medical conclusions in Spanish, specifically in the fields of

cardiology, pediatrics, and psychology. They discovered that researchers often introduced neologisms into Spanish by modifying terms borrowed from other languages or by using "false friends." This study emphasizes the importance of not only understanding the source language but also being able to create appropriate equivalents in the target language..

There is a lot of literature available literature on medicine in general. Almost all the culture has the medical literature. According to Montalt (2011), one of the most active types of professional translation is medical translation. For example, there exists the previous universality of the matter and obligation of passing the knowledge from one nation to another. In spite of this, the scope of translation studies has not really paid due attention to medical translation, and the last efforts to do so have come up recently (82-83).

Halloush (2000) described the degree to which Arabicized medical words were utilized and accepted as a medical communication tool among Jordanian physicians. The author went into detail about term planning, which is the process of creating terms for any language. She claimed that Arab doctors, irrespective of their specialty, gender, or place of employment, did not find Arabicized terminology to be very acceptable. She ended by suggesting that the arabization procedure be revised and, if required, replaced with a more effective one. She also underlined that in order for Arabicized terminology to be accepted, uniformity is required.(page 54).

According to Herget and Alegre (2009), medical language is classified as a special purpose language, which is distinguished from common language by the uniqueness of its terminology and

the fact that it is typically employed in professional and specialized contexts. These special-purpose languages belong to the linguistic system and fall under a variety of categories. Such classification seems challenging, though, because these languages are always evolving and somewhat overlap with common language.

There is extremely little use of other languages because English is widely used in science in general and medicine in particular. "It is well known that English is the leading language of medical sciences," emphasize Krulj et al. (2011:170). They noted that despite the official languages of many Arab countries being Arabic, English remains the primary medium of instruction in most Arab medical schools. Throughout the history of medicine, English communication has been essential. For example, it is commonly known that English is used as the primary language of instruction and communication in the majority of Arab nations (with the exception of Tunisia, Morocco, Algeria, Lebanon, and Syria) in higher education. For instance, Khashīm (2006) points out that even though Arabic is the official language of every Arab nation, English is still the medium of instruction in the majority of Arab medical schools, with the exception of Syria and a few Arab nations in North Africa. Therefore, the use of English terminology is essential in academic settings. Translation studies of scientific and technical texts from English to Arabic and vice versa are therefore highly sought after. The Arab academies' national policies contain this need in order to address the issues of accessing scientific and medical knowledge through the creation of dictionaries and pamphlets.

The category of professional translation most active is medical translation according to Montalt (2011). Yaseen (2013) samples Arabic medical terms from 35 drug package inserts, two medical dictionaries and seven Arabic medical books to compare best translation equivalents in specialised versus nonspecialized texts

and to spot discrepancies in terms' allocation from Arabic to English in one vs. the other text as well as from one English to another Arabic. She also interviewed physicians and pharmaceutical companies and gave a questionnaire to physicians in order to ascertain their various Arabic equivalents in their dealings with the patients and fellow physicians.

A questionnaire test was conducted to medical phrases in English that are necessary for medical writings by Argeg (2015) in which she collected responses from Ph.D. students majoring in translation in Libya and experienced translators in Libya. Issues with translation of English medical terminology into Arabic were found out, including high level of usage of transliteration, inconsistency and translating prefixes, suffixes and roots of English medical terms and English compound words. The causes for the discussed problems were lack of modern English—Arabic medical dictionaries and inexperience and practise of the students when translating medical texts.

3. Data Collection and Analysis

3.1. Research Strategy

Lastly, quantities research requires producing numerical data or data that may be converted to usable statistics to quantify the problem. The technique is employed to measure attitudes, opinions behaviours, belief and other well-defined phenomenon as well as to make objectives based on the result of the large sample of population. (Leedy and Ormrod 2001 , William 2011).

As such, a quantitative research approach focuses on measuring, quantifying, and analyzing variables to achieve the desired results.

3.2 The participant

The participants chosen for this study were undergraduate students from the English department, faculty of arts, Ajdabiya University. They were given a paper of 20 sentences containing medical terms, and they were asked to translate them.

3.3 Methodology

The test was the researchers' only method of data collection. The test is a written test of 20 medical terms. The students were required to translate them, they were allowed to use dictionaries, and no time limit was given.

3.4. Data analysis

The data of the research have been obtained from 20 students, and they were grouped into 3 categories (excellent, good, bad). The methods of translation that the students used will also be discussed. The answers were counted in order to collect the research questions and to determine the students' abilities to translate medical terms. The standard deviations show that there is a significant disparity between the three groups. The results are divided into 3 categories based on the score of the medical translation test, and they were as follows:

- a. 11 students scored 0-9 marks out of 20, they represent 55% of the total students. (Poor translation)
- b. 6 students scored 10-14 marks out of 20, they represent 30 % of the total students (good translation)
- c. Only three student scored 15 and above out of 20, they represent 15 % of the total students.

The medical terms given to the students were presented in contexts, because it would help them infer the meaning. The students were asked to translate and explain each English

medical term into Arabic.

The medical terms were as follows:

- Parkinson's disease
- Alzheimer's disease
- Landau–Kleffner syndrome
- Carlsbad salt
- Schizophrenia
- Allergy
- Bacillus
- Biological
- Fluoroscopic
- Encapsulate
- Pasteurization
- Eschar
- Leukaemia
- Thermometer
- Pancreas
- Prostate
- Malaria
- Cholera
- Haemoglobin
- Quadriplegic

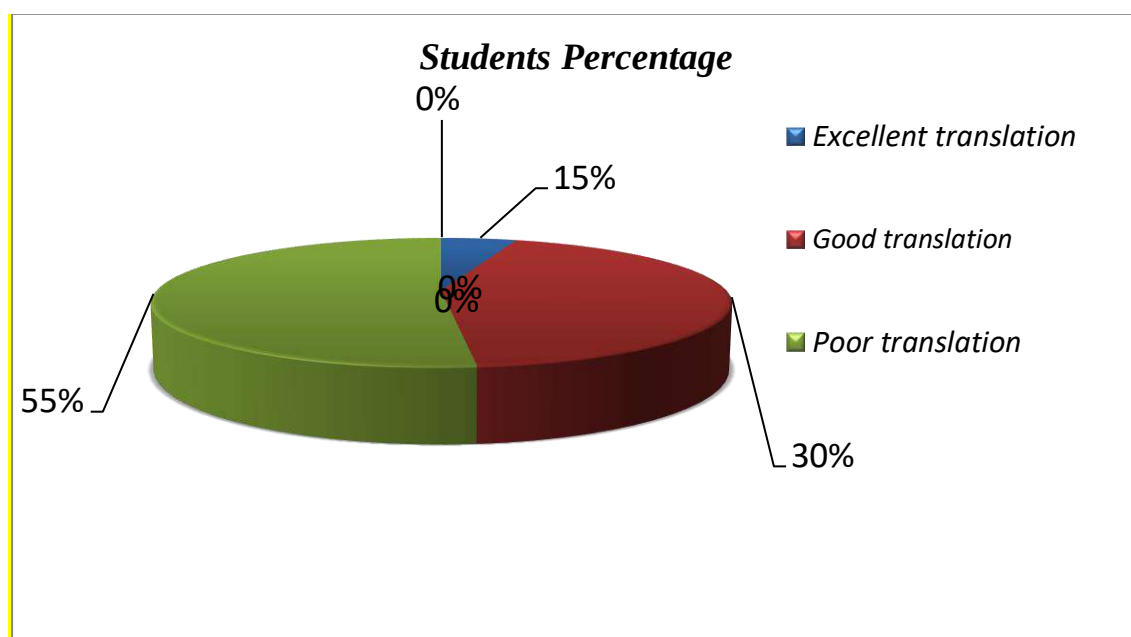


Figure (1): percentage of students according to the score they get from the medical terminology test.

This schedule below shows the score and the answers of each student on the translation of medical terminology test.

Table 1 score and the answers of each student on the translation of medical terminology test

Medical terms		Group A	Group B	Group C
		11 Students	6 Students	3 Students
	Student no.	1/2/3/4/5/6/7/8/9/10/11	12/13/14/15/16/17	18/ 19/ 20
	Score of students Out	4/2/3/5/7/9/8/9/1/7/2	10/12/13/14/11/14	15/ 15/ 15

	of 20			
Parkinson disease		T/F/F/F/T/F/F/F/T/ F	T/T/T/T/T/T	T/T/T
Alzheimer disease		T/F/F/T/F/F/T/F/F/T/ F	T/F/T/T/F/T	T/T/T
Landau-Kleffner syndrome		F/T/F/F/F/T/F/T/F/F/ T	F/T/T/T/T/T	T/T/T
Carlsbad salt		F/T/FT/F/T/F/T/F/T/F	T/T/T/F/F/T	T/T/T
Schizophrenia		F/F/F/F/T/F/T/T/F/F/ F	F/T/T/T/T/F	T/T/T
Allergy		T/F/T/F/T/F/T/F/T/F/ F	T/T/T/T/T/T	T/T/T
Bacillus		T/F/F/F/F/T/F/T/F/F/ F	F/F/F/T/T/T	T/T/T
Biological		F/F/T/F/T/T/T/F/F/T/ T	T/T/T/T/T/T	T/T/T
Fluoroscopic		F/F/F/F/F/F/F/F/F/F	F/F/F/F/F/F	F/F/F
Encapsulate		F/F/F/F/F/F/F/F/F/F	F/F/F/F/F/F	F/F/F
Pasteurization		F/F/F/F/T/F/T/F/F/T/ F	T/T/T/T/T/T	T/T/T
Eschar		F/F/T/F/F/T/F/T/F/F/ F	F/T/F/T/F/T	T/T/T

Leukemia		F/F/F/F/T/F/F/F/ T	F/T/T/T/T/T	T/T/T
Thermometer		F/F/F/T/F/T/T/F/F/ F	T/F/T/T/F/T	T/T/T
Pancreas		F/F/F/F/F/F/F/F/F	F/F/F/F/F/F	F/F/F
Prostate		F/F/F/F/F/F/F/F/F	F/F/F/F/F/F	F//F/F
Malaria		F/F/F/T/F/T/T/F/T/ F	T/T/T/T/T/T	T/T/T
Cholera		F/F/F/T/F/T/F/T/F/ F	T/T/T/T/T	T/T/T
Hemoglobin		F/F/F/F/F/F/F/F/F	F/F/F/F/F/F	F/F/F
Quadriplegic		F/F/F/F/T/T/T/F/F/ F	F/T/T/T/T/T	T/T/T

1- Parkinson disease:

which is not مرض باركنسون 8 students translated this term into 12 students مرض الرعاش correct. The correct translation is translated the term correctly.

2- Alzheimer disease:

which is مرض الزهايمر 9 students translated this term as مرض النسيان accepted but not accurate, the correct translation is الخرف. 11 students translated this term correctly.

3- Landau-Kleffner syndrome:

which is not 8 students translated this term as appropriate. The correct translation is 12 students translated this term correctly.

4- Carlsbad salt:

which is not 8 students translated this term as correct. The correct translation is 12 of the students translated this term correctly.

The majority of the students were not able to translate the above medical terms because they used eponym translation, which is a term adopted from scientists or doctors who discovered these diseases. Such translations are accepted when they are familiar to everyone, but they are not accurate.

5- Schizophrenia:

, while the correct 10 students translated this term as translation is 10 students translated this term correctly.

6- Allergy:

which is not correct, 6 students translated this term as 14 students translated this term the correct translation is correctly.

7- Bacillus:

which is not correct. 11 students translated this term as 9 students translated The correct translation is this term correctly.

8- Biological:

which is somehow 5 students translated this term as accepted but not accurate. The correct translation is 15 students translated this term correctly.

9- Fluoroscopic:

which is not **فلور وسكوبك** All the students translated this term as correct . The correct translation is **جهاز أشعة أو متعلق بالتنظير**.

10- Encapsulate:

which is not **كبسلة** All the students translated this term as accurate, the right translation is **تغليف**

11- Pasteurization:

which is not accurate, **8** **بسترة** students translated this term as the Correct translation is **تعقيم الحليب** it **12** student translate it.

correctly

12- Eschar :

which is not **11** **خشارة** Students translated this terms as accurate. the right translation is **تقشر الجلد , ندبة** **9** students translated correctly

13- Leukemia:

which is not accurate . **9** **لوكيميا** Students translated this terms as The correct translation is **سرطان الدم** **11** students translated . correctly .

14- Thermometer:

which is not accurate. The **9** **ثيرموميتر** Students translated this as correct translation is **مقياس حرارة** **11** Students translated it correctly.

The medical terms from 6-14 are often mistranslated because translators usually use Arabization or transliteration, where the

Arabic equivalent is borrowed from the English term and then modified phonologically and morphologically.

15- Pancreas:

which is بنكرياس All of the students translated this term as correct

is not of Arabic origin . The Arabic بنكرياس but the word equivalent of this term is المعقد والمحتكة.

16- Prostate:

which is not بروتاتا All of the students translated this term as acceptable , but this word is not of Arabic origin .The Arabic equivalent for this term is الموثة

17- Malaria:

which is acceptable , but ملاريا 6 students translate this term is is not of Arabic equivalent . the Arabic الملاريا The word Equivalent of this term is حمى البرداء 14 students translate correctly .

18- Cholera:

which is acceptable. الكوليرا 8 students translated this term as is not of Arabic origin . the Arabic origin الكوليرا but the word equivalent is مرض الهيضة 12 student translate

it correctly .

19- Hemoglobin:

which is هيموغلوبيين All the students translated this term as is not of an Arabic origin . The هيموغلوبيين acceptable, but the word Arabic equivalent is خضاب الدم أو اليعمور

The researcher believes that the medical terms from 15-19 would be inappropriate if translated into Arabic because the Arabic equivalents of these terms are usually unknown to the majority of Arabs. Hence, transliteration would be better in such cases.

20- Quadriplegic:

which is not accurate, الشلل 8 Students translated this term as 12 students الشلل الرباعي the right translation for this term is translated this term correctly

3. Findings

1. This shows from the analysis that the students had difficulty translating medical terminology. The significant part was, however, that a percentage of students did not translate correctly.
2. In general, students who scored a B translated six to ten of the twenty medical terms incorrectly.
3. Only students who received an A failed to translate eponyms with rare Arabic meanings.
4. The majority of students who did not translate the medical terminology say that one of the main points is that most of the medical terminology is not based in English.
5. The most students employ transliteration when unsure of Arabic equivalent.

6. It is presently hard to ascertain what Arabic equivalent of a medical term, precisely, because, as we are told, medical terms are being taught in English across most of the Arab world, including Libya.
7. In some occasions, while translating medical terms students may face difficulties, since one term could have varieties of Arabic equivalents.
8. For most of the students, they say they are unable to translate and comprehend because they lack sufficient knowledge in medical terminology.

5. Conclusion

It has become clear from this study that most students have numerous challenges when translating medical jargon. The pupils' exam scores show that they have less translation experience than the average. This study also demonstrates that translating something logically rather than verbatim is preferable.

In conclusion, a student should be aware of cultural variances and possess current terminology. Understanding how to handle various word types in compliance with accepted text sorting norms is necessary for translation. This is a difficult task for the future that calls for ongoing research because the global area of medicine is constantly evolving and discovering new things.

6. Recommendations

1. Students should read, comprehend, and check up the Arabic definitions of any unknown medical terms before translating an

English medical book into Arabic. To determine which equivalent is more prevalent in a given nation,

2. Student must look at the morphological, semantic, and syntactic contexts in which a term is employed. When translating, a footnote might provide a brief definition or explanation of an unfamiliar Arabic equivalent.

3. The Arabic counterpart may be used in a footnote to refer to the borrowed word if transliteration or eponymy is more prevalent than the Arabic equivalent.

4. When it comes to background information or anything that might look unclear in the translation, when it comes to background information or anything that might seem unclear in the ST,

5. Student should be open to working with clients and consulting them. Additionally, student should have his translation verified. It is usually preferable to have your translation reviewed as this lowers the possibility of potentially fatal situations resulting from translation errors.

These are standard procedures for medical translators, but they don't always ensure flawless translation. In addition to having extensive knowledge of the source and target languages, a medical translator should also be knowledgeable about medical terminology.

References

- Argeg, M. (2015). *Problems in translating English medical terms into Arabic: A case study of Libyan translators* (Unpublished doctoral dissertation).
- Darwish, A. (2009). Arabicization of technical terms: A linguistic perspective. *Journal of Arabic Linguistics*, 45(2), 113-114.

- Farghad, H., & Shunnaq, A. (1992). Translation as a means of communication between cultures. *Translation Studies Quarterly*, 12(3), 2-15.
- Fischbach, H. (1998). The history of medical translation: From Greek and Latin to modern languages. *Journal of Medical Translation*, 7(1), 45-60.
- Halloush, R. (2000). Acceptability of Arabized medical terms among Jordanian doctors. *Journal of Arabic Medical Terminology*, 15(3), 54-60.
- Herget, M., & Alegre, S. (2009). Medical language as a specialized language: Challenges and solutions. *Journal of Specialized Languages*, 22(4), 78-90.
- Khashīm, A. (2006). The role of English in Arab medical education. *Journal of Arabic Education*, 18(2), 45-60.
- Kruij, P., et al. (2011). English as the lingua franca of medical sciences. *International Journal of Medical Communication*, 30(2), 170-180.
- Montalt, V. (2011). Medical translation: A specialized field in professional translation. *Translation Studies Review*, 25(1), 82-83.
- Montgomery, S. (2009). The dominance of English in scientific publishing. *Journal of Scientific Communication*, 40(3), 80-85.

Ricart Vayá, A., & Candel Mora, M. (2009). Neologisms in Spanish medical language: A corpus-based analysis. *Journal of Medical Linguistics*, 14(2), 67-80.

Yaseen, S. (2013). Inconsistencies in Arabic medical translation: A comparative study. *Journal of Arabic Translation Studies*, 10(1), 45-60.

CAUSES AND SAFETY MEASURES FOR ROADS TRAFFIC ACCIDENT

⁽¹⁾ Bashir Arabi Tantosh, ⁽¹⁾Ahmed Elhadi Andunnabi

⁽¹⁾Associate Professors, Department of Civil Engineering,

Faculty of Engineering, University of Tripoli, Libya.

شهدت الحوادث عموماً، وحوادث الطرق على وجه الخصوص، تزايداً ملحوظاً خلال العقود القليلة الماضية. وقد تسهم الدراسات العلمية المتخصصة في الحد من هذه الحوادث مستقبلاً.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تسليط الضوء على أسباب الحوادث المرورية، واقتراح التدابير الوقائية اللازمة لإدارتها والحد منها. وقد تم اتباع المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، وانتهت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات الهامة.

. **الكلمات المفتاحية:** حوادث الطرق، الحوادث المرورية، تدابير السلامة.

ABSTRACT

The accidents in general and the road accidents in particular have increased phenomenally in the past few decades. Proper studies regarding road accidents may reduce the accidents in future.

The main objective of this study is to highlight the causes of road traffic accidents and to manage the necessary safety measures to reduce and prevent traffic accidents. A descriptive approach was used to achieve the study's objectives. The study reached several conclusions and recommendations.

Key Words: Road accidents, traffic accidents, safety measures.

1. STUDY OBJECTIVE

The main aim of this study is to highlight traffic accidents on the roads, and specifically, the objectives of the study are:

- To identify the main causes of traffic accidents
- To manage the necessary safety measures to prevent and reduce traffic accidents.

2. INTRODUCTION

The problem of accidents is very acute in highway transportation due to the complex flow pattern of vehicular traffic, and the presence of mixed traffic along with pedestrians.

Traffic accident leads to loss of life and property. Thus, the traffic engineers have to undertake a big responsibility of providing safe traffic

movements to the road users and ensuring their safety. Road accidents cannot be prevented.

Still, by suitable traffic engineering and management the accident rate can be reduced to a certain extent. For this reason, a systematic study of traffic accidents is required to be carried out. Proper investigation of the cause of the accident will help to propose preventive measures in terms of design and control.

3. CAUSES OF ROAD ACCIDENTS

The various causes of road accidents are:

- a) **Road Users:** Excessive speed and rash driving, violation of traffic rules, failure to perceive traffic situation or sign or signal in adequate time, carelessness, fatigue, sleep, etc.
- b) **Vehicle:** Defects such as failure of brakes, steering system, tire burst, lighting system.
- c) **Road Condition:** skidding road surface, potholes, ruts.
- d) **Road design:** defective geometric design like inadequate sight distance,
- e) inadequate width of shoulders, improper curve design, improper traffic control devices, and lighting.
- f) **Environmental factors:** Unfavorable weather conditions, such as mist, snow, smoke, and heavy rainfall which restrict normal visibility and make driving unsafe.
- g) **Other causes:** Improper location of advertisement boards, the gate of level crossing not closing when required, etc.

4. ACCIDENT ANALYSIS

accident analysis may be done in three main steps; accident data collection, accident investigation, and safety measure

4.1 Accident data collection

The accident data collection is the first step in the accident study. The data collection of the accidents is primarily done by the police. Motorist accident reports are secondary data that are filed by motorists themselves. The data to be collected should comprise all of these parameters: [1-2]

- a) **General** - Date, time, person involved in accident, classification of accident like fatal, serious, minor, etc.
- b) **Location** - Description and detail of the location of the accident

- c) **Details of vehicle involved** - Registration number, description of vehicle, loading detail, vehicular defects
- d) **Nature of accident** - Details of collision, damages, injury and casualty
- e) **Road and traffic condition** - Details of road geometry, surface characteristics, type of traffic, traffic density, etc.
- f) **Primary causes of accident** - Details of various possible cases (already mentioned) which are the main causes of accident.
- g) **Accident losses** - The losses incurred due to property damage, personal injury, and casualty These data collected need proper storing and retrieving for the following purpose. The purposes are as follows:
 - 1- Identification of the location of points at which an unusually high number of accidents occur.
 - 2- Detailed functional evaluation of critical accident location to identify the causes of accidents.
 - 3- Development of a procedure that allows identification of hazards before a large number of accidents occurs.

ACCIDENT INVESTIGATION

The accident data collection involves extensive investigation which involves the following procedure: [3-4]

- a) **Reporting:** It involves basic data collection in the form of two methods:
- b) **Motorist accident report** - It is filed by the motorist involved in all accidents fatal or injurious.
- c) **Police accident report** - It is filed by the attendant police officer for all accidents at which an officer is present. This generally includes fatal accidents or mostly accidents involving serious injury that require emergency or hospital treatment.
- d) which have incurred heavy property damage.
- e) **At Scene-Investigation:** It involves obtaining information at the scene such as measurement of skid marks, examination of damage of vehicles, a photograph of the final position of vehicles, and examination of condition and functioning of traffic control devices and other road equipment.
- f) **Technical Preparation:** This data collection step is needed for the organization and interpretation of the study. In this step measurement of grades, sight distance, preparing drawing of after

accident situation, and determination of critical and design speed for curves is done.

- g) **Professional Reconstruction:** In this step, the effort is made to determine from whatever data is available how the accident occurred from the available data.
- h) in details. It is professionally referred as determining “behavioral” or “mediate” causes of accidents.
- i) **Cause Analysis:** It is the effort made to determine why the accident occurred from the data available and the analysis of accident reconstruction studies.

4.3. SAFETY MEASURES FOR TRAFFIC ACCIDENT

The various measures of enforcement that may be useful to prevent accidents at spots prone to accidents are enumerated below. These rules are revised from time to time to make them more comprehensive [5]:

- **Speed control**

Checks on the spot speed of all vehicles should be done at different locations and times and legal actions on those who violate the speed limit should be taken. [6-7]

- **Training and supervision**

The transport authorities should be strict while issuing licenses to drivers of public service vehicles and taxis. The driving license of the driver may be renewed after a specified period, only after conducting some tests to check whether the driver is fit

- **Medical check**

The drivers should be tested for vision and reaction time at prescribed intervals of time

- **Safety measures related to education**

The various measures of education that may be useful to prevent accidents are enumerated below.

- **Education of road users**

The passengers and pedestrians should be taught the rules of the road, the correct manner of crossing etc. by introducing necessary instruction

in the schools for the children and by the help of posters exhibiting the serious results due to the carelessness of road users.

- **Safety drive**

Imposing traffic safety week when the road users are properly directed with the help of traffic police as a means of training the public. Training courses and workshops should be organized for drivers in different parts of the country.

- **Safety audit**

It is the procedure of assessment of the safety measures employed for the road. It has the advantages like proper planning and decision beforehand ensures minimization of future accidents, the long-term cost associated with planning is also reduced and enables all kinds of users to perceive clearly how to use it safely.

4. CONCLUSIONS

- 1) The study underscores the rising trend of road and traffic accidents over recent decades, highlighting the necessity of systematic investigation to identify causes and implement preventive measures.
- 2) Key contributing factors include driver behaviors such as speeding and rule violations, vehicle defects, road conditions, and environmental influences.
- 3) Effective accident investigation involves comprehensive procedures like reporting, on-scene analysis, and technical reconstructions, which are essential for pinpointing high-risk areas and developing strategies such as speed control, driver training, and safety audits to enhance road safety and reduce accidents.

RECOMMENDATIONS

Expanding Libyan local studies related to traffic accident studies to closely understand the contributions of key factors influencing driver behaviors such as speed and rule violations, vehicle defects, road conditions, and environmental effects.

REFERENCES

- 1- Ogden K. W., S. Y. Taylor (2019) “Traffic Engineering, and Australia. Management”. Monash University. Melbourne, Australia.
- 2- Louis J Pignataro (2019) “Traffic Engineering”. USA.
- 3- Bashir A. Tantosh (2021) “Car Road Accident”. Al academia journal for Basic and Applied Sciences (AJBAS), vol. 3/No. 1.
- 4- J Stannard Baker.(2019) ” Traffic Accident Investigation Manual”, The Traffic Institute Northwestern University.
- 5- Babkov V. F., (2019) “Road Condition and traffic safety”. MIR Publishers, Moscow.
- 6- Milan, Batista (2006), “On the mutual coefficient of restitution in two car collinear collisions”.
- 7- Khanna S. K, C. E, Justo (2001),”. Highway Engineering”, Nem Chand and Bros, Roorkee.

Evaluation of groundwater Basin in the Kufra region, southeastern Libya

Nabila A. Altuwibi¹, Salem M. Rashrash², Naseem M. Selame³

¹University of Tripoli, Faculty of Engineering, Department of Geological Engineering,

Tripoli, Libya, nabila.abdulmajed@gmail.com

²University of Tripoli, Faculty of Engineering, Department of Geological Engineering,

Tripoli, Libya, srashrash@yahoo.com

³Oil and Gas Company, Tripoli, Libya, djnaseem34@gmail.com

Abstract

The Kufra Basin has been considered a target for development since the early 1970s due to the presence of vast quantities of groundwater, which encouraged governmental authorities to implement many well-field projects over the past four decades for urban and agricultural uses. Water resources in the Kufra Basin were planned for agricultural development projects based on groundwater, as well as for transferring water to coastal regions. The main components of the Kufra Basin aquifer system are two principal (regional) aquifers: the first is represented by the Nubian Sandstone Aquifer, while the deeper aquifer is represented by Paleozoic formations, separated by layers of silt and clay known as Carboniferous rocks. The Nubian Sandstone Aquifer is the most significant in the study area and is locally subdivided into two aquifers. The upper part, with a thickness ranging from 30 to 100 meters, is exploited by small-scale agricultural activities within the oasis. The lower part exceeds 350 meters in thickness and serves as the main source of water for all agricultural projects in the region. A network of paired monitoring wells is used to observe groundwater levels in both aquifers. Data obtained from this monitoring network between 1975 and 2010 show a maximum groundwater decline of 22 m in the lower aquifer and 14 m in the upper aquifer.

The total volume of water pumped from the well fields, based on available records from 1975 to 2010, amounts to $1.52 \times 10^9 \text{ m}^3$. Surfer software was used to generate contour maps illustrating groundwater level decline over successive 10-year intervals. The cumulative groundwater decline in both the shallow and deep aquifers was estimated at $3.47 \times 10^{10} \text{ m}^3$. The overall discharge coefficient of the two aquifers was calculated at an average of 0.042.

Accordingly, the specific yield of the shallow aquifer and the storage coefficient of the deep aquifer were estimated by testing different combinations of discharge and storage coefficients until the extracted water volumes matched the cumulative water decline volumes derived from Surfer. The results showed that values ranged between 0.022 and

0.1 for the shallow aquifer, and from 2×10^{-6} to 5×10^{-3} for the deep aquifer.

This study demonstrates that groundwater drawdown maps can be effectively used to estimate the volume of water extracted from aquifers when actual pumping data are inaccurate. These maps, in combination with pumping records, can also be used to calculate aquifer storage coefficients.

Keywords: Surfer software, Kufra Basin, pumping volumes, storage coefficients, groundwater drawdown.

Introduction

The area targeted by this study, Kufra, is located in the southeastern part of Libya. It is considered a desert region, part of the Kufra Basin, with an area of 8,190 km² (Figure (1)). Most economic activities, including agricultural and industrial activities that rely on groundwater extraction, are concentrated there.

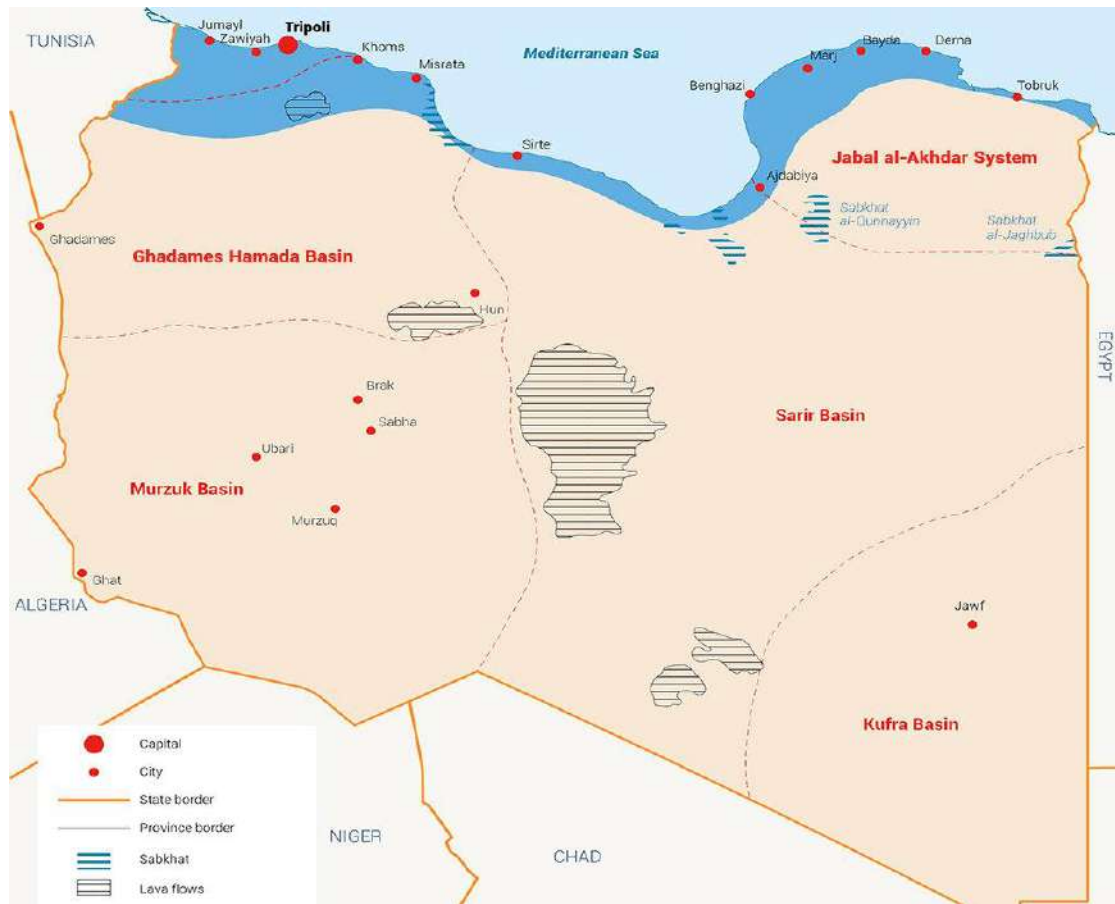
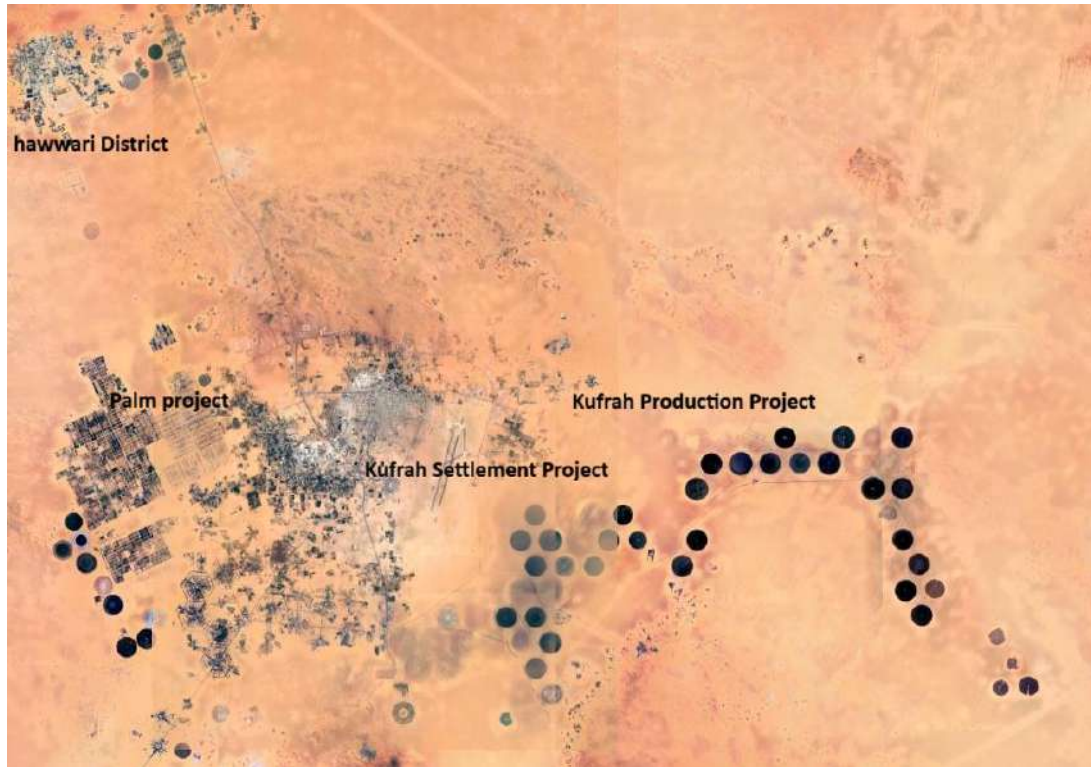


Figure (1) Location of the study area (Industrial Research Centre, 1985)

The Kufra Basin is one of the major basins in the Sahara Desert. It is a groundwater basin shared with adjacent Chad, Sudan, and Egypt. Located in the southeastern part of Libya, it is widely exploited in the Kufra,



Tazirbu, and Sarir regions. Its boundaries are 18.7° and 24.4° east longitudes and 19.8° and 28° north latitudes. The Landsat (5) satellite image shows the locations of agricultural projects in the Kufra region, such as the circular Kufra Production Project, the hexagonal Kufra Settlement Project, and the Palm Project (Figure 2). This study aims to evaluate the groundwater reservoirs feeding these strategic projects.

Figure (2) A satellite image of the Landsat (5) satellite (google earth)

The boundaries of the study area were selected based on the following:

- The presence of hundreds of private water wells in urban and rural areas.
- The availability of a network of wells monitoring water levels in shallow and deep aquifers during the pre- and post-development periods.
- For groundwater simulation within the study area, the quantities of water extracted from well fields are the most important data. To achieve this, the following objectives were identified:
 - Calculating the total quantities of water pumped using water level subsidence maps.
 - Calculating the actual storage factor by identifying the pumped quantities recorded in the field and calculated from water level subsidence maps.
 - Determining the water utilization rates of the projects every 10 years, as explained below.

Geology of the study area

The Kufra Basin is a regional sedimentary geological basin extending into Chad, Sudan, and Egypt, with its centre in southeastern Libya. It consists of thick river, coastal, and shelf deposits, and exhibits many tectonic structures that have contributed to the increased thickness of its layers, especially in its central part. It is located above a base of Archean rocks (Figure 3).

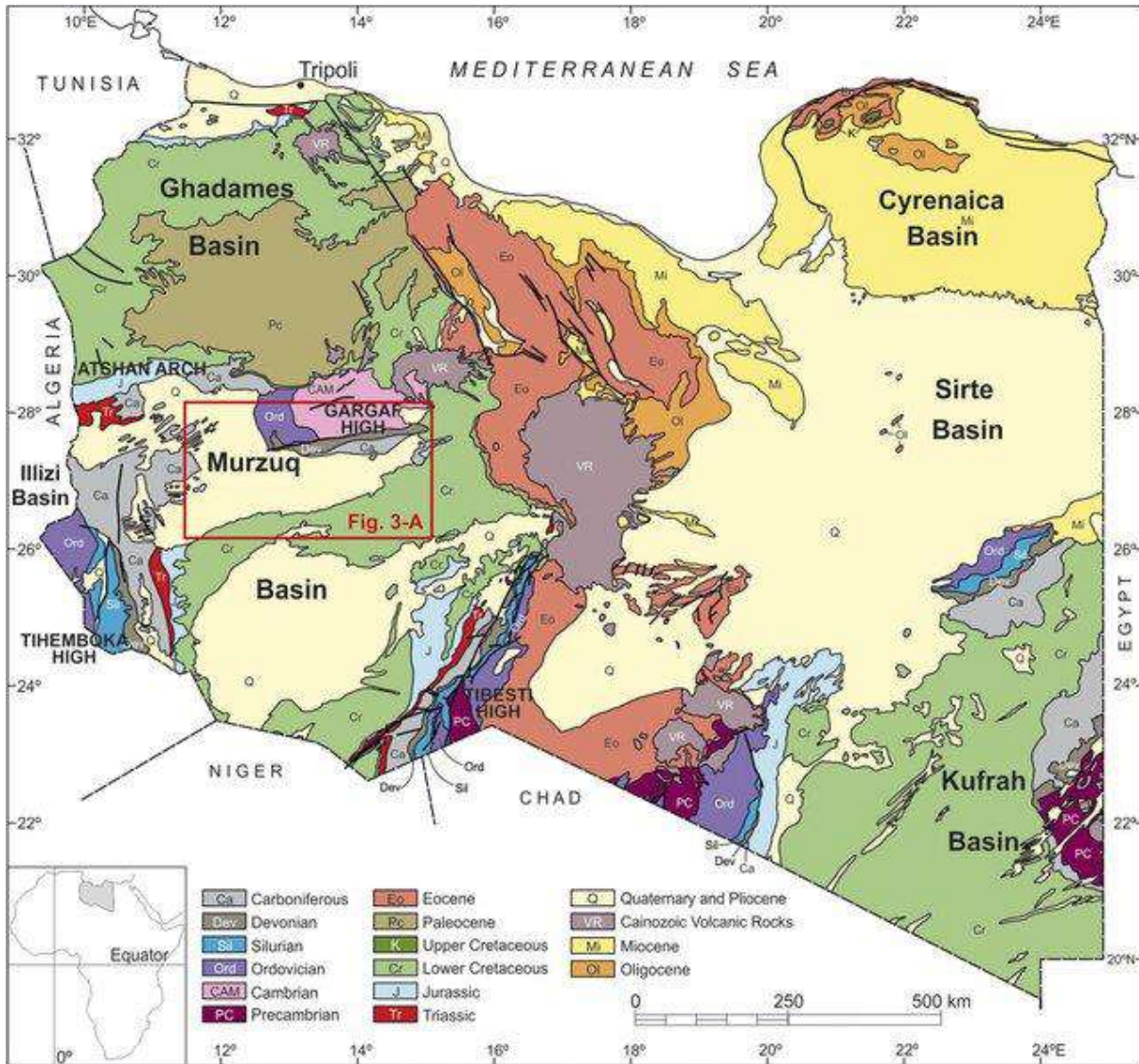


Figure (3) Geological map of Libya showing the main sedimentary basins. (Modified from M. Marzo and E. Ramos (2003, personal communication)

Geological Structures

The edges of the Kufra Basin are clearly defined, particularly the northern edges, which are intersected by small valleys flowing toward the centre. These edges, or desert mountain ranges, are the remains of an ancient plateau carved by erosion. These desert mountains are known by local names such as Jabal al-Zarq and Qara al-Hawariya, among others. It is noteworthy that each of the Kufra oases is located in a small basin within this depression, but it is difficult to distinguish at first glance the boundaries of these basins from one another, as the differences between these phenomena are

very slight and intangible. Surface features in the Kufra region appear as isolated mountains (hills), lakes, and salt marshes. The Kufra region is a region with a gradually undulating surface, dotted with hills composed of sandy and calcareous sediments dating back to the Triassic period, with a large expanse of coarse sand between the hills. These hills are found singly and in groups, representing the remains of ancient plateaus removed by erosion. They are usually found around desert depressions. Some of these mountains are cone-shaped, others cylindrical, or frustum-shaped. Their slopes are divided into a ladder-like shape, covered with thick layers of rock fragments. They also feature dissected limestone surfaces at their foot. These mountains can be divided into three zones:

- The southern zone, which includes Jabal al-Zarq and Jabal al-Talaba.
- The central zone, which includes the Dito (Bahr) Mountains.
- The northern zone, which includes the hills of Bir Ayla Aqoub (al-Awadil) and Qara al-Hawariya. The slopes of these mountains are covered with a thick layer of rock, which protects them from erosion and prevents their rocks from being exposed to mechanical weathering (Jad Allah Azouz al-Talhi, So We Don't Die of Thirst, 2003, p. 183).

The most important geological formations in the study area are shown in Figure (4), starting with the oldest formations, which are: -

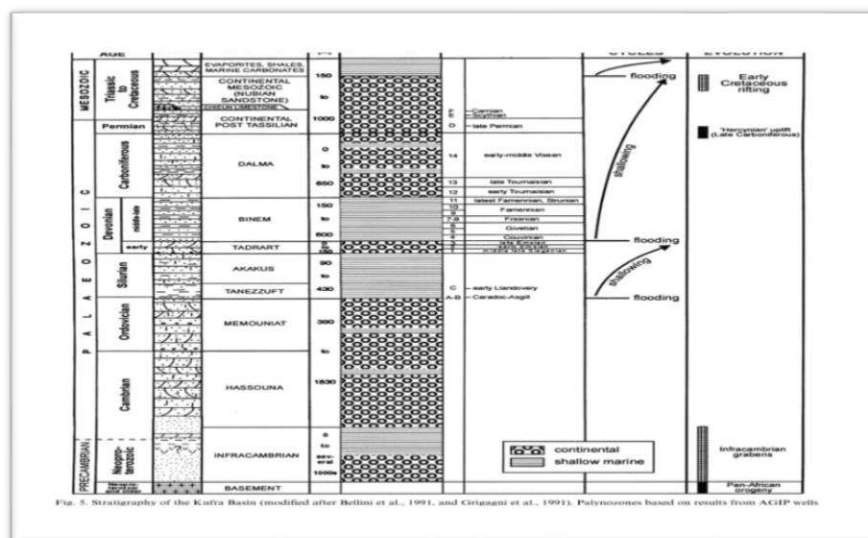


Figure (4) Geological formations in the study area

Basement Rocks:

The most important of these formations were formed during the Precambrian period. They appeared on the surface as a result of water and wind erosion and some geological movements. They are mostly metamorphic rocks, with the more recent Precambrian formations also including igneous and metamorphic rocks. They are located at depths exceeding 3,000 meters.

Cambrian Ordovician Rocks:

These include Cambrian and Ordovician formations composed of sandstone interbedded with layers of clay and silt, with thicknesses that may reach more than 1,200 meters, and are located at depths exceeding 2,000 meters.

Maimonat Formation:

These include Ordovician formations composed of sandstone interbedded with layers of clay and silt, with thicknesses that may reach more than 1,200 meters, and are located at depths exceeding 2,000 meters.

Tanazoft Formation:

Deposited in the Lower Silurian, it consists of layers of clay and silt with thin sandstone layers up to 55 meters thick.

Acacus Formation:

Deposited in the Upper Silurian, it consists of sandstone intrusions and layers of clay and silt up to 250 meters thick.

Tadrart Formation:

Deposited in the Lower Devonian, it consists of sandstone layers no more than 100 meters thick.

Benim Formation:

Deposited in the Upper Devonian, it consists of silty sandstone with clay intrusions, continental to coastal marine in origin, and no more than 600 meters thick.

Carboniferous Rocks:

Continental sandstone interbedded with clay and silt, with a thickness ranging from 120 to 450 meters.

Dalma Formation:

Dating back to the Carboniferous period, it is a continental sandstone interbedded with clay and silt, ranging in thickness from 120 to 450 meters.

Post-Triassic Rocks:

Dating back to the Triassic period, it is a continental sandstone interbedded with clay and silt, ranging in thickness from 180 to 250 meters.

Masak Formation (Nubian Sandstone):

Dating back to the Jurassic-Cretaceous period, it is a continental sandstone interbedded with clay and silt, ranging in thickness from 400 to 800 meters.

Hydrogeology of the study area

From a hydrogeological perspective and based on the hydrological information obtained from drilling activity in the basin area (Figure 5), it is clear that there are two main groundwater Aquifers:

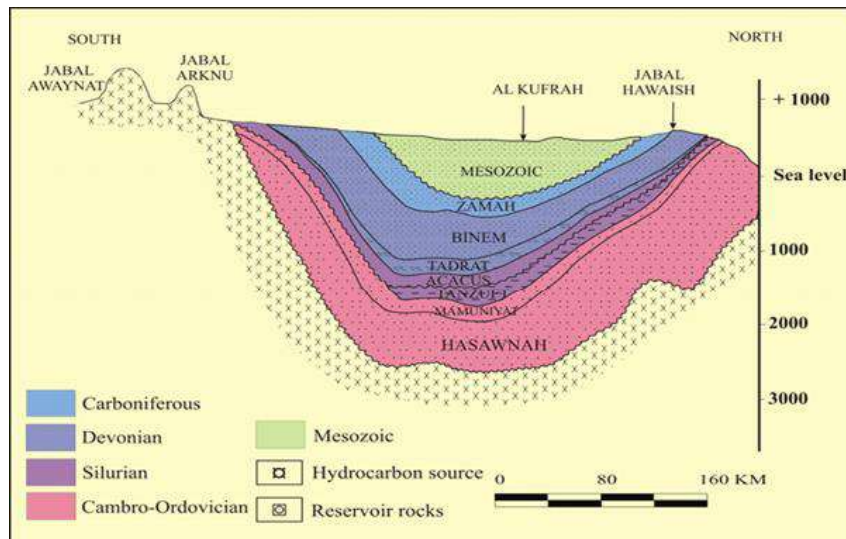


Figure (5) Hydrological section of the north-south Kufra Basin (Palas, 1980)

The Nubian Sandstone Aquifer:

It is considered one of the largest groundwater Aquifers (the Nubian Sandstone Aquifer), which is relied upon for all activities in the Kufra

region. The estimated volume of water contained within it is 150,000 cubic kilometers in the eastern Sahara Desert, and it extends over an area of approximately two million square kilometers within the borders of four countries in northeastern Africa: Egypt, Sudan, Libya, and Chad (Sidari, 2001). This aquifer is widely exploited for all purposes. It consists of thick layers of sandstone interwoven with thin layers of clay and silt dating back to the Triassic to Cretaceous periods. It is divided into two aquifers: an upper and a lower aquifer. The depth of the wells drilled to exploit the upper aquifer ranges from 50 to 150 meters and is exploited by farmers. The depth of the wells exploiting the lower aquifer ranges from 300 to 450 meters and is exploited by agricultural projects in the region. The wells' productivity exceeds 200 cubic meters per hour, and the depth to the water table ranges from 2 to 50 meters below the ground surface. The water quality is good, with total dissolved salts not exceeding 1 gram per liter. The Nubian sandstone aquifers are among the most important aquifers in the Kufra Basin, which is known as a major groundwater basin. Its saturated thickness reaches 1,000 meters in the centre of the basin (Sandstone. Ismail. M. Alkufra Pleistocene lakes. Evolution and Role in Present – Day Land Reclamation, The Geology of Libya, Volume 2, 198). This aquifer supplies water from more than 1,200 wells through three agricultural projects: the Kufra Production Project (KPP), the Kufra Settlement Project (KSP), and the Kufra Development Project (KDP), as well as private farms. The aquifer is heterogeneous, especially in the upper part (150 m). This variability is due to changes in the thickness and extent of the clayey sedimentary layers. This disparity is higher vertically than horizontally. Furthermore, the stratification of interlocking sandstone and limestone yields higher values for the hydraulic conductivity coefficient in the horizontal direction than the vertical direction (Al-Biruni Centre for Remote Sensing, 1995).

Paleozoic Aquifer:

This aquifer consists of sequences of Cambrian-Ordovician sandstone, Akakos sandstone (Silurian), and Tadrart sandstone (Devonian), interspersed with some clay layers that appear on the surface at the southern edges and in the northeastern part of the basin. The remaining layers of the basin lie at great depths of more than 800 meters, with

thicknesses ranging from 1,000 to 3,000 meters. It should be noted that the Paleozoic aquifer is currently unexploited except in the Tazirbu Man-Made River Project, due to its location at great depths. Water quality is good, with total dissolved salts not exceeding 0.5 grams per liter.

Groundwater Exploitation in the Region

Groundwater extraction from the basin is concentrated in the Kufra region, where shallow wells were used for drinking and irrigating small farms before the implementation of large-scale agricultural projects in the region. In the late 1960s, comprehensive agricultural development was initiated in the Kufra region through the implementation of the Kufra Production Project, which consists of 102 wells extracting water from depths ranging between 200 and 300 meters. These wells were designed to irrigate 100 hectares per well. (General Water Authority, Water Situation in the Jamahiriya, Tripoli, 2006) The Kufra Settlement Project and the Palm Tree Project were also implemented, comprising 45 wells 450 meters deep.

The total water extraction rate from these projects and some private and public wells spread throughout the Kufra region ranges between 90 and 120 million cubic meters annually (Figure 6).

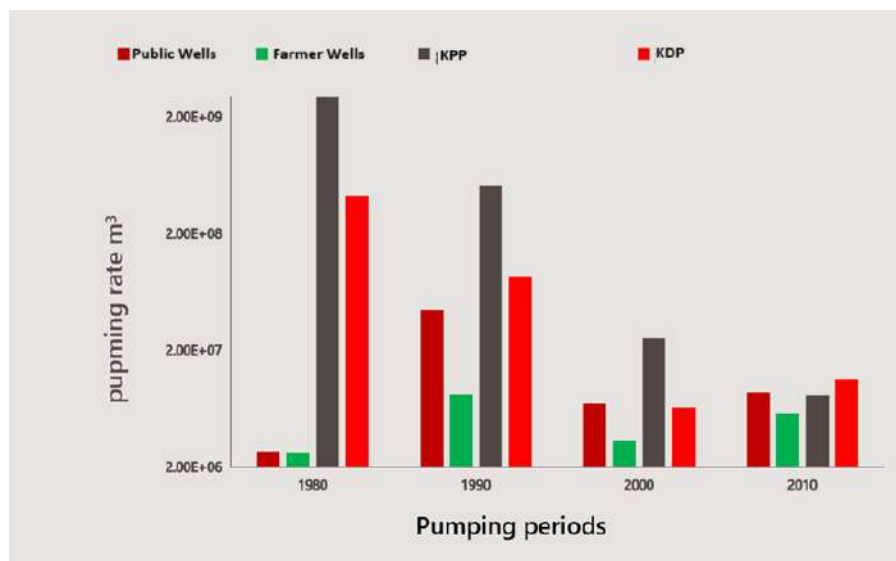


Figure (6) Pumping quantities from strategic projects and citizens' wells

The total cumulative quantities of water extracted from each project were calculated during the period from 1980 to 2010. Table (1) shows the quantities extracted for all activities in cubic meters from each project. It is clear from this that the highest water production was in 1990. More than 95% of these quantities were produced from the Kufra Production Project (KPP). Then, Then it gradually decreased to 41% due to the stopped of pumping from some wells. Figure (7) shows the water utilization rates in the projects every 10 years.

Table (1) Total pumping rates from existing projects and wells (m³)

	1980	1990	2000	2010
General Wells (Shallow Aquifer)	2.7×10^6	4.48×10^7	$10^6 \times 7.03$	$10^6 \times 8.64$
Farmers Wells (Shallow Aquifer)	2.66×10^6	8.29×10^6	3.38×10^6	5.75×10^6
Kufra Production Project KPP (Deep Aquifer)	3.99×10^9	5.24×10^8	2.57×10^7	8.31×10^6
Kufra Development Project KDP (Deep Aquifer)	4.21×10^8	8.52×10^7	6.46×10^6	1.12×10^7
Total Pumping Wells (m ³)	3.99×10^8	6.62×10^8	4.25×10^8	3.39×10^7
Cumulative Pumping Wells (m ³)	3.99×10^8	1.06×10^9	1.49×10^9	1.52×10^9

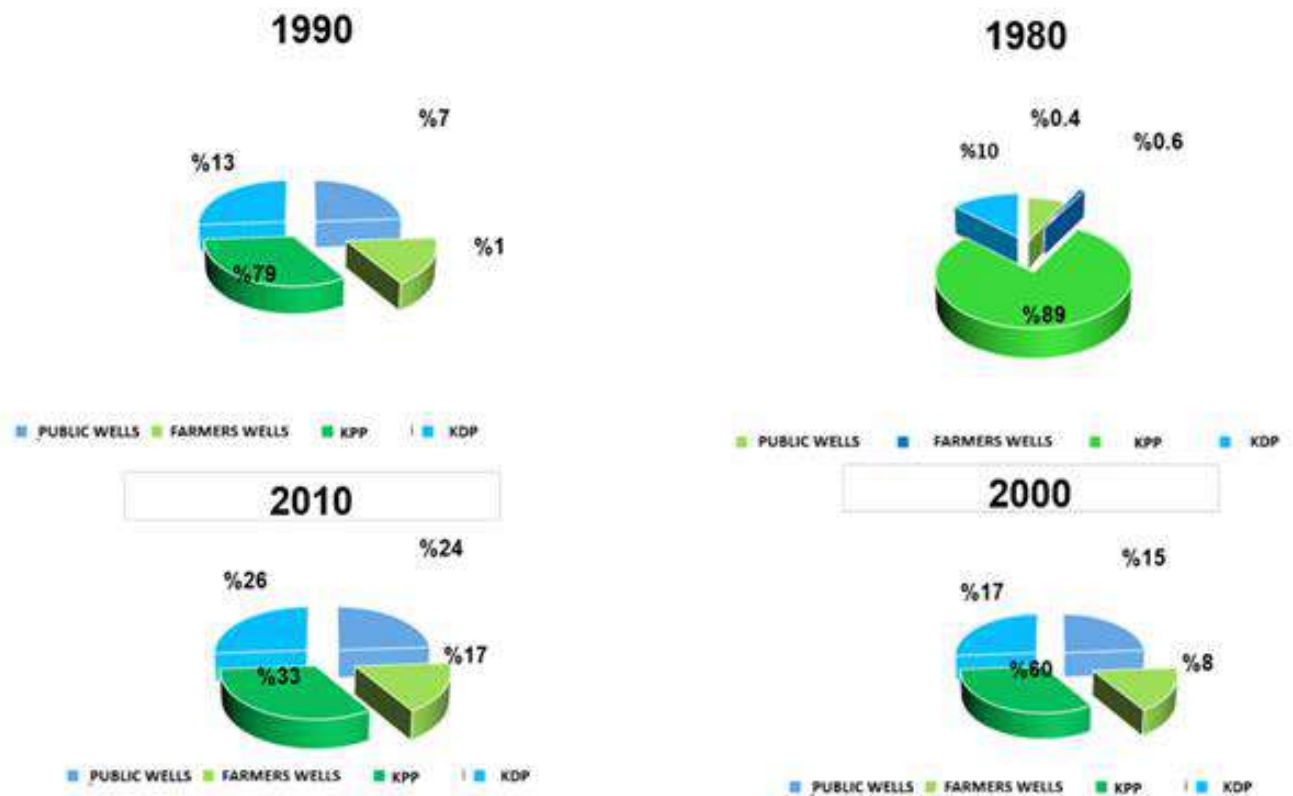


Figure (/) water utilization rates from projects every 10 years

Based on the groundwater level information collected from the piezometric network in the area, which includes 31 monitoring wells, Drawdown maps were prepared that represent the actual drawdown at the end of the years 1980, 1990, 2000 and 2010. Figures 8 to 15 show the drawdown maps in the upper and lower groundwater aquifers.

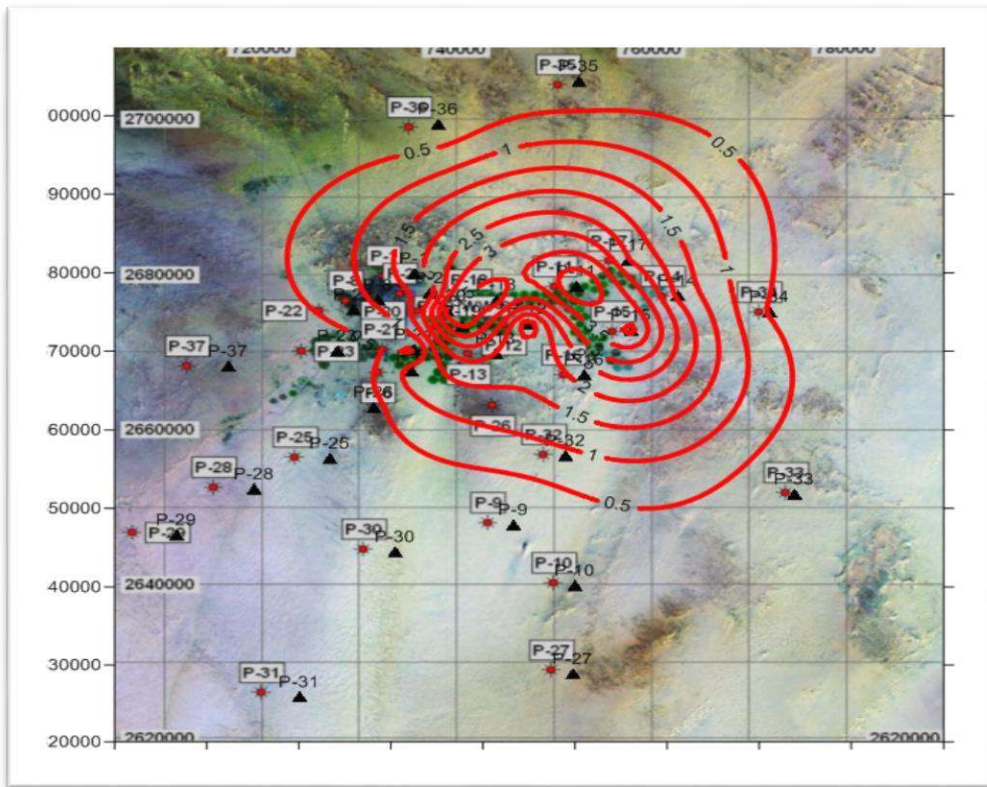


Figure (8) Drawdown in the Shallow Aquifer 1980

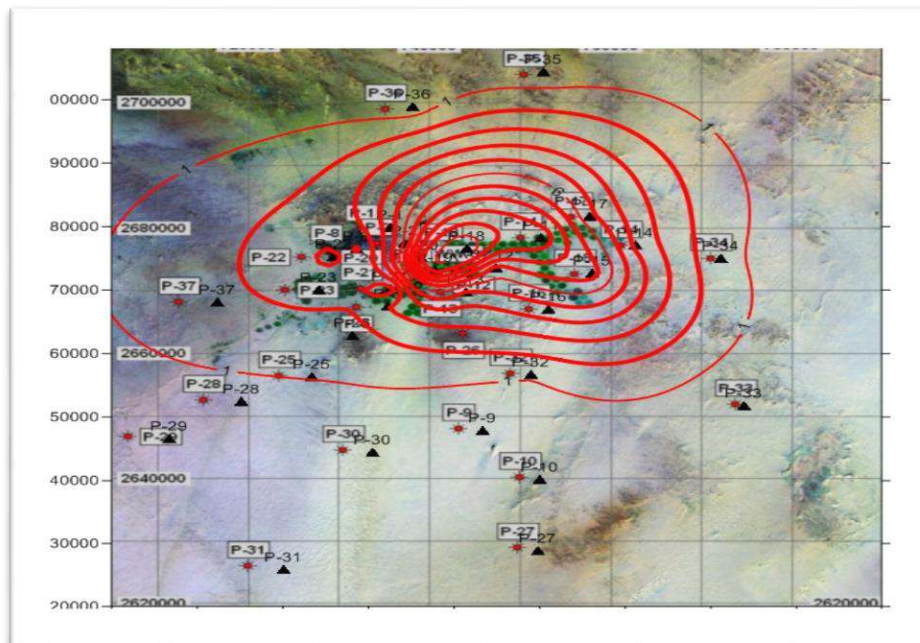


Figure (9) Drawdown in the Deep Aquifer (1980)

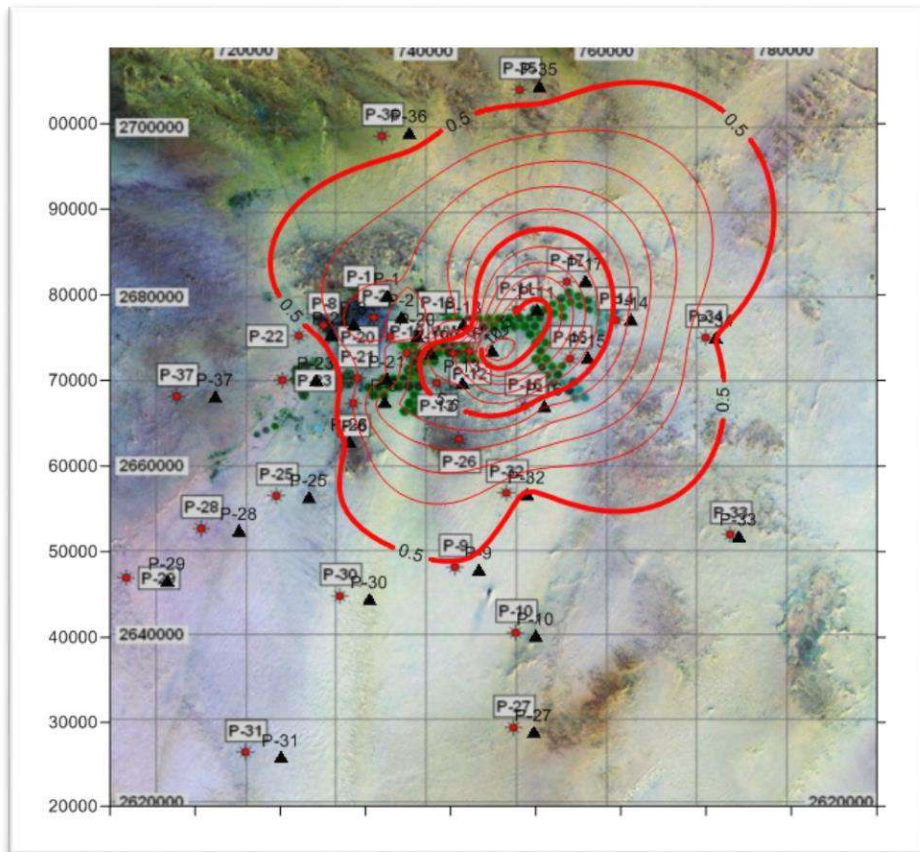


Figure (10)) Drawdown in the Shallow Aquifer (1990)

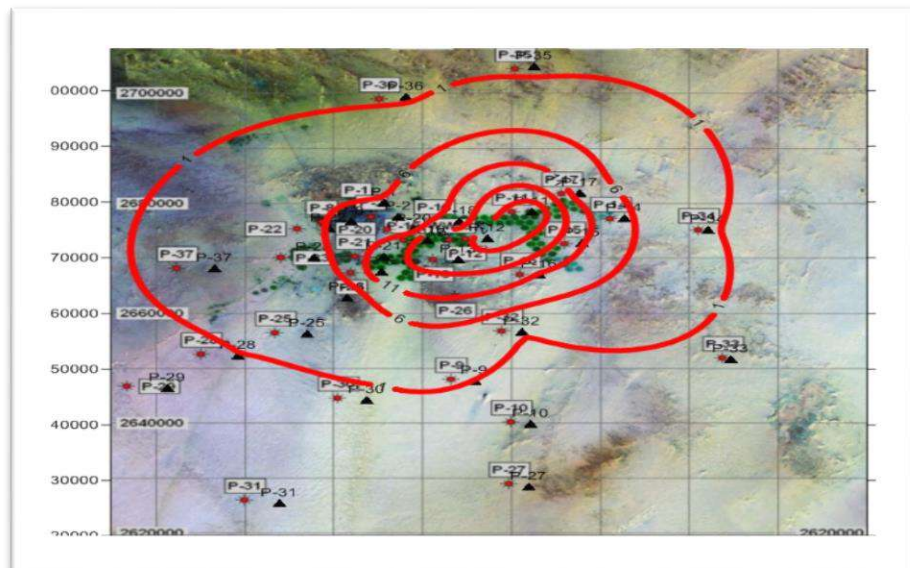


Figure (11)) Drawdown in the Deep Aquifer (1990)

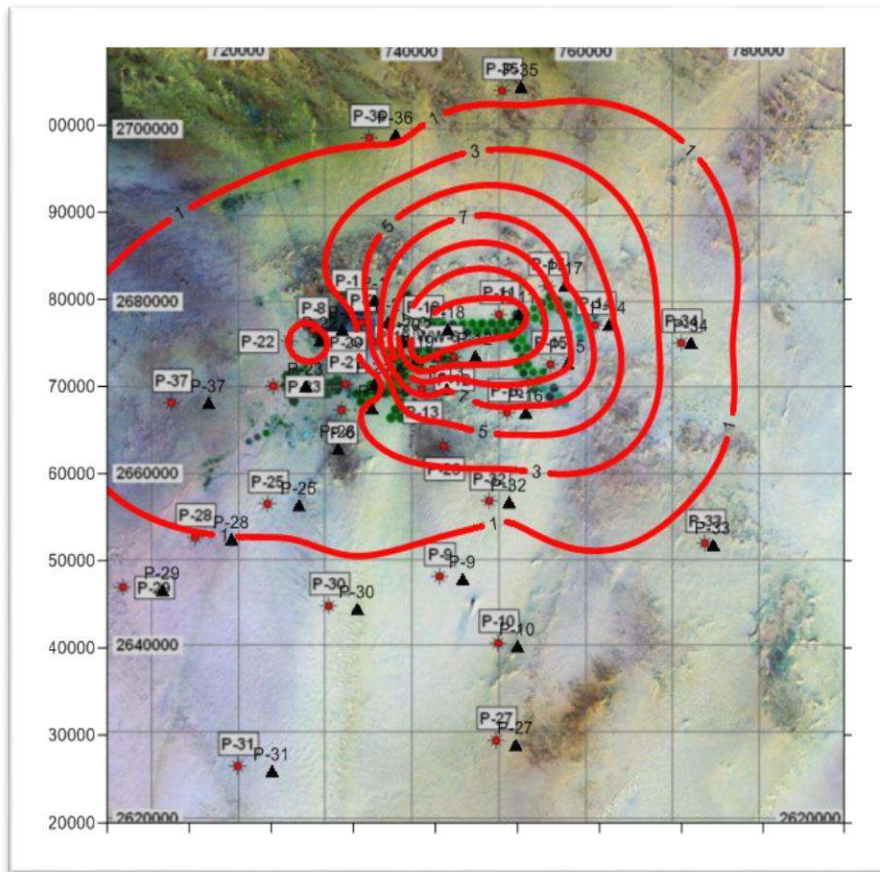


Figure (12)) Drawdown in the Shallow Aquifer (2000)

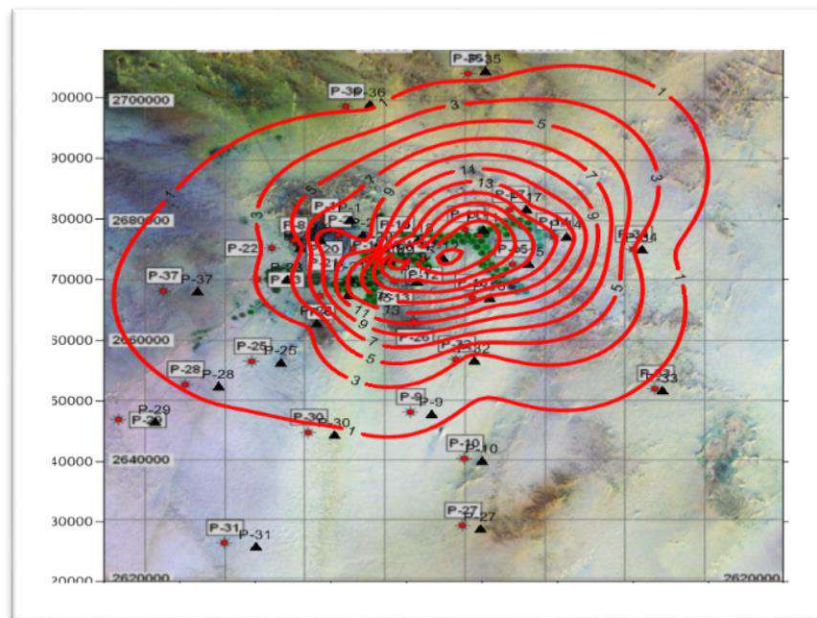


Figure (13)) Drawdown in the Deep Aquifer (2000)

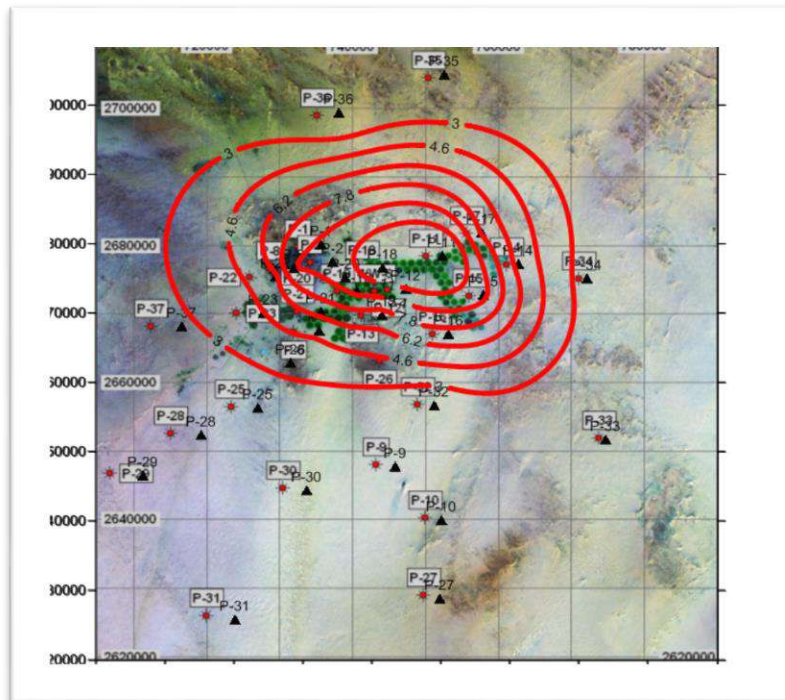


Figure (14)) Drawdown in the Shallow Aquifer (2010)

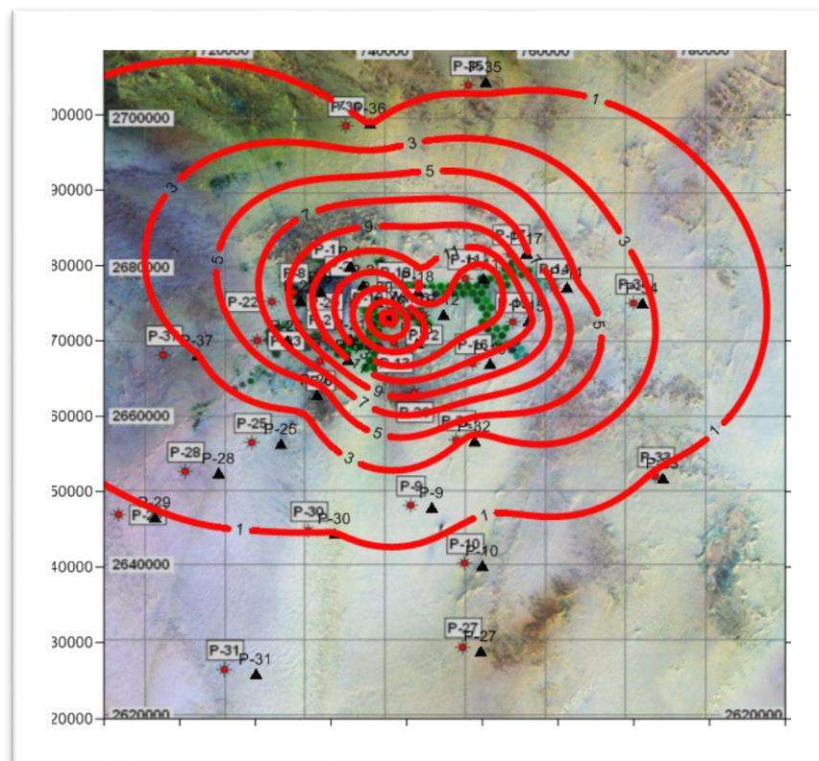


Figure (15) Drawdown in the Deep Aquifer (2010)

Through these maps, it can be noted that a maximum of 22 meters of drawdown was recorded in the deep aquifer in 1990, Figure (11). With the continuation of pumping from all projects, the cone of decline gradually expanded.

Calculating Storage Factors for Surface and Deep Aquifers

Using a server program, contour maps were drawn showing the decline in the groundwater level every 10 years. The same program was also used to calculate the volume of drawdown for the same time periods. By reviewing previous studies and knowing the expected rate of the storage factor for both the surface and deep aquifers, it is well known that the amount of water withdrawn from the aquifer is equal to the volume of drawdown calculated from the contour maps in the storage factor (Rashrash, Salem, and Al-Tuwaibi, Nabila, 2013). Thus, the specific discharge coefficient for the surface aquifer and the storage coefficient for the deep aquifer were calculated by changing various options for the discharge coefficient and storage coefficient until the extracted water quantities matched the water quantities calculated from the cumulative drawdown. It was found that the specific storage coefficient for the surface aquifer ranged from 0.022 to 0.1, and the storage coefficient for the deep aquifer ranged from 2×10^{-6} to 3×10^{-5} .

Calculating the General Discharge Coefficient

Since the two aquifers are hydraulically connected and it is impossible to accurately determine the contribution of each one individually, a general discharge coefficient representing the two aquifers was calculated, which was 0.042 as a general average (FREEZ, R.A. and CHERRY, J.A. (1979)), as shown in Table (2) and using the following equation:

$$\text{General Discharge Coefficient} = \frac{\text{Sum Volume of Water Pumped}}{\text{Sum Volum Drawdown}}$$

Table (2) General discharge coefficient for the two tanks

Interval	Volume of Water Pumped (m ³)	Volume Drawdown in Shallow Aquifer (m ³)	Volume Drawdown in Deep Aquifer (m ³)	Sum Volume Drawdown (m ³)	Storage Coefficient
1980	3.99x10 ⁸	3614615999	6745366734	10359982733	10 ⁻² x 3.85
1990	x10 ⁹ 06.1	9765329884	16608549387	26373879271	10 ⁻² x 4.02
2000	x10 ⁹ 49.1	12477679029	20670327650	33148006679	10 ⁻² x 4.48
2010	x10 ⁹ 52.1	15886320938	18802040343	34688361281	10 ⁻² x 4.38

Conclusion

By analyzing the pumping volume and settling rates, we obtained the following:

- The cumulative of water pumped from the fields, the data for which was collected up to 2010, is 1.52x10⁹ m³.
- The cumulative volume drawdown, calculated using contour maps, is 3.47 x 10¹⁰ m³.
- A maximum drawdown of 22 meters was recorded in 1990.
- The specific yield of the surface aquifer ranges from 0.022 to 0.1.
- The storage coefficient of the deep aquifer ranges from 2x10⁻⁶ to 3x10⁻⁵.
- The general discharge coefficient of the two aquifers was 0.042 as an average.

References

- Jadallah Azouz Al-Talhi, So We Do Not Die of Thirst, Jamahiriya House for Publishing, Distribution, and Media, Misurata, 2003, p. 183.

- The General Water Authority, Kufra and Sarir Region 5 Branch, Memorandum on the Joint Commission for the Study and Development of the Nubian Sandstone Basin, Tripoli, 1997.
- The General Water Authority, Kufra and Sarir Region Branch, Fieldwork Report, Tripoli, 1999.
- The General Water Authority, The Water Situation in the Jamahiriya, Tripoli, 2006.
- Al-Biruni Centre for Remote Sensing (CENTRE), 1995. Study of the Kufra Basin, Evaluation of the Basin's Water Potential and Hydrological Exploration Opportunities, Volume 1, Unpublished Report, pp. 103.



Journal of Scientific Research

Biannual, Refereed, Scholarly Journal

Issued By

**Africa University for Humanities & Applied
Sciences**

Tripoli, Libya

2023



Journal of Scientific Research

Issued By

Africa University for Humanities & Applied Sciences
Principles and Regulation

About the Journal

Journal of Scientific Research (JSR) is a double-blind peer-reviewed biannual scholarly journal that is issued in Arabic and English by **Africa University for Libya**. JSR publishes articles based on **‘Humanities and Applied Sciences** current theory and research in the fields of humanities and applied sciences. periodical ‘ book reviews‘ scientific studies‘JSR publishes scholarly research and conference and ‘ Doctorate or Master Thesis's reports‘summaries workshop reports from inside and outside Libya.

JSR aims to:

- Promote and enrich scholarly and scientific research in the fields of humanities and applied sciences.
- Focus on current theory and research that tackle recent issues and lead to the development of the local‘ regional‘ and international communities.
- Offer a forum to scholars/researchers‘ decision makers and practitioners to engage in the ways that research and theorizing can inform‘ shape‘ and ground practices and perspectives in humanities and applied sciences inside and outside Libya.
- Create a scholarly and scientific dialogue among researchers and scholars who are interested in current and future issues in the humanities and applied sciences fields.

General Submission Guidelines

All submissions should adhere to the following guidelines:

1. Research guidelines

- All submissions should be original in terms of the research ideas and methodology.
- Submissions should neither be previously published nor under consideration for publication elsewhere. They should not be part of a Doctorate or a Master thesis.
- Submissions should be written in a scholarly language that is coherent and cohesive.
- To facilitate the double-blind review process, please remove the author's name from the main text, the in-text citations, the reference list, and any running heads. Please replace the author's name with Author. If there are multiple authors, please use Author1, Author2, etc.

2. Referencing

All submissions to JSR should conform to the journal requirements. Articles that are related to the field of humanities should conform to the requirements of the Publication Manual of the American Psychological Association (APA, 6th ed.). References of the articles that are related to applied sciences may be in any style, if the authors use a consistent formatting throughout.

3. General and technical principles

- Authors should write their names and their affiliations (i.e., place of work) on the first page of their article. It is also important to mention the authors' emails for future correspondence.
- All articles should include abstracts of not more than 150 words.
- Works presented in Arabic should be in **(Simplified Arabic)**. Works presented in English should be in **(Times New Roman)**.
- Font size should be as follows:
 - Size 18 for the main headlines
 - Size 16 for the subtitles
 - Size 14 for the text
 - Size 12 for the abstract in *italic*
 - Size 10 for the footnotes
- Margins should be as follows:
 - Up and bottom 2.5 cm
 - Right 3 cm
 - Left 2.5 cm
- Articles should not exceed 20 single-spaced pages, including tables, graphs, and the references list.
- All articles should be submitted in Microsoft Word format.
- A (CD) of the work and a Curriculum Vita (CV) of the researcher should be enclosed.
- All articles should be printed on one side paper of (A4).



Journal of Scientific Research

Biannual, Refereed, Scholarly Journal

Issued By

**Africa University for Humanities & Applied
Sciences**

Tripoli, Libya

2023



Journal of Scientific Research

Issued By

Africa University for Humanities & Applied Sciences
Principles and Regulation

About the Journal

Journal of Scientific Research (JSR) is a double-blind peer-reviewed biannual scholarly journal that is issued in Arabic and English by **Africa University for Libya**. JSR publishes articles based on **‘Humanities and Applied Sciences** current theory and research in the fields of humanities and applied sciences. periodical ‘ book reviews‘ scientific studies‘JSR publishes scholarly research and conference and ‘ Doctorate or Master Thesis's reports‘summaries workshop reports from inside and outside Libya.

JSR aims to:

- Promote and enrich scholarly and scientific research in the fields of humanities and applied sciences.
- Focus on current theory and research that tackle recent issues and lead to the development of the local‘ regional‘ and international communities.
- Offer a forum to scholars/researchers‘ decision makers and practitioners to engage in the ways that research and theorizing can inform‘ shape‘ and ground practices and perspectives in humanities and applied sciences inside and outside Libya.
- Create a scholarly and scientific dialogue among researchers and scholars who are interested in current and future issues in the humanities and applied sciences fields.

General Submission Guidelines

All submissions should adhere to the following guidelines:

1. Research guidelines

- All submissions should be original in terms of the research ideas and methodology.
- Submissions should neither be previously published nor under consideration for publication elsewhere. They should not be part of a Doctorate or a Master thesis.
- Submissions should be written in a scholarly language that is coherent and cohesive.
- To facilitate the double-blind review process, please remove the author's name from the main text, the in-text citations, the reference list, and any running heads. Please replace the author's name with Author. If there are multiple authors, please use Author1, Author2, etc.

2. Referencing

All submissions to JSR should conform to the journal requirements. Articles that are related to the field of humanities should conform to the requirements of the Publication Manual of the American Psychological Association (APA, 6th ed.). References of the articles that are related to applied sciences may be in any style, if the authors use a consistent formatting throughout.

3. General and technical principles

- Authors should write their names and their affiliations (i.e., place of work) on the first page of their article. It is also important to mention the authors' emails for future correspondence.
- All articles should include abstracts of not more than 150 words.
- Works presented in Arabic should be in **(Simplified Arabic)**. Works presented in English should be in **(Times New Roman)**.
- Font size should be as follows:
 - Size 18 for the main headlines
 - Size 16 for the subtitles
 - Size 14 for the text
 - Size 12 for the abstract in *italic*
 - Size 10 for the footnotes
- Margins should be as follows:
 - Up and bottom 2.5 cm
 - Right 3 cm
 - Left 2.5 cm
- Articles should not exceed 20 single-spaced pages, including tables, graphs, and the references list.
- All articles should be submitted in Microsoft Word format.
- A (CD) of the work and a Curriculum Vita (CV) of the researcher should be enclosed.
- All articles should be printed on one side paper of (A4).



Journal of Scientific Research

Issued By;

Africa University for Humanities and Applied Sciences

General Advisor;

Dr.Mabruk Muftah Abushina

Head of the Editorial Committee;

Prof. Abdin aldirdir alsharif

Members of the Editorial Committee;

Dr. Abdel-Fattah Anbiha Gomaa..

Dr. Jamal Mansour Al-Sharif.

Dr. Salem Ishtiwi Al-Ghawil..

Mr. Adel Masoud Jalouth..

Executive Editorial Director

Dr.Haram Mohammed Badawi

Correction and proofreading

Dr. Mahmoud Ammar Al-Maaloul - Arabic

Mrs. Nahil Sobhi Abdel Hamid Abdel Fattah – English



Journal of Scientific Research
Biannual, Refereed, Scholarly Journal
Issued By
Africa University for Humanities & Applied
Sciences